



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

تَحْكِيمُ الْأَطْفَالِ وَإِدْرَاكُهُمَا

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

موسوعه احكام الاطفال و ادلتها : مقارنه تفصيليه بين مذهب الاماميه و المذاهب الاخرى

كاتب:

محمد جواد فاضل لنكرانى

نشرت فى الطباعة:

مركز فقه الائمه الاطهار (عليهم السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥٠	الفهرس
١٧	موسوعه احكام الاطفال و ادلتها : مقارنه تفصيليه بين مذهب الاماميه و المذاهب الاخرى الجزء الخامس
١٧	اشاره
١٨	اشاره
٢٢	شكر و ثناء
٢٤	الفصل الثاني: صوم الصبي و فيه مباحث
٢٤	اشاره
٢٦	المبحث الأول: مشروعته صوم الصبي
٢٦	تمهيد
٢٧	أدلته مشروعته صوم الصبي
٢٧	اشاره
٢٨	الاولى: ما تدلّ على استحباب الصوم للصبي
٣٠	الطائفة الثانية: ما تدلّ على جواز أخذ الصبي بالصوم
٣١	الطائفة الثالثة: ما تدلّ على أمر الولي الصبي بالصوم
٣٢	الطائفة الرابعة: ما تدلّ على مطلوبية الصوم مطلقا
٣٣	الطائفة الخامسة: ما ورد في بيان عله الصوم
٣٤	صوم الصبي للتمرين فقط
٣٥	أحكام صوم الصبي
٣٧	نته صوم الصبي
٣٧	اشاره
٣٩	فرع
٤١	آراء أهل السنّه في مشروعته صوم الصبي
٤٣	المبحث الثاني: تمرين الصبي على الصيام و مؤاخذته عليه
٤٣	اشاره
٤٥	مبدأ التمرين و المؤاخذه
٤٥	اشاره
٤٩	التحقيق في المسأله
٥١	اشتراك الصبي و الصبيّه في الحكم
٥٢	آراء أهل السنّه في تمرين الصبي على الصيام و مؤاخذته عليه
٥٢	اشاره
٥٣	أ - الشافعيه
٥٣	ب - الحنابله
٥٤	ج - الحنفية
٥٦	المبحث الثالث: بلوغ الصبي في شهر رمضان
٥٦	اشاره
٥٦	الاولى: بلوغ الصبي قبل الفجر مع التمكن من الطهاره
٥٧	الصورة الثانية: الصورة نفسها مع عدم التمكن من الطهاره
٥٩	الصورة الثالثة: بلوغ الصبي بعد الفجر

٦٠	الصورة الرابعة: بلوغ الصبي قبل الزوال
٦٥	الصورة الخامسة: ما إذا لم يتناول شيئاً ولم يكن ناولياً للصوم أيضاً
٦٥	إشارة
٦٦	تتميم: لو بلغ الصبي بعد الفجر
٦٦	حكم بلوغ الصبي أثناء النهار عند أهل السنة
٦٦	إشارة
٧١	إيضاح
٧١	فرعان
٧١	إيضاح
٧٢	المبحث الرابع: اعتكاف الصبي
٧٢	إشارة
٧٣	هل يصح الاعتكاف من الصبي المميز أم لا؟
٧٣	الأول: عدم الصحه
٧٤	القول الثاني: صحته تمريناً
٧٥	القول الثالث: صحه اعتكاف الصبي و مشروعيته
٧٧	إتمام الاعتكاف في اليوم الثالث
٧٨	محرمات الاعتكاف بالنسبه إلى الصبي
٨١	آراء أهل السنة في اعتكاف الصبي
٨٤	الفصل الثالث: زكاة أموال الصبي
٨٤	إشارة
٨٦	تمهيد في معنى الزكاة
٨٨	المبحث الأول: زكاة أموال الأطفال
٨٨	إشارة
٨٨	المطلب الأول: زكاة أموال الأطفال الصامته
٨٨	إشارة
٩٠	أدله عدم وجوب الزكاة في التقدين على الأطفال
٩٤	المطلب الثاني زكاة أموال الأطفال غير الصامته
٩٤	إشارة
٩٥	أدله وجوب الزكاة في أموال الأطفال غير الصامته
١٠٠	عدم وجوب الزكاة في أموال الأطفال غير الصامته
١٠١	أدله عدم وجوب الزكاة في غلات الأطفال و مواشيهم
١٠٦	المطلب الثالث زكاة أموال الطفل لو بلغ في أثناء الحول
١٠٦	إشارة
١٠٧	أدله هذا الحكم
١١٣	المبحث الثاني: استحباب الزكاة في أموال الصغار
١١٣	إشارة
١١٣	المطلب الأول: استحباب الزكاة في أموالهم الصامته
١١٣	إشارة

- ١١٨ الجواب عفا اختاره في السرائر و المدارك
- ١١٩ الأقسام المتصوّره في التجاره و المضاربه بأموال الصغار
- ١١٩ اشاره
- ١١٩ القسم الاول: اتجار الولي للطفل
- ١٢٠ لمن الربح و على من الخساره؟
- ١٢١ نصوص حول الربح و الخساره
- ١٢١ أ - في التجاره
- ١٢٢ ب - في المضاربه
- ١٢٣ القسم الثاني: اتجار الولي بمال الطفل لنفسه
- ١٢٥ القسم الثالث: ضمان الولي لمال اليتيم و اتجاره لنفسه
- ١٢٩ حكم الزكاه في هذا القسم
- ١٣٠ القسم الرابع: اتجار ولي الطفل غير المئلي بماله
- ١٣١ القسم الخامس: اتجار غير الولي بمال الطفل للطفل
- ١٣٢ القسم السادس: أن يكون المتجر مليتا غير ولي و يتجر لنفسه، فحكمه حكم القسم الثالث
- ١٣٢ القسم السابع: أن لا يكون المتجر وليتا و لا مليتا و يتجر للطفل، فالربح للطفل كما تقدّم، و المال مضمون و لا زكاه هنا
- ١٣٢ القسم الثامن: أن لا يكون وليتا و لا مليتا و يتجر لنفسه، فحكمه حكم القسم الثالث أيضا
- ١٣٢ ينبغي التنبيه على أمرين
- ١٣٣ فرع: لو لم يكن في الشراء بمال الطفل ربح
- ١٣٥ المطالب الثاني استحباب الزكاه في غلات الصغار و مواشهم
- ١٣٥ اشاره
- ١٣٩ عدم استحباب الزكاه في غلات و مواشى الصغار
- ١٤٦ التفصيل بين الغلات و المواشى
- ١٤٧ و ينبغي التنبيه على أمور
- ١٤٧ الأوّل حول اليتيم
- ١٤٨ الأمر الثاني المراد بالطفل هو المولود المنفصل الغير البالغ
- ١٤٩ الأمر الثالث أن الوجوب و الاستحباب و إن نسبنا إلى مال الطفل إلا أن المكلف بالإتيان به في الحقيقه هو الولي
- ١٥١ الأمر الرابع هل يجوز للولي أن يأخذ من الربح في تجاره مال اليتيم أم لا؟
- ١٥٣ الأمر الخامس لو لم يؤدّ الولي - الزكاه - إلى أن بلغ المولّي عليه فالظاهر ثبوت الاستحباب بالنسبه إليه
- ١٥٥ المبحث الثالث: آراء أهل السنّه في زكاه أموال الصغار
- ١٥٥ اشاره
- ١٥٨ أنّ المقصود من الزكاه سدّ خله الفقراء من مال الأغنياء
- ١٥٨ اشاره
- ١٦٠ إيضاح
- ١٦٢ المبحث الرابع: عدم وجوب زكاه الأبدان على الصبي
- ١٦٢ اشاره
- ١٦٣ أدته عدم وجوب زكاه فطره على الصبي
- ١٦٣ اشاره
- ١٦٥ فرع

١٦٥	مذهب أهل السنة في وجوب الفطره على الصبي
١٧٠	الفصل الرابع: خمس أموال الصبي
١٧٠	اشاره
١٧٢	تمهيد: الخمس في الاصطلاح
١٧٤	المبحث الأول: وجوب الخمس في أموال الأطفال
١٧٤	اشاره
١٧٥	أدله وجوب الخمس في المعادن و الكنوز و الغوص للأطفال
١٧٩	اشتراط وجوب الخمس بالبلوغ مطلقا
١٨٠	أدله اشتراط وجوب الخمس بالبلوغ
١٨٤	أقوال الفقهاء في معنى حديث الرفع
١٨٤	اشاره
١٨٦	ما المراد من المرفوع في حديث الرفع
١٨٩	مخالفة القول الثالث لمفاد بعض الروايات
١٩٦	تطبيق المعاني الخمسه في مسأله خمس أموال الصبي
١٩٨	عدم اشتراط ثبوت الخمس بالبلوغ مطلقا
٢٠٠	أدله عدم اشتراط ثبوت الخمس بالبلوغ
٢٠٠	اشاره
٢٠٣	نصوص في خمس مال المختلط بالحرام
٢٠٨	ثبوت الخمس بعد التكليف
٢١٠	المبحث الثاني: الخمس في أموال الصبي عند أهل السنة
٢١٠	تمهيد
٢١٢	آراء في خمس الاصناف الاربعه بالنسبه إلى الصبي
٢١٢	الأول: خمس الغنيمه للصبي
٢١٤	الثاني: خمس المعادن و الركاز و الغوص للصبي
٢١٨	الفصل الخامس: حج الصبي و فيه مباحث
٢١٨	اشاره
٢٢٠	المبحث الأول: حكم حج الصبي
٢٢٠	اشاره
٢٢٢	أدله عدم وجوب الحج على الصبي
٢٢٦	رأى أهل السنة في حكم الحج على الصبي
٢٢٨	المبحث الثاني: نذر الصبي للحج
٢٢٨	اشاره
٢٣١	نذر الصبي للحج عند أهل السنة
٢٣١	اشاره
٢٣٢	إيضاح
٢٣٢	التحقيق في عدم وصف الحج التذرى و نحوه بالوجوب
٢٣٦	المبحث الثالث: مشروعته حج الصبي
٢٣٦	اشاره
٢٣٨	استحباب حج الصبي المميز

٢٣٩	أدلة صخه حج الصبي المميز
٢٣٩	اشاره
٢٤٢	حج الصبي لا يجزى عن حجه الإسلام
٢٤٥	استحباب إحجاج الصبي غير المميز
٢٤٨	أدلة استحباب إحجاج الصبي للولي
٢٥٠	عدم اختصاص الحكم بالصبي
٢٥٠	اشاره
٢٥١	رأى مشهور الفقهاء باشتراك الصبيته و الصبي
٢٥٥	استحباب العمرة للصبي
٢٥٧	صخه حج الصبي عند أهل السنه
٢٦١	المبحث الرابع: أولياء الأطفال في الحج
٢٦١	اشاره
٢٦١	أدله هذا القول أى القول بالولي الذي يحرم الطفل بانه هو الولي الشرعى
٢٦٤	الولاية في الحج تشمل الام أيضا
٢٦٥	أدله شمول الولاية في الحج لأم أيضا
٢٦٧	الولاية في الحج تشمل لمن يتكفل أمر الطفل
٢٦٨	أدله ولاية من يتكفل أمر الطفل في الحج
٢٧٢	امور ينبغي ذكرها
٢٧٤	أولياء الأطفال في الحج عند أهل السنه
٢٧٦	المبحث الخامس: اشتراط إذن الولي في صخه حج الصبي
٢٧٦	اشاره
٢٧٦	اعتبار إذن الولي
٢٧٧	أدله اشتراط صخه حج الصبي بإذن الولي
٢٨٢	اعتبار إذن الأبوين
٢٨٤	عدم اشتراط إذن الولي في صخه حج الصبي
٢٨٥	أدله عدم اشتراط إذن الولي في حج الصبي
٢٨٧	اشتراط إذن الولي في صخه حج الصبي عند أهل السنه
٢٨٩	المبحث السادس: مئونه حج الصبي
٢٨٩	اشاره
٢٩٠	الدليل على أن نفقته الزائده على الولي
٢٩٢	مناقشه ما ذهب إليه المشهور
٢٩٢	اشاره
٢٩٣	فرع
٢٩٥	نفقه حج الصبي في فقه أهل السنه
٢٩٧	المبحث السابع: مواقيت إحرام الصبيان
٢٩٧	اشاره
٢٩٨	الأول: إحرامهم من فح
٢٩٨	اشاره
٣٠٠	أدله القول بأن ميقات الصبيان هو فح

٣٠١	القول الثاني: ميقات الأطفال ميقات المكلفين
٣٠١	اشاره
٣٠٥	هل يكون الصبي ملزماً بإجراء أحكام الإحرام من الأول
٣٠٧	رأى أهل السنه في ميقات الصبي
٣٠٨	المبحث الثامن: محظورات الإحرام و الكفارات للصبي
٣٠٨	اشاره
٣٠٨	الأول: منع الولي الصبي من ارتكاب المحظورات
٣٠٨	اشاره
٣١٠	جواز الاستئلال للصبي حين الإحرام
٣١١	أدله جواز الاستئلال للصبي
٣١٣	المطلب الثاني: حكم الكفاره بالنسبه إلى الصبي
٣١٣	اشاره
٣١٣	الأول: كفاره غير الصيد
٣١٣	اشاره
٣١٤	الأدله على عدم وجوب الكفاره في غير الصيد
٣١٧	«عمد الصبي خطأ» يشمل على مورد الذي له سنخان من الحكم
٣٢٠	الكفاره على الولي
٣٢١	أدله وجوب الكفاره على الولي
٣٢٤	الكفاره على الصبي
٣٢٥	المقام الثاني: كفاره الصيد
٣٢٨	محظورات الإحرام و الكفارات في حج الصبي عند أهل السنه
٣٢٨	اشاره
٣٣٠	تتميم محل الخلاف في وجوب الكفاره و عدمه فيما إذا فعله الصبي المتميز
٣٣٠	فروع
٣٣٠	الفرع الأول فعل الولي في الصبي ما يحرم على المحرم مباشرته
٣٣١	الفرع الثاني لو روج المحرم البالغ غيره أو تزوج لنفسه فعل محزماً و كان النكاح باطلاً
٣٣٦	المبحث التاسع: كيفيه أفعال الحج للصبي
٣٣٦	اشاره
٣٤٠	رأى أهل السنه في كيفيه أفعال حج الصبي
٣٤٢	المبحث العاشر: شرائط الطواف و أجزاءه بالنسبه إلى الصبي
٣٤٢	اشاره
٣٤٢	الأول - حكم طهاره الصبي في الطواف
٣٤٢	اشاره
٣٤٣	الأول: الصبي المتميز
٣٤٥	المقام الثاني: الصبي غير المتميز
٣٤٥	اشاره
٣٤٧	هل يشترط في صخه طواف الصبي طهاره نفسه، أو طهاره وليه، أو طهارتهما معا، أو لم تشترط الطهاره لا في وليه و لا في الصبي
٣٤٧	القول الأول: لزوم طهارتهما
٣٤٩	القول الثاني: الاكتفاء بطهاره الولي فقط

٣٥٠	القول الثالث: كفايه طهاره الطفل و لو صوره
٣٥٢	القول الرابع: عدم اشتراط طهارتهما
٣٥٣	آراء أهل السنّه في اعتبار الطهاره في طواف الصبي
٣٥٤	أ - الحنابله
٣٥٤	ب - المالكيه
٣٥٤	ج - الشافعيه
٣٥٥	المطلب الثاني: شرطيه الختان بالنسبه الى الصبي
٣٥٥	اشاره
٣٥٦	القول الأول: عدم اعتبار الختان مطلقا
٣٥٦	اشاره
٣٥٧	الأدله على عدم اشتراط الختان في الصبي
٣٥٨	القول الثاني: اعتبار الختان مطلقا
٣٥٨	اشاره
٣٥٩	أدله اعتبار الختان في الصبي
٣٦١	القول الثالث: التفصيل بين المميّز و غيره
٣٦١	اشاره
٣٦٢	إيضاحان
٣٦٢	فروع
٣٦٢	الأول: هل يجوز للولي الاستنباه في طواف الصبي؟
٣٦٤	الفرع الثاني: هل يجوز الاتكال للطفل على عدد وليه في الطواف
٣٦٥	الفرع الثالث: لو أركب الصبي الولي ذاته ليطوف به
٣٦٥	الفرع الرابع: من طاف به و نوى الطواف به عن نفسه اجزا عنهما
٣٦٧	آراء بعض فقهاء أهل السنّه في الفرع الرابع
٣٦٩	المبحث الحادي عشر: صلاه طواف الصبي
٣٦٩	اشاره
٣٧٠	مذهب أهل السنّه في المسأله
٣٧٢	المبحث الثاني عشر: حكم بقيه مناسك حج الصبي
٣٧٢	اشاره
٣٧٤	جواز خروج الضبيان من المزدلفه قبل الفجر
٣٧٦	التياه عن الصبي في الرمي
٣٧٨	آراء أهل السنّه في المقام
٣٨١	المبحث الثالث عشر: الهدى في حج الصبي
٣٨١	اشاره
٣٨١	المقام الأول: الهدى في حج الصبي غير المميّز
٣٨١	اشاره
٣٨٢	أدله وجوب الهدى على الولي في حج الصبي غير المميّز
٣٨٢	اشاره
٣٨٥	دخول الغلمان بعمره بغير احرام
٣٨٧	بدل الهدى على الولي

٣٨٨	أدلة هذا الحكم
٣٨٩	المقام الثاني: الهدى في حج الصبي المميز
٣٨٩	اشاره
٣٩٠	أدلة جواز أمر الولي الصبي بالصيام
٣٩٢	الهدى على الصبي
٣٩٣	الهدى أو بدله على الولي
٣٩٤	الأدلة على وجوب الهدى أو بدله على الولي
٣٩٦	إيضاح
٣٩٦	ثمن هدى الصبي عند أهل السنة
٣٩٨	المبحث الرابع عشر: حكم طواف النساء للصبي
٣٩٨	اشاره
٣٩٨	المقام الأول: لزوم تحقق طواف النساء من الصبي
٣٩٨	اشاره
٤٠٠	الأدلة على لزوم تحقق طواف النساء من الصبي
٤٠٤	المقام الثاني - حرمة الاستمتاع بالنساء للصبي
٤٠٤	اشاره
٤٠٥	أدلة حرمة النساء على الصبي
٤٠٧	عدم الحرمة مطلقا
٤٠٨	عدم الحرمة بالنسبة إلى غير المميز
٤٠٩	حرمة النساء على الصبي بعد البلوغ
٤١١	المبحث الخامس عشر: فساد حج الصبي
٤١١	اشاره
٤١٣	أدلة عدم فساد حج الصبي و عدم القضاء عليه
٤١٤	فساد حج الصبي و وجوب القضاء عليه
٤١٥	أدلة فساد حج الصبي بالجماع
٤١٦	فساد حج الصبي و عدم وجوب القضاء عليه
٤١٨	مؤونه قضاء حج الصبي
٤١٩	وقت قضاء الحج
٤٢٠	عدم كفايه القضاء عن حج الإسلام
٤٢١	تقدم حج الإسلام على القضاء
٤٢١	اشاره
٤٢٢	فرع
٤٢٣	فساد حج الصبي عند أهل السنة
٤٢٧	إجزاء القضاء عن حج الإسلام
٤٣٠	المبحث السادس عشر: بلوغ الصبي أثناء النسك
٤٣٠	اشاره
٤٣٠	الأولي: بلوغ الصبي قبل المشعر
٤٣٠	اشاره
٤٣٢	أدلة إجزاء حج الصبي عن حج الإسلام إذا بلغ قبل المشعر

- ٤٣٢..... اشارة
- ٤٣٥..... الصبي الذي لا يجب عليه الحج و لا يكون مكلفا به و نسي الاحرام هل يكفي حجه
- ٤٣٩..... عدم الإجراء عن حجه الإسلام
- ٤٣٩..... اشارة
- ٤٤٠..... أدته هذا القول
- ٤٤٢..... الامور المترتبة على القول بالإجراء
- ٤٤٢..... أ - تجديد النيه
- ٤٤٣..... وجوب تجديد النيه
- ٤٤٤..... أدته وجوب تجديد النيه
- ٤٤٥..... ب: اشتراط الاستطاعه أو عدمها
- ٤٤٦..... عدم اعتبار الاستطاعه من حين الإحرام
- ٤٤٨..... اشتراط تقدم الاستطاعه
- ٤٥٠..... اشتراط الاستطاعه من الميقات
- ٤٥٠..... اشتراط الاستطاعه من حين البلوغ
- ٤٥٢..... ج: عدم اختصاص الإجراء بحج القران و الأفراد
- ٤٥٦..... اشتراط الإجراء بإدراك خصوص المشعر
- ٤٥٧..... عدم الإجراء إن أدرك الاضطرارى من المشعر
- ٤٥٩..... المسأله الثانيه: بلوغ الصبي بعد الوقوف في عرفه
- ٤٥٩..... المسأله الثالثه: بلوغ الصبي بعد المشعر
- ٤٦٠..... المسأله الرابعه: بلوغ الصبي قبل أن يحرم من الميقات
- ٤٦١..... المسأله الخامسه: بلوغ الصبي بعد الإحرام و قبل الأعمال
- ٤٦٢..... المسأله السادسه لو كان الصبي مستطيعا في البلد و لكثته غير بالغ و يعلم بأنه سيصير بالغاً قبل الإحرام و في المدينه لتمامته سنه المعتبر في البلوغ في ذلك الوقت، فهل يلزمه - و لو من ناحيه العقل - أن يسلك الطريق إلى الميقات للإحرام و يأتي بحجه الإسلام
- ٤٦٤..... فروع
- ٤٦٤..... الفرع الأول إذا حج باعتقاد أنه غير بالغ ندبا فبان بعد الحج أنه كان بالغاً، فهل يجزى عن حجه الإسلام أو لا؟
- ٤٦٨..... الفرع الثاني لو اعتقد كونه بالغاً أو حراً فحج مع تحقق سائر الشروط، ثم تبين أنه كان صغيراً أو عبداً، فهل يجزى عن حجه الإسلام أم لا؟
- ٤٦٨..... اشارة
- ٤٧٠..... وقوع الحج عن الصبي استحياباً
- ٤٧١..... الفرع الثالث أنه إذا استطاع للحج و اعتقد أنه غير بالغ فترك الحج، ثم تبين كونه بالغاً، هل يستقر عليه الحج مع بقاء سائر الشروط أم لا؟
- ٤٧١..... اشارة
- ٤٧١..... الأول: أنه يستقر عليه الحج و لو زالت الاستطاعه بعد ذلك
- ٤٧٢..... أدته هذا القول
- ٤٧٤..... القول الثاني: عدم استقرار الحج عليه
- ٤٧٨..... ما تحقق به استقرار الحج على المكلف
- ٤٨١..... بلوغ الصبي في أثناء النسك عند أهل السنه
- ٤٨٣..... المبحث السابع عشر: نيايه الصبي في الحج و النيايه عنه
- ٤٨٣..... اشارة
- ٤٨٣..... الأول: نيايه الصبي غير المميز
- ٤٨٥..... المقام الثاني: نيايه الصبي المميز
- ٤٨٥..... اشارة

٤٨٥	الاولى: نيابته على فرض عدم مشروعته عباداته
٤٨٧	الجهة الثانية: نيابه الصبي على تقدير مشروعته عباداته
٤٨٧	اشاره
٤٨٨	الأدلة على عدم صحه نيابه الصبي
٤٩٤	جواز نيابه الصبي
٤٩٧	جواز نيابه الصبي عن الميت
٤٩٩	جواز نيابه الصبي في المتدوب
٥٠٣	فرعان ينبغي ذكرهما
٥٠٣	الفرع الأول على تقدير صحه نيابه الصبي في الحج لو كانت بالإجاره
٥٠٣	الفرع الثاني إذا حج الصبي جاز إهداء ثواب حجه إلى الغير
٥٠٨	المقام الثالث: التيا به عن الصبي
٥٠٨	اشاره
٥٠٩	الأدلة على صحه التيا به عن الصبي
٥١١	نيابه الصبي في الحج عند أهل السنه
٥١٣	النيابه عن الصبي في الحج عند أهل السنه
٥١٤	الفصل السادس: جهاد الصبي و فيه مباحث
٥١٤	اشاره
٥١٦	المبحث الأول: في أهليته و أنه لا يجب على الصبي
٥١٦	اشاره
٥١٨	عدم وجوب الجهاد على الصبي
٥١٩	المبحث الثاني: مشروعته جهاد الصبي
٥١٩	اشاره
٥٢٣	ما تدلّ على جواز خروج الأطفال مع الجيش للخدمه:
٥٢٧	أراء أهل السنه في جهاد الصبي
٥٢٧	اشاره
٥٢٧	أ - الحنفية
٥٢٨	ب - المالكية
٥٢٩	ج - الشافعية
٥٣٠	د - الحنابلة
٥٣٢	المبحث الثالث: فروع تناسب باب الجهاد
٥٣٢	الفرع الأول: إته يسهم للصبي إذا حضر الحرب،
٥٣٢	اشاره
٥٣٣	أدته الإسهام للصبي
٥٣٤	أراء أهل السنه في المسأله
٥٣٦	الفرع الثاني: استحقاق الصبي للشلب
٥٣٦	اشاره
٥٣٧	أدته هذا الحكم
٥٣٨	أراء أهل السنه في المسأله
٥٤٠	الفرع الثالث: أمان الصبي

٥٤٠	اشاره
٥٤٢	أمان الصبي عند أهل السنه
٥٤٣	الفرع الرابع: عدم جواز قتل صبيان الكفار
٥٤٣	اشاره
٥٤٤	الأدله على عدم جواز قتل صبيان الكفار
٥٤٦	رأى أهل السنه في المسأله
٥٤٧	التنترس بالأطفال
٥٤٧	اشاره
٥٤٧	الأول: التنترس بأطفال الكفار و نسائهم
٥٤٩	المقام الثاني: التنترس بأطفال المسلمين و نسائهم
٥٥١	وجوب الكفاره في قتل صبيان المسلمين
٥٥١	اشاره
٥٥١	الأول: ما هو المشهور بين الأصحاب من أنه تجب الكفاره
٥٥٤	القول الثاني: أنه لا تجب الكفاره
٥٥٥	أدله القول الثاني
٥٥٧	عدم الفود في قتل الترس المسلم
٥٥٨	أحكام التنترس عند فقهاء أهل السنه
٥٥٨	اشاره
٥٥٨	الأول: التنترس بأطفال الكفار و نسائهم
٥٦٠	المقام الثاني: التنترس بأطفال المسلمين و أسرارهم
٥٦٢	الفرع الخامس: لا جزيه على الأطفال
٥٦٢	اشاره
٥٦٣	الدليل على عدم الجزيه على الأطفال
٥٦٥	حكم الجزيه على الأطفال عند أهل السنه
٥٦٦	الفرع السادس: سبي النساء و الصبيان و أحكامه
٥٦٦	اشاره
٥٦٧	يترتب على سبي الصبيان آثار:
٥٦٧	الأثر الأول: إن النساء و الصبيان من الكفار الأصليين الحربيتين غير معتصمين، يصيرون رقيقا بمجرد سبيهم
٥٦٨	الأدله على استرقاق الصبي
٥٦٩	أراء أهل السنه في استرقاق الصبي
٥٧٠	الأثر الثاني: عدم جواز التفريق بين الام و وليدها
٥٧٢	رأى أهل السنه في المسأله
٥٧٣	تنقحه:
٥٧٤	التفرقه بين الصبي و غير الام
٥٧٦	الفضل السابع: الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر
٥٧٦	اشاره
٥٧٨	تمهيد
٥٧٩	المقام الأول: هل هما واجبان كفايه أو عينا؟
٥٨٠	المقام الثاني: هل هما واجبان عقلا أو شرعا؟

٥٨٢	سقوطهما عن البالغين بفعل الصبي
٥٨٣	رأى أهل السنة في المسألة
٥٨٦	الفصل الثامن استحباب التسليم على الصبي و فيه مباحث:
٥٨٦	اشاره
٥٨٨	المبحث الأول: معنى السلام و صيغته و حكم رده
٥٨٨	اشاره
٥٨٩	صيغه السلام و صيغه الرد
٥٩٢	المبحث الثاني: استحباب السلام للصبي، و ما يترتب عليه
٥٩٢	اشاره
٥٩٢	المطلب الأول: استحباب السلام للصبي
٥٩٣	المطلب الثاني: وجوب رد سلام الصبي
٥٩٧	المطلب الثالث: حكم رد الصبي التلام
٥٩٧	هل يكتفى برده أم لا؟
٥٩٧	اشاره
٥٩٨	الأول: عدم الاكتفاء برده
٥٩٨	الأدلة على عدم الاكتفاء برده للصبي
٦٠١	البناء على شرعيه أفعال الصبي
٦٠٢	الاكتفاء برده للصبي
٦٠٥	ينبغي التنبيه على امور:
٦٠٥	الأمر الأول لا يجب الرد في سلام غير المميز
٦٠٦	الأمر الثاني الأحوط وجوب الرد و عدم الاكتفاء برده للصبي
٦٠٧	الأمر الثالث يستحب تسليم البالغين على الصبي
٦٠٨	آراء أهل السنة في مسائل هذا الفصل
٦٠٩	الأولى: استحباب السلام على الصبي
٦٠٩	الثانية: استحباب السلام للصبي
٦١٠	الثالثة: جواب سلام الصبي المميز
٦١٠	الرابعة: حكم رد السلام على الصبي
٦١١	الخامسة: رد السلام في الصلاة
٦١٤	فهرس المطالب
٦٤٤	تعريف مركز

موسوعه احكام الاطفال و ادلتها : مقارنه تفصيليه بين مذهب الاماميه و المذاهب الاخرى الجزء الخامس

اشاره

سرشناسه:فاضل لنكرانى، محمدجواد، ۱۳۴۱ -

عنوان و نام پديدآور: موسوعه احكام الاطفال و ادلتها : مقارنه تفصيليه بين مذهب الاماميه و المذاهب الاخرى الجزء الخامس /
اشراف محمدجواد الفاضل اللنكرانى؛ تاليف جمع من المحققين فى اللجنه الفقهيه؛ رتبهها و نظمها قدره الله الانصارى.

مشخصات نشر: قم : مركز فقه الائمه الاطهار عليهم السلام، ۱۴۲۸ق. =- ۱۳۸۶ -

مشخصات ظاهرى: ج.

شابك: ۳۵۰۰۰ ريال دوره: ۹۶۴-۷۷۰۹-۱۶-۱ ؛ ج. ۱: ۹۶۴-۷۷۰۹-۱۷-X ؛ ۴۰۰۰۰ ريال (ج. ۱، چاپ دوم) ؛ ج. ۲: ۹۶۴-
۷۷۰۹-۱۸-۸ ؛ ۳۵۰۰۰ ريال (ج. ۲) ؛ ۶۰۰۰۰ ريال (ج. ۴، چاپ اول) ؛ ۱۵۰۰۰۰ ريال: ج. ۶. ۹۷۸-۶۰۰-۵۶۹۴-۳۰-۷:

يادداشت: عربى.

يادداشت: اعداد و نشر در جلد ششم مركز فقه الائمه الاطهار عليهم السلام است.

يادداشت: ج. ۲ (چاپ اول: ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۴).

يادداشت: ج. ۱ (چاپ اول: ۱۴۲۵ق. = ۱۳۸۳).

يادداشت: ج. ۴ (چاپ اول: ۱۴۲۹ق. = ۱۳۸۷).

يادداشت: ج. ۶ (چاپ اول: ۱۴۳۳ق. = ۱۳۹۱).

يادداشت: كتابنامه.

موضوع: كودكان (فقه)

موضوع: فقه جعفرى -- رساله عمليه

موضوع: فتواهاى شيعه -- قرن ۱۴

موضوع: فقه تطبيقى

موضوع: والدين و كودك (فقه)

شناسه افزوده: انصاری ، قدرت الله ، گردآورنده

شناسه افزوده: مرکز فقهی ائمه اطهار (ع)

رده بندی کنگره: BP۱۹۸/۶ / ک ۹ ف ۲ ۱۳۸۶

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۷۹

شماره کتابشناسی ملی: م ۸۴-۳۷۴۶۹

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٢

موسوعه احكام الاطفال و ادلتها : مقارنه تفصيليه بين مذهب الاماميه و المذاهب الاخرى الجزء الخامس

اشراف محمدجواد الفاضل اللنكرانى

تاليف جمع من المحققين فى اللجنه الفقهيه؛ رتبها و نظمها قدره الله الانصارى

ص: ٣

تأليف جمع من المحققين في مركز الفقه الأئمة الأطهار عليهم السلام

رئيس اللجنة و المدوّن: الشيخ قدرت الله الأنصاري

و المساعدون في التأليف:

١ - الشيخ محمد جواد الأنصاري

٢ - الشيخ إبراهيم البهشتي

٣ - الشيخ عباس علي بيوندي

٤ - الشيخ عبد الحسين الجمالي

٥ - الشيخ علي السعيدى

٦ - السيد علي أكبر الطباطبائي

مع تعليقات

الأستاذ المحقق الشيخ محمد جواد الفاضل اللنكراني التي رمزناها ب (م ج ف) في ذيلها

ص: ٤

شكر و ثناء

بين أيدي فضلاء الحوزه و اساتذتها المجلّد الخامس من الموسوعه الفقهيّه المسّماه ب «موسوعه أحكام الأطفال و أدلتها مقارنة تفصيله بين مذهب الاماميه و المذاهب الأخرى» و قد طبع في مركز فقه الأئمّه الأطهار عليهم السّلام الّذى كان من خدمات المرجع الدينى الأعلى آيه الله العظمى الشيخ محمّد الفاضل اللنكرانى رحمه الله و حشره الله تعالى مع محمّد و آله الطاهرين.

و نتقدّم بالشكر الجزيل و الثناء الجميل إلى الأستاذ المحقّق الشيخ محمّد جواد الفاضل دام ظلّه، رئيس المركز الفقهيّ و الّذى أمّدنا بالعون و النصّح و الارشاد طوال فتره العمل مع بذله لقصارى جهده بكتابه تعليقات علميّه دقيقه على الموسوعه، و إن لم يكن بنائه على التعليق و التحقيق في جميع المسائل و المطالب.

و هكذا نغتتم الفرصه لنقدّم الشكر و الثناء إلى كلّ من ساعدنا و بذل جهدا في انجاز هذا المشروع العلمى القيم المبارك، و ندعوا الله عزّ و جلّ لهم بالتوفيق، أنّه نعم المولى و نعم النصير، و هم حجج الإسلام و المسلمين:

الشيخ محمد رضا الفاضل الكاشاني مدير مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام الاشراف المباشر و متابعه مراحل طبع الكتاب.
الشيخ سيف الله الصرامي، و الشيخ أبو القاسم علي دوست، الإرشاد إلى تصحيح موارد الاشتباه المحتمله في الاستدلالات و الأدله.

الشيخ علي الأنصاري الحميداوي المراجعة النهائية و التهذيب و تقويم النص الفنّي.

الشيخ عبد الرضا النظري: المقابله و مراجعه المصادر و تخريجها.

و في نهاية المطاف نسأل الله تعالى سبحانه أن يجعل عملنا في هذا المشروع صالحا خالصا لوجهه مقربا اليه تعالى.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قدرت الله الأنصاري

ربيع الثاني سنه ١٤٢٩

ص:٦

الفصل الثاني: صوم الصبي و فيه مباحث

اشاره

ص: ٧

الوجه في مشروعيت صوم الصبي ما تقدم (١) في مشروعيت عباداته؛ إذ المقام من صغريات تلك المسألة، فيجرب فيه ما يجرب فيها من النقض والإبرام، إنما عنى البحث في خصوص صومه؛ لأهميته، وللتأكيد عليه في روايات كثيرة، مضافا إلى أنه محلّ بحث الفقهاء «رضوان الله تعالى على الماضين منهم و حفظ الموجودين و أطال في أعمارهم».

فنقول: هل أنّ صوم الصبي المميّز مشروع، بمعنى أنّه مندوب له بحيث يستحقّ عليه الأجر و الثواب؟ فيه قولان، بل أقوال:

الأول: ما ذهب إليه المشهور من أنّ صومه صحيح و مشروع، و هو الأقوى.

قال الشيخ: «و الصبيّ إذا نوى صحّ ذلك منه، و كان صومه شرعيّا» (٢).

ص: ٩

١- (١) راجع: المبحث الأول من الفصل الأول من الباب التاسع.

٢- (٢) المبسوط ١: ٢٧٨.

و فى الشرائع: «و يصحّ صوم الصبىّ المميّز و النائم إذا سبقت منه التيه»^(١).

و كذا فى المختصر النافع^(٢).

و جاء فى التذكرة: «الأقرب أنّ صومه - أى الصبىّ - صحيح شرعىّ، و نيته صحيحه، و ينوى الندب؛ لأنّه الوجه الذى يقع عليه فعله، فلا ينوى غيره»^(٣).

و كذا فى المنتهى^(٤). و به قال جماعه من المتأخّرين و تابعيهم^(٥) و أعلام العصر^(٦).

قال فى تفصيل الشريعة: «و أمّا شرطيه البلوغ للوجوب - أى وجوب الصوم - لا للصحة؛ فلأنّ عبادات الصبىّ شرعيّه»^(٧).

أدله مشروعيه صوم الصبىّ

إشاره

تدلّ على صحّحه صوم الصبىّ و مشروعيتيه - مضافا إلى ما تقدّم من الأدله التى دلّت على مشروعيتيه عباداته بنحو عامّ^(٨) - روايات خاصّه وردت فى باب الصوم، و هى على طوائف:

ص: ١٠

١- (١) شرائع الإسلام ١: ١٩٧.

٢- (٢) المختصر النافع ١: ٩٥.

٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٦: ١٠١.

٤- (٤) منتهى المطلب ٩: ٢٠٣.

٥- (٥) الدروس الشرعيّه ١: ٢٦٨، الروضه البهيّه ٢: ١٠١، مفاتيح الشرائع ١: ٢٣٨، مدارك الأحكام ٦: ٤٢، رياض المسائل ٥: ٣٩٥.

٦- (٦) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ١٧٦، مستمسك العروه الوثقى ٨: ٤٢٣ و ٤٢٤، موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم ٢١: ٥٠١، مهذب الأحكام ١٠: ٢٢٦.

٧- (٧) تفصيل الشريعة، كتاب الصوم: ٢٠٨.

٨- (٨) راجع: المبحث الأوّل من الفصل الأوّل من الباب التاسع.

الاولى: ما تدلّ على استحباب الصوم للصبيّ

منها: معتبره إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «إذا أتى على الصبيّ ستّ سنين وجب عليه الصلاه، وإذا أطاق الصوم وجب عليه الصيام»^(١).

ظاهر الروايه أنّ المراد من الصوم هو صوم شهر رمضان، والتعبير بـ «وجب» وإن كان بمعنى الثبوت ولكن من أجل أنّ الصبيّ غير مكلف، فيثبت في حقّه الاستحباب، فالروايه تدلّ على استحباب صوم شهر رمضان للصبيّ إذا أطاق ذلك.

و منها: موثقه سماعه، قال: سألته عن الصبيّ متى يصوم؟ قال: «إذا قوى على الصيام»^(٢)، و مثلها روايه اخرى له^(٣).

و منها: موثقه السكونيّ عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «إذا أطاق الغلام صوم ثلاثه أيام متتابعه فقد وجب عليه صوم شهر رمضان»^(٤).

و منها: موثقه أو صحيحه محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام أنّه سئل عن الصبيّ متى يصوم؟ قال: «إذا أطاقه»^(٥).

قال في الوسائل: «أقول: حمل^(٦) الشيخ هذه الأحاديث على

ص: ١١

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ١٢، الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض، ح ٤.

٢- (٢) نفس المصدر ٧: ١٦٧، الباب ٢٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٢.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ١٠.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ٥.

٥- (٥) نفس المصدر و الباب، ح ٩.

٦- (٦) وهذا الحمل خلاف الظاهر جدّاً، خصوصاً مع ملاحظه قول السائل: متى يصوم؟ فإنّ السؤال ظاهر في زمن الوجوب، و

كذا التصريح في موثقه السكونيّ بأنّه وجب عليه صوم شهر رمضان، فإنّه صريح في -

فهذه الروايات تدلّ على ثبوت التكليف الاستحبابي بالصوم للصبيّ، وقد صرّح في بعضها بصوم شهر رمضان، و هو الظاهر من بعضها الآخر، و نرفع اليد عن ظهور بعضها في الوجوب؛ لحديث الرفع، و الإجماع القطعي على عدم وجوب الصيام على غير البالغ، فيبقى الاستحباب و الرجحان، فنحكم باستحباب الصوم للصبيّ إذا أطاق، سواء كان صوم شهر رمضان أو غيره، و هو المطلوب.

قال الفقيه الهمداني: «و حديث رفع القلم عن الصبيّ... غير مقتضى لذلك - أي صرف أدلّه الاستحباب عن الصبيّ - إذ المتبادر منه ليس إلا القلم الذي يصحّ بالنسبه إليه إطلاق اسم الرفع، و هو ليس إلا القلم الذي يوقعه في الكلفه، لا القلم الذي ينفعه... فمن هنا يظهر أنّه لا حكمه لمثل هذا الحديث على أدلّه المستحبات أصلاً»(٢).

و في تفصيل الشريعة في البحث عن شرائط صحّه الصوم: «عبادات الصبيّ شرعيّه، و القلم المرفوع إنّما هو قلم التكليف الإلزاميّه التي توجب مخالفتها

ص: ١٢

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ١٦٩ الباب ٢٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ذيل حديث رقم ٩.

٢- (٢) مصباح الفقيه ١٤: ٣٦٠-٣٦١.

الطائفة الثانية: ما تدلّ على جواز أخذ الصبي بالصوم

منها: معتبره معاوية بن وهب - فى حديث - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فى كم يؤخذ الصبي بالصيام؟ قال: «ما بينه وبين خمس عشره سنه و أربع عشره سنه، فإن هو صام قبل ذلك فدعه، و لقد صام ابنى فلان قبل ذلك فتركه»(٢).

و منها: روايه الزهرى عن على بن الحسين عليه السلام - فى حديث - قال: «و أمّا صوم التأديب فإن يؤخذ الصبي إذا راهق بالصوم تأديبا و ليس بفرض»(٣).

فإن قوله عليه السلام: «و ليس بفرض» صريح(٤) فى المطلوبيه و الاستحباب.

و منها: ما رواه فى الفقيه مرسلا، قال: قال الصادق عليه السلام: «الصبي يؤخذ بالصيام إذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه»(٥).

و مثله ما فى المقنع، قال: «روى: أن الغلام(٦) يؤخذ بالصيام ما بين أربعة عشر سنه، إلا أن يقوى قبل ذلك»(٧).

و هذه الروايات تدلّ على صحه مؤاخذه الصبي و تأديبه على ترك الصوم،

ص: ١٣

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الصوم: ٢٠٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ١٦٧، الباب ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم، ح ١.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ٤.

٤- (٤) عدم الوجوب ليس صريحا فى المطلوبيه و الاستحباب، سيما مع القول بوجود التباين بينهما. (م ج ف).

٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ١٦٩، الباب ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم، ح ١١.

٦- (٦) يمكن القول بوجود فرق بين الصبي و الغلام، فإن الغلام قريب إلى البلوغ، و هو عبارته اخرى عن الصبي المميز. (م ج ف).

٧- (٧) وسائل الشيعه ٧: ١٧٠، الباب ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم، ح ١٤.

و المؤاخذه إنّما تكون بترك المطلوب، وإلاّ فلا وجه للمؤاخذه، و حيث إنّ الصبىّ المميّز لا يجب عليه الصوم قطعاً، فيستفاد منها المطلوبية (١) بنحو الاستحباب المؤكّد.

و بتعبير آخر: يستفاد منها أنّ الشارع أراد تحقّق الصوم الاستحبابى من الصبىّ إذا أدرك و عرف الصوم و أطاقه، و هو المطلوب.

الطائفة الثالثة: ما تدلّ على أمر الوليّ الصبىّ بالصوم

منها: معتبره الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السّلام - فى حديث - قال: «إنّنا نأمر صبياننا بالصيام إذا كانوا بنى سبع سنين بما أطاقوا (٢) من صيام اليوم - إلى أن قال :-

فمروا صبيانكم إذا كانوا بنى تسع سنين بالصوم ما أطاقوا من صيام، فإذا غلبهم العطش أفطروا» (٣).

و قد مرّ (٤) أنّ الأمر (٥) بالأمر بالشىء أمر بذلك الشىء بحسب المتفاهم العرفى، بمعنى أنّ الظاهر من حال الأمر كونه مريداً لذلك الشىء، كما

ص: ١٤

-
- ١- (١) الإنصاف عدم استفاده الاستحباب و الرجحان من روايات التّأديب؛ فإنّ غايه ما يستفاد منها رجحان التّأديب و مطلوبيته، بينما أنّ الكلام فى مطلوبية نفس الصوم من حيث هو هو مع قطع النظر عن عروض عنوان التّأديب عليه. (م ج ف).
 - ٢- (٢) و الفرق بين هذا التعبير و بين ما ورد فى بعض الروايات من أنّه يؤخذ على قدر ما يطيقه، واضح. م ج ف.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ١٦٨ و ١٦٧ الباب ٢٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٣.
 - ٤- (٤) راجع: المبحث الأوّل من الفصل الأوّل من الباب التاسع.
 - ٥- (٥) إذا قلنا بأنّ الأمر الاستحبابى فى الصلاه و الصوم شامل للصبىّ أيضاً، فأمر الأولياء يكون من مصاديق الأمر بالأمر، و أمّا إذا لم يثبت شمول الأمر الاستحبابى للصبىّ، فلا يدخل فى هذه القاعده. و بالجمله، فى مقام إثبات استحباب الصوم للصبىّ لا يمكن الاستناد إلى هذه القاعده الاصوليه و لا يكون المقام منها، بل أمامنا أمر الشارع بالأولياء بالنسبه إلى تمرين الصبيان، فتدبّر. (م ج ف).

وقال السيد الخوئى: «الوجه فى شرعيه عبادات الصبى ما ورد من أمر الأولياء بأمر صبيانهم بالصلاه و الصيام» (٢).

الطائفه الرابعه: ما تدل على مطلوبه الصوم مطلقا

منها: صحيحه زواره عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «بنى الإسلام على خمسه أشياء: على الصلاه و الزكاه و الصوم و الحجّ و الولايه، و قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: الصوم جنّه من النار» (٣).

و منها: موثقه السكونى (٤) عن أبى عبد الله عن آبائه عليهم السّلام: «أنّ النبى صلّى الله عليه و آله قال لأصحابه: ألا اخبركم بشىء إن أنتم فعلتموه تباعد الشيطان عنكم كما يتباعد المشرق من المغرب؟ قالوا: بلى، قال: الصوم يسوّد وجهه، و الصدقه تكسر ظهره، و الحجّب فى الله و المؤازره على العمل الصالح يقطع دابره، و الاستغفار يقطع وتينه، و لكلّ شىء زكاه و زكاه الأبدان الصيام» (٥).

و منها: ما رواه فى الكافى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «أوحى الله عزّ و جلّ إلى موسى عليه السّلام... لخلوف فم الصائم أطيب عندى من ريح المسك» (٦).

ص: ١٥

١- (١) الحدائق الناضره ١٣: ٥٣.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، كتاب الطهاره ٨: ٢٤٠.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٢٨٩، الباب ١ من أبواب الصوم المندوب، ح ١.

٤- (٤) فى السند إسماعيل بن أبى زياد السكونى، و المشهور أنّه موثّق. قال الشيخ فى العده ١: ١٤٩: «عملت الطائفه بما رواه حفص بن غياث و غياث بن كلوب و نوح بن درّاج و السكونى و غيرهم من العامه عن أئمّتنا عليهم السّلام».

٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ٢٨٩، الباب ١ من أبواب الصوم المندوب، ح ٢.

٦- (٦) نفس المصدر و الباب، ح ٥.

و مثله ما رواه عنه عليه السّلام قال: «للصائم فرحتان: فرحه عند إبطاره، و فرحه عند لقاء ربّه» (١).

و ما رواه أيضا عنه عليه السّلام قال: «إنّ الله تعالى يقول: الصوم لى و أنا أجزى عليه» ٢، و غيرها (٢).

فيستفاد (٣) من هذه الروايات الطلب و مطلق الرجحان، و أنّ الصوم مطلوب للشارع، و يتوجّه هذا الخطاب إلى كلّ من يكون قابلا للخطاب، و المفروض أنّ الصبيّ المميّز قابل لذلك، و الفهم الذي هو شرط التكليف حاصل، فيستحبّ له الصوم.

و بتقرير آخر: أنّ هذه الروايات تدلّ على مطلوبية الصوم مطلقا، سواء كان في شهر رمضان أو غيره، و لكن بالنسبة إلى البالغين ثبت وجوب الصوم في شهر رمضان بدليل آخر، كما أنّ بالنذر يجب صوم المستحبّ، فتبقى مطلوبيته المطلقة للصبيّ، و هو المطلوب.

الطائفة الخامسة: ما ورد في بيان عله الصوم

(٤)

مثل ما رواه في الفقيه عن محمّد بن سنان (٥) عن أبي الحسن الرضا عليه السّلام فيما

ص: ١٦

١- (٢١) نفس المصدر و الباب، ح ٦-٧.

٢- (٣) نفس المصدر و الباب.

٣- (٤) و لا يخفى ما فيه من أنّ هذه الروايات إنّما هي بصدد بيان أصل مطلوبية الصوم و ليست في مقام بيان أقسام المخاطبين حتّى يشمل الصبيّ المميّز، و هذا واضح، سيّما على المبنى القائل بالخطابات القانونيّة، كما تبناه السيّد الإمام الخميني قدس سرّه؛ فإنّه بناء على ذلك لم تلحظ الأفراد و الأشخاص في الخطاب. نعم، نحن قد حقّقنا في مباحثنا الاصوليّة عدم تماميّة هذا المبنى، فراجع. (م ج ف).

٤- (٥) لا يبعد أن يقال: إنّ كون العبد ذليلا مستكينا محتسبا، و منكسرا للشهوات، منوط بالبلوغ بمعنى احتمال دخاله البلوغ في حصول هذه الامور، فتدبّر. (م ج ف).

٥- (٦) في السند محمّد بن سنان و اختلف فيه، و لكن قال المفيد رحمه الله: إنّ ثقه. جامع الرواه ٢: ١٢٤.

كتب إليه من جواب مسأله: «علّه الصوم لعرفان مسّ الجوع و العطش؛ ليكون العبد ذليلا مستكينا مأجورا محتسبا صابرا، و يكون ذلك ذليلا- له على شدائد الآخره، مع ما فيه من الانكسار له عن الشهوات، واعظا له في العاجل، ذليلا على الآجل؛ ليعلم شدّه مبلغ ذلك من أهل الفقر و المسكنه في الدنيا و الآخره»(١).

و مثله ما رواه في العلل عنه عليه السلام(٢).

فما ذكره عليه السلام علّه للصوم يوجب حسنه للبالغ و الصبيّ، فيستفاد منه استحباب الصوم للصبيّ أيضا من جهه الملاك و العله له.

صوم الصبيّ للتمرين فقط

القول الثاني: عدم مشروعيه صوم الصبيّ، بل هو للتمرين فقط، قال في المختلف: «و الأقرب: أنّه على سبيل التمرين، و أمّا أنّه تكليف مندوب إليه فالأقرب: المنع»(٣). و كذا في الإيضاح(٤)، و اختاره في جامع المقاصد(٥) و المسالك(٦)، و نفى عنه البعد في الرياض(٧).

و عمدته الدليل على ذلك: أنّ التكليف مشروط بالبلوغ، و مع انتفاء الشرط ينتفى المشروط(٨).

ص: ١٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ٣:٧، الباب ١ من أبواب وجوب الصوم، ح ٣.
- ٢- (٢) نفس المصدر، ح ٥.
- ٣- (٣) مختلف الشيعه ٣:٢٥٦.
- ٤- (٤) إيضاح الفوائد ١:٢٤٣.
- ٥- (٥) جامع المقاصد ٣:٨٢.
- ٦- (٦) مسالك الأفهام ٢:١٥.
- ٧- (٧) رياض المسائل ٥:٣٩٦.
- ٨- (٨) مختلف الشيعه ٣:٢٥٦.

القول الثالث: ما ذهب إليه المحقق النراقي، من أن الحق شرعيه صومه المستحب مطلقا، و تمرتيه الواجب لا شرعيته و صحته(١).

و الوجه فى ذلك: أن الخطابات الإيجابيه مخصوصه بالمكلفين؛ إذ لا وجوب على الصبى لحديث الرفع، فلا يبقى الأمر الندبى له، فيكون صوم الصبى فى شهر رمضان تمرىيا.

و أما الخطاب الندبى فيشمل(٢) الصبى أيضا، فيحكم بمشروعيه صومه المستحب.

و نقول: مرّ الجواب(٣) عن هذا الاستدلال أيضا فى بحث مشروعيه عبادات الصبى، مضافا إلى أن الروايات التى استندنا إليها فى المقام و ما ذكرنا فى تقريرها للحكم باستحباب صوم الصبى خاصه يكفى فى جوابه أيضا، فلاحظ.

أحكام صوم الصبى

إنّ للصوم أحكاما، مثل: ما يجب فى الصوم، و ما يجب الإمساك عنه، و ما يعتبر فى صحه الصوم، و ما يكره للصائم...، فهل تعتبر هذه الأحكام فى صوم الصبى كما تعتبر فى صوم البالغ؟ الظاهر أنه يعتبر ذلك؛ لأنّ الشرائط قد تعلقت بطبيعته الصوم، كما يستفاد ذلك من الروايات، ففى صحيحه محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «لا يضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام و الشراب، و النساء، و الارتماس فى الماء»(٤).

ص: ١٨

١- (١) مستند الشيعة ١٠: ٣٣٧.

٢- (٢) و هذا أوّل الكلام. (م ج ف).

٣- (٣) راجع: المجلد الرابع من الموسوعه، ص ٣٦٦ و ما بعدها.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٧: ١٨، الباب ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، ح ١.

و في موثقه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن الكذب على الله و على رسوله و على الأئمة عليهم السلام يفطر الصائم» (١)، و غيرهما (٢).

فما هو الموضوع للاجتناب عمّا ذكر في الروايتين و غيرهما هو الصائم، و الظاهر أنّه لا فرق بين الصبيّ و البالغ في ذلك، و ما ورد في بعضها من أن الرجل يكون كذا - كما في سؤال السائل - من جهة أنّه ابتلى بذلك، و لا خصوصيّة له، فيكون الموضوع في الحقيقه هو الصائم، و الصبيّ أحد مصاديقه كالمراه.

جاء في مستند العروه: إذا ثبت جزئيه شيء لعباده البالغ أو شرطيته أو مانعته بدليل عامّ يشمل الصبيّ أيضا كما في غالب الأحكام؛ لأنّ الموضوع في عباده الصبيّ هو عباده البالغ، فكأنّه قيل: يصلّي الصبيّ صلاه البالغ، فيعتبر فيه ما يعتبر في عباده البالغين. نعم، إذا ثبت حكم لخصوص عنوان الرجل فلا وجه للتعدّي عنه إلى غيره (٣).

و المفروض أنّ المقام ليس كذلك، فما يكون شرطا أو مانعا لصوم المكلف يكون كذلك بالنسبه إلى الصبيّ، إلاّ البلوغ فإنّه خارج عن موضوع بحث عبادات الصبيّ.

و يمكن أن يستظهر هذا الحكم من صحيحه الحلبيّ المتقدّمه، حيث قال عليه السلام:

«إذا غلبهم العطش و الغرث (٤) أفطروا حتى يتعودوا الصوم و يطيقوه» (٥)،

ص: ١٩

١- (١) نفس المصدر: الباب ٢، ح ٤.

٢- (٢) راجع: نفس المصدر، الباب ١-٤.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ١٢: ٣٢٣ مع تصريف.

٤- (٤) الغرث: أيسر الجوع، و قيل: شدّته، و قيل: هو الجوع عامّه. لسان العرب ١٧٢: ٢ «غرث».

٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ١٦٨، الباب ٢٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٣.

فيستفاد منها أنّ الصبي كالبالغ في أنّه يعتبر في صومه الإمساك عن الأكل و الشرب، فإذا غلبه العطش فشرّب أو أكل بطل صومه، فعنوان «أفطروا» دليل على أنّ الصوم المندوب في حقّ الصبي ما هو المعهود في حقّ المكلفين من حيث اشتراطه بالإمساك عن الشرب و الأكل و غيرهما.

كما أنّه يستفاد منها أنّ الإمساك إلى نصف النهار أو أكثر يكون للتعوّد و التمرين، و لا يكون في نفسه مستحبًا للصبيّ.

و على هذا يصحّ صوم الصبيّ المميّز مع جمعه لما عدا البلوغ من الشرائط، صحّحه شرعيّه، كما في الجواهر(١).

تية صوم الصبيّ

اشاره

إذا صام الصبيّ في شهر رمضان أو غيره من أيام السنه، فهل ينوى الوجوب أو الندب؟ فيه قولان، بل أقوال:

الأول: جاء في التذكرة: «و ينوى الندب لأنّه الوجه الذي يقع عليه فعله، فلا ينوى غيره»(٢). و كذا في المنتهى(٣) و المستند(٤).

و الثاني: قال في الذكري: «و هل ينوى الوجوب أو الندب؟ الأجود الأول؛ ليقع التمرين موقعه، و يكون المراد بالوجوب في حقّه ما لا بدّ منه»(٥).

و الثالث: ما في الروضه من أنّه: «يتخيّر بين تية الوجوب و الندب؛ لأنّ

ص: ٢٠

١- (١) جواهر الكلام ١٧: ٢٦٩ (ط ج).

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٦: ١٠١.

٣- (٣) منتهى المطلب ٩: ٢٠٣.

٤- (٤) مستند الشيعة ١٠: ٣٣٥.

٥- (٥) ذكري الشيعة ٢: ١١٨.

الغرض التمرين على فعل الواجب... و إن كان الندب أولى»(١). و كذا في جامع المقاصد(٢).

و جاء في الجواهر: «بل الأولى أن لا ينوى إلا القربة، فإنّ الندب أيضا لا معنى له في حقّه - إلى أن قال -: نعم، بناء على التمرين قد يتجه ذلك؛ لكون الأتم فيه تيه الوجوب في الواجب و الندب في المندوب»(٣).

و نقول: منشأ الاختلاف في هذه المسألة ما تقدّم من أنّ صوم الصبيّ صحيح و مشروع، أو يكون تمرينا فقط حتّى يتعوّد على فعل الواجب بعد بلوغه، فمن قال بالأوّل قال بأنّه ينوى الندب؛ لعدم وجوبه عليه. و من قال بالثاني قال ينوى الوجوب؛ لأنّ الغرض التمرين على فعل الواجب. على أنّ الغرض من التمرين تسهيل التكليف عليه؛ لتعوده به و لا صعوبه في التيه ليمزّن عليها، كما في الجواهر(٤).

و أمّا الوجه للقول بالتخير بين تيه الواجب أو الندب - فباعتبار أنّ التمرين على الواجب مقدّمه للواجب، فيمكنه قصد الوجوب - و باعتبار أنّ نفس التمرين مستحبّ، فينوى الندب، كما في الروضة(٥).

و على ما بينا من أنّ صوم الصبيّ صحيح و مشروع يلزم أن ينوى الندب فقط، و الأولى أن لا ينوى الوجوب و لا الندب، بل يأتي به بقصد القربة المطلقة.

ص: ٢١

١- (١) الروضة البهية ١٠٥:٢.

٢- (٢) جامع المقاصد ٨٤:٣.

٣- (٣) جواهر الكلام ٣٠٤:١٧ و ٣٠٥ (ط ج).

٤- (٤) جواهر الكلام ٣٠٤:١٧ (ط ج).

٥- (٥) الروضة البهية ١٠٥:٢.

لا- خلاف بين الفقهاء فى أنّ ما فات من الصبى من صوم شهر رمضان فى أيام صباوته - ممّيزا كان أو غير ممّيز - لا يجب عليه قضاؤه بعد البلوغ(١).

و ادعى فى التذكرة إجماع العلماء عليه، و علّله بأنّ الصبى ليس محلّ الخطاب بالأداء، فلا يجب عليه القضاء(٢).

و فى الجواهر: «بل الإجماع بقسميه عليه»(٣).

و فى المهذب: «بضروره المذهب و الدّين»(٤).

و فى المستند: «هذا الحكم من القطعيّات، بل الضروريّات الغيبيّة عن تجسّم الاستدلال؛ بداهه أنّ القضاء لو كان واجبا على الصبيان بعد بلوغهم لاستقرّ عليه عمل المشرّعه و كان من الواضحات الأوّليّة، و لأمر به الأولياء و الأئمّه عليهم السّلام صبيانهم»(٥).

إنّما الكلام فى أنّه بناء على ما قلنا من مشروعّيّة عبادات الصبى، هل يستحبّ له القضاء أم لا؟ و أمّا على القول بالتمريته و عدم قابليته الصبى للخطاب فلا معنى للاستحباب.

لم نعرّ على من تعرّض لهذا الفرع صريحا من الفقهاء، و لكن يستفاد من كلمات بعضهم عدم استحبابه، فقد صرّح فى المنتهى - فى البحث عن عدم

ص: ٢٢

١- (١) المعبر ٢: ٦٩٧، مستند الشيعة ١٠: ٤٣١، رياض المسائل ٥: ٤٣٠، الحدائق الناضرة ١٣: ٢٩٣، تراث الشيخ الأعظم، كتاب الصوم ١٢: ١٩٦، تحرير الوسيله ١: ٢٨١، تفصيل الشريعة، كتاب الصوم: ٢٧٤.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٦: ١٦٥.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٧: ٣٧٨ (ط ج).

٤- (٤) مهذب الأحكام ١٠: ٢٨٣.

٥- (٥) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم ٢٢: ١٤٦.

قضاء اليوم الذى بلغ فيه الصبىّ إلا أن يبلغ قبل الفجر ثم يفطر - بأنّ الصبىّ ليس من أهل التكليف فى ابتداء اليوم، و بعض اليوم لا يصحّ صومه، فسقط التكليف بصوم ذلك اليوم وجوبا و ندبا، فالقضاء ساقط؛ لأنّه يستتبع وجوب الأداء أو وجود سببه (١).

و فى الحدائق: «الظاهر عدم ترتّب القضاء على مجرد فوات الأداء، بل لا بدّ له من أمر جديد على الأشهر الأظهر» (٢).

و فى المستند: «إنّه لم يرد أىّ أمر به - أى بالنسبه لقضاء صوم الصبىّ - حتّى على سبيل الاستحباب» (٣).

و بالجملة، كما أنّ الأداء يحتاج إلى أمر لأنّه عباده و لا تثبت إلاّ بالأمر كذلك القضاء، و المفروض عدم ورود أىّ أمر، و ما ورد فى قضاء الصوم (٤) يكون بالنسبه إلى البالغ.

نعم، ورد الحكم بوجوب القضاء فى بعض النصوص على نحو الإطلاق، مثل ما ورد فى روايه معتبره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «من أفطر شيئا من شهر رمضان فى عذر، فإنّ قضاءه متتابعا فهو «كان خ ل» أفضل، و إنّ قضاءه متفرقا فحسن» (٥).

فجعل الموضوع فيها «من أفطر»، و هو يشمل الصبىّ - و حيث لا يجب عليه القضاء قطعاً فيستحبّ له، و لكن قوله عليه السلام: «فى عذر» موجب لانصرافه إلى

ص: ٢٣

١- (١) منتهى المطلب ٩: ٣٠٠.

٢- (٢) الحدائق الناضره ١١: ٢.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم ٢٢: ١٤٦.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٧: ٢٤٥، الباب ٢٥ و ٢٦ من أبواب أحكام شهر رمضان.

٥- (٥) نفس المصدر: ٢٤٩، الباب ٢٦ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح ٤.

البالغ، فالحقّ أنّه لا يستحبّ للبالغ أن يصوم ما فاتته من الصيام في شهر رمضان في أيام صباوته؛ لعدم الأمر به.

آراء أهل السنّة في مشروعيتّه صوم الصبيّ

اتّفقت المذاهب الأربعة على أنّ صوم الصبيّ المميّز صحيح و مشروع، إلّا- أنّ الشافعيّيه و الحنفيّيه و الحنابله قالوا بصحّته و استحبابه، في حين ذهب المالكيه إلى صحّته مع الكراهه.

و اتّفقت المذاهب الأربعة أيضا على أنّ من شرائط وجوب الصوم البلوغ، فلا- يجب على الصبيّ قبل البلوغ و إن أطاقه؛ لعدم توجّه الخطاب إليه، و لقول النبيّ عليه السّلام: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبيّ حتّى يحتلم...»^(١)، الحديث.

فلا يجب على المكلف قضاء ما فات منه في أيّام صباوته.

و جاء في البدائع: «فأمّا البلوغ فليس من شرائط صحّحه الأداء، فيصحّ أداء الصوم من الصبيّ العاقل و يثاب عليه، لكنّه من شرائط الوجوب»^(٢). و كذا في البحر الرائق^(٣).

و في تحفه الفقهاء: «فأمّا البلوغ فشرط الوجوب و ليس شرط الأداء، و على هذا لا- يجب الصوم على الصبيّ؛ لأنّ في وجوب القضاء عليه - و مدّه الصبا مدّه طويله - إيقاعه في الحرج»^(٤).

و صرّح في نهايه المحتاج بأنّه يعتبر في صحّحه الصوم النقاء من الحيض

ص: ٢٤

١- (١) تقدّم تخريجه.

٢- (٢) بدائع الصنائع ٢: ٢٢٥.

٣- (٣) البحر الرائق ٢: ٤٤٩.

٤- (٤) تحفه الفقهاء ١: ٣٥١.

و النفاس و الجنون و... و أمّا الصبا فغير مانع من الصّحّه، بل من الوجوب(١).

و يستفاد هذا أيضا من البيان(٢) و معنى المحتاج(٣) و المجموع شرح المهذب(٤).

و فى كشّاف القناع: «و لا يجب [الصوم] على صغير و لو مرافقا... و يصحّ من مميّز كصلاته، و يجب على وليه أى المميّز أمره به»(٥). و كذا فى الإنصاف(٦).

و قال فى المغنى - بعد ذكر الروايات التى دلّت بظاهرها على وجوب الصوم إن بلغ عشرة -: و الجواب عنها: أنّ الصوم عباده بدنيّه فلم تجب على الصبىّ كالحجّ، و حديثهم مرسل، ثمّ نحمله على الاستحباب، و سمّاه واجبا تأكيدا لاستحبابه(٧). و كذا فى الكافى(٨).

و فى بلغه السالك فى فقه المالكي: «و شروط وجوبه [الصوم] خمسّه: البلوغ و العقل و القدره و الحضور و الخلوّ من الحيض و النفاس، و يصحّ ممّا عدا المجنون و الحائض... و الصّحّه لا تنافى الكراهه كما فى صوم الصبىّ، أو الحرمة كما فى صوم المريض إن أضرب به»(٩).

ص: ٢٥

- ١- (١) نهاية المحتاج ٣: ١٨٤.
- ٢- (٢) البيان فى مذهب الشافعى ٣: ٤٦٢.
- ٣- (٣) معنى المحتاج ١: ٤٣٢.
- ٤- (٤) المجموع شرح المهذب ٦: ٢٥٠.
- ٥- (٥) كشّاف القناع ٢: ٣٥٥.
- ٦- (٦) الإنصاف ٣: ٢٥٣.
- ٧- (٧) المغنى و الشرح الكبير ٣: ٩١.
- ٨- (٨) الكافى فى فقه أحمد ١: ٤٣٣.
- ٩- (٩) بلغه السالك ١: ٤٤٠.

لا- خلاف بين الأصحاب في أنه يستحبّ للوليّ تمرين الصبيّ المميّز على الصيام قبل البلوغ - أي حمل الولي الصبيّ و الصبيّه على الصيام ليعتاده، فلا يجد له مشقّه بعد البلوغ (١)- سواء قلنا بمشروعته عباداته أم لا.

قال في الشرائع: «يمرّن الصبيّ و الصبيّه على الصوم قبل البلوغ» (٢).

و في التذكرة: «يستحبّ تمرين الصبيّ بالصوم إذا أطاقه» (٣). و كذا في القواعد (٤) و جامع المقاصد (٥).

و في الحدائق: «لا خلاف بين الأصحاب» (٦). و كذا في المستمسك (٧).

ص: ٢٦

- ١- (١) مدارك الأحكام ٦: ١٦٠.
- ٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ١٩٨.
- ٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٦: ١٠١.
- ٤- (٤) قواعد الأحكام ١: ٦٨.
- ٥- (٥) جامع المقاصد ٣: ٨٤.
- ٦- (٦) الحدائق الناضرة ١٣: ١٧٦.
- ٧- (٧) مستمسك العروة الوثقى ٨: ٤٢٤.

و جاء فى الجواهر: «يستحبّ للولّى أن يمرّن الصبّى و الصبّيه على الصوم و غيره من العبادات قبل البلوغ و يعوّدا عليه، سواء قلنا بشرعيّه عبادتهما أو لا، عند تمييزهما على وجه يمكن حصول الصورة منهما» (١). و كذا فى غيرها (٢).

و تدلّ عليه - مضافا إلى قطعیه المسأله بين الفريقين - صحيحه الحلبيّ المتقدمه، قال عليه السّلام: «فمروا صبيانكم إذا كانوا بنى تسع سنين بالصوم ما أطاقوا من صيام» (٣)، و غيرها (٤) من النصوص التى تدلّ على أمر الوالدين أطفالهم بالصلاه و الصوم و الخيرات، و سند كرها قريبا.

و هكذا تدلّ (٥) عليه إطلاقات الأدلّه التى وردت فى مندوبيّه التعاون على البرّ و الدعوه إليه، كقوله تعالى: وَ تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَ التَّقْوَى (٦)؛ إذ لا شكّ فى أنّ تمرين الصبّى على الصيام إذا أطاق أحد مصاديق البرّ؛ ليتعوّد به و يسهل التكليف عليه بعد بلوغه.

و قوله تعالى: فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ (٧).

ص: ٢٧

- ١- (١) جواهر الكلام ١٧: ٢٩٩ (ط ج).
- ٢- (٢) السرائر ١: ٤٢٠، غنائم الأيام ١: ٦٣، العروه الوثقى مع تعليقات الفاضل اللنكرانى ٢: ٤٦.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ١٦٨، الباب ٢٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٣.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٣: ١١، الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض، و ٧: ١٦٨، الباب ٢٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم.
- ٥- (٥) لا يبعد أن يقال: إنّ مقتضى المقابله بين الإثم و البرّ يدلّ على أنّ المراد بالبرّ خصوص الواجبات، كما أنّ المراد بالإثم خصوص المحرّمات، و عليه فلا تدلّ على مندوبيّه التمرين. هذا، مضافا إلى عدم وجود إطلاق للتمرين فى جميع الواجبات، فلا يقول أحد باستحباب التمرين فى الحجّ و الخمس و الزكاه و غيرها، بل الظاهر استحباب التمرين فى خصوص الصلاه و الصيام. و عليه فلا دلالة فى هذه الآيه و كذلك الآيه المتأخّره على استحباب التمرين حتّى بالنسبه إلى الصوم و الصلاه، فتدبّر. (م ج ف).
- ٦- (٦) سوره المائده ٥: ٢.
- ٧- (٧) سوره البقره ٢: ١٨٤.

قال في زبده البيان - مفسراً هذه الآية -: «أى تطوع في البرّ في جميع الامور»^(١).

و هكذا يدلّ عليه إطلاق أدلّه الأمر بالمعروف؛ لأنّ صوم الصبيّ إذا أطاقه مستحبّ، فالأمر به أيضاً مستحبّ، كما في قوله تعالى: يا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَ أْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَ أَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ ^(٢).

مبدأ التمرين و المؤاخذه

إشاره

اختلف الفقهاء في مبدأ استحباب تمرين الصبيّ بالصوم، و كذا في جواز مؤاخذته على ترك التمرين للصوم، على أقوال:

الأوّل: قال المفيد رحمه الله: «و يؤخذ الصبيّ بالصيام إذا بلغ الحلم أو قدر»^(٣) على صيام ثلاثه أيام متتابعات قبل أن يبلغ الحلم»^(٤).

و قد تشهد له موثقه السكونيّ عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «إذا أطاق الغلام صوم ثلاثه أيام متتابعه فقد وجب عليه شهر رمضان»^(٥).

القول الثاني: جاء في المعتمر: «و يؤخذ الصبيّ بالصوم إذا بلغ ستّ سنين و أطاق الصوم استحباباً»^(٦).

ص: ٢٨

١- (١) زبده البيان ١: ٢١٤.

٢- (٢) سورة لقمان ٣١: ١٧.

٣- (٣) الترديد دليل على أنّ الأخذ إنّما هو بالنسبه إلى ترك الواجب؛ فإنّه لا شكّ في أنّ الصبيّ إذا بلغ الحلم يؤخذ بالترك فقد استفاد من كلامه قدّس سرّه أنّ دائره الصوم و وجوبه عند المفيد أوسع من بلوغ الحلم، و هو المستفاد من روايه السكونيّ، فتدبّر. (م ج ف).

٤- (٤) المقنعه: ٣٦٠.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ١٦٨، الباب ٢٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٥.

٦- (٦) المعتمر ٢: ٦٨٥.

قال في المستمسك: «و ليس عليه دليل ظاهر»(١).

و لكن سنذكر قريبا في بيان القول الرابع أنّ بعض النصوص تدلّ عليه.

القول الثالث: قول الشيخ و جماعه ممّن تبعه، قال في النهاية: «يستحبّ أن يؤخذ الصبيان بالصيام إذا أطاقوه و بلغوا تسع سنين و إن لم يكن ذلك واجبا عليهم»(٢). و كذا في المبسوط(٣).

و في مدارك الأحكام بعد نقل ما في النهاية: «و لم يتعرّض لما قبل التسع، و ظاهره أنّهم لا- يؤمرون قبل ذلك... و هو المعتمد»(٤).

و في الفقيه - بعد نقل الروايات الواردة في المقام -: «و هذه الأخبار كلّها متّفقه المعانى على أنّه يؤخذ الصبيّ بالصيام إذا بلغ تسع سنين إلى أربع عشرة أو خمس عشرة سنة، و إلى الاحتلام»(٥). و كذا في المقنع(٦).

و في الروضة: «و لكن يشدّد للتسع»(٧)، و نسبة في المستند إلى كثير من الأصحاب(٨). و في الرياض: «و لعلّه الأقوى»(٩).

و استدلّ المحقّق العامليّ لهذا القول بصحيحه الحلبيّ المتقدّمه عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «إنّا نأمر صبياننا بالصيام... فمروا صبيانكم إذا كانوا

ص: ٢٩

١- (١) مستمسك العروه الوثقى ٨: ٤٢٤.

٢- (٢) النهاية: ١٤٩.

٣- (٣) المبسوط ١: ٢٦٦.

٤- (٤) مدارك الأحكام ٦: ١٦٠.

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٦.

٦- (٦) المقنع: ١٨١.

٧- (٧) الروضة البهيّة ٢: ١٠٥.

٨- (٨) مستند الشيعة ١٠: ٣٣٨.

٩- (٩) رياض المسائل ٥: ٤٠٣.

بنى تسع سنين بالصوم، ما أطاقوا من صيام، فإذا غلبهم العطش أفطروا»^(١).

و ما رواه ابن بابويه مرسلًا عن الصادق عليه السّلام قال: «الصبيّ يؤخذ بالصيام إذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه، فإن أطاق إلى الظهر أو بعده صام إلى ذلك الوقت، فإذا غلب عليه الجوع و العطش أفطر»^(٢).

نقول: أمّا الصحيحه فتدلّ على الأمر بالصيام لا المؤاخذه، إلّا أن يقال: إنّ الأمر يلازم المؤاخذه، و المرسله ضعيفه، إلّا أن يقال: إسناد الصدوق إلى الإمام عليه السّلام يدلّ على حجّيته عنده.

القول الرابع: قول المحقّق رحمه الله و جماعه ممّن تبعه، ففي الشرائع: «يمرّن الصبيّ و الصبيّه على الصوم قبل البلوغ، و يشدّد عليهما لسبع مع الطاقه»^(٣). و كذا في المختصر النافع^(٤) و المختلف^(٥) و القواعد^(٦).

و فى الروضه: «و يمرّن الصبيّ و كذا الصبيّه على الصوم لسبع؛ ليعتاده فلا- يثقل عليه عند البلوغ»^(٧). و اختاره فى جامع المقاصد^(٨).

و قال الشهيد الثانى: «إنّهما - أى الصبيّ و الصبيّه - يؤمران به قبل السبع من غير تشديد مع الطاقه»^(٩).

ص: ٣٠

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ١٦٨، الباب ٢٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٣.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ١١.

٣- (٣) شرائع الإسلام ١: ١٩٨.

٤- (٤) المختصر النافع: ١٣١.

٥- (٥) مختلف الشيعه ٣: ٣٥٢.

٦- (٦) قواعد الأحكام ١: ٣٨٣.

٧- (٧) الروضه البهيّه ٢: ١٠٥.

٨- (٨) جامع المقاصد ٣: ٨٤.

٩- (٩) مسالك الأفهام ٢: ٥٠.

و في الجواهر - بعد ذكر كلام المحقق في الشرائع -: «و مقتضاه حصول التميرين قبلها - أي قبل السبع - و هو جيد إذا فرض حصول التميز و الطاقه قبلها»(١).

و به قال في العروه، و اختاره بعض أعلام العصر(٢).

و يمكن أن يستدل لهذا القول - كما في الجواهر(٣) - بما رواه في الفقيه عن زراره في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلّي عليه؟ قال: «إذا عقل الصلاة»، قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ فقال: «إذا كان ابن ست سنين، و الصيام إذا أطاقه»(٤).

و خبر سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الصبي متى يصوم؟ قال:

«إذا قوى على الصيام»(٥).

و إطلاق الوجوب هنا يراد به شدّه الاستحباب؛ لأنّ مناط الوجوب البلوغ(٦).

و لكن في المدارك: «و لم نقف لما ذكره المصنّف من استحباب أمره قبل السبع و التشديد عليه للسبع على مستند»(٧).

و قال الإمام الخميني في تعليقه على العروه: «هذا التحديد - التشديد عليه لسبع - محلّ تأمل، و لا يبعد استحباب التشديد عليه إذا أطاق على صوم ثلاثة أيّام متتابعه»(٨).

ص: ٣١

١- (١) جواهر الكلام ١٧: ٢٩٩ (ط ج).

٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ٦١٧، مسأله ٢، العروه الوثقى مع تعليقات الشيخ الفاضل اللنكراني ٢: ٤٦.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٧: ٣٠٠ (ط ج).

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣: ٩٥، الباب ١٣ من أبواب صلاة الجنازه، ح ١.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ١٦٧، الباب ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم، ح ٢.

٦- (٦) مختلف الشيعه ٣: ٣٥٢.

٧- (٧) مدارك الأحكام ٦: ١٦١.

٨- (٨) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ٦١٧.

الخامس: عدم التحديد بسنّ خاصّ، قال في المسالك: «و روايه - أي معتبره - معاويه بن وهب دالّه على عدم التحديد» (١).

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: في كم يؤخذ الصبّي بالصيام؟ قال: «ما بينه وبين خمس عشره سنه و أربع عشره سنه، فإن هو صام قبل ذلك فدعه، و لقد صام ابني فلان قبل ذلك فتركته» (٢).

و هذا القول يظهر من الجواهر (٣) و المستند (٤) و المستمسك (٥).

التحقيق في المسأله

(٤)

الظاهر أنّ منشأ اختلاف الأقوال في هذه المسأله هو اختلاف الأخبار الواردة فيها، و لعلّ الأجود من الجميع هو القول الأخير، أي عدم التحديد - في

ص: ٣٢

١- (١) مسالك الأفهام ٥٠: ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٦٧: ٧، الباب ٢٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ١.

٣- (٣) جواهر الكلام ٢٩٩: ١٧ (ط ج).

٤- (٤) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم ٥٠٢: ٢١.

٥- (٥) مستمسك العروه الوثقى ٤٢٥: ٨.

٦- (٦) تحقيقه يتمّ ضمن ثلاثه امور: الأول: الظاهر اختلاف النسخ في روايه الحلبي بين السبع و التسع، و هذا غير بعيد؛ لقرب الحروف فيهما، و هذا الاختلاف صار سببا لاختلاف الأقوال، فلا يكون هذا من اختلاف نفس الروايات. الثاني: أنّ المناط في مبدأ التمرين في الصلاه هو كونه ابن ستّ سنين، و الظاهر تماميه الستّ و دخوله في السنه السابعه، في حين أنّ الملاك في مبدأ التمرين في الصوم الطاقه. الثالث: أنّ مبدأ التمرين في الصوم عبارته عن التسع مشروطا بالطاقه، و الدليل على ذلك هو الجمع بين التسع و الطاقه في صحيحه الحلبي، و لا يستفاد من الروايات أنّ استحباب التمرين منوط بنفس الطاقه من دون دخل لسنّ خاصّ، بل ظاهر روايات التمرين أنّ استحباب التمرين لا يكون قبل التسع، و بناء على هذا فلا مجال للقول باختلاف مراتب الأطفال، و جواز التكليف و التمرين حتّى قبل السبع بمجرّد إطاقته، فتدبر. (م ج ف).

حمل الولي للصبي والصبي على الصوم - بسن خاص، بل الملاك تمييزها على وجه يمكن الصوم منهما؛ لما تقدم من أن ظاهر النصوص وكذا إطلاقات الأدلة يدل على استحباب تمرين الولي للصبي والصبي على الصيام، ويشدد ذلك عليهما، ويجوز مؤاخذتهما بحسب مراتب سنهما وطاقتهما في القوه والضعف على الصيام؛ جمعا (١) بين النصوص الواردة في المقام.

قال في الرياض: «و ربما يقال: إن الذي يتلخص من الجمع بين الأخبار بعد ضم بعضها إلى بعض، هو أن مراتب الأطفال في القوه والضعف والإطاقه وعدمها متفاوتة، و بلوغ التسع أعلى المراتب، بمعنى إمكان ذلك و تيسيره من الجميع، و أما ما قبلها فالمراتب فيه متفاوتة، فبعض يكلف قبل التسع؛ لإطاقته ذلك، و بعض بوصولها، و بعض بعدها، و هو قريب من الصواب، و مرجعه إلى العمل بالموثقه (٢)، و ما في معناها من تحديد وقت الأخذ بالطاقه، و إرجاع ما تضمن التحديد بسبع أو تسع إليها بحملها على الغالب من حصول الطاقه بهما، لا أنهما حدان لا يستحب التمرين قبلهما» (٣).

و في المستمسك بعد ذكر الأخبار: «فمقتضى الجمع بين هذه النصوص و غيرها من المطلقات البناء على اختلاف مراتب التأكيد باختلاف مراتب العمر» (٤).

و به قال في المهذب و زاد: «أو مراتب طاقه الصبيان أو اختلاف الأزمنه

ص: ٣٣

- ١- (١) كيف يصح هذا الجمع مع وجود الفرق في الروايات بين الصوم و الصلاة؟ و بعباره اخرى: هذا الجمع يقتضى عدم وجود الفرق بينهما، بل الملاك فيهما هو الطاقه، مع أنه خلاف صريح الروايات. (م ج ف).
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ١٦٨، الباب ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم، ح ٥.
- ٣- (٣) رياض المسائل: ٥: ٤٠٣-٤٠٤.
- ٤- (٤) مستمسك العروه الوثقى ٨: ٤٢٥.

التي تقصر و تطول فيها الأيام»(١). و كذا في مصباح الهدى(٢).

فالأظهر هو القول الأخير كما اختاره السيدان الفقيهان الخميني(٣) و الخوئي(٤) قدس سرهما.

اشتراك الصبي و الصبيه في الحكم

الظاهر أنه لا- فرق بين الصبي و الصبيه في هذه المسأله، فتمزّن الصبيه كالصبي على الصوم قبل البلوغ، و يشدّ عليها، و يجوز مؤاخذتها على ذلك، على اختلاف مراتب سنّها و طاقتها على الصيام، كما صرح به في الشرائع، حيث قال: «و يمزّن الصبي و الصبيه على الصوم»(٥). و كذا في المبسوط(٦) و القواعد(٧) و المنتهى(٨) و غيرها(٩).

و لكن في المدارك: «إنّ ما وقفت عليه من الروايات في هذه المسأله مختصّ بصوم الصبي، و قد قطع الأصحاب باستحباب تمرين الصبيه قبل البلوغ و التشديد عليها للسبع، و لا- ريب في استحباب التمرين، إلّا- أنّ تعيين مبدأه يتوقف على ورود النقل»(١٠).

ص: ٣٤

- ١- (١) مهذب الأحكام ١٠: ٢٢٧.
- ٢- (٢) مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ٨: ٣١٦.
- ٣- (٣) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ٦١٧.
- ٤- (٤) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم: ٢١: ٥٠٢.
- ٥- (٥) شرائع الإسلام ١: ١٩٨.
- ٦- (٦) المبسوط ١: ٢٦٦.
- ٧- (٧) قواعد الأحكام ١: ٣٨٣.
- ٨- (٨) منتهى المطلب ٩: ٢٠٢.
- ٩- (٩) جامع المقاصد ٣: ٨٤، رياض المسائل ٥: ٤٠٢.
- ١٠- (١٠) مدارك الأحكام ٦: ١٦٢.

و فى الحدائق: «و الأصحاب قد عمّوا الحكم فى الصبى و الصبيّه، فذكروهما معا، و علّوه بأنّ المقتضى فى الصبى موجود فى الصبيّه، و لا يخلو من توقّف؛ إذ من الجائز اختصاص الحكم بالصبى خاصّه» (١).

و فى المستمسك: «التعدى إلى الاثنى محتاج إلى قرينه مفقوده، و لا- سيّما بما لا- حظّه اختلافهما فى وقت الوجوب. و قاعده الاشتراك لا مجال لها؛ لعدم الدليل عليها فيه» (٢).

و لقد أجاد فى جوابهم المحقّق النجفى، حيث قال: لا فرق فى استحباب التمرين بين الصبى و الصبيّه... ضروره اشتراكهما فى حكمته (٣) التى أوّماً إليها حسن الحلبيّ المتقدّم (٤)، ثم ذكر كلام المدارك فى المقام - إلى أن قال -: قد يعرف الحال فيها ممّا سمعته فى الصبى (٥).

و فى مصباح الهدى: «و يدلّ على استحبابه فى الصبيّه اشتراكها مع الصبى فى ملاك استحبابه، و هو تعوّده بالصيام و تسهيله عليه بعد بلوغه، كما نطق به فى خبر الحلبيّ» (٦).

آراء أهل السنّه فى تمرين الصبى على الصيام و مؤاخذه عليه

إشارة

اتّفق الجمهور من الشافعيّ و الحنابلة و الحنفيّ على أنّ للولّى أن يأمر الصبى و الصبيّه على الصيام، بل صرّح بعضهم بأنّه يجب عليه أن يؤدّبهما

ص: ٣٥

- ١- (١) الحدائق الناضره ١٣: ١٧٩ و ١٨٠.
- ٢- (٢) مستمسك العروه الوثقى ٨: ٤٢٥.
- ٣- (٣) ذكرنا فيما تقدّم أنّه لا يبعد احتمال خصوص البالغ فى تحقّق الحكمه. نعم، الاستناد إلى عنوان التّعود صحيح. (م ج ف).
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٧: ١٦٨، الباب ٢٩ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٣.
- ٥- (٥) جواهر الكلام ١٧: ٣٠٣ (ط ج).
- ٦- (٦) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ٨: ٣١٧.

و يضربهما على ترك الصيام، و لكن اختلفوا فى مبدأ المؤاخذه و التأديب، فقال بعضهم بأنه إذا بلغ الصبى حد التمييز و يطبق الصوم كان على الولي ذلك، و بعض آخر: إذا أطاق صوم ثلاثه أيام، و ثالث أطلق الإطاقه، و قيد الآخرون بأن يكون للصبى عشر سنين أو سبع، فنوجز كلماتهم على الترتيب التالى:

أ - الشافعيه

جاء فى البيان: «فإذا بلغ الصبى حد التمييز و كان يطبق الصوم... و جب على الولي أن يأمره بفعله، فإذا قارب البلوغ... كان له أن يضربه إذا لم يصم كما قلنا فى الصلاه»(١).

و فى نهايه المحتاج: «و يؤمر به [أى بالصوم] الصبى لسبع إذا أطاق و ميز، و يضرب على تركه لعشر؛ ليمرّ عليه و الصبىه كالصبى، و الأمر و الضرب واجبان على الولي كما مرّ فى الصلاه»(٢). و كذا فى معنى المحتاج(٣).

و صرح فى المجموع بأن دليل هذا الحكم قياس، فقال: «قياسا على الصلاه»(٤).

ب - الحنابله

جاء فى الكافى فى فقه أحمد: «يؤمر [الصبى] بالصوم إذا أطاقه، و يضرب عليه ليعتاده كالصلاه»(٥).

و فى منتهى الإرادات: «على ولي صغير مطبق أمره به [أى بالصوم] و ضربه

ص: ٣٦

١- (١) البيان فى مذهب الشافعي ٣: ٤٦٢.

٢- (٢) نهايه المحتاج إلى شرح المنهاج ٣: ١٨٥.

٣- (٣) معنى المحتاج ١: ٤٣٦.

٤- (٤) المجموع شرح المهذب ٦: ٢٥٠.

٥- (٥) الكافى فى فقه الإمام أحمد ١: ٤٣٣.

عليه ليعتاده»(١).

و كذا فى الإنصاف، و زاد بأنّ اعتبار الضرب بال عشر أولى؛ لأمره عليه أفضل - الصلاة و السلام - بالضرب على الصلاة عندها، و ذكر قولاً آخر بأنّه «لا يؤخذ به و يضرب عليه فيما دون العشر كالصلاه»، ثمّ قال: «و على كلا القولين: يجب ذلك على الولي، صرح به جماعه من الأصحاب»(٢).

و كذا فى شرح الزركشى(٣)، و كشف القناع(٤).

و جاء فى المغنى: «إذا كان للغلام عشر سنين و أطاق الصيام اخذ به».

و فى الشرح: يعنى أنّه يلزم الصيام، يؤمر به و يضرب على تركه؛ ليتمرن عليه و يتعوده كما يلزم الصلاة... و قال الأوزاعى: إذا أطاق صوم ثلاثة أيام...

و قال إسحاق: إذا بلغ اثنتى عشر أحبّ أن يكلف الصوم... و اعتبره بال عشر أولى(٥).

ج - الحقيقه

جاء فى الدرّ المختار: «و يؤمر الصبيّ بالصوم إذا أطاقه، و يضرب عليه ابن عشر كالصلاه فى الأصحّ».

و قال ابن عابدين فى شرحه: «أى يأمره وليه أو وصيّيه» و الظاهر منه الوجوب، و كذا ينهى عن المنكرات ليألف الخير و يترك الشرّ... و إذا أطاقه،

ص: ٣٧

١- (١) منتهى الإرادات ٢: ١٢.

٢- (٢) الإنصاف ٣: ٢٥٤.

٣- (٣) شرح الزركشى ٢: ٦٢١.

٤- (٤) كشف القناع ٢: ٣٥٥.

٥- (٥) المغنى و الشرح الكبير ٣: ٩٠.

أى قدر عليه، وقدر بسبع، و المشاهد فى زماننا عدم إطاقتهم - إلى أن قال :-

يختلف ذلك باختلاف الجسم و اختلاف الوقت صيفا و شتاء»(١).

و أما المالكيه فقالوا: إن الصبى لا يؤمر بالصيام و لا يقاس الصوم بالصلاه، بل إذا بلغ أمر به.

جاء فى المدونه الكبرى: «و سألت مالكا عن الصبيان متى يؤمرون بالصيام؟ قال: إذا حاضت الجاريه و احتلم الغلام، قال: و لا يشبه الصيام فى هذا الصلاه»(٢).

و فى تبين المسالك: «و مشهور مذهبنا أن الصبى لا يؤمر بالصيام إذا أطاقه؛ لأنه مره فى السنه»(٣).

و به قال فى بلغه السالك(٤) و الكواكب الدرّيه(٥) و الذخيره(٦).

ص: ٣٨

١- (١) حاشيه ردّ المحتار ٢: ٤٠٩.

٢- (٢) المدونه الكبرى ١: ٢٠٩.

٣- (٣) تبين المسالك ٢: ١٥٤.

٤- (٤) بلغه السالك ١: ٤٤٠.

٥- (٥) الكواكب الدرّيه ١: ١٨٩.

٦- (٦) الذخيره ٢: ٥٣٣.

لو بلغ الصبي أو الصبيّه في شهر رمضان - بأن تمّ له خمس عشره سنه أو لها التسع أو احتلم في النهار، فهل يجب عليهما صوم اليوم الذي بلغا فيه، أو القضاء إن أفطرا؟ للمسأله صور نذكرها فيما يلي:

الاولى: بلوغ الصبي قبل الفجر مع التمكن من الطهاره

ما لو بلغ قبل الفجر مع تمكّنه من تحصيل الطهاره، فالظاهر أنّه لا خلاف بين الفقهاء من أنّه يجب عليه صوم ذلك اليوم.

قال المحقق: «لو بلغ الغلام قبل الفجر وجب عليه الصوم إجماعاً» (١)، و به قال الشيخ (٢) و العلامة (٣) و غيرهم (٤).

ص: ٣٩

١- (١) المعتبر ٢: ٦٩٢.

٢- (٢) المبسوط ١: ٢٨٦.

٣- (٣) تذكره الفقهاء ٦: ١٤٧.

٤- (٤) مدارك الأحكام ٦: ١٩٢، جواهر الكلام ١٧: ٣٧٨ (ط ج)، العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ٦٢٠، تحرير الوسيله ١: ٢٧٧، مسأله ٣، مهذب الأحكام ١٠: ٢٣١.

و جاء فى تفصیل الشریعه: «إذا كمل قبل الفجر بحيث طلع علیه الفجر كاملاً فإنه يجب علیه بلا إشكال» (١).

و تدلّ علیه إطلاقات أدلّه وجوب الصوم على البالغ كقوله علیه السّلام: «على الصبى إذا احتلم الصيام، و على المرأه إذا حاضت الصيام» (٢).

و بالجمله، يجب على الصبى فى مفروض المسأله الصوم؛ لوجود المقتضى و فقد المانع.

الصورة الثانية: الصورة نفسها مع عدم التمكن من الطهارة

لو بلغ قبل الفجر و لم يتمكّن من الطهارة فيحتمل أن لا يجب علیه الصوم؛ لأنّ من شرائط صحّحه الصوم خلوّ الصائم من الجنابه قبل الفجر، و حيث لم يتحقّق الشرط فلا يجب المشروط.

و لكن ما هو مخّل بالصيام بقاء المكلف جنباً إلى الفجر متعمداً، لا أنّ الطهارة شرط لصحّحه الصوم.

و بتعبير آخر: الطهارة قبل الفجر شرط اختيارى عند القدرة و التمكن، و لذا قالوا فى البحث عمّا يجب الإمساك عنه فى الصوم من المفطرات: أنّ البقاء على الجنابه عمداً إلى الفجر الصادق فى صوم شهر رمضان أو قضاؤه موجب للبطلان... و أمّا الإصباح جنباً من غير تعمد فلا، إلاّ فى قضاء شهر رمضان على قول بعضهم (٣).

ص: ٤٠

١- (١) تفصیل الشریعه، كتاب الصوم: ٢٠٨.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ٧٦، ح ٣٣٣.

٣- (٣) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ٥٦٣، تحرير الوسيله ١: ٢٦٦ مسأله ٦، تفصیل الشریعه، كتاب الصوم: ٨١.

و يمكن أن تستفاد الشرطيّة الاختياريّة من صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام في حديث أنّه سئل عن الرجل تصيبه الجنابه في رمضان، ثمّ ينام، أنّه قال عليه السّلام: «إن استيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماء يسخن أو يستقى فطلع الفجر فلا يقضى صومه (يومه خ ل)»(١).

و خبر إسماعيل بن عيسى: أنّه سأل الرضا عليه السّلام عن رجل أصابته جنابه في شهر رمضان - إلى أن قال -: قلت رجل أصابته جنابه في آخر الليل، فقام ليغتسل و لم يصب ماء، فذهب يطلبه أو بعث من يأتيه بالماء، فعسر عليه حتّى أصبح، كيف يصنع؟ قال: «يغتسل إذا جاءه»(٢).

و بالجمله، تسالم الفقهاء(٣) على أنّ شرطيّة رفع الحدث تختصّ بصوره التمكنّ و القدره من رفع الحدث، فالعاجز لا يكون متعمّدا في البقاء على الجنابه، فيكون الشرط المزبور في مفروض البحث ساقطا عن الصبي(٤)؛ ضروره كونه حينئذ معذورا، نظير فاقد الطهورين الذي قالوا فيه بأنّه يصحّ صومه مع البقاء على الجنابه(٥).

جاء في تفصيل الشريعة: «لا إشكال في أنّ فاقد الطهورين لا يسقط عنه وجوب الصوم، بل يصحّ صومه و إن كان متعمّدا في الإجناب، و كذا في حدوث حدث الحيض أو النفاس؛ لأنّه يستحيل له رفع الحدث في مفروض المسأله، فلا بدّ أن يقال: إمّا بسقوط الوجوب و لا سبيل إليه، أو بصحّته مع

ص: ٤١

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ٤٠، الباب ١٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، ح ١.

٢- (٢) نفس المصدر، ح ٢.

٣- (٣) مهذّب الأحكام ١٠: ١٠٤.

٤- (٤) موسوعه الامام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم ٢١: ٢٣٩-٢٤٠.

٥- (٥) تحرير الوسيله ١: ٢٦٧، مسأله ٧.

شيء من الأحداث المذكوره (١)».

و ظهر ممّا ذكرنا أنّه لو قارن بلوغه طلوع الفجر فيجب عليه الصوم؛ لشمول الأدلّه حينئذ.

نعم، لو شكّ في تقدّمه أو تأخّره عن الفجر فالمتّجه الرجوع إلى أصل البراءة؛ لأنّ الشكّ فيه يرجع إلى الشكّ في المشروط، كما في الجواهر (٢).

الصورة الثالثة: بلوغ الصبي بعد الزوال

أن يتناول الصبي شيئاً، ثم بلغ أثناء النهار، فالظاهر أنّه لا خلاف في عدم وجوب الصوم عليه، كما صرح به بعضهم (٣).

قال الشيخ الأعظم: «إذا بلغ الصبي في أثناء النهار، فإن كان بعد الزوال فلا خلاف ظاهراً في عدم وجوب الصوم ولا قضائه عليه» (٤)؛ إذ الوجوب قد تعلّق بمن استجمع الشرائط - ومنها البلوغ - قبل الفجر، و المفروض أنّه لم يكن كاملاً من حينه، فلم يتعلّق به الوجوب، وإن شككنا فيه فالأصل عدمه.

و بتعبير آخر: حيث أتى بالمفطر لم يكن صائماً، و لم يجب عليه بعد بلوغه صوم ذلك اليوم؛ لأنّه لا يشرع صوم بعض اليوم (٥).

و هكذا لا يجب عليه صوم اليوم الذي بلغ فيه بعد الزوال لو لم يتناول شيئاً إلى حين البلوغ؛ لفوات المحلّ بحلول الزوال و عدم تمكّن تجديد التّيه حينئذ،

ص: ٤٢

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الصوم: ٨٩.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٧: ٣٧٨-٣٧٩ (ط ج).

٣- (٣) الخلاف ٢: ٢٠٣، غنائم الأيام ٥: ٤٨.

٤- (٤) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الصوم ١٢: ٢١٧.

٥- (٥) مستمسك العروة الوثقى ٨: ٤٣٠.

و لا دليل على قيام الباقي من اليوم مقام الجميع.

و لذا قال الشيخ الأعظم: «و كذلك إذا تناول شيئا مطلقا»^(١).

و فى الجواهر: «إنَّ أوَّل النهار لم يكن مكلفا فتجب عليه العباده، و بقيه النهار لا يصح صومه. و وجوب الإعاده يحتاج إلى دليل، و الأصل براءه الذمّه»^(٢).

الصوره الرابعه: بلوغ الصبى قبل الزوال

و هى العمده، و هى ما لو نوى الصبى الصوم، ثم بلغ قبل الزوال، فهل يجب عليه صوم ذلك اليوم و تجديد التَّيّه؟ فيه قولان:

الأوّل: قال الشيخ فى الخلاف: «فإن كان الصبى نوى الصوم من أوّله وجب عليه الإمساك»^(٣). و كذا فى الوسيله^(٤).

و فى المعتبر: «و هو قوَى»^(٥). و كذا فى المدارك^(٦).

و فى الحدائق: «الأحوط... أنه يتمه وجوبا، و كذا فى الصلاه ثم يأتى بهما بعد ذلك أيضا أداء أو قضاء»^(٧).

و اختاره فى الرياض^(٨) و الغنائم^(٩) و المستمسك^(١٠). و به قال بعض المعلّقين

ص: ٤٣

١- (١) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الصوم ١٢: ٢١٧.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٧: ٣٦٧-٣٦٨ (ط ج).

٣- (٣) الخلاف ٢: ٢٠٣.

٤- (٤) الوسيله ١٤٧.

٥- (٥) المعتبر ٢: ٧١١.

٦- (٦) مدارك الأحكام ٦: ١٩٣.

٧- (٧) الحدائق الناضره ١٣: ١٨١.

٨- (٨) رياض المسائل ٥: ٣٩٧.

٩- (٩) غنائم الأيام ٥: ٦٨.

١٠- (١٠) مستمسك العروه الوثقى ٨: ٤٣٠ و ٤٣١.

على العروه (١).

و فى تحرير الوسيله: «و الأحوط لمن نوى التطوع الإتمام لو كمل فى أثناء النهار، بل إن كمل قبل الزوال و لم يتناول شيئاً فالأحوط الأولى نيه الصوم و إتمامه» (٢).

و استدلل لهذا القول بوجوه:

الأول: إجماع الفرقة، كما فى الخلاف (٣).

وفيه: أن الإجماع مخدوش، لأن كثيراً من الفقهاء على خلافه، بل قال فى السرائر: إجماع أصحابنا على خلافه (٤).

الثانى: قال فى المعتمد: إن الصوم ممكن فى حقه، و وقت التيه باق. لا يقال:

لم يكن الصبى مخاطباً، لأننا نقول: لكنّه صار الآن مخاطباً. و لو قيل: لا- يجب صوم بعض اليوم، قلنا: متى؟ إذا تمكّن من نيه يسرى (٥) حكمها إلى أوله (٦).

توضيحه: أن الأخبار الكثيره (٧) دلّت على جواز تجديد نيه الصوم الغير

ص: ٤٤

١- (١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ٢٠٠٦.

٢- (٢) تحرير الوسيله ١: ٢٧٧، مسأله ٣.

٣- (٣) الخلاف ٢: ٢٠٣.

٤- (٤) السرائر ١: ٤٠٣.

٥- (٥) سرايه التيه إلى أول اليوم متوقفه على وقوعه واجبا، فلو كان وقوعه واجبا متوقفاً على سرايه التيه إلى أول اليوم لاستلزم الدور، و بالنتيجه إذا قام الدليل على صحه هذا الصوم على نحو الوجوب فنستكشف منه سرايه التيه اعتباراً إلى أول اليوم، و إلا فمع قطع النظر عن الدليل لا طريق لهذا الاستكشاف، فتدبر. (م ج ف).

٦- (٦) المعتمد ٢: ٧١١.

٧- (٧) مثل ما ورد عن أبى الحسن عليه السلام فى الرجل يبدو له بعد ما يصبح و يرتفع النهار فى صوم ذلك اليوم ليقضيه من شهر رمضان، و لم يكن نوى ذلك من الليل، قال: «نعم، ليصمه، و ليعتدّ به إذا لم يكن أحدث -

المعین إلى الزوال مطلقاً، و في المعین للناسی، و لا- ریب فی تحقّق حقیقه الصوم مع ذلك، و یمکن أن یتحقّق (١) هذا المعنی من الصبیّ إذا بلغ فی أثناء النهار و لم یتناول شیئاً، فیجوز (٢) أن یكلّف بالصوم - و هو: الإمساك المذكور مع التیه - قبل الزوال.

و جزء من الإمساك و إن تحقّق قبل البلوغ، إلا أنّ أدلّه (٣) و جوب الصوم تدلّ علی وجوب جعله مع الإمساك فی باقی النهار، صوماً بأن ینوی الصوم و یمسك إلى الليل، و لا- استبعاد فی عدم اتّصاف الجزء السابق بالوجوب، كما فی الصوم الموسّع و المندوب.

فحقیقه الصوم یوجد من الممسك أوّل النهار بأن یجدّد التیه قبل الزوال، و لهذا یمثل بذلك أوامر الصوم الإیجابیه و الندییه، و أوضح من ذلك لو قلنا بامتداد وقت التیه فی المندوب إلى الغروب (٤).

هذا، و لكنّ الأظهر أن یقال: إنّ مقتضى القاعده مع قطع النظر عمّا دلّ علی جواز تجدید التیه قبل الزوال هو: عدم اتّصاف صوم مجموع النهار بالوجوب؛

ص: ٤٥

-
- ١- (١) و الظاهر أنّه من مصادیق القیاس المرذود جدّاً. (م ج ف).
 - ٢- (٢) مجرّد الإمکان لا فائده فیهِ، بل نحتاج إلى دلیل. (م ج ف).
 - ٣- (٣) و هذا أوّل الكلام، فإنّ النزاع فی شمول أدلّه الوجوب للمقام، و الحقّ ما ذهب إليه المشهور من عدم وجوب الصوم علیه، و هو مطابق للقواعد و الضوابط، و لا فرق بین أن یكون ناویاً للصوم من أوّل الفجر أو لم یكن، و الله العالم. (م ج ف).
 - ٤- (٤) تراث الشیخ الأعظم، كتاب الصوم: ١٤: ٢١٧ و ٢١٨ مع تصرّف.

إذ لا يعقل اتّصاف الشيء بعد الوقوع و الانقضاء بصفه.

و أمّا تلك الأخبار فإنّما دلّت على أنّ الإمساك في أوّل النهار إن كان قابلاً للاتّصاف بالوجوب يمكن أن يقع واجباً؛ لسرايه التيه اللاحقه، و إن كان قابلاً للاتّصاف بالاستحباب يمكن أن يقع مستحبّاً، و الإمساك المتحقّق من الصبيّ قبل البلوغ لا يقبل الاتّصاف بالوجوب، فلا يصير جزء واجب، فلا يتّصف الباقي بالوجوب؛ لأنّ الصوم لا يتبعّض (١).

و بتعبير أوضح: صوم الصبيّ و إن كان مشروعاً و مأموراً به حسب الفرض، إلّا أنّه كان على صفه الندب؛ إذ المأمور بالصوم الواجب هو من كان بالغاً وقت تعلّق الخطاب، أعنى من لدن طلوع الفجر، و من السبب أنّ الالتزام بانقلاب الأمر الندبي إلى الوجوبي في مرحله البقاء يحتاج إلى دليل، و لا دليل عليه في المقام (٢).

الثالث: بناء على شرعيّه عبادات الصبيّ، عباداته كالبالغ، غير أنّها قد رفع الإلزام بها لمصلحه اقتضت ذلك، فإذا نوى الصبيّ الصوم قبل الفجر فصام و في أثناء النهار بلغ اختصّ رفع الإلزام بما قبل البلوغ، و أمّا بعده فدلّل اللزوم بحاله (٣).

و فيه ما سيأتى قريباً في الوجه الثاني.

القول الثاني: ما ذهب إليه مشهور الفقهاء من أنّه لا يجب على الصبيّ إمساك اليوم الذي بلغ فيه قبل الزوال و إن نوى الصوم ندباً، و هو قول آخر

ص: ٤٦

١- (١) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الصوم: ٢١٩ مع تصرّف.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم ٢: ٢٢.

٣- (٣) مستمسك العروه الوثقى ٨: ٤٣١.

للشيخ في النهاية (١)، و هو الأظهر.

و في الشرائع: و لو كمل بعد طلوعه لم يجب [الصوم] على الأظهر (٢).

و اختاره بنو جنيد (٣) و إدريس (٤) و البراج (٥) و سعيد الحلّي (٦)، و العلامه في جملته من كتبه (٧)، و الشهيدان (٨) و المحقق الأردبيلي (٩) و فخر المحققين (١٠)، و كذا في الجواهر (١١).

و قال الشيخ الأعظم: «و إن كان قبله - أي بلغ الصبّي قبل الزوال - فالمشهور أنّه كذلك» (١٢)، أي عدم وجوب الصوم عليه. و به قال جماعه من أعلام العصر (١٣).

و الوجه فيه: أنّ الصوم عباده لا- تقبل التجزئه، و هو في أول النهار لم يكن مكلفا به فلا- يقع التكليف به في باقيه، كما في المختلف (١٤)، و قريب من هذا في

ص: ٤٧

-
- ١- (١) النهاية: ١٦٠.
 - ٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ٢٠١.
 - ٣- (٣) مختلف الشيعة ٣: ٣٧٩.
 - ٤- (٤) السرائر ١: ٤٠٣.
 - ٥- (٥) المهذب ١: ١٩٧.
 - ٦- (٦) الجامع للشرائع: ١٦٣.
 - ٧- (٧) تحرير الأحكام الشرعيه ١: ٤٩٥، تذكره الفقهاء ٦: ١٤٧، منتهى المطلب ٩: ٢٦٩ و ٢٧٠.
 - ٨- (٨) الدروس الشرعيه ١: ٢٦٨، الروضه البهيّه ٢: ١١٥، مسالك الأفهام ٢: ٥٨.
 - ٩- (٩) مجمع الفائده و البرهان ٥: ٢٤٢.
 - ١٠- (١٠) إيضاح الفوائد ١: ٢٤٣.
 - ١١- (١١) جواهر الكلام ١٧: ٣٦٧-٣٦٨ (ط ج).
 - ١٢- (١٢) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الصوم ١٢: ٢١٧.
 - ١٣- (١٣) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ٦٢٠، موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم ٢: ٢٢ و ٣، تفصيل الشريعة، كتاب الصوم: ٢٠٨.
 - ١٤- (١٤) مختلف الشيعة ٣: ٣٧٩.

توضيحه: أنّ أدلّه وجوب الصوم إنّما تدلّ على وجوب إمساك مجموع النهار، و إمساك مجموع النهار لا- يتّصف في حقّ الصبيّ - في مفروض البحث - بالوجوب، و سرايه نيّه الوجوب بعد البلوغ إلى الإمساك السابق بحيث يخرجّه عن الاستحباب إلى الوجوب غير معلوم، فتعلّق الوجوب به يحتاج إلى دليل يوجب عليه إمساك الباقي، أو يجعل السابق جزء للواجب، و المفروض عدمهما (٢).

قال السيّد الخوئي: «إنّ الصوم تكليف وحداني لا- تبعض فيه، متعلّق بالإمساك من الطلوع إلى الغروب على صفة الوجوب أو الاستحباب، و الذي كان ثابتاً سابقاً هو الأمر الاستحبابي، و لم يتعلّق الوجوبي من الأول، و أمّا تعلّقه بالإمساك في جزء من النهار و الاجتزاء به عن الكلّ، فهو إنّما ثبت في موارد خاصّه، كالمسافر الذي يقدم أهله قبل الزوال، و ليس المقام منها» (٣).

و جاء في تفصيل الشريعة: «شرطيّه البلوغ للوجوب» لا للصحة؛ لأنّ عبادات الصبيّ شرعيّه... و هذه الشرطيّه كسائر الشروط إنّما يراعى بالإضافة إلى جميع أجزاء النهار و لحظات اليوم، فإنّ كمل في أثناء النهار و قد نوى الصوم تطوّعا لا يصير واجبا» (٤).

الصورة الخامسة: ما إذا لم يتناول شيئاً و لم يكن ناوياً للصوم أيضاً

إشاره

فالظاهر أنّه لا يجب عليه الصوم؛ لعدم عدّ إمساك السابق من الصوم، بعد

ص: ٤٨

١- (١) جواهر الكلام ١٧: (٣٦٧-٣٦٨ ط ج).

٢- (٢) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الصوم: ٢٢١ مع تصرّف.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم ٣: ٢٢.

٤- (٤) تفصيل الشريعة، كتاب الصوم: ٢٠٨.

عدم كونه مأمورا به حسب الفرض، و الاجتراء بالإساک بقيه النهار بتنزيل الباقي منزله المجموع، نظير ما ورد في المسافر الذي يقدم أهله قبل الزوال من تجديد التيه في هذا الحال بدلا عن طلوع الفجر، يحتاج إلى الدليل بعد كون الاجتراء المزبور على خلاف القاعده و لم يرد فيه دليل في المقام.

تتميم: لو بلغ الصبي بعد الفجر

قال العلامة: لو بلغ الصبي بعد الفجر لم يجب عليه الصوم، و استحَبَّ له (١) الإساک (٢).

و في العروه: «الأحوط مع عدم إتيان المفطر الإتمام» (٣). و اختاره بعض المعلقين عليها ٤. و كذا في مصباح الهدى (٤)، و هو حسن.

و لعلَّ الوجه في ذلك: ما جاء في كلام الشيخ الأعظم بعد الردِّ على القائلين بوجوب الإساک على الصبي، حيث قال: «اللهم إلا أن يدعى أن الإساک مطلوب منه» (٥).

حكم بلوغ الصبي أثناء النهار عند أهل السنه

أشاره

لو بلغ الصبي أثناء نهار شهر رمضان، فهل يجب عليه الإساک في بقيه

ص: ٤٩

١- (١) الظاهر أنه لا وجه لهذا الاستحباب؛ إذ لا دليل عليه. نعم، لا بأس بكونه مطابقا للاحتياط المستحب؛ لذهاب بعض الفقهاء إلى وجوبه؛ بمعنى أن نفس هذا القول و إن كان مردودا إلا أنه موجب للاحتياط الاستحبابي، فتدبر. (م ج ف).

٢- (٢) تذكره الفقهاء ٦: ١٤٧.

٣- (٣) (٤٣) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ٦٢١.

٤- (٤) (٥) مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ٨: ٣٢٧.

٥- (٥) (٦) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الصوم ١١: ٢٢١ مع تصريف.

اليوم أم لا؟ اختلفوا في ذلك، و للمسأله صورتان:

الاولى: ما لو نوى الصوم من أول الفجر و أمسك عن المفطرات، فقد صرّح الحنابلة بوجوب الإمساك في بقيه اليوم و إتمام الصوم، و لا قضاء عليه.

ففي المبدع: «و إن بلغ الصبي صائماً أتم صومه بغير خلاف و لا قضاء عليه»(١).

و جاء في المغنى: «إذا نوى الصبي الصوم من الليل فبلغ في أثناء النهار بالاحتلام أو السنّ تمّ صومه و لا- قضاء عليه؛ لأنه نوى الصوم من الليل فأجزأته كالبالغ، و لا- يمتنع أن يكون أول الصوم نفلاً- و باقيه فرضاً، كما لو شرع في صوم تطوّعا ثم نذر إتمامه»(٢). و كذا في البحر الرائق(٣).

و أفتى بعضهم بوجوب القضاء أيضاً؛ لأنّ الصوم عباده بدنيّه و بلغ الصبي في أثنائها بعد مضيّ بعض أركانها، فلزمته إعادتها كالصلاه و الحجّ إذا بلغ بعد الوقوف. و يحقّق ذلك: أنّه ببلوغه يلزمه صوم جميعه، و الماضي قبل بلوغه نفل فلم يجز عن الفرض، و لهذا لو نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم و النادر صائم لزمه القضاء(٤).

و قال الشافعيه بوجوب إمساك بقيه اليوم و إتمام الصوم و عدم وجوب القضاء، ففي الحاوي الكبير: «فأما الصبي إذا بلغ في أيام من شهر رمضان...

فإن كان بلوغه ليلاً- استأنف الصيام من الغد، و إن كان بلوغه نهارة فله حالان... و إن كان صائماً فمذهب الشافعي و ما عليه جمهور أصحابه: أنّه يتمّ

ص: ٥٠

-
- ١- (١) المبدع شرح المقنع ٣: ١٢.
 - ٢- (٢) المغنى و الشرح الكبير ٣: ١٥.
 - ٣- (٣) البحر الرائق ٢: ٥٠٤.
 - ٤- (٤) المغنى و الشرح الكبير ٣: ١٥.

صومه واجبا، و لا- إعادته عليه، و لا- يمتنع أن يكون متنفلا- بالصيام في أوله مفترضا في آخره. كالصائم المتطوع إذا نذر إتمام صومه إن قدم زيدا، فإذا قدم زيد لزمه إتمامه، و إن كان متطوعا في ابتدائه»(١).

و كذا في نهايه المحتاج(٢) و المجموع، و ذكر في الأ-خير قولاً- بأنه يندب إتمامه و يجب القضاء(٣). و به قال في البيان(٤) و غيره(٥).

و صرح الحنفية بعدم وجوب القضاء و عدم أجزاء ذلك اليوم عن صوم رمضان و إن نوى الصوم؛ إذ لم يجب عليه في أول اليوم، لعدم أهلية الوجوب فيه، و الصوم لا يتجزأ و جوبا و جوازا، فإذا لم يجب البعض لم يجب الباقي، كما في المبسوط(٦).

و هل يجب إتمام الصوم إن لم يفطر قبله؟ أطلق الحنفية الإمساك و لم يبين وجوبه أو ندمه، و ظاهره هو الوجوب.

و قال المالكية باستحباب الإمساك في بقیة اليوم إن لم يفطر من قبل و لا يجب عليه قضاؤه.

جاء في أسهل المدارك: يندب للصبي إن بلغ نهارا في رمضان أن يمسك بقیة يومه عن المفطرات؛ لحرمة الشهر. هذا إذا بیّت الصوم، و إلا فلا يستحب له ذلك، أي و إن كان مفطرا، فهو كالحائض فلا يستحب له الإمساك(٧).

ص: ٥١

١- (١) الحاوی الكبير ٣: ٣٢٨.

٢- (٢) نهايه المحتاج ٣: ١٨٨.

٣- (٣) المجموع شرح المهذب ٦: ٢٥٣.

٤- (٤) البيان في مذهب الشافعي ٣: ٤٦٥.

٥- (٥) مغنی المحتاج ١: ٤٣٢.

٦- (٦) المبسوط للسرخسی ٣: ٩٣.

٧- (٧) أسهل المدارك ١: ٢٦٥.

الصورة الثانية: لو بلغ في أثناء النهار بعد أن أفطر قبله، فاختلف الجمهور في استحباب إمساك بقيته اليوم، وكذا في وجوب قضاء هذا اليوم على الصبي، فذهب المالكية إلى عدم استحباب الإمساك كما مرّ آنفاً.

وأما الشافعيّ فقالوا باستحباب الإمساك، كما في البيان(١) و المجموع(٢) و نهايه المحتاج(٣).

و لم نجد للحنابلة و الحنفيّه نصّاً في ذلك.

و أمّا وجوب قضاء ذلك اليوم فللشافعيّ و جهان:

أحدهما: و هو المنصوص - أنّه لا يجب القضاء عليه؛ لقوله صلّى الله عليه و آله: «الإسلام يجب ما قبله»(٤)، و لأنّه لم يدرك من الوقت ما يتمكّن من فعل الصوم.

و ثانيهما: أنّه قال بعضهم يلزمه قضاؤه؛ لأنّه أدرك جزءاً من الوقت، و لا- يمكن فعل ذلك الجزء من الصوم إلّا- بصوم يوم، فوجب أن يقضيه بيوم.

و أمّا إن بلغ الصبيّ في أثناء نهار شهر رمضان و هو صائم ففيه أيضاً عندهم و جهان:

أحدهما: و هو المنصوص - أنّه يلزمه الإتمام و لا يجب عليه القضاء؛ لأنّه صار من أهل الوجوب في أثائه، فلزمه إتمامه، كما لو دخل في صوم تطوّع، ثمّ نذر إتمامه.

و ثانيهما: يستحبّ له الإتمام، و يجب عليه القضاء؛ لأنّه لم ينو صوم الفرض من

ص: ٥٢

١- (١) البيان في مذهب الإمام الشافعي ٣: ٤٦٤.

٢- (٢) المجموع شرح المهدّب ٦: ٢٥٣.

٣- (٣) نهايه المحتاج ٣: ١٨٨.

٤- (٤) السنن الكبرى للبيهقي ١٣: ٤٥٠، مجمع الزوائد للهيثمى ٩: ٣٥١.

أوله (١).

و أما الحنفية و الحنابلة و المالكية فقد صرّحوا بعدم وجوب القضاء عليه فى الصورة الثانية.

ففى البدائع: «و ليس عليه قضاؤه؛ إذ لم يجب عليه فى أول اليوم؛ لعدم أهليته الوجوب فيه» (٢).

و جاء فى الهداية: «و إذا بلغ الصبى أو أسلم الكافر فى رمضان أمسكا بقيته يومهما، و لو أفطرا فيه لا قضاء عليهما؛ لأن الصوم غير واجب فيه... و لم يقضيا يومهما و لا ما مضى؛ لعدم الخطاب، و هذا بخلاف الصلاة؛ لأن السبب فيها الجزء المتصل بالأداء، فوجدت الأهلية عنده» (٣).

و فى المغنى فى الفقه الحنبلى: إذا بلغ الصبى فى أثناء النهار و هو مفطر... فهل يجب عليه القضاء؟ فيه روايتان:

.... و الأول - أى عدم الوجوب - ظاهر المذهب؛ لأنه لم يدرك وقتا يمكنه التلبس بالعبادة فيه، أشبه ما لو زال عذره بعد خروج الوقت (٤).

و فى أسهل المدارك فى فقه المالكى: «فإن كان مفطرا... فلا يجب عليه قضاء ما مضى من رمضان، و لا قضاء اليوم الذى بلغ فيه» (٥).

ص: ٥٣

-
- ١- (١) منهاج الطالبين ١: ٤٣١، العزيز شرح الوجيز ٣: ٢٢٤ و ٢٢٥، المجموع شرح المهذب ٦: ٢٥٣، نهاية المحتاج ٣: ١٨٨، البيان فى فقه الشافعى ٣: ٤٦٤، مغنى المحتاج ١: ٤٣٢، حواشى الشروانى و ابن القاسم على تحفه المحتاج ٤: ٥٩٥.
 - ٢- (٢) بدائع الصنائع ٢: ٢٣٣.
 - ٣- (٣) الهداية ١-٢: ١٣٧-١٣٨.
 - ٤- (٤) المغنى و الشرح الكبير ٣: ١٤-١٥ مع تصريف فى العبارة.
 - ٥- (٥) أسهل المدارك ١: ٢٦٥.

لم نجد في كلمات المذاهب الأربعة - في الكتب التي بأيدينا - بحثا عن حكم بلوغ الصبيّ إذا بلغ قبل الفجر، وهكذا التفصيل بين بلوغه قبل الزوال أو بعده، كما جاء في كلمات فقهاء الشيعة.

الأول: جاء في الإنصاف: «لو علم أنه يبلغ في أثناء اليوم بالسّن لم يلزمه الصوم قبل زوال عذره؛ لوجود المييح»^(١).

و في كشاف القناع: «لا يلزمه الصوم؛ لعدم تكليفه قبل دخول الغد»^(٢).

الثاني: قال في المجموع: «لو صام الصبيّ في شهر رمضان و جامع فيه جماعا يفسد صومه... ففي وجوب كفّاره الوطاء في الصوم وجهان: أحدهما: تلزمه، كما تلزمه البدنه بإفساد الصوم، و الثاني: لا تلزمه»^(٣).

من المسائل التي تختصّ بالصبيّ و يليق التطرّق إليها في مباحث صومه مسألتان:

١ - نيابته عن الغير في الصوم.

٢ - قضاء صوم الميت إذا كان أكبر ولده الذكور حين موته صغيرا، و لكن حيث قد بحثنا هاتين المسألتين في صلاة الصبيّ مفصّلا فلا نعيدهما في المقام؛ خوف الإطالة، فليراجع هناك^(٤).

ص: ٥٤

١- (١) الإنصاف ٣: ٢٥٥.

٢- (٢) كشاف القناع ٢: ٣٥٦.

٣- (٣) المجموع شرح المهذب ٧: ٢٧.

٤- (٤) راجع: المبحث السابع و الثامن من الفصل الأوّل من هذا الباب.

الاعتكاف لغه: هو الإحتباس، و منه اللبث الطويل الذى هو أحد أفراد لزوم الشىء و حبس النفس عليه. و العكوف: الإقامه فى المسجد، قال الله تعالى: **وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (١)**، أى مقيمون فى المساجد لا- يخرجون منها إلا لحاجه، و يقال لمن لازم المسجد و أقام على العباده فيه:

عاكف و معتكف (٢).

و عرّفه الفقهاء - على اختلاف تعابيرهم - ب «طول اللبث للعباده» (٣).

و يدلّ على استحبابه الكتاب، كقوله: **طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (٤)**، و قوله: **وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (٥)**.

ص: ٥٥

١- (١) سورة البقره ٢: ١٨٧.

٢- (٢) انظر: لسان العرب ٤: ٤٠١، المصباح المنير: ٤٢٤، المعجم الوسيط: ٦١٩.

٣- (٣) المبسوط ١: ٢٨٩، المعتمد ٢: ٧٢٥.

٤- (٤) سورة البقره ٢: ١٢٥.

٥- (٥) سورة البقره ٢: ١٨٧.

و النصوص المستفيضة، بل المتواتره، مثل: ما رواه فى الفقيه عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام فى حديث، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان العشر الأواخر (١) اعتكف فى المسجد» (٢)، الحديث، وغيرها ٢.

و هل يصح من الصبى المميز أم لا؟ فيه أقوال:

هل يصح الاعتكاف من الصبى المميز أم لا؟

الأول: عدم الصحه

قال فى المبسوط - بعد تعريف الاعتكاف -: «و له شروط ثلاثه، أحدها يرجع إلى الفاعل... هو أن يكون مسلما بالغا عاقلا؛ لأن من كان بخلافه لا يصح اعتكافه» (٣). و به قال ابن إدريس (٤).

و فى الجامع للشرائع: «يصح الاعتكاف من البالغ العاقل المسلم» (٥).

و اختاره فى الوسيله (٦) و إصباح الشيعه (٧).

و فى الشرائع: «و لا يصح إلا من مكلف مسلم» (٨). و كذا فى الروضه (٩).

و يمكن أن يستدل القائل بعدم الصحه:

أولا: بالأصل، حيث إن الصحه تحتاج إلى دليل من الشرع، و الأصل عدم

ص: ٥٦

١- (*) أى من شهر رمضان المبارك.

٢- (٢١) وسائل الشيعه ٧: ٣٩٧، الباب ١ من أبواب الاعتكاف، ح ١ و ٢ و ٣.

٣- (٣) المبسوط ١: ٢٨٩.

٤- (٤) السرائر ١: ٤٢١.

٥- (٥) الجامع للشرائع: ١٦٥.

٦- (٦) الوسيله: ١٥٢.

٧- (٧) إصباح الشيعه: ١٤٥.

٨- (٨) شرائع الإسلام ١: ٢١٥.

٩- (٩) الروضه البهيه ٢: ١٤٩.

تعلق الأمر الاستجابي باعتكاف الصبي.

و ثانيا: بأن الأمر تكليف (١)، و التكليف مشروط بالبلوغ، و الصبي قبل البلوغ ليس مخاطبا بالتكليف و لو كان ندبا.

و ثالثا: بأن حديث الرفع كما يشمل الإيجاب و التحريم يشمل الندب.

و جوابه: ما تقدّم في بحث مشروعته عبادات الصبي على نحو مبسوط (٢)؛ و ملخصه: أنّ الأصل ينتفى بالعمومات التي وردت في الصوم المستحبّ و شمولها للصبي، و العقل لا- يأبى توجيه الخطاب الندبي إلى الصبي المميّز، و المعلوم من الشرع أنّ التكليف المتوقّف على البلوغ إنّما هو التكليف بالوجوب و التحريم؛ لحديث الرفع، و أمّا التكليف المندوب فلا مانع منه عقلا و شرعا (٣)، أضف إلى ذلك أنّ حديث الرفع امتناني، و ليس في رفع المندوبات امتنان.

القول الثاني: صحته تمرينا

صرّح غير واحد من الفقهاء بأنّ اعتكاف الصبي المميّز صحيح تمرينا.

قال في المسالك: «و الأجدود صحته من المميّز تمرينا على العباده كغيره» (٤).

ص: ٥٧

١- (١) ليس الأمر تكليفا على وجه الإطلاق، بل الأمر الوجوبي تكليف بخلاف الأمر الاستجابي. و الأقوى أنّ شرطيه البلوغ إنّما هي في الأوامر الوجوبيه و النواهي التحريميه، و أمّا الأفعال الاستجابيه فلا دليل عندنا على اشتراطها بالبلوغ، فتصحّ من الصبي حتّى غير المميّز. و بعبارة اخرى: نحن نتمسّك بأدله المستحبات و إطلاقاتها على مشروعته العمل المستحبّ للصبي، و هذا البحث غير مرتبط بالبحث عن مشروعته عبادات الصبي؛ فإنّها فيما إذا كان العمل الواجب العبادي الصادر من البالغ كالصلاه و الصيام، و أمّا في العمل المستحبّ، فلا نحتاج إلى تلك القاعده الكليه، فافهم كى لا يختلط عليك الأمر كما اختلط على بعض الأعلام في المقام. (م ج ف).

٢- (٢) راجع: المبحث الأوّل من الفصل الأوّل من الباب التاسع.

٣- (٣) مدارك الأحكام ٤٢:٦، الحدائق الناضره ٥٤:١٣.

٤- (٤) مسالك الأفهام ٩٢:٢.

و في المستند: «و في صحّته [أى الاعتكاف] من الصبى المميّز وجهان، الظاهر الصحّه. و كيف كان، لا ينبغي الريب في صحّته منه تمرينا، أى صحّته من حيث التمرين»(١).

و عمده الدليل لهذا القول أيضا أنّ التكليف مشروط بالبلوغ، و مع انتفاء الشرط ينتفى المشروط، فيحمل ما ورد على أنّ الولي يأمر الصبى بإتيان بعض العبادات - كالصوم مثلا - على التمرين فقط، و قد ظهر جوابه.

القول الثالث: صحّ اعتكاف الصبى و مشروعيته

ذهب جمع آخر من الفقهاء إلى أنّ اعتكاف الصبى المميّز صحيح شرعا، بمعنى أنّه يستحقّ عليه الأجر و الثواب، و هو الأقوى.

قال العلامة في المنتهى: «و يصحّ اعتكاف الصبى المميّز كما يصحّ صومه، و هل يكون شرعا أم لا؟ البحث فيه كالصوم»(٢).

و قال في كتاب الصوم: «ثبته صوم الصبى منعده، و صومه شرعي»(٣).

و في مجمع الفوائد و البرهان: «و أمّا المميّز فبناء على كون أفعاله تربيته فقط فهو مثل سائر أفعاله، و قد عرفت مرارا أنّ أفعاله صحيحه شرعيه، فلا يشترط حينئذ التكليف إلّا أن يراد اعتكاف المكلفين»(٣). و به قال جماعة من أعلام العصر(٤).

ص: ٥٨

١- (١) مستند الشيعة ١٠: ٥٤٦.

٢- (٢) (٣ و ٢) منتهى المطلب ٩: ٤٧٠ و ٥١.

٣- (٤) مجمع الفوائد و البرهان ٥: ٣٦٤.

٤- (٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ٦٨٥، مستمسك العروه الوثقى ٨: ٥٧٠، مهذب الأحكام ١٠: ٣٨٨، موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم ٢٢: ٤٣٧ و ما بعدها، تحرير الوسيله ١: ٢٨٩.

قال في تفصيل الشريعة: «لا يشترط البلوغ في صحّ الاعتكاف؛ لأنّ (١) عبادات الصبيّ شرعيّه لا تمرّيته، و الاعتكاف لا يكون واجبا في وقت من الأوقات حتّى يكون مرفوعا عن الصبيّ» (٢).

و يدلّ على صحّ اعتكاف الصبيّ المميّز - مضافا إلى ما تقدّم من الأدلّه التي تدلّ على مشروعّيه عباداته (٣)، و كذا ما ورد في باب الصوم خاصّه، و ذكرناها في الأدلّه التي تدلّ على صحّ صوم الصبيّ (٤) - إطلاق ما ورد في الاعتكاف، مثل: ما رواه في الفقيه و المقنع عن السكوني، عن الصادق، عن آبائه عليهم السّلام قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: «اعتكاف عشر في شهر رمضان تعدل حجّتين و عمرتين» (٥)، و غيرها ٦.

و يستفاد منها مطلوبيّه الاعتكاف و رجحانه، و إطلاقها يشمل كلّ من يكون قابلا للخطاب (٦)، و المفروض أنّ الصبيّ المميّز قابل لذلك، فيستحبّ له الاعتكاف إذا أطاق ذلك.

و بالجملة، العقل لا يأبى توجه الخطاب إلى الصبيّ المميّز، و حكم الشرع إنّما اقتضى توقّف التكليف بالواجب و المحرّم على البلوغ، أمّا التكليف بالمندوب

ص: ٥٩

١- (١) ذكرنا فيما تقدّم أنّه لا ارتباط للمقام بالبحث عن مشروعّيه عبادات الصبيّ، فلا يصحّ الاستدلال به، فراجع. م ح ف.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الصوم: ٣٥٩.

٣- (٣) راجع: المبحث الأوّل من الفصل الأوّل من الباب التاسع.

٤- (٤) راجع: المبحث الأوّل من هذا الفصل.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٧: ٣٩٧، الباب ١ من أبواب الاعتكاف، ح ٣ و ١ و ٢ و ٥.

٦- (٦) إذا كان الدليل الاستجابي على نحو الخطاب فلا يشمل الصبي غير المميّز، و أمّا إذا لم يكن على نحو الخطاب - كما ورد في الاعتكاف - فيشمل الصبيّ غير المميّز أيضا، كما أنّ قراءة القرآن من الصبيّ غير المميّز مشروعّه مستحبّه. (م ج ف).

فلا مانع منه.

و بتعبير آخر: حديث رفع القلم غير مقتض لصرف أدلّه الاستحباب عن الصبي؛ إذ المتبادر منه كما ذكرناه مرارا ليس إلا القلم الذى يوقعه فى الكلفه، لا- القلم الذى ينفعه، فلا- حكومه لهذا الحديث على أدلّه المستحبات أصلا، كما أشار إليه بعض الأعلام^(١).

و قال السيد الخوئى: «و أما فى الأحكام الاستحبابيه و منها الاعتكاف...»

فيكفى فى إثبات المشروعيه نفس الإطلاقات الأوليه من غير حاجه إلى التماس دليل آخر. و الوجه فيه ما ذكرناه فى الاصول فى مبحث البراءه من أنّ حديث الرفع لا- يشمل المستحبات - إلى أن قال -: بل إطلاقات الأدلّه من الأوّل شامله للصبي من غير مزاحم، فتستحبّ له قراءه القرآن و الزياره و صلاه الليل و غيرها، و منها الاعتكاف بنفس الإطلاقات^(٢).

إتمام الاعتكاف فى اليوم الثالث

إنّ الاعتكاف مندوب بالأصالة، لكن قد يجب بالنذر و شبهه، و المشهور بين الفقهاء أنّ الاعتكاف المندوب يجب بعد مضيّ يومين^(٣)، فالمعتكف جاز له فسخ الاعتكاف و الخروج عن المسجد فى اليوم الأوّل و الثانى، أما بعد مضيّ

ص: ٦٠

١- (١) مصباح الفقيه ١٤: ٣٦٠ و ٣٦١.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الصوم ٢٢: ٤٣٧ و ٤٣٨.

٣- (٣) وقيل: إنه لا يصير واجبا فى اليوم الثالث أيضا، قال فى التذكرة ٦: ٢٨٤ و ٢٨٥: «لعمائنا فى صيرورته واجبا أقوال ثلاثه... الثالث: أنّ له إبطاله مطلقا و فسخه متى شاء، سواء فى اليوم الأوّل أو الثانى أو الثالث، كما اختاره السيّد المرتضى [حكاه عنه المحقق فى المعتمد ٢: ٧٣٧] و أشار إلى هذا ابن إدريس فى السرائر ١: ٤٢٢]. و طبقا لهذا القول لا موضوع للبحث فى أنّه يجب على الصبيّ إتمامه أم لا؟»

اليومين فيجب عليه اليوم الثالث (١).

و هل هذا الحكم يجرى في حق الصبي المميز أم لا؟ الظاهر عدم شموله له؛ لأن وجوب الإتمام حكم إلزامي، و الصبي لم يكن مكلفا بالوجوب أو التحريم.

و بتعبير أوضح: مستند وجوب الإتمام و إن كان مطلقا يشمل الصبي أيضا - كصحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا اعتكف يوما و لم يكن اشترط فله أن يخرج و يفسخ الاعتكاف، و إن أقام يومين و لم يكن اشترط فليس له أن يفسخ [و يخرج] اعتكافه حتى تمضي ثلاثه أيام» (٢)، و مثلها صحيحه أبي عبيده الحدّاء (٣) - إلا أنّ حديث رفع القلم يقيد الإطلاق و يرفع عن الصبي الإلزام، فجاز له الخروج عن المسجد و فسح الاعتكاف في اليوم الثالث أيضا.

و يؤيّده ما ذهب إليه المشهور من أنّه لا يجب على الصبي إتمام الصوم لو بلغ أثناء النهار و قد نوى الصوم من أوّل النهار، كما تقدّم (٤).

محرمات الاعتكاف بالنسبة إلى الصبي

ذكر الفقهاء في أحكام الاعتكاف بأنّه يحرم على المعتكف عدّه امور، و هي:

النساء لمسا و تقبيلها و جماعا، و شمّ الطيب، و استدعاء المنى، و البيع و الشراء، و المماراه (٥) (٦).

ص: ٦١

١- (١) جامع المقاصد ٣: ٩٤، جواهر الكلام ١٧: ٦٩٧ (ط ج).

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧: ٤٠٤، الباب ٤ من أبواب الاعتكاف، ح ١.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٧: ٤٠٤، الباب ٤ من أبواب الاعتكاف، ح ٣.

٤- (٤) راجع: المبحث الثالث من هذا الفصل.

٥- (٥) و هي المجادله لمجرد إثبات كلامه، سواء كان في أمر ديني أو دنيوي.

٦- (٦) شرائع الإسلام ١: ٢١٩، تذكره الفقهاء ٦: ٢٥٣ و ما بعده، تحرير الوسيله ١: ٢٩١.

و هل تحرم هذه الامور على الصبي المعتكف أم لا؟ فيه وجهان:

الأول: احتمال وجوب اجتناب هذه الامور؛ لأنّ المفروض أنّ اعتكافه صحيح شرعاً (١)، لا- بمعنى أنّه مخاطب بالتحريم و أنّ العقاب مترتب على فعله، بل بمعنى أنّ على الولي أن يجنبه عمّا يحرم على المعتكف كما قالوا في محظورات الإحرام في الحجّ و العمره.

قال الشيخ في المبسوط: «و أما محظورات الإحرام فكلّ ما يحرم على المحرم البالغ يحرم على الصبي» (٢). و كذا في النهايه (٣)، و به قال ابن إدريس (٤).

و في التذكرة: «يحرم على الصبي كلّ ما يحرم على البالغ من محظورات الإحرام؛ لأنّ إحرامه شرعي، فترتب عليه أحكامه... بمعنى أنّ الولي يجنبه جميع ما يجنبه المحرم» (٥). و به قال المحققان الأردبيلي (٦) و الخراساني (٧).

الثاني: لا- يجب عليه الاجتناب؛ لأنّ تنزيل الاعتكاف منزله الإحرام في جميع الأحكام يحتاج إلى دليل، و لم يرد مستند في المورد.

و بتعبير آخر: وجوب اجتناب محرّمات الإحرام على الصبي يستفاد من

ص: ٦٢

١- (١) لا يخفى أنّ صحّه الاعتكاف لا يلازم اجتناب المحرّمات حتّى في البالغ، كما أنّ التحقيق في إحرام الحجّ هكذا، و عليه يمكن القول بصحّه الاعتكاف عن الصبي مع عدم جعل المحرّمات عليه، و القول بأنّ الولي يجنبه يحتاج إلى دليل مفقود في المقام. نعم، لو أفسد صومه بالأكل و الشرب و نحوهما فلا يتحقّق الاعتكاف و يفسد، و أمّا الأحكام التكليفيّه فلا تترتب عليه. (م ج ف).

٢- (٢) المبسوط ١: ٣٢٩.

٣- (٣) النهايه: ١٧٢.

٤- (٤) السرائر ١: ٤٢٥.

٥- (٥) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٢.

٦- (٦) مجمع الفوائد و البرهان ٦: ٢٣٣.

٧- (٧) كفايه الأحكام ١: ٢٩٤.

النصوص، و سريان هذا الحكم إلى الاعتكاف ليس له وجه؛ إذ لا يستفاد من النصّ أو عموم التعليل، و لا نعلم مناطه الأحكام، و لم نجد في كلمات الفقهاء نصّاً على ذلك.

و على هذا فلو أفسد الصبيّ اعتكافه بارتكاب المحرّمات - كالأكل و الشرب في النهار أو الجماع مثلاً أو غير ذلك - لا تجب عليه الكفّاره (١) في الحال و لا بعد بلوغه، و كذا لا تجب على وليّه.

و الدليل على ذلك: أنّ الروايات التي تدلّ على وجوب الكفّاره في إبطال المعتكف اعتكافه بالجماع ظاهر في المكلف، و الشاهد على ذلك ما ورد فيها، مثل: «يأتي أهله»، «يجامع أهله»، «واقع أهله»، «وطئ امرأته» (٢)، فإنّ هذه التعبيرات ظاهره في المكلف، منصرفه عن الصبيّ.

و يؤيّد: ما ذكروا في حكمه وجوب الكفّاره من أنّ الكفّاره على ما عهد من الشرع إنّما تجب في مقام الوجوب المستلزم مخالفته للعقوبه، فتكون الكفّاره لدفع تلك العقوبه، و هذا لا يعقل في المستحبّ الذي لا يترتب على تركه عقوبه، و إنّما غايه ذلك عدم الثواب عليه (٣).

و المفروض أنّ اعتكاف الصبيّ مستحبّ، و على القول بوجوب إتمامه على البالغ بعد مضيّ يومين لا يجب على الصبيّ إتمامه، فكيف يمكن القول بوجوب الكفّاره في الاعتكاف المستحبّ.

و لكن مع ذلك كلّ الاحتياط حسن، و هو طريق النجاه، و الله هو العالم بحكمه.

ص: ٦٣

١- (١) كفّاره الاعتكاف هي كفّاره صوم شهر رمضان، قال في التذكرة ٣١٥:٦: «كفّاره الاعتكاف عند علمائنا هي كفّاره رمضان: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً».

٢- (٢) وسائل الشيعه ٧:٤٠٦، الباب ٦ من أبواب الاعتكاف، ح ١-٣-٤-٥-٦.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٧:٧٠٠ (ط ج).

الظاهر أنه لا خلاف بين الجمهور في أن البلوغ ليس شرطاً لصحة الاعتكاف، ويصح من الصبي المميز، و خلاصه كلماتهم كما يلي:

جاء في البيان في مذهب الشافعي: «و يصح الاعتكاف من الصبي المميز كما تصح منه الصلاه»^(١). و كذا في المهذب^(٢) و نهايه المحتاج^(٣) و غيرها^(٤).

و قال الكاساني من فقهاء الحنفية: «و أما البلوغ فليس بشرط لصحة الاعتكاف، فيصح من الصبي العاقل؛ لأنه من أهل العباده، كما يصح منه الصوم التطوع»^(٥). و به قال ابن عابدين^(٦).

و في حاشيه الخرشي في فقه المالكي: «و يصح اعتكاف الرقيق و الصبي المميز، و هو الذي يفهم الخطاب و يردّ الجواب، و لا ينضب بسنّ، بل يختلف باختلاف الأفهام - إلى أن قال -: إذا كَلّم بشيء من مقاصد العقلاء فهمه و أحسن الجواب عنه»^(٧).

و به قال ابن شاس^(٨)، و كذا في أسهل المدارك^(٩)، و اختاره غير واحد من

ص: ٦٤

١- (١) البيان في مذهب الشافعي ٣: ٥٧٢.

٢- (٢) المهذب في فقه الشافعي ١: ٣٤٩ و ما بعدها.

٣- (٣) نهايه المحتاج ٣: ٢٢٣.

٤- (٤) العزيز في شرح الوجيز ٣: ٢٥٩.

٥- (٥) بدائع الصنائع ٢: ٢٧٤.

٦- (٦) حاشيه ردّ المحتار على الدرّ المختار ٢: ٤٤٠.

٧- (٧) حاشيه الخرشي ٣: ٦٧.

٨- (٨) عقد الجواهر الثمينه ١: ٣٧٢.

٩- (٩) أسهل المدارك ١: ٢٦٨.

و بحسب تتبعنا لم نعثر على نصّ لهم فيما لو أفسد الصبيّ اعتكافه، بارتكابه ما يحرم على المعتكف البالغ - كخروجه من المسجد بغير ضروره، أو مباشرته النساء بالجماع، و الأكل و الشرب في النهار عند من يشترط الصوم في صحّح الاعتكاف - فهل يجب عليه القضاء و الكفّاره أم لا؟ و هكذا هل يجب على الوليّ منعه من ارتكاب المحرّمات أم لا؟

و لكن يستفاد من ظاهر كلماتهم (٢) - على اختلاف تعابيرهم - عدم وجوب القضاء عليه؛ لعدم انعقاد نذره لو نذره، و هكذا لا تجب عليه الكفّاره، و لا يجب على الوليّ منعه أيضا؛ لأنّ اعتكافه كان مندوبا، مضافا إلى أنّه مرفوع عنه القلم، و لم يكن مكلفا بتكليف.

ص: ٦٥

-
- ١- (١) المبدع في شرح المقنع ٣: ٦٠، كشاف القناع ٢: ٤٠٢، الإنصاف ٣: ٣٢٤.
- ٢- (٢) انظر: كشاف القناع ٢: ٤١٢-٤١٩، المجموع شرح المهذب ٦: ٤٩٩ و ما بعدها، حاشيه ردّ المحتار على الدرّ المختار ٢: ٤٤٠، بلغة السالك ١: ٤٦٩ و ما بعدها، العزيز شرح الوجيز ٣: ٢٥٩ و ما بعدها، نهاية المحتاج ٣: ٢٢٣ و ما بعدها.

الفصل الثالث: زكاه أموال الصبي

إشاره

ص: ٦٧

تمهيد فى معنى الزكاه

الزكاه فى اللغه: النماء و الرّبع، من زكا يزكو زكاه و زكوا، يقال: زكا الزرع و الأرض تزكو. و الزكاه: اسم منه، و إذا نسبت إلى الزكاه و جب حذف الهاء و قلب الألف واوا، فىقال: «زكوى» (١).

و التركيه: الطّهاره، و التطهير من الأخلاق الذميمة (٢)، كقوله تعالى: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (٣).

و قد تطلق على العمل الصالح، و لعلّه منه قوله تعالى: وَ الزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا (٤).

و فى الشرع: صدقه مقدّره بأصل الشرع ابتداء (٥)، تثبت فى المال أو فى الذمّه للطهاره لهما، فزكاه المال طهر للمال، و زكاه الفطره طهر للأبدان (٦).

و فى المعتبّر: «هى... اسم لحقّ يجب فى المال، يعتبر فى وجوبه النصاب» (٧).

ص: ٦٩

-
- ١- (١) الصحاح: ١٧٢٣، لسان العرب ٣: ١٩٢، المصباح المنير ٢-١: ٢٥٤، معجم الوسيط: ٣٩٦.
 - ٢- (٢) مجمع البحرين ٢: ٧٧٧.
 - ٣- (٣) سوره الشمس ٩١: ٩.
 - ٤- (٤) سوره مريم ١٩: ٣١.
 - ٥- (٥) الدروس الشرعيّه ١: ٢٢٨، مسالك الأفهام ١: ٣٥٦.
 - ٦- (٦) مجمع البحرين ٢: ٧٧٦.
 - ٧- (٧) المعتبّر ٢: ٤٨٥.

و كذا في التذكرة (١).

و المقصود بالبحث في المقام حكمها بالنسبة إلى أموال الأطفال.

فقول: هل الأطفال كالبالغين تجب الزكاة عليهم، أم لا؟ و هل هناك فرق بين الأموال الصامته (٢) و غير الصامته؟ و على فرض عدم وجوب الزكاة عليهم، هل يستحبّ لهم أدائها؟ و من يخرجها و يسلمها إلى المستحقين؟

للجواب عن هذه الأسئلة عقدنا هذا الفصل، و فيه مباحث:

ص: ٧٠

١- (١) تذكرة الفقهاء ٧:٥.

٢- (٢) الصامت من المال: الذهب و الفضة. المصباح المنير ٢-١:٣٤٧، يقال على رقبة صامت، يعنى الذهب و الفضة، خلاف الناطق و هو الحيوان، و قد تكرّر ذكر الصمت في الحديث. النهاية لابن الأثير ٣:٥٢ (صمت).

و فيه مطالب:

المطلب الأول: زكاة أموال الأطفال الصامته

الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في عدم وجوب الزكاة (١) في الأموال

ص: ٧١

١- (١) و ليعلم أنّ الزكاة قرينه الصلاة، و قد قرنهما الله تعالى في كتابه في أكثر من موقع، مشعرا بعدم قيام الصلاة ممّن لا يؤدّ الزكاة، فقال تعالى: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ سوره البقره ٢: ٤٣» «فمن أقام الصلاة و لم يؤت الزكاة، فكأنّه لم يقم الصلاة». وسائل الشيعة ١١: ٦، الباب ٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، ح ٢. و روى عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «صلاه مكتوبه خير من عشرين حجّه، و حجّه خير من بيت مملوّ ذهباً ينفقه (يتصدّق به ن ل) - ثمّ قال -: و لا أفلح من ضيّع عشرين بيتا من ذهب بخمسه و عشرين درهما - إلى أن قال -: من منع الزكاة و قفت صلاته حتّى يزكّي». نفس المصدر و الباب، ح ١٧. و عن أبي جعفر عليه السلام قال: «بينما رسول الله صلّى الله عليه و آله في المسجد إذ قال: قم يا فلان، قم يا فلان... حتّى أخرج خمسه نفر، فقال: اخرجوا من مسجدنا لا تصلّوا فيه و أنتم لا تزكّون». نفس المصدر و الباب، ح ٧. و في وصيّة النبيّ صلّى الله عليه و آله لعليّ عليه السلام قال: «يا عليّ، كفر بالله العظيم من هذه الأمه عشره، و عدّ منهم مانع الزكاة - ثمّ قال -: يا عليّ، من منع قيراطا من زكاة ماله فليس بمؤمن و لا - بمسلم و لا كرامه، يا عليّ، تارك الزكاة يسأل الله الرجعه إلى الدنّيا، و ذلك قوله عزّ و جلّ: حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ -

الصامته للأطفال، بل ثبت الإجماع عليه.

قال في المقنعه: «ولا زكاه عند آل الرسول عليهم السّلام في صامت أموال الأطفال و المجانين من الدراهم و الدنانير، إلا أن يتجر الوليّ لهم أو القيّم عليهم بها، فإن أتجر بها و حرّكها و جب عليه إخراج الزكاه منها»^(١).

و في النهايه: «و أمّا المجانين و من ليس بكامل العقل فلا تجب عليهم الزكاه في أموالهم المودعه... و حكم الأطفال حكم من ليس بعقل من المجانين أو غيرهم، فإنّه لا تجب في أموالهم الصامته زكاه»^(٢). و كذا في المقنعه^(٣) و الناصريّات^(٤) و غيرها^(٥).

ص: ٧٢

١- (١) المقنعه: ٢٣٨.

٢- (٢) النهايه: ١٧٤.

٣- (٣) المقنعه: ١٦٣.

٤- (٤) مسائل الناصريّات: ٢٨١.

٥- (٥) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السّلام: ١٩٨، جامع المقاصد ٣: ٥.

وقد نقل عليه الإجماع ابن إدريس (١) و الفاضلان (٢) و الشهيدان (٣) و صاحب المدارك (٤) و المحدث الكاشاني (٥) و صاحب الرياض (٦) و الشيخ الأعظم (٧) و غيرهم (٨).

و في الجواهر: «لا- خلاف محقق في أنّ البلوغ يعتبر في زكاه الذهب و الفضة، بل هو معتبر فيهما إجماعاً بقسميه، بل المحكى منه مستفيض أو متواتر» (٩).

أدله عدم وجوب الزكاه في النقيدين على الأطفال

و استدلل لعدم وجوب الزكاه في الأموال الصامته للأطفال بامور:

الأول: الإجماع بقسميه كما تقدم.

الثاني: الأصل كما في الرياض (١٠)، و المراد به أصاله عدم اشتغال الذمه.

الثالث: أنّ وجوب الزكاه تكليف، و هو مشروط بالبلوغ.

و أورد عليه الشيخ الأعظم بأنّ الخطاب حينئذ للولي كالاتجاب إذا أتجر

ص: ٧٣

١- (١) السرائر ١: ٤٣٢.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ١٤٠، المختصر النافع: ١١١، منتهى المطلب ٨: ٢٣، نهاية الأحكام ٢: ٢٩٨.

٣- (٣) البيان: ٢٧٦، الروضة البهية ٢: ١٢.

٤- (٤) مدارك الأحكام ٥: ١٥.

٥- (٥) مفاتيح الشرائع ١: ١٩٣.

٦- (٦) رياض المسائل ٥: ٨.

٧- (٧) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه: ٩.

٨- (٨) مستمسك العروة الوثقى ٩: ٣، موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروة الوثقى، كتاب الزكاه: ٥: ٢٣.

٩- (٩) جواهر الكلام ١٥: ٢٥ (ط ج).

١٠- (١٠) رياض المسائل ٥: ٨.

و يمكن الجواب عنه بأنّ تعلق التكليف بالوليّ مشكوك، و الأصل عدمه.

الرابع: و هو العمده - النصوص.

منها: حديث الرفع، قال عليه السّلام: «أ ما علمت أنّ القلم رفع عن ثلاثة: عن الصبيّ حتّى يحتلم، و عن المجنون حتّى يفيق، و عن النائم حتّى يستيقظ» (٢).

حيث إنّ الحديث حاكم على جميع الأدلّه الأوثية التي منها أدلّه وجوب الزكاه، و موجب لتخصيصها بالبالغين، و خروج الصبيّ عن ديوان التشريع و قلم الجعل و التكليف.

و دعوى اختصاص الحديث بالأحكام التكليفية و عدم تكفله لرفع الحكم الوضعي - الذي هو ثابت أيضا في المقام بمقتضى ما دلّ على شركه الفقراء في العين الزكويّه بنحو الإشاعه أو الكلى في المعين و ثبوت حقّ و سهم لهم في الأموال وضعا - عاريه عن الشاهد، فإنّ إطلاق الحديث يعمّ الوضع و التكليف بمناط واحد (٣).

و سيأتي زياده توضيح حول الحديث في القسم الثاني من أموال الأطفال قريبا.

و منها: صحيحه زراره و محمّد بن مسلم عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السّلام قالا: «ليس على مال اليتيم في الدّين و المال الصامت شيء، فأما الغلات فعليها

ص: ٧٤

١- (١) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه: ٩.

٢- (٢) الخصال: ٩٤، وسائل الشيعه ١: ٣٢، الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات، ح ١١.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٢٣: ٥-٦.

و منها: صحيحه أبى بصير - يعنى المرادى - عن أبى جعفر عليه السلام قال: «ليس على مال اليتيم زكاه»(٢).

و منها: ما رواه فى الكافى عن يونس بن يعقوب، قال: أرسلت إلى أبى عبد الله عليه السلام. إن لى إخوه صغاراً، فمتى تجب على أموالهم الزكاه؟ قال: «إذا وجب عليهم الصلاه وجب عليهم الزكاه»، قلت: فما لم تجب عليهم الصلاه؟ قال: «إذا أتجر به فزكّه»(٣)، و غيرها ٤.

فإنها ظاهره فى أن مال اليتيم ليس موضوعاً للزكاه، بل موضوعها مال البالغ، فيكون البلوغ شرطاً فى الموضوع، و المذكور فيها و إن كان هو اليتيم إلا- أنه تحقّق الإجماع نصاً على عدم الفرق بينه و بين مطلق الصغير، مع أن ذكر اليتيم من باب الغالب، حيث يكون له مال انتقل إليه من أبيه.

مضافاً إلى أنه روى فى التهذيب عن محمد بن الفضيل، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن صبيه صغار لهم مال بيد أبيهم أو أخيه، هل يجب على ما لهم زكاه؟ فقال: «لا يجب فى مالهم زكاه حتى يعمل به، فإذا عمل به وجبت الزكاه، فأما إذا كان موقوفاً فلا زكاه عليه»(٤)، فإنها صريحه بأن الصغار ليسوا أيتاماً.

ص: ٧٥

- ١- (١) وسائل الشيعة ٥٤:٦، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٢ و ٦ و ٥ و ٧ و ٣ و ٨.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٥٥:٦، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٦.
- ٣- (٣ و ٤) وسائل الشيعة ٥٥:٦، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٥ و ١٠.
- ٤- (٥) وسائل الشيعة ٥٧:٦-٥٨، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٤.

و يظهر ذلك من صحيحه يونس بن يعقوب المتقدمه (١) أيضا، حيث لم يفصل الإمام عليه السلام بين اليتيم و غيره من الصغار.
و ترك التفصيل دليل على شمول الحكم للموردين.

و بالجملة، بضميمه عدم القول بالفصل بين اليتيم و غيره نحكم بعدم وجوب الزكاه فى الأموال الصامته للصغار مطلقا.

ص: ٧٦

١- (١) نفس المصدر: ٥٥، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٥.

إشاره

هل تجب الزكاة فى الأموال غير الصامته للأطفال - كالأغلات و المواشى - أم لا؟

فيه قولان:

الأول: الوجوب.

جاء فى المقنعه: «و على غلاتهم و أنعامهم [أى الأطفال] الزكاة إذا بلغ كل واحد من هذين الجنسين الحد الذى يجب فيه الزكاة، و ليس يجرى ذلك مجرى الأموال الصامته»(١).

و قال السيد المرتضى قدس سره: «الصحيح عندنا: أنه لا زكاة فى مال الصبى من العين و الورق، فأما الضرع و الزرع فقد ذهب أكثر أصحابنا إلى أن الإمام يأخذ منه الصدقه»(٢).

و فى النهايه: «فأما ما عدا الأموال الصامته من الغلات و المواشى فإنه يجب

ص: ٧٧

١- (١) المقنعه: ٢٣٨.

٢- (٢) مسائل الناصريّات: ٢٨١.

على من سَمِيناه [و منهم الأطفال] الزكاه فى أموالهم، و على أوليائهم أن يخرجوها و يسلموها إلى مستحقَّيها»(١).

و كذا فى المبسوط(٢) و الخلاف(٣)، و به قال بنو حمزه(٤) و البراج(٥) و زهره(٦)، و كذا فى الكافى(٧) و الجامع للشرائع(٨) و جعله فى النافع(٩) أحوط.

أدله وجوب الزكاه فى أموال الأطفال غير الصامته

و استدلل للحكم المذكور بوجوه:

الأول: إطلاق قوله تعالى: وَ الَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلنَّسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ (١٠)، فإنه يشمل الصبى أيضا.

و اجيب عن الاستدلال بالآيه الكريمة بوجوه:

١ - أنها لا تدل على الوجوب.

٢ - أن الضمير فى قوله تعالى فى أموالهم عائد إلى «المصلين»، و هو لا يشمل الأطفال.

ص: ٧٨

١- (١) النهايه: ١٧٥.

٢- (٢) المبسوط ١: ١٩٠.

٣- (٣) الخلاف ٢: ٤٠، مسأله ٤٢.

٤- (٤) الوسيله: ١٢١.

٥- (٥) المهذب ١: ١٦٨.

٦- (٦) غنيه التزوع: ١١٩.

٧- (٧) الكافى فى الفقه: ١٦٥.

٨- (٨) الجامع للشرائع: ١٢٦.

٩- (٩) المختصر النافع: ١١١.

١٠- (١٠) سوره المعارج ٧٠: ٢٤-٢٥.

٣ - أنه لا يثبت كون الحقّ المعلوم هو الزكاه، بل في موثقه سماعه عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «الحقّ المعلوم ليس من الزكاه، هو الشىء تخرجه من مالك إن شئت كلّ جمعه، وإن شئت كلّ شهر، و لكلّ ذى فضل فضله، و قول الله عزّ و جلّ: وَ إِن تُخْفُواهَا وَ تُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ (١)»، فليس هو من الزكاه، و الماعون ليس من الزكاه، هو المعروف تصنعه، و القرص تقرضه، و متاع البيت تغيّره، و صله قرابتك ليس من الزكاه، و قال الله عزّ و جلّ: وَ الَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ، فالحقّ المعلوم غير الزكاه، و هو شىء يفرضه الرجل على نفسه أنه في ماله و نفسه، يجب أن يفرضه على قدر طاقته و وسعه» (٢).

و روى في الكافي عن القاسم بن عبد الرحمن الأنصارى، قال: سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول: «إنّ رجلا جاء إلى أبي على بن الحسين عليهما السّلام فقال له: أخبرني عن قول الله عزّ و جلّ: وَ الَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَ الْمَحْرُومِ ما هذا الحقّ المعلوم؟» فقال له على بن الحسين عليهما السّلام: الحقّ المعلوم الشىء يخرج الرجل من ماله، ليس من الزكاه و لا من الصدقه المفروضتين. قال: فإذا لم يكن من الزكاه و لا من الصدقه فما هو؟ فقال: هو الشىء يخرج الرجل من ماله، إن شاء أكثر و إن شاء أقلّ على قدر ما يملك، فقال له الرجل: فما يصنع به؟ قال: يصل به رحما، و يقرى به ضيفا (٣)، و يحمل به كلاً، أو يصل به أخا له في الله أو لئائمه تنوبه، فقال الرجل: الله يعلم «أعلم خ ل» حيث يجعل رسالته» (٤).

ص: ٧٩

١- (١) سورة البقره ٢: ٢٧١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٦: ٣١، الباب ٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاه و ما تستحبّ فيه، ح ١١.

٣- (٣) قرئت الضيف أقرية: إذا أحسنت إليه. الصحاح ٢: ١٧٨٧، مجمع البحرين ٣: ١٤٧٥. و في بعض النسخ «و يقوى به ضعيفا».

٤- (٤) الكافي ٣: ٥٠٠ باب فرض الزكاه و ما يجب في المال من الحقوق، ح ١١.

الثانى: عموم الأخبار المثبتة للنصب و ما يخرج منها، و هى كثيرة:

١ - كقوله عليه السلام فى صحيحه أبى نصر: «العشر ممّا سقت السماء و الأنهار، و نصف العشر ممّا كان بالرشا»(١).

٢ - و فى صحيحه الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام «فى الشاه فى كلّ أربعين شاه شاه، و ليس فيما دون الأربعين شىء»(٢)، الحديث.

و كذا غيرها من النصوص(٣) الكثيره، فإنّها مطلقه تشمل الأطفال أيضا.

و يرد عليه؛ بأنّها مسوقه لبيان النصب و العدد المخرج فيما تجب فيه الزكاه(٤).

و بتعبير أوضح: فإنّها و إن دلّت على الوضع و شركه الفقراء بنسب مختلفه حسب اختلاف الموارد، إلّا أنّها ليست إلّا فى مقام تعيين المقدار بعد الفراغ عن أصل ثبوت الزكاه بشرائطها المقرّره، و ليست متعلّقه لمورد الثبوت و من تتعلّق به الزكاه ليتمسك بإطلاقها؛ لعدم كونها فى مقام البيان من هذه الجهه، فهى فى أنفسها قاصره الشمول للصبي(٥).

مع أنّه لو سلّم عموم هذه الأخبار يجب تخصيصها بما مرّ من الأخبار النافيه للزكاه فى أموال اليتيم مطلقا.

الثالث: صحيحه زراره و محمّد بن مسلم المتقدمه عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام أنّهما قالا: «ليس على مال اليتيم فى الدين و المال الصامت

ص: ٨٠

١- (١) و سائل الشيعه ٦: ١٢٤، الباب ٤ من أبواب زكاه الغلات، ح ١.

٢- (٢) و سائل الشيعه ٦: ٧٨، الباب ٦ من أبواب زكاه الأنعام، ح ١.

٣- (٣) و سائل الشيعه ٦: ٩٢، الباب ١ من أبواب زكاه الذهب و الفضة، ح ٢-٣-٤-٥ و ٧ و الباب ٦ من أبواب زكاه الأنعام، ح ٢-٣-٤.

٤- (٤) مستند الشيعه ٩: ١٥.

٥- (٥) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٢٣: ٦-٧.

شىء، فأما الغلات فعليها الصدقه واجبه»(١).

فإنها تدلّ على أنّ الزكاه واجبه فى غلات الصبى، و يلحق بها المواشى بالإجماع المركّب و عدم القول بالفصل، كما حكى عن ابن حمزه(٢).

و أورد عليه السيد الخوئى قدّس سرّه بأنّه لم يتحقّق هذا الإجماع المركّب بحيث يخرج به عن عموم نفي الزكاه عن الصبى بعد اختصاص الدليل المزبور بالغلات(٣).

و فى دلاله الصحيحه على الوجوب إشكال؛ و ذلك أولاً: بأنّ الوجوب فى اللغه الثبوت و الاستقرار، فإنّه أعمّ من الوجوب بالمعنى المصطلح، فإنّه كثيراً ما يستعمل الوجوب بمعنى مجرد الثبوت أو تأكّد الاستحباب(٤).

قال فى المختلف: «يحمل الوجوب - أى فى الصحيحه - على الاستحباب؛ عملاً بالبراءه الأصلية»(٥).

ص: ٨١

١- (١) وسائل الشيعه ٥٤:٦، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٢.

٢- (٢) حكاه عنه فى الإيضاح ١:١٦٧ و مفتاح الكرامه ١١:١٧ و فى جواهر الكلام: ١٥:٤٥ (ط ج) و لم نعثر عليه فى الوسيله.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٢٣:٩.

٤- (٤) و يبيّنه هذا المعنى قرينه المقابله فى الروايه، فالمقابله بين الوجوب و النفى قرينه على المعنى الاصطلاحى، و إلّا فاللّازم أن يفسّر النفى بعدم الثبوت و الاستحباب مع أنّه لا- يمكن الالتزام به، فاللّازم الحمل على ظاهره و هو الوجوب كما فهمه كثير من الفقهاء كالسيد المرتضى و الشيخ فى جميع كتبه و بنو حمزه و البرّاج و زهره و غيرهم. نعم، هذه الروايه معارضه بموثّقه أبى بصير، فقد صرّح فيها بأنّه ليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلّه زكاه، و ما حمّله الشيخ عليه من ورود النفى على الجميع، و هذا لا- ينافى الوجوب بالنسبه إلى بعض، غير مرضىّ جدّاً، فملاحظه جميع الروايات و الأدلّه تقتضى القول بعدم الوجوب مطلقاً. نعم، مقتضى الاحتياط الاستحبابى تعلق زكاه الغلات فى أموالهم. (م ج ف).

٥- (٥) مختلف الشيعه ٣:٢٩.

و فى التذكرة: «المراد تأكيد الاستحباب؛ جمعا بين الأدلة»(١).

و فى المدارك: «لفظ الوجوب الواقع فى روايه زراره و ابن مسلم لم يثبت إطلاقه فى ذلك العرف حقيقه على ما رادف الفرض، بل ربما كان الظاهر خلافه؛ لأنه قد اطلق فى الروايات بكثرة على ما تأكد استحبابه و إن لم يستحق بتركه العقاب»(٢).

و ثانيا: بأن هذه الصحيحه بالنسبه إلى موثقه أبى بصير و الصحاح المستفيضه المتقدمه (٣) - الداله على نفى الزكاه عن مال اليتيم مطلقا - مرجوحه بموافقه أهل السنه كما سيأتى، بل تدلّ عليه روايه أبى المحسن (أبى الحسن) عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «كان أبى يخالف الناس فى مال اليتيم، ليس عليه زكاه»(٤).

و قال فى الوسائل: «و يمكن حمل الوجوب فى الحديث السابق على التقيه؛ لموافقته لمذاهب أكثر العامه، و لروايه أبى المحسن السابقه، و على الاستحباب بالنسبه إلى الولي»(٥).

و ثالثا: لو سلم أنّ صحيحه زراره و محمد بن مسلم تعارض(٦) سائر النصوص و لا- مرجح هناك، فمع التكافؤ يرجع إلى العمومات و الأصل، و هما يقتضيان عدم وجوب الزكاه على الأطفال.

الدليل الرابع: الإجماع الذى ادّعه الشيخ فى الخلاف(٧).

ص: ٨٢

١- (١) تذكره الفقهاء ١٥:٥.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٢٢:٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥٤:٦ و ٥٥، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٦ و ٥ و ٣ و ٨ و غيرها.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٥٦:٦، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٩.

٥- (٥) نفس المصدر و الباب، ذيل حديث ١١.

٦- (٦) لا تعارض فى البين، بل المقام من قبيل المطلق و المقيد. (م ج ف).

٧- (٧) الخلاف ٤١:٢، مسأله ٤٢.

و لكن لا اعتبار لهذا الإجماع بعد كون الحكم مورد اختلاف، و المسألة ذات دليل.

عدم وجوب الزكاة في أموال الأطفال غير الصامته

القول الثاني: ما ذهب إليه مشهور (١) الفقهاء من أنه لا- تجب الزكاة في الأموال غير الصامته للأطفال أيضا كالغلايه و المواشى، كما هو ظاهر كلام ابنى بابويه (٢) و سألار (٣).

و نسبه فى السرائر إلى السيد المرتضى و ابن عقيل و ابن الجنيد (٤)، و اختاره فى الشرائع (٥) و الإرشاد (٦)، و هو الأقوى.

و فى التذكرة: «البلوغ شرط (٧) فى وجوب الزكاة، فلا تجب فى مال الطفل مطلقا» (٨).

ص: ٨٣

١- (١) كيف ينسب إلى المشهور عدم الوجوب مع أنّ السيد المرتضى فى الناصريّات صرح بذهاب أكثر أصحابنا إلى أنّ الإمام يأخذ من الضرع و الزرع صدقه. و العجب من ابن إدريس كيف نسب القول بعدم الوجوب إلى السيد، اللهم إلا أن يراد رأيه فى كتاب آخر، و أيضا قد ذهب الشيخ فى النهايه و المبسوط و الخلايف و ابن حمزه و ابن البرّاج و ابن زهره و بعض آخر إلى الوجوب. و بناء على ذلك لا يمكن إسناد عدم الوجوب إلى المشهور. نعم، المشهور بين المتأخرين لعله هكذا. (م ج ف).

٢- (٢) المقنع: ١٦٣، الفقه المنسوب إلى الإمام على بن موسى الرضا عليه السلام: ١٩٨.

٣- (٣) المراسم العلويّة: ١٢٨.

٤- (٤) السرائر ١: ٤٢٩.

٥- (٥) شرائع الإسلام ١: ١٤٠.

٦- (٦) إرشاد الأذهان ١: ٢٧٨.

٧- (٧) و لا يذهب عليك أنّه مصادره للمطلوب، فإنّ النزاع فى أنّه هل البلوغ كما أنّه شرط لسائر التكاليف شرط لوجوب الزكاة أيضا أم لا؟ (م ج ف).

٨- (٨) تذكره الفقهاء ٥: ١١.

و كذا في المنتهى (١) و التبصره (٢) و التحرير (٣).

و قال في الدروس: «و لا زكاه واجبه في مال الطفل و إن كان غله أو ماشيه على الأقرب» (٤).

و به قال عامه المتأخرين (٥) و المعاصرين (٦) ، جاء في الجواهر: «الأقوى عدم الوجوب، كما هو المشهور نقلا و تحصيلا، بل لعل عليه عامه المتأخرين» (٧).

أدله عدم وجوب الزكاه في غلات الأطفال و مواشيهم

الأول: قوله تعالى: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا (٨) ، حيث يستفاد منها كون الزكاه سببا لمحو الذنوب و الآثام، و هذا إنما يترتب على البالغ، حيث لا موضوع للتطهير عن الآثام و الذنوب في حق غير أهل التكليف (٩).

و لكن الظاهر أن ذلك حكمه التشريع، و لا أقل من الإجمال، فعموم أدله

ص: ٨٤

-
- ١- (١) منتهى المطلب ٨: ٢٣.
 - ٢- (٢) تبصره المتعلمين: ٥٧.
 - ٣- (٣) تحرير الأحكام الشرعيه ١: ٣٤٧.
 - ٤- (٤) الدروس الشرعيه ١: ٢٢٩.
 - ٥- (٥) غايه المراد ١: ٢٣٣، مسالك الأفهام ١: ٣٥٨، الروضه البهيه ٢: ١٢، كشف الرموز ١: ٢٣٤، الحدائق الناضره ١٢: ١٨، مجمع الفائده و البرهان ٤: ٨، جامع المقاصد ٣: ٥.
 - ٦- (٦) مصباح الفقيه، كتاب الزكاه: ١٢ و ما بعدها، مهذب الأحكام ١١: ١١، العروه الوثقى مع تعليقات الشيخ الفاضل اللنكراني ٢: ٨٥، تحرير الوسيله ١: ٢٩٥، مستمسك العروه الوثقى ٩: ٤.
 - ٧- (٧) جواهر الكلام ١٥: ٤٣ (ط ج).
 - ٨- (٨) سوره التوبه ٩: ١٠٣.
 - ٩- (٩) محاضرات في فقه الإماميه، كتاب الزكاه ١: ١٢.

وجوب الزكاه محكم.

الثانى: الأصل (١)، بمعنى عدم ثبوت الزكاه فى أموال الأطفال، حيث إن أدلّه وجوبها مختصّه بالبالغين ظاهراً، والأصل عدم اشتغال ذمّه الطفل بوجوبها.

قال المحقق الأردبيلى: «و دليله: الأصل و عدم الدليل؛ إذ الظاهر اختصاص الأدلّه بوجوب الإخراج عن مال نفس المكلف، فلا يشمل الأطفال؛ لعدم التكليف، و لا لوليتهم؛ لعدم كون أموالهم أمواله» (٢).

الثالث: الإجماع كما ادّعاها الفضلان (٣)، و هكذا فى شرح تبصره المتعلمين (٤)، إلاّ أنّه لا يكون دليلاً مستقلاً (٥).

الرابع: حديث الرفع (٦) بالتقريب المتقدّم (٧).

جاء فى الجواهر: «ضروره أنّها - أى الزكاه - تكليف، و التكليف مشروط بالكمال؛ لرفع القلم عن الصبىّ و المجنون» (٨).

و فى مستند العروه: «إنّ إطلاق الحديث يعمّ الوضع و التكليف بمناط واحد.

نعم، بما أنّ لسانه الامتنان فهو لا يعمّ الضمانات؛ لأنّ شموله لها يستلزم خلاف الامتنان على الآخرين، و أمّا غير ذلك فلا قصور فى شموله لكلّ ما يوجب الوقوع فى الكلفه من تكليف أو وضع، و لا ريب أنّ الزكاه نقص فى المال و موجب

ص: ٨٥

١- (١) مستند الشيعة ١٢:٩، شرح تبصره المتعلمين ٨:٣، جواهر الكلام ٤٤:١٥ (ط ج).

٢- (٢) مجمع الفائده و البرهان ٩:٤.

٣- (٣) المعتمبر ٢:٤٨٦، نهايه الأحكام ٢:٢٩٨.

٤- (٤) شرح تبصره المتعلمين ٨:٣.

٥- (٥) مع أنّه معارض بالإجماع الذى ادّعاها الشيخ فى النهايه. (م ج ف).

٦- (٦) تقدّم تخريجه.

٧- (٧) راجع: المبحث الأوّل فى هذا الفصل.

٨- (٨) جواهر الكلام ٤٤:١٥ (ط ج).

لوقوع صاحبه في الكلفه، فهو مرفوع عن الصبي بمقتضى إطلاق الحديث.

هذا، و لو سلمنا الاختصاص بالتكليف فالمقتضى لشمول الوضع للصبي قاصر في حدّ نفسه، فإنّ الآيات الدالّة على الزكاه كلّها متعرّضه للتكليف فقط؛ ضروره أنّ قوله تعالى: وَ آتُوا الزَّكَاةَ (١)، نظير قوله تعالى: وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ٢... لا نظر في شيء منها إلّا إلى الحكم التكليفي فحسب، و لا- مساس لها بالوضع بوجه كما هو ظاهر جدّا، و المفروض أنّ حديث رفع القلم عن الصبي موجب لاختصاص هذه التكاليف بالبالغين»(٢).

و قد تقدّم أنّ بعض النصوص و إن دلّت على الوضع و شرکه الفقراء بنسب مختلفه، إلّا أنّها ليست متعرّضه لمورد الثبوت، و من يتعلّق به الزكاه ليتمسك بإطلاقها.

إن قلت: قد صدرت روايات تضمّنت شرکه الفقراء للأغنياء، و هي مطلقه تشمل الصبي أيضا، كصحيحه ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ الله عزّ و جلّ جعل للفقراء في أموال الأغنياء ما يكفيهم، و لو لا ذلك لزادهم»(٣).

و موثقه سماعه عنه عليه السلام قال: «إنّ الله عزّ و جلّ فرض للفقراء في أموال الأغنياء فريضه، لا- يحمدون إلّا بأدائها، و هي الزكاه»٥، و غيرهما٦، فإنّ هذه النصوص مطلقه تشمل البالغين و الأطفال.

قلنا: على فرض قبول إطلاقها و شمولها للصبي فإنّ هذه النصوص تقيّد بصحيحه عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لما نزلت آيه الزكاه خُذ

ص: ٨٤

١- (٢١) سورة البقره ٢:٤٣.

٢- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٢٣:٦.

٣- (٤و٥و٦) وسائل الشيعه ٦:٥، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاه و ما تستحبّ فيه، ح ٩-١٠ و ٢ و ٤.

مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدْقَهُ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَأَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُنَادِيَهُ فَنَادَى فِي النَّاسِ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمْ الزَّكَاةَ كَمَا فَرَضَ عَلَيْكُمْ الصَّلَاةَ - إِلَى أَنْ قَالَ -: أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ زَكُّوا أَمْوَالَكُمْ تَقْبَلْ صَلَاتِكُمْ»(١).

فهذه الصحيحه ظاهره في أنّ الزكاه واجبه على البالغين، كما تجب الصلاه عليهم.

و أيضا خطاب «أيها المسلمون» مختصّ بالبالغين؛ لأنّ الأطفال ليسوا قابلين للخطاب، و مثلها صحيحه الفضلاء(٢) و صحيحه عبد الله بن سنان(٣).

الخامس: إطلاق الأخبار المستفيضة المتقدمه الداله على أنه ليس في مال اليتيم زكاه، كصحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ليس في مال اليتيم زكاه»(٤).

و مثلها صحاح محمد بن مسلم(٤)، و محمد بن القاسم بن الفضيل(٥) و الحلبي(٦)، و موثقات عمر بن أبي شعبه(٧) و يونس بن يعقوب(٩) و سماعه(١٠)، و روايات اخرى(٨).

جولا يضرّ التعبير فيها بلفظ اليتيم الذي هو لا أب له؛ لعدم القول بالفصل

ص: ٨٧

- ١- (١) نفس المصدر و الباب، ح ١.
- ٢- (٢) (٣ و ٢) نفس المصدر و الباب، ح ٨ و ٣.
- ٣- (٤) وسائل الشيعة ٦: ٥٥، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه و من لا تجب، ح ٨.
- ٤- (٥) نفس المصدر و الباب، ح ٧.
- ٥- (٦) نفس المصدر و الباب، ح ٤.
- ٦- (٧) نفس المصدر و الباب، ح ١.
- ٧- (٨ و ٩ و ١٠) نفس المصدر و الباب، ح ١٠ و ٥ و الباب ٢، ح ٥.
- ٨- (١١) نفس المصدر: الباب ٢، ح ٢ و ٤ و الباب ١، ح ١.

بينه و بين سائر الأطفال كما تقدّم.

كما لا يضرّ أيضا اشتغال بعضها على ثبوت الزكاه فى ماله إذا أتجر به؛ لعدم وجوبها فى مال التجاره على البالغ، فهاهنا أولى.

و خصوص موثقه (١) أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سمعه يقول: «ليس فى مال اليتيم زكاه، و ليس عليه صلاه، و ليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غله زكاه» (٢)، الحديث.

فإنها تدلّ على نفى الزكاه فى الغلات بخصوصها.

و حملة الشيخ على نفى الوجوب فى جميع غلاته، ثم قال: «و نحن لا نقول إن على جميع غلاته زكاه، و إنما تجب على الأجناس الأربعة التى هى: التمر و الزبيب و الحنطة و الشعير، و إنما خصّ اليتامى بهذا الحكم لأنّ غيرهم مندوبون إلى إخراج الزكاه عن سائر الجبوب، و ليس ذلك فى أموال اليتامى» (٣).

و فى الجواهر: «لا- وجه لحمل النفى فيها على إرادته بيان النفى عن جميع الغلات التى منها ما لا تجب الزكاه فيه؛ ضروره عدم قابليته لذلك؛ لاشتماله على النخل» (٤).

ص: ٨٨

١- (١) و يمكن أن يقال: إنّ الروايه ضعيفه بضعف أسناد الشيخ إلى عليّ بن الحسن الفضال؛ لاشتماله على ابن عبدون و عليّ بن محمّد بن الزبير، لكنّ الصحيح أنّ ابن عبدون ثقّه؛ لأنّه من مشايخ النجاشى. رجال النجاشى: ٨٧، الرقم ٢١١. و مشايخه كلّهم ثقات، و أمّا عليّ بن محمّد بن الزبير فلم تثبت وثاقته، و لكن اعتبره السيّد الخوئى قدّس سرّه من طريق النجاشى، حيث قال: «و طريق الشيخ إلى ابن فضال و إن كان ضعيفا بعليّ بن محمّد بن الزبير إلا أنّ ذلك الكتاب بعينه هو الذى للنجاشى إليه طريق صحيح، فلا أثر لضعف طريق الشيخ بعد وحده الكتاب». موسوعه الإمام الخوئى، التنقيح فى شرح العروه الوثقى، كتاب الطهاره ٧: ٧٠. أضف إلى ذلك أنّ العلامة عبّر عنها فى المختلف ٣: ٢٨ بالموثقه.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٦: ٥٦، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ١١.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣٠، ح ١٤.

٤- (٤) جواهر الكلام ١٥: ٢٥.

إشاره

لا خلاف بين الفقهاء في أنّ الزكاة في الدرهم و الدينار بعد الحول - و هو تماميه الأحد عشر شهرا و الدخول في الشهر الثاني عشر - فلو بلغ الطفل في أثناء السنه، فهل يكون مبدأ حوله من حين بلوغه، أو من مبدأ السنه؟ ذهب المشهور إلى الأول و هو الأقوى.

قال في مفتاح الكرامه: «و ليعلم أنّ ظاهر الأصحاب - بل هو صريح بعض - اعتبار استمرار البلوغ طول الحول؛ ليرتب عليه بعد ذلك الخطاب بوجوب الزكاة، بمعنى أنّه يستأنف الحول من حين البلوغ»^(١). و كذا في المستند^(٢).

و في الجواهر: «فلا وجوب لما مضى من الأحوال قبله و لا للحول الذي بلغ في آخره»^(٣). و به قال جملة من أعلام العصر^(٤).

ص: ٨٩

١- (١) مفتاح الكرامه ٢١:١١.

٢- (٢) مستند الشيعة ١٧:٩.

٣- (٣) جواهر الكلام ٢٦:١٥ (ط ج).

٤- (٤) مستمسك العروة الوثقى ٩:٩، مهذب الأحكام ١٣:١١، العروة الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤:٤، مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى ٩:٢٣٤.

جاء فى تحرير الوسيله: «والمعتبر البلوغ أول الحول فيما اعتبر فيه الحول»(١).

أدله هذا الحكم

و استدلل للحكم المذكور بامور:

الأول: الأصل(٢).

الثانى: قال الشيخ الأعظم: «إن ظاهر أخبار المسأله مثل قوله عليه السلام: «ليس على مال اليتيم زكاه»(٣) هو عدم تعلق الزكاه بهذا العنوان، فلا- يجرى فى الحول ما دام كونه مال اليتيم، نظير قوله عليه السلام: «لا صدقه على المدين ولا على المال الغائب عنك حتى يقع فى يدك»(٤)، وغير ذلك من العناوين التى نفى الشارع الزكاه عنها، فلا يكفى بلوغه فى آخر حول التملك بلا خلاف ظاهر»(٥).

الثالث: أن المنساق من الأدله أن حكم الزكاه وضعاً و تكليفاً بشرائطها يتعلّق بالمالك الجامع لشرائط التكليف فى تمام الحول(٦)، و حلوله عليه كذلك.

و كفايه مضى الحول قبل البلوغ تماماً أو بعضاً يحتاج إلى دليل، و هو مفقود، بل

ص: ٩٠

١- (١) تحرير الوسيله ١: ٢٩٥.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٥: ٢٦ (ط ج).

٣- (٣) وسائل الشيعه ٦: ٥٥، الباب الأول من أبواب من تجب عليه الزكاه، الحديث ٦.

٤- (٤) نفس المصدر: ٦٣، الباب ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٦.

٥- (٥) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه: ٩ و ١٠.

٦- (٦) و هذا أول الكلام، و البحث فى أنه هل المعتبر فى مبدأ الحول كونه من زمان البلوغ أم لا، بل مضى الحول واقعا كاف و إن كان بعضه قبل البلوغ، و ربما يدعى أن الظاهر من الأدله أن تعلق الوجوب إنما هو حين البلوغ، و هذا لا ينافى كفايه الحول الذى يكمل بعد البلوغ، و على هذا فاللازم ملاحظه دليل شرط الحول، و لا يصح الاعتماد على أدله نفى الزكاه فى مال اليتيم. (م ج ف).

مقتضى الأصل عدم الوجوب بعد ظهور الأدلة في استمرار الشرائط من أول الحول إلى آخره مما يعتبر فيه الحول.

نعم (١)، لو كان عدم البلوغ يسيرا جدًّا بحيث يتسامح فيه العرف لا يضرُّ بالوجوب حينئذ؛ لصدق مضى الحول على ماله جامعا للشرائط عرفا (٢).

الرابع: موثقه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سمعه يقول: «ليس في مال اليتيم زكاه، وليس عليه صلاة، وليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلّه زكاه، وإن بلغ اليتيم فليس عليه لما مضى زكاه، ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك، فإذا أدرك كانت عليه زكاه واحده، و كان عليه مثل ما على غيره من الناس» (٣).

و تقريب الاستدلال بها: أنّ الماضي من الحول (٤) قد نفى عنه السببيّه، فهو بمنزله العدم، وكذا الباقي من الحول بعد البلوغ لا سببيّه له حتى يدرك الحول كلّهُ وهو بالغ، فإذا أدرك ذلك كان عليه زكاه واحده و كان كغيره من الناس (٥).

ص: ٩١

١- (١) لا وجه لهذا الاستدراك بعد تصرّف الشارع و بعد أن عيّن الحول بوجوب الزكاه، فلا يتسامح فيه، كما أنّ هذا بالنسبه إلى البالغين هكذا، فالمعيار مضى الحول الكامل، كما أنّ المعيار في البلوغ مضى أربع عشره سنه كامله و الدخول في السنه الخامسه عشره. (م ج ف).

٢- (٢) مهذب الأحكام ١٢:١١ و ١٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥٦:٦ الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ١١.

٤- (٤) وهذا البيان مخدوش جدًّا، فلم تتعرض الروايه إلى ما قبل الحول و لا إلى ما بعده، بل الروايه ظاهره في أنّ اليتيم بالنسبه إلى الأموال الموجوده عنده و مضت في يده لا زكاه فيها، و بالنسبه إلى الأموال التي يحصيّلها بعد أن لم يكن وجدها قبلا، لا زكاه أيضا، فلا يتعلّق الوجوب حتى يدرك، و إطلاق قوله: «إذا أدرك» يقتضى الوجوب حتى فيما تمّ الحول بعد الإدراك. و كيف كان، فالروايه ليست مجمله كما ادّعاها السبزواري، فافهم و تدبّر فيها. (م ج ف).

٥- (٥) محاضرات في فقه الإماميه، كتاب الزكاه: ١٥.

بناء على أنّ لفظ «ثمّ» كما رواه الكليني في قوله عليه السّلام: «ثمّ كان (١) عليه» بمعنى الواو، وقد نقله الشيخ بالواو (٢).

نعم، استشكل المحقّق السبزواري في الكفايه (٣) على المشهور القائلين باستمرار الشرائط طول الحول، وكذا في الذخير، حيث قال: «إثبات ذلك بحسب الدليل لا يخلو عن إشكال؛ إذ الاستفادة من الأدلّه عدم وجوب الزكاه على الصبيّ ما لم يبلغ، وهو غير مستلزم لعدم الوجوب حين البلوغ بسبب الحول السابق بعضه عليه؛ إذ لا الاستفادة من أدلّه اشتراط الحول كونه في زمان التكليف. واللام في قوله عليه السّلام في موثقه أبي بصير السابقه:

«فليس عليه لما مضى زكاه» غير واضحه في الدلاله على المعنى الشامل للعلّيه الناقصه، بل المتبادر منه خلافه، فلا دلاله فيها على مدّعاهم، وقوله...: «فيما بقي حتّى يدرك» مجمل غير واضح في معنى ينفعهم في إثبات الفرض المذكور» (٤).

وقرره السيّد الخوئي: بأنّ الاستفادة من الأدلّه أنّه لا زكاه في مال الصبيّ ما لم يبلغ، ومعنى ذلك: أنّه حين الصبا لا أمر بالزكاه، وهذا - كما ترى - لا يستلزم نفي الوجوب حين البلوغ بعد استكمال الحول ولو كان الحول ملّفقا من عهدي البلوغ والصبا، بل ولو كان بلوغه قبل ساعه من استكمال الحول؛ لعدم الدليل على اشتراط كون الحول في زمان البلوغ والتكليف - إلى أن قال :- فأما موثقه

ص: ٩٢

١- (١) وسائل الشيعه ٥٤:٦، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٣.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٣٠:٤، ٧٣.

٣- (٣) كفايه الأحكام ١:١٦٧.

٤- (٤) ذخيره المعاد (الطبعه الحجرية): ٤٢١.

أبى بصير فالموضوع (١) فيها الغلاّت، و هى ناظره إلى التفصيل بين ما قبل البلوغ و ما بعده فى مورد الغلّه التى لا يعتبر فيها الحول، فلا دلالة بوجه على إلغاء الزمان السابق فى مثل النقدين و الأنعام ممّا يعتبر فيه الحول.

فمقتضى الإطلاقات ثبوت الزكاه فى المال المعتر فيه الحول بعد بلوغ اليتيم، و إن كان استكمال الحول ملفّقاً من العهدين؛ لعدم كونه صبيّاً وقتئذ، و نتيجته احتساب الزمان السابق؛ لعدم الدليل على إغائه.

ثمّ قال: و مع ذلك كلّهُ فالصحيح ما عليه المشهور من احتساب مبدأ الحول من زمان البلوغ و ذلك لأجل أنّ المستفاد ممّا دلّ على اعتبار الحول: أنّ موضوع الزكاه لم يكن مجرد الملكية - كما كان كذلك فى مثل الغلاّت ممّا يعتبر فيه الحول - بل الملكيه المقيده بكونها حولاً واحداً، فالموضوع إنّما هو المالك فى مجموع السنه.

و عليه فلو كان تمام السنه ملكاً للبالغ (٢) فلا - إشكال، كما لا - إشكال فيما لو كان تمامها ملكاً للصبيّ، و أمّا الملفّق فهو مشمول (٣) لقوله عليه السّلام فى الصحيح المزبور: «ليس فى مال اليتيم زكاه»؛ نظراً إلى أنّ مفاده إلغاء مال اليتيم و إسقاطه عن الموضوعيّة للزكاه.

و من البين أنّ نفى الموضوعيّة كما يكون بنفى تمام (٤) الموضوع كذلك يكون

ص: ٩٣

١- (١) كيف و الموضوع فيها مطلق مال اليتيم؟ نعم، صرّح بنفى الزكاه بالنسبه إلى الغلاّت، مؤكّداً على عدم وجوبها فى الجميع. (م ج ف).

٢- (٢) لا دخل للبلوغ و عدمه فى الملكيه فى تمام السنه؛ فإنّ الكلام فى مضى الحول الكامل بعد البلوغ، و إلّا ففى الملفّق أيضاً يكون مالكا فى سنه واحده. (م ج ف).

٣- (٣) لا يصحّ الاستناد إلى هذا؛ لخروجه عن اليتيم حسب الفرض، بل ربما يقال: إنّ ظاهره عدم وجوب الزكاه فيما يصدق عليه اليتيم فى جميع الحول، و الفرض أنّه بعد الإدراك لا يصدق. (م ج ف).

٤- (٤) بل الظاهر نفى الموضوعيّة بنفى تمام الموضوع، بمعنى أنّه فيما كان يتيماً لا يتعلّق الوجوب. (م ج ف).

بنفى بعضه و جزئه، فتنفى صلاحيه مال اليتيم للموضوعيه الناقصه - كالتامه - بمقتضى الإطلاق، و أنّ هذه الملكيه بالإضافه إلى وجوب الزكاه ملغيه و فى حكم العدم و كأنها لم تكن، فكما لا أثر لاعتبار الشارع لملكيتها فى تمام السنه فكذا لا أثر لملكيتها فى بعضها(١).

و جاء فى تقريرات بعض الأعلام: «إذا قطعنا النظر عن الموثقه المتقدمه فالذى تقتضيه الصناعه العلميه أن نقول:

أولاً: قولهم: «إذا حال الحول على المال تجب فيه الزكاه» أو «يشترط البلوغ فى المال»، هل المراد به هو المال فى ذاته بقطع النظر عن إضافه ملكيته إلى أحد أو أنه المال المملوك لشخص؟ من الواضح أنّ المال الذى حال عليه الحول لو لم يكن مملوكاً لأحد فلا تجب فيه الزكاه، فلا بدّ من إضافته إلى المالك، و هو إمّا البالغ أو الصغير، و إذ كانت الروايات متواتره فى نفى الزكاه عن مال اليتيم يتعين أنّ الموضوع هو مال البالغ، و الحول شرط فيه، فلا أثر(٢) لمضى مقدار منه قبل البلوغ.

و ثانياً: من شروط الزكاه إمكان التصرف فى تمام الحول، و حيث إنّ الصبى محجور شرعاً من التصرف فى أمواله، و الممنوع شرعاً كالممنوع عقلاً، فلا يوجد شرط إمكان التصرف، فلا وجوب قبل البلوغ(٣).

ص: ٩٤

١- (١) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٢٣: ١١-١٣ مع تصرف و تلخيص.
٢- (٢) هذا عين الدعوى و ليس فى هذا البيان وجه صناعى يصح الاعتماد عليه. نعم، ما ذكره ثانياً من إمكان التصرف فى تمام الحول من شرائط وجوب الزكاه جيد متين، و بناء عليه نقول بعدم الوجوب فى الملقق من عهدى الصبا و البلوغ، و الله العالم. م ج ف.

٣- (٣) محاضرات فى فقه الإماميه، كتاب الزكاه ١: ١٧.

و أجاب فى المهذب عما ذكره المحقق السبزوارى بأن: «قوله عليه السّلام: «و إن بلغ اليتيم فليس عليه لما مضى زكاه» مجمل، فلا بدّ من ردّه إلى أهله» (١). بقوله: «إنه لا إجمال فيه، فإنّ المعنى: و إن بلغ اليتيم فى أثناء الحول فليس عليه لما مضى من الحول زكاه، و لا لما يستقبل منه زكاه حتّى يدرك تمام الحول، فإذا أدرك تمام الحول كان عليه زكاه واحده، و يكون عليه مثل ما على الناس» (٢).

ص: ٩٥

١- (١) ذخيره المعاد (الطبعه الحجريّه): ٤٢١.

٢- (٢) مهذب الأحكام ١١: ١١.

إشاره

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استحباب الزكاه فى أموالهم الصامته

إشاره

المشهور بين الفقهاء - بل لا خلاف بينهم فى - أنه إذا تجر الولي بأموال الصغار يستحب له إخراج الزكاه من أموالهم.

قال الشيخ فى النهايه: «و حكم الأطفال حكم من ليس بعاقل من المجانين أو غيرهم، فإنه لا تجب فى أموالهم الصامته زكاه، فإن تجر متجر بأموالهم نظرا لهم، يستحب له أن يخرج من أموالهم الزكاه»^(١).

وفى المعتبر: «و لو تجر له من إليه النظر فى ماله أخرجها عنه استحبابا، و عليه إجماع علمائنا»^(٢). و كذا فى الشرائع^(٣) و المختصر النافع^(٤)، و به قال

ص: ٩٤

١- (١) النهايه: ١٧٤، التهذيب ٢٧: ٤، ح ٦٤.

٢- (٢) المعتبر ٢: ٤٨٧.

٣- (٣) شرائع الإسلام ١: ١٤٠.

٤- (٤) المختصر النافع: ١١١.

سألار (١) و العلامة فى أكثر كتبه (٢) ، و الشهيدان (٣) و المحقق الثانى (٤) و المحدث الكاشانى (٥) ، و كذا فى الرياض (٦).

و فى المختلف (٧) و المدارك (٨) و الحدائق (٩) أنه المشهور، و فى الكفايه (١٠):

أنه الأشهر.

و فى مجمع البرهان (١١): أنه مذهب الأكثر، و به قال جملة من المتأخرين (١٢) و فقهاء العصر (١٣).

جاء فى تحرير الوسيله: «لو أتجر له - أى لغير البالغ - الولى الشرعى استحَبَّ له إخراج زكاه ماله، كما يستحبُّ له إخراج زكاه غلاته» (١٤).

ص: ٩٧

-
- ١- (١) المراسم العلويّه: ١٢٨.
 - ٢- (٢) قواعد الأحكام ١: ٣٢٩، تذكره الفقهاء ٥: ١٤، تبصره المتعلمين: ٥٧، تحرير الأحكام الشرعيّه ١: ٣٤٧، منتهى المطلب ٨: ٢٧.
 - ٣- (٣) الدروس الشرعيّه ١: ٢٢٩، الروضه البهيّه ٢: ١٢، مسالك الأفهام ١: ٣٥٧.
 - ٤- (٤) جامع المقاصد ٣: ٥.
 - ٥- (٥) مفاتيح الشرائع ١: ١٩١.
 - ٦- (٦) رياض المسائل ٣: ١٥٦.
 - ٧- (٧) مختلف الشيعة ٣: ٢٩.
 - ٨- (٨) مدارك الأحكام ٥: ١٧.
 - ٩- (٩) الحدائق الناضره ١٢: ٢٣.
 - ١٠- (١٠) كفايه الأحكام ١: ١٦٧.
 - ١١- (١١) مجمع الفائده و البرهان ٤: ١٠.
 - ١٢- (١٢) مستند الشيعة ٩: ٢٣، تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه ١٠: ١٢.
 - ١٣- (١٣) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٦، مستمسك العروه الوثقى ٩: ١٩، موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٢٣: ٥٢، مهذب الأحكام ١١: ٢١.
 - ١٤- (١٤) تحرير الوسيله ١: ٢٩٥.

الأول: الإجماع الذي ادّعه في المعتبر (١)، وكذا في الغنيه (٢) و النهايه (٣) و المنتهى (٤).

و فيه: أنه مع وجود نصوص كثيره في الباب - كما سيأتي - يبعد أن يكون الإجماع تعديدا كاشفا عن قول المعصوم أو دليل معتبر.

الثاني: النصوص الكثيره.

منها: صحيحه محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هل على مال اليتيم زكاة، قال: «لا، إلا أن يتجر به أو تعمل به» (٥).

و منها: صحيحه يونس بن يعقوب، قال: أرسلت إلى أبي عبد الله عليه السلام أن لي إخوه صغارا، فمتى تجب على أموالهم الزكاة؟ قال: «إذا وجبت عليهم الصلاة وجبت عليهم الزكاة»، قلت: فما لم تجب عليهم الصلاة؟ قال: «إذا اتجر به فركه» (٦).

و منها: موثقه أبي شعبه عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن مال اليتيم، فقال: «لا زكاة عليه إلا أن يعمل به» (٧).

و منها: روايه سعيد السمان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس في مال اليتيم زكاة إلا أن يتجر به، فإن اتجر به فالربح لليتيم» (٨). و مثلها

ص: ٩٨

١- (١) المعتبر ٢: ٤٨٧.

٢- (٢) غنيه النزوع: ١٢٨.

٣- (٣) نهايه الأحكام ٢: ٢٩٩.

٤- (٤) منتهى المطلب ٨: ٢٦.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٦: ٥٧، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاة، ح ١.

٦- (٦) نفس المصدر: ٥٥، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة، ح ٥.

٧- (٧) نفس المصدر و الباب، ح ١٠.

٨- (٨) نفس المصدر، الباب ٢، ح ٢.

و منها: ما رواه الكليني بإسناده عن محمد بن الفضيل، قال: سألت الرضا عليه السلام عن صبيه صغار لهم مال بيد أبيهم أو أخيهم، هل يجب على مالهم زكاة؟ فقال: «لا- يجب في مالهم زكاة حتى يعمل به، فإذا عمل به وجبت الزكاة، فأما إذا كان موقوفا فلا زكاة عليه»(٢).

و مقتضى بعض تلك الأخبار صريحا و بعضها ظاهرا و إن كان هو الوجوب إلا أنه يجب رفع اليد عن هذا الوجوب بالاتفاق، و يحمل على الاستحباب؛ إذ لم ينقل القول بالوجوب إلا عن المفيد في المقنعه(٣) كما تقدم، و قد حمله الشيخ رحمه الله - الذى هو أعرف بمراده من غيره - فى التهذيب(٤) على الاستحباب، و هذا هو العمده فى رفع اليد عن ظاهر النصوص.

و أمّا إطلاقات ما دلّ على نفي الزكاة عن مال اليتيم(٥) فإنّ الجمع العرفى يقتضى تقديم نصوص المقام عليها؛ لأنها أخصّ، فتفيد هذه الإطلاقات بهذه النصوص.

بل يمكن أن يقال: إنّ تقديم الخاصّ على العامّ - فى العموم و الخصوص مطلقا - إنّما يكون فى المورد الذى نحتمل خصوصيته فى الخاصّ يكون اقتضاؤها أقوى من ملاك حكم العام، أو يكون مانعا من ثبوت حكم العام، و فى ما نحن فيه دلّ الدليل على استحباب الزكاة فى مال التجاره، سواء كان

١- (١) نفس المصدر و الباب، ح ٨.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ٤.

٣- (٣) المقنعه: ٢٣٨.

٤- (٤) التهذيب ٤: ٢٧، ح ٦٤.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٦: ٥٤ الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة، الأحاديث ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٢.

لل كبير أو اليتيم، و حيث لا تحمل زياده فى الملاك بالنسبه إلى مال الصغیر فيبقى مصداقا للكلى الطبعى، و هو الاستحباب.

و بالجمله، يكون المراد من هذه الروايات هو الثبوت الاستحبابى، لا أنّ لليتيم خصوصيه زائده توجب اللزوم، إلا أن تحمل هذه الروايات و كذا روايات الزكاه فى مطلق مال التجاره على التقيه، فإنّ أتباع المذاهب الأربعة كلهم يقولون بوجوب الزكاه، كما صرّح به بعض الأعلام (١).

و قال الشيخ الأعظم: «و حمل تلك الأخبار على التقيه لا ينافى إرادته الاستحباب؛ لأنّ التقيه تتأدى بظهور الكلام فى الوجوب الذى هو مذهب المخالفين فى مال التجاره، و إرادته الاستحباب بقربه خارجيه» (٢).

الثالث: أنّ الزكاه من مباني الإسلام، فهو ممّا لو كان لبان و كان من الواضحات، فكيف لم ينسب القول بالوجوب إلى أحد ما عدا المفيد الذى عرفت حال النسبه إليه، فلا ينبغى التأمل فى حمل تلك الأخبار على الاستحباب، كما فى المستند (٣).

الرابع: أنّ الروايات المتواتره حصرت الزكاه فى تسعه أشياء و عفا النبىّ صلى الله عليه و آله عمّا عداه، و حيث إنّ مال التجاره المملوك لليتيم خارج عن تلك التسعه، فيكون مشمولاً لعفو الرسول، و عليه تحمل الروايات الآمره بإخراج الزكاه فى مال اليتيم إذا أّجر به الولى على الاستحباب (٤).

ص: ١٠٠

١- (١) محاضرات فى فقه الإماميه: ٢٠ مع تصرّف و تلخيص.

٢- (٢) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه: ١٢.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٥٧:٢٣.

٤- (٤) محاضرات فى فقه الإماميه: ٢٠.

ذهب الحلي قدس سرّه في السرائر إلى القول بعدم الاستحباب، واستدلّ بأنّ هذا هو الذي يقتضيه أصل المذهب، فلا يجوز العدول عنه بخبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً، وإتّما أورده الشيخ رحمه الله إيراداً لا اعتقاداً(١).

وقال في المدارك: «و هذا القول جيد على أصله، بل لا يبعد المصير إليه؛ لأنّ ما استدللّ به على الاستحباب غير نقي الإسناد، بل ولا واضح الدلالة أيضاً، ومع ذلك فالوجوب منفي - إلى أن قال - كان الأولى عدم التصرّف في مال الطفل»(٢).

وفي كلامهما قدس سرّهما نظر، أمّا ما طعن به من ضعف أسناد هذه الأخبار، فمنها:

حسنه محمّد بن مسلم، و حسنهما إنّما هو بإبراهيم بن هاشم الذي اتّفق الأصحاب على قبول روايته، و أنّها لا تقصر عن الصحيح، بل عدّها في الصحيح جملة من متأخري المتأخريين.

و منها: صحيحه يونس بن يعقوب، و منها: صحيحه زراره.

و بالجملة، كيف يصحّ أن يقال: إنّ هذه الأخبار شاذّة ضعيفه، مع أنّ تلك النصوص مستفيضه، و فيها صحاح و موثقات، مضافاً إلى اعتضادها بشهره الفتوى بها، و دعوى الإجماع عليه.

و أمّا ما طعن به من عدم وضوح الدلالة فهو عجيب، فإنّ وضوحها في الدلالة على ذلك أوضح من أن ينكر.

قال المحقّق السبزواري في الذخيره - بعد نقل هذه الأخبار -: «و هذه

ص: ١٠١

١- (١) السرائر ١: ٤٤١.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٥: ١٨.

الأخبار واضحة الدلالة على المدعى، مع كون أكثرها معتبره صالحه للحجّيه، واعتزادها بالشهره بين الطائفه و عدم خلاف متحقّق، فلا وجه لتوقّف بعض المتأخّرين فى الحكم المذكور»^(١).

الأقسام المتصوره فى التجاره و المضاربه بأموال الصغار

اشاره

إنّ من يتّجر فى مال الطفل أو عمل به إمّا أن يكون ملياً^(٢) و ولياً، أو لا يكون ولياً و لا ملياً، أو يكون ولياً غير مليّ، أو يكون ملياً غير وليّ.

و على التقادير الأربعة إمّا أن يضمن^(٣) و يتّجر لنفسه، أو للطفل، فالأقسام ثمانية:

القسم الاول: اتّجار الوليّ للطفل

القسم الأوّل: أن يكون ولياً ملياً و يتّجر للطفل مع رعايه المصلحه، فإن ربح كان لهما، و إن خسر كان عليهما، فحينئذ يستحبّ للوليّ إخراج الزكاه من

ص: ١٠٢

١- (١) ذخيره المعاد (الطبعه الحجريّه): ٤٢٢، السطر ٢.
٢- (٢) المليّ: غنىّ مقتدر، و يجوز البدل و الإدغام و ملؤ بالضمّ ملأته، و هو أملاً القوم: أقدرهم و أغناهم. المصباح المنير: ٥٨٠، المعجم الوسيط: ٨٨٢. و فى المدارك ١٨:٥: «و المراد بالملاءه كونه بحيث يقدر على أداء المال المضمون من ماله لو تلف». و فى الجواهر ٣٢:١٥-٣٣: و المراد بالملاءه ما ذكره الصادق عليه السّلام فى خير سالم، قال: سألته فقلت: أخى أمرنى أن أسألك عن مال اليتيم فى حجره يتّجر به، قال: «إن كان لأخيك مال يحيط بمال اليتيم إن تلف أو أصابه شىء غرمه له، و إلا فلا يتعرّض لمال اليتيم» و سائل الشيعة ١٧:٢٥٨، الباب ٧٥ من أبواب ما يكتسب به، ح ٤. بل و صحيح ربعى عنه عليه السّلام أيضاً فى رجل عنده مال اليتيم، فقال: «إن كان محتاجاً و ليس له مال فلا يمسّ ماله، و إن هو اتّجر به فالربح لليّيم و هو ضامن» نفس المصدر و الباب، ح ٣.

٣- (٣) و المراد بضمان المال هنا نقله إلى ملك الوليّ بناقل شرعى كالقرض. مدارك الاحكام ١٨:٥.

قال الشيخ في النهاية: «فإن أتجر متّجر بأموالهم نظراً لهم يستحبّ له أن يخرج من أموالهم الزكاة» (١). و كذا في الشرائع (٢)، و به قال العلامة (٣).

و قال الصدوق: «ليس على مال اليتيم زكاة إلا أن يتّجر به، فإن أتجر به فعليه الزكاة» (٤)، و لعلّ مراده الاستحباب.

و يدلّ على هذا الحكم الإجماع، كما في المعتبر (٥) و النهاية (٦)، و حكاة في مفتاح الكرامة (٧)، و النصوص التي هي العمدة؛ لأنّ الإجماع مدركي، كصحيحه محمّد بن مسلم المتقدّمه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: هل على مال اليتيم زكاة؟ قال: «لا، إلا أن يتّجر به أو تعمل به» (٨)، و صحيحه يونس بن يعقوب (٩) و غيرهما الذي سنذكرها قريباً.

لمن الربح و على من الخسارة؟

إنّ القاعده العامه تقتضى فى الاتجار بمال الغير مع إذنه - و المفروض أنّ فى المقام يكون الوليّ مأذوناً شرعاً فى التصرف فى مال الطفل - أن يكون الربح

ص: ١٠٣

- ١- (١) النهاية: ١٧٤.
- ٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ١٤٠.
- ٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٥: ١٣.
- ٤- (٤) المقنع: ١٦٣.
- ٥- (٥) المعتبر ٢: ٤٨٧.
- ٦- (٦) نهاية الأحكام ١: ٢٩٩.
- ٧- (٧) مفتاح الكرامة ١١: ٢١.
- ٨- (٨) وسائل الشيعه ٦: ٥٧، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاة و من لا تجب ح ١.
- ٩- (٩) نفس المصدر: الباب ١، ح ٥.

لصاحب المال و الخساره عليه، و المتجر إن قام بذلك تبرّعا فلا يستحقّ شيئا، أمّا إذا كان أجيرا فله المطالبه بالاجره فقط.

و كذلك يكون مقتضاها في المضاربه أن يكون الربح بين صاحب المال و العامل المضارب بالنسبه التي اتّفقا عليها، و الخساره - التي لم تنشأ من تعدّي العامل و تفریطه - على صاحب المال.

و حيث ورد التعبير بكلّ من الاتّجار بمال الطفل و المضاربه بماله، فتطبيق القاعدتين المذكورتين يقتضى أن يكون الربح كلّه للطفل و الخساره كلّها عليه في التجاره، و أن يكون الربح مشتركا بين الطفل و الولي، و الخساره كلّها على الطفل في المضاربه، لكنّ النصوص الوارده في المقام لا تساعد على ذلك، و إليك نصّ بعضها:

نصوص حول الربح و الخساره

أ - في التجاره

١ - روى الصدوق عن زراره و بكير عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «ليس في الجوهر و أشباهه زكاه و إن كثر، و ليس في نقر الفضة (١) زكاه، و لا على مال اليتيم زكاه إلاّ أن يتجر به، فإن اتّجر به ففيه الزكاه، و الربح لليتيم و على التاجر ضمان المال» (٢).

و هذه الروايه تجعل الخساره على التاجر لا الطفل.

٢ - روى الكليني بسنده عن سعيد السّمان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول:

«ليس في مال اليتيم زكاه إلاّ أن يتجر به، فإن اتّجر به فالربح لليتيم، و إن وضع

ص: ١٠٤

١- (١) نقر الفضة، يعنى ما ليس مسكوكا.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ٩، ح ٢٧، وسائل الشيعه ٤٥: ٦، الباب ١٢ من أبواب ما تجب فيه الزكاه، ح ١.

فعلى الذى يتجر به»(١).

٣ - روى الشيخ بسنده عن سماعه بن مهران عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يكون عنده مال اليتيم فيتجر به، أ يضمنه؟ قال: «نعم»(٢)، الحديث.

ب - فى المضاربه

١ - روى الكلينى بسند معتبر عن الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له:

فى مال اليتيم، عليه زكاه؟ فقال: «إذا كان موضوعا فليس عليه زكاه، فإذا عملت به فأنت له ضامن و الربح لليتيم»(٣).

٢ - روى فى الفقيه عن منصور الصيقل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مال اليتيم يعمل به، قال: فقال: «إذا كان عندك مال و ضمنته فلك الربح، و أنت ضامن للمال»(٤).

يستفاد(٥) منه أنه فى صورته عدم تضمين العامل المال فالربح لليتيم.

و الحاصل: أنه بالنظر إلى إطلاق الروايات لا بدّ من الخروج(٦) عما هو مقتضى القاعده فى التجاره للغير من حيث الخساره، و ما هو مقتضى القاعده فى المضاربه للغير من حيث الربح.

ص: ١٠٥

١- (١) وسائل الشيعه ٥٧:٦، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٢.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ٥.

٣- (٣) نفس المصدر: الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ١.

٤- (٤) نفس المصدر: الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٧.

٥- (٥) و هذا ممنوع جدّا، و يحتمل أن يكون الربح بينهما مع عدم التضمنين. (م ج ف).

٦- (٦) الظاهر وجود فرق بين ما نحن فيه و مورد القاعدتين؛ فإنّ التجاره فى مال الصبى مشروطه بأن يكون فيها مصلحه له، و على هذا يكون الربح للصبى و الخساره على العامل، و أمّا مورد القاعدتين فلا يلحظ فيه رعايه المصلحه، و يستفاد من روايه أبى الربيع أنّ الولي أو الوصي إذا اتجر بمال الصبى مضاربه، فالربح بينهما. و بالجمله، إذا اتجر بمال الصبى لنفس الصبى، فالربح له و الخساره على العامل، و إذا اتجر بماله ضامنا - كان يجعله دينا على ذمته - فالربح للعامل كما هو مقتضى روايه الصيقل. (م ج ف).

نعم، رواه أبي الربيع تطابق القاعدتين المتقدمتين - أي قاعده عدم الضمان في التجاره و قاعده كون الربح بينهما في المضاربه - إلا أن سندها ضعيف، وإليك نصّ الروايه: روى الشيخ بإسناده عن أبي الربيع، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في يديه مال لأخ له يتيم، وهو وصيّيه، أ يصلح له أن يعمل به؟ قال: «نعم، كما يعمل بمال غيره، و الربح بينهما»، قال: قلت:

فهل عليه ضمان؟ قال: «لا، إذا كان ناظرا له»^(١).

و يفهم من جميع هذه الروايات أنه يتحقّق في هذا القسم ثلاثه أحكام: كون الربح لليتيم، و استحباب الزكاه له، و ضمان التاجر للمال.

القسم الثاني: اتّجار الوليّ بمال الطفل لنفسه

القسم الثاني: أن يكون التاجر بمال الطفل وليا مليئا و يتجر لنفسه، بعد فرض اقتراض الوليّ من مال الطفل، و كانت فيه مصلحه له، فيضمن ما يتلف، و الربح له، و الزكاه عليه استحبابا.

قال الشيخ في النهايه: «و إن اتّجر لنفسه دونهم و كان في الحال متمكّنا من ضمان ذلك المال و غرامته كانت الزكاه عليه و الربح له»^(٢). و اختاره في الشرائع^(٣) و التذكره^(٤) و المسالك^(٥).

و يدلّ عليه: أوّلا: الإجماع، قال في الجواهر: «بلا خلاف و لا إشكال في

ص: ١٠٦

١- (١) وسائل الشيعه ٥٨:٦، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٦.

٢- (٢) النهايه: ١٧٤ و ٣٦١.

٣- (٣) شرائع الإسلام ١: ١٤٠.

٤- (٤) تذكره الفقهاء ٥: ١٤.

٥- (٥) مسالك الأفهام: ١: ٣٥٦.

شيء من ذلك، إلا في أصل جواز اقتراض الولي مال الطفل»(١).

و كذا في مصباح الفقيه، إلا أنه قال - بعد فرض جواز اقتراض الولي الملى مال الطفل -: «و هو على إطلاقه لا- يخلو من إشكال»(٢).

إلا أنه لا يكون هذا إجماعاً تعبدياً كاشفاً عن قول المعصوم، حيث إنه لم تطرح المسألة في كلمات كثير من الفقهاء.
و ثانياً: بعض النصوص، و هي:

منها: ما رواه الشيخ بإسناده عن منصور الصيقل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مال اليتيم يعمل به، قال: فقال: «إذا كان عندك مال و ضمنته فلك الربح و أنت ضامن للمال، و إن كان لا مال لك و عملت به فالربح للغلام، و أنت ضامن للمال»(٣).

و منها: معتبره(٤) أبي العطار الخياط، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مال اليتيم يكون عندى فأتجر به، فقال: «إذا حرّكته فعليك زكاته»، قال: قلت: فإني حرّكه ثمانية أشهر و أدعه أربعة أشهر؟ قال: «عليك زكاته»(٥).

فإن دلالتها واضحة، و لكن حملها الشيخ على أنّ الولي يخرج الزكاة من مال الطفل، و أنّ عليه تولي إخراج زكاته دون أن يكون ذلك لازماً في ماله؛ لأنه

ص: ١٠٧

١- (١) جواهر الكلام ٣٢:١٥ (ط ج).

٢- (٢) مصباح الفقيه ٢٠:١٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٥٨:٦، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاة، ح ٧.

٤- (٤) لا إشكال في سند هذه الرواية إلا من جهة أبي العطار الخياط، فإنه لم يوثق بتوثيق صريح، و لكن روى عنه صفوان مع الواسطه، و أيضاً روى عنه كثيراً إسحاق بن عمّار، و هو من أجلاء أصحابنا. جامع الرواه ١: ٨٢ و ٢: ٤٠٢. و اعتمد عليه الشيخ في التهذيب ٢٨:٤، ح ٩.

٥- (٥) نفس المصدر و الباب، ح ٣.

إذا أتجر بالمال ضمنه، و إذا ضمنه لم يلزمه مع ذلك إخراج الزكاه من ماله(١).

و هو خلاف(٢) ظاهر الروايه؛ لأنه عليه السلام قال: «إذا حرّكته فعليك زكاته» و هو قدس سرّه قد صرّح به فى النهايه، حيث قال: «و تلزمه فى حصّته الزكاه كما يلزمه لو كان المال له ندبا و استحبابا»(٣).

و لأنّ الوليّ بالضمان يصير مالكا لمال الطفل - بعد فرض جواز الاقتراض منه - و يتجر لنفسه، فتستحبّ له الزكاه؛ لأنّ هذه المسأله من أفراد مسأله استحباب الزكاه فى مال التجاره، فيشملها عموم دليل استحباب الزكاه فى مال التجاره. و بالجملة، حيث إنّ الاتّجار لا يكون بمال اليتيم بل بمال الوليّ، فيستحبّ له إخراج الزكاه من ماله.

القسم الثالث: ضمان الوليّ لمال اليتيم و اتّجاره لنفسه

القسم الثالث: أن يكون المتّجر وليا غير ملّي - أى لا يتمكّن فى الحال بأن يكون له مال بقدر مال الطفل لو قلنا باعتبار هذا القيد فى جواز الاقتراض(٤).

ص: ١٠٨

- ١- (١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨، ذيل ح ٩.
- ٢- (٢) مضافا إلى أنّه خلاف العدل و الإنصاف، كيف يتجر شخص و يكون الربح له، مع أنّ الزكاه فى مال شخص آخر، أليس هذا من الظلم و العدوان؟! (م ج ف).
- ٣- (٣) النهايه: ٣٦١.
- ٤- (٤) اشترط كثير من الفقهاء فى جواز الاقتراض من مال اليتيم للولّي ملاءه و تمكّنه فى الحال من الوفاء، كما صرّح به فى المدارك ٥: ١٩، و استدللّ بما رواه الشيخ فى الصحيح، عن ربيع بن عبد الله بن أبى عبد الله عليه السلام: فى رجل عنده مال ليتيم، فقال: «إن كان محتاجا و ليس له مال فلا يمسّ ماله، و إن هو أتجر به فالربح لليتيم و هو ضامن»، و كذا روايه أسباط بن سالم عنه عليه السلام. وسائل الشيعه ١٢: ١٩١، الباب -

للوليّ - و يتجر لنفسه، فيضمن المال، فإن ربح كان ذلك للأطفال، و إن خسر كان عليه دونهم، و أمّا ثبوت الزكاه ففيه خلاف.
قال الشيخ في النهاية: «و متى اتجر لنفسه بمالهم و ليس بمتمكن في الحال من مثله و ضمانه كان ضامنا للمال، فإن ربح كان ذلك للأيتام، و إن خسر كان عليه دونهم»(١). و كذا في الشرائع(٢) و المسالك(٣) و الجواهر(٤) و غيرها(٥).
و أمّا الضمان فلأن الاقتراض إنما يسوغ مع الولايه و الملاءه، فمتى انتفى الوصفان أو أحدهما يكون المتصرف عاصيا غاصبا؛ لحرمة التصرف في مال الغير بغير الولايه الشرعيه، و المفروض فقدها في المقام، فيترتب عليه الضمان لا محاله.
و أمّا أن ربح المال يكون لليتيم فلأن الشراء وقع بعين ماله، كما هو المفروض، فيملك المبيع و يتبعه الربح، كما في المدارك(٦).

ص: ١٠٩

-
- ١- (١) النهاية: ٣٦١-٣٦٢.
 - ٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ١٤٠.
 - ٣- (٣) مسالك الأفهام ١: ٣٥٧.
 - ٤- (٤) جواهر الكلام ١٥: ٣٨ (ط ج).
 - ٥- (٥) مصباح الفقيه ١٣: ٢٠، تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه: ١٧.
 - ٦- (٦) مدارك الأحكام ٥: ١٩-٢٠.

و هو مقتضى النصوص الكثيره أيضا:

منها: صحيح ربيعى عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل عنده مال اليتيم، قال: «إن كان محتاجا و ليس له مال فلا يمَسْ ماله، و إن هو اتَّجر به فالربح لليتيم، و هو ضامن»(١).

و منها: معتبره سعيد السَّمَان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس فى مال اليتيم زكاه إلا أن يتَّجر به، فإن اتَّجر به فالربح لليتيم، فإن وضع فعلى الذى يتَّجر به»(٢).

و منها: ما تقدّم فى روايه منصور الصيقل من قوله عليه السلام: «و إن كان لا مال لك و عملت به فالربح للغلام، و أنت ضامن للمال»(٣). و كذا صحيحه زراره و بكير المتقدمه(٤)، بتقريب: أن إطلاق النصوص يشمل المورد.

إن قلت: إذا كان الاقتراض باطلا- كما فى مفروض البحث - لا- سيّما فيما إذا لم يكن المتَّجر ولينا - فالتجاره لنفسه باطله، فلا موضوع للربح حتّى يقال بأنّه لليتيم، و إن كان الاقتراض صحيحا - لا سيّما فيما كان ولينا - فكيف لا يكون الربح له، مع أنّه يتَّجر لنفسه؟ و ما معنى كون الربح لليتيم؟

قلنا: نختار بطلان الاقتراض فى هذه الصوره و نقول: حيث إنّ الشارع لم يجوز اقتراضه فهو فى الاتّجار فضولّى، و قد أجازّه الشارع لليتيم فيما كان له ربح، فيكون الربح له، و لم يجزه فيما كان فيه وضع و خساره، فالضمان على المتَّجر به.

ص: ١١٠

- ١- (١) وسائل الشيعه ١٢: ١٩١، الباب ٧٥ من أبواب ما يكتسب به، ح ٣.
- ٢- (٢) نفس المصدر ٦: ٥٧، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٢.
- ٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ٧.
- ٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ٨.

إن قلت: إنه قد أتجر لنفسه، فما قصد لم يقع و ما وقع لم يقصد.

قلنا: بأنّ الاتّجار مبادله مال بمال، و قصد كونه لنفسه خارج عن قوام المعامله، كما فيما لو باع الغاصب لنفسه و تعقّبه إجازة المالك لنفسه، و العقد الذي يضّرّ تخلفه هو ما يرجع إلى ركن العقد، و هو العوضان.

و مع قطع النظر عن ذلك فالتعبد بحسب النصوص يعنى عن جميع ذلك (١)، و النصوص تشمل المورد كما تقدّم.

هذا إذا وقعت المعامله بعين مال اليتيم كما هو المفروض، و أمّا إذا وقعت فى الذمّه و دفع المتجر مال الطفل عمّا فى الذمّه، فمقتضى القاعده صحّه المعامله لنفسه و الزكاه المستحبّه عليه، و كذا عليه ضمان مال اليتيم، و لكنّ ظاهر إطلاق (٢) الأخبار الدالّه على ثبوت الربح لليتيم و الخساره على العامل يشمل هذه الصوره أيضا.

و قد يستشكل بأنّ صيروره الربح له موقوفه على صحّه المعامله المتعلّقه بماله و المعامله الصادره من الوليّ غير الملبّى بقصد وقوعها لنفسه كما هو المفروض، فقد وقعت باطله؛ لعدم كونه مأذونا شرعا فى التصرف بهذا الوجه، و ليست فضوليّه حتّى يصحّ أن تلحقها الإجازة؛ إذ لا معنى لإجازة عمل نفسه، و مسأله التجاره بمال الطفل خارجه عن مسأله الفضولى.

و الجواب عن هذا الإشكال: أنّ القواعد العامه غير صالحه لمعارضه النصّ

ص: ١١١

١- (١) محاضرات فى فقه الإماميه، كتاب الزكاه ١: ٢٧.

٢- (٢) لا- إطلاق فى الأخبار، بل ظاهرها الاتّجار بنفس مال الصبّ، و إلاّ فالاتّجار بما فى الذمّه و دفع مال الصبّ لا يكون من مصاديق الاتّجار بمال الصبّ. و يؤيد ذلك أنّه على هذا الفرض لا وجه لكون الربح للصبّ، لأنّه أجنبى عن ذلك. (م ج ف).

الخاصّ، فلا- وقع لهذا الإشكال بعد الاعتراف بظهور النصوص و الفتاوى في أنّ الربح لليّيم و الضمان للمتجر في الصورتين المفروضتين، المستلزم لمضىّ المعاملات المتعلّقه بماله، الموجه لحصول الربح شرعا، كما في مصباح الفقيه(١).

حكم الزكاه في هذا القسم

و أمّا استحباب الزكاه فقد قال المحقّق في الشرائع: «و لا زكاه هاهنا»(٢).

و كذا في المختصر النافع(٣)، و به قال العلّامه في جملة من كتبه(٤)، و اختاره في الجواهر(٥) و المستند(٦). و ما ذكره جيّد.

و الوجه فيه: أمّا بالنسبه إلى التاجر فلأنّ الربح ليس له، فلا تستحبّ له الزكاه كما تدلّ عليه موثّقه سماعه، حيث قال عليه السّلام: «لا، لعمري لا أجمع عليه خصلتين: الضمان و الزكاه»(٧).

و أمّا نفى الاستحباب عن اليّيم فلأنّ المتيقّن أو الظاهر من النصوص أن تكون تجاره بمال اليّيم لليّيم نفسه، و أمّا إذا لم تكن تجاره له - و إن رجعت النتيجة إليه و كان الربح له - فالأخبار منصرفه عنه، و حينئذ إخراج الزكاه من مال الطفل يحتاج إلى دليل، و لا دليل هنا فلا استحباب.

ص: ١١٢

١- (١) مصباح الفقيه ١٣: ٢٦-٢٧ مع تصرّف و تلخيص.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ١٤٠.

٣- (٣) المختصر النافع: ١١١.

٤- (٤) قواعد الأحكام ١: ٣٢٩، نهاية الإحكام ٢: ٢٩٩، تحرير الأحكام الشرعيّه ١: ٣٤٧.

٥- (٥) جواهر الكلام ١٥: ٤١ (ط ج).

٦- (٦) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٢٣: ٦٠.

٧- (٧) وسائل الشيعه ٦: ٥٨، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٥.

و لكن رَجَّح الشهيدان (١) و المحقق الثاني (٢) و السيد الفقيه صاحب المدارك (٣) استحباب إخراج الزكاه من مال الطفل في كل موضع يقع الشراء له، حيث إنَّ مال التجاره لليتم، فيشمله ما يستدلُّ به على الزكاه في ماله، و لا زكاه على التاجر، فإنَّه لا مال له، مضافا إلى أنَّ موثقه سماعه المتقدمه آفا تدلُّ عليه أيضا، كما في تقريرات بعض الأعلام (٤).

و قال الشيخ الأعظم: «و هو مشكل (٥)؛ لظهور الأخبار في غير ذلك» (٦).

القسم الرابع: أتعجار وليّ الطفل غير الملى بماله

القسم الرابع: أن يكون المتعجر وليًّا غير ملىّ و يتعجر للطفل، فالضمان على التاجر، و الربح لليتم، و تستحبّ الزكاه؛ لحرمة التصرف في مال الغير بغير الولاية الشرعية - و المفروض فقدها -؛ لأنَّه يشترط بحسب النصوص أن يكون الوليّ ملىًّا، فيلزمه الضمان مع فقد الوصف؛ لأدله ضمان اليد العاديه، و لأنَّ ظاهر كثير من الروايات المتقدمه كون الربح لليتم و الخسران على العامل.

ص: ١١٣

١- (١) البيان: ٢٧٦، الدروس الشرعيه ١: ٢٢٩، الروضه البهيّه ٢: ١٢.

٢- (٢) جامع المقاصد ٣: ٥.

٣- (٣) مدارك الأحكام ٥: ٢٠.

٤- (٤) محاضرات في فقه الإماميه، كتاب الزكاه ١: ٣١.

٥- (٥) كيف؟ مع أنَّ المستفاد من الأخبار أنَّ الملا-ك في إخراج الزكاه وجوبا أو استحبابا هو الأتعجار بماله و العمل به، ففي موثقه أبي شعبه عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن مال اليتيم فقال: «لا زكاه عليه إلا أن يعمل به». فهذه الروايه ليست مختصّه بما إذا كانت التجاره بماله لنفسه، و هكذا التعبير ب «الإ- أن يتعجر به أو تعمل به» كما في صحيحه محمّد بن مسلم، و على هذا فالحقّ ما ذهب إليه الشهيدان و المحقق الثاني و صاحب المدارك من استحباب إخراج الزكاه في هذا الفرض أيضا. (م ج ف).

٦- (٦) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه ١٠: ٢٩.

و أمّا الحكم بثبوت الزكاه فى مال اليتيم فإنه ظاهر صحيحه زراه و بكير عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «ليس على مال اليتيم زكاه إلا أن يتجر به، فإن اتجر به ففيه الزكاه و الربح لليتيم، و على التاجر ضمان المال»^(١).

و كذا روايه سعيد السّمان: يقول عليه السّلام: «ليس فى مال اليتيم زكاه إلا أن يتجر به، فإن اتجر به فالربح لليتيم، و إن وضع فعلى الذى يتجر به»^(٢).

القسم الخامس: اتجار غير الولى بمال الطفل للطفل

القسم الخامس: أن يكون المتجر مليا غير ولى و يتجر للطفل، و فى هذه الصوره يكون الربح للطفل؛ لإطلاق النصوص المتقدّمه، و يكون التاجر ضامنا؛ لحرمة التصرف فى مال الغير بغير ولايه شرعيّه.

و أمّا الزكاه فقد حكم المحقق^(٣) و العلامه^(٤) و غيرهما^(٥) بنفى الزكاه هنا.

و لكن لا- يبعد ثبوت الاستحباب، بل هو الظاهر؛ لأنّ المعامله و إن لم تكن صحيحه من الأوّل؛ لعدم صدورها ممّن له أهليّه التصرف على النهج الشرعى حسب الفرض، و لكن هى معامله فضوليّه يحكم بصحتها من غير حاجه إلى إجازة الولى، لصدور الإجازة من الولى الأصلى و هو الشارع؛ لأنّ النصوص المتقدّمه تدلّ على أنّ الربح لليتيم و الخسران على المتجر، و هى تستلزم صحّه المعامله المساوقه لحصول الإجازة، و حينئذ تشمله أدلّه استحباب الزكاه فى

ص: ١١٤

١- (١) وسائل الشيعه ٥٨:٦، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٨.

٢- (٢) نفس المصدر: ح ٢.

٣- (٣) شرائع الإسلام ١: ١٤٠، المعتبر ٢: ٤٨٧.

٤- (٤) قواعد الأحكام ١: ٣٢٩، نهايه الأحكام ٢: ٢٩٩.

٥- (٥) جواهر الكلام ١٥: ٤١ (ط ج) ٢٣-٢٤، مصباح الفقيه ١٣: ٢٧.

مال اليتيم مع الاتجار.

قال الشيخ الأعظم بعد الاستدلال بصحيحه زراره و بكير و روايه سعيد السمان المتقدمين: «فإنَّ الحكم فيها بثبوت الزكاه فى مال اليتيم مع التجاره قرينه على وقوع الشراء له، و الحكم بالضمان قرينه على عدم ولايه التاجر، فدلَّ بإطلاقه على ثبوت الربح لليتيم بمجرد تجاره غير الوليِّ. و تقيدهما بما إذا أجاز الوليُّ بعيد. و تطبيق مسألتى الربح و الخسران على قاعده الفضولى دونه خرط القتاد»(١).

القسم السادس: أن يكون المتجر ملياً غير وليّ و يتجر لنفسه، فحكمه حكم القسم الثالث

القسم السابع: أن لا يكون المتجر ولياً و لا ملياً و يتجر للطفل، فالربح للطفل كما تقدّم، و المال مضمون و لا زكاه هنا

القسم الثامن: أن لا يكون ولياً و لا ملياً و يتجر لنفسه، فحكمه حكم القسم الثالث أيضاً

ينبغى التنبيه على أمرين

الأول: ما ذكرنا من الأقسام هو الذى جاء فى كلمات كثير من الفقهاء صريحاً أو إشاره، و لكن يمكن أن يتصوّر فى المسأله أكثر من تلك الأقسام.

قال فى المسالك: «إنَّ جملة الأقسام فى ذلك أن يقال: المتصرّف فى مال الطفل إمّا أن يتجر لنفسه أو للطفل، و على التقديرين إمّا أن يكون ولياً ملياً، أو لا ولاء، أو ولياً غير مليّ، أو بالعكس، فالصور ثمان، ثمّ إمّا أن يشتري بالعين

ص: ١١٥

١- (١) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه ١٠: ١٩-٢٠.

أو في الذمه فالصور ستة عشر، و على تقدير الشراء بالعين و عدم كونه وليا مليئا إما أن يكون للطفل في ذلك غبطه أو لا، فالصور تزيد على عشرين صورته و حكمها أجمع يعلم ممّا ذكرناه»(١).

الثاني: ذكر الأصحاب أنّ جواز التصرف في مال اليتيم بالافتراض مشروط بأمرين:

١ - أن يكون المتصرف وليا؛ لأنّ التصرف في مال الغير يحتاج إلى ولايه شرعيه.

٢ - أن يكون المتصرف مليئا، و تقدّم الكلام فيهما.

و اشترط بعضهم في جواز تصرف الولي أن يكون الأتجار بالمصلحه أو عدم المفسده، و حيث أشبعنا الكلام في ذلك الشرط في البحث عن ولايه الولي على أموال الطفل و ما اشترط في جواز التصرف فيها، فلا نعيده في المقام خوفا من التطويل، فليراجع هناك.

فرع: لو لم يكن في الشراء بمال الطفل ربح

لو لم يكن في الشراء بمال الطفل ربح و لا نقصان أمكن الحكم بصحة العقد بناء على اعتبار عدم المفسده لا المصلحه، أو على أنّها معتبره في رفع الإثم في التصرف دون صحة العقد، فيكفي فيها عدم المفسده و إن أثم بالإيقاع، و قد يقوى الفساد؛ لاعتبارها في الصحة كما هو ظاهر الآية(٢).

و حينئذ يكون كالشراء مع النقيصه الذي حكمه أنه يجب عليه استرجاع

ص: ١١٦

١- (١) مسالك الأفهام ١: ٣٥٧.

٢- (٢) وَ لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ سوره الأنعام ٦: ١٥٢.

مال الطفل مع التمكّن، وإلاّ غرم للطفل ماله و أخذ ما بيده له مقاصّه، و لو كانت المصلحه فى المقاصه للطفل اعتبرها له؛ لأنّه عوض ماله و غرم الباقي له، لكنّ فى وجوب ذلك عليه إشكال، أقواه العدم.

و لو كان أول الشراء ناقصا ثمّ زاد بعد ذلك، فالظاهر البقاء على الفساد، و قد يحتمل انكشاف الصّحّه قهرا أو مع تجديد الإجازة، فيدخل فى ملك الطفل لمصادفته المصلحه واقعا، لكنّه لا يخلو من ضعف، كما فى الجواهر(1).

ص: ١١٧

١- (١) جواهر الكلام ١٥: ٤٠ (ط ج).

اشاره

هل تستحبّ الزكاه في غلات الصغار و مواشيهم؟ فيه أقوال:

القول الأول: أنّها تستحبّ، قال في المعتبر: «و في زكاه غلاتهما [أى الصبى و المجنون] روايتان: إحداهما: الوجوب... و الاخرى: الاستحباب، ذهب إليه علم الهدى و سلار و الحسن بن أبى عقيل العماني، و ظاهر كلام ابن جنيد»^(١).

و قال في الشرائع: «و يستحبّ الزكاه في غلات الطفل و مواشيه، و قيل:

تجب»^(٢).

و في التذكرة: «و تستحبّ في غلات الطفل و مواشيه من غير وجوب»^(٣).

و في المنتهى: «و هو الوجه»^(٤).

ص: ١١٨

١- (١) المعتبر ٢: ٤٨٧-٤٨٨.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ١٤٠.

٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٥: ١٤.

٤- (٤) منتهى المطلب ٨: ٢٩.

و كذا في القواعد (١) و الإرشاد (٢) و النهايه (٣) و التحرير (٤) و الدروس (٥) ، و اختاره جمله من المتأخرين (٦).

و يدلّ على استحباب الزكاه في غلات الطفل صحيحه زراره و محمّد بن مسلم عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السّلام أنّهما قالوا: «ليس على مال اليتيم في الدين و المال الصامت شيء، فأما الغلات فعليها الصدقه واجبه» (٧).

فإنّها تدلّ على وجوب الزكاه في غلات اليتيم، و لكن ترفع اليد عن ظهورها بما دلّ على عدم الوجوب صريحا، و هي موثقه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام أنّه سمعه يقول: «ليس في مال اليتيم زكاه، و ليس عليه صلاه، و ليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلّه زكاه» (٨) ، الحديث.

فيجمع بينهما بالحمل على الاستحباب كما هو الشائع في نظائره في الأبواب الأخر.

قال العلامة في التذكرة: «و المراد تأكيد الاستحباب؛ جمعا بين الأدلّه» (٩).

ص: ١١٩

- ١- (١) قواعد الأحكام ١: ٣٢٩.
- ٢- (٢) إرشاد الأذهان ١: ٢٧٨.
- ٣- (٣) نهايه الأحكام ٢: ٣٠٠.
- ٤- (٤) تحرير الأحكام الشرعيه ١: ٣٤٧.
- ٥- (٥) الدروس الشرعيه ١: ٢٢٩.
- ٦- (٦) البيان: ٢٧٦، الروضه البهيه ٢: ١٢، جامع المقاصد ٣: ٥، مجمع الفائده و البرهان ٤: ١٠، كفايه الأحكام ١: ١٦٧، رياض المسائل ٥: ٢٨، مدارك الأحكام ٥: ٢٢، مفتاح الكرامه ١١: ١٩، إيضاح الفوائد ١: ١٦٧، ذخيره المعاد (الطبعه الحجريه): ٤٢٢.
- ٧- (٧) وسائل الشيعه ٦: ٥٤، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٢.
- ٨- (٨) نفس المصدر و الباب، ح ١١.
- ٩- (٩) تذكرة الفقهاء ٥: ١٥.

و قال الشيخ الأعظم: «يحمل الصحيحه على الاستحباب المؤكّد؛ جمعا بينها و بين روايه أبي بصير المعتضده أو المنجبره بالشهره العظيمة»^(١).

و قال الفاضل النراقي: «دليل القائلين بالاستحباب مطلقا التفصيى عن خلاف الموجبين و صحيحه زراره و محمّد بن مسلم المتقدمه»، ثمّ قال قدّس سرّه:

«و يضعف الأوّل بأنّ فيه دخولا في خلاف المحرّم، و التفصيى عنه أيضا احتياط.

و يضعف الثانى: بأنّها مرجوحه بموافقه العامّه^(٢)، فلا تبقى فيها دلالة على الاستحباب، و لكن لما ثبت التسامح فى أدلّه السنن و لو بالتعويل على مجرّد فتوى الفقهاء، فيمكن الاستناد فى الاستحباب فى الجميع بفتاوى القائلين بالوجوب و الاستحباب، فالأقرب هو القول المشهور»^(٣).

و نقول: و لا يتسامح فى هذا المقام فى دليل النذب لمعارضته بدليل حرمة التصرف، كما فى الجواهر^(٤).

هذا كلّ دليل استحباب الزكاه فى الغلات، و أمّا المواشى فهل تلحق بالغلات؟

ذهب الفاضلان و الشهيدان و غيرهم ممّن تقدّم ذكرهم فى ابتداء الكلام إلى ذلك^(٥).

قال فى الكفايه: «ذهب أكثر المتأخّرين إلى استحباب الزكاه فى مواشى

ص: ١٢٠

١- (١) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه: ٣٠.

٢- (٢) و لا- يخفى ما فيه؛ إذ أنّه بعد الحمل على الاستحباب لا يكون حينئذ موافقا للعامّه حتّى يصير مرجوحا، و على هذا لا تصل النوبه إلى الاستناد إلى قاعده التسامح. (م ج ف).

٣- (٣) مستند الشيعة ٢٢:٩ مع تصرف و تلخيص.

٤- (٤) جواهر الكلام ١٥:٤٦ (ط ج).

٥- (٥) ذكرنا مصدر رأيهم فى بدايه المطلب عند بيان الأقوال فى المسأله، فراجع.

الأطفال، و لم أقف على مستند لهم»(١). و كذا في المدارك(٢) و الحدائق(٣).

و نقول: الظاهر أنّ حكمهم بالاستحباب في المواشى لعدم الفرق بين المسألتين، كما أنّ القائلين بالوجوب صرّحوا بعدم الفرق بين الغلّات و المواشى في الوجوب، كما حكاها في الإيضاح عن ابن حمزه، حيث قال: «وقال ابن حمزه:... و أما الغلّات فإنّ عليها الصدقه واجبه، قال: فيجب في الأنعام بالإجماع المركّب»(٤).

و في الجواهر: «إلاّ أنّه قد صرّح به أيضا في المواشى، و لم نعرف له دليلا سوى الإجماع المركّب على مساواه حكمها للغلّات وجوبا أو ندبا، و دون ثبوتها خرط القتاد»(٥).

و نقول: و ما أفاده قدّس سرّه جيّد؛ لعدم تعرّض كثير من الأصحاب لحكم المسأله و اختيار بعض الوجوب، و لذا فإثبات الإجماع في غايه الإشكال.

و قال الشيخ الأعظم بعد نقل الإجماع المركّب: «إلاّ أنّ في الاكتفاء بمثل ذلك في التهجم على مال اليتيم إشكالا، و لذا مال جماعه من المتأخّرين إلى العدم(٦)، و هو الأحوط»(٧).

ص: ١٢١

١- (١) كفايه الأحكام ١:١٦٧.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٥:٢٢.

٣- (٣) الحدائق الناضره ١٢:١٩.

٤- (٤) إيضاح الفوائد ١:١٦٧.

٥- (٥) جواهر الكلام ١٥:٤٦ (ط ج).

٦- (٦) و مفهوم صحيحه زواره و محمّد بن مسلم يدلّ على ذلك، كما أنّه يستفاد من الإطلاق المقامى في الصحيحه عدم الاستحباب، و هذا يتمّ بعد حمل الوجوب على الاستحباب، فعدم ذكر المواشى يدلّ على عدم الاستحباب، فالحقّ عدم إلحاق المواشى بالغلّات. (م ج ف).

٧- (٧) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه ١٠:٣٢.

عدم استحباب الزكاه فى غلات و مواشى الصغار

القول الثانى: عدم استحباب الزكاه فى أموال الصغار مطلقا، كما ذهب إليه ابن إدريس. و احتجّ عليه بأن الروايات الواردة بالاستحباب ضعيفه شاذّه، أوردها الشيخ فى كتبه إيرادا لا اعتقادا(١).

و به جزم العلامة الطباطبائى فى مصابيح، بعد أن ادّعى عدم التصريح بالاستحباب قبل الفاضلين، كما حكى عنه فى الجواهر(٢). و قال المحدّث البحرانى: «إنّ حكم المتأخّرين بالاستحباب فى الموضوعين المذكورين للتفصّى من خلاف الشيخين لا معنى له، فإنّ الاستحباب حكم شرعى - كالوجوب و التحريم - يتوقّف على الدليل، و مجرّد وجود الخلاف - و لا سيّما إذا لم يكن عن دليل - لا يصلح لأن يكون مستندا، و كذا حكمهم بالاستحباب فى غلات اليتيم.

و متى حملنا الصحيحه المذكوره على التقيّه - كما هو الظاهر - فإنّه لا وجه للاستحباب حينئذ(٣).

و فى المستند: و لا دليل على استحباب الزكاه فى غلات الأطفال فضلا عن أن يتعدّى إلى المواشى بعدم القول بالفصل...، فإنّ التصرف فى مال اليتيم و تركيته و لو استحبابا يحتاج إلى الدليل، و لا دليل هنا(٤).

و استشكل فى الاستحباب أيضا عدّه من المعلّقين على العروه كالجواهرى

ص: ١٢٢

١- (١) السرائر ١: ٤٤١-٤٤٢.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٥: ٤٦ (ط ج)، تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه: ٣١.

٣- (٣) الحدائق الناضره ١٢: ٢٠.

٤- (٤) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٢٣: ٥٥-٥٦ مع تصرف.

و النائينى و غيرهما(١).

و فى المهذب: «أن مقتضى ما تقدم... من اشتهار الزكاه فى مال الصغير بين العامه حمل صحيح ابن مسلم على التقيه، فلا يبقى دليل على الندب حينئذ أصلا؛ لأن ما سيق مساق التقيه لا يستفاد منه الندب؛ إذ الرشد فى خلافهم، خصوصا مع ملاحظه ما ورد من حرمه التصرف(٢) فى مال الصغير و التأكيد الأکید فيها، و منه يظهر أن اتفاقهم على الرجحان لا وجه له إن كان مستندا إلى ما بأيدينا من النصوص»(٣).

و أما ما يقال: إن مستنده صحيحه زراره و محمد بن مسلم المتقدمه، فإن فى ذيلها: «فأما الغلات فعليها الصدقه واجبه»(٤)، و إنها تدل على وجوب الزكاه فى غلات الأطفال؛ نظرا إلى ظاهر لفظه «واجبه»، و لكن ترفع اليد عن هذا الظهور بما دل على عدم الوجوب صريحا، و هو موثقه أبى بصير المتقدمه(٥).

فيرد عليه بأن الحمل على الاستحباب ليس بأولى من حمل ما دل على الوجوب على التقيه، حيث إن العامه يرون الزكاه فى الغلات مطلقا، أى من غير فرق بين القصير و البالغين على ما نسب إليهم(٦)، فتحمل الصحيحه على التقيه؛ فلا يبقى دليل على الندب أصلا.

و قال السيد الميلانى: «إن موثقه أبى بصير تعارض صحيحه زراره و محمد

ص: ١٢٣

- ١- (١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ١٠-١١.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ١٢: ٢٦٧ و ما بعده، الباب ١٤-١٦ من أبواب عقد البيع و شروطه.
- ٣- (٣) مهذب الأحكام ١١: ٢٠.
- ٤- (٤) وسائل الشيعه ٦: ٥٤، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٢.
- ٥- (٥) نفس المصدر و الباب، ح ١١.
- ٦- (٦) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٢٣: ٥٣.

بن مسلم (١)؛ - إذ الأولى تقول: ليس على جميع غلاته من نخل أو غله زكاه.

و الثانيه تقول: فأما الغلات فعليها الصدقه واجبه - و أعمال المرّجحات فى الخبرين المتعارضين يقتضى إسقاط ما وافق العامه، و هى الصحيحه فى المقام، و كفى ذلك فى الأخذ بموثقه أبى بصير، فإنها تخالف العامه. و على هذا فلا استحباب و لا وجوب للزكاه فى غلات الصغیر (٢).

و ربما یورد علیه: بأنّ الحمل على التقیه خاص (٣) بفرض استقرار المعارضه و عدم تیسیر الجمع العرفی، أما معه فلا تصل النوبه إلى التصرف فى الجهه، و الجمع العرفی هنا موجود، فترفع اليد عن ظهور إحدى الروایتین فى الوجوب بصراحه الاخرى فى العدم، و نتیجته الاستحباب.

و لا یخفى أنّ هذا الكلام وجیه بحسب الكبرى، فلا یحمل على التقیه إلاّ مع تحقّق المعارضه بنحو یبقى العرف معه متحیرا.

أمّا لو كان أحد الدلیلین قرینه على التصرف فى الآخر عرفا - كما لو ورد فى دلیل آخر أنّه لا بأس بتركه - فلا موجب للحمل على التقیه، و هذا كثير فى أبواب الفقه.

و أما بحسب الصغری فلیس كذلك؛ إذ لو كانت صحیحه زراره و محمّد بن مسلم متضمّنه للأمر بالزكاه بمثل قوله: «زكّه» لآتجه حیثنذ رفع اليد عن

ص: ١٢٤

١- (١) تقدّم تخريجهما.

٢- (٢) محاضرات فى فقه الإمامیه، كتاب الزكاه، القسم الأول: ٣٥.

٣- (٣) و التحقیق خلافه؛ فإنّه أولاً: لا اختصاص للحمل على التقیه بفرض المعارضه، فلو صدرت روايه موافقه للعامه فإنها قد تطرح و لو لم توجد روايه معارضه لها. و ثانيا: فى فرض المعارضه لا ريب فى أنّ الجمع العرفی إنّما هو إذا كانت كلّ واحده من الروایتین بصدد بیان الحكم الواقعی، و أمّا إذا كانت إحداهما صادرة تقیه فلا تصل النوبه إلى الجمع العرفی. (م ج ف).

ظهور الأمر فى الوجوب بقريته الروايه الاخرى الصريحه فى الترخيص فى الترك، فيجمع بالحمل على الاستحباب.

و لكنّ الوارد فيها هكذا: «فعلينا الصدقه واجبه»، أى ثابتة، و قد تضمّنت موثقه أبى بصير: أنّه ليس على غلّاته زكاه، أى ليست بثابته، و من الواضح أنّ هذين الكلامين - أعنى قولنا: الزكاه ثابتة، و الزكاه غير ثابتة - متهافتان، بل لا يبعد أن يكون من أظهر أفراد التعارض، كما فى المستند(١).

و قال السيد الميلانى: «و ما قيل: من الجمع الدلالى بين الموثقه و الصحيحه، بأنّ الوجوب فى الثانيه بمعنى الثبوت فيحمل على الاستحباب المؤكّد. و حمل النفى فى الاولى على نفى الوجوب... مندفع بأنّ الثبوت التشريعى يناقض النفى التشريعى، و هاتان الروايتان كذلك، فلا بدّ من الترجيح سنداً»(٢).

و لكن مع ذلك كلّه يمكن أن يناقش فى الحمل على التقيّه، حيث لم نجد بعد الفحص قولاً - لأهل السنّه مطابقاً لما تضمّنته الصحيحه، من التفصيل فى مال اليتيم بين الغلّات فتجب فيها الزكاه، و بين الأموال الصامته و المواشى فلا زكاه فيها، لتكون الصحيحه قابله للحمل(٣) على التقيّه؛ لأنّ جمهور أهل السنّه من الشافعيّه و الحنابله و المالكيه ذهبوا إلى أنّ الزكاه تجب فى مال كلّ من الصغير و المجنون(٤)، و لم يفضّلوا بين الغلّات و الأموال الصامه، و ذهب ابن شبرمه

ص: ١٢٥

١- (١) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه: ٥٣:٢٣ و ٥٤.

٢- (٢) محاضرات فى الفقه الإماميه، كتاب الزكاه، القسم الأوّل: ٣٥.

٣- (٣) لا يلزم فى الحمل على التقيّه أن تكون الروايه بجمعها مطابقه لقولهم، بل إذا كان الذيل موافقاً لهم يكفى للحمل عليها، فتدبر. (م ج ف).

٤- (٤) الامّ ٢: ٢٨، المجموع شرح المهذب ٥: ٢٩٦، المغنى و الشرح الكبير ٢: ٤٩٣، مغنى المحتاج ١: ٤٠٩، المبسوط للسرخسى ٢: ١٦٢.

و أبو حنيفه و أصحابه إلى أنه لا تجب في ملكهما الزكاه، و هم أيضا لم يفصلوا(١)، و سيأتى الكلام فيه.

فحمل الصحيحه على التقية بعيد، سيما أنّ صدر الروايه مخالف لجمهورهم؛ لأنه قال عليه السلام: «ليس على مال اليتيم في الدين و المال الصامت شيء»(٢).

و قد تقرّر في الاصول: أنّ المناط في المعارضه أن يفرض الدليلان المنفصلان متّصلين و مجتمعين في كلام واحد، فإن كانا في نظر العرف بمشابه القرينه و ذيهما، و كان أحدهما مانعا عن انعقاد الظهور في الآخر و شارحا للمراد منه - كما في مثل قولنا: (زكّ، و لا بأس بتركه)، أو: (اغتسل للجمعه، و لا بأس أن لا تغتسل) - لم تكن ثمّه معارضه، و كانت القرينه محفوظه في ظرف الانفصال أيضا.

و أما إذا عدّا في نظر العرف متباينين، و كان الصدر و الذيل متهافتين فلا جرم تستقرّ المعارضه في البين لدى الانفصال أيضا(٣).

و لكننا نقول: إنّ لفظه «واجبه» التي وقعت في صحيحه زراره و محمّد لم يثبت إطلاقها في ذلك العرف حقيقه على ما رادف الفرض، بل ربما كان الظاهر خلافه؛ لأنه قد اطلق في الروايات بكثره على ما تأكّد استحبابه(٤) و إن لم يستحقّ بتركه العقاب:

ص: ١٢٤

١- (١) بدائع الصنائع ٧٩:٢، الهدايه ١٠٣:١، بدايه المجتهد ٢٥١:١.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥٤:٦، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه و من لا تجب، ح ٢.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٥٤:٢٣.

٤- (٤) و الحقّ أنّ الوجوب في جميع هذه الموارد إنّما استعمل في الثبوت، و مع القرينه يحمل على الاستحباب المؤكّد، و في بعض الموارد لم يمكن الحمل على هذا المعنى و إنّما هو دالّ على الثبوت، كما ورد في خيار المجلس من أنّه إذا افترقا فقد وجب البيع، و من الواضح عدم إمكان حملة على الاستحباب المؤكّد، فتدبّر. (م ج ف).

منها: ما رواه الشيخ عن مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام قال: «الصائم تطوعاً بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا انتصف النهار فقد وجب الصوم» (١).

قال المحقق: «و المراد بالوجوب هنا شدّه الاستحباب و تأكّده» (٢). و كذا في المنتهى (٣).

و منها: صحيحه عبد الله بن المغيرة، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الغسل يوم الجمعة، فقال: «واجب على كلّ ذكر أو انثى، عبد أو حرّ» (٤)، و مثله صحيحه محمّد بن عبيد الله عن الرضا عليه السلام (٥)، و في صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الغسل واجب يوم الجمعة» (٦).

و منها: ما رواه الحسين بن خالد، قال: سألت أبا الحسن الأوّل عليه السلام، كيف صار غسل الجمعة واجبا؟ فقال: «إنّ الله أتمّ صلاه الفريضة بصلاه النافله، و أتمّ صيام الفريضة بصيام النافله، و أتمّ وضوء النافله «الفريضة» بغسل يوم الجمعة، ما كان في ذلك من سهو، أو تقصير، أو نسيان...»، الحديث، ثمّ قال الشيخ الحرّ العاملي: «أقول: في هذه الروايه قرينه واضحه على أنّ المراد بالوجوب الاستحباب المؤكّد؛ لأنّ إتمام وضوء النافله ليس بواجب و لا لازم، كيف؟ و إتمام الصلاه و الصيام الواجبين هنا ليس بواجب؛ للقطع بعدم وجوب صوم

ص: ١٢٧

١- (١) وسائل الشيعه ٧: ١١، الباب ٤ من أبواب وجوب الصوم، ح ١١.

٢- (٢) المعتبر ٢: ٧٢٠.

٣- (٣) منتهى المطلب ٩: ٤٢١.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٢: ٩٤٣، الباب ٦ من أبواب الأغسال المسنونه، ح ٣.

٥- (٥) نفس المصدر، ح ٦.

٦- (٦) نفس المصدر، ح ٥.

وقال الشيخ في التهذيب: «فأما قول الشيخ رحمه الله: «فمتى أتجر به وجب فيه الزكاه» إنما يريد به الندب و الاستحباب دون الفرض و الإيجاب»(٢).

و في المعتمر - بعد نقل روايه بشير التبال -: «و لو قلت بالاستحباب أمكن أن يكون عبّر عن الاستحباب المؤكّد، بالوجوب»(٣).

و في التذكرة: لقول الصادق عليه السلام: «و غسل الاستسقاء واجب»(٤). و المراد تأكيد الاستحباب؛ لانتفاء القائل بالوجوب(٥). و به صرح أيضا الشهيد الثاني(٦) و صاحب الرياض(٧) و الشيخ الأعظم(٨)، و المجلسي في روضه المتقين، و صرح الأخير بأن استعمال الوجوب بمعنى الاستحباب المؤكّد شائع(٩).

و استظهر في المناهل الاتفاق على ثبوت أصل الرجحان(١٠)، و ادّعى الأردبيلي أن لا خلاف في ذلك(١١)، و يظهر من كلام السيّد المرتضى أنه مذهب أكثر أصحابنا(١٢).

ص: ١٢٨

- ١- (١) نفس المصدر، ح ٧.
- ٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢٧:٤، ذيل ح ٦٤ (٥).
- ٣- (٣) المعتمر ٢: ٤٨٠.
- ٤- (٤) الكافي ٣: ٤٠، ح ٢.
- ٥- (٥) تذكرة الفقهاء ٢: ١٤٦.
- ٦- (٦) روض الجنان ٢: ١٠٦٤.
- ٧- (٧) رياض المسائل ٥: ١٥.
- ٨- (٨) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه ١٠: ٣٠.
- ٩- (٩) روضه المتقين ١: ١٢٩ و ٢: ٥٦٥.
- ١٠- (١٠) حكاة عنه الشيخ الأعظم في كتاب الزكاه ضمن تراثه ١٠: ٣١ و لم نعثر عليه في المناهل.
- ١١- (١١) مجمع الفائده و البرهان ٤: ١١.
- ١٢- (١٢) مسائل الناصريّات: ٢٨١.

و صرّح بعدم الخلاف أيضا في الرياض (١).

وقال المحقق: إنّ الوجوب هو الأحوط (٢)، و عن المدارك (٣) و الكفاية (٤) أنّه مذهب عامّة المتأخّرين و جمهورهم، فالحكم بالاستحباب جمعا بين الأخبار - كما هو مورد الاتفاق و للشهره القطعيّه - أشبه بالقواعد، فلا ينبغي مخالفه الإجماع المحكى عن المناهل و الشهره القطعيّه من القدماء و المتأخّرين؛ بسبب المناقشه، إمّا من جهه صدور الروايه، و إمّا في دلالتها. و قد عرفت أنّه لا إشكال من جهه الصدور و لا في الدلاله، و لكن مع ذلك كلّه الترك أحوط.

التفصيل بين الغلات و المواشي

القول الثالث: ما يظهر من بعض آخر من أعلام العصر من التردد، فقالوا باستحباب إخراج الزكاه في غلات الأطفال و استشكلوا في مواشيه.

جاء في العروه: «يستحبّ للوليّ الشرعيّ إخراج الزكاه في غلّات غير البالغ... و في استحباب إخراجها من مواشيه إشكال، و الأحوط الترك» (٥). و به قال كثير من المعلقين عليها (٦).

و في تعليقات بعض الأعلام: أنّ الأقوى ذلك؛ لعدم الدليل (٧).

ص: ١٢٩

١- (١) رياض المسائل ٥: ١٤.

٢- (٢) المختصر النافع: ٨٠.

٣- (٣) مدارك الأحكام ٥: ٢٢.

٤- (٤) كفاية الأحكام ١: ١٦٧.

٥- (٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ١٠-١١.

٦- (٦) العروه الوثقى مع تعليقات الفاضل اللنكراني ٢: ٨٧.

٧- (٧) المحقق آقا ضياء العراقى، العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ١١.

و فى تحرير الوسيله: «يستحبّ له - أى للولّى - إخراج زكاه غلّاته، و أمّا مواشيه فلا تتعلّق بها على الأقوى»(١).

و فى مستمسك العروه: إنّ الإشكال ينشأ من دعوى عدم القول بالفصل بين المواشى و الغلّات، المقتضيه لاستحباب الزكاه فيها كما فى الغلّات.

و من أنّ الاعتماد على مثل ذلك فى التصرّف فى مال الطفل مخالفه لما دلّ على عدم جواز التصرّف فيه(٢)، و به قال الشيخ الأعظم(٣).

و ينبغى التنبيه على امور

الأوّل حول اليتيم

أنّ المذكور فى لسان الأدلّه و الذى اشتمل عليه أكثر روايات المسأله و إن كان هو عنوان اليتيم، و هو لغه و شرعا: من لا أب له، و لكنّ الفقهاء - من غير خلاف يعرف - أرادوا باليتيم هنا المتولّد حيا، ما لم يبلغ، و خصوصيّة اليتيم غير مراده فى كلامهم، و الظاهر أنّ التعبير بهذه العبارة فى النصوص ورد مورد الغالب؛ لأنّ الغالب فيمن له المال من الصبيان هو اليتيم، و إلّا فالمال فى غير اليتيم لوالده غالبا.

و بالجملة، لا إشكال فى إرادته المعنى الأعمّ، و خصوصيّة اليتيم فى كلام من عبّر به غير مراده فى تخصيصه بالذّكر.

ص: ١٣٠

١- (١) تحرير الوسيله ١: ٢٩٥، مسأله ١.

٢- (٢) مستمسك العروه الوثقى ٩: ١٨-١٩.

٣- (٣) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه ١٠: ٣٢.

مضافا إلى أن في روايه محمد بن الفضيل ورد بعنوان صبيها صغاراً(١) لا بعنوان اليتيم.

الأمر الثاني المراد بالطفل هو المولود المنفصل الغير البالغ

يستفاد من ظاهر النصوص و الفتاوى أن المراد بالطفل هنا هو المولود المنفصل الغير البالغ، دون الحمل، فلا يدخل الحمل في شيء من الأحكام السابقة؛ لأن قوله تعالى: يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً(٢) ظاهر في غير الحمل، كما هو مقتضى العرف أيضا.

قال العلامة: «لا زكاه في المال المنسوب إلى الجنين؛ لعدم التكليف و عدم الوثوق بحياته و وجوده»(٣).

و استقرب الشهيد في البيان(٤) أنه مراعى بالانفصال، و كذا في المستند(٥).

و في الإيضاح، «إجماع أصحابنا على أنه قبل انفصال الحمل لا زكاه في ماله»(٦).

و اختاره أيضا الشهيد الثاني(٧) و المحقق الأردبيلي(٨) و المحدث البحراني(٩).

ص: ١٣١

١- (١) وسائل الشيعه ٥٨:٦، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٤.

٢- (٢) سوره غافر ٤٠:٦٧.

٣- (٣) تذكره الفقهاء ١٣:٥.

٤- (٤) البيان: ٢٧٧.

٥- (٥) مستند الشيعه ٩:١٦.

٦- (٦) إيضاح الفوائد ١:١٦٧.

٧- (٧) مسالك الأفهام: ١:٣٥٨.

٨- (٨) مجمع الفائده و البرهان ٤:١٢.

٩- (٩) الحدائق الناضره ١٢:٢١.

و فى الجواهر: لا- ريب أنّ التحقيق عدم دخول الحمل فى الأحكام السابقة للأطفال من استحباب الزكاه فى أموالهم و عدمه، و علّله قدّس سرّه بأنّ ملكه مراعى بسقوطه حيّا(١).

و به قال الشيخ الأعظم(٢) و السيّدان الخوئى(٣) و الحكيم(٤).

و بالجمله، أنّ عنوان الصبىّ و الطفل اللّذين وردا فى النصوص و الفتاوى لا يصدقان على الحمل(٥)؛ إذ لم يولد بعد ليصدق عليه لفظ الصبىّ أو الطفل، فضلا عن اليتيم الذى هو قسم منه.

فالعنوان المزبور منصرف إلى المولود الخارجى و لا يعمّ الحمل قطعا، فلا زكاه عليه و إن كانت له حصّه من المال.

الأمر الثالث أنّ الوجوب و الاستحباب و إن نسا إلى مال الطفل إلا أنّ المكلف بالإتيان به فى الحقيقة هو الولى

أنّ الوجوب و الاستحباب و إن نسا إلى مال الطفل إلا أنّ المكلف بالإتيان به فى الحقيقة هو الولى.

و بتعبير آخر: أنّ الاستحباب ملاكا بالنسبه إلى الطفل، و الولى نائب عنه فى الامتثال كما فى سائر موارد النيابة، فمصلحه الخطاب راجعه إلى الطفل لا- إلى وليه، و كأنّ الوجه فى تخصيص الولى بالاستحباب: أنّ موضوعه - و هو الإخراج - من التصرفات المائيه التى لا تصحّ من الطفل و لو بإذن الولى على

ص: ١٣٢

١- (١) جواهر الكلام ١٥: ٤٨-٤٩ (ط ج).

٢- (٢) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه ١٠: ١٣.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه: ٢٣: ٦٠.

٤- (٤) مستمسك العروه الوثقى ٩: ٢٠.

٥- (٥) مضافا إلى أنّ مالكيته قبل الانفصال مشكوكه، بمعنى أنّه مراعى و معلق بالانفصال حيّا، و مع الشكّ فى الملكيه لا معنى لتعلق الزكاه كما هو واضح. (م ج ف).

المشهور، كما في المستمسك (١).

و جاء في الشرائع: «فالتكليف بالإخراج يتناول الوالى عليه» (٢). و كذا في الإرشاد (٣) و القواعد (٤).

و قال المحقق الأردبيلي: «معلوم أنّ المتولّى للإخراج هو الولي، و على تقدير عدم حضوره يمكن التوقف حتّى يوجد أو يبلغ فيقضى، و يحتمل جواز الأخذ لآحاد العدول و المستحقّين، فتأمل» (٥).

و استدللّ له في الجواهر بأنّه هو الذى له ولاية التصرف في ماله، و لظهور بعض النصوص السابقه (٦) في خطابه بذلك، فليس حينئذ للطفل الإخراج بدون إذنه و إن قلنا بشرعيّه عباداته، و لا لغيره (٧).

و في المستند: «أنّ الروايات الواردة في استحباب الزكاه في مال اليتيم مع الاتجار خاليه بأجمعها عن تعيين المأمور بهذا الحكم ما عدا روايه واحده، التى خوطب فيها من يتجر بأن يزكّيه (٨)، و إلّا- فسائر الروايات تضمّنت أنّ في ماله الزكاه من غير تعيين شخص خاصّ.

و لا- ريب أنّ الزكاه مع الاختلاف في كيفيته تعلقها بالمال الزكوى - من كونها بنحو الكلى في المعين - أو الشركه في المالىّه... ثابتة في مجموع هذا المال بنحو

ص: ١٣٣

١- (١) مستمسك العروه الوثقى ١٨:٩.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ١٤٠.

٣- (٣) إرشاد الأذهان ١: ٢٧٨.

٤- (٤) قواعد الأحكام ١: ٣٢٩.

٥- (٥) مجمع الفائده و البرهان ٤: ١٢.

٦- (٦) وسائل الشيعه ٦: ٥٥، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٥.

٧- (٧) جواهر الكلام ١٥: ٤٦-٤٧ (ط ج).

٨- (٨) وسائل الشيعه ٦: ٥٧، الباب ٢ من أبواب من يجب عليه الزكاه، ح ٣.

من تلك الأنحاء.

و عليه فلا يجوز التصرف في المال لغير الولي، فبطبيعته الحال يكون المأمور هو الولي من أبيه أو جدّه أو القيم من قبلهما، و لو لم يكن ذلك فوليه الحاكم الشرعي الذي هو ولي من لا ولي له.

و لو فرض أنّ له ولّين أو قيمين فطبعاً يجوز لكلّ منهما إخراج الزكاه؛ عملاً بإطلاق دليل ولايته، كما أنّه لو سبق أحدهما نفذ تصرفه و إن استنكره الآخر؛ لأنّه تصرف من أهله في محلّه.

و منه يظهر أنّه لو تشاحاً فأراد أحدهما الإخراج و الآخر عدمه قدّم من يريد الإخراج؛ لأنّ منع الآخر لا يصدّ من يريد الإخراج عن العمل بدليل الاستحباب الثابت بنحو الإطلاق^(١).

و كذا في العروه^(٢)، و اختاره كثير من الأعلام الذين علّقوا عليها^٣.

الأمر الرابع هل يجوز للولي أن يأخذ من الربح في تجاره مال اليتيم أم لا؟

هل يجوز للولي أن يأخذ من الربح في تجاره مال اليتيم أم لا؟ فيه قولان:

الأول: قال الشيخ: «إن اتجر متجر بأموالهم نظراً لهم يستحبّ له أن يخرج من أموالهم الزكاه، و جاز له أن يأخذ من الربح بقدر ما يحتاج إليه على قدر الكفاية»^(٣).

و قال المحقّق الأردبيلي: «الظاهر أنّ له الاجره إن لم يتبرّع به، و له المضاربه

ص: ١٣٤

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الزكاه ٢٣: ٦١ و ٦٢.

٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ١١: ٤، العروه الوثقى مع تعليقات الشيخ الفاضل اللنكراني ٨٧: ٢، مهذب الأحكام ١١: ٢٤.

٣- (٣) النهايه: ١٧٤.

أيضا، و كل ذلك مع المصلحة»(١). و اختاره المحدث البحراني(٢).

و تدل عليه روايه أبي الربيع، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في يديه مال لأخ له يتيم و هو وصيه، أ يصلح له أن يعمل به؟ قال: «نعم كما يعمل بمال غيره، و الربح بينهما»، قال: قلت: فهل عليه ضمان؟ قال: «لا، إذا كان ناظرا له»(٣).

و دلالتها واضحة على المدعى حيث صرح بأن الربح بينهما.

قال الشيخ الأعظم: «و يستفاد من الروايه و غيرها جواز أخذ الولي الاجره»(٤).

و إنما الكلام في سندها، و التحقق في اعتبارها(٥).

ص: ١٣٥

١- (١) مجمع الفائده و البرهان ٤: ١٣.

٢- (٢) الحدائق الناضره ١٢: ٢٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٦: ٥٨، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٦.

٤- (٤) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه ١٠: ١٣.

٥- (٥) لأنه ليس في سندها من يغمز به إلا أحمد بن محمد بن يحيى العطار و خالد بن جرير و أبي الربيع، أما أحمد بن محمد بن يحيى فالأقوى اعتباره، و في هامش مجمع الرجال: «قيل: إن تصحيح بعض طرق الشيخ - كطريقه إلى الحسين بن سعيد و نحوه - يقتضى توثيقه، و كذا الحكم في أحمد بن محمد بن الحسن الوليد و إن لم يذكر في كتب الرجال أصاله و لا تبعاء؛ و ذلك لأنهما من مشايخ الإجازة يذکران لاتصال السند فقط و ليسا صاحبا كتاب حتى يتوجه النظر إليهما». مجمع الرجال للعلامة القهپائی ١: ١٦٧. و أيضا أنه وقع في سند حديث الرفع المشهور، و صرح الشيخ الأعظم و المحقق النائيني و جماعه من الأعلام بصحة سندها، فرائد الاصول «الرسائل» ٢: ٢٨، فوائد الاصول للنائيني ٣: ٣٣٦، درر الفوائد للحائري ٢: ٤٤٠، نهاية الأفكار للمحقق العراقي ٣: ٢٠٨، تهذيب الاصول للإمام الخميني ٢: ٢١٣. و أما خالد بن جرير، فإنه لا إشكال في جلالته و صحته الاعتماد عليه؛ لأنه: أولا: له كتاب يروى عنه الحسن بن محبوب الذي هو من أصحاب الإجماع، و ثانيا: أن في رجال الكشي: محمد بن مسعود، قال: سألت علي بن الحسن عن خالد بن جرير، فقال: من بجيله و كان صالحا، رجال الكشي: ٣٤٦، الرقم ٦٤٢، و هذا -

و القول الثاني: و هو ما يظهر من الحلّي في مقابل المشهور، قال: «لا يجوز لمن أتجر في أموالهم أن يأخذ الربح، سواء كان في الحال متمكّنا من مقدار ما يضمن به مال الطفل أو لم يكن، و الربح في الحالين معا لليتيم»^(١).

الأمر الخامس لو لم يؤدّ الوليّ - الزكاه - إلى أن بلغ المولّى عليه فالظاهر ثبوت الاستحباب بالنسبه إليه

قال في العروه: «لو لم يؤدّ الوليّ - الزكاه - إلى أن بلغ المولّى عليه فالظاهر ثبوت الاستحباب بالنسبه إليه»^(٢)؛ لأصالة بقاء خطاب الزكاه - وضعاً و تكليفاً - و مباشره الوليّ كانت ماداميه، و من باب الاستباق إلى الخير، لا أن تكون قيّداً في أصل الجعل و التشريع بحيث ينتفى بانتفائه.

و احتمال أنّ التكليف مختصّ بالولّي خطاباً و ملاكاً فلا وجه لتكليف اليتيم به بعد بلوغه، ساقط رأساً؛ لأنّ الولّي مكلف من حيث الولاية لا الموضوعيّة^(٣).

و بتعبير آخر: ما يستفاد من الأخبار: أنّ في هذا المال زكاه من غير أن تتضمّن الخطاب بشخص خاصّ، و تخصيص الحكم بالولّي؛ لأنّه هو القدر المتيقّن ممّن يجوز له التصرف في مال اليتيم، لا أنّ الخطاب متوجّه إليه ليسقط

ص: ١٣٦

١- (١) السرائر ١: ٤٤١.

٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات الفاضل اللنكراني ٢: ٨٧.

٣- (٣) مهذب الأحكام ١١: ٢٤.

بانقطاع ولايته بعد بلوغ الصبى.

و عليه فمقتضى الإطلاق فى تلك الأدلة ثبوت الاستحباب للمولى عليه بعد بلوغه.

و أوضحه فى المستمسك: بأن «هذا [الحكم] بناء على ما يظهر - مما دلّ على أنّ الزكاه فى المال - من أنّها من الحقوق المائيه ظاهر؛ إذ عليه يبقى الحقّ المذكور إلى أن يؤدّى و لو بعد البلوغ، و لا ينافى ذلك عدم وجوب الأداء؛ إذ لا مانع عقلا من ملك الفقير جزء من المال بنحو يستحبّ دفعه إليه و لا يجب، نظير ما قد يقال فى جواز الرجوع فى الهبه و جواز الرجوع فى المعاطاه قبل التصرف، فقد قيل: إنّ الرجوع لا بعنوان الفسخ بل بعنوان تملك مال الغير...

و كذا بناء على أنه من قبيل التكليف المحض لليتيم بأن يكون مكلفا استحبابا بالدفع. و لا ينافيه قصوره؛ إذ هو إنّما ينافى توجه الخطاب إليه به لا مناط الخطاب، فإذا كان المناط موجودا فى فعله كان مستحبا له بعد البلوغ أيضا كما قبله، أمّا إذا كان الخطاب متوجها إلى الولي (١) لا- غير، فلا- استحباب له بعد بلوغ اليتيم؛ لخروجه عن الولاية عليه حينئذ، و لا يجوز له التصرف فى مال غيره قطعا، و لا استحباب للصبى الذى قد بلغ لعدم الملاك المقتضى له» (٢).

ص: ١٣٧

-
- ١- (١) الظاهر أنه فى فرض الخطاب إلى الولي - كما هو ظاهر بعض الروايات - يثبت الاستحباب بالنسبه إلى الصبى بعد بلوغه؛ لأنّ الخطاب إلى الولي إنّما هو من جهه الامتثال و التصرف و الولاية، و الملاك تعلق الزكاه بالمال، فيتّم الاستحباب. (م ج ف).
 - ٢- (٢) مستمسك العروه الوثقى ٢١:٩ و ٢٢.

اتفق فقهاء أهل السنّه على أنّ الزكاه تجب على كلّ مسلم بالغ عاقل، مالك للنصاب ملكا تامًا، و لكن اختلفوا في وجوب الزكاه على الصغار، و يمكن ردّ اختلافهم إلى أربعة أقوال:

الأول: تجب في أموالهم الزكاه كما تجب في أموال البالغين، و هو قول مالك و الشافعي و أحمد و الثوري و غيرهم.

قال الماوردي: «كلّ حرّ مسلم فالزكاه في ماله واجبه، مكلفا كان أو غير مكلف» (١). و كذا في اللمّ (٢) و المدوّنه (٣) و المبدع (٤) و المهذب (٥) و المجموع (٦) و غيرها (٧).

ص: ١٣٨

١- (١) الحاوي الكبير ٤: ١١٤.

٢- (٢) اللمّ ٢: ٢٨.

٣- (٣) المدوّنه الكبرى ١: ٢٤٩-٢٥٠.

٤- (٤) المبدع شرح المقنع ٢: ٢٩٢.

٥- (٥) المهذب في فقه الشافعي ١: ١٤٠.

٦- (٦) المجموع شرح المهذب ٥: ٢٩٣.

٧- (٧) الكافي في فقه أحمد ١: ٣٨١، الإقناع ١: ٢٤٢، عقد الجواهر الثمينه ١: ٢٩٩.

و في المغنى: «أنّ الزكاه تجب في مال الصبيّ و المجنون»(١). و في الإنصاف:

«بلا خلاف عندنا»(٢).

و استدلّوا لهذا القول بوجوه:

الأول: قوله تعالى: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ (٣)، فإنّه لم يخصّ مالا دون مال.

و فيه: أنّ الخطابات الإلزامية لا تشمل الصغار، مضافا إلى أنّ الظاهر منها التطهير من أرجاس الذنوب، و لا ذنب على الصغير.

الوجه الثاني: ما روى عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أَنَّهُ قَالَ: «ألا من ولى يتيما له مال فليتجر له فيه، و لا يتركه تأكله الصدقه»(٤).

يعنى تأكله الصدقه بإخراجها، و إنّما يجوز إخراجها إذا كانت واجبه؛ لأنّه ليس له أن يتبرّع بمال اليتيم(٥)، و ينفقه في غير واجب، فيكون تقرّبا بغير التي هي أحسن، و قد قال الله تعالى: وَ لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ (٦).

نقول: ظاهر الحديث يدلّ على مدّعاهم، و لكن في سنده إشكال.

قال الترمذى: «و في إسناده مقال؛ لأنّ المثني بن الصباح يضعّف في الحديث - إلى أن قال -: و قد تكلم يحيى بن سعيد في حديث عمرو بن شعيب و قال:

ص: ١٣٩

١- (١) المغنى و الشرح الكبير ٢: ٤٩٣.

٢- (٢) الإنصاف ٣: ٤.

٣- (٣) سورة التوبه ٩: ١٠٣.

٤- (٤) السنن الكبرى للبيهقي ٥: ٥٢٤، الرقم ٧٤٣٣.

٥- (٥) المغنى و الشرح الكبير ٢: ٤٩٣.

٦- (٦) سورة الأنعام ٦: ١٥٢.

هو عندنا واه»(١).

و فى سنن الدارقطنى: «إسناده ضعيف»(٢).

الوجه الثالث: ما روى أيضا عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «ابْتَغُوا فِى مَالِ الْيَتِيمِ أَوْ فِى أَمْوَالِ الْيَتَامَى، لَا تَذْهَبُهَا أَوْ لَا تَسْتَهْلِكُهَا الصَّدَقَةَ»(٣).

قال البيهقى: «و هذا مرسل»(٤).

و مثله ما روى أيضا عن النبىِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «فِى مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ»(٥)، و لكن جاء فى سنن الدارقطنى: «إِنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ»(٦).

قال فى المجموع فى ذيل الحديث: و المراد بالصدقه الزكاه، يعنى تأكل معظم الزكاه مع النفقه(٧).

الوجه الرابع: الاستدلال بأقوال الصحابه.

و فيه: أن قول الصحابى لا- يكون حججه؛ لأنَّ قوله ليس بنص صريح فى سماع الخبر عن النبىِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَلْ رَبَّمَا قَالَ عَنْ دَلِيلٍ ضَعِيفٍ، ظَنَّهُ دَلِيلًا، وَ يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ فِيهِ، وَ الْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَى الصَّحَابِيِّ، فَلَا دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِ قَوْلِهِ إِلَّا إِذَا اعْتَبِرَ السُّنَّةَ، وَ أُتِيَ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ.

قال الغزالى: «انتفاء الدليل على العصمه، و وقوع الاختلاف بينهم،

ص: ١٤٠

١- (١) سنن الترمذى ٣: ٣٣، الباب ١٥، الرقم ٦٤٠ ذيل الحديث.

٢- (٢) سنن الدارقطنى ٢: ٩٥، الباب ١١، الرقم ١٩٥١ ذيل الحديث.

٣- (٣) السنن الكبرى للبيهقى ٥: ٥٢٤، الرقم ٧٤٣٢.

٤- (٤) نفس المصدر.

٥- (٥) سنن الدارقطنى ٢: ٩٥، الرقم ١٩٥٣.

٦- (٦) نفس المصدر.

٧- (٧) المجموع شرح المهذب ٥: ٢٩٤.

و تصریحهم بجواز مخالفتهم فيه، ثلاثه أدله قاطعه»(١).

الوجه الخامس: أن الزكاه مواساه، و الصبى من أهلها(٢).

و فيه: أن الصبى محجور عليه لا يجوز له التصرف فى ماله، فلا وجه لهذه المواساه.

أن المقصود من الزكاه سدّ خله الفقراء من مال الأغنياء

أشاره

الوجه السادس: أن المقصود من الزكاه سدّ خله(٣) الفقراء من مال الأغنياء؛ شكرا لله تعالى و تطهيرا للمال، و مال الصبى قابل لأداء النفقات و الغرامات، فلا يضيق من الزكاه(٤).

و فيه: أن هذا قياس قيس فيه وجوب الزكاه على وجوب نفقه الأقارب و الزوجات و اروش الجنایات و قيم المتلفات، و هو قياس ضعيف؛ لأنّ وجوب الزكاه مرفوع عن الصبى بحديث رفع القلم، و لا يمكن أن يرفع به وجوب النفقات و اروش الجنایات و قيم المتلفات؛ لأنّه خلاف المنه على الغير، و الحديث امتنانى.

و ما قاله ابن قدامه من أن المراد من حديث الرفع رفع الإثم و العبادات البدنيه(٥)، غير تام؛ لأنّ الحديث مطلق.

الوجه السابع: قال فى المجموع: «استدل أصحابنا أيضا من جهه القياس بأنّ كلّ من وجب العشر فى زرعه وجبت الزكاه فى سائر أمواله كالبالغ

ص: ١٤١

١- (١) المستصفى من علم الاصول للغزالي ١: ٤٠٠.

٢- (٢) المبدع ٢: ٢٩٣.

٣- (٣) الخله بالفتح: الفقر و الحاجه، المصباح المنير ٢- ١: ١٨٠.

٤- (٤) المجموع شرح المهذب ٥: ٢٩٥، مغنى المحتاج ١: ٤٠٩.

٥- (٥) المغنى و الشرح الكبير ٢: ٤٩٤.

و فيه: أنه سيأتي أن المقيس عليه لم يثبت.

ثم إنّه لو سلّمت تماميّة الأدلّه السابقه لكن حديث رفع القلم عن الصبيّ (٢) الحاكم على جميع الأدلّه يوجب اختصاص الزكاه بالبالغين و خروج الصبيّ عن ديوان التشريع و قلم الجعل و التكليف.

و دعوى اختصاص الحديث بالأحكام التكليفيّه و عدم تكفّله لرفع الحكم الوضعى الذى هو ثابت فى المقام عاربه عن الشاهد، فإنّ إطلاق الحديث يعمّ الوضع و التكليف بمناط واحد.

القول الثانى: أنه لا تجب فى أموال الصغار زكاه مطلقا، و هو قول النخعي و الحسن و سعيد بن المسيّب و سعيد بن جبير و... (٣) ، و هو موافق لأكثر أصحابنا.

القول الثالث: تجب الزكاه عليهم و لكن لا تخرج حتّى يبلغوا، و به قال الثورى و الأوزاعى و ابن أبى ليلى.

و قال ابن مسعود: «أحصى ما يجب فى مال اليتيم من الزكاه، فإذا بلغ أعلمه، فإن شاء زكى، و إن شاء لم يزك» (٤).

و هذا إشاره إلى وجوب الزكاه، لكن ليس للولّى ولايه الأداء.

و قال ابن أبى ليلى: «لو أذاها الولّى من مال اليتيم ضمن» (٥).

ص: ١٤٢

١- (١) المجموع شرح المهذب ٥: ٢٩٤.

٢- (٢) سنن الترمذى ٤: ٣٢، الباب ١٥، الرقم ١٤٢٧، سنن ابن ماجه ٢: ٥١٧، الباب ١٥، الرقم ٢٠٤٢، سنن أبى داود ٤: ٣٦٣، الباب ١٦، ح ٤٣٩٨.

٣- (٣) المغنى و الشرح الكبير ٢: ٤٩٣.

٤- (٤) نفس المصدر، و بدائع الصنائع ٢: ٧٩، و كتاب الأموال لأبى عبيد: ٤٥٧.

٥- (٥) بدائع الصنائع ٢: ٧٩.

القول الرابع: و هو قول أبي حنيفة و أصحابه -: أنه تجب عليهم الزكاه فى زروعهم و ثمارهم التى تخرج فى أرضهم العشريه، و لا تجب فيما عدا ذلك من الأموال، كما فى المغنى (١).

و فى البدائع: «و من شرائطها: البلوغ عندنا، فلا تجب على الصبى - إلى أن قال -: و من أصحابنا من بنى المسأله على أصل، و هو أن الزكاه عباده عندنا، و الصبى ليس من أهل وجوب العباده، فلا تجب عليه كما لا يجب عليه الصوم و الصلاه» (٢). و كذا فى البحر الرائق (٣) و غيرهما (٤).

و أقام وجوب الزكاه فى زروعهم فقد صرح ابن عابدين أن فى العشر معنى مئونه الأرض، أى اجرتها فليس بعباده محضه، و لا يشترط فى وجوبها العقل و البلوغ و الحرّيه (٥).

و فى المبسوط: إن كانت الأرض لمكاتب أو صبى أو مجنون وجب العشر فى الخارج منها؛ لأنّ العشر عندنا مئونه الأرض الناميه كالخراج (٦).

إيضاح

إنّهم صرحوا بأنّه على القول بوجوب الزكاه فى أموال الصغار فالمتكفل لإخراجها هو الولى، ففى المغنى: أنّ الولى يخرجها من ماله - أى مال الصغير -

ص: ١٤٣

١- (١) المغنى و الشرح الكبير ٢: ٤٩٣ مع تصرّف.

٢- (٢) بدائع الصنائع ٢: ٧٩.

٣- (٣) البحر الرائق ٢: ٣٥٤.

٤- (٤) الفتاوى الهنديه ١: ١٧٢، أحكام الصغار: ٢٤.

٥- (٥) حاشيه ردّ المحتار ٢: ٣٢٦.

٦- (٦) المبسوط للسرخسى ٣: ٤.

لأنها زكاه واجبه كزكاه البالغ العاقل، والوليّ يقوم مقامه في أداء ما عليه؛ ولأنها حقّ واجب على الصبيّ، فكان على الوليّ أدائه عنه كنفقه أقاربه، وتعتبر نيّة الوليّ في الإخراج كما تعتبر نيّة من ربّ المال(١).

و في المجموع: و يطالب بإخراجها وليه كما يجب في ماله قيمه ما أتلفه، و يجب على الوليّ دفعه(٢).

و في معنى المحتاج: المخاطب بالإخراج وليه(٣). و كذا في غيرها(٤).

ص: ١٤٤

١- (١) المغنى و الشرح الكبير ٢: ٤٩٤.

٢- (٢) المجموع شرح المهذب ٥: ٢٩٥.

٣- (٣) مغنى المحتاج ١: ٤٠٩.

٤- (٤) بدائع الصنائع ٢: ٧٩، البناء في شرح الهداية ٣: ٣٥٠.

لا خلاف بين الأصحاب من المتقدمين (١) و المتأخرين (٢) و المعاصرين (٣) ، في عدم وجوب زكاة الأبدان - وهي المسماه بزكاة الفطره - على الصبي، موسرا كان أو معسرا، كان له أب أو لا، بل ادعى الإجماع عليه.

قال الشيخ في الخلاف: «الولد الصغير إذا كان معسرا فطرته على والده...»

لأنه في عياله»، و هذا داخل تحت العموم، و قال أيضا: «إذا كان الولد الصغير موسرا لزم أباه نفقته و عليه فطرته» (٤).

و في التذكرة: «البلوغ شرط في الوجوب، فلا يجب على الصبي قبل بلوغه، موسرا كان أو معسرا، سواء كان له أب أو لا و إن وجبت على الأب عنه عند

ص: ١٤٥

١- (١) النهايه: ١٨٩، المقنعه: ٢٤٧، الكافي في الفقه: ١٦٩، المهذب ١: ١٧٣، غنيه النزوع: ١٢٧، إشاره السبق: ١١١، إصباح الشيعه: ١٢٣، الجامع للشرائع: ١٣٩، السرائر ١: ٤٦٥.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ١٧١، المختصر النافع: ١٢٢، إرشاد الأذهان ١: ٢٩٠، الدروس الشرعيه ١: ٢٤٨، الروضه البهيّه ٢: ٥٧، مدارك الأحكام ٥: ٣٠٧.

٣- (٣) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاة: ٣٩٦، العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٢٠٢، مهذب الأحكام ١١: ٣٢٤.

٤- (٤) الخلاف ٢: ١٣٣-١٣٤.

علمائنا أجمع»(١).

و في الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه، بل هو قول علمائنا أجمع»(٢).

و في تحرير الوسيله: «تجب زكاه الفطره على المكلف الحرّ الغنيّ فعلا أو قوه، فلا تجب على الصبيّ و لا المجنون»(٣).

أدله عدم وجوب زكاه الفطره على الصبيّ

إشاره

و استدللّ للحكم المذكور بوجوه:

الأول: الأصل، كما في المهذب(٤).

الثاني: الإجماع، كما في المعتمر(٥) و المنتهى(٦) و التذكرة(٧) و التحرير(٨) و الحدائق(٩) و غيرها(١٠).

و في الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه»(١١). و كذا في المستمسك(١٢).

الثالث: يدلّ عليه حديث «رفع القلم عن الصبيّ حتّى يحتلم»(١٣)، و ظاهره

ص: ١٤٦

-
- ١- (١) تذكرة الفقهاء ٥: ٣٦٦.
 - ٢- (٢) جواهر الكلام: ١٦: ١٧٤ (ط ج).
 - ٣- (٣) تحرير الوسيله ١: ٣١٥.
 - ٤- (٤) مهذب الأحكام ١١: ٣٢٤.
 - ٥- (٥) المعتمر ٢: ٥٩٣.
 - ٦- (٦) منتهى المطلب ٨: ٤٢٢.
 - ٧- (٧) تذكرة الفقهاء ٥: ٣٦٦.
 - ٨- (٨) تحرير الأحكام الشرعيه ١: ٤١٩.
 - ٩- (٩) الحدائق الناضره ١٢: ٢٥٨.
 - ١٠- (١٠) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه: ٣٩٨.
 - ١١- (١١) جواهر الكلام ١٦: ١٧٤ (ط ج).
 - ١٢- (١٢) مستمسك العروه الوثقى ٩: ٣٨٧.
 - ١٣- (١٣) وسائل الشيعه ١: ٣٢، الباب ٤ من أبواب مقدّمات العبادات، ح ١١.

و قال فى المدارك: إنَّ الصبى غير مكلف فلا يتوجّه إليه إطلاق الأمر، و تكليف الولي لا دليل عليه، و الأصل ينفيه (١).

الرابع: و هو العمده - صحيحه محمّد بن القاسم بن الفضيل التى رواها المشايخ الثلاثة، قال: كتبت إلى أبى الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الوصى، أ يزكى زكاه الفطره عن اليتامى إذا كان لهم مال؟ قال: فكتب عليه السلام: «لا زكاه على يتيم» (٢)، و دلالتها واضحه.

و مثلها ما رواه فى المقنعه عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «تجب الفطره على كل من تجب عليه الزكاه» (٣).

و ضعف سنده ينجبر بعمل الأصحاب.

و أمّا الدلاله فالمستفاد من المفهوم أنّه لا- تجب الفطره على من لا- تجب عليه الزكاه، و قد بيّنا سابقا عدم وجوب زكاه المال عليه، و كون التمسك هنا بمفهوم الوصف لا يقدر؛ لأنّ المقام مقام بيان الضابط، فلا بدّ من الاطراد و الانعكاس كما صرّح به الشيخ الأعظم (٤).

و يستفاد هذا الحكم أيضا من الروايات التى تدلّ على عدم الزكاه فى مال اليتيم على نحو الإطلاق (٥).

ص: ١٤٧

١- (١) مدارك الأحكام ٣٠٧:٥.

٢- (٢) الكافي ٥٤١:٣، ح ٨، من لا يحضره الفقيه ١٧٧:٢، ح ٢٠٦٥، تهذيب الأحكام ٣٠:٤، ح ٧٤، وسائل الشيعه ٥٥:٦، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٤.

٣- (٣) المقنعه: ٢٤٨، وسائل الشيعه ٢٢٦:٦، الباب ٤ من أبواب زكاه الفطره، ح ١.

٤- (٤) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الزكاه: ٣٩٨.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٥٤:٦ و ٥٥، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ١-٢-٣ و ٥ و ٧-٨-٩-١٠ و ١٢.

قال الشيخ في الخلاف: ولد الولد إذا كان صغيرا - موسرا كان أو معسرا - مثل ولد الصلب على ما مضى القول فيه؛ لأنه فرع المسألة السابقة، و اسم الولد يقع على ولد الولد حقيقه (١).

مذهب أهل السنّة في وجوب الفطره على الصبي

أطبق جمهور الفقهاء على وجوب زكاه الفطره في مال الصبي، إلا محمّد بن الحسن الشيباني و زفر (٢) فإنّهما قالا بعدم وجوب زكاه الفطره على الصبي و المجنون.

جاء في البدائع: و أمّا العقل و البلوغ فليسا من شرائط وجوب زكاه الفطر، فتجب على الصغير و المجنون في مالهما، و يخرجها عنهما وليّهما (٣).

و قال ابن رشد: «أجمعوا على أنّ المسلمين مخاطبون بها، ذكرانا كانوا أو اناثا، صغارا أو كبارا، عبيدا أو أحرارا» (٤).

و في المغنى: «إنّ زكاه الفطر تجب على كلّ مسلم مع الصغير و الكبير و الذكوريّ و الانوثيّه في قول أهل العلم عامّه، و تجب على اليتيم يخرج عنه وليّه من ماله، لا نعلم أحدا خالف في هذا إلا محمّد بن الحسن» (٥).

ص: ١٤٨

١- (١) الخلاف ٢: ١٣٤-١٣٥، مسأله ١٦٥.

٢- (٢) المبسوط للسرخسي ٣: ١٠٢، تبين الحقائق ١: ٣٠٦، شرح فتح القدير ٢: ٢٢١، الامّ ٢: ٦٨٠، الهدايه ١: ١١٥.

٣- (٣) بدائع الصنائع ٢: ١٩٩.

٤- (٤) بدايه المجتهد ١: ٢٨٨.

٥- (٥) المغنى و الشرح الكبير ٢: ٦٤٦.

و استدلّوا بالإجماع و بالروايات:

منها: روايه ابن عمر، قال: فرض رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله «زكاه الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد و الحرّ، و الذكر و الانثى، و الصغير و الكبير من المسلمين، و أمر أن تؤدّى قبل خروج الناس إلى الصلاه»(١). و كذا روايته الثانيه(٢).

و منها: روايه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه: أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله بعث مناديا في فجاج مكّه: «ألا أنّ صدقه الفطر واجبه على كلّ مسلم، ذكر أو انثى، حرّ أو عبد، صغير أو كبير، مدّان من قمح أو سواه صاع من طعام»(٣).

و غيرهما من الروايات.

و الجواب عن هذه الأدلّه: أمّا عن الإجماع فإنّه - مضافا إلى مخالفه محمّد بن الحسن الشيباني و سعيد بن المسيّب و الحسن البصرى و الشعبى و زفر و جميع فقهاء الإماميه - غير تامّ.

جاء فى موسوعه فقه الحسن البصرى: «كان الحسن البصرى يرى أنّ زكاه الفطر لا- تجب إلاّ على من صام صيام الواجب... و الصغير لا صلاه عليه و لا صيام»(٤).

و أمّا الروايات ففيها:

أوّلا: أنّ جميعها مشتمله على العبد، و من الضرورى فى الفقه أنّ زكاه الفطر

ص: ١٤٩

١- (١) صحيح البخارى ١٦٧:٢-١٦٨، الرقم ١٥٠٣، و سنن النسائى ٤٨:٥، ح ٢٤٩٦، و سنن ابن ماجه ٢:٤٠٣، ح ١٨٢٦.

٢- (٢) صحيح البخارى ١٧٠:٢، الرقم ١٥١٢.

٣- (٣) سنن الترمذى ٣:٦٠، الرقم ٦٧٣.

٤- (٤) موسوعه فقه الحسن البصرى ٢:٤٨٩-٤٩٠.

لا تجب على العبد، فلا يمكن حملها على ظاهرها.

و ثانيا: أنّ لفظ «على» في نحو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «على كلِّ حرٍّ و عبد و ذكر و انثى» يحمل على معنى «عن»، كما في قوله تعالى: إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (١)، أى عن الناس.

و استعمال لفظ «على» بمعنى «عن» كثير يطرّد بعد ألفاظ، مثل: خفى علىّ، و بعد علىّ... كما أشار إليه ابن عبد الواحد (٢).

و فى هامش سنن ابن ماجه: «قال السندي (على كلِّ حرٍّ أو عبد) كلمه «على» بمعنى «عن»؛ إذ لا وجوب على العبد و الصغير، إذ لا مال للعبد، و لا تكليف على الصغير» (٣). و كذا فى المبسوط (٤).

و يدلّ على ذلك أيضا ما جاء فى بعض الروايات بلفظ «عن»، مثل: ما رواه عبد الله بن ثعلبه بن صعير عن أبيه، قال: قام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خطيبا فأمر بصدقه الفطر صاع تمر... عن الصغير و الكبير و الحرّ و العبد (٥).

و ما رواه ابن عباس، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «صدقه الفطر عن كلِّ صغير و كبير، ذكر و انثى»، الحديث (٦)، و غيرهما (٧).

ص: ١٥٠

-
- ١- (١) سورة المطففين ٢:٨٣.
 - ٢- (٢) شرح فتح القدير ٢:٢١٩.
 - ٣- (٣) سنن ابن ماجه ٢:٤٠٣.
 - ٤- (٤) المبسوط للسرخسى ٣:١٠٣-١٠٤.
 - ٥- (٥) سنن أبى داود ٢:١٨٥، الرقم ١٦٢٠، سنن الدارقطنى ٢:١٢٨، الرقم ٢٠٨٥-٢٠٨٦ و ٢٠٨٨.
 - ٦- (٦) سنن الدارقطنى ٢:١٣١، الرقم ٢١٠٠.
 - ٧- (٧) نفس المصدر ٢:١٢٩، الرقم ٢٠٩٤، مستدرك الحاكم ١:٥٧٠، الرقم ١٤٩٦، السنن الكبرى للبيهقى ٦: ٩٢، الرقم ٧٧٦٩، سنن أبى داود ٢:١٧٩، الرقم ١٦٠٩.

فإذا يكون معنى الروايات هكذا: يؤدى زكاة الفطره عن عبده و أولاده الصغار.

و ثالثا: لقوله تعالى: قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (١) فَإِنَّ معناه: يطهر بأداء زكاة الفطر و الصبى لا ذنب له ليطهر، و كذا قوله صلى الله عليه و آله: «زكاة الفطر طهره للصائم من اللغو و الرفث، و طعمه للمساكين» (٢)، الحديث.

و قد تلخص ممّا ذكرنا: أنّ زكاة الفطر لا تجب على الصبى، كما ذهب إليه فقهاء الإمامية «قدّس الله أسرارهم»، و محمّد بن الحسن و زفر و سعيد بن المسيّب و الحسن و الشعي، خلافا لجمهور فقهاء أهل السنّه.

ص: ١٥١

١- (١) سورة الأعلى ١٤:٨٧-١٥.

٢- (٢) سنن الدارقطنى ٢: ١٢١، الرقم ٢٠٤٨، سنن أبى داود ٢: ١٧٩، الرقم ١٦٠٩.

الفصل الرابع: خمس أموال الصبيّ

أشاره

ص: ١٥٣

الخمس و هو فى الاصطلاح: حقّ مالى (١) جعله الله تعالى لمحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَذُرِّيَّتِهِ - كَثْرَ اللهُ نَسْلَهُمُ الْمُبَارَكِ - بالأصالة عوضاً عن الزكاة؛ إكراماً لهم (٢).

و يدلّ عليه الكتاب (٣) و السنّه و الإجماع، ففى الخبر عن أبى بصير، قال:

قلت لأبى جعفر: ما أيسر ما يدخل به العبد النار؟ قال: «من أكل من مال اليتيم درهمًا، و نحن اليتيم» (٤).

و قال الصادق عليه السّلام فيما رواه فى الوسائل عن الصدوق فى الفقيه مرسلاً، و فى الخصال مسنداً: «أَنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْنَا الصَّدَقَةَ أَنْزَلَ لَنَا الْخَمْسَ، فَالصَّدَقَةُ عَلَيْنَا حَرَامٌ، وَ الْخَمْسُ لَنَا فَرِيضَةٌ، وَ الْكِرَامَةُ (٥) لَنَا حَلَالٌ» (٦).

ص: ١٥٥

١- (١) قيد المائيه يخرج الحقوق غير المائيه كحقّ الولاية مثلاً، و قيد الأصالة يخرج النذور و نحوها، و بقيد العوضيّة تخرج الزكاة التى تصل إلى بنى هاشم من أمثالهم.

٢- (٢) مستند الشيعة ١٠: ٥، جواهر الكلام ١٦: ١٧٦ (ط ج)، العروة الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٢٣٠، تفصيل الشريعة، كتاب الخمس: ٧.

٣- (٣) سنذكر ما يدلّ على وجوب الخمس من الكتاب قريباً.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٦: ٣٣٧، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ١.

٥- (٥) يعنى الهدايا و الخيرات.

٦- (٦) من لا- يحضره الفقيه ٢: ٤١، ح ١٦٤٩، الخصال ٢٩٠، ح ٥٢، وسائل الشيعة ٦: ٣٣٧، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٢.

و أيضا عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السّلام - في حديث - قال: «لا يحلّ لأحد أن يشتري من الخمس شيئا حتّى يصل إلينا حقّنا»(١).

و ما يجب فيه الخمس - على ما فى الشرائع(٢) و التذكرة(٣) و غيرهما(٤)، و هو الأصحّ - سبعة: غنائم دار الحرب، و المعادن، و الكنوز، و كلّ ما يخرج من البحر بالغوص، و ما يفضل عن مئونه السنه، و ما اشترى الذمى من أرض المسلم، و المال الحلال إذا اختلط بالحرام و لا يتميّز.

و قال فى المدارك: «هذا الحصر استقرائى مستفاد من تتبع الأدلّه الشرعيّه»(٥).

و بالجمله، و جوب الخمس إجمالاً- على المكلفين ممّا لا- ريب فيه، بل هو من الضروريات التى يخرج منكرها عن زمره المسلمين، و أمّا بالنسبه إلى الأطفال فهل يتعلّق بأموالهم الخمس؟ و على الأوّل هل يؤدّى الولّى عنهم أم يؤدّى الطفل نفسه بعد بلوغه؟

للتحقيق فى هذه المسائل عقدنا هذا الفصل، و فيه مبحثان:

ص: ١٥٦

- ١- (١) وسائل الشيعه ٣٣٧:٦، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٤.
- ٢- (٢) شرائع الإسلام ١٧٩:١-١٨٠.
- ٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٤١٠:٥ و ما بعده.
- ٤- (٤) مصباح الفقيه، كتاب الخمس: ١٠ و ما بعده، تفصيل الشريعة، كتاب الخمس: ٧.
- ٥- (٥) مدارك الأحكام ٣٦٠:٥.

هل يشترط في وجوب الخمس البلوغ؟ فيه أقوال:

الأول: أنه لا يشترط البلوغ في تعلق الخمس بالمعادن والكنوز والغوص، قال في الشرائع: «الخمس يجب في الكنز، سواء كان الواجد حرًا أو عبدا، صغيرا أو كبيرا، وكذا المعادن والغوص»^(١).

و كذا في الإرشاد^(٢) و القواعد، و زاد في الأخير بأنه يلحق به ما يوجد في ملك مبتاع^(٣) و اختاره في المسالك^(٤).

و صرح في الدروس و البيان بعدم اشتراط البلوغ في تعلق الخمس بالأولين^(٥)، أي المعادن و الكنوز.

و في التحرير: «الخمس يجب في المخرج من المعدن، و يملك المخرج الباقي،

ص: ١٥٧

١- (١) شرائع الإسلام ١: ١٨١.

٢- (٢) إرشاد الأذهان ١: ٢٩٣.

٣- (٣) قواعد الأحكام ١: ٣٦٢.

٤- (٤) مسالك الأفهام ١: ٤٦٧.

٥- (٥) الدروس الشرعية ١: ٢٦٠، البيان: ٣٤٤.

و يستوى فى ذلك الصغير و الكبير»(١).

و فى المنتهى: الاتفاق على ذلك(٢). و فى التذكرة: «و هو قول عامه العلماء»(٣).

و قال المحقق القمى: «الظاهر عدم الخلاف فى المسأله، و كذلك فى المعدن»(٤).

و فى مجمع الفائده: «و لعلمه يريد بالصغير... من يقدر على التملك بتميز ما، و يحتمل الملك له بالأخذ و القبض أو بالولاية»(٥).

و فى العروه: «الظاهر عدم اشتراط التكليف و الحرّيه فى الكنز و الغوص و المعدن و الحلال المختلط بالحرام و الأرض التى يشترىها الذمى من المسلم، فيتعلق بها الخمس»(٦).

و جاء فى تحرير الوسيله: «و لو استنبط المعدن صبى أو مجنون تعلق الخمس به على الأقوى»(٧).

أدله وجوب الخمس فى المعادن و الكنوز و الغوص للأطفال

و يمكن أن يستدل بثبوت الخمس فى الثلاثه المذكوره و غيرها للأطفال بوجوه:

الأول: قوله تعالى: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ

ص: ١٥٨

١- (١) تحرير الأحكام الشرعيه ١: ٤٣٥.

٢- (٢) منتهى المطلب ٨: ٥٣٢.

٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٥: ٤١٨، مسأله ٣١٤.

٤- (٤) غنائم الأيام ٤: ٢٩٨.

٥- (٥) مجمع الفائده و البرهان ٤: ٣٠٤.

٦- (٦) العروه الوثقى، مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٠٤.

٧- (٧) تحرير الوسيله ١: ٣٢٣.

وَلِلرَّسُولِ (١)، فَإِنَّ الظاهر منها من جهة التعبير بالكسر المشاع هو ثبوت الخمس في كل ما يغنم، و الغنيمه عامه لغه (٢) و عرفا، فتشمل كل ما يحصل بالسعي و الاكتساب.

قال الشيخ الأعظم: «يفهم من استدلال العلماء لوجوب الخمس في الكنز و المعدن و الغوص بأنها اكتسابات (٣)، فتدخل تحت الآيه»، ثم تعميمهم الوجوب فيها للصبى و المجنون، ثم دعواهم الإجماع على وجوب الخمس في مطلق الاكتسابات عدم الفرق في أرباح المكاسب بين البالغ و غيره (٤).

و عليه فثبوت الخمس في كل ما يغنم من الأحكام الوضعيه التى لا يتفاوت فيها البالغ و غيره.

و جاء فى الجواهر: «إنّ الحكم المذكور من الوضعيات الشامله للمكلفين و غيرهم» (٥).

و لكن لما كانت الآيه مشتمله على الخطاب (٦) فالقول بشمولها لغير المكلفين مشكل، خصوصا بملاحظه ذيل الآيه.

ص: ١٥٩

١- (١) سورة الأنفال ٨: ٤١.

٢- (٢) غنم الشىء غنما: فاز به و تغنمه، و اغتنمه: عدّه غنيمه، لسان العرب ٥: ٦٦ مادّه غنم، المعجم الوسيط: ٦٦٤، و فى مجمع البحرين ٢: ١٣٣٧ الغنيمه فى الأصل: هى الفائده المكتسبه.

٣- (٣) الظاهر أنّ مستندهم فى الثلاثه خصوص الروايات الوارده فيها، و إطلاقها يشمل الصبى أيضا، و ليس مستندهم الآيه الشريفه. (م ج ف).

٤- (٤) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الخمس: ٢٧٤.

٥- (٥) جواهر الكلام ١٦: ٣١٢ (ط ج).

٦- (٦) و لا يذهب عليك أنّ توجه الخطاب التكليفى إلى الصبى ممنوع، و لكن الخطاب غير التكليفى لا بأس به، و الخطاب فى الآيه الشريفه إنّما هو بالنسبه إلى الغنيمه، و هو ممكن التوجه إلى الصبى، و كذا الخطاب ب و اعلموا فهو أيضا خطاب غير تكليفى، بخلاف صلوا و صوموا و غيرهما، فكأنّ الآيه الشريفه تدلّ على ثبوت الخمس فى مطلق الغنائم و لا دخل للخطاب فى هذا المعنى. (م ج ف).

الثاني: الإجماع، كما تقدّم.

قال المحقّق القمّي: «المعادن و الكنز و الغوص، فمقتضى الأصل و منع العموم و إن كان عدم التعلّق، و لكن ظاهرهم عدم الخلاف، فلعله هو الحجّة» (١).

و فيه: أنه مدركيّ أو محتمل المدركيه، فلا يكون دليلاً مستقلاً.

الثالث: إطلاق روايه عمّار بن مروان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«فيما يخرج من المعادن و البحر و الغنيمه و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه و الكنوز الخمس» (٢)، فإنّ إطلاقها (٣) يشمل البالغ و غير البالغ، كما صرّح به الشيخ الأعظم (٤).

الرابع: إطلاق موثقه سماعه، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخمس، فقال:

«في كلّ ما أفاد الناس من قليل أو كثير» (٥).

قال في الذخيره: «يجب الخمس على واجد الكنز و المعدن و الغوص، صغيراً كان الواجد أو كبيراً...، لعموم الأخبار المتضمّنه لوجوب الخمس في هذه الأنواع من غير معارض و لا مخصّص» (٦).

الخامس: الروايات المعبّره بكلمه «في» الظاهره في كونه من أحكام الوضع و الأسباب التي لا تفاوت فيها بين المكلف و غيره.

منها: صحيحه عبد الله بن سنان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليس

ص: ١٦٠

١- (١) غنائم الأيّام ٣٥٤:٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٤٤:٦، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٦.

٣- (٣) الظاهر أنّ الروايه إنّما هي بصدد بيان متعلّق الخمس، و ليس بصدد بيان من يجب عليه حتّى يتمسّك بإطلاقها، و هذا الإشكال يجري بالنسبه إلى الدليل الرابع و الخامس و السادس، فتدبّر. (م ج ف).

٤- (٤) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الخمس: ٢٧٤.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٣٥٠:٦، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٦.

٦- (٦) ذخيره المعاد، (الطبعه الحجرية): ٤٨٤.

الخمسة إلا في الغنائم خاصه»(١).

و المراد بالغنائم مطلق ما يحصل بالسعى و الاكتساب.

قال الشيخ رحمه الله: «تكون هذه المكاسب و الفوائد التي تحصل للإنسان هي من جملة الغنائم التي ذكرها الله تعالى في القرآن، و قد بين عليه السلام ذلك في الرواية التي ذكرناها في أول الباب(٢).

و منها: صحيحه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكنز كم فيه؟ قال:

«الخمسة»، و عن المعادن كم فيها؟ قال: «الخمسة»(٣)، الحديث.

و منها: معتبره زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن المعادن ما فيها؟ فقال: «كل ما كان ركازا ففيه الخمسة»(٤)، الحديث.

و نحوها صحيحتا البنظلي(٥) و محمد بن مسلم(٦) و روايه محمد بن علي بن أبي عبد الله(٧).

السادس: الروايات التي تشتمل على لفظه «علي» مثل صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن معادن الذهب و الفضة و الصفر و الحديد و الرصاص، فقال: «عليها الخمسة جميعا»(٨).

و روايه ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الخمسة على خمسة أشياء:

ص: ١٤١

- ١- (١) وسائل الشيعة ٦: ٣٣٨، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ١.
- ٢- (٢) الاستبصار ٢: ٥٦، ح ١٨٤.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٦: ٣٤٢، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٢.
- ٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ٣.
- ٥- (٥) نفس المصدر: ٣٤٥، الباب ٥ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٢.
- ٦- (٦) نفس المصدر: ٣٤٣، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٤.
- ٧- (٧) نفس المصدر، ح ٥.
- ٨- (٨) نفس المصدر: ٣٤٢، الباب ٣، ح ١.

على الكنوز و المعادن و الغوص و الغنيمه»(١) ، الحديث.

لأنّ لفظه «على» و إن أمكن أن يدعى ظهورها في التكليف و لكنّ التحقيق أنّه لو كان موضوع الاستعلاء فعلا اقتضى التكليف، مثل: (عليك أن تقوم) و إن كان عينا اقتضى الوضع، مثل: (عليك درهم)، و مورد الروايه من الثاني؛ لأنّه ورد في النصوص: «الخمس على خمسه أشياء: على الكنوز و المعادن...».

فالمحصّل ممّا ذكرنا هو عدم اعتبار الكمال بالبلوغ و العقل في تعلّق الخمس بالكنوز و المعادن و الغوص.

و أمّا في أرباح المكاسب فقال الشيخ الأعظم رحمه الله: «إنّه يفهم من استدلال العلماء لوجوب الخمس في الكنز و المعدن و الغوص بأنّها اكتسابات فتدخل تحت الآيه، ثمّ تعميمهم الوجوب فيها للصبّي و المجنون، ثمّ دعواهم الإجماع على وجوب الخمس في مطلق الاكتسابات، عدم الفرق في أرباح المكاسب بين البالغ و غيره»(٢).

اشتراط وجوب الخمس بالبلوغ مطلقا

القول الثاني: أنّه يشترط البلوغ في ثبوت الخمس مطلقا.

جاء في المدارك في شرح كلام المحقّق(٣): «و ربما لاح من عبارته اعتبار التكليف و الحرّيّه في غير هذه الأنواع الثلاثه [الكنوز و المعادن و الغوص] و هو مشكل على إطلاقه، فإنّ مال المملوك لمولاه، فيتعلّق به خمسه. نعم، اعتبار

ص: ١٤٢

١- (١) نفس المصدر: ح ٧.

٢- (٢) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الخمس: ٢٧٤.

٣- (٣) تقدّم في ذكر الأقوال في ذيل القول الأوّل.

التكليف في الجمع متّجه»(١).

وقال المحقّق النراقي: «فالظاهر عدم ثبوت الخمس في مال اليتيم و العبد مطلقاً، إلّا أن يثبت الإجماع كلياً أو في بعض الأنواع كما هو المظنون، سيّما في الثلاثة»(٢).

و في مستند العروه: «لا خمس في مال الصبيّ أو المجنون كما لا زكاه...»

و لا- فرق فيما ذكر بين الثلاثة المتقدّمه [الكنز و الغوص و المعدن] و بين غيرها كأرباح المكاسب؛ لوحده المناط. نعم، يجب الخمس بالنسبه إلى المال المختلط بالحرام؛ لأنّ مقداراً من المال حينئذ لم يكن للصبيّ، و التخميس طريق إلى التطهير»(٣).

أدلّه اشتراط وجوب الخمس بالبلوغ

و يمكن أن يستدلّ للحكم المذكور بوجوه:

الأوّل: أنّ مقتضى بعض الأدلّه هو التكليف؛ لاشتمالها على لفظه «على» و هي ظاهره(٤) في التكليف، كما ورد في صحيحه أبو عليّ بن راشد: «يجب

ص: ١٤٣

١- (١) مدارك الأحكام ٥: ٣٩٠.

٢- (٢) مستند الشيعة ١٠: ٧٦.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الخمس ٢٥: ٣٠٨-٣٠٩.

٤- (٤) التحقيق - كما بيناه في قواعدنا الفقهيّه - أنّ ما ذكره الشيخ الأنصاري و تبعه المحقّق النائيني قدّس سرّهما - من أنّ كلمه «على» إذا اسندت إلى فعل من أفعال المكلفين فهي ظاهره في التكليف، و أمّا إذا اسندت إلى مال من الأموال فهي ظاهره في الوضع - غير صحيح جدّاً. كما أنّ ما ذكره المحقّق الإيرواني؛ من أنّها في جميع الموارد ظاهره في الحكم التكليفي، سواء اسندت إلى فعل أو إلى مال، مخدوش، بل الحقّ ما اختاره السيّد المحقّق العظيم الإمام الخميني قدّس سرّه في كتابه البيع؛ من ظهور كلمه «على» في الاستقرار في العهد -

عليهم الخمس»(١).

و فى صحيحه محمد الهمدانى: أنه «أوجب عليهم نصف السدس»(٢).

و هذا هو مقتضى مكاتبه على بن مهزيار؛ لأنه عليه السلام أمر بالإيصال إلى وكيله(٣).

و أمّا سائر الروايات - التى تدلّ بظاهرها على أنّ الخمس لمصرفه، و أنه حقّ لأربابه ممّا له ظهور فى حكم الوضع الذى يعمّ الصبىّ أيضا، كموثّقه سماعه المتقدّمه(٤) و غيرها ٥- فتحمل(٥) على أنه لبيان التكليف.

و فيه نظر؛ لأنّ الأخبار التى لها ظهور فى التكليف لا- تكون قرينه على تقييد الأخبار التى تدلّ على الوضع، و أنّ الخمس حقّ ثابت لأربابه بالمكلف، بل بالعكس، أى تحمل الأخبار التى تدلّ بظاهرها على التكليف، بقرينه ما تدلّ على الوضع على أنّها تشمل الصبىّ أيضا، و لا- أقلّ من أنه يوجب الإجمال، فلا- يصحّ أن يستدلّ على اشتراط وجوب الخمس بالبلوغ مطلقا بهذه النصوص.

ص: ١٦٤

- ١- (١) وسائل الشيعه ٦: ٣٤٨، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٣.
- ٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ٤.
- ٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ٥.
- ٤- (٤) (٥٤) نفس المصدر و الباب، ح ٦، و الباب ٣، ح ٢-٣ و الباب ٥، ح ٢.
- ٥- (٥) (٦) لا وجه لهذا الحمل، كما لا وجه لعكسه. (م ج ف).

الوجه الثانى: أنه يستفاد من بعض الأخبار فى باب الزكاه عدم وجوبها فى مال الطفل (١)، إلا- فى بعض الصور المستحبه - كصوره الاتجار (٢)- و الظاهر أنه من باب عدم كونه مكلفا، و الملاك موجود فى المقام.

وفيه: أنه لم يعلم مناط الحكم و أنه من باب رفع القلم حتى يقال بذلك فى الخمس، مع أن مقتضى بعض الأخبار عدم وجوب الزكاه فى المال الصامت و الدين و وجوبها فى الغلات (٣)، كما صرح به بعض الأعلام (٤).

الوجه الثالث: استواء الخمس و الزكاه فى البدليه (٥)؛ لأنه ورد فى الأخبار أن الخمس عوض عن الصدقات المجعوله لسائر الناس، كما فى خبر حماد حيث قال عليه السلام: «و إنما جعل الله هذا الخمس لهم خاصه دون مساكين الناس و أبناء سبيلهم عوضا لهم من صدقات الناس؛ تنزيها من الله لهم لقرباتهم برسول الله صلى الله عليه و آله، و كرامه من الله لهم عن أوساخ الناس» (٦)، الحديث، و غيره (٧).

فكما أنه لا زكاه على مال الطفل فى الجملة كذلك لا خمس عليه.

وفيه: أن مفاد تلك الأخبار البدليه فى الجعل، لا المماثله فى جميع الأحكام و الشرائط، و لا أقل من الشك فى ذلك.

ص: ١٦٥

١- (١) وسائل الشيعه ٥٤:٦، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٣-٤ و ٧.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ٥.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ٢.

٤- (٤) كتاب الخمس للشيخ مرتضى الحائرى: ٤١٨.

٥- (٥) نعم، البدليه ثابتة و لكنّها بالنسبه إلى المصرف، و إلا فهل يمكن أن يقال: كما أن الزكاه واجبه فى التقدين فالبدليه تقتضى وجوب الخمس؟ كلاً. و بعبارة اخرى: الكلام فىمن يجب عليه الخمس لا فىمن يصرف فيه الخمس، و البدليه فى الثانى دون الأول. (م ج ف).

٦- (٦) وسائل الشيعه ٣٥٨:٦، الباب ١ من أبواب قسمه الخمس، ح ٨.

٧- (٧) نفس المصدر و الباب، ح ٧ و ٩.

الوجه الرابع: أنّ مقتضى إطلاق صحيحه زراره و محمد بن مسلم فيما رواه الشيخ عنهما عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام: «ليس على مال اليتيم في الدين و المال الصامت شيء...» (١) عدم ثبوت الخمس في أمواله أيضا.

و فيه: أنّ المراد من الشيء هو الزكاه بقريته ذكر «الدين و المال الصامت» في مقابل ما تدلّ عليه الأخبار الكثيره من الزكاه في مال الصغير إذا أتجر به (٢)، و بقريته قولهما عليهما السلام في ذيل الحديث: «فأمّا الغلات فعليها الصدقه واجبه» (٣). (٤)

و قال السيد الميلاني: «لا يمكن التمسك بإطلاق الشيء، فإنّ الذيل في كلّ منهما يصلح للقريته، و لا أقلّ يوجب الإجمال، و المتيقن من نفي الشيء هو نفي الزكاه» (٥).

الوجه الخامس: - و هو العمده - أنّ مقتضى حديث رفع القلم عن الصبيّ و المجنون و النائم (٦) عدم ثبوت الخمس و لو كان مفاد الدليل هو الوضع؛ لأنّ رفع القلم كناية عن رفع الجعل الموجب للضيّق عليهم، من غير فرق بين الوضع و التكليف، و لا ريب أنّ جعل الخمس في مال الصغير موجب لحصول النقص في ماله، و رفعه موافق للامتنان.

و عليه فلا- خمس في مال الصبيّ و المجنون كما لا- زكاه... فلو كان هناك عموم أو إطلاق يشمل مال الصبيّ لم يكن بدّ من الخروج عنه بمقتضى هذا الحديث،

ص: ١٦٦

١- (١) نفس المصدر: ٥٤، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٢.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ٥ و ١٠، ٥٧، الباب ٢، ح ٢-٣.

٣- (٣) نفس المصدر، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاه، ح ٢.

٤- (٤) كتاب الخمس للشيخ مرتضى الحائري: ٤١٨.

٥- (٥) محاضرات في فقه الإماميه، كتاب الخمس للسيد محمد هادي الميلاني: ١٣٢.

٦- (٦) وسائل الشيعه ١: ٣٢، الباب ٤ من أبواب مقدّمات العبادات، ح ١١.

كما صرح به السيّد الخوئي (١).

أقوال الفقهاء فى معنى حديث الرفع

أشاره

إنّ حديث الرفع يكون دليلاً لكثير من الأحكام والمسائل المختلفه التى تبحث فى أبواب متعدده من أبواب الفقه، و أقوال الفقهاء فى معنى هذا الحديث مختلفه، وبالطبع يؤثّر هذا الاختلاف فيما يستفاد منه، ولذا ينبغى أن نذكر المباني والأقوال المختلفه فى معنى الحديث - و المقام مناسب لذلك - ثمّ نجيب عن الاستدلال به فى المقام.

و بالجمله، فى معنى الحديث وجوه، بل أقوال:

الأول: أنّه يستفاد من حديث الرفع نفي قلم جعل الأحكام على الصبيّ و المجنون مطلقاً، و استثناؤهما عن قلم التشريع كالبهائم، فلا- ذكر لهما فى القانون و لم يجز عليهما شىء، و مقتضى ذلك (٢) عدم الفرق بين قلم التكليف و الوضع، فترتفع عنهما الأحكام برمتها بمناط واحد، و هو الحكومه على الأدلّه الأوّليه.

فالمنفى فى هذا الحديث هو جعل الأحكام مطلقاً، سواء كانت الأحكام وضعيه أم تكليفيه، كما اختاره السيّد الخوئي (٣).

و قال المحقّق النائيني قدّس سرّه: المرفوع فى الصبيّ... يحتمل... أحد المعنيين:

الأول: أن يكون رفع القلم كناية عن إرخاء العنان كالبهائم، و يكون كناية

ص: ١٦٧

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الخمس ٣٠٨:٢٥-٣٠٩.

٢- (٢) كما أنّ مقتضاه رفع الأحكام الاستحبابيه أيضاً. و بالجمله، كلّ ما يكون متعلّقاً للجعل من وجوب و حرمة و كراهه و استحباب و شرط و جزء و مانع و غيرها، و الالتزام بهذه السعه مشكل جدّاً، و لا ريب فى أنّ المستحبات كما تكون مجعوله للبالغين تكون مجعوله فى حقّ الأطفال أيضاً. (م ج ف).

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الخمس ٣٠٨:٢٥ ص ٣٠٩-٣٠٩.

عن رفع التكليف و قلم التشريع، و هذا المعنى هو الأظهر.

الثانى: أن يكون المرفوع قلم التشريع و جعل الأحكام بالصرّاحه(١)، فالمعنى الثانى الذى ذكره قدّس سرّه منطبق على القول الأوّل.

و قال البعض الآخر: المراد به مطلق القلم الثابت فى الشرع، أعمّ من الوضع و التكليف... و تقييده بالتكليفات يحتاج إلى دليل(٢).

و يرد على هذا القول: بأنّه مستلزم لتخصيص الأكثر(٣)؛ إذ ثبت بالضرورة الفقهيّه بين الفريقين كثير من الأحكام الوضعيه للصبيّ، كالملكيه و الضمان و الطهاره و النجاسه و غيرها، و هكذا بعض المستحبّات كالصلاه و الصوم و الحجّ، كما تقدّم فى البحث عن مشروعيه عبادات الصبيّ(٤)، مضافا إلى أنّ سياق الروايه آب عن التخصيص، كما أشار إليه السيّد اليزدى(٥).

القول الثانى: أنّ المرفوع هو قلم المؤاخذه لا- قلم جعل الأحكام، كما صرّح به الشيخ الأعظم(٦) و المحقّق الخراسانى(٧) و اختاره السيّدان اليزدى(٨) و المراغى(٩)، و الشيخ الأراكى(١٠).

ص: ١٤٨

-
- ١- (١) المكاسب و البيع للنائينى ١: ٣٩٩.
 - ٢- (٢) الفقه، كتاب الخمس ٣١٠ و كتاب الزكاه ١: ٢٨.
 - ٣- (٣) و هذا المقدار من التخصيص لا يبلغ حدّ الاستهجان، مضافا إلى أنّ الإباء عن التخصيص أمر غير قابل للقبول و لا دليل عليه، بل ما هو المشهور من (أنّه ما من عامّ إلّا و قد خص) كلام صحيح جدّا. (م ج ف).
 - ٤- (٤) راجع الفصل الأوّل و الثانى من الباب التاسع.
 - ٥- (٥) حاشيه المكاسب للسيّد اليزدى ٢: ٢٠.
 - ٦- (٦) تراث الشيخ الأعظم، كتاب المكاسب ٣: ٢٧٨.
 - ٧- (٧) حاشيه المكاسب للآخوند الخراسانى: ٤٦.
 - ٨- (٨) حاشيه المكاسب للسيّد اليزدى ٢: ١٩.
 - ٩- (٩) العناوين ٢: ٦٦٦.
 - ١٠- (١٠) كتاب البيع للشيخ الأراكى ١: ٢٠٨.

و هذا المعنى موافق لاستعماله فى العرف، فإنَّ أهل العرف إذا قالوا: فلان مرفوع عنه القلم لا يريدون به إلاَّ عدم مؤاخذته فى أفعاله و تروكه، فيكون الظاهر من هذه العبارة التى هى فى مقام الامتنان و التسهيل هو رفع المؤاخذه عن هذه الثلاثة؛ لعدم التفاتهم إلى المصالح و المفاسد؛ أمَّا المجنون فلعدم عقله، و أمَّا الصبىَّ فلقلَّه عقله غالباً، و أمَّا النائم فلغفلته بواسطه نومه (١).

و الظاهر أنَّ مراد الشيخ و من تبعه من رفع المؤاخذه: أنَّ المؤاخذه و العقوبه من لوازم التكليف الإلزاميَّة، و خاصه من خواصه، فرفعها يكشف عن رفع خصوص التكاليف الإلزامية، لا كلَّ تكليف، فضلاً عن كلِّ حكم حتَّى يشمل الأحكام الوضعيَّة، و هذا المعنى مناسب لما اشتهر بينهم من مشروعيتهم من مشروعيَّة عبادات الصبىَّ، و من أنَّ الأحكام الوضعيَّة ليست مختصه بالبالغين.

ما المراد من المرفوع فى حديث الرفع

قال الشيخ الفاضل اللنكرانى: «إنَّ المرفوع فى الحديث هو قلم المؤاخذه و العقوبه الاخرويَّة و الدنيويَّة... و لازمه (٢) عدم ثبوت التكليف اللزومى فى حقّه، و عدم ترتب استحقاق العقوبه على ترك الواجب و فعل الحرام، فيقتصر فى تخصيص عمومات أدلّه التكاليف على هذا المقدار» (٣).

و أورد على هذا القول السيّد الخوئى: «بأنَّ العقوبه و المؤاخذه - كالمثوبه و الاجره - من الامور التى لا صلّه لها بعالم الجعل بوجه، بل هى مترتبه على

ص: ١٦٩

١- (١) القواعد الفقهيَّة للجنوردى ١٧٥:٤-١٧٦.

٢- (٢) و هذا اللازم غير لازم؛ لأنّه إذا قلنا برفع خصوص المؤاخذه فلا معنى للحديث، إلاَّ فى فرض مخالفه التكليف التى هى سبب لاستحقاق العقاب، و لا تعرّض للحديث إلى نفى أصل الوجوب و الحرمة، فلو أتى الصبىَّ واجبا بقصد الوجوب أو ترك حراما بقصد إطاعه الله لكان صحيحاً؛ لعدم تعرّض الحديث إلى صورته الموافقه، و هذا أمر لا يمكن الالتزام به، و لم يقل به أحد، فتبيّن أنَّ حمل الحديث على رفع المؤاخذه غير تامّ جدّاً. (م ج ف).

٣- (٣) القواعد الفقهيَّة للشيخ الفاضل اللنكرانى: ٣٦٢.

الجعل ترتب الأثر على ذى الأثر، و عليه فلا معنى لتعلق الرفع بما لم يتعلّق به الجعل. نعم، ترتفع العقوبه بارتفاع منشأها، أعنى به التكاليف الإلزاميه، و لكنّه غير رفع المؤاخذه ابتداءً»(١).

و يمكن أن يجاب بأنّ المؤاخذه من لوازم مخالفه التكليف، و يستكشف من رفعها نفي الوجوب و الحرمة الذى يتعلّق بهما الجعل، و فى الحقيقه يتعلّق(٢) بها الجعل باعتبار مؤثرها، و هو التكليف.

قال المحقّق البجنوردى: «المراد من رفع القلم هو رفع المؤاخذه التى من لوازم مخالفه التكليف الإلزامى بترك الواجب و إتيان الحرام، فيستكشف من نفي اللازم الذى هو المؤاخذه نفي الملزوم - أى الوجوب و الحرمة - فيدلّ على عدم التكاليف الإلزاميه على الصبى»(٣).

القول الثالث: إنّ المرفوع بهذا الحديث هو قلم التكليف الإلزامى.

قال المحقّق الإيروانى: «إنّ القلم لو كان هو قلم التكليف... كان المراد منه خصوص التكاليف الإلزاميه و ذلك بقريته الرفع، فإنّ مناسب مادّه الرفع رفع ما فى حملة كلفه و ثقل و مشقّه، و ما فيه ذلك ليس إلاّ الأحكام التكليفيه الإلزاميه»(٤).

و هو القول الثانى للسيد الخوئى كما صرّح به فى بعض كلماته(٥).

ص: ١٧٠

١- (١) مصباح الفقاهه ٣: ٢٥٠.

٢- (٢) لا تعلّق للعقوبه بالجعل و هو ليس علّه للعقوبه، بل المخالفه سبب لاستحقاق العقوبه، فالعقوبه متأخره عن الجعل بمرتبتين و لا مجال للقول بأنّ المقام من نفي اللازم و إرادته نفي الملزوم فإنّ المؤاخذه ليست لازمه للجعل. (م ج ف).

٣- (٣) القواعد الفقهيّه للبجنوردى ١٧٦: ٤ مع تفاوت يسير.

٤- (٤) حاشيه المكاسب للمحقّق الايروانى ١٦٧: ٢-١٦٨.

٥- (٥) مصباح الفقاهه ٣: ٢٥٠.

و فى حاشيه الشهيدي على المكاسب: «المراد منه - أى رفع القلم - قلم الحمل و الثقل؛ لأنّ الظاهر من الرفع المتعدّى ب «عن» - كما يشهد به ملاحظه موارد استعماله - أن يكون المرفوع ثقلاً- على المرفوع عنه و لو تنزيلاً و لا- ثقل فى غير الإيجاب و التحريم»(١).

و الحاصل: أنّ حديث الرفع لا يشمل الأحكام المستحبّه و الوضعيّه، و لذا اشتهر أنّ الأحكام الوضعيّه ليست مختصّه بالبالغين، و قالوا بصحّه العباده و استحبابها للصبّي؛ لأنّ أدلتها تشمله كشمولها للبالغ، و لا تنافى بين رفع القلم عن الصبّي و بين استحباب العبادات له، و أمّا فى الواجبات فرفع القلم يوجب إلزامها فقط، و أمّا مطلوبيتها فهى باقيه على حالها، و عليه فتصحّ العبادات الواجبه عن الصبّي و تكون مطلوبه فى حقّه.

و لكن أورد على هذا القول أيضا السيد الخوئى - و إن التزم به فى بعض المسائل كما تقدّم - بأنّ قلم الرفع إنّما تعلق بما تعلق به قلم الوضع، و من الواضح أنّ المجموع أمر بسيط غير قابل للتقسيم، و كذلك المرفوع، بل قد ذكرنا فى محلّه أنّ صيغته الأمر و ما فى معناها موضوعه لإبراز اعتبار المادّه على ذمّه المكلف فقط. و أمّا الوجوب فإنّه نشأ من ناحيه العقل الحاكم بوجوب إطاعه المولى ما لم يرخص فى الترك، فما هو قابل للرفع و الوضع شرعا هو نفس الاعتبار دون الوجوب المترتب عليه»(٢).

و قد تقدّم فى البحث عن مشروعيه عبادات الصبّي ما يناسب المقام و يكون

ص: ١٧١

١- (١) حاشيه المكاسب للميرزا فتاح الشهيدي: ٢٤٧.

٢- (٢) مصباح الفقاهه ٣: ٢٤٢.

جوابا عن هذا الإيراد على بعض الوجوه، فلا نعيده خوفا من التطويل، فراجع هناك (١).

مخالفه القول الثالث لمفاد بعض الروايات

و يرد على القول الثالث أيضا: أنّ مفاد روايه أبى البخترى رفع الرجم و السديه عن المجنون و الصبى (٢)، و هو دليل على أنّ المرفوع بالحديث أعمّ من الأحكام التكليفية و الأحكام الوضعيه.

قال المفيد رحمه الله: «رووا - أى العامه و الخاصه - أنّ مجنونه على عهد عمر فجر بها رجل، فقامت البيئه عليها بذلك، فأمر عمر بجلدها الحدّ، فمرّ بها على أمير المؤمنين عليه السّلام لتجلد، فقال: «ما بال مجنونه آل فلان تعتلّ (٣) تقتل خ ل» فقيل له: إنّ رجلا فجر بها و هرب، و قامت البيئه عليها، فأمر عمر بجلدها، فقال لهم: «ردّوا إليه و قولوا له: أ ما علمت أنّ هذه مجنونه آل فلان، و أنّ النّبى صلّى الله عليه و آله قال:

رفع القلم عن ثلاثه: عن المجنون حتّى يفيق، إنّها مغلوبه على عقلها و نفسها»، فردّت إلى عمر، و قيل له ما قال أمير المؤمنين عليه السلام فقال: فرّج الله عنه، لقد كدت أن أهلك فى جلدها، و درأ عنها الحدّ» (٤).

و تقريب الإشكال: أنّه بعد كون المرفوع عن الصبى موافقا للمرفوع عن

ص: ١٧٢

١- (١) راجع المبحث الثانى من الفصل الأوّل من الباب التاسع.

٢- (٢) عن أبى البخترى عن جعفر عن أبيه عن عليّ عليهم السّلام: «أنّه كان يقول فى المجنون و المعتوه الذى لا يفيق و الصبى الذى لم يبلغ: عمدهما خطأ تحمله العاقله و قد رفع عنهما القلم». وسائل الشيعه ١٩: ٦٦، الباب ٣٦ من أبواب حكم القصاص، ح ٢.

٣- (٣) تجذب جذبا عنيفا، الصحاح ٢: ١٣١٢ (عتل).

٤- (٤) الإرشاد ضمن سلسله مؤلّفات الشيخ المفيد ١١ ق ١: ٢٠٣-٢٠٤.

المجنون؛ لإسناد الرفع بجامع واحد، فالمرفوع في الصبيّ و المجنون واحد معنى، و في هذا الحديث استشهد الإمام عليه السلام برفع الرجم بحديث رفع القلم، و الرجم حكم وضعي كالديه و القصاص و غيرها، و لكنّ إجراءها حكم تكليفي.

و أمّا سندها فيمكن أن يقال: إنّه معتبر؛ لأنّ المفيد رحمه الله عبّر بأنّه روت العامّة و الخاصّه، و هذا التعبير يشعر بأنّها كانت قطعیه عنده، هذا أوّلا.

و ثانيا: احتجّ أبو جعفر مؤمن الطاق على أبي حنيفة بأنّ عمر كان لا يعرف أحكام الدين، قال أبو حنيفة: و كيف ذلك؟ قال أبو جعفر: ما أقول فيه ما تنكره، أمّا أوّل ذلك فإنّه قال: لا يصلّي الجنب حتّى يجد الماء و لو سنه، و الامّه على خلاف ذلك - إلى أن قال -: و اتى بمجنونه و قد زنت، فأمر برجمها، فقال له عليّ عليه السلام: «أ ما علمت أنّ القلم قد رفع عنها حتّى تصحّ؟» فقال: لو لا عليّ لهلك عمر، الحديث. ذكره في الاختصاص عن يعقوب بن يزيد البغدادي عن ابن أبي عمير(١).

و ثالثا: قوّه متن الحديث و عدم الداعي لجعل الوضع.

و رابعا: كونه في كثير من كتب أهل السنّه(٢).

كلّ ذلك دليل على اعتبار الحديث، و لكن مع ذلك كلّ يمكن أن يقال: إنّ هذا الحديث و ما في معناه لا يشمل(٣) الحكم الوضعي بحال. و الشاهد على

ص: ١٧٣

١- (١) الاختصاص ضمن سلسله مؤلّفات الشيخ المفيد ١٢: ١٠٩-١١٠-١١١، بحار الأنوار ١٠: ٢٣١ و ٧٩: ٨٨-٨٩.

٢- (٢) سنن أبي داود ٤: ٣٦٣، الرقم ٤٣٩٩-٤٤٠٠-٤٤٠١، مسند أحمد ١: ٣٢٥، الرقم ١٣٢٧، سنن الدارقطني ٣: ١٠٢، الرقم ٣٢٤٠، المستدرک للحاكم ١: ٣٨٩، الرقم ٢٧٦/٩٤٩ و قال: هذا حديث صحيح، و ج ٢: ٦٨، الرقم ٢٢٢/٢٣٥١، السنن الكبرى للبيهقي ١٣: ٢١، الرقم ١٧٦٩٨-١٧٦٩٩.

٣- (٣) كيف لا يشمل و في الروايه تصريح بنفي القتل و هو حكم وضعي، و استدللّ بقول الرسول صلّى الله عليه و آله؟ (م ج ف).

ذلك قوله عليه السلام فيه: «رفع القلم عن ثلاثه، عن المجنون حتى يفيق، إنها مغلوبه على عقلها و نفسها».

يعنى حال كون المرأه مجنونه و مغلوبه على عقلها و لم تفق لم يكن لها حكم تكليفي حتى يحرم عليها الزنا، و ثبت فى حقها الحكم الوضعي - أى الرجم - ثم يدفع عنها بحديث رفع القلم.

فلم يكن هذا الحديث مخالفا للقول الثالث، بل دال على أن ما هو المرفوع عن الصبي هو الحكم التكليفي، أى الإلزام و المشقه، و هو المطلوب، فتأمل.

القول الرابع: إن معنى رفع القلم رفع قلم التكليف و الوضع الثقيل على الصبي، و هو التكليف الإلزامي الذي يؤخذ به المكلف، و الوضع الذي يتضمن مؤاخذه فى نفسه أو طرفه أو ماله؛ لأنّ الرفع يتعلّق بأمر ثقيل (١) على الشخص، و هو المؤاخذه الاخرويه أو الدينويه، و إلا - فالتكليف مع قطع النظر عمّا يترتب على مخالفته ليس فيه ثقل على الشخص، كما اختاره المحقق الفقيه الأصفهاني (٢)، و بما أنّ حديث رفع القلم، كحديث رفع التسعه عن الامه و ارد مورد الامتتان، فالمستحبات و الأفعال الحسنه عقلا و شرعا لا ترفع عن الصبي، و كذلك الأحكام الوضعيه التى لا وزر و لا ثقل على الصبيان فيها.

نعم، يختلف حال ما ثبت فى حقه من الوضع، فتاره يكون تخصيصا لعموم رفع القلم عنه مطلقا - كالوصيه و التدبير و شبههما - و اخرى لا يكون تخصيصا كضمانه بإتلافه و جنابته و نجاسته و طهارته و أشباهها، فإنّ الظاهر من رفع

ص: ١٧٤

١- (١) و الإنصاف أنّ هذا القيد غير مستفاد من العرف و اللغه و الرفع فى قبال الوضع، و لا يعتبر فى كلّ منهما ثقل، فتدبر. (م ج ف).

٢- (٢) حاشيه المكاسب للمحقق الأصفهاني ١٣: ٢.

القلم عنه و عن المجنون و النائم رفع ما يكون منوطا بالشعور و الاختيار و العقل و كماله (١).

القول الخامس: أنّ المرفوع بالحديث ليس قلم الجعل، بل الظاهر أنّه قلم السيئه المكتوب بأيدي الكرام الكاتبين، و هو يستلزم رفع الإلزام و الثقل، سواء كان موجبهما حكما تكليفيا أم وضعيا، و هو الأصح.

قال الإمام الخميني قدّس سرّه: «إنّ من المحتمل أن يراد بالرفع قبال ما ورد في بعض الروايات أنّه: «بلغوا الحلم كتبت عليه السيئات» (٢)، فيراد أنّه قبل بلوغه لا يكتب عليه السيئات و قلم كتابه السيئات مرفوع عنه» (٣).

و اختاره السيّد الزنجاني (٤) «دام ظلّه» و الشيخ مرتضى الحائري قدّس سرّه، و استشهد بما ورد في الآيات و الروايات (٥) من كتابه الحسنات و السيئات، كقوله تعالى: ما لهذا الكتاب لا يُغادرُ صَغِيرَةً وَ لا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا (٦)،

ص: ١٧٥

١- (١) نفس المصدر: ١٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٠، الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات، ح ١.

٣- (٣) كتاب البيع للإمام الخميني ٢: ٢٣.

٤- (٤) تقارير درس الفقه للسيّد الشيرازي - كتاب الخمس، الدرس رقم ٤٧، كتب بالفارسيه.

٥- (٥) لا يخفى أنّ التعبير بالكتابة في جميع هذه الموارد قرينه واضح على المقصود، و إلاّ فمع قطع النظر عن هذا اللفظ فلا يوجد دليل يدلّ على استعمال القلم في الكتابه. و بعبارة اخرى: لا يوجد شاهد على دلاله لفظ القلم على الكتابه حتّى يقال: إنّ رفع القلم بمعنى رفع قلم الكتابه. و يؤيّد هذا: أنّ الرفع في قبال الوضع و ليس في مفهومه معنى الكتابه. و بالجمله، نحن لا ننكر استعمال رفع القلم في بعض الروايات في رفع قلم السيئات، و لكنّ هذا إنّما يكون بمثونه القرينه، أمّا مع عدم القرينه على ذلك فلا وجه لتفسيره بهذا، و الظاهر بين المحتملات أن يقال: إنّ المراد من الرفع هو رفع الأحكام الإلزاميه فيما كان رفعه سببا للامتنان من دون اعتبار الثقل و الكلفه، بل الملاك ما كان الرفع فيه سببا للامتنان، فلا يشمل المستحبات كما لا يشمل بعض الأحكام الوضعيه كالضمان و نحوه. و كيف كان، فللتحقيق في مفاد الحديث مجال آخر إن شاء الله. (م ج ف).

٦- (٦) سورة الكهف ١٨: ٤٩.

و قوله: إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سَجِينٍ * وَ مَا أَدْرَاكَ مَا سَجِينٌ * كِتَابٌ مَرْقُومٌ (١).

و قوله عليه السّلام فى خبر طلحه بن زيد: «فإذا بلغوا الحلم كتبت عليهم السيئات» (٢)، و فى خبر ابن سنان: «إذا بلغ ثلاث عشره سنه كتب له الحسن و كتب عليه السيئ» (٣)، و قريب منه خبره الآخر (٤) و الخبر الثالث (٥) و الرابع ٤.

و هذا المعنى هو المناسب للوضع و الرفع و الجرى، و أمّا قلم الجعل فقد وضع من أوّل الأمر بالنسبه إلى موضوعه، أى البالغ العاقل (٦).

توضيح ذلك: أن ما يستفاد من تعبيرات جرى القلم و وضعه و رفعه فى الكتاب و السنّه يختلف من حيث المعنى و المورد، فإنّه إذا عبّر بجرى القلم، فتاره يتعدّى «بالباء» مثل: «ما قد جرى به القلم من تحريم ما حرّم الله» (٧)، و تاره يتعدّى ب «فى» مثل: «جرى القلم فى اللوح المحفوظ» (٨)، فإنّهما خارجان عن محلّ الكلام و لا يدلّان على الثقل، و أمّا إذا تعدّى ب «على» فحيث يستفاد منه الضيق و الكلفه يكون مقابلا للرفع الذى ليس كذلك، و كان فى رفعه إرفاقا و امتنانا على المرفوع عنه.

ص: ١٧٤

١- (١) سورة المطففين ٧:٨٣ إلى ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٠، الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات، ح ١.

٣- (٣) مستدرک الوسائل ١٤: ١٢٣، الباب ٣٧ من أبواب الوصايا، ح ٢.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١٣: ٤٣٠، الباب ٤٤ من أحكام الوصايا، ح ٨.

٥- (٥) نفس المصدر و الباب، ح ١١-١٢.

٦- (٦) كتاب الخمس للشيخ مرتضى الحائرى: ٤١٨ و ما بعدها.

٧- (٧) بحار الأنوار ١١: ٢٢٤، ح ٢.

٨- (٨) نفس المصدر ١٦: ٨٥، ح ١.

و أمّا وضع القلم و كتابه الأعمال، فتاره يكون المقصود منه كتابه ماهيته العمل قبل تحقّقه، بمعنى أنّه يكتب على المكلف و يطلب منه حتّى أوجده فى الخارج، و هذا المعنى غير مقصود فى المقام، و تاره يكون المراد منه (١) كتابتها بعد تحقّقها، و الكاتب فى هذا القسم يكون الملائكة و كرام الكاتبين، بخلاف القسم الأوّل الذى يكون الكاتب هو الله تعالى و يكتب الأحكام التشريعيّه، كقوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ (٢).

و المراد من رفع القلم فى حديث الرفع هو القسم الثانى من الكتابه - أى عدم كتابه السيئات فى صحيفه الأعمال بعد تحقّقها - و بالطبع لا يبقى موضوع للعقاب و المؤاخذه، اخرويه كانت أو دنيويّه، و الشاهد على ذلك الروايات التى عبّر فيها برفع القلم.

منها: خبر أبى إمامه عن النبىّ صلّى الله عليه و آله أنّه قال: «ليرفع القلم ستّ ساعات عن العبد المسلم المخطئ أو المسىء، فإن ندم و استغفر الله منها ألقاها، و إلّا كتب واحده» (٣)، أى كتب سيئته واحده، فالمراد من رفع القلم عدم كتابه السيئته.

و منها: ما ورد عن أبى الحسن الرضا عليه السلام فى خبر زكريّا بن آدم، قال:

«يا زكريّا بن آدم، شيعه علىّ رفع عنهم القلم... ما أحد من شيعه علىّ أصبح صبيحه أتى بسيئته أو ارتكب ذنبا إلّا أمسى و قد ناله غمّ، حطّ عنه سيئته، فكيف يجرى عليه القلم؟» (٤).

ص: ١٧٧

-
- ١- (١) الظاهر عدم استعمال وضع القلم فى كتابه السيئات، بل استعماله دائما فى جعل الأحكام و وضعها. (م ج ف).
 - ٢- (٢) سورة البقره ٢: ١٨٣.
 - ٣- (٣) بحار الأنوار ٥: ٣٢١.
 - ٤- (٤) نفس المصدر ٦٥: ١٤٦، ح ٩٤.

و منها: ما ورد عن أبي إبراهيم موسى بن جعفر عليهما السلام أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: للمريض أربع خصال: يرفع عنه القلم، و يأمر الله الملك يكتب له كل فضل كان يعمل في صحته» (١).

و منها: ما ورد عن سليمان المروزي عن علي بن موسى عليه السلام أنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكثر الصيام في شعبان... و كان عليه السلام يقول: شعبان شهري... و من صام شهر رمضان إيمانا و احتسابا غفرت له ذنوبه ما تقدم منها و ما تأخر، و أنّ الصائم لا يجرى عليه القلم حتى يفطر ما لم يأت بشيء ينقض، و أنّ الحاج لا يجرى عليه القلم حتى يرجع ما لم يأت بشيء يبطل حجه، و أنّ النائم لا يجرى عليه القلم حتى ينتبه ما لم يكن بات على حرام، و أنّ الصبي لا يجرى عليه القلم حتى يبلغ، و أنّ المجاهد في سبيل الله لا يجرى عليه القلم حتى يعود إلى منزله... و أنّ المجنون لا يجرى عليه القلم حتى يفيق، و أنّ المريض لا يجرى عليه القلم حتى يصح» (٢)، الحديث.

فالظاهر من هذا الحديث - بل صريحه - أنّ المراد من عدم جرى القلم ليس رفع الأحكام التكليفية، حيث لا معنى له بالنسبة إلى الصائم و الحاج و المجاهد و المريض، بل بقريته الصبي و المجنون و النائم - الذين هم في حديث الرفع أيضا - يكون المقصود من رفع القلم و عدم جريه، عدم كتابه السيئات عليهم في صحيفه الأعمال، و هذا المعنى هو المراد في حديث رفع القلم أيضا.

فملخص الكلام: أنه بقريته النصوص و الروايات المستعمل فيها رفع القلم، أو جرى القلم و ما في معناهما، و هكذا الإطلاق في الرفع، يكون المراد من رفع

ص: ١٧٨

١- (١) نفس المصدر ٧٨: ١٨٤، ح ٣٥.

٢- (٢) بحار الأنوار ٩٤: ٨١، ح ٤٩.

القلم فى حديث الرفع معنى كنائيا - أى عدم كتابه السيئات و ما يوجب ثقلا على الصبى و المجنون و النائم؛ إرفاقا بهم و امتنانا عليهم، و هو يستلزم أن ترفع عنهم الأحكام التكليفيه الإلزاميه، و هكذا الوضعى الذى يوجب الثقل عليهم، و أما الأحكام الوضعيه التى ليس فى جعلها ثقل و مشقه فهى خارجه عن مدلول الحديث.

قال بعض الفقهاء المعاصرين: «ليس المقصود من حديث الرفع أنّ الصبى و المجنون كالبهائم لا تشريع و لا حكم لهما، فإنّ هذا - مضافا إلى أنّه لا- قرينه عليه - خلافا ما هو المرتكز عقلاييا و متشرّعا من ثبوت جملة من التشريعات فى حقّ الصبى و المجنون خصوصا فى باب التشريعات و الأحكام الوضعيه، كما أنّه ليس المقصود قلم التكليف من الأمر و النهى أو مطلق ما فيه كلفه عرفا... بل الظاهر أنّ القلم كناية عن التسجيل و الكتابه و الإدانه للشخص، كما يظهر بمراجعته موارد استعمال هذا التعبير الكنائى - إلى أن قال :-

و على هذا الأساس لا يثبت بهذا الدليل أكثر من رفع الإدانه و تسجيل العقوبه و السيئه على الصبى و المجنون، الذى نتيجه و لازمه انتفاء كلّ ما ينشأ منه ذلك»(١).

تطبيق المعانى الخمسه فى مسأله خمس أموال الصبى

هذه هى خمس أقوال فى معنى حديث الرفع، و أما التطبيق على ما نحن فيه فعلى القول الثانى و الثالث و الخامس لا يدلّ حديث رفع القلم على اعتبار البلوغ فى ثبوت الخمس؛ لأنّ المرفوع إمّا قلم المؤاخذه أو قلم الأحكام

ص: ١٧٩

١- (١) بحوث فى الفقه، كتاب الخمس للسيد محمود الهاشمى ٢: ٣٦٥-٣٦٦.

الإلزامية فقط أو كتابه الأعمال السيئة في صحيفه الأعمال، وكلها لا تنافي ثبوت الخمس في مال الصبي؛ و هكذا على القول الرابع، و هو رفع التكليف و الوضع إذا كانا ثقيلين على الصبي؛ لأنه يستفاد من أدله الخمس أنه حق مالي يتعلق بنفس المال كما تقدم، من دون ملاحظه أن مالكة أي شخص هو، فلو كان مالكة مكلفا حرا يتصدى بنفسه لإخراج الخمس، و إلا فيتصدى من له الولاية عليه، كما صرح بذلك السيد المحقق الداماد^(١).

و أما على القول الأول - و هو رفع قلم التشريع عن الصبي، و عدم جعل الأحكام مطلقا، سواء كانت تكليفية أو وضعيه - فيدل على عدم ثبوت الخمس على الصبي؛ لعدم وضع القلم عليه، و لكن الظاهر أنه لا دليل لإثبات هذا المعنى، بل الدليل على خلافه.

قال السيد الزنجاني - ردًا على الاستدلال بحديث رفع القلم على عدم الخمس في أموال الصبي - : إنه «قد ثبت كثير من الأحكام الوضعيه للصبي كالضمان و النجاسه و الطهاره و المانعيه و غيرها، فهل يمكن أن يقال: إن الصبي إن خرج منه الحدث أو المبطل، لم يبطل وضوؤه أو صلاته؟

و ما الفرق^(٢) بين الضمان الذي ثبت في أموال الطفل و بين الخمس؟

فثبوت هذه الأحكام الوضعيه للصبي - التي لم يكن من باب التخصيص - دليل على أن العرف لا يفهم من حديث رفع القلم إلا رفع الحكم التكليفي، و لم يكن ناظرا إلى الحكم الوضعي، هذا أولا.

ص: ١٨٠

١- (١) كتاب الخمس للمحقق الداماد: ٣١٤.

٢- (٢) الفرق واضح؛ فإن نفي الضمان في الصبي موجب للظلم و العدوان على الآخرين. و بعبارة اخرى: ليس نفي الضمان امتنانا و لكن نفي الخمس عن الصبي لا شك أنه من مصاديق الامتنان. (م ج ف).

و ثانيا: فى نفس الروايه قرينه - و هى قوله عليه السّلام: «و عن النائم حتّى يستقيظ» - تدلّ على أنّه لم تكن ناظره إلى الأحكام الوضعيّة، حيث إنّ النائم لم يرتفع عنه الأحكام الوضعيّة قطعاً»(١).

و جاء فى تفصيل الشريعة: «أنّ الظاهر عدم الخلاف فى ثبوت تملك المستخرج الصبىّ أو المجنون، و إنّما الخلاف فى ثبوت الخمس و تعلّقه و عدمه، مع أنّ الملكيه من الأحكام الموجوده فى دفتر التشريع لا- محاله؛ ضروره أنّ الشارع حكم له بذلك إمضاء أو تأسيساً، فالتفكيك بين التملك و تعلّق الخمس لا- يرى له وجه، مع أنّ قاعده رفع القلم ظاهرها كونها آتية عن التخصيص، فثبوت الضمان فى قاعده الإلتلاف - و لو كان وجه الامتنان - دليل على أنّ الموضوع هو خصوص التكاليف الإلزاميّة لا الوضعيّة و لا الأحكام غير الإلزاميّة»(٢).

عدم اشتراط ثبوت الخمس بالبلوغ مطلقاً

القول الثالث: و لعلّه هو المشهور -: ما يستفاد من إطلاق كلام بعضهم و تصريح آخرين من أنّه لا يشترط فى ثبوت الخمس البلوغ و العقل مطلقاً، أى سواء كان متعلّق الخمس الكنوز و المعادن و الغوص، أم غيرها ممّا يجب فيه الخمس من الأموال.

قال المحقّق الأردبيلى - بعد قول العلامة: «و يجب على واجد الكنز و المعدن و الغوص، صغيراً كان أو كبيراً» -: و كأنّ فى تخصيص التعميم بهذه الثلاثه

ص: ١٨١

١- (١) كتاب الخمس للسيد الشيرى الزنجانى المجلد الخامس بالفارسيه، الدرر برقم ٤٧.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الخمس: ٦٨.

إشاره إلى عدمه فى البواقى كالأرباح، و هو محلّ تأمل؛ إذ قد يقال بوجوب الخمس فى أرباح تجارات الصغىر و صناعاته مثلا؛ لعموم الدليل»(١).

و فى المستند: «ظاهر تصريح الجميع - باشرط الكمال بالحرّيه و البلوغ و العقل فى الزكاه، و إطلاقهم جميعا ثبوت الخمس من غير ذكر الشرط - عدم الاشرط، و على هذا فربما كان ذلك إجماعا»(٢).

و صرّح الشيخ الأعظم بعدم اشرط البلوغ فى الثلاثه، أى الكنز و المعدن و الغوص، و كذا الغنيمه و المال المختلط بالحرام و أرباح المكاسب، و أمّا الأرض المشتره من الذمى ففیه إشكال(٣).

و اختاره فى الجواهر(٤) و المستمسك(٥) و العروه، إلّا أنّه قال: «و فى تعلّقه بأرباح مكاسب الطفل إشكال»(٦).

و فى مصباح الفقيه - ردّا على ما فى المدارك من اعتبار التكليف فى جميع الأصناف -: «و أمّا ما استوجهه من اعتبار التكليف فى الجميع، يعنى فيما عدا الثلاثه المذكوره، و هى: الغنيمه و الأرباح و المال المختلط بالحرام و الأرض الذى اشترها الذمى من مسلم، فهو أيضا فى غايه الإشكال، خصوصا بالنسبه إلى المال المختلط بالحرام الذى شرّع الخمس فيه لتحليله - إلى أن قال :-

فالأظهر عدم الفرق فى شىء من هذه الأنواع بين أصناف الناس»(٧).

ص: ١٨٢

١- (١) مجمع الفائده و البرهان ٣٢٣:٤.

٢- (٢) مستند الشيعه ٧٥:١٠.

٣- (٣) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الخمس: ٢٧٣-٢٧٤.

٤- (٤) جواهر الكلام ١٦:٤٠٣ (ط ج).

٥- (٥) مستمسك العروه الوثقى ٩:٥٦٥-٥٦٧.

٦- (٦) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣٠٤:٤.

٧- (٧) مصباح الفقيه، كتاب الخمس ١٤:١٨٢.

و قال الشيخ مرتضى الحائري: «إِنَّ الأَظْهَرَ ثُبُوتُ الخُمْسِ حِينَ الصَّغَرِ»^(١).

و به قال فى تفصیل الشریعه^(٢) و مهذب الأحكام^(٣)، و اختاره كثير من الفقهاء المعاصرين^(٤).

أدلة عدم اشتراط ثبوت الخمس بالبلوغ

إشارة

و استدلل للحكم المذكور بامور:

الأول: إطلاق قوله تعالى: وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ...^(٥) بالتقريب المتقدم.

فإن الظاهر منها تعلق الحكم بالمال المغنم، و هو يشمل الصغير.

و قال فى مصباح الفقيه: «يتجه القول بتعلق الخمس به فى مال الطفل،...»

و كذا غنائمه؛ لظهور جَلِّ ما دلَّ على الخمس فى الغنيمه - حتى الآيه الشريفه التى هى الأصل فى هذا الباب - فى تعلقه بالمال المغنم من حيث هو، كما يفسح^(٦) عن ذلك - مضافا إلى وضوحه - ما ذكره فى كيفيته تقسيم الغنيمه، من أنها تقسم خمسه أخماس، فيؤخذ خمسه للإمام و قبيله، ثم يقسم الباقي بين

ص: ١٨٣

١- (١) كتاب الخمس للشيخ مرتضى الحائري: ٤٢١.

٢- (٢) تفصيل الشريعة كتاب الخمس: ٦٧.

٣- (٣) مهذب الأحكام ١١: ٥٢٩.

٤- (٤) كتاب للسيد الشيرى الزنجانى المجلد الخامس بالفارسيه الدرس رقم ٤٧، محاضرات فى فقه الإماميه كتاب الخمس للسيد محمّد هادى الميلىانى: ١٣٢-١٣٣، كتاب الخمس للمحقق الداماد: ٣١٤-٣١٥، كتاب الخمس للسيد محمود الهاشمى ٢: ٣٦٢، و السيدان الكلپايگانى و الخوانسارى، العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٠٤.

٥- (٥) سورة الأنفال ٨: ٤١.

٦- (٦) و هذا ممنوع جدّا، فالتقسيم بين أصحاب الخمس و المقاتلين و إن كان بينهم طفل كيف يدلّ على وجوب الخمس فى ماله؟ (م ج ف).

من حضر القتال و لو كان طفلاً»(١).

الثانى: إطلاق النصوص، و هى على طوائف:

الطائفة الاولى: ما ورد فى الكنز و الغوص و المعدن، و ذكرناها فى ذيل القول الأول، فراجع.

الطائفة الثانية: ما ورد بعنوان أن الخمس حقّ:

منها: خبر أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام - فى حديث - قال: «لا يحلّ (٢) لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتّى يصل إلينا حقّنا»(٣).

و منها: خبر عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عليه السلام قال: قرأت عليه آية الخمس، فقال: «ما كان لله فهو لرسوله، و ما كان لرسوله فهو لنا»، ثم قال:

«و الله، لقد يتر الله على المؤمنين أرزاقهم بخمسه دراهم جعلوا ربّهم واحداً و أكلوا أربعة أحلاء...»(٤)، الحديث.

و ظاهر الروايتين أنّ الخمس حقّ، و هو من الوضع، فيعمّ الصبى.

قال فى تفصيل الشريعة: «و الظاهر ثبوت الخمس و إن كان التكليف بالإخراج متوجّهاً إلى الوليّ، و ذلك لأنّ الخمس ليس مجرد تكليف و جوبى حتّى يكون موضوعاً عن الصبى و المجنون، بل هو حقّ (٥) أو شبيهه، ثابت

ص: ١٨٤

١- (١) مصباح الفقيه، كتاب الخمس: ١٨٢.

٢- (٢) هذا من الأحكام المتأخّره عن الخمس؛ بمعنى أنّه بعد تعلق الخمس تجرى هذه الأحكام، مع أنّ الكلام فى لزوم تعلق الخمس بمال الصبى و عدمه. م ج ف.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٦: ٣٣٧، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٤، و الباب ٢، ح ٥.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب ١، ح ٦.

٥- (٥) لا-ريب فى أنّ هذا الحقّ منتزع من الوجوب التكليفى، و إلاّ فمع قطع النظر عنه لا معنى له، فالأمر يرجع إلى إثبات هذا الحكم الإلزامى الوجوبى على الصبى، و ما يقال من أنّ الأحكام الوضعيّة غير مختصّه -

بالإضافة إليهما كالأحكام الوضعيّة الثابتة عليهما... وقد تقرّر في محلّه أنّ الأحكام الوضعيّة - بل غير الإلزاميّة - لا يختصّ
بالبالغين»(١).

الطائفة الثالثة: ما ورد فيما يفضل من مؤونه السنه.

منها: موثقه سماعه، قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الخمس؟ فقال(٢): «في كلّ ما أفاد الناس من قليل أو كثير»(٣).

و منها: ما رواه في التهذيب عن عليّ بن محمّد بن شجاع النيسابوري أنّه سأل أبا الحسن الثالث عليه السّلام عن رجل أصاب من
ضيعته من الحنطه مائه كثر - إلى أن قال - : ما الذي يجب لك من ذلك؟ و هل يجب لأصحابه من ذلك عليه شيء؟ فوقّع عليه
السّلام: «لى منه الخمس ممّا يفضل من مؤونه»(٤).

و منها: ما رواه أيضا في التهذيب عن عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام: «على كلّ امرئ غنم أو اكتسب
الخمس ممّا أصاب لفاطمه عليها السّلام و لمن يلي أمرها من بعدها من ذرّيّتها الحجج على الناس، فذلك لهم خاصّه، يضعونه
حيث شاءوا، و حرّم عليهم الصدقه حتّى الخياط ليخيط قميصا بخمسه دوانيق فلنا منه دائق»(٥)، الحديث.

فإنّ العموم و الإطلاق فيها يشمل الصبيّ.

ص: ١٨٥

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الخمس: ٦٧.

٢- (٢) هذه الروايه في مقام بيان مطلق الفائده و ليست بصدد بيان من يجب عليه الخمس. (م ج ف).

٣- (٣) وسائل الشيعه ٦: ٣٥٠، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٦.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ٢.

٥- (٥) نفس المصدر و الباب، ح ٨.

قال بعض الأعلام: هذه النصوص لم تكن ناظره إلى الحكم التكليفيّ و لزوم إخراج الخمس حتّى يقال بأنّه يشترط فيه البلوغ، بل ناظره إلى الحكم الوضعيّ، و إطلاقها يشمل الصبيّ و المجنون.

و على فرض أنّه لم يكن فيها إطلاق (١) من حيث اللفظ فالإطلاق المقامي فيها غير قابل للإنكار؛ بمعنى أنّه لو كان في ثبوت الخمس شرطاً فيجب أن يبيّن، و حيث لم يذكر فيها شرط يحكم بأنّ البلوغ ليس شرطاً في ثبوت الخمس (٢).

نصوص في خمس مال المختلط بالحرام

الطائفة الرابعة: ما ورد في المال المختلط بالحرام

منها: موثقه السكوني عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: أتى رجل أمير المؤمنين عليه السّلام فقال: إنّي كسبت مالا أغمضت في مطالبه حلالاً و حراماً، و قد أردت التوبه و لا أدري الحلال منه و الحرام، و قد اختلط عليّ فقال أمير المؤمنين عليه السّلام: «تصدّق بخمس مالك، فإنّ الله (قد) رضى من الأشياء بالخمس و سائر المال لك حلال» (٣).

و في روايه اخرى قال عليه السّلام: «أخرج الخمس من ذلك المال، فإنّ الله عزّ و جلّ قد رضى من ذلك المال بالخمس، و اجتنب ما كان صاحبه يعلم» (٤)، فإنّ

ص: ١٨٤

- ١- (١) ليست الروايه في مقام بيان من يجب عليه الخمس حتّى يتميّك بالإطلاق اللفظي أو المقامي، بل هي في مقام بيان أنّ الملاك هو الغنيمه و الاكتساب. و يؤيّد هذا ما ذكره المشهور من بطلان اكتساب الصبيّ، فإسناد الاكتساب يشعر بالبالغ، و لا يبعد إشعار لفظ «كلّ امرئ» إلى كلّ بالغ؛ لعدم إطلاق هذا اللفظ على الصبيّ. (م ج ف).
- ٢- (٢) كتاب الخمس للسيد الشيرازي، المجلد الخامس بالفارسيه، الدرس رقم ٤٧.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٥٢:٦، الباب ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٤.
- ٤- (٤) نفس المصدر، ح ١.

العموم فيها يشمل الصبى أيضا.

قال الشيخ الأعظم - بعد الاستدلال لوجوب الخمس على المكلفين فى المال المختلط بالحرام -: «الظاهر عدم اختصاص ما ذكر من الخمس بالمكلفين، بل يجب إخراج الخمس من مال الصبى و المجنون إذا اختلط بالحرام؛ لعموم روايه ابن مروان المتقدمه، بل يجب هنا و إن قلنا فى غيره من الأحماس باختصاصه بالمكلفين؛ لأنّ الموجود فيه من الحرام لا بدّ من التخلّص عنه و إيصاله أو بدله إلى مالكة أو وليه، فهذا الخمس ليس حقًا حادثًا فى أصل المال كالزكاه ليتمكن دعوى أنّه فرع التكليف، بل هو حقّ ثابت فى جملة المال مختلط معه، و لذا لا يسقط بتلف المال من غير تفريط، بل ينتقل إلى الذمّه إذا كان الخلط بسوء صنيعه كالمكتسب المغمض عن مطالب المال من حيث الحلّيّه و الحرمة»^(١).

و قال المحقّق النراقى: «عدم الثبوت فى المال المختلط أظهر؛ لثبوتها بالخطاب التكليفى المختصّ بالكمّل، و كذلك الأرض التى اشتراها الذمى»^(٢).

و فيه: أنّ اشتغال بعض الأخبار على قوله عليه السّلام: «عليك فيه الخمس»^(٣) - و نحو ذلك ممّا اشتمل على كلمه الاستعلاء - لا يوجب الاختصاص بالبالغ بدعوى أنّها ظاهره فى التكليف؛ لأنّ كلمه «على» تستعمل فى الأعمّ من التكليف و الوضع^(٤).

و ثانيا: أنّ التعليل فى قوله عليه السّلام: «إنّ الله عزّ و جلّ قد رضى من ذلك المال

ص: ١٨٧

١- (١) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الخمس: ٢٧٠.

٢- (٢) مستند الشيعة ١٠: ٧٦.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٣٩ ح ١٦.

٤- (٤) مهذب الأحكام ١١: ٤٦٥.

بالخمس»، و قوله فى روايه اخرى: «و سائر المال حلال» يعطى أنّ الشارع إمّا حدّد الحرام تعييدا فى مقدار الخمس، أو جعل ذلك بدلا من مقدار الحرام فى الواقع، فالحكم الوضعي - و هو ملكيه مال الغير لصاحبه و كونه محرّما - ثابت و غير ساقط، فكيف يقال بعدم ثبوت الخمس و كون جميع المال حلالا له، كما أشار إليه بعض الأعلام(١).

إن قلت: إنّ تشريع الخمس فى المال المختلط بالحرام - كما يستظهر من النصوص المتقدمه - لجواز التصرف فى بقيه المال، فلو كان المالك صغيرا لا يلزم عليه ذلك؛ لعدم تحقق ذلك الحكم - أى جواز التصرف بعد التخميس فى حقه - و على هذا يمكن أن يفرّق بينه و بين سائر الأقسام بعدم اشتراط التكليف فى تلك الأقسام و اشتراطه فيه.

قلنا: يدفع هذا الفرق اقتران المال المختلط بالحرام مع سائر الأقسام فى بعض النصوص كما فى روايه الخصال(٢)، فإنّ وحده السياق تأبى عن اختلاف الحكم، ففى الجميع يتعلّق الخمس بنفس المال(٣).

الطائفة الخامسة: ما ورد فى الأرض التى اشتراها الذمى من مسلم:

منها: ما رواه فى التهذيب عن أبى عبيده الحدّاء، قال: سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول: «أَيّما ذمى اشترى من مسلم أرضا فإنّ عليه الخمس»(٤).

ص: ١٨٨

١- (١) محاضرات فى فقه الإماميه، كتاب الخمس للسيد الميلى: ١٣٦.

٢- (٢) روى فى الخصال ١: ٢٩٠ باب الخمسه، ح ٥١ عن عمّار بن مروان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: «فيما يخرج من المعادن و البحر و الغنيمه و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه و الكنوز الخمس» و رواه فى الوسائل ٦: ٣٤٤، الباب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٦.

٣- (٣) كتاب الخمس للمحقّق الداماد: ٣١٥.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٦: ٣٥٢، الباب ٩ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ١.

و منها: ما رواه المفيد في المقنعه عن الصادق عليه السلام قال: «الذمي إذا اشترى من المسلم الأرض فعليه فيها الخمس»^(١).

و تقريب الاستدلال بها بأن يقال: إن المراد من الذمي الواقع في لسان الدليل ما هو الأعم من غير المكلف منهم أيضا، فعلى هذا يتعلق الخمس بالصغير منهم كالكبير، فلم يكن بين هذا القسم و بين سائر الأقسام فرق، كما صرح به بعض الأعلام^(٢).

و لكن استشكل فيه الشيخ الأعظم^(٣)، و كذا في مصباح الفقيه، حيث قال:

«نعم، ثبوته في الأرض المشترية لطفل الذمي لا يخلو عن تردّد؛ لانحصار مستنده في الرواية المشتملة على لفظه «على» الظاهره في التكليف، مع أنّ إطلاق الذمي عليه مبنى على التوسع». ثم قال قدس سرّه: «و لكنّه مع ذلك لعلّه أظهر؛ إذ الغالب في مثل هذه الموارد استعمال لفظه «على» في مجرد الثبوت و الاستقرار، كما يقال: «عليه دين»، أو «على اليد ما أخذت»، كما أنّ المنساق^(٤) إلى الذهن من إطلاق الذمي في مثل المقام إرادته ما يعم أطفالهم، و الله العالم»^(٥).

و أجاب بعض الأعلام عن الإشكال بأنّ «الحكم التكليفي المتعلق بإعطاء

ص: ١٨٩

-
- ١- (١) نفس المصدر، ح ٢.
 - ٢- (٢) كتاب الخمس للمحقّق الداماد: ٣١٥.
 - ٣- (٣) تراث الشيخ الأعظم، كتاب الخمس: ٢٧٤.
 - ٤- (٤) لا- وجه له، بل المنساق هو الذمي البالغ، و أيضا الغالب بل الدائم اشتراء الذمي البالغ من المسلم، و أمّا اشتراء الصبي الذمي فهو - مضافا إلى ندرته - لا دليل على أصل صحّته حتّى يجب فيه الخمس. (م ج ف).
 - ٥- (٥) مصباح الفقيه، كتاب الخمس: ١٨٢.

المال إنما لا يدلّ على الوضع إذا كان بنحو الإطلاق كما في إيجاب الكفّاره، أمّا إذا تعلّق بمال مخصوص فيفيد الوضع، كما إذا وجب بالنذر التصدّق بمال مخصوص، فلا يجوز بيعه»^(١)، و المقام من الثاني كما لا يخفى.

وقال في الجواهر: «و لا- ينافيه - أى ثبوت الخمس - الخطابات التكليفية...؛ ضروره ظهور موردّه المكلف فيه لا شرطيته كي يحصل التنافي، فلاحظ و تأمل جيّدا، بل قد يؤيّده إطلاق الفتاوى و معاهد الإجماعات»^(٢).

و لكن مع ذلك كلّه لم يرتفع الإشكال فيه خاصّه، فلا يترك الاحتياط.

فتحصّل ممّا ذكرنا: أنّ الأقوى^(٣) هو القول الثالث - أى عدم اشتراط ثبوت الخمس بالبلوغ - فيتعلّق بمال الطفل بجميع أصنافه، و يجب على الوليّ إخراجّه من باب وجوب أداء الحقّ على من بيده الحقّ، كما في سائر ديون الصغير أو أمانته التي تكون عنده، و الأولى أن يحتاط في المسأله، و لعلّ الاحتياط أن يصلح الوليّ بشيء من ماله للمولّى عليه بشرط أن يؤدّي الخمس من جانبه و يجعل اختيار فسخها لنفسه بعد البلوغ، كما أفتى به بعض أعلام المحقّقين^(٤).

ص: ١٩٠

١- (١) محاضرات في فقه الإماميه، كتاب الخمس للسيد الميلاني: ١٣٦.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٦: ٧٨.

٣- (٣) و الحقّ أن يقال بثبوت الخمس في الثلاثه؛ أى الكنز و المعدن و الغوص؛ و ذلك لتحقّق الإجماع في هذه الثلاثه. و كذا يثبت الخمس في مال الصبيّ المختلط بالحرام؛ لأنّ طريق تطهيره منحصر بذلك. و أمّا بالنسبه إلى الأرض التي اشتراها الذمّي من المسلم أو في أرباح التجارات فلا دليل على ثبوت الخمس فيه، و الله العالم. (م ج ف).

٤- (٤) كتاب الخمس للشيخ مرتضى الحائري: ٤٢٢.

القول الرابع: ما وجهه بعض أعلام المحققين، و هو ثبوت الخمس على الصبي بعد التكليف بالنسبه إلى ما قبله، و قال: «إنَّ وجهه (١) مرَّكَّب من أمرين:

أحدهما: عموم رفع القلم لقلم الوضع.

ثانيهما: أنَّ الموضوع للخمس هو حدوث الغنيمه، فمن حدث الغنيمه بالنسبه إليه يجب عليه الخمس، و بعد التكليف يكون الصغير البالغ موضوعا لذلك، فلا مانع من تعلق التكليف به.

- ثم رتب قدس سره على هذا الوجه امورا :-

الأول: عدم وجود الخمس في ماله حال الصغر، فلا يجب على الولي، بل لا يجوز له الأداء من ماله.

الثاني: حساب المئونه بالنسبه إلى مجموع سنوات صغره التي حصلت له فيها الغنيمه، فلو جمع أرباح جميع سنوات صغره و اشترى له دار آخر أعوام صغره لم يكن فيها الخمس.

الثالث: عدم الخمس لو مات الصغير، لا عليه كما تقدّم، و لا على الوارث؛ لعدم الخمس في الإرث.

الرابع: جواز معاملاته في حال الصغر و لو بعد مضي سنة الربح (٢).

و نقول: الظاهر أنه لا دليل لهذا القول، بل ينافيه ما تقدّم لإثبات القول

ص: ١٩١

١- (١) هذا التركيب غير صناعي؛ لأنه إذا قلنا بعموم الرفع فيكون حاكما على سائر الأدلّه و منها الآيه الشريفه الدالّه بظاهرها على أنّ الغنيمه فيها الخمس من دون فرق بين البالغ و الصبي، فلا وجه للتركيب. (م ج ف).

٢- (٢) كتاب الخمس للشيخ مرتضى الحائري: ٢٢١-٢٢٢.

الثالث حيث بينا أنّ الخمس في جميع أصنافه حقّ يتعلّق بمال الطفل، و حديث رفع القلم لا يشمل الأحكام الوضعيّة التي ليست فيها ثقل و مشقّة، و لعلّه لذلك قال قدّس سرّه في آخر كلامه: «لكنّ الأصحّ ما تقدّم من ثبوت الخمس و لزوم ذلك على الوليّ»(١).

و جاء في المستند: «ثمّ على عدم الثبوت فهل يثبت في أمواله الحاصله حال الصغر الباقيه إلى حال البلوغ؟

الظاهر: لا؛ للاستصحاب، و الأحوط له أنّه يخمس أمواله الباقيه»(٢).

ص: ١٩٢

١- (١) نفس المصدر.

٢- (٢) مستند الشيعة ١٠: ٧٧.

اعلم أنّه اختلف أهل السنّة و الشيعة فيما يجب فيه الخمس، فالشيعة يعتقدون بوجوب الخمس في سبعة أصناف (١)، و الجمهور من أهل السنّة لا يعتقدون بذلك، بل قالوا في بعضها، و هي:

١ - الغنيمه: من الغنم: و هو الربح، و استعملت شرعا من الكفّار خاصّه، و سمّيت بذلك لأنّها فضل و فائده محضه، كما في المجموع (٢).

و في البدائع: «الغنيمه: اسم للمال المأخوذ عنوه و قهرا بإيجاف الخيل و الركاب» (٣). و كذا في غيرهما (٤).

٢ - الركاظ: و هو المال المذخور تحت الأرض على اختلاف أنواعه.

ص: ١٩٣

١- (١) المبسوط ١: ٢٣٧، تذكره الفقهاء ٥: ٤٠٩، جواهر الكلام ١٦: ٢٨٠ (ط ج).

٢- (٢) المجموع شرح المهذب ٢١: ١٤٥.

٣- (٣) بدائع الصنائع ٦: ٨٩.

٤- (٤) البيان في مذهب الشافعي ١٢: ٢٠٥، و الشرح الكبير ١٠: ٤٧٥.

جاء في المجموع: «و يجب في الركاز الخمس بلا خلاف فيه عندنا، قال المنذر: و به قال جميع العلماء، و لا نعلم أحدا خالف فيه إلا الحسن البصرى»^(١).

و في المغنى لابن قدامة: «الركاز الذى فيه الخمس: و هو كل ما كان مالا على اختلاف أنواعه... يجب الخمس فى قليله و كثيره فى قول إمامنا و مالك و إسحاق... و الشافعى فى القديم، و قال فى الجديد يعتبر النصاب فيه»^(٢)، و قريب من هذا فى غيرهما^(٣).

٣- المعدن: و هى كل ما خرج من الأرض ممّا يخلق فيها من غيرها ممّا له قيمه، و اختلفوا فى أنّ المستخرج من المعدن هل يتعلّق به الخمس أم لا؟

و الظاهر أنّ سبب اختلافهم هو الاختلاف فى معنى الركاز، فإنّ الحنفية قالوا: الركاز يطلق على الأموال الكامنه فى الأرض، سواء كانت مخلوقه فيها و هى المعدن، أو مدفونه فيها و هى الكنز، و لذا قالوا بوجوب الخمس فى المعدن؛ لصدق عنوان الركاز عليه^(٤).

جاء فى فتح القدير: الركاز يعمّ المعدن و الكنز؛ لأنّه من الرکز، و يراد به المركوز، سواء كان راکزه الخالق أو المخلوق، فكان حقيقه فيهما مشتركا معنويًا^(٥)، و به قال ابن عابدين^(٦).

ص: ١٩٤

١- (١) المجموع شرح المهذب ٦: ٧٥.

٢- (٢) المغنى و الشرح الكبير ٢: ٦١٥.

٣- (٣) أوجز المسالك ٥: ٢٧٤، المدوّنه الكبرى ١: ٢٩٠، حليه العلماء ٣: ١١٥، بدائع الصنائع ٢: ١٩٠.

٤- (٤) بدايه المجتهد ١: ٢٦٦، العزيز شرح الوجيز ٣: ١٢٩، الحاوى الكبير ٤: ٣٥٥، المغنى و الشرح الكبير ٢: ٥٨١ و ٦١٩، بدائع الصنائع ٢: ١٩٣-١٩٤.

٥- (٥) الفتح القدير ٢: ١٧٨.

٦- (٦) الدرّ المحتار ٢: ٣١٨.

و أما المالكيه و الحنبله و الشافعيه فقالوا بعدم الخمس فى المعادن، و قال بعضهم بوجوب الزكاه فيها(١).

٤ - الغوص: و هو كل ما يستخرج من البحر كاللؤلؤ و المرجان و العنبر و غيرها.

فقال أحمد فى أحد قوليهِ بوجوب الخمس فيه(٢)، و هو قول أبو يوسف و الحسن البصرى و عمر بن عبد العزيز و عبد الله بن الحسن العنبرى و إسحاق بن راهويه(٣)، و أما الشافعيه و الحنفيّه و المالكيه و أحمد فى قوله الآخر فقالوا بعدم وجوب الخمس فيه(٤).

و أمّا الأصناف الثلاثة الأخر - أى أرباح التجارات و الزراعات، و المال الحلال المختلط بالحرام، و الأرض التى اشتراها الذمى من المسلم - فلا يعتقدون بوجوب الخمس فيها.

و بعد هذا نذكر آراءهم فى خمس الأصناف الأربعة بالنسبه إلى الصبى:

آراء فى خمس الاصناف الاربعه بالنسبه إلى الصبى:

الأول: خمس الغنيمه للصبى

فقد اختلفوا فى ثبوت السهم للصبى من الغنائم. قال ابن شاس: فى الصبى المطيق للقتال ثلاثه أقوال: الإسهام، و نفيه، و التفصيل بين أن يقاتل فيسهم له،

ص: ١٩٥

١- (١) الحاوى الكبير ٤: ٣٥٨، العزيز شرح الوجيز ٣: ١٢٩، عقد الجواهر الثمينه ١: ٣٣٢، المغنى و الشرح الكبير ٢: ٥٨٠ و ٦١٨.

٢- (٢) المغنى لابن قدامه ٢: ٦٢٠، الشرح الكبير ٢: ٥٨٧.

٣- (٣) بدائع الصنائع ٢: ١٩٦، الحاوى الكبير ٤: ٢٨٨، المصنّف لابن أبى شيبه ٣: ٣٤-٣٥.

٤- (٤) الامّ ٢: ٣٨، فتح القدير ٢: ١٨٥، أوجز المسالك ٥: ٢٨٠، الأموال لأبى عبيد: ٣٥٥، بدائع الصنائع ٢: ١٩٦، الحاوى الكبير ٤: ٢٨٩.

أو لا يقاتل فلا يسهم له (١).

و في حليه العلماء: و يرضخ (٢) للصبى و العبد... و لا يسهم لهم، و حكى عن الأوزاعى أنه قال: «يسهم للنساء و الصبيان و المشركين. و استدلّ بأنّ النبىّ صلّى الله عليه و آله أسهم للصبيان بخيبر، و أسهم أئمه المسلمين لكلّ مولود ولد في دار الحرب (٣)، و قال مالك: يسهم للصبى المراهق إذا أطاق القتال» (٤). و كذا في أوجز المسالك (٥).

و في المدونه الكبرى: لا سهم في الغنيمه للصبى (٦).

و أمّا الشافعيّ و الحنفيّ و الحنابلة فقالوا: إنه لا يسهم من الغنائم للصبى و العبد و المرأة، لكن يرضخ لهم على حسب ما يرى الإمام (٧).

جاء في البدائع: «أمّا المرأة و الصبى العاقل... فليس لهم سهم كامل؛ لأنهم ليسوا من أهل القتال» (٨).

و في المغنى: «و الصبى يرضخ و لا يسهم له، و به قال الثورى... و أبو حنيفة و الشافعى» (٩). و كذا في شرح الإقناع (١٠).

ص: ١٩٦

- ١- (١) عقد الجواهر الثمينه ١: ٥٠٤.
- ٢- (٢) الرضخ: العطيه القليله، النهايه لابن الأثير ٢: ٢٢٨.
- ٣- (٣) في سنن الترمذى ٤: ١٢٦.
- ٤- (٤) حليه العلماء ٧: ٦٨١.
- ٥- (٥) أوجز المسالك ٨: ٢٥٩.
- ٦- (٦) المدونه الكبرى ٢: ٣٣.
- ٧- (٧) روضه الطالبين ٥: ٤٣٠، كشّاف القناع ٣: ٩٤، المهذب في فقه الشافعى ٢: ٢٤٥.
- ٨- (٨) بدائع الصنائع ٦: ١٠٤.
- ٩- (٩) المغنى و الشرح الكبير ١٠: ٤٥٤.
- ١٠- (١٠) كشّاف القناع ٣: ٩٤.

و فى المجموع: «عند أكثر أهل العلم أنّ العبيد و الصبيان و النسوان إذا حضروا القتال يرضخ لهم و لا يسهم لهم»^(١).

و الحاصل: أنّه على القول بأنّ الصبى يسهم له، فحيث إنّ الغنيمه تقسّم إلى خمس أسهم فبالطبع يؤخذ منها الخمس قبل أن تقع فى يد الصبى، و أمّا على القول بأنّه لا يسهم فالصبى خارج عن موضوع المسأله.

الثانى: خمس المعادن و الركاز و الغوص للصبى

ذهب جمهور الفقهاء من الحنابلة و المالكيه و الحنفية إلى أنّ الذى يجب عليه الخمس هو كلّ من وجد الركاز.

جاء فى المغنى: من يجب عليه الخمس فى الركاز هو كلّ من وجده من مسلم و ذمى... و كبير و صغير، و عاقل و مجنون - إلى أن قال -: و إن كان صبياً أو مجنوناً فهو لهما، و يخرج عنهما وليهما، و هذا قول أكثر أهل العلم... قاله مالك و أهل المدينة... و أهل العراق و أصحاب الرأى و غيرهم... و استدللّ بقول النبى صلّى الله عليه و آله أنّه قال: «و فى الركاز الخمس»^(٢)، فإنّه يدلّ بعمومه على وجوب الخمس فى كلّ ركاز يوجد، و بمفهومه على أنّ باقيه لواجده كائناً من كان؛ و لأنّه مال كافر مظهر عليه، فكان فيه الخمس على من وجده و باقيه لواجده كالغنيمه، و لأنّه اكتساب مال فكان لمكتسبه^(٣). و كذا فى الشرح الكبير ٤.

و فى البدائع: «و أربعة أخماس [الركاز] للواجد؛ لأنّه أخذه بقوّه نفسه،

ص: ١٩٧

١- (١) المجموع شرح المهذب ٢١: ١٥٦.

٢- (٢) سنن النسائى ٥: ٤٥، و أخرجه الشافعى فى الامّ باب زكاه الركاز: ٢-٤٣-٤٤، كتاب الأموال لأبى عبيد: ٣٤٦، الرقم ٨٥٩.

٣- (٣) (٤ و ٣) المغنى ٢: ٦١٦ و الشرح الكبير ٢: ٥٨٧.

و سواء كان الواجد حرًا أو عبدا... كبيرا أو صغيرا؛ لأنّ ما روينا من الحديث لا يفصل بين واجد و واجد، و لأنّ هذا المال بمنزله الغنيمه، أ لا ترى أنّه وجب فيه الخمس، و العبد و الصبيّ و الذمّي من أهل الغنيمه»(١).

و أمّا الشافعيّ فقالوا لا يجب الخمس إلّا على من تجب عليه الزكاه.

جاء في المجموع: «قال الشافعي و الأصحاب: لا يجب ذلك إلّا على من عليه الزكاه، سواء كان رجلا أو امرأه... أو صبيّا»(٢).

و كذا في المغنى و الشرح الكبير(٣).

و قال الماوردي: فهو - أى الركاز - لكلّ من وجده من رجل أو امرأه، بالغ أو غير بالغ، عاقل أو مجنون... و حكى عن سفيان الثوري: أنّه لا يملك الركاز إلّا رجل عاقل، فأما امرأه أو صبيّ أو مجنون فلا يملكون، قال الماوردي: و هذا غلط؛ لأنّ الركاز كسب لواجده كالكسبه بالاصطياد و غيره، فوجب أن يستوى في تملكه الرجل و المرأه، و الصبيّ و المجنون، كما يستوون في الاصطياد و الاحتشاش، و إذا ملكوه فعليهم خمسه(٤).

هذا كلّه في الكنز، و أمّا المعدن فلم يصرّحوا بثبوت خمس المعدن على الصبيّ، و لكن يستفاد ذلك من إطلاق كلماتهم.

جاء في البدائع: «فإن وجد المعدن في دار الإسلام في أرض غير مملوكة ممّا يذوب بالإذابه، و ينطبع بالحليّه يجب فيه الخمس - إلى أن قال -: فأربعه

ص: ١٩٨

١- (١) بدائع الصنائع ٢: ١٩١.

٢- (٢) المجموع شرح المهذب ٦: ٧٥.

٣- (٣) المغنى ٢: ٦١٦ و الشرح الكبير ٢: ٥٨٧.

٤- (٤) الحاوي الكبير ٤: ٣٧٠.

أخماسه للواجد كائنا من كان إلا الحربى المستأمن، فإنه يستردّ منه الكلّ»(١).

فقوله كائنا من كان مطلق يشمل البالغ و غير البالغ.

وقال ابن شاس: «و كلّ حرّ مسلم نال من المعادن نصابا من النقدين ففيه ربع العشر، إلا أن توجد فيه ندره، و هى التى لا يتكلف فيها عمل ففيها الخمس»(٢).

و هكذا لم يصرّح فى كلمات من قال بوجوب الخمس فى الغوص بثبوتة على الصبى، و لكن كلماتهم مطلقه تشمل البالغ و غير البالغ.

جاء فى الحاوى الكبير: «وقال أبو يوسف: فى العنبر و حليه البحر الخمس، و به قال من التابعين الحسن البصرى... و من الفقهاء عبد الله بن الحسن العنبرى... استدلالا بعموم قوله تعالى: وَ الَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (٣)، و لأنه نماء يتكامل عاجلا، فاقضى أن يجب فيه الخمس كالركاز»(٤).

ص: ١٩٩

١- (١) بدائع الصنائع ٢: ١٩٣.

٢- (٢) عقد الجواهر الثمينه ١: ٣٣٢.

٣- (٣) سورة المعارج ٧٠: ٢٤.

٤- (٤) الحاوى الكبير ٤: ٢٨٨.

الفصل الخامس: حجّ الصبّي و فيه مباحث

اشاره

ص: ٢٠١

الحج واجب على كل من اجتمعت فيه الشرائط.

ص: ٢٠٣

١- (١) الحج: القصد، حج إلينا فلان، أي قدم، لسان العرب ٢: ٢٧. وكذا في أقرب الموارد ١: ١٦٤، وفي مجمع البحرين ١: ٣٦٢ «حج البيت... أي قصده والسعى إليه»، هذا في اللغة. وأما في الاصطلاح فقد قال الشيخ في المبسوط ١: ٢٩٦: «الحج في اللغة هو القصد، وفي الشريعة كذلك، إلا أنه اختص بقصد البيت الحرام لأداء مناسك مخصوصه عنده متعلقه بزمان مخصوص». وفي شرائع الإسلام ١: ٢٢٣: إنه اسم لمجموع المناسك المؤداة في المشاعر المخصوصه، وقد وصفه في الجواهر ١٨: ١-٢ (ط ج) بأنه من أعظم شعائر الإسلام، وأفضل ما يتقرب به الأنام إلى الملك العلام؛ لما فيه من إذلال النفس و إتعاب البدن،... فهو حينئذ رياضه نفسانيه و طاعه ماليه، و عباده بدنيه، قوليه و فعليته،... و من هنا ورد: «أن الحج المبرور لا يعدله شيء، و لا جزاء له إلا الجته» نقول: هذا مضمون ما رواه في وسائل الشيعه ٨: ٧٧، الباب ٤١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ٣. و ما رواه في مستدرک الوسائل ٨: ٤١، الباب ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ٢٢ و ٢٤. و روى في الكافي ٤: ٢٥٣ و ٢٥٤، ح ٧: «أما أنه ليس شيء أفضل من الحج إلا الصلاة، و في الحج لها هنا صلاه»، و روى أيضا: «أن الحج أفضل من الصلاه و الصيام؛ لأن المصلى إنما يشتغل عن أهله ساعه، و أن الصائم يشتغل عن أهله بياض يوم، و أن الحاج يتشخص بدنه و يضحى نفسه و ينفق ماله، و يطيل الغيبه عن أهله، لا- في مال يرجوه و لا- إلى تجاره». و وسائل الشيعه ٨: ٧٨، الباب ٤١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ٥. -

و يدلّ عليه الكتاب و السنّه و الإجماع، بل بضروره من الدّين (١)، و من شرائطه البلوغ، و أمّا غير البالغ فلا خلاف بين الأصحاب على ذلك، فى عدم وجوبه عليه و إن كان مميّزا مراهقا و كان واجدا لجميع الشرائط سوى البلوغ، بل ثبت الإجماع القطعى على ذلك.

قال فى المقنعه: «فأوجب تعالى الحجّ، و فرضه على كلّ حرّ بالغ مستطيع إليه السبيل» (٢). و كذا فى الكافى (٣).

و صرّح الشيخ فى النهايه (٤)، و المبسوط (٥) بأنّ شرائط وجوب الحجّ ثمانية، منها: البلوغ. و كذا فى شرائع الإسلام (٦).

و فى التذكرة: «لا- خلاف بين العلماء كافّه فى أنّ الصبى لا- يجب عليه الحجّ؛ لفقده شرط التكليف فيه» (٧). و به قال فى الحدائق (٨).

و فى مستند الشيعة: «فلا يجب على الصبى و المجنون إجماعا محققا و محكيا مستفيضا» (٩).

ص: ٢٠٤

١- (١) جواهر الكلام ١٦: ١٨ (ط ج)، تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٧: ١.

٢- (٢) المقنعه: ٣٨٤.

٣- (٣) الكافى فى الفقه: ١٩٢.

٤- (٤) النهايه: ٢٠٢.

٥- (٥) المبسوط ١: ٢٩٦.

٦- (٦) شرائع الإسلام ١: ٢٢٤.

٧- (٧) تذكرة الفقهاء ٧: ٢٣.

٨- (٨) الحدائق الناضره ١٤: ٥٩.

٩- (٩) مستند الشيعة ١١: ١٥.

و ادعى الإجماع أيضا في كشف اللثام (١) و رياض المسائل (٢).

و في جواهر الكلام: «فلو حجَّ الصبيّ - و لو قلنا بشرعيّه عبادته... - لم يجزئ عن حجّه الإسلام إجماعا بقسميه» (٣).

و جاء في مهذب الأحكام: «بضروره من المذهب إن لم يكن من الدين» (٤).

و في تحرير الوسيله: «فلا يجب على الصبيّ و إن كان مراهما» (٥). و كذا في تفصيل الشريعه (٦) ، و غيرها (٧).

أدله عدم وجوب الحجّ على الصبيّ

يمكن أن يستدلّ للحكم المذكور بوجوه:

الأوّل: الأصل.

الثاني: الإجماع بقسميه كما تقدّم، بل هو من الضروري في الفقه، كما في شرح العروه الوثقى (٨).

الثالث: حديث رفع القلم على جميع المعاني التي ذكرناها في بحث مسائل خمس أموال الصبيّ (٩).

ص: ٢٠٥

١- (١) كشف اللثام ٥: ٧٢.

٢- (٢) رياض المسائل ٦: ١٣.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٨: ٣١ (ط ج).

٤- (٤) مهذب الأحكام ١٢: ٢٠.

٥- (٥) تحرير الوسيله ١: ٣٤٠.

٦- (٦) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٣٥.

٧- (٧) الوسيله: ١٥٦، الروضه البهيه ٢: ١٦٢، الدروس الشرعيّه ١: ٣٠٦، مدارك الأحكام ٧: ٢٠-٢١.

٨- (٨) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ١٥.

٩- (٩) راجع الفصل الرابع من هذا الباب، المبحث الأوّل.

الرابع: النصوص، و هي على طوائف:

الاولى: ما تدلّ على اشتراط التكليف - الوجوب و التحريم - بالبلوغ:

منها: ما رواه في الكافي عن طلحه بن زيد عن أبي عبد الله عليه السّلام - في حديث - قال: «فإذا بلغوا - أي أولاد المسلمين - اثنتي عشره سنه كتبت (١) لهم الحسنات، فإذا بلغوا الحلم كتبت عليهم السيئات» (٢).

فإنّها تدلّ على أنّهم قبل الحلم - أي البلوغ - لم تكتب عليهم السيئات، و هذا كناية عن عدم تكليفهم بالوجوب قبل البلوغ.

و منها ما رواه في التهذيب عن عمّار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السّلام قال:

سألته عن الغلام متى تجب عليه الصلاة؟ فقال: «إذا أتى عليه ثلاث عشره سنه، فإن احتملم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاة، و جرى عليه القلم» (٣).

و المراد من جرى القلم التكليف الوجوبي، فتدلّ على أنّ الصبيّ قبل البلوغ ليس عليه وجوب.

قال الشيخ الحرّ في ذيل الحديث: «هذا محمول على حصول الاحتلام أو الإنبات للغلام في الثلاث عشره سنه» (٤).

الطائفة الثانيه: ما تدلّ على أنّ حجّه الإسلام لا تصدق على حجّ الصبيّ:

منها: صحيحه إسحاق بن عمّار، قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام عن ابن عشر سنين، يحجّ؟ قال: «عليه حجّه الإسلام إذا احتملم، و كذلك الجاربه عليها الحجّ

ص: ٢٠٦

١- (١) و في نسخه: «كانت».

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٠، الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات، ح ١.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب: ٣٢، ح ١٢.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ذيل الحديث.

إذا طمئت»(١).

و منها: روايه شهاب عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال: سألته عن ابن عشر سنين، يحجّ؟ قال: «عليه حجّ الإسلام إذا احتلم، وكذلك الجاربه عليها الحجّ إذا طمئت»(٢).

و منها: روايه مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال:

«لو أنّ غلاما حجّ عشر حجج ثمّ احتلم كانت عليه فريضه الإسلام»(٣).

و الأخيرتان ضعيفتان بسهل بن زياد، فهما مؤيدان إلا على القول بأنّ (الأمر في سهل سهل)، فالعمده هو الصحيحه، و تقريب الاستدلال بها: أنّه يستفاد منها أنّ حجّ الإسلام و فريضه الإسلام لا تصدق على حجّ الصبّي، و هذه الفريضه باقيه عليه، فإذا بلغ يجب عليه أدائها(٤).

و في تفصيل الشريعه: «و هذه الروايات الثلاثه مشتركه في الدلاله على عدم كون حجّ الصبّي حجّ الإسلام، و أنّه لا يجزى عنه بعد البلوغ و لو كان حجّ واجدا لجميع الشرائط و الخصوصيات سوى البلوغ»(٥).

إن قلت: اطلق على حجّ الصبّي حجّ الإسلام(٦) في روايه أبان بن الحكم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الصبّي إذا حجّ به فقد قضى حجّ الإسلام

ص: ٢٠٧

١- (١) نفس المصدر ٨: ٣٠، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ١.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٠، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ٢.

٣- (٣) نفس المصدر: الباب ١٣ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ٢.

٤- (٤) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى (كتاب الحجّ) ٢٦: ١٥.

٥- (٥) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٣٦.

٦- (٦) و من المحتمل قويا تبديل كلمه «متى» ب «حتّى» و الروايه هكذا: «أنّ الصبّي قضى حجّ الإسلام متى يكبر»، و عليه فلا إشكال في البين. (م ج ف).

قلنا: يستفاد من الروايات أنّ الحجّ له حقائق مختلفه، و المراد به في المقام حجّه إسلام الصبيّ التي قضاها و أتى بها، فلا ينافى ذلك بقاء حجّه الإسلام التي بنى عليها الإسلام حتى يبلغ و يكبر، كما أنّه قد اطلق حجّ الإسلام على حجّ المنوب عنه في موثقه معاويه بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل حجّ عن غيره، يجزيه ذلك عن حجّه الإسلام؟ قال: «نعم» (٣).

مع أنّه لا إشكال في بقاء حجّه الإسلام على النائب لو استطاع.

و قال بعض الأعلام: «و إن كان التقييد بقوله: «حتى يكبر» ظاهرا أيضا في عدم إجزائه عن الحجّ بعد الكبر، و هذا يصير قرينه على أنّ الإطلاق المذكور ليس مبتنيا على الاصطلاح المعروف في حجّه الإسلام، بل المراد هو الحجّ المشروع في الإسلام أو الحجّ الواقع في حال الإسلام» (٤).

ص: ٢٠٨

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٣٥، ح ٢٩٠٠، وسائل الشيعة ٨: ٣٠، الباب ١٣ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ١.
٢- (٢) قال السيّد الخوئي رحمه الله: «و فيه من حيث السند كلام، فإنّ صاحب الوسائل روى عن أبان بن الحكم، و الظاهر أنّ ذلك غلط؛ لأنّ أبان بن الحكم لا وجود له لا في كتب الرجال و لا في كتب الحديث، و الصحيح: أبان عن الحكم، كما في الفقيه ٢: ٢٦٧، ح ١٢٩٨، و حرف «عن» بدلت ب «ابن» في كتاب الوسائل، و الحكم هو الحكم بن حكيم الصيرفيّ الثقه، و أمّا أبان... فالظاهر أنّه لا- يكون أبان بن تغلب؛ لأنّه لا يروى عن غير المعصوم و رواياته قليلة، و إن كان أبان بن عثمان؛ فهو و إن كان ثقه، لكن من البعيد أنّ أبان المذكور في السند هو أبان بن عثمان؛ لأنّ أبان بن عثمان لا يروى عن الحكم، و لم نر روايه و لا- واحده يرويها أبان بن عثمان عن الحكم، فيكون أبان المذكور في السند رجلا- مجهول الحال». موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ١٦.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٣٩، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ٤.

٤- (٤) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٣٧-٣٨.

و في المستمسك «فالمراد من حج الإسلام الحج المشروع في حقه، أو ثواب حج الإسلام» (١).

رأى أهل السنه في حكم الحج على الصبي

اتفقت المذاهب الأربعة على أن الحج لا يجب على الصبي ولو كان مميزا مراهقا واجتمعت فيه الشرائط سوى البلوغ، حيث صرحوا بأن من شرائط وجوب الحج البلوغ.

جاء في المغنى: «إن الحج إنما يجب بخمس شرائط: الإسلام والعقل والبلوغ والحريه والاستطاعه، لا نعلم في هذا كله اختلافًا، فأما الصبي والمجنون فليسا بمكلفين، وقد روى علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «رفع القلم عن ثلاثه... و عن الصبي حتى يشب» (٢). وكذا في الشرح الكبير، و زاد: «قال ابن منذر: أجمع أهل العلم إلا من شد عنهم ممن لا يعتد بخلافه على أن الصبي إذا حج في حال صغره ثم بلغ فعليه حجه الإسلام إذا وجد إليها سبيلا» (٣).

و في البدائع: «و من شرائطه البلوغ والعقل، فلا حج على الصبي والمجنون؛ لأنه لا خطاب عليهما فلا يلزمهما الحج، حتى لو حجّا ثم بلغ الصبي و أفاق المجنون فعليهما حجه الإسلام، و ما فعله الصبي قبل البلوغ يكون تطوعًا، و قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «أبما صبي حج عشر حجج ثم بلغ فعليه حجه»

ص: ٢٠٩

١- (١) مستمسك العروه الوثقى ١٥:١٠.

٢- (٢) تقدّم تخريجه.

٣- (٣) المغنى و الشرح الكبير ٣:١٦١-١٦٢.

الإسلام»(١). (٢) وكذا في حاشيه ردّ المختار(٣) و البنايه(٤) و مغنى المحتاج(٥) و مواهب الجليل(٦).

و قال فى البيان «و أمّا الصبى فلا يجب عليه الحجّ؛ للخبر - أى حديث رفع القلم - ولأنّ الحجّ من عبادات البدن فلا يجب عليه، كالصلاه و الصوم»(٧).

و قريب من هذا فى المهذب(٨) و المجموع(٩) و عقد الجواهر الثمينه(١٠) و المدوّنه الكبرى(١١) و غيرها(١٢).

ص: ٢١٠

-
- ١- (١) السنن الكبرى لليهقى ٣٢٥:٤ و ١٧٩:٥، المستدرک للحاکم ١:٦٥٥.
 - ٢- (٢) بدائع الصنائع ٢:٢٩٣.
 - ٣- (٣) حاشيه ردّ المختار على الدرّ المختار ٢:٥١٣.
 - ٤- (٤) البنايه فى شرح الهدايه ٤:٨ و ٢٤.
 - ٥- (٥) مغنى المحتاج ١:٤٦٢.
 - ٦- (٦) مواهب الجليل ٣:٤٤٣.
 - ٧- (٧) البيان فى مذهب الشافعى ٤:١٨.
 - ٨- (٨) المهذب للشيرازى ١:١٩٥.
 - ٩- (٩) المجموع شرح المهذب ٧:١٩.
 - ١٠- (١٠) عقد الجواهر الثمينه ١:٣٧٩.
 - ١١- (١١) المدوّنه الكبرى ١:٣٨٠.
 - ١٢- (١٢) الامّ ٢:١٢١.

ثبت ممّا تقدّم عدم وجوب الحجّ على غير البالغ بالأصله، و لكن هل يجب عليه بالنذر و شبهه من العهد أو اليمين، أم لا؟
نقول: الظاهر أنّه لا خلاف بين الأصحاب، بل ثبت الإجماع على أنّه لا يجب على غير البالغ الحجّ و إن نذره، حيث صرّحوا بأنّ انعقاد النذر و العهد و اليمين منوط بالبلوغ و كمال العقل، فمن فقدهما أو أحدهما لم يتحقّق نذره.
قال في المبسوط: «و لا- يصحّ النذر بهما - أى بالحجّ و العمره - إلّا- من كامل العقل حرّ، فأما من ليس كذلك فلا- ينعقد نذره»^(١).

و فى الشرائع: «و شرائطها - أى ما يجب بالنذر و اليمين و العهد - اثنان:

الأول: كمال العقل، فلا ينعقد نذر الصبيّ، و لا المجنون»^(٢). و به قال العلامة^(٣)

ص: ٢١١

١- (١) المبسوط ١: ٢٩٦.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ٢٣٠.

٣- (٣) قواعد الأحكام ١: ٣٩٨، تذكره الفقهاء ٧: ٢١.

و ابن إدريس (١)، و كذا فى الوسيله (٢) و الجامع للشرائع (٣) و غيرها (٤).

و فى المدارك: «هذا ممّا لا خلاف فيه بين العلماء» (٥). و كذا فى الحدائق (٦) و الجواهر (٧).

و جاء فى تحرير الوسيله: «فلا تنعقد من الصبى و إن بلغ عشرا و إن صحّت العبادات منه» (٨). و كذا فى تفصيل الشريعة (٩)، و ادعى الإجماع فى المستمسك (١٠)، و المهذب (١١).

و قال السيد الخوئى: «إنّ اعتبار هذه الامور [أى البلوغ و العقل...] من الواضحات» (١٢).

و استدللّ لعدم انعقاد نذر الصبى و عهده و يمينه بامور:

الأوّل: و هو العمده - الإجماع كما مرّ.

الثانى: حديث رفع القلم (١٣)، كما استدللّ به فى المدارك (١٤) و العروه (١٥)

ص: ٢١٢

١- (١) السرائر ١: ٥١٥.

٢- (٢) الوسيله: ١٥٦.

٣- (٣) الجامع للشرائع: ١٧٤.

٤- (٤) الدروس الشرعيّه ١: ٣١٧، الروضه البهيّه ٢: ١٦٢.

٥- (٥) مدارك الأحكام ٧: ٩٣.

٦- (٦) الحدائق الناضره ١٤: ١٩٦.

٧- (٧) جواهر الكلام ١٨: ٢٠٦ (ط ج).

٨- (٨) تحرير الوسيله ١: ٣٥٥.

٩- (٩) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٤٢٤.

١٠- (١٠) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٩٥.

١١- (١١) مهذب الأحكام ١٢: ١٨٣.

١٢- (١٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى كتاب الحجّ ٢٦: ٢٩٤.

١٣- (١٣) وسائل الشيعه ١: ٣٢، الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات، ح ١١.

١٤- (١٤) مدارك الأحكام ٧: ٩٣.

١٥- (١٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٤٨٥.

و غيرهما(١).

قال السيد الحكيم قدس سره: «و قد اشتهر الاستدلال به على نفي سببته الأسباب إذا كانت صادرة من الصبي عقدا أو إيقاعا - كالنذر و العهد - أو غيرهما كاليمين.

و الإشكال فيه ظاهر، فإن نفي الوجوب في العقد و الإيقاع أعم من ترتب المضمون، و لذا يصح من الولي و يترتب مضمونه و إن لم يجب على الصبي الوفاء به. كما أن نفي الوجوب في حال الصبا - في غير الإيقاع و العقد - لا يقتضى نفي الوجوب بعد البلوغ»(٢).

و في تفصيل الشريعة: أن مقتضى الحديث رفع قلم الإلزام و التكليف الوجوبى... و أما المقام فالكلام فيه إنما هو في السببته التي هي حكم وضعي، و قد ثبت في محله عدم اختصاص الأحكام الوضعيه بالبالغين... و اللازم حينئذ أن يكون العقد أو الإيقاع الصادر من الصبي مؤثرا في حصول مقتضاه، سواء كان المقتضى عبارته عن الحكم الوضعي - كالملكيه المترتبه على البيع - أو الحكم التكليفي، كالنذر الذي يكون سببا لوجوب الوفاء... و بالجملة، فمقتضى سببته الإيقاع النذري لوجوب الوفاء به صحه وقوعه من الصبي، كالجنابه الاختياريه الحاصله له، التي تكون سببا لوجوب الغسل و لو بعد البلوغ - ثم قال - نعم، قد ورد في بعض الروايات: أن «عمد الصبي خطأ»، فلو ثبت كونه بعنوان الضابطه الكليه... فاللازم حينئذ الحكم بالبطلان في مثل المقام؛ لأن النذر الواقع عن غير القاصد و غير الملتفت لا يكاد يترتب عليه أثر

ص: ٢١٣

١- (١) جواهر الكلام ٢٠٦: ١٨ (ط ج)، الحقائق الناصره ١٩٦: ١٤.

٢- (٢) مستمسك العروه الوثقى ٢٩٥: ١٠.

لأجل شرطيه القصد، فالعمده فى المسأله الإجماع على بطلان إنشاءات الصبى، عقدا أو إيقاعا(١).

و كذا فى المهذب(٢) و المستمسك(٣). و ستأتى زياده توضيح فى الفصل الذى يبحث فيه عن نذر الصبى على نحو الإطلاق إن شاء الله تعالى.

نذر الصبى للحج عند أهل السنه

إشاره

لم نعثر فى فقه أهل السنه - فى الكتب التى بأيدينا - على نص فى المسأله، إلا أنه يستفاد من إطلاق كلماتهم فى شرائط الناذر أنه لا يجب على الصبى الحج بالناذر؛ لأنهم صرحوا بأن انعقاد النذر منوط بالبلوغ و كمال العقل.

جاء فى معنى المحتاج: «و أركان النذر ثلاثه... أما الناذر فيشترط فيه التكليف... فلا يصح من غير مكلف، كصبى و مجنون؛ لعدم أهليتها للالتزام»(٤).

و فى البدائع «أما الذى يتعلق بالناذر فشرائط الأهليه، منها: العقل، و منها:

البلوغ، فلا يصح نذر المجنون و الصبى الذى لا يعقل؛ لأن حكم النذر، و جوب المنذور به، و هما ليسا من أهل الوجوب، و كذا الصبى العاقل؛ لأنه ليس من أهل وجوب الشرائع.

ألا ترى أنه لا يجب عليهما شىء من الشرائع بإيجاب الشرع ابتداء، فكذا

ص: ٢١٤

١- (١) تفصيل الشريعه، كتاب الحج ١: ٤٢٤ مع تصرف.

٢- (٢) مهذب الأحكام ١٢: ١٨٣.

٣- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٩٥.

٤- (٤) معنى المحتاج ٤: ٣٥٤.

بالنذر؛ إذ الوجوب عند وجود الصيغه من الأهل في المحلّ بإيجاب الله تعالى لا بإيجاب العبد»(١).

إيضاح

ينبغي التنبيه على أنّ الوجوب المتعلّق بعنوان الحجّ، يكون ثابتاً في الكتاب و السنّه، بالإضافة إلى حجّه الإسلام فقط، فهي الواجبه بأصل الشرع، و أمّا الحجّ الواجب بالنذر و أخويه و كذا الحجّ الاستيجارى فالوجوب فيها لا يكون متعلّقاً بعنوان الحجّ، بل بعنوان الوفاء بالنذر، أو الوفاء بعقد الإجاره مثلاً، و تحقّق هذا العنوان و إن كان بإيجاد الحجّ في الخارج إلاّ أنّه لا يوجب سرايه الحكم عن عنوان الوفاء إلى عنوان الحجّ، و هذا كما في نذر صلاه الليل - مثلاً - فإنّ النذر يوجب أن يكون الوفاء به واجباً، و لا يوجب سرايه الوجوب إلى صلاه الليل، بحيث تصير صلاه الليل واجبه بعد كونها مستحبّه، و كان اللازم فيها قصد الوجوب... فتوصيف الحجّ بالنذر - مثلاً - بالوجوب إنّما يكون على سبيل المسامحه و العنايه، كما في تفصيل الشريعة(٢).

التحقيق في عدم وصف الحجّ النذري و نحوه بالوجوب

إنّ مستند هذا القول ما بنى عليه في تهذيب الاصول و غيره؛ من أنّ الأمر بالنذر إنّما تعلق بعنوان الوفاء به، و هو عنوان مغاير لعنوان الصلاه و الصوم و الحجّ و غيرها، و إنّما يجتمع معها في الخارج، الذي لم يكن ظرفاً لتعلق الأمر،

ص: ٢١٥

١- (١) بدائع الصنائع ٤: ٢٢٦.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٤٢٣.

فإذا نذر أن يأتي بصلاه الليل - مثلا - يجب عليه الوفاء بالنذر، فالإتيان بصلاه الليل مصداق لوفاء النذر في الخارج و للصلاه، و هما عنوانان منطبقان على الخارج.

و الأمر بالنذر لا يتجاوز عنوان الوفاء به إلى عنوان آخر، فالواجب في النذر هو الوفاء به، لا وجود المنذور المتّحد معه وجودا.

و كذا في الحجّ الاستيجاري؛ لأنّ الأمر الوجوبي لا يكون متعلّقا بعنوان الحجّ، بل بعنوان الوفاء بالعقد.

نعم، تحقّق عنوان الوفاء بالعقد و إن كان بإيجاد الحجّ في الخارج، إلّا أنّه لا يوجب سرايه الحكم من عنوان الوفاء إلى عنوان الحجّ، فالواجب في النذر و أخويه هو الوفاء بها، لا الحجّ المنذور المتّحد معه وجودا، لا عنوانا.

فإذن لا يوجب تعلق النذر و العهد و غيرهما بالحجّ انقلابه عمّا هو عليه؛ ضروره أنّ متعلّق وجوب النذر هو عنوان الوفاء، لا عنوان الحجّ و إن اتّحد العنوانان في الخارج، و الاتّحاد في ظرف العين لا يمكن أن يكون موجبا لسرايه الوجوب من عنوان إلى عنوان آخر، هذا ما بنى عليه الإمام الخميني في كتبه الفقهيّه و الاصوليّة (١)، و تبعه في ذلك تلميذه المحقّق الشيخ الفاضل اللنكراني (٢).

و يمكن المناقشه في ذلك بأنّ الوفاء بالنذر كالوفاء بالبيع، و ليس إلّا عبارته عن إنهاء التزامه، أي الإتيان بما تعلق به نذره و ما التزم به، فليس الوفاء بالنذر عنوانا زائدا على نفس الفعل الخارجي، و كما أنّ الوفاء بالعقد ليس

ص: ٢١٤

١- (١) تهذيب الاصول ١: ٨٦ و ٣٣٦ و ٤٠٢، المكاسب المحرّمه للإمام الخميني ٢: ٢٦٣، كتاب الطهاره للإمام الخميني ٢: ١٠، العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ١: ٣٣٣ و ٢٤٤ و ٤٦٦.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٤٢٣، و كتاب الصوم: ٣٠٨، و ٣٤١، العروه الوثقى مع تعليقات الشيخ الفاضل اللنكراني ١: ١٣٣ و ١٧٩ و ٣٦٤.

معناه إلا العمل بمقتضاه والقيام به وإنهاء العقد وعدم الفسخ، ولا يتضمّن عنوانا آخر وراء العمل الخارجى، فكذا الوفاء بالنذر لا- يراد به إلا- الإتيان بما تعهّد به و ألزمه على نفسه، فلو فعل ذلك فقد وفى بنذره؛ إذ الانطباق قهري و الإجزاء عقلى، و أنّ الخطاب الدالّ على وجوب الوفاء بالنذر يدلّ على وجوب ما التزم به الناذر بعنوانه الخاصّ على ما التزم به بجميع قيوده و خصوصياته.

و بالجملة، إنّما يجب بهذا الخطاب ما يصدق عليه الوفاء بالحمل الشائع، و ما يصدق عليه الوفاء بهذا الحمل ليس إلا ما التزم به بعنوانه و خصوصياته.

و وجه (1) سرّيان الحكم من عنوان الوفاء بالنذر و شبهه إلى تلك العناوين الخاصّة المتعلّق بها أحد هذه الامور، هو: أنّ الوفاء ليس إلاّ أمرا منتزعا عنها، و تحقّقه يكون بتحققها، و إنّما اخذ في موضوع الخطاب الوفاء دونها؛ لأنّ الوفاء جامع لتلك العناوين مع شتاتها و عدم انضباطها بحيث لا تكاد تندرج تحت ميزان، أو يحكى عنها بعنوان آخر كان جامعا و مانعا.

و هذا حال كلّ عنوان منتزع من العناوين المختلفه المتّفقه فى الملاك للحكم

ص: ٢١٧

١- (١) إذا قلنا بأنّ المراد من وجوب الوفاء بالنذور هو النذر بالحمل الشائع لا بالحمل الأوّلى، كما أنّ المراد من العقود فى أوفوا بالعقود هو العقد بالحمل الشائع، فلا نحتاج إلى القول بالسريان و وجهه، بل حينئذ معنى أوفوا بالنذور وجوب الوفاء بما تعلّق به النذر من العناوين المختلفه كالصلاه و الصدقه و البيع و غيرها. و بعبارة اخرى: كلام السيّد الإمام الخمينى و الشيخ المحقّق الوالد قدّس سرّهما مبنى على القول بالحمل الأوّلى، و بناء عليه لا دليل للسرايه و إن قلنا بأنّ الوفاء ليس إلاّ أمرا انتزاعيا، فإنّ عنوان الغضب منتزع من الصلاه فى الدار المغضوبه، و مع ذلك لا يلزم سرايه الحكم من الغضب إلى الصلاه بناء على جواز اجتماع الأمر و النهى، و قد ظهر بذلك بطلان ما قيل من أنّ الأمر بالوفاء ليس حكما ابتدائيا من قبل الشارع، فإنّه بناء على الحمل الشائع يكون حكما مجعولا ابتدائيا. و بالجملة، ما ذكره العلمان لا يكون قابلا للمساعدة و الاطمئنان. (م ج ف).

عليها، المصحح لانتزاعه عنها.

و يؤيد ذلك - بل يعينه و يؤكد - أن الأمر بالوفاء ليس حكما ابتدائيا مجعولا من قبل الشارع لكي يدعى أحد أن الأمر تعلق بعنوان الوفاء، فالواجب في النذر و أخويه هو الوفاء، و لا يسرى الحكم من متعلقه إلى عنوان آخر، و ما تحقق هنا إنما التزام من قبل المكلف نفسه، فالتمزم بشيء و ألزمه الله سبحانه بالعمل بما التزم و أقر مقوله.

و من المعلوم أن المكلف إنما التزم بالإتيان بذات العبادات المستحبه، لا بعنوان الوفاء، فلا يكون الواجب عليه أيضا إلا هو الذي تعلق به التزامه، نظير الوفاء بالشرط في ضمن العقد كالخياطه، فليس الوفاء بالنذر عنوانا خاصا و أمرا زائدا على الإتيان بما تعلق به النذر (١).

ص: ٢١٨

١- (١) انظر: درر الفوائد ١-٢: ٥٥٨-٥٥٩، موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه، كتاب الصوم ٢١: ٣٢.

تقدّم الكلام فى مشروعية عبادات الصبيّ - بنحو عام (١)، و لكن يلزم فى المقام أن يبحث عن خصوص الحجّ؛ لأهميته، و لما ورد فيه من روايات عن الأئمة المعصومين عليهم السّلام، و لذلك تعرّض الفقهاء لحكمه بخصوصه، و نحن نتبع طريقتهم، فنقول:

بعد ما ثبت أنّه لا يجب الحجّ على الصبيّ - لا بالأصالة و لا بسبب من الأسباب، كالنذر و شبهه - هل يصحّ منه الحجّ و يستحبّ له و يترتب عليه الآثار - من بقائه على الإحرام لو لم يكمل المناسك، و وجوب كفّه عن ارتكاب ما يحرم على المحرم، و وجوب الكفّاره عليه إن ارتكب المحرّمات، و وجوب القضاء عليه لو أفسد الحجّ، و غير ذلك من الآثار - أم يصحّ منه و لكن لا تترتب عليه الآثار، أم لا يصحّ، بل يقع تمرينا و يستحبّ للولى إحجاجه؟ فيه أقوال:

ص: ٢١٩

الأول: ما ذهب إليه المحقق الثاني، من أنه تمرين، حيث قال - في ذيل قول العلامة: «و يصحّ من المميّز مباشره الحجّ» -: «المراد صحّته تمرينا لا أنه شرعيّ، و يحتمل أنه يريد به الصحّ حقيقه...، و التحقيق أنه تمرين»^(١).

و في الجواهر: «و حيث كان المختار عندنا صحّ عمله [أي عمل الصبّي المميّز] لكن على وجه التمرين لا- على كيفيه أمر المكلف بالنافله مثلا... فيكون عمله على جهه التمرين مشروعاً»^(٢)، و قريب من هذا ما في المسالك^(٣).

و اختاره المحقق القميّ في مناهج الأحكام^(٤).

و هو الظاهر من كلام المحقق الداماد، حيث قال في بحثه عدم صحّ نيابه الصبّي في الحجّ: «و أمّا في الحجّ فلم يوجد ما يدلّ على مشروعيته مطلقاً حتّى يصحّ للصبّي أيضاً، مع أنّ الإحرام - سواء كان بالتلبيه أو القصد و البناء - إذا تحقّق يحرم تكليفاً على المحرم امور، فلا يعقل مثل ذلك لمن رفع قلم التكليف عنه»^(٥).

و قد تقدّمت الأدلّه التي يمكن أن يستدلّ بها لإثبات هذا القول و الجواب عنها تفصيلاً في بحث عن مشروعيه عبادات الصبّي بنحو عامّ، فلا نعيدها خوف الإطاله، فراجع هناك^(٦).

ص: ٢٢٠

-
- ١- (١) جامع المقاصد ٣: ١١٩.
 - ٢- (٢) جواهر الكلام ١٨: ٢٤٧-٢٤٨ (ط ج).
 - ٣- (٣) مسالك الأفهام ٢: ١٦٤.
 - ٤- (٤) مناهج الأحكام: ٤٢٤.
 - ٥- (٥) كتاب الحجّ للمحقّق الداماد ١: ١٢٦.
 - ٦- (٦) راجع المبحث الثاني من الفصل الأوّل من الباب التاسع.

القول الثانى: ما ذهب إليه مشهور الفقهاء من أنّه يصحّ حجّ الصبى المميّز، فقد تقدّم أنّ عباداته مشروعه (١)، و يترتب عليها الآثار، فيكون الحجّ مستحبًا له أيضا و إن لم يكن مجزئا عن حجّه الإسلام، و هو الأقوى.

قال الشيخ فى الخلاف: «إحرام الصبى عندنا جائز صحيح... و كان الحجّ تطوعا، و لا يجرى عن حجّه الإسلام بلا خلاف» (٢).

و فى المبسوط: «و إن كان مميّزا مراهقا جاز أن يأذن له، فيحرم هو بنفسه» (٣). و كذا فى الجامع للشرائع (٤).

و قال المحقّق: «و يصحّ إحرام الصبى المميّز و إن لم يجب عليه» (٥). و كذا فى المختصر (٦) و المعتبر (٧) و القواعد (٨).

و فى التذكرة: «و أكثر الفقهاء على صحّحه إحرامه و حجّيه إن كان مميّزا» (٩). و اختاره فى الروضه (١٠) و المسالك (١١) و الذخيره (١٢) و الكفايه (١٣).

ص: ٢٢١

١- (١) راجع المبحث الثانى من الفصل الأوّل من الباب التاسع.

٢- (٢) الخلاف ٢: ٣٧٨، المسأله ٢٢٦.

٣- (٣) المبسوط ١: ٣٢٨.

٤- (٤) الجامع للشرائع: ١٧٣.

٥- (٥) شرائع الإسلام ١: ٢٢٥.

٦- (٦) المختصر النافع: ١٤٣.

٧- (٧) المعتبر ٢: ٧٤٧.

٨- (٨) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢.

٩- (٩) تذكرة الفقهاء ٧: ٢٤.

١٠- (١٠) الروضه البهيّه ٢: ١٦٢.

١١- (١١) مسالك الأفهام ٢: ١٦٣.

١٢- (١٢) ذخيره المعاد (الطبعه الحجرية): ٥٥٨.

١٣- (١٣) كفايه الأحكام ١: ٢٨٢.

و قال فى كشف اللثام - فى شرح قول العلامة: «فلو حجّ عنهما أو حجّ بهما الوليّ صحّ» - : «أمّا الصبىّ فلا نعرف فيه خلافا» (٢).

و كذا فى المدارك (٣)، و ادعى فى الرياض (٤) الإجماع عليه، و كذا فى المستند (٥).

و فى الجواهر: «لا إشكال فى أنه يصحّ إحرام الصبىّ المميّز... بناء على شرعيّه عبادته» (٦).

و به قال كثير من أعلام العصر (٧)، جاء فى العروه: «يستحبّ للصبىّ المميّز أن يحجّ و إن لم يكن مجزئاً عن حجّه الإسلام» (٨).

أدله صحّه حجّ الصبىّ المميّز

إشاره

و يدلّ على الحكم المذكور - مضافاً إلى الأدلّه المتقدمه التى استدللّ بها على مشروعيه عبادات الصبىّ (٩) - امور:

ص: ٢٢٢

- ١- (١) الحدائق الناضره ١٤: ٦٣.
- ٢- (٢) كشف اللثام ٥: ٧٢.
- ٣- (٣) مدارك الأحكام ٧: ٢٣.
- ٤- (٤) رياض المسائل ٦: ١٣.
- ٥- (٥) مستند الشيعه ١١: ١٥.
- ٦- (٦) جواهر الكلام ١٨: ٣٩ (ط ج).
- ٧- (٧) كتاب الحجّ، للسيد الكلبايكاني ١: ٣٢٥، موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ١٨، جامع المدارك ٢: ٢٥٨، تحرير الوسيله ١: ٣٥٠، تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٣٨.
- ٨- (٨) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٥.
- ٩- (٩) راجع المبحث الثانى من الفصل الأوّل من الباب التاسع.

الأول: أنه لا- خلاف فيه، كما في التذكرة و كشف اللثام(١)، بل ادعى عليه الإجماع في المستند(٢) و المهذب(٣) و المستمسك(٤)، و لكن حيث يحتمل أن يكون مستند المجمعين بعض الوجوه الآتية يخرج الإجماع عن الأصله، و لا تكون له كاشفیه بنفسه، كما في تفصيل الشريعة(٥).

الثاني: - و هو العمده - الأخبار، و هي على طوائف:

الطائفة الاولى: ما تدلّ على فضل الحجّ(٦) على سبيل الإطلاق:

منها: ما رواه في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال علي بن الحسين عليهما السلام:

ص: ٢٢٣

١- (١) تذكرة الفقهاء ٢٤:٧، كشف اللثام ٧٢:٥.

٢- (٢) مستند الشيعة ١٥:١١.

٣- (٣) مهذب الأحكام ٢١:١٢.

٤- (٤) مستمسك العروة الوثقى ١٥:١٠.

٥- (٥) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٣٨:١.

٦- (٦) لا شكّ أنّ هذه الروايات ليست في مقام بيان شرائط الحجّ و خصوصياته، و لا في مقام بيان شرائط من يأتي بالحجّ، و الشاهد على ذلك أولاً: أنّها لا تشمل المجنون و الكافر و أمثالهما، كالصبيّ غير المميّز بعد إحجاج الوليّ له. و ثانياً: لو أمكن الاستدلال بمثل هذه الروايات لوجب أن يقال بمشروعيته جميع العبادات، كالصلاة و الزكاة و الخمس و الجهاد و غيرها للصبيّ، و نقول: إنّ الأدلّة الدالّة على فضيله الصلاة و ثوابها تشمل بإطلاقها الصبيّ و المجنون، مع أنّه لا يمكن الالتزام بذلك و إن التزم به بعض، كالسيد الخوانساري. و بالجمله، هذه الروايات بالنسبة إلى الأفراد و الأشخاص مهملة جدّاً، و لا يصحّ أن يقال: إنّ لفظ الحاجّ مطلق عام، فإنّه لم يستعمل في المعنى العام، بل استعمل في من أتى بالحجّ، و النظر إنّما هو بالنسبة إلى الفعل دون الفاعل؛ بمعنى أنّ الحاجّ من حيث الفعل دون الفاعل. و ثالثاً: ما معنى قوله عليه السلام: «ليختبر طاعتهم»، و أيضاً قوله عليه السلام: «طريق يؤدّي إلى غفرانه»، بالنسبة إلى الصبيّ؟ و رابعاً: إنّنا لا نقول إنّ هذه الآثار مترتبة على البالغين فقط، بل نقول: إنّ هذه الروايات بصددها بيان ترتب الثواب على أصل العمل، و أمّا شرائط العامل فتستفاد من سائر الأدلّة. و لا بعد في أن يقال: إنّ المستفاد من مجموع الأدلّة ترتب الآثار على الواجدين للشرائط، فتأمل جدّاً. (م ج ف).

«حَجُّوا و اعتمروا تصحَّح أبدأنكم، تتسع أرزاقكم» (١)، الحديث.

و منها: ما رواه أيضا في الكافي عنه عليه السلام قال: «لَمَّا أمر إبراهيم و إسماعيل عليهما السلام ببناء البيت و تم بناؤه قعد إبراهيم على ركن، ثم نادى: هلمَّ الحَجَّ، فلو نادى:

هلمَّوا إلى الحَجِّ لم يحجَّ إلا من كان يومئذ إنسيًا مخلوقًا، و لكنَّه نادى: هلمَّ الحَجَّ، فلبى الناس في أصلاب الرجال: لبيك داعي الله... فمن لبى عشرا يحجَّ عشرا» (٢)، الحديث.

و منها: ما رواه أيضا في الكافي عنه عليه السلام في حديث أنه قال: «و هذا بيت استعبد الله به خلقه ليختبر طاعتهم في إتيانه، فحثهم على تعظيمه و زيارته، و جعله محلَّ أنبيائه، و قبله للمصلين له، فهو شعبه من رضوانه، و طريق يؤدى إلى غفرانه» (٣)، الحديث.

و قد عقد في الوسائل بابا جمع فيه روايات كثيرة - و فيها الصحاح - تدلُّ على رجحان الحَجِّ و استحبابه، و أن لمن فعل الحَجَّ فوائد كثيرة اخروييه و دنيوييه، كقول أبي جعفر عليه السلام: «إنَّ الحاجَّ إذا أخذ في جهازه لم يخط خطوه في شيء من جهازه إلا كتب الله عزَّ و جلَّ له عشر حسنات... و رفع له عشر درجات حتَّى يفرغ من جهازه» (٤)، الحديث.

و قوله عليه السلام: «من أمَّ هذا البيت و هو يعلم أنَّه البيت الذى أمره الله به، و عرفنا أهل البيت حقَّ معرفتنا، كان آمنا في الدنيا و الآخرة» (٥)، و غيرهما (٦).

ص: ٢٢٤

- ١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٥، الباب ١ من أبواب وجوب الحَجِّ و شرائطه، ح ٧.
- ٢- (٢) نفس المصدر: ح ٩.
- ٣- (٣) نفس المصدر، ح ١٠.
- ٤- (٤) نفس المصدر: ٦٦-٦٧، الباب ٣٨ من أبواب وجوب الحَجِّ و شرائطه، ح ٩.
- ٥- (٥) نفس المصدر: ح ١٢.
- ٦- (٦) نفس المصدر و الباب، ح ٣-٤-٥-٦ و ١٥ و ٢٢.

فإنها بعمومها أو إطلاقها تشمل الصبي أيضا.

ولا يصح أن يقال: إنَّ رضوان الله تعالى و الطريق إلى غفرانه و غيرهما من الامور الهامه التي اشير إليها في هذه النصوص تختص بالمكلفين، و يمنع الصبيان المميزون عن نيلها.

و كذا لا يصح أن نقول: المجبيون لدعوه إبراهيم عليه السلام هم البالغون فقط، بل الظاهر أن هذه الدعوه تشمل الصبيان، و الفوائد المترتبة غير مختصه بالبالغين.

نعم، رفع عنهم الإلزام بحديث الرفع؛ امتنانا لهم كما هو ظاهر.

قال السيد الخوانساري: «و يمكن أن يستدل عليه - أي على مشروعيه عمل الصبي المميز و صحه حجه - بإطلاق ما دل على فضل مثل الحج و الصلاه و غيرهما، و ترتب الثواب من دون تقييد، غايه الأمر رفع القلم و المؤاخذه عنه»^(١).

و في تفصيل الشريعه: «لا مجال لتخصيصها أو تقييدها [أي هذه النصوص] بحديث رفع القلم عن الصبي بعد ظهوره في نفسه بلحاظ كلمه الرفع و تعديته بعن، و بلحاظ وقوعه في مقام الامتنان في رفع خصوص التكليف الإلزاميه؛ لعدم ثبوت الكلفه و المشقه في غيرها، و عدم كون رفعه ملائما للامتنان بوجه، فتبقى دلالة هذه الروايات باقيه على عمومها و إطلاقها، شامله للصبي أيضا»^(٢).

حج الصبي لا يجزى عن حجه الإسلام

الطائفة الثانيه: الروايات المتقدمه^(٣) الداله على أن حج الصبي لا يجزى عن حجه الإسلام، فإنه لا بد من فرض صحه حجه حتى يقال بالإجزاء أو بعدم

ص: ٢٢٥

١- (١) جامع المدارك ٢: ٢٥٨.

٢- (٢) تفصيل الشريعه، كتاب الحج ١: ٣٩.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٠، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، ح ١-٢، و الباب ١٣ من أبواب وجوب الحج، ح ٢.

الإجزاء، وإلا فالحجّ الباطل لا مجال لإجزائه عن حجّه الإسلام(١).

الطائفة الثالثة: الأخبار الدالة على استحباب إحجاج الصبي غير المميّز - و التي سنذكرها قريبا - بتقريب: أنه إذا كان إحجاج الصبي غير المميّز مستحبًا، فحجّ الصبي المميّز مستحبّ بالأولويّه القطعيّه، بل بعض تلك الأخبار يشمل المميّز أيضا، كصحيحه زراره عن أحدهما عليهما السّلام قال: «إذا حجّ الرجل بابنه و هو صغير، فإنّه يأمره أن يلبي و يفرض الحجّ، فإن لم يحسن أن يلبي لبوا عنه، و يطاف به، و يصلّى عنه»، قلت: ليس لهم ما يذبحون، قال: «يذبح عن الصغار، و يصوم الكبار، و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و الطيب، و إن قتل صيدا فعلى أبيه»(٢).

فإنّها صريحه في أنّه يحجّ بالصبي إن لم يقدر أن يحجّ بنفسه، و إلّا حجّ هو بنفسه.

و قال في جامع المدارك: «فإن التمرين غير مناسب لصلاه الأب عنه»(٣).

و رواه أبان بن الحكم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: «الصبي إذا حجّ به فقد قضى حجّه الإسلام حتّى يكبر، و العبد إذا حجّ به فقد قضى حجّه الإسلام حتّى يعتق»(٤)، فإنّ الدليل قرينه على أنّ المراد من: «حجّ به» هو الأمر بالحجّ و الإذن له فيه؛ لأنّه لا معنى لإحجاج العبد في مقابل الصبيّ.

قال في المستند في شرحهما: يفرض الحجّ - أى يوجهه على نفسه - بعقد الإحرام و التلبيه، أو الإشعار، أو التقليد، فإنّ الصبيّ في تلك الأخبار أعمّ من

ص: ٢٢٤

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ١٨:٢٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٠٨:٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

٣- (٣) جامع المدارك ٢٥٨:٢.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣٣:٨، الباب ١٦ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ٢.

المميّز وغيره بل في الأخره تصريح بكلّ منهما، ولا ينافيه قوله: «يحرم به»، و «حجّ به»؛ لأنه أعمّ من الأمر بمباشرة أو جعله مباشرا، بقريته قوله في روايه أبان بن الحكم: «و العبد إذا حجّ به»، و كذا قوله في صحيحه زراره: «حجّ بابنه»، ثمّ قوله: «يأمره»، إلى آخره (١).

الطائفة الرابعه: ما يدلّ على وجوب الحجّ على البالغين (٢)؛ إذ المرفوع عن الصبيّ هو الإلزام الثابت على البالغين، لا أصل الرجحان؛ إذ ليس في رفع أصل الرجحان امتنان، بل هو خلاف الامتنان، كما في مصباح الهدى (٣).

الطائفة الخامسه: ما ورد في حثّ الصبيان على العبادات، إمّا مستقيما، أو من جانب الأولياء، بل صدور أمثال تلك الروايات شاهد على كون حجّ الصبيان معمولا بين المسلمين كما في الصلاة.

فقوله عليه السّلام: «فمروا صبيانكم بالصلاه إذا كانوا بنى سبع سنين...» (٤) لعلّه يستفاد منه أنّ مناط العبادات على الصبيّ ذلك، أى كونها عباده من دون خصوصيّة للصلاه، خصوصا بضميمه ما ورد (٥) عنه عليه السّلام: «الطواف بالبيت صلاه» (٦)، فيمكن دعوى استحباب الطواف للصبيّ بملاحظه هذا الخبر (٧).

و فيه: أنّ كشف هذا الملاك و الحكم بأنّ الحجّ كالصلاه - فكما أنّه يستحبّ

ص: ٢٢٧

- ١- (١) مستند الشيعة ١١: ١٦-١٧.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ١٠ و ما بعده، الأبواب ٢-٣-٤ و ٦-٧ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه.
- ٣- (٣) مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ١١: ٢٤٦.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ١٢، الباب ٣ من أبواب الفرائض، ح ٥.
- ٥- (٥) نعم، الطواف المتّصف بكونه عباده صلاه، و هذا العنوان بالنسبه إلى الصبيّ من باب الشبهه المصداقيه، فلا يعلم أنّ الطواف الصادر منه هل هو عبادى أم لا؟ (م ج ف).
- ٦- (٦) عوالي اللآلى ٢: ١٦٧، ح ٣.
- ٧- (٧) مدارك العروه ٢٤: ٥٤-٥٥.

للصبي المميز إتيان الصلاة إذا كان ابن سبع سنين يستحب له الحج بنفس ما ورد في الصلاة - مشكل جدًا؛ لأن الحج والصلاة حقيقتان مختلفتان وإن اشتركتا في أصل العبادية، فقياس الحج بالصلاة لا دليل عليه كما هو ظاهر، ولكن الطوائف المتقدمه من الروايات تكفي في إثبات الحكم، فصحة حج الصبي المميز واستحبابه له مما لا إشكال فيه نصًا وفتوى.

استحباب إحجاج الصبي غير المميز

المشهور بين الأصحاب استحباب إحجاج الصبي للولي، بل ادعى الإجماع عليه (1)، ولا فرق في ذلك بين كون الصبي مميزًا أو غير مميز.

والفرق بينهما أنه إن كان مميزًا يجوز - بل يستحب - للولي أمره بأن يفعل الحج، وأن يعلمه مناسكه حتى حج بنفسه، والحج يكون مستحبًا للصبي كما تقدم آنفاً.

وأما غير المميز فحيث لا يدرك العباده ولم يكن قابلاً للتكليف ولو استحباباً، ولا يمكنه قصد العباده فلا معنى لاستحباب الحج له. نعم، يصح إحجاجه، بمعنى أنه يستحب لوليّه ذلك، بأن يلبسه ثوبي الإحرام ويحرمه، فيقول: «اللهم إني قد أحرمت بابني هذا، إلى آخر التيه، ويلقنه إن أمكن، وإلا يلبي عنه ويجنبه من محرّمات الإحرام ويطوف به، وهكذا.

والظاهر أنّ ثواب حجه يكون لوليّه، وهو الذي يكون مأجوراً عند الله تعالى، ويكون بالنسبه إلى الصبي تمريناً فقط. ولا يبعد أن يكون للصبي أيضاً أجر، من دون أن ينقص من أجر الولي شيئاً؛ لأنه - كما سيأتي - أمر في بعض

ص: ٢٢٨

١- (١) جواهر الكلام ٤١: ١٨ (ط ج).

النصوص بإحرام الطفل الصغير الذى لا يدرك شيئاً - ولو صورته الحجج - حتى يكون تمريناً وفضل الله على العباد كثير، صغيرهم و كبيرهم.

و بالجمله، استحباب إحجاج الصبى للولى، و لو كان غير مميز من مسلمات الفقه.

قال الشيخ فى الخلاف: «و يصح له الحج بإحرام وليه عنه إن لم يكن مميزاً»^(١).

و فى المبسوط: «فإن كان طفلاً لا يميز جاز أن يحرم عنه الولي»^(٢).

و فى الشرائع: «و يصح أن يحرم عن غير المميز وليه ندباً»^(٣). و كذا فى المختصر النافع^(٤) و المعتبر^(٥) و التحرير^(٦).

و فى التذكرة: «و إن كان غير مميز جاز لوليّه أن يحرم عنه، و يكون إحرامه شرعياً»^(٧). و اختاره فى الروضه^(٨) و الذخيره^(٩) و الحدائق^(١٠) و المستند^(١١).

و فى الرياض: «قيل بلا خلاف»^(١٢).

ص: ٢٢٩

١- (١) الخلاف ٢: ٣٥٩، مسأله ١٩٢.

٢- (٢) المبسوط ١: ٣٢٨.

٣- (٣) شرائع الإسلام ١: ٢٢٥.

٤- (٤) المختصر النافع: ١٤٣.

٥- (٥) المعتبر ٢: ٧٤٧.

٦- (٦) تحرير الأحكام الشرعيّه ١: ٥٤١.

٧- (٧) تذكره الفقهاء ٧: ٢٤.

٨- (٨) الروضه البهيّه ٢: ١٦٣.

٩- (٩) ذخيره المعاد (الطبعه الحجريّه): ٥٥٨.

١٠- (١٠) الحدائق الناضره ١٤: ٦٣.

١١- (١١) مستند الشيعه ١١: ١٩.

١٢- (١٢) رياض المسائل ٦: ١٨.

و فى المدارك: «ليس المراد بإحرام الولي عن غير المميّز و المجنون كونه نائباً عنهما فى ذلك، بل جعلهما محرمين، سواء كان هو محلاً أو محرماً كما صرح به الأصحاب» (١). و كذا فى المسالك (٢).

و فى الجواهر: «بلا خلاف أجده فى أصل مشروعته ذلك للولي، بل يمكن تحصيل الإجماع عليه - إلى أن قال -: كما أنّ ظاهر النصّ و الفتوى كون الإحرام بالصبي على معنى جعله محرماً بفعله، لا أنّه ينوب عنه فى الإحرام» (٣).

و ادعى أيضاً فى العروه (٤) و المهذب (٥) و المعتمد فى شرح العروه الوثقى (٦) عدم الخلاف فيه.

و جاء فى تحرير الوسيله: «يستحبّ للولي أن يحرم بالصبي غير المميّز، فيجعله محرماً و يلبسه ثوبى الإحرام، و ينوى عنه، و يلقنه التلبيه إن أمكن، و إلاّ يلبى عنه، و يجنبه عن محرّمات الإحرام، و يأمره بكلّ من أفعاله، و إن لم يتمكّن شيئاً منها ينوب عنه، و يطوف به» (٧). و كذا فى تفصيل الشريعة (٨).

ص: ٢٣٠

- ١- (١) مدارك الأحكام ٢٤:٧.
- ٢- (٢) مسالك الأفهام ١٢٦:٢.
- ٣- (٣) جواهر الكلام ١٨:٤٠ إلى ٤٢ (ط ج).
- ٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣٤٦:٤.
- ٥- (٥) مهذب الأحكام ٢٦:١٢.
- ٦- (٦) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦:٢٢.
- ٧- (٧) تحرير الوسيله ٣٤٠:١.
- ٨- (٨) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٤٣:١.

و يدلّ على الحكم المذكور امور:

الأول: الإجماع و عدم الخلاف كما تقدّم، إلاّ أنّه مدركيّ، أو محتمل المدركيه، فلا يكون دليلا مستقلاّ.

الثاني - الأخبار المعتمره :-

منها: صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السّلام - في حديث - قال: قلت له: إنّ معنا صبيّا مولودا، فكيف نصنع به؟ فقال: «مرأته تلقى حميده فتسألها كيف تصنع بصبيانها؟ فأنتها فسألتها كيف تصنع؟ فقالت: إذا كان يوم الترويه فأحرموا عنه، و جرّدوه و غيّلوه كما يجرّد المحرم، وقفوا به المواقف، فإذا كان يوم النحر فارموا عنه، و أحلقوا رأسه، ثمّ زوروا به البيت، و مرى الجاربه أن تطوف به بالبيت بين الصفا و المروه» (١).

و حميده زوجه الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السّلام، و أم موسى بن جعفر عليهما السّلام، و كانت تقيّه صالحه عالمه.

و منها: صحيحه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدّموه إلى الجحفة أو إلى بطن مرّ، و يصنع بهم ما يصنع بالمحرم، يطاف بهم و يرمى عنهم، و من لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه» (٢).

و منها: صحيحه زراره، عن أحدهما عليهما السّلام قال: «إذا حجّ الرجل بابنه و هو صغير فإنّه يأمره أن يلبيّ و يفرض الحجّ، فإن لم يحسن أن يلبيّ لبوا عنه، و يطاف

ص: ٢٣١

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٣.

به و يصلّى عنه»، قلت: ليس لهم ما يذبحون، قال: «يذبح عن الصغار، و يصوم الكبار، و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و الطيب، و إن قتل صيدا فعلى أبيه»(١).

إلى غير ذلك من الروايات(٢) الدالّة عليه، و قد عقد فى الوسائل بابا مستقلاً لذلك، جمع فيه الصحاح و غيرها.

ثمّ إنّ ظاهر هذه الروايات كفتاوى الأصحاب إطلاق الحكم فى الصبى، و أنّه لا يكون له حدّ، فالطفل الذى ولد من يومه يجرى فى وليّه هذا الحكم.

و لكن هناك روايه واحده ظاهره فى التحديد، و هى روايه محمّد بن الفضيل، قال: سألت أبا جعفر الثانى عليه السّلام عن الصبى متى يحرم به؟ «قال: إذا أثمر»(٣).

و قوله: «إذا أثمر» يحتمل أن يكون من باب الإفعال بمعنى سقوط رواضع الصبى، و يحتمل أن يكون من باب الافتعال بالثناء و الثاء، تقديره: ائثر، قلبت الثاء ثاء، فصار أثمر بالتشديد، و هو ما تقدّم من الأسنان، كما فى النهايه(٤).

و فى لسان العرب: «إذا سقطت رواضع الصبى قيل: ثغر، فهو مثغور، و إذا نبتت أسنانه بعد السقوط قيل: أثمر، بالتشديد الثاء»(٥).

و على كلا التقديرين فمقتضى ورود الروايه فى مقام التحديد، و ظهورها فى مفروغيّه ثبوت الحدّ عند السائل، و التقرير له فى الجواب ببيان الحدّ، أن تكون الروايه مخالفه للروايات المتقدّمه.

ص: ٢٣٢

١- (١) نفس المصدر و الباب، ح ٥.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ٢ و ٤ و ٦-٧.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ٨.

٤- (٤) النهايه لابن الأثير ١: ٢١٣.

٥- (٥) لسان العرب ١: ٣٣٦.

و لا مجال لدعوى عدم المعارضه و لو بالإطلاق و التقييد؛ لكونهما مثبتين، و ذلك لأجل اقتضاء مقام التحديد لذلك، غاية الأمر أن ما دلّ من الروايات المتقدّمه بالإطلاق تكون قابله للتقييد بهذه الروايه.

و أمّا مثل صحيحه ابن الحجاج الذى ورد فى سؤالها: أنّ معنا صبياً مولودا لا تجتمع مع هذه الروايه بوجه، سواء كانت من باب الإفعال أو من باب الافتعال؛ لأنّ الصبىّ مع وصف كونه مولودا يكون المتفاهم منه عند العرف هو الصبىّ الذى يكون قريب العهد بالولاده، و لم يمض من ولادته إلاّ زمان قليل، مع أنّ الأثغار لا يتحقّق إلاّ بمضى أشهر كثيره... و عليه فتقع المعارضه بينها و بين هذه الروايه، و الترجيح مع الصحيحه؛ لموافقه المشهور، كما فى تفصيل الشريعة(١).

و قال بعض الأعلام: «فإنّ أمكن الجمع بينهما بتأكّد الاستحباب إذا أثغر، لا فى أصل الاستحباب، كما ليس ببعيد؛ لأنّه جمع عرفى لا يحتاج إلى شاهد، و إن لم يكن الجمع بينهما، فالمرجع العمومات الشامله للصبىّ قبل سنّه أشهر»(٢).

عدم اختصاص الحكم بالصبىّ

إشاره

هل يختصّ هذا الحكم بالصبىّ، أو يشمل الصبيّه أيضا؟ فيه قولان:

الأول: ما ذهب إليه فى المستند(٣) من اختصاص الحكم بالصبىّ، و استشكل

ص: ٢٣٣

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٤٤.

٢- (٢) كتاب الحجّ، للطباطبائى القمى ١: ٤٦.

٣- (٣) مستند الشيعة ١١: ١٩.

فى الصبئء؁ و فى مصباح الهدى: أن هذا القول هو الأقرب (١).

و استدلل له بأن النصوص تختص بالصبئء؁ و إلحاق الصبئء به يحتاج إلى دليل؁ و هو مفقود.

و بتعبير أوضح: أنه يلزم الاقتصار فى الحكم المخالف للأصل على القدر المتيقن؁ فإن استحباب الإحجاج حكم مخالف للقاعده؁ لا يكون معهودا فى شئ من العبادات الأخرى؁ فإن موضع الاختلاف فى شرعيه عبادات الصبئء و تمرينتها هو الصبئء المميز.

و أما كونه القدر المتيقن فلدلاله الروايات المتقدمه على حكم الابن؁ أو الصبئء؁ أو الصبيان الذى هو جمع الصبئء؁ فلا يظهر منها حكم الصبئء بوجه؁ كما فى تفصيل الشريعه (٢).

رأى مشهور الفقهاء باشتراك الصبئء و الصبئء

القول الثانى: ما ذهب إليه مشهور الفقهاء (٣)؁ من اشتراك الصبئء و الصبئء فى هذا الحكم و عدم الفرق بينهما؁ و هو الأقوى.

قال فى الرياض: «و لا ريب أن الصبئء فى معناه» (٤) أى الصبئء. و اختاره فى العروه (٥) و تفصيل الشريعه (٦) و غيرها (٧).

و يمكن أن يستدل للقول المشهور بوجه:

ص: ٢٣٤

١- (١) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٥٢.

٢- (٢) تفصيل الشريعه؁ كتاب الحج ١: ٤٥.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئى؁ المعتمد فى شرح العروه الوثقى؁ كتاب الحج ٢٦: ٢٢.

٤- (٤) رياض المسائل ٦: ١٩.

٥- (٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٦.

٦- (٦) تفصيل الشريعه؁ كتاب الحج ١: ٤٥.

٧- (٧) مدارك الأحكام ٧: ٢٦؁ مهذب الأحكام ١٢: ٢٦.

الأول: الأخبار الدالّة على استحباب إحجاج الوليّ الصبيّ.

منها: موثقه يونس بن يعقوب عن أبيه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ معي صبيه صغارا و أنا أخاف عليهم البرد، فمن أين يحرمون؟ قال: «أيت بهم العرج (١)، فليحرموا منها، فإنّك إذا أتيت بهم العرج وقعت في تهامه - ثمّ قال :-

فإن خفت عليهم فإيت بهم الجحفه (٢)» (٣)، و غيرها (٤).

بتقريب أن يقال: إنّ الصبيه وإن كانت جمعا للصبيّ و جمع الصبيّه الصبايا، إلّا أنّ المتفاهم العرفي من الصبيه الصغار من الأولاد أعمّ من الذكور و الإناث، مضافا إلى أنّ الظاهر أنّ ذكر الصبيّ في هذه الأخبار من باب المثال لا الخصوصيّة.

و أجاب عنها في المستند بقوله: «ولا يخفى أنّ الثابت من هذه الروايه هو حجّ الصبيه، و هو يثبت من العمومات أيضا، لا الحجّ به» (٥).

و بتعبير آخر: أنّ الاستفادة من تلك الروايات رجحان حجّ الصبيه بأنفسهم، و الروايات الواردة في الإحجاج موردها الصبيّ، و لا تشمل الصبيّه.

و فيه (٦): أنّ هذا مخالف لقوله عليه السلام في موثقه يونس بن يعقوب: «أنت بهم العرج»، و هكذا قوله: «فإن خفت عليهم فإيت بهم الجحفه».

ص: ٢٣٥

١- (١) العرج: مكان بين مكّه و المدينة على طريق الحاج. معجم البلدان ٤: ١١١.

٢- (٢) الجحفه: مكان بين مكّه و المدينة. معجم البلدان ٢: ١٢٩.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٨ و ٢٠٩، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٧.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب: ح ١ و ٣ و ٥.

٥- (٥) مستند الشيعة ١١: ٢٠٠.

٦- (٦) لا مجال لهذا الإشكال، و الحقّ ما ذكره النراقي من أنّ هذه الروايه في مورد حجّ الصبيه بأنفسهم و الكلام في إحجاج الصبيّ. (م ج ف).

الثانى: الأخبار الدالّة على وجوب الحجّ على الصبىّ و الصبيّه بعد الاحتلام و الطمث.

منها: موثقه عمّار، قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام عن ابن عشر سنين، يحجّ؟ قال: «عليه حجّه الإسلام إذا احتلم، و كذلك الجاربه عليها الحجّ إذا طمّث»^(١).

و منها: روايه شهاب عن أبى عبد الله عليه السّلام - فى حديث - قال: سألته عن ابن عشر سنين، يحجّ؟ قال: «عليه حجّه الإسلام إذا احتلم، و كذلك الجاربه عليها الحجّ إذا طمّث»^(٢).

و يؤيّدها ما رواه فى دعائم الإسلام: عن عليّ عليه السّلام أنّه قال فى الصبىّ يحجّ به و لم يبلغ [الحلم] قال: «لا يجزئ ذلك عنه، و عليه الحجّ إذا بلغ، و كذلك المرأه إذا حجّ بها و هى طفله»^(٣).

قال فى الرياض: «و يستفاد منهما - أى من موثقه إسحاق بن عمّار و روايه شهاب - استحباب الحجّ بالصبيّه أو حجّها كالصبى»^(٤). و كذا فى المستمسك^(٥).

و فى مصباح الهدى فى وجه دلالة روايه دعائم الإسلام: «أنّ الحكم بعدم أجزاء الحجّ الذى أحجّ بها و هى طفله يكشف عن صحّه الإحجاج بها، و إلّا لم يكن محلّ لذكر عدم أجزاءه؛ لعدم صحّته فى نفسه»^(٦).

ص: ٢٣٦

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٠، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ١.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب: ح ٢.

٣- (٣) دعائم الإسلام ١: ٢٨٩، مستدرک الوسائل ٨: ٢٣، الباب ١١ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ١.

٤- (٤) رياض المسائل ٦: ١٩.

٥- (٥) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٠.

٦- (٦) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٥١.

و لكنّ الإنصاف (١) أنه لا يظهر من الموثّقه و خبر شهاب صحّه إحتجاج الصبيّه؛ لاحتمال كون السؤال عن وجوب الحجّ، فأجاب بأنّه بعد الاحتلام و الطمث، لا أن يكون السؤال عن الحجّ الواقع حتّى يمكن التمسك بهما، مع ما فى التشبيه فى قوله: «و كذلك الجارية» حيث يدلّ على صحّه الحجّ عن الجارية البالغه عشر سنين، فيخرج عن الصبيّه غير المميّزه التى هى موضوع الحكم فى استحباب الإحتجاج بها (٢).

و أما خبر الدعائم فضيف سندا.

الثالث: قاعده (٣): «إلحاق الإناث بالذكر فيما لهم و عليهم، إلّا ما خرج بالدليل» تجرى هنا أيضا.

و توهم اختصاصها بخصوص التكاليف المتوجّهه إلى نفسهم و لا- يعمّ الخطاب الموجّه إلى الوليّ بإحتجاج الصبيّ فى المقام، مخالف لظهور الإطلاق، كما فى المهذب (٤).

قال فى الحدائق: «و هذه الروايات و نحوها و إن اختصت (٥) بالصبيان إلّا أنّ

ص: ٢٣٧

١- (١) و الإنصاف دلالة الروايات على صحّه حجّ الصبيّ و الصبيّه؛ لأنّ الإمام عليه السلام فى جواب السائل لم ينف إتيان الحجّ قبل الاحتلام و الطمث، بل ذكر لزوم إتيان حجّه الإسلام بعدهما. و بعبارة اخرى: الروايه داله على كون الحجّ قبلهما ليس من مصاديق حجّه الإسلام، فيستفاد أصل صحّه الحجّ. نعم، لا يستفاد منها استحباب الإحتجاج. (م ج ف).

٢- (٢) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٥٢.

٣- (٣) الظاهر أنّها ليست قاعده غير قاعده الاشتراك، سواء كانت مستقلّه أو جزءا منها، لكنّها جارية فى الأحكام التى لم تخالف القاعده، فتدبّر. (م ج ف).

٤- (٤) مهذب الأحكام ١٢: ٢٧.

٥- (٥) لا يبعد أن يقال: إنّ المستفاد من صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج مطلق المولود، سواء كان صبيا أو -

الأصحاب (رضوان الله عليهم) لم يفرقوا في هذه الأحكام بين الصبيّ و الصبيّه.

و هو جيّد، فإنّ أكثر الأحكام في جميع أبواب الفقه إنّما خرجت في الرجال مع أنّه لا- خلاف في إجرائها في النساء، و لا إشكال»(١).

الرابع: قال في تفصيل الشريعة: «إنّ مورد الروايات و إن كان هو الصبيّ أو الابن أو مثلهما، إلّا أنّ العرف لا يرى له خصوصيّة، بل يستفيد من نفسها شمول الحكم للصبيّه أيضا، و هذا كعنوان «الرجل» المأخوذ في أدلّه شكوك الصلاه الذي تكون خصوصيته ملغاه بنظر العرف»(٢). و قريب منه في معتمد العروه(٣).

استحباب العمره للصبيّ

الظاهر أنّه لا فرق في الاستحباب بين الحجّ و العمره المفردة، فكما أنّ الحجّ مستحبّ للصبيّ المميّز، و يستحبّ للوليّ إحجاج غير المميّز، كذلك تستحبّ للصبيّ المميّز العمره المفردة، و يستحبّ للوليّ أن يحرم غير المميّز لها، كما صرح به بعض الأعلام(٤).

و يمكن أن يستدلّ للحكم المذكور بامور:

ص: ٢٣٨

١- (١) الحدائق الناضره ١٤:٦٥.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١:٤٥.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦:٢٢.

٤- (٤) صراط النجاه للتبريزي ٤:١٠.

الأول: إطلاق بعض الروايات المتقدّمة.

منها: معتبره يونس بن يعقوب عن أبيه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: إنّ معي صبيّه صغاراً، و أنا أخاف عليهم البرد، فمن أين يحرمون؟ قال: «أيت بهم العرج، فليحرموا منها» (١)، الحديث.

و منها: روايه أيوب أخى أديم، قال: سئل أبو عبد الله عليه السّلام من أين يجزّد الصبيان؟ فقال: «كان أبى يجزّدهم من فحّ» (٢).

منها: معتبره محمّد بن الفضيل، قال: سألت أبا جعفر الثّاني عليه السّلام عن الصبيّ، متى يحرم به؟ قال: «إذا أشغرت» (٣)، و غيرها (٤).

فإنّ إطلاق الإحرام فيها يشمل الإحرام للحجّ و العمره المفرده.

الثّاني: بالأولويّه (٥) المستفاده من الروايات المتقدّمة، فإنّها تدلّ على استحباب الحجّ للصبيّ المميّز، و على أنّه يصحّ للولّي إحجاج الصبيّ غير المميّز، فيستفاد منها أنّه يصحّ للولّي أن يحرم الصبيّ غير المميّز للعمره المفرده، و استحبابها للصبيّ المميّز بالأولويّه، حيث إنّ مناسك العمره أخفّ من الحجّ.

الثالث: تدلّ عليه أيضا الأدلّه العامّه التي تدلّ على استحباب العمره المفرده (٦)، فإنّ إطلاقها يشمل الطفل المميّز.

ص: ٢٣٩

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٨-٢٠٩ الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٧.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ٦.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ٨.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ١.

٥- (٥) الأولويّه في أمثال هذه الامور العباديّه ممنوعه جدّاً. (م ج ف).

٦- (٦) وسائل الشيعة ١٠: ٢٣٧ إلى ٢٤٢، الباب ٢-٣-٤ من أبواب العمره.

ذهب جمهور الفقهاء من الحنابلة و الشافعيه و المالكيه إلى أنه يصح حج الصبى، سواء كان مميزا أو غير مميز حتى الطفل الرضيع، إلا أن الصبى المميز يحج بنفسه، و أما غير المميز فيحرم عنه وليه، و إليك نص كلماتهم:

جاء فى المهذب: «و أمّا الصبى فيصح منه، فإن كان مميزا فأحرم بإذن الولي صحّ إحرامه... و إن كان غير مميز جاز لأمه أن تحرم عنه؛ لحديث ابن عباس (١). و يجوز لأبيه قياسا على الأم» (٢).

و فى المجموع: «و يصحّ منه [أى من الصبى] سواء فى الصورتين الصغير كابن يوم و المراهق، ثم إن كان مميزا أحرم بنفسه بإذن وليه، و يصحّ بلا خلاف... أمّا الصبى الذى لا يميز فقال أصحابنا: يحرم عنه وليه، سواء كان الولي محرما عن نفسه أو عن غيره، أو حاللا، و سواء كان حجّ عن نفسه أم لا» (٣). و قريب من هذا فى مغنى المحتاج (٤) و البيان (٥).

و قال ابن قدامه من فقهاء الحنابلة: «إنّ الصبى يصحّ حجّه، فإن كان مميزا أحرم بإذن وليه، و إن كان غير مميز أحرم عنه وليه، فيصير محرما بذلك، و به قال مالك و الشافعى - إلى أن قال -: و معنى إحرامه عنه: أنّه يعقد له الإحرام، فيصحّ للصبى دون الولي، كما يعقد النكاح له» (٦). و كذا فى الكافى (٧).

ص: ٢٤٠

١- (١) سنذكره قريبا.

٢- (٢) المهذب فى فقه الشافعى ١: ١٩٥.

٣- (٣) المجموع شرح المهذب ٧: ١٩-٢٠.

٤- (٤) مغنى المحتاج ١: ٤٦١.

٥- (٥) البيان فى مذهب الشافعى ٤: ١٩-٢٠.

٦- (٦) المغنى و الشرح الكبير ٣: ٢٠٣-٢٠٤.

٧- (٧) الكافى فى فقه أحمد ١: ٤٦٧.

و قال ابن شاس من فقهاء المالكية: «و لا يشترط لصحة الحج إلا الإسلام؛ إذ يصح للولّى أن يحرم عن الصبي... و لا يشترط لصحته المباشرة إلا الإسلام و التمييز؛ فإنّ المميّز لو حجّ بإذن الولّى جاز» (٢). و قريب من هذا فى المدوّنه الكبرى (٣).

و فى مواهب الجليل: «صحّ الإحرام بالحجّ و العمره عن الصبيّ و لو كان رضيعاً؛ لأنّه محكوم له بالإسلام... و هو المشهور فى المذهب، و فى الموازيه:

لا يحجّ بالرضيع، و أمّا ابن أربع سنين أو خمس فنعّم - إلى أن قال - : و الصبيّ المميّز يحرم عن نفسه لكن بإذن وليه» (٤).

و استدّلوا لهذا الحكم بما رواه ابن عبّاس عن النّبىّ صلّى الله عليه و آله أنّه لقي ركبا بالزوحاء (٥)، فقال: «من القوم؟» قالوا: «المسلمون»، فقالوا: من أنت؟ قال:

«رسول الله»، فرفعت إليه امرأه صبيّاً، فقالت: أ لهذا حجّ؟ قال: «نعم، و لك أجر» (٦).

و فى روايه اخرى: ففزعت امرأه فأخذت بعضد صبيّ، فأخرجته من محفّتها (٧)،

ص: ٢٤١

١- (١) الإنصاف ٣: ٣٥٣.

٢- (٢) عقد الجواهر الثمينه ١: ٣٧٩.

٣- (٣) المدونه الكبرى ١: ٣٦٨-٣٦٩.

٤- (٤) مواهب الجليل ٣: ٤٢٦ و ٤٣٤.

٥- (٥) الزوحاء: مكان يبعد (٧٢) كم عن المدينه المتوره جنوبا، البيان فى مذهب الشافعى ٤: ١٩.

٦- (٦) صحيح مسلم ٢: ٢٤٢، ح ١٧٣٦، سنن ابن ماجه ٣: ٤٢٠، ح رقم ٢٩١٠، سنن النسائى، ٥: ١٢٠-١٢١.

٧- (٧) المحفّه: مركب النساء على الجمل كالهودج من غير أن يكون عليه قبه أو مظله. انظر لسان العرب ٩: ٤٩.

قالت: يا رسول الله، هل لهذا حجّ؟ قال: «نعم، و لك أجر»^(١).

و فى معنى المحتاج: «وجه الدلالة منه: أنّ الصبىّ الذى يحمل بعضده و يخرج من المحفّه لا تميّز له»^(٢).

و روى عن جابر، قال: حججنا مع رسول الله صلّى الله عليه و آله و معنا النساء و الصبيان، فلبّينا عن الصبيان و رمينا عنهم^(٣).

و استدلّ فى البيان على صحّه حجّ الصبىّ المميّز بأنّ الحجّ عباده يصحّ التنفل بها، فصحت من الصبىّ كالطهاره^(٤).

و أمّا الحنفية فذكر فى المغنى: أنّه «قال أبو حنيفة: لا ينعقد إحرام الصبىّ و لا يصير محرما بإحرام وليه؛ لأنّ الإحرام سبب يلزم به حكم، فلم يصحّ من الصبىّ كالنذر»^(٥).

و فى البيان: «قال أبو حنيفة: لا يصحّ الحجّ من الصبىّ، و إنّما يأذن له الوليّ فى الإحرام؛ ليتعلّم أفعال الحجّ، و يجتنب ما يجتنب المحرم»^(٦).

و لكن قال الكاسانى من فقهاء الحنفية: «إنّ ما فعله الصبىّ [أى الحجّ] قبل البلوغ يكون تطوّعا»^(٧).

ص: ٢٤٢

١- (١) سنن أبى داود ٢: ٢٤٣، ح رقم ١٧٣٦.

٢- (٢) معنى المحتاج ١: ٤٦١.

٣- (٣) سنن ابن ماجه ٣: ٤٨٥، ح رقم ٣٠٣٨، سنن الترمذى ٣: ٢٦٦، ح رقم ٩٢٧.

٤- (٤) البيان فى مذهب الشافعى ٤: ١٩.

٥- (٥) المغنى و الشرح الكبير ٣: ٢٠٣.

٦- (٦) البيان فى مذهب الشافعى ٤: ١٨.

٧- (٧) بدائع الصنائع ٢: ٢٩٣.

و فى حاشيه ردّ المحتار: «إذا أحرّم عنه [أى عن الصبىّ] أبوه جاز، و إن كان يعقل الأداء بنفسه يقضى المناسك كلّها، يفعل مثل ما يفعله البالغ... فهو كالصريح فى أنّ إحرامه عنه إنّما يصحّ إذا كان لا يعقل»(١).

إذن يمكن أن يقال: اتفق الفقهاء على صحّ حجّ الصبىّ و عمرته، و أنّ ما يؤدّيه من حجّ أو من عمره يكون تطوّعا، فإذا بلغ وجب عليه حجّه فرض الإسلام.

ص: ٢٤٣

١- (١) حاشيه ردّ المحتار على الدرّ المختار ٢: ٤٦٦.

اختلف الفقهاء فى الوليّ الذى يحرم الطفل على ثلاثة أقوال:

الأول: أنّه هو الوليّ الشرعى فقط.

قال فى الشرائع: «و الوليّ: هو من له ولاية المال، كالأب و الجدّ للأب و الوصى»^(١).

و فى السرائر: «و الوليّ الذى يصحّ إحرامه عنه الأب و الجدّ و إن علا، فإن كان غيرهما، فإن كان وصيًا أو له ولاية عليه وليها، فهو بمنزله الأب»^(٢).

و اختاره فى القواعد^(٣)، و كذا فى المستمسك^(٤).

أدّله هذا القول أى القول بالولى الذى يحرم الطفل بانه هو الولى الشرعى

و يدلّ على ولاية الوليّ الشرعى فى المقام امور:

ص: ٢٤٤

١- (١) شرائع الإسلام ١: ٢٢٥.

٢- (٢) السرائر ١: ٤٣٦.

٣- (٣) قواعد الأحكام ١: ٤٠٣.

٤- (٤) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٣.

الأول: الإجماع^(١) الذي ثبت بالنسبة إلى ولاية الأب و الجد، و لم يحك الخلاف في ولايتهما عن أحد، قال في التذكرة: «الآباء و الأجداد للآباء لهم ولاية الإحرام بإجماع من سوغ الحج للصبيان، و هو قول علمائنا أجمع»^(٢).

و أما الوصي لأحدهما فيما إذا كان وصيًا لذلك فهو أيضا ولي كالموصى نفسه؛ و ذلك لقبول الإحجاج للوكاله عن الولي و عدم اعتبار مباشره الولي له بنفسه، و كلما كانت الوكاله فيه يصح عمن له الفعل بالمباشره في حال حياته تصح للوصي بعد وفاته؛ إذ الإيصاء ليس إلا تفويض العمل إلى غيره بعد وفاته.

و بالجمله، تصح ولاية الوصي فيما إذا أوصى له بالولاية على الإحجاج، و هكذا ولاية الوكيل عن الأب أو الجد بعد فرض عدم اعتبار مباشره الولي بنفسه للإحجاج.

و أما الحاكم ففي ولايته و عدمها وجهان مبتيان على عموم ولايته على القصير، و جواز جميع التصرفات منه، مثل: ولاية الأب و الجد، أو عدمه إلا ما تيقن ثبوتها فيه، فيقتصر عليه.

قال في المدارك: «و أميا ولاية الوصي فمقطوع بها في كلام الأصحاب... و ربما ظهر من قول المصنف: و الولي من له ولاية المال، ثبوت الولاية في ذلك للحاكم أيضا»^(٣).

و لقد أشبعنا الكلام في بحث ولاية الأب و الجد و الوصي لهما، و الحاكم و عدول المؤمنين على نكاح الصغار و أموالهم، فراجع^(٤).

ص: ٢٤٥

١- (١) هذا الإجماع مثبت للولاية بالنسبة إلى الآباء و الأجداد، و لكن لم ينف ثبوت الولاية للآخرين، مضافا إلى أن المشهور في المقام أضافوا إليهما الام. (م ج ف).

٢- (٢) تذكره الفقهاء ٢٦:٧-٢٧.

٣- (٣) مدارك الأحكام ٢٦:٧.

٤- (٤) راجع الباب الرابع و الخامس من الموسوعه، ج ١: ٥٢٩ و ج ٢: ٣٢١.

الثاني: أنّ القدر المتيقّن (١) من ثبوت الحكم الاستحبابي بالإضافة إلى الإحجاج هو الوليّ الشرعيّ الشامل لما ذكرناهم، كما في تفصيل الشريعة (٢).

الثالث: أنّ الوليّ الشرعيّ هو المنساق من الأدلّة في هذا العمل المشتمل على الكلفه، بحيث لا يتحمّلها غير الوليّ، كما في المهذب (٣).

الرابع: الأخبار.

منها: صحيحه معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدّموه إلى الجحفه أو إلى بطن مرّ (٤)، و يصنع بهم ما يصنع بالمحرم، و يطاف بهم، و يرمى عنهم، و من لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه» (٥).

و منها: صحيحه عبد الرحمن بن أعين عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «الصبيّ يصوم عنه وليه إذا لم يجد هديا» (٦).

و منها: صحيحه اخرى عن عبد الرحمن بن أعين، قال: تمتّعنا فأحرمتنا و معنا صبيان فأحرموا و لبّوا كما لبّينا و لم يقدروا على الغنم، قال: «فليصم عن كلّ صبيّ وليه» (٧).

و منها: خبر أو صحيح ثالث عنه أيضا، قال: حججنا سنه و معنا صبيان،

ص: ٢٤٤

١- (١) التمسك بالقدر المتيقّن في الأدلّة اللفظية ممنوع، بل هو مختصّ بالأدلّة اللبّيّه. نعم، لأجل أنّ هذا الحكم خلاف القاعده فاللازم الاقتصار على المتيقّن، و هو الوليّ الشرعيّ و الامّ من جهه الروايه الوارده. (م ج ف).

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٤٩.

٣- (٣) مهذب الأحكام ١٢: ٢٩.

٤- (٤) مرّ وزان فلس: موضع بقرب مكّه من جهه الشام نحو مرحله، و هو منصرف؛ لأنّه اسم واد، و يقال له: بطن مرّ. مجمع البحرين ٣: ٦٨٨.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٣.

٦- (٦) نفس المصدر ١٠: ٩١-٩٢، الباب ٣ من أبواب الذبح، ح ٥ و ٤.

فَعَزَّتْ الْأَصْحَابِي، فَأَصْبِنَا شَاهَ بَعْدَ شَاهٍ، فَذَبِحْنَا لِأَنْفُسِنَا وَ تَرَكَنَا صَبِيَانِنَا، فَأَتَى بَكِيرٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَذْبَحُوا عَنِ الصَّبِيَانِ وَ تَصُومُوا أَنْتُمْ عَنِ أَنْفُسِكُمْ، فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا فَلْيَصُمْ عَنِ كُلِّ صَبِيٍّ مِنْكُمْ وَلِيَّهِ»(١).

فإنَّ لفظ الوَلِيِّ في هذه النصوص ينصرف إلى الوَلِيِّ الشرعي، لا الوَلِيِّ العرفي.

الولاية في الحج تشمل الأم أيضا

القول الثاني: ما ذهب إليه مشهور الفقهاء من أنَّ وَلِيَّ الطِّفْلِ في الحجِّ هو الوَلِيُّ الشرعي مع الأم.

قال الشيخ: «و الوَلِيُّ الَّذِي يَصَحُّ إِحْرَامُهُ عَنْهُ وَ إِذْنُهُ لَهُ: الْأَبُ وَ الْجَدُّ وَ إِنْ عَلَا، فَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمْ مِثْلُ: الْأَخِ وَ ابْنِ الْأَخِ وَ الْعَمِّ وَ ابْنِ الْعَمِّ وَ إِنْ كَانَ وَصِيًّا أَوَّلَهُ وَ لِيَّهِ عَلَيْهِ وَ لِيَّهَا، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيًّا وَ لَا وَصِيًّا...

فلا ولاية له عليه، و هو و الأجنبي سواء... و الأم لها ولاية عليه بغير توليه»(٢).

و في الخلاف: «يجوز للآم أن تحرم عن ولدها الصغير»(٣)، و اختاره في المختلف(٤) و المعتبر(٥) و الدروس(٦)، و به قال في الإيضاح(٧) و المدارك(٨).

ص: ٢٤٧

١- (١) نفس المصدر و الباب، ح ٣.

٢- (٢) المبسوط ١: ٣٢٨-٣٢٩.

٣- (٣) الخلاف ٢: ٣٦٠، مسأله ١٩٤.

٤- (٤) مختلف الشيعة ٤: ٤٢.

٥- (٥) المعتبر ٢: ٧٤٨.

٦- (٦) الدروس الشرعية ١: ٣٠٦.

٧- (٧) إيضاح الفوائد ١: ٢٦٤.

٨- (٨) مدارك الأحكام ٧: ٢٦.

و فى جامع المقاصد: «و عليه الفتوى» (١). و فى المسالك: «هو الأصح» (٢)، و ذهب إليه فى مصباح الهدى (٣).

و فى تحرير الوسيله: «الأحوط أن يقتصر فى الإحرام بغير المميّز على الوليّ الشرعىّ من الأب و الجدّ، و الوصىّ لأحدهما، و الحاكم و أمينه، أو الوكيل منهم، و الامّ و إن لم تكن ولينا» (٤).

و فى تفصيل الشريعة: «و أمّا غير الوليّ الشرعىّ، فإن كان هو الامّ فالظاهر ثبوت هذه الولاية لها» (٥).

أدلة شمول الولاية فى الحجّ للامّ أيضا

و يمكن أن يستدلّ لولاية الامّ على إحجاج الطفل بامور:

الأول: أنّه طاعه و فعل مرغوب إليه شرعا، فساغ للامّ فعله، كما فى المختلف (٦).

وفيه: أنّ صرف الطاعه لا يثبت الولاية لها.

الثانى: صحّحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: سمعته يقول: «مرّ رسول الله صلّى الله عليه و آله برويته (٧) و هو حاجّ، فقامت إليه امرأه و معها صبىّ لها، فقالت:

ص: ٢٤٨

١- (١) جامع المقاصد ٣: ١٢٢.

٢- (٢) مسالك الأنهام ٢: ١٢٦.

٣- (٣) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٥٩.

٤- (٤) تحرير الوسيله ١: ٣٤٠، مسأله ٣.

٥- (٥) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٤٩.

٦- (٦) مختلف الشيعه ٤: ٤٢.

٧- (٧) رويته: موضع على ليله من المدينه، معجم البلدان ٣: ١١٩.

يا رسول الله، أ يحجّ عن مثل هذا؟ قال: نعم، و لك أجره» (١).

فقوله صَلَّى الله عليه و آله: «و لك أجره» ظاهر (٢) في جواز تصدّي الأمّ للإحجاج و ثبوت الأجر لها.

و بتعبير آخر: قوله صَلَّى الله عليه و آله: «لك أجره» مع عدم السؤال عن الأجر مطلق يشمل ما إذا كان إحجاجه بإذن أو بدونه.

الثالث: صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج المتقدّمه المشتمله على أمر الإمام عليه السّلام بأن تلقى أمّ المولود حميده، فتسألها كيف تصنع بصبيانها؟ فأنتها فسألتها (٣)، الخبر بالتقرير المتقدّم.

و قال في المختلف: احتجّ بانتفاء الولاية عنها - أي الأمّ - في المال و النكاح فينتفى هنا.

و الجواب المنع من الملازمه، و الفرق: ثبوت الطاعه هنا، بخلاف المال و النكاح.

و لأنّ ولاية المال و النكاح تفتقر إلى تماميه النظر و التطلّع على المصالح، و المرأه بمعزل من ذلك (٤).

نقول: مع دلالة الصحيحه على ولايتها لا يحتاج إلى الوجوه الظنيه التي تشبه الاستحسانات العقلية، بل هي عينها.

ص: ٢٤٩

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٧، الباب ٢٠ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ١.

٢- (٢) و الإنصاف أنّ الروايه غير دالّه على الإحجاج، بل ظاهره في النيايه عن الصبيّ، و قوله عليه السّلام: «و لك أجره»؛ لأنّ النائب يوجر. (م ج ف).

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ١.

٤- (٤) مختلف الشيعه ٤: ٤٢.

القول الثالث: ما ذهب إليه بعض آخر من الفقهاء، من أنّ وليّ الطفل في الحجّ هو الوليّ الشرعيّ مع الأمّ، و كلّ من يتكفّل أمره مع عدمهم، و هو الأظهر.

قال المحقّق الأردبيلي: «لو لم يكن إجماع لأمكن لغيرهم [أى غير الأولياء الشرعيّين و الأمّ] ذلك مع عدم الضرر و عدمهم»^(١).

و كذا في المستند، و زاد: «بأنّ غايه الأمر أنّه لا يتعلّق أمر مالىّ بالطفل، بل يكون على المباشر»^(٢).

و في الجواهر: «و لعله الأقوى»^(٣).

و قال في العروه: «لا يبعد كون المراد الأعمّ منهم و ممّن يتولّى أمر الصبّيّ و يتكفّله و إن لم يكن ولياً شرعيّاً»^(٤)، و جعله أحد الاحتمالين في المهذب^(٥)، و به قال السيّدان الخوئي^(٦) و الكلبيكاني^(٧).

و في تحرير الوسيله: «و الإسراء إلى غير الوليّ الشرعيّ ممّن يتولّى أمر الصبّيّ و يتكفّله مشكّل و إن لا يخلو من قرب»^(٨).

ص: ٢٥٠

١- (١) مجمع الفائده و البرهان ٦: ٦٧.

٢- (٢) مستند الشيعة ١١: ١٩.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٨: ٤٧ (ط ج).

٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٨.

٥- (٥) مهذب الأحكام ١٢: ٢٩.

٦- (٦) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٥.

٧- (٧) كتاب الحجّ للسيّد الكلبيكاني ١: ٣٣٢.

٨- (٨) تحرير الوسيله ١: ٣٤٠، مسأله ٣.

و يمكن أن يستدل للحكم المذكور بوجوه:

الأول: أنه لا دليل على حرمه التصرف بالصبي ما لم يستلزم تصرفاً مالياً.

و بتعبير أوضح: إن رجح التصرف بالصبي إلى التصرف في أمواله فيحتاج إلى إذن الولي، و أما إذا لم يستلزم التصرف فيه تصرفاً في ماله (١) فلا دليل على توقف جوازه على إذن الولي كما في المعتمد (٢).

نقول: هذا الدليل يدفع المانع فقط، و أما أصل الجواز و استحبابه فيستفاد من إطلاق بعض النصوص، كما سيأتي.

و أورد عليه في تفصيل الشريعة: «بأنه ليس (٣) البحث في الجواز من جهة كونه تصرفاً في الصبي حتى يتكلم بمثل ما ذكر، بل البحث إنما هو في ثبوت الاستحباب المستفاد من الأدلة المتقدمه، و أنه هل يختص بالولي أو يعم غيره أيضاً؟» (٤).

الثاني: إن المراد من الولي في الروايات من يتولى أمر الصبي في إحرامه و إتيان النسك و نظاره في أعماله، و إنما ذكر الأب من باب المثال؛ لغلبيه مباشرته أمر ابنه، كما صرح به السيد الكلبي كاني (٥).

ص: ٢٥١

١- (١) ثبت في محله أن نكاح الصغير أو الصغيره متوقف على إذن الولي، مع أنه لم يكن تصرفاً مالياً، فالولاية عليه ليست منحصره في التصرفات الماليه، بل الظاهر في جميع ما يرتبط بالصبي. (م ج ف).

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحج ٢٦: ٢٥.

٣- (٣) مضافاً إلى أنه قد ورد في الروايات وجوب صيام الولي عن الصبي، و هذا لا يتم إلا في الولي الشرعي، و بهذا يظهر بطلان ما قيل من أن ذكر الأب في الروايات من باب المثال و الغلبه. (م ج ف).

٤- (٤) تفصيل الشريعة، كتاب الحج ١: ٥٠.

٥- (٥) كتاب الحج للسيد الكلبي كاني ١: ٣٣٢.

و بتعبير آخر: لا- يفهم من الروايات الخصوصية، سيّما بعد ورود النصّ في الامّ أيضا - التي ليست وليّا شرعيّا - من غير تجوّز، خصوصا بملاحظه قوله صلّى الله عليه و آله في صحيحه عبد الله بن سنان(1): «و لك أجره»، فإنّه مشعر بأنّ الإحجاج موجب للأجر، لا أنّ كونها امّا للصبيّ اقتضى ذلك كما لا يخفى(2).

و فيه: أنّ إثبات عدم الخصوصية في الروايات، و كون ذكر الأب من باب المثال يحتاج إلى دليل، و الأصل أنّ تعلق الحكم بموضوع مشعر بالخصوصيّة، و أنّه دائر مدار موضوعه، و ينتفى بانتفائه، و كون الإحجاج موجبا للأجر لا يثبت الولايه لكلّ من يتكفل أمر الصبيّ و لو لم يكن وليّا و لم يكن مأذونا من قبل الوليّ.

الثالث: إطلاق بعض الأخبار.

منها: صحيحه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدّموه إلى الجحفه أو إلى بطن مرّ»(3)، الحديث.

فإنّ قوله: «من كان معكم» أعمّ ممّن كان مع وليّه أو غيره، كما في المستند(4) و العروه(5).

و اورد عليه بأنّه حيث يكون المراد هو الصبيان غير المميّزين، و من المعلوم أنّ مثلهم يكونون مع أوليائهم؛ لأنّ استصحاب صبيّ الغير مع فرض كونه غير مميّز خلاف المتعارف، خصوصا في سفر الحجّ، فلا دلالة للروايه على

ص: ٢٥٢

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٣٧، الباب ٢٠ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ١.

٢- (٢) مدارك العروه ٢٤: ٦٦.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٣.

٤- (٤) مستند الشيعة ١١: ١٩.

٥- (٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٨.

تصدى غير الولي للتقديم إلى الجحفة (١).

و فيه: أولاً: أنّ لفظ الصبيان مطلق يشمل غير المميّز أيضاً.

و ثانياً: أنّ عدم تعارف استصحاب صبى غير مميّز مع غير الولي في الحجّ أول الكلام، فإنّ من ليس له ولد يتكفل إحجاج غير المميّز أيضاً.

و ثالثاً: إنّ غير المتعارف لا يوجب المنع من الإطلاق.

و منها: صحيحه زراره المتقدّمه عن أحدهما عليهما السّلام قال: «إذا حجّ الرجل بابنه و هو صغير فإنّه يأمره أن يلبي، و يفرض الحجّ، فإن لم يحسن أن يلبي لبوا عنه، و يطاف به» (٢)، الحديث.

فإنّ الإتيان بصيغه الجمع مع كون المفروض في المورد «حجّ الرجل بابنه» و هو صغير لا يناسب إلّا مع جواز تلبيه غير الولي من الحجاج المتعدّدين؛ لأنّه لا معنى للزوم تلبيه الجميع.

و بعبارته اخرى: المفروض في الروايه بلحاظ هذا التعبير تعدّد الحاجّ، فإضافه التلبيه إلى الجميع لا يكاد يصحّ إلّا مع تلبيه غير الولي (٣).

و بتعبير آخر: قوله عليه السّلام: «لبوا عنه» يدلّ صراحه على أنّه يجوز لكلّ من الحجاج أن يلبوا عن الصغير، فحمله على أنّ كلّ وليّ يتصدى لتلبيه صغيره خلاف الظاهر.

و ناقش في الاستدلال بالصحيحين في مصباح الهدى؛ بأنّ الأخبار المذكوره في مقام بيان استحباب الإحجاج بالصبى و كيفيته، و محلّ إحرامه،

ص: ٢٥٣

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٥٠.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

٣- (٣) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٥١.

و ليس فى مقام بيان من يستحب ذلك منه حتى يتمسك بإطلاقه لإثبات استحبابه لغير الولي، مع أن استحبابه لغيره لا ينافى لزوم الإذن عن الولي، كما فى تجهيز الميت، حيث إنه واجب على الجميع، لكن مع اعتبار إذن الولي فى مباشرة غير الولي (١).

وفيه: أن التعابير الواردة فى النصوص - كقوله عليه السلام: «فقدّموه»، «فجرّدوه»، «و لبوا عنه» و غير ذلك بالتقريب المتقدم - تدلّ على جواز إحجاج الصبي لغير الولي، و لا نقصد من ولايه غير الولي فى المقام إلا ذلك.

و بتعبير آخر: إطلاق النصوص يشمل غير الولي، فيجوز له ذلك، و هو مساوق لولايته فيه، فقياس المقام على وجوب تجهيز الميت الذى يعتبر فيه إذن الولي قياس مع الفارق، كما لا يخفى.

فالإنصاف (٢) أن دلالة الصحيحتين على شمول الولاية فى إحجاج الصبي لغير وليه الشرعى و من تكفل أمر الصغير تامه لا إشكال فيها.

و منها: صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمه نظرا إلى قوله عليه السلام: «فقامت إليه

ص: ٢٥٤

١- (١) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٥٩.

٢- (٢) و الإنصاف أن ثبوت الاستحباب بالنسبه إلى مطلق من يتكفل أمر الصبي مشكل، و المستفاد من الروايات إنما هو بالنسبه إلى الأب و الامّ، فلو أراد الغير إحجاجة و جب أن يستأذن من وليه، و من دون الإذن لا دليل على جوازه فضلا عن استحبابه، و التعابير الواردة فى الروايات بصيغه الجمع تحمل على أنه لكل ولي تلييه صبيّه؛ و لذا ورد فى صحيحه عبد الرحمن الثالثه: «فليصم عن كل صبي منكم وليه»، و هذا ظاهر فى الولي الشرعى، و هذا أيضا مرتكز بين المتشرّعه، فلا يلبي غير الولي، كما أن مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى ذلك، سيما مع وجوب الصوم للولي عند عدم وجدان الهدى، كل ذلك يدلّ على الاقتصار على الأب و الامّ، و الله العالم. (م ج ف).

امراه و معها صبى لها»(١)؛ لاحتتمال أن تكون المرأه مرضعه، لا أن تكون اما نسييه، و قد كانت المراضع كثيره جدًا فى تلك العصور، كما فى المهذب(٢).

امور ينبغى ذكرها

الأول: قال فى مفاتيح الشرائع: «و الولى هنا هو الأولى به رحما، و الأشدّ به علاقه، كما هو المتبادر منه بحسب اللغه و العرف، فإنّ اشتقاقه من الولى، و هو القرب»(٣).

نقول: هذا بحسب اللغه و العرف، و أمّا بحسب النصوص فىشمّل الولى الشرعى و من يتكفل أمر إحتجاج الصبى، كما بيناه.

الأمر الثانى: على القول بجواز إحتجاج الصبى غير المميّز لكلّ من يتكفله يترتب عليه ما كان على الولى فى مثل الهدى و الكفاره و المؤنه، كما صرح به فى المستند، حيث قال: «غايه الأمر أنّه لا يتعلّق أمر مالى بالطفل، بل يكون على المباشر»(٤).

و قال السيّد الكلبيكانى: «وجوب الكفاره عليه [أى على من يتكفل أمر الصبى] إنّما هو من جهه كونه السبب(٥) فى ذلك؛ لأنّه أحرّم به و فرض الحجّ

ص: ٢٥٥

١- (١) وسائل الشيعه ٣٧:٨، الباب ٢٠ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ١.

٢- (٢) مهذب الأحكام ٢٩:١٢.

٣- (٣) مفاتيح الشرائع ١:٢٩٦.

٤- (٤) مستند الشيعه ١٩:١١.

٥- (٥) كيف يكون هو السبب فى ذلك؟ فلو قلنا بأنّ الشارع جعل له مستحبًا و أجازة ذلك، فاللّازم على القاعده وجوب الكفاره من مال الصبى. و بعباره اخرى لا تفاوت بين ما إذا أحرمه وليه الشرعى - كالأب - فىكون -

عليه، لا من جهه الولايه الشرعيّه»(١).

الأمر الثالث: إن قلنا: إنّ الوليّ ينحصر في الأولياء الشرعيّين فقط، فأذنوا للغير أو وكلوه في إحجاج الصبّي غير المميّز، فتكون المئونه و ما يترتب على فعل الصبّي على الوليّ الشرعي، لا- المأذون أو الوكيل؛ لأنهما نائبان عن الوليّ في الإحجاج، فلا يجب عليهما بما يترتب على فعل الصبّي، بل يجب على الوليّ الذي يستند الإحجاج إليه شرعا.

الأمر الرابع: إنّ الامّ لها الولايه في إحجاج الصبّي غير المميّز فقط، أمّا بالنسبه إلى المميّز فلا ولايه لها؛ لأنّ ولايتها على خلاف الأصل، فيقتصر على القدر المتيقّن، و هو إحجاج الصبّي غير المميّز، كما هو المستفاد من النصوص المتقدّمه أيضا.

الأمر الخامس: على القول بأنّ للاّم الولايه في الإحجاج فلا يجوز لها الإذن أو التوكيل للغير؛ لأنّ هذا الحكم مخالف للأصل فيكتفى بالقدر المتيقّن منه، و هو ما إذا كانت بنفسها متوليّه، بخلاف الأولياء الشرعيّين، فإنّه قد ثبت في محلّه أنّهم يجوز لهم الإذن أو التوكيل فيما لهم فيه الولايه.

و بتعبير آخر: لا- إطلاق في النصوص التي تدلّ على جواز إحجاج الامّ للصبّي حتّى بالنسبه إلى الغير، بأن يكون مأذونا عن الامّ أو وكلا عنها، و لا أقلّ من الشكّ في ذلك، فيكتفى بالقدر المتيقّن.

ص: ٢٥٦

فقد اتّفقوا على أنّ وليّ الطفل - و الذي يجوز أن يحرمه - من له ولايه على ماله، كالأب و الوصيّ و أمين الحاكم، و اختلفوا في الأمّ، فقال بعضهم بولايتها، و الآخرون بعدمها. و هكذا اختلفوا في غيرهم من العصبات، كالأخ و ابن الأخ و العمّ و ابن العمّ، و إليك نصّ كلماتهم:

جاء في المغنى و الشرح الكبير: «و إن كان غير ممّيز فأحرم عنه من له ولايه على ماله - كالأب و الوصيّ و أمين الحاكم - صحّ» (١)، و كذا في المبسوط (٢) و البحر الرائق (٣).

و في البيان: «و أمّا الوليّ الذي يحرم عنه، فذكر... عامّه أصحابنا: إن كان الوليّ أبا أو جدّا جاز له أن يحرم عنه إن كان غير ممّيز، و يأذن له في الإحرام إن كان ممّيزاً؛ لأنّهما يليان على ماله بغير توليه، فأما غيرهما من العصبات - كالأخ و ابن الأخ و العمّ - و ابن العمّ فإنّ لهم حقّاً في الحضانه... و لا- يملكون التصرّف في ماله بأنفسهم، إلّا- بوصيّيه من الأب أو الجدّ أو توليه من الحاكم، فإن جعل لهم التصرّف بماله كان لهم أن يحرموا عنه... و إن لم يجعل إليهم التصرّف بماله... فيه وجهان: أحدهما: لهم ذلك؛ لأنّه لئما كان لهم تعليمه و تأديبه و الإنفاق على تلك الأشياء من ماله فكذلك الإحرام بالحجّ.

و الثاني: ليس لهم... و هو الصحيح؛ لأنّهم لا يملكون التصرّف في ماله،

ص: ٢٥٧

١- (١) المغنى و الشرح الكبير ٣: ١٦٣.

٢- (٢) المبسوط للسرخسى ٤: ١٣٠.

٣- (٣) البحر الرائق ٢: ٥٥٤.

فلم يكن لهم الإحرام عنه»(١).

و فى بلغه السالك: «فيحرم الولي أى ولي الصبي أو المجنون، أب أو غيره، و غير الأب يشمل الوصي و مقدم القاضى و الامّ و الغاصب و إن لم يكن لهم نظر فى المال»(٢).

و فى المهذب: «و إن كان غير مميّز جاز لأمه أن تحرم عنه؛ لحديث ابن عباس، و يجوز لأبيه قياسا على الامّ، و لا يجوز للأخ و العمّ أن يحرما عنه؛ لأنه لا ولاية لهما على الصغير»(٣).

و اختاره ابن قدامه، و استدللّ عليه بقول النبيّ صلّى الله عليه و آله فى حديث ابن عبّاس: «و لك أجر»(٤). قال: «و لا يضاف الأجر إليها إلاّ لكونه تبعاً لها فى الإحرام»(٥).

و أنكر فى معنى المحتاج ولاية الامّ، حيث قال: «و أجابوا عمّا يوهمه الحديث السابق - أى حديث ابن عبّاس - من جواز إحرام الامّ عنه باحتمال أنّها كانت وصية أو أنّ الأجر الحاصل لها: إنّما هو أجر الحمل و النفقة؛ إذ ليس فى الحديث تصريح بأنّها التى أحرمت به أو أنّ الوليّ أذن لها»(٦). و اختاره فى المجموع(٧)، و كذا فى البيان و قال: «يحتمل أن يكون أحرّم عنه وليه، و إنّما جعل لها الأجر بحملها له و معونتها له على مناسك الحجّ و الإنفاق عليه»(٨).

ص: ٢٥٨

١- (١) البيان فى مذهب الشافعى ٢٠: ٤.

٢- (٢) بلغه السالك ٥: ٢.

٣- (٣) المهذب فى فقه الشافعى ١: ١٩٥.

٤- (٤) تقدّم تخريجه.

٥- (٥) المغنى و الشرح الكبير ٣: ١٦٣.

٦- (٦) مغنى المحتاج ١: ٤٦١.

٧- (٧) المجموع شرح المهذب ٧: ٢٢.

٨- (٨) البيان فى مذهب الشافعى ٤: ٢١.

هل يشترط في صحه حج الصبي المميز إذن الولي؟ فيه وجوه، بل أقوال:

اعتبار إذن الولي

الأول: المشهور بين الفقهاء توقّف صحه حج الصبي المميز على إذن الولي.

قال الشيخ في الخلاف: «و الحج يصحّ منه بإذن وليه إذا كان مميزاً، و يصحّ له الحجّ بإحرام وليه عنه إن لم يكن مميزاً... دليلنا: إجماع الفرقه»^(١).

و في المعتبر: «يصحّ إحرام الصبي المميز؛... لأنه قادر على الاستقلال بأفعاله، لكن يشترط إذن الولي»^(٢).

و في التذكرة: «الصبي المميز لا- يصحّ حجّه إلا بإذن وليه، فإذا كان مراهقاً مطبقاً أذن له الولي في الإحرام، و إن كان طفلاً غير مميز أحرم عنه الولي، فإن أحرم الصبي المميز بغير إذن وليه لم يصحّ إحرامه»^(٣).

ص: ٢٥٩

١- (١) الخلاف ٢: ٣٥٩-٣٦٠.

٢- (٢) المعتبر ٢: ٧٤٧.

٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٧: ٢٦.

و كذا في التحرير (١)، و هو اختيار الشهيدين (٢) و المحقق العاملي (٣) و المحدث البحراني (٤) و الصيمري (٥)، و نسبه في الرياض (٦) إلى الأ-كثر، و استظهر في الجواهر من نفى الخلاف فيه بين العلماء - كما هو ظاهر المنتهى (٧) و التذكرة (٨)- الإجماع عليه (٩).

أدله اشتراط صحه حجّ الصبيّ بإذن الولي

و استدللّ للقول المشهور بامور:

الدليل الأوّل: قال في التذكرة: «و الإحرام يتضمّن إنفاق المال (١٠) و التصرف فيه؛ لأنّ الإحرام عقد يؤدّي إلى لزوم مال، فجرى مجرى سائر أمواله و سائر عقودها التي لا تصحّ إلاّ بإذن وليه» (١١).

و في المعتبر: «أنّ الحجّ يتضمّن غرم المال، و تصرف الصبيّ في ماله غير ماض» (١٢).

ص: ٢٦٠

- ١- (١) تحرير الأحكام الشرعيّه ١: ٥٤١.
- ٢- (٢) الدروس الشرعيّه ١: ٣٠٦، الروضه البهيّه ٢: ١٦٣.
- ٣- (٣) مدارك الأحكام ٧: ٢٣.
- ٤- (٤) الحدائق الناضره ١٤: ٦٣.
- ٥- (٥) غايه المرام ١: ٣٨٢.
- ٦- (٦) رياض المسائل ٦: ١٧.
- ٧- (٧) منتهى المطلب ١٠: ٥٥.
- ٨- (٨) تذكرة الفقهاء ٧: ٢٦.
- ٩- (٩) جواهر الكلام ١٨: ٤٠ (ط ج).
- ١٠- (١٠) هذا إذا قلنا بأنّ مؤونه حجّه من أمواله - كما هو مقتضى القاعده أيضا - و أمّا لو قلنا بأنّ مؤونه الحجّ من أموال الوليّ فلا مجال لهذا الاستدلال. م ج ف.
- ١١- (١١) تذكرة الفقهاء ٧: ٢٦.
- ١٢- (١٢) المعتبر ٢: ٧٤٧.

وقرره السيّد الخوئي رحمه الله: «بأنّ بعض أحكام الحجّ مستتبع للتصرّف في المال، فلا بدّ له من إذن الوليّ كالكفّارات و ثمن الهدى»(١).

و بالجمله، أنّ الحجّ ليس كسائر العبادات؛ لأنّه مستلزم لصرف المال، وهذا هو الفارق بينها وبينه، فنقول باعتبار إذن الوليّ في مفروض البحث دون سائر العبادات؛ إذ جواز التصرّف المالي منوط بإذن الوليّ.

و فيه: أنّ حجّ الصبيّ ليس مستلزماً لصرف ماله مطلقاً؛ إذ قد يبذل(٢) مصارف حجّه بعض أقاربه مثلاً، فلا يكون حجّه مستلزماً لتصرّفه في ماله كي يقال باعتبار الإذن، فالدليل أخصّ من المدعى، هذا أولاً.

و ثانياً: أنّه سلّمنا استلزامه لصرف ماله مطلقاً إلاّ أنّه لا مانع منه بعد إذن الشارع له، كما هو مقتضى الإطلاقات الواردة في المقام، فلا حازه حينئذ إلى إذن الوليّ.

و بعبارة اخرى: أنّ ثبوت الاستحباب مطلقاً مستلزم(٣) لجواز صرف المال، وقد دلّ الدليل على الاستحباب كذلك كما تقدّم، فلا بدّ من كون الصبيّ مأذوناً في التصرّف في ماله بمقدار يحجّ به، وإلاّ فلا معنى لتشريع الاستحباب في حجّه بعد توقّفه على صرف المال؛ لعدم تمكّنه من أداء هذا المستحبّ إلاّ بذلك.

ص: ٢٤١

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ١٨:٢٦.

٢- (٢) هذا البذل أمر مالي أيضاً يحتاج إلى قبول الوليّ، و من دون قبوله لا يتحقّق البذل. م ج ف.

٣- (٣) هذا الاستلزام عرفي متين جدّاً، و عليه لا وجه لاستيدان الصبيّ في التصرّف في الأموال، و لكن البحث في أنّه مع قطع النظر عن التصرّف المالي، هل يكون استحباب حجّه متوقّفاً على إذنه أم لا؟ و الظاهر عدم الدليل على ذلك إلاّ شبهه وجود الإجماع، و هذا أيضاً مع وجود المخالف غير ثابت، فالحقّ عدم الاشتراط. نعم، الأحوط الأولى الاستيدان، و الله العالم. (م ج ف).

إن قلت: إن التصرف يسوغ له بإذن وليه، فلا يلزم لغويه جعل الاستحباب في حقه.

قلنا: إن إذن الولي في كل تصرف مالي موقوف على كون ذلك غبطه له على ما ثبت في محله، وإلا فلا يجوز له الإذن أصلاً، و من المعلوم عدم كون الحج غبطه دنيويّه للصبي غالباً، ولا دليل على تقييد إطلاق دليل الاستحباب بالفرد النادر، و هو كون الحج مصلحة له، فمقتضى إطلاق دليل الاستحباب حصول إذن من الشارع للصبي في التصرف في ماله بمقدار يحج به، و معه لا حاجة إلى إذن الولي، بل يدفع احتمال اعتباره(١).

و قال في تفصيل الشريعة: «إنه لو سلم استنزاح حج الصبي لصرف مال نفسه مطلقاً نقول: إن في مقابل ما يدل على اعتبار إذن الولي في التصرفات الماليه الصادره من الصغير الأدله الداله على استحباب الحج و مشروعيته بالإضافة إليه، غايه الأمر أنك عرفت أن في هذا المجال طائفه تدلّ بعمومها، أو إطلاقها على الاستحباب للصبي - إلى أن قال -: و الذي يسهل الخطب أنه لا معارضه بين الطائفتين و بين أدله اعتبار الإذن بوجه، فإن مفادهما ثبوت الاستحباب و المشروعيه و صحه العمل من الصبي، و مفادها اعتبار الإذن في جواز التصرف المالي، و لا منافاه بين الأمرين، فإنه يقال: بأن جواز تصرفه يتوقف على الإذن و لكن حجّه لا يكون مشروطاً به، و الكلام إنما هو في الحج لا في المال، فلو لم يستأذن من الولي و صرف مقدارا كثيراً من ماله، فذلك لا يضرّ بحجّه الذي لم يقم دليل على كونه مشروطاً بالإذن»(٢).

ص: ٢٤٢

١- (١) انظر: كتاب الحج للسيد محمود الشاهرودي ١: ٣٤.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحج ١: ٤١-٤٢.

و أمّا بالنسبة إلى الكفّارات و ثمن الهدى فيمكن أن يقال: بعدم ثبوت (١) الكفّارات عليه؛ لأنّ عمد الصبيّ و خطأه واحد، و إتيانه ببعض المحرّمات لا يوجب الكفّارات.

مضافاً إلى أنّه لو سلّمنا ثبوت الكفّاره، و أنّه لا- فرق في ثبوتها بفعل البالغ و الصبيّ، فإنّ أمكن الاستئذان من الوليّ فهو، و إلّا فيدخل في العاجز، و مجرد ذلك لا- يوجب سقوط الحجّ و توقّفه على إذن الوليّ، بل يمكن الالتزام بأنّه يأتي بالكفّاره بعد البلوغ.

و هكذا ثمن الهدى إن أمكن الاستئذان من الوليّ فهو، و إلّا فيكون عاجزاً عن الهدى، كما في المعتمد (٢).

و في المستمسك: «و أمّا التصرف المالى الذى يستتبعه الحجّ - مثل الهدى و الكفّاره - فحكم الصبيّ فيه حكم العاجز - كما قيل - فينتقل إلى البدل مع الإمكان، و مع عدمه يسقط» (٣).

إن قلت: إنّ الأدلّه التى استدلتّ بها على حجر الصغير من الكتاب و السنّه - و يأتى التعرّض لها فى كتاب الحجر - تدلّ على حجره فى كلّ عمل يتوقّف على صرف المالى، و حيث إنّ الحجّ كذلك فاشترط فيه إذن الوليّ.

قلنا: يستفاد من مجموع ما ورد فى حجر الصغير أنّه محجور فى صرف المالى فيما لا ينبغى فعله، كما هو الغالب فى الصغار، حيث لا يرون لأنفسهم تكليفاً

ص: ٢٤٣

١- (١) و هذا خلاف ما صرح به فى صحيحه زراره المتقدمه من أنّه «إن قتل صيدا فعلى أبيه»، فإنّ مقتضى ذلك أنّ عمله موجب للكفّاره و لكنّها على أبيه، مع أنّه لو قلنا بأنّ عمد الصبيّ خطأ، فلا يوجب الكفّاره أصلاً، لا عليه و لا على أبيه، فتدبر. م ج ف.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ١٨-١٩.

٣- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ١٧.

و لا عقوبه، و لا يتوجّهون إلى العواقب و المصالح و المفسد، و هذا الشأن موجود في الغافلين من الكبار فضلا عن الصغار، و لكن لا يشمل دليل الحجر ما إذا كان صرف الصغير لماله فيما ينبغي له و كما ينبغي عند المشرّعه(١).

الدليل الثاني: إنّ الحجّ عباده متلقاه من الشرع مخالف للأصل، فيجب الاقتصار على القدر المتيقّن، و هو الصبيّ المأذون(٢).

و ليس المقام من الشكّ في اعتبار قيد وجودي أو عدمي في الأعمال المشروعه، كموارد دوران الأمر بين الأقلّ و الأكثر الارتباطيين، حيث يرجع فيها عند عدم الإطلاق إلى أصاله البراءه عن وجوب الزائد، و الوجه فيه كون أصل المشروعيه في المقام مشكوكا.

و فيه: أنّ الأمر و إن كان كذلك، و لكن يكفي في مشروعيته و رجحانه إطلاق ما تقدّم من الروايات الدالّه على استحباب الحجّ و رجحانه و صحّته للصبيّ، و قد حقّق في محله عدم الفرق في جريان الأصل و التمسك بالإطلاقات بين أن يكون الشكّ في دخل شيء في المتعلّق أو متعلّق المتعلّق، و بين الشكّ في موضوع الخطابات(٣).

الدليل الثالث: ورد في صحيحه زراره عن أحدهما عليهما السّلام قال: «إذا حجّ الرجل بابنه و هو صغير، فإنّه يأمره أن يلتي، و يفرض الحجّ، فإن لم يحسن أن يلتي لبوا عنه، و يطاف به، و يصلّي عنه»(٤)، الحديث.

فهذه الروايه تدلّ على أنّ صحّه حجّ الصبيّ يتوقّف على أمر الوليّ به و إذنه له.

ص: ٢٤٤

١- (١) مهذب الأحكام ١٢: ٢٣-٢٤ مع تصرّف.

٢- (٢) مستند الشيعة ١١: ١٨.

٣- (٣) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى ١: ٣٣، تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٤٠.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

وفيه: أنّ هذه الرواية في مقام بيان تعليم الولي للتلبيه، وليست في مقام بيان لزوم الإذن في الحجّ، حيث قال عليه السّلام: «فإنّه يأمره أن يلبي» ولم يقل: يأذنه أن يلبي، مع أنّ الإذن على القول بلزومه معتبر في الحجّ، لا في التلبيه.

الدليل الرابع: دعوى الإجماع أو عدم الخلاف في خصوص المقام، كما يمكن أن يستظهر ذلك من الخلاف (١)، و التذكرة (٢) و المنتهى (٣)، و احتمله في الجواهر (٤)، و نسبه في العروه إلى قول (٥).

وفيه: أنّه لا يمكن إثباته مع وجود المخالف في المسألة كما هو ظاهر، ولذا قال في المستمسك: «لم أقف على من نفى الخلاف فيه» (٦).

اعتبار إذن الأبوين

القول الثاني: ما ذهب إليه في المسالك من اعتبار إذن الأبوين، قال قدّس سرّه:

«لا إشكال في صحّحه إجماع المميّز من حيث هو مميّز وإن كانت الصحّحه متوقّفه على أمر آخر كإذن الأبوين؛ لأنّ الحجّ المندوب متوقّف على إذهما على الأقوى...» (٧).

والمستند في ذلك ما رواه في العلل عن نشيط بن صالح، عن أبي عبد الله، عن

ص: ٢٤٥

١- (١) الخلاف ٢: ٣٦٠، مسألة ١٩٢.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٧: ٢٦.

٣- (٣) منتهى المطلب ١٠: ٥٥.

٤- (٤) جواهر الكلام ١٨: ٢٠٣ (ط ج).

٥- (٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٥.

٦- (٦) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ١٥.

٧- (٧) مسالك الأفهام ٢: ١٢٥-١٢٦.

أبيه عليهما السلام قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: من فقه الضيف أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن صاحبه - إلى أن قال :-
و من بزّ الولد أن لا يصوم تطوعاً و لا يحجّ تطوعاً و لا يصلّي تطوعاً إلا بإذن أبويه و أمرهما، و إلا... كان الولد عاقاً»(١).

و فيه - مضافاً إلى قصور سنده بأحمد بن هلال - : أنه قاصر الدلالة عن إثبات الحرمة؛ إذ العقوق له مراتب كثيرة و لا - تحرم جميع مراتبه، بل المتيقن منها، و هى المشتمله على الإيذاء من حيث الشفقة على النحو المتعارف، لا الشفقة على نحو الخيال و الوسوسة و بلا داع عقلاني صحيح(٢).

و فى المستمسك: «ظاهر الخبر اعتبار الأمر(٣) مع الإذن، و بدون الأمر يكون الحجّ عقوقاً و لو مع الإذن، و هو ممّا لم يقل به أحد، فيتعيّن حملته على إرادته بيان المرتبه العاليه من البرّ، و يكون المراد من العقوق ما يقابلها، فيكون الخبر وارداً فى مقام بيان الآداب الأخلاقية التى ينبغى أن يكون الولد عليها(٤) بالنسبه إلى والده، فلا مجال للبناء على اعتبار الإذن فى الحجّ و لا فى غيره، و لا سيّما بملاحظه عدم اعتبار إذنه فى سائر الأفعال المباحه و المكروهه، فكيف يعتبر فى مثل هذه الأفعال التى هى من أفضل الطاعات و أعظم القربات؟»(٥).

ص: ٢٤٤

١- (١) علل الشرائع: ٣٨٥ ح ٤ و وسائل الشيعه ٣٩٦:٧، الباب ١٠ من أبواب الصوم المحرّم و المكروه، ح ٣.

٢- (٢) مهذب الأحكام ٢٥:١٢.

٣- (٣) الظاهر أنّ التعبير بالأمر، عطف تفسير للإذن و ليس شيئاً آخر. (م ج ف).

٤- (٤) سيّما أنّ الظاهر أنّ الولد أعمّ من الصغير و الكبير، و بالنتيجه أنّ الروايه فى مقام بيان المرتبه العاليه من البرّ، و ليس فى مقام بيان الصّحّه و الفساد، و يؤيّد ذلك أنّ صوم الضيف من دون إذن صاحبه صحيح بلا خلاف. نعم، مع التماسه الإفطار يستحبّ. م ج ف.

٥- (٥) مستمسك العروه الوثقى ١٨:١٠.

عدم اشتراط إذن الولي في صحه حج الصبي

القول الثالث: ما ذهب إليه بعض المتأخرين و كثير من أعلامنا المعاصرين، من أنه لا يشترط في صحه حج الصبي المميز إذن وليه، بل يصح ولو مع عدم الإذن، و هو الأقوى.

قال المحقق الأردبيلي: «و قيل بالعدم مطلقا [أى عدم توقف حج الصبي على إذن الأب] و هو مقتضى الأصل و عموم بعض ما يدل على جواز الامور لهم»^(١).

و به قال فى كشف اللثام^(٢) و المستند^(٣) و جامع المدارك^(٤).

و فى العروه: «فالأقوى عدم الاشتراط فى صحته»^(٥). و اختاره كثير من الأعلام الذين علّقوا عليها^(٦). و كذا فى تحرير الوسيله^(٧) و تفصيل الشريعة^(٨).

و به قال الساده العظام: الحكيم^(٩) و الخوئي^(١٠) و الشاهرودى^(١١) و السبزواري^(١٢).

ص: ٢٦٧

- ١- (١) مجمع الفائده و البرهان ٦٧:٦-٦٨.
- ٢- (٢) كشف اللثام ٥:٧٧.
- ٣- (٣) مستند الشيعة ١١:١٨.
- ٤- (٤) جامع المدارك ٢:٢٥٨.
- ٥- (٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤:٣٤٦.
- ٦- (٦) نفس المصدر.
- ٧- (٧) تحرير الوسيله ١:٣٤٠.
- ٨- (٨) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١:٤٢.
- ٩- (٩) مستمسك العروه الوثقى ١٠:١٧.
- ١٠- (١٠) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦:١٩.
- ١١- (١١) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى ١:٣٣.
- ١٢- (١٢) مهذب الأحكام ١٢:٢٣ و ٢٤.

أدله عدم اشتراط إذن الولي في حج الصبي

يمكن أن يستدل للحكم المذكور بوجوه:

الأول: أنه مقتضى الأصل و العمومات، كما في المستند (١)، بمعنى أن الأصل عدم اعتبار إذن الولي في صحه حج الصبي، و المفروض أنه لم يقد دليل خاص تعدي على اعتباره في ذلك، كما لا دليل على اعتباره في سائر عباداته من الصوم و الصلاة و غيرهما، و أما استحبابه له فيكفي فيه العمومات المرغبه في الحج.

قال في العروه: «العمومات كافيه في صحته و شرعيته له مطلقاً» (٢).

الثاني: قال المحقق الأردبيلي: إن عبادته [أي الصبي المميز] صحيحه، و قد بين في الاصول و غيره،... و صحه حجه و إجراؤها عن حجه الإسلام لو أدرك المشعر كاملاً دليل واضح عليها. و القول بالصحه مع توقف صحه الإحرام و باقي الأفعال على الإذن بعيد جداً (٣).

الثالث: جاء في المستمسك - بعد تقسيم تصرفات الصبي في المال و النفس، و أن تصرفاته الماليه إن استلزم حكماً وضعياً تكون مشروطه بالإذن قطعاً - : «و أما القسم الثاني من التصرفات في النفس [أي إذا كان موضوعاً للحكم الوضعي من الصحه و الفساد، و حج الصبي يكون من هذا القسم] (٤) فاشترطه بإذن الولي بحيث لا يترتب الأثر عليه، و لا يكون صحيحاً إلا به،

ص: ٢٤٨

١- (١) مستند الشيعة ١١: ١٨.

٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٦.

٣- (٣) مجمع الفوائد و البرهان ٦: ٦٨ مع تصرف.

٤- (٤) الظاهر أن حج الصبي من القسمين بمعنى أنه تصرف في المال و النفس معاً. م ج ف.

يتوقّف على دليل يدلّ على عموم ولايه الوليّ على النفس، و لم يتّضح لدينا ذلك، غير ما ورد عن النبيّ صلّى الله عليه وآله من قوله: «أنت و مالك لأبيك»^(١)، لكنّه وارد في الكبير لا في الصغير، و أيضا يدلّ هذا الحديث على جواز التصرف ذاتا لا بعنوان الولايه»^(٢).

الرابع: قال في جامع المدارك: «بعد ثبوت المشروعيّه من قبل الشارع و صحّه الحجّ و لو لم يأذن الوليّ، لا بدّ للولّي من صرف المال له لتتميم العمل كما لو أتلّف الصبّي مال الغير»^(٣).

و لكن مع ذلك كلّه الأحوط تحصيل الإذن؛ لموافقته المشهور، و لأنّ المستفاد من حديث العلل المتقدّم أنّ عدمه عقوق و قطع للرحم.

هذا إذا لم يكن سفر الصبّي للحجّ مستلزما للخطر عليه، أو موجبا لإيذاء الأبوين أو هتكهما، أو هتك مؤمن آخر - مثلا - أو نحو ذلك، و إلّا - لم يصحّ حجّه، و على الولّي أن يمنع عن الحجّ، و لعلّه أشار إلى ذلك في العروه، حيث قال: «فالأقوى عدم الاشتراط في صحّته و إن وجب الاستئذان في بعض الصور»^(٤). و كذا في تحرير الوسيله^(٥).

إلّا - أنّ ذلك كلّه خلاف الفرض؛ لأنّها عناوين ثانويّه، و لا دخل لها بالعناوين الأوّليه التي هي محطّ البحث و النزاع، كما أشار إليه بعض الأعلام^(٦).

ص: ٢٦٩

- ١- (١) الكافي ١٣٥:٥ ح ٣، تهذيب الأحكام ٣٤٣:٦ ح ٨٣، وسائل الشيعه ١٢:١٩٥ الباب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به، ح ١-٢.
- ٢- (٢) مستمسك العروه الوثقى ١٠:١٦ و ١٧ مع تصرّف.
- ٣- (٣) جامع المدارك ٢:٢٥٨.
- ٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤:٣٤٦.
- ٥- (٥) تحرير الوسيله ١:٣٤٠.
- ٦- (٦) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى ١:٣٣.

ذهب جمهور الفقهاء من الشافعيه و الحنابله و المالكيه إلى أنه يشترط في صحه حج الصبي المميز إذن وليه، و إليك نصّ كلماتهم:

جاء في البيان: «فإن كان الصبي مميّزا و أحرم بإذن الولي صحّ إحرامه، و إن أحرم بغير إذن الولي ففيه وجهان:

أحدهما: يصحّ...؛ لأنّه عباده فصحّ إحرامه فيها بغير إذن الولي، كالصلاه و الصوم.

و الثاني: لا يصحّ، و هو الصحيح؛ لأنّ الحجّ يتعلّق أدائه بإنفاق المال، و الصبي لا يملك إنفاق المال بغير إذن الولي، كالبيع و الشراء، بخلاف الصلاه و الصوم»(١). و كذا في المهذب(٢) و المجموع(٣)، و اختاره في مغنى المحتاج(٤) و تحفه المحتاج(٥).

و جاء في المغنى و الشرح الكبير: «فإن كان مميّزا أحرم بإذن وليه، و لا يصحّ بغير إذنه؛ لأنّه عقد يؤدّى إلى لزوم مال، فلم ينعقد من الصبي بنفسه كالبيع»(٦). و كذا في الكافي(٧).

و في الإنصاف: «الصحيح من المذهب أنّ الصبي المميز لا يصحّ إحرامه إلاّ

ص: ٢٧٠

١- (١) البيان في فقه الشافعي ٤: ١٩-٢٠.

٢- (٢) المهذب في فقه الشافعي ١: ٣٥٩.

٣- (٣) المجموع شرح المهذب ٧: ١٩.

٤- (٤) مغنى المحتاج ١: ٤٦١.

٥- (٥) تحفه المحتاج ٢: ٤.

٦- (٦) المغنى و الشرح الكبير ٣: ١٦٣.

٧- (٧) الكافي في فقه أحمد ١: ٤٦٧.

يأذن وليه و عليه أكثر الأصحاب... و قيل: يصح إحرامه بدون إذن وليه»(١).

و اختاره في كشف القناع(٢).

و في عقد الجواهر الثمينه: «أن المميز لو حجّ بإذن الولي جاز»(٣). و هو الظاهر من مواهب الجليل(٤).

و في حاشيه الخرشي: «أن المميز - و هو من يفهم الخطاب و يحسن ردّ الجواب و مقاصد الكلام و لا ينضبط بسنّ مخصوص، بل يختلف باختلاف الأفهام - هو الذي يحرم عن نفسه من أول الميقات يأذن وليه و يباشر لنفسه، فإن خالف و أحرم بغير إذن وليه فللولي تحليله بحسب ما يراه مصلحه»(٥).

و لم نجد للحنفيّه نصّاً في المسأله.

ص: ٢٧١

١- (١) الإنصاف ٣: ٣٥٣.

٢- (٢) كشف القناع ٢: ٤٤١.

٣- (٣) عقد الجواهر الثمينه ١: ٣٧٩.

٤- (٤) مواهب الجليل ٣: ٤٣٢-٤٣٣.

٥- (٥) حاشيه الخرشي ٣: ٩٧.

هل أنّ مئونه حجّ الصبيّ في ماله، أو على وليّه، أو فيها تفصيل؟ للمسأله صور نذكرها فيما يلي:

الاولى: ما إذا كان الوليّ هو السبب للسفر، فالظاهر أنّه لا خلاف بين الفقهاء، في أنّ مئونه سفره و نفقته الزائده على الوليّ، بل ثبت فيه الإجماع.

و المراد منها ما يغرمه زائدا على مئونه الصبيّ في الحضر؛ لأنّه لا ريب في أنّ نفقه الصبيّ من المأكل و المشرب و المسكن و نحو ذلك ممّا يتوقّف عليه حياته تكون من ماله، سواء كان في السفر أو الحضر، و أمّا الزائده كآلات السفر و المركب و غيرهما ممّا يحتاج إليه في السفر و مستغنيا عنه في الحضر فعلى الوليّ.

قال الشيخ في المبسوط: «النفقه الزائده على نفقته في الحضر يلزم وليّه دونّه»^(١).

و في الشرائع: «و نفقته الزائده تلزم الوليّ دون الطفل»^(٢). و كذا في المعتمد^(٣)،

ص: ٢٧٢

١- (١) المبسوط ١: ٣٢٩.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ٢٢٥.

٣- (٣) المعتمد ٢: ٧٤٨.

و هو اختيار كثير من المتقدمين و المتأخرين (١) و أعلام العصر (٢).

جاء في تحرير الوسيله: «النفقة الزائده على نفقه الحضر على الولي، لا من مال الصبي» (٣). و اختاره في تفصيل الشريعه (٤).

الدليل على أن نفقته الزائده على الولي

و استدلل للحكم المذكور بامور:

الأول: الإجماع، و عبّر عنه في الجواهر بقوله: «بلا خلاف أجده» (٥)، و يمكن أن يستظهر ذلك من التذكرة (٦) و الحدائق (٧).

الثاني: الأصل، أي أصالة عدم ولايته على التصرف في مال الصبي في هذه الامور (٨).

و بتعبير آخر: لا دليل على الإذن بالتصرف في مال الصبي على الوجه المذكور (٩).

ص: ٢٧٣

-
- ١- (١) جواهر الفقه: ٤٤، تذكرة الفقهاء ٣١:٧، قواعد الأحكام ٤٠٣:١، الدروس الشرعيه ٣٠٦:١، مسالك الأفهام ١٢٧:٢، مدارك الأحكام ٢٧:٧، مفاتيح الشرائع ٢٩٦:١، الحدائق الناضره ٦٩:١٤.
 - ٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣٤٩:٤، مستمسك العروه الوثقى ٢٥:١٠، موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦:٢٦.
 - ٣- (٣) تحرير الوسيله ٣٤٠:١، مسأله ٤.
 - ٤- (٤) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ٥١:١.
 - ٥- (٥) جواهر الكلام ٤٧:١٨ (ط ج).
 - ٦- (٦) تذكرة الفقهاء ٣١:٧.
 - ٧- (٧) الحدائق الناضره ٦٩:١٤.
 - ٨- (٨) مهذب الأحكام ٣٠:١٢.
 - ٩- (٩) مستمسك العروه الوثقى ٢٥:١٠.

الثالث: قال في المعتمر: «لأنه غرم (١) أدخله عليه، فلزمه بالتسيب» (٢).

و في التذكرة: «و سببه الولي فيكون ضامنا» (٣). و كذا في الجواهر (٤).

و في تفصيل الشريعة: «إن إجحاج الصبي عمل يصدر من الولي بعنوان الاستحباب، و ما يترتب عليه من الثواب إنما يكون عائدا (٥) إلى الولي لا إلى الصبي، و عليه فإذا كان الإجحاج متوقفا على السفر المستلزم لثبوت نفقه زائده على الحضر، فلا وجه لثبوتها في مال الصبي بوجه، بعد عدم كونها غبطه له دنيويته و لا مصلحه له اخرويته أصلا، و إن كان مجزدا المصلحه الاخرويته أيضا غير كاف ظاهرا، فإن التصدق بمال الطفل لا يجوز (٦) و إن كان له» (٧).

و في مصباح الهدى: «من غير فرق في ذلك بين عود نفع إلى الصبي أم لا، مضافا إلى اشتراط المصلحه للصبي في تصرفات الولي في ماله... و ليس صرفه في نفقه سفره و الحجج به كذلك» (٨).

الرابع: صحيحه زراره عن أحدهما عليهما السلام قال: «إذا حج الرجل بابنه و هو صغير فإنه يأمره أن يلبي - إلى أن قال -: و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من

ص: ٢٧٤

١- (١) في كونه من مصاديق الغرم إشكال. (م ج ف).

٢- (٢) المعتمر ٢: ٧٤٨.

٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٧: ٣١.

٤- (٤) جواهر الكلام ١٨: ٤٧ (ط ج).

٥- (٥) الظاهر أن الثواب عائدا إليهما بناء على مشروعيته حج الصبي، إلا أن يقال بأن الإجحاج مستحب و إن لم نقل بمشروعيته الحج للصبي، و لكن مع ذلك أيضا لا دليل على انحصار الثواب بالولي. (م ج ف).

٦- (٦) نعم لا يجوز و لكنّه من باب وجود المفسده و المنقصه الدنيويّه، و إلا فمع قطع النظر عن ذلك لا يبعد القول بالجواز. (م ج ف).

٧- (٧) تفصيل الشريعة، كتاب الحج ١: ٥١.

٨- (٨) مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ١١: ٢٦٠.

الثياب و الطيب، و إن قتل صيدا فعلى أبيه»(١).

فإنها نصّ في أنّ كفّاره صيد الصبيّ على الوليّ، فتدلّ بالأولويّه على أنّ مئونه سفره إذا كان هو السبب للسفر عليه أيضا، كما صرّح في المدارك حيث قال: «لأنّ الولي يلزمه كفّاره الصيد على ما تضمّنته صحيحه زراره...، فالنفقه أولى»(٢).

و في الجواهر: «و لأنّه أولى(٣) من فداء الصيد الذي نصّ عليه في خبر زراره»(٤).

مناقشه ما ذهب إليه المشهور

اشاره

استشكل السيّد الخوانساري على رأى المشهور بقوله: «و فيه إشكال؛ لإمكان أن يكون نظير إخراج الزكاه من مال التجاره للصبيّ، فإذا الشارع في إحجاجة إذن في لوازمه»(٥).

و فيه: أنّ إذن الشارع في إحجاجة لا يستلزم(٦) الإذن في صرف ماله لمئونه

ص: ٢٧٥

١- (١) وسائل الشيعه ٢٠٨:٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٢٧:٧.

٣- (٣) الأولويّه ممنوعه جدّا، فإنّ النفقه و إن كانت زائده و لكنّها تصرف على نفس الصبيّ و منفعه و مصالحه؛ كالأكل و الشرب و المسكن و غيرها، و لكن الفداء و الكفّاره تصرف في الغير من الفقراء، و أيضا التكليف بالالتقاء متوجّه إلى الولي لا الصبيّ، فالكفّاره عليه أيضا، فالفرق واضح و لا تصحّ دعوى الأولويّه، فتدبّر.(م ج ف).

٤- (٤) جواهر الكلام ١٨:٤٧-٤٨ (ط ج).

٥- (٥) جامع المدارك ٢:٢٥٨-٢٥٩.

٦- (٦) الظاهر أنّ الملازمه ثابتة عرفا، و الإذن في الإحجاج إذن في لوازمه أيضا، و لا فرق في ذلك بين عود -

حجّه، و المفروض أنّ ما يترتب على حجّ الصبيّ من الثواب يكون عائداً إلى الوليّ، و ليس حفظ الطفل متوقفاً على السفر.

و بتعبير آخر: إذن الشارع لإحجاج الطفل أمر، و جواز أخذ ماله في الحجّ أمر آخر، و المفروض أنّه لا دليل للتألي كما تقدم، و جواز إخراج الزكاه من مال التجاره للطفل لا يمكن أن يكون دليلاً في المقام؛ إذ لا نعلم باستواء مناط الحكم فيهما، و لا أقل من الشكّ في ذلك، فيكون من القياس الظنّي الذي لا يصلح لإثبات الحكم عندنا.

و يؤيد ما قلنا: ما ورد من اهتمام الشارع بأمر اليتيم، و عدم جواز التصرف في أمواله إلاّ مع الغبطه و المصلحه، و المفروض أنّ المقام ليس من ذلك.

فرع

قال في المسالك: «و إنّما يلزمه ذلك [أى يلزم الوليّ النفقه الزائده على الحضر] مع بقاء نفقه مأكله و نحوه على ما كان، أمّا لو نقصت في السفر نقصاناً يقابل الزائد من وجه آخر أو بعضه، ففي غرامه المقابل نظر، أظهره مقابله المجموع بالمجموع لا الأفراد الخاصّه، فلا يغرم المقابل مطلقاً»^(١).

الصوره الثانيه: ما إذا توقّف حفظ الصبيّ و كفالتة و تربيته على السفر، أو يكون السفر مصلحه له، فالمثونه في مال الصبيّ، كما صرح به في الجواهر،

ص: ٢٧٤

و زاد أنّ إطلاق الأصحاب بأنّ مؤونه السفر على الوليّ منزّل على غير ذلك (١).

و فى العروه: «إلا- إذا كان حفظه موقوفا على السفر به، أو يكون السفر مصلحه له» (٢). و اختاره كثير من الأعلام الذين علّقوا عليها (٣)، و كذا فى المستمسك (٤) و المعتمد (٥).

و فى المهذب: «لا- بدّ من تقييده بما إذا كان حفظه موقوفا على السفر به، و أن لا تكون نفقه الحجّ به زائده على نفقه مطلق السفر، و إلاّ فلا يجوز له أخذ الزائد؛ للأصل» (٦). و كذا فى تحرير الوسيله (٧).

و بالجمله، إذا توقّف حفظ الطفل على السفر به - كما لو فرضنا أنّه لم يجد شخصا أميناً يطمئن به فى بلده حتّى يودع الطفل عنده - فلا- بدّ أن يأخذه معه؛ حفظاً له، فصرف المال الزائد على الحضر حينئذ مصلحه للصبيّ، و يحسب من ماله، فتشملة الإطلاقات و العمومات التى تدلّ على جواز تصرف الوليّ فى أموال الطفل مع الغبطه و المصلحه؛ لأنّ المعيار فى جواز كلّ تصرف يرجع إلى الصبيّ هو كونه مصلحه له و بدونها يكون حراماً، و المراد من الغبطه هى المصلحه الدنيويّه، و المفروض كون إحجاجة و صرف ماله، و كذلك إذنه للحجّ مع توقّفه على صرف المال من نفسه ذا مصلحه دنيويه للصبيّ؛ لتوقّف حفظه عليه، و عدم خروجه إلى السفر مفسده له و ضرراً عليه.

ص: ٢٧٧

١- (١) جواهر الكلام ٤٨:١٨ (ط ج).

٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣٤٩:٤.

٣- (٣) نفس المصدر.

٤- (٤) مستمسك العروه الوثقى ٢٥:١٠.

٥- (٥) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦:٢٦.

٦- (٦) مهذب الأحكام ٣٠:١٢.

٧- (٧) تحرير الوسيله ١:٣٤٠-٣٤١.

الصورة الثالثة: ما إذا حجَّ الصبيّ بنفسه بدون إذن الوليّ، فليس شيء من نفقه حجّه على الوليّ، بل جميعها من ماله؛ لما تقدّم من أنّه مأذون التصرف في ماله بمقدار مئونه الحجّ من قبل الشارع بمقتضى إطلاق أدلّه استحباب الحجّ له، كما صرّح به بعض الأعلام (١).

نفقه حجّ الصبيّ في فقه أهل السنّه

ذهب جمهور الفقهاء من الشافعيّيه و الحنابله و المالكيه إلى أنّ نفقه الصبيّ في سفره في الحجّ يحسب منها قدر نفقته في الحضر من مال الصبيّ، و في الزائد عندهم قولان: قول بأنّه يجب في مال الوليّ؛ لأنّه هو السبب لسفر الصبيّ، و القول الآخر يجب في مال الصبيّ؛ لأنّ السفر وقع لمصلحته، فكان في ماله كاجر المعلم، و إليك بعض كلماتهم:

أ - الشافعيّيه: جاء في البيان: «نفقه الصبيّ في الحجّ: قال الشيخ أبو حامد:

فلا- يختلف المذهب أنّ القدر الذي يحتاج إليه من النفقه في الحضر يكون من ماله، و ما زاد على ذلك لأجل الحجّ ففيه وجهان... أحدهما: يتعلّق بمال الصبيّ؛ لأنّه يتعلّق بمصلحته فهو كاجر التعليم.

و الثاني: في مال الوليّ، و هو الصحيح؛ لأنّه أدخله فيما له منه بدّ (٢). و كذا في المهذب (٣) و المجموع (٤).

و في معنى المحتاج: «و النفقه الزائده بسبب السفر في مال الوليّ في الأصحّ؛

ص: ٢٧٨

١- (١) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودي ١: ٤٢.

٢- (٢) البيان في فقه الشافعي ٤: ٢١-٢٢.

٣- (٣) المهذب في فقه الشافعي ١: ٣٥٩.

٤- (٤) المجموع شرح المهذب ٧: ١٨.

لأنَّه المورَّط له في ذلك، و هذا بخلاف ما لو قبل للمميِّز نكاحاً؛ إذ المنكوحه قد تفوت، و النسك يمكن تأخيره إلى البلوغ»(١).

ب - الحنابلة: جاء في المغنى و الشرح الكبير: «ما زاد على نفقه الحضر فهو من مال الولي؛ لأنَّه كلفه ذلك عن غير حاجه بالصبي إليه... و ذكر في الخلاف:

أنَّ جميع النفقه على الصبي؛ لأنَّ الحجَّ له، فنفقته عليه كالبالغ، و لأنَّ له فيه مصلحه بتحصيل الثواب له و يتمرن عليه، فصار كأجر المعلم و الطيب، و الصحيح الأوَّل»(٢).

و في الكافي: «أنَّ ما يلزمه من النفقه بقدر نفقه الحضر فهو من ماله؛ لأنَّ الولي لم يكلفه ذلك، و ما زاد ففي محلّه روايتان كالفديه سواء»(٣). و اختاره في كشاف القناع(٤).

ج - المالكيه: جاء في مواهب الجليل: «أنَّ وليَّ الصبي إذا خرج به إلى الحجَّ فزادت نفقته في السفر على نفقته في الحضر... فالزياده في مال الصبي إن كان الولي يخاف عليه الضيعة إذا تركه، و لم يستصحبه معه، و إن كان لا يخاف عليه الضيعة بعده فالزياده في مال الولي»(٥). و كذا في التاج و الإكليل(٦)، و اختاره في بلغه السالك(٧).

و لم نجد للحنفيه نصّاً في المسألة.

ص: ٢٧٩

١- (١) مغنى المحتاج ١: ٤٦١.

٢- (٢) المغنى و الشرح الكبير ٣: ١٦٥.

٣- (٣) الكافي في فقه أحمد ١: ٤٦٨.

٤- (٤) كشاف القناع ٢: ٤٤٣.

٥- (٥) مواهب الجليل ٣: ٤٣٨ إلى ٤٤٠.

٦- (٦) نفس المصدر.

٧- (٧) بلغه السالك ٢: ٥.

المواقيت: جمع ميقات، و هو الوقت المضروب للفعل و الموضع المعين له^(١)، و المراد منها فى المقام الأمكنه المعينه شرعا للإحرام.

بيانه: أنّ الإحرام الذى هو أول أفعال الحجّ و العمره يجب إيقاعه فى موضع معين، و قد قرّر الشارع لكلّ طائفه موضعا خاصيا يجب عليها الإحرام منه، و باعتبار تعدّد تلك الطوائف تكثّرت المواقيت، فمن أصحابنا من جعلها خمس، و منهم من قال: إنّها سبعه، أو عشره.

و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص الوارده لتعيينها، و المعروف أنّها ستّه.

قال فى المدارك: «و قد أجمع الأصحاب على أنّ هذه المواقيت الستّه منصوصه من الرسول صلّى الله عليه و آله، و أخبارهم ناطقه بذلك»^(٢).

و قد صرّح الأصحاب بأنّ كلّ من حجّ من المكلفين على طريق فميقاته

ص: ٢٨٠

١- (١) الصحاح ١: ٢٥٦.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٧: ٢١٥.

ميقات أهل ذلك الطريق، فلو حجَّ الشامي على طريق المدينة أو العراق وجب عليه الإحرام (١) من ذى الحليفة مثلا، وهكذا.

هذا بالنسبة إلى المكلفين، و أمّا الأطفال، فهل حكمهم حكم البالغين، حيث إنّه لا فرق في طبيعته الصادره من البالغين و غيرهم، إلا من حيث الوجوب و الندب، أو أنّه رخص لهم في تأخير إحرامهم من المواقيت المعيّنه للبالغين؟ فيه قولان:

الأول: إحرامهم من فحّ

إشاره

فحّ - بفتح أوّله و تشديد ثانيه -: واد بمكّه، يبعد عنها بمقدار فرسخ واحد، و استشهد فيه أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السّلام سنه ١٦٩ هجرية (٢)، و هو أحد دعاه الزيديه، قتل في زمن موسى الهادي بن المهدي العبّاسي، و حمل رأسه إليه. و نقل عن الجواد عليه السّلام أنّه قال: «لم يكن لنا بعد الطفّ مصرع أعظم من فحّ» (٣).

ص: ٢٨١

١- (١) الإحرام: هو أحد واجبات الحجّ و العمره، و لا شكّ في اشتمال تشريعه على حكم جليله و أسرار و مقاصد تشريعيّه اشير إليها في روايات عديده، كحصول الخشوع و التذلّل، و تجنّب الاشتغال بامور الدنّيا و زينتها، مع ما فيه من تعظيم الله تعالى، و حرمة الحرم، و تلبيه أمره بأداء النسك. فقد روى الصدوق بأسانيد عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السّلام أنّه قال: «إنّما يأمرؤا بالإحرام ليخشعوا قبل دخولهم حرم الله و أمنه؛ و لئلا يلهوا و يشتغلوا بشيء من امور الدنّيا و زينتها و لذاتها، و يكونوا حادّين فيما هم فيه، قاصدين نحوه، مقبلين عليه بكلّيتهم، مع ما فيه من التعظيم لله عزّ و جلّ لبيته، و التذلّل لأنفسهم عند قصدهم إلى الله عزّ و جلّ و وفادتهم إليه، راجين ثوابه، راهبين من عقابه، ماضين نحوه، مقبلين إليه بالذلّ و الاستكانه و الخضوع».

وسائل الشيعه ٣:٩، الباب ١ من أبواب الإحرام، ح ٤.

٢- (٢) معجم البلدان ٤:٢٦٩، كتاب السرائر ١:٥٣٧.

٣- (٣) التنقيح الرائع ١:٤٤٩.

ولا يخفى أنّ أصل تجرّد الصبيان من فحّ ممّا لا إشكال فيه نصّاً و فتوى، إنّما الخلاف فى أنّ الإحرام من الميقات و التجرّد من فحّ، أو أنّ أصل إحرامهم إنّما هو من فحّ؟

ذهب الأكثر إلى الثانى، قال فى المقنعه: «و يجرّد الصبيان للإحرام من فحّ، بذلك جاءت السنّه» (١).

و هو الظاهر من كلام الشيخ فى النهايه حيث قال: «و يجرّد الصبيان من فحّ إذا أرادوا الحجّ بهم» (٢). و كذا فى المبسوط (٣).

و فى المعتبر: «و تجرّد الصبيان من فحّ، قاله الشيخ، و لا ريب أنّه يجوز أن يحرم بهم من الميقات،... لكن خصّ فى تأخّر الإحرام بهم، حتّى يصيروا إلى فحّ، فيجرّدوا، و لا يتجاوز بهم فحّ» (٤). و هو اختيار العلامة فى أكثر كتبه (٥) و الشهيدين (٦). و فى مجمع الفائده: و هو الأظهر (٧)، و اختاره فى غايه المراد (٨)، و نسبه فى الحدائق (٩) إلى الأ-كثر، بل أشار فى المفاتيح إلى عدم الخلاف فيه (١٠).

ص: ٢٨٢

١- (١) المقنعه: ٤٤٢.

٢- (٢) النهايه: ٢١٦.

٣- (٣) المبسوط ١: ٣١٣.

٤- (٤) المعتبر ٢: ٨٠٤.

٥- (٥) تذكرة الفقهاء ٧: ١٩٢، منتهى المطلب ١٠: ٥٦.

٦- (٦) الدروس الشرعيّه ١: ٣٤٢، مسالك الأفهام ٢: ٢١٨.

٧- (٧) مجمع الفائده و البرهان ٦: ٢٣٣.

٨- (٨) غايه المراد ١: ٣٩٣.

٩- (٩) الحدائق الناضره ١٤: ٤٥٧.

١٠- (١٠) مفاتيح الشرائع ١: ٣١٠.

استدلّ للقول المذكور ببعض النصوص:

منها: صحيحه أيوب أخى أديم المتقدّمه التى رواها المشايخ الثلاثة، قال:

سئل أبو عبد الله عليه السلام: من أين يجرد الصبيان؟ فقال: «كان أبى عليه السلام يجردهم من فحّ» (١)، و مثلها صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام (٢)، بتقريب أن يقال: إن المقصود من التجريد هو الإحرام.

و فى المدارك: المراد بالتجريد الإحرام... و قد نصّ الشيخ (٣) و غيره (٤) على أنّ الأفضل الإحرام بالصبيان من الميقات، لكن رخص فى تأخير الإحرام بهم حتّى يصيروا إلى فحّ. ثم استدلّ للأفضليته و الترخيص بالروايات (٥) الصحيحه (٦).

و فى المسالك: «و جعلوا التجريد الواقع فى الأخبار كناية عنه» (٧)، أى عن الإحرام.

و فيه: أنّ التجريد إنّما هو نزع شىء من شىء، كما يقال: جردته عن ثيابه، و أصل النزاع: القلع (٨). و المعتبر فى الإحرام أمور عديده لا يدخل منها شىء

ص: ٢٨٣

- ١- (١) الكافى ٣: ٣٠٣، ح ٢، من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٣٣، ح ٢٨٩٤، تهذيب الأحكام ٥: ٤٠٩، ح ١٤٢٢، وسائل الشيعة ٨: ٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٦.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٤٤، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ٢.
- ٣- (٣) و حكاه عنه فى الذخيره: ٥٨٣ و مرآة العقول ١٧: ٢١٠، و الحدائق الناضره ١٤: ٤٥٧.
- ٤- (٤) مسالك الأفهام ٢: ٢١٨، كفايه الأحكام ١: ٢٩٤.
- ٥- (٥) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٣-٦.
- ٦- (٦) مدارك الأحكام ٧: ٢٢٧.
- ٧- (٧) مسالك الأفهام ٢: ٢١٨.
- ٨- (٨) النهايه لابن الأثير ٥: ٤١.

تحت هذا اللفظ سوى نزع المخيط.

و جاء فى الجواهر: «و لىس فى الخبرين إلا التجريد الذى لا ىنافى ذلك. على أنّ «فخّ» إتما هو على طريق المدينة، أما لو كان غيره فلا- رخصه لهم فى تجاوز المىقات بلا- إحرام... و احتمال حمل أدنى الحلّ من سائر الطرق على فخّ الذى هو أدناه فى طريقها... و اضح الضعف»(١).

و بالجملة، أنّ التجريد و نزع الثياب من جملة أحكام الإحرام، و قد دلّت الصحىحتان على عدم إجراء هذا الحكم بخصوصه على الصبيان إلى فخّ، و جوّز لهم لبس المخيط، فحالهم من هذه الجهة كالنساء فى جواز لبس المخيط، غاية الأمر النساء يجوز لهنّ لبس المخيط إلى الأخير، و الصبيان يجوز لهم لبس المخيط، إلى فخّ، و منه يجردون من ثيابهم(٢).

القول الثانى: مىقات الأطفال مىقات المكلفين

إشاره

القول الثانى: ما ذهب إليه بعض آخر من الفقهاء من أنّ مىقات الأطفال هو مىقات المكلفين، إلاّ أنّه رخص لهم فى التجريد من المخيط حتّى يصيروا إلى فخّ، و هو الأحوط.

قال فى السرائر: «و يجرد الصبيان من لبس المخيط من فخ... إذا حجّ بهم على طريق المدينة؛ لأنّ فخّا على هذا الطريق، فأما إذا كان إحرامهم من غير مىقات أهل المدينة فلا يجوز لبس المخيط لهم، بل يجردون من المخيط وقت الإحرام»(٣).

ص: ٢٨٤

١- (١) جواهر الكلام ١٨: ٥٢٤ (ط ح).

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧: ٢٨٨.

٣- (٣) السرائر ١: ٥٣٧.

و فى التنقيح الرائع - فى شرح قول المحقق: «و يجزّد الصبيان من فحّ» :-

«مراده مع عقد الإحرام بهم من الميقات، و تأخير التجريد رخصه من الشارع؛ لضعفهم عن الحرّ و البرد(١)(٢). و هو الظاهر من بعض كتب العلامة(٣)، و اختاره المحقق الثانى(٤)، و كذا فى الجواهر(٥) و الحدائق(٦)، و تردّد فى كشف اللثام(٧).

و فى المستند: أنّه أحوط(٨)(٩)، و به قال بعض الأعلام من المعاصرين(١٠).

جاء فى العروه: «الأحوط ما عن آخرين، من وجوب كون إحرامهم من

ص: ٢٨٥

١- (١) كيف يصحّ هذا مع وجود مسافه قليله بين الميقات و فحّ و هى فرسخ واحد؟ و هل هذا يؤثّر فى الحرّ و البرد؟ و هل يكون تسهيلا للأطفال؟ و إذا كان الملاك هذا فاللازم استمراره إلى مكّه، و لا خصوصيّة لفحّ، و كيف لا يرخص لهم من الطرق الأخرى و إنّما رخص لهم من طريق المدينة؟ و مع عدم الفرق بين الميقات و فحّ من حيث البرد و الحرّ فاللازم الإحرام من الميقات و لا يقولون به، فالظاهر أنّ التجريد الذى يكون موردا لسؤال السائل و مركزا فى ذهنه هو التجريد للإحرام من فحّ ترخيصا فى التأخير للإحرام و إلّا- كيف تخيّل السائل؟ و من أين تخيّل الفرق بين مكان الإحرام و مكان التجريد حتّى يسأل الإمام عليه السّلام؟ (م ج ف).

٢- (٢) التنقيح الرائع ١: ٤٤٨.

٣- (٣) تحرير الأحكام الشرعيّه ١: ٥٤٢.

٤- (٤) جامع المقاصد ٣: ١٦٠.

٥- (٥) جواهر الكلام ١٨: ٥٢٤ (ط ج).

٦- (٦) الحدائق الناضره ١٤: ٤٥٧.

٧- (٧) كشف اللثام ٥: ٢١٨.

٨- (٨) لا- معنى لوجوب الاحتياط فى الصبيّ إلّا- أن يكون المراد الاحتياط بحسب الحكم الوضعى، و هو الصحّه، و مع وجود الروايات الظاهره فى أنّ إحرامهم من فحّ لا وجه للتريد فى الصحّه، و مع القول بكون الروايات مجمله لا وجه أيضا للتريخى فى مجزّد التجريد أيضا، فتدبّر. (م ج ف).

٩- (٩) مستند الشيعة ١١: ٣٣٤.

١٠- (١٠) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، الحجّ ٢٧: ٢٨٧، كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى ٢: ٢٨٤.

الميقات، لكن لا يجردون إلا في فسخ، ثم إن جواز التأخير... إنما هو إذا مروا على طريق المدينة، و أما إذا سلكوا طريقا لا يصل إلى فسخ فاللازم إحرامهم من ميقات البالغين»(١). و اختاره جماعه ممن علقوا عليها(٢).

و يدلّ عليه إطلاق نصوص المواقيت، و النهى عن تأخير الإحرام عنها(٣)، كقوله عليه السلام: «من تمام الحجّ و العمره أن تحرم من المواقيت التى وقتها رسول الله صلّى الله عليه و آله، لا تجاوزها إلا و أنت محرم»(٤).

و قوله: «الإحرام من مواقيت خمس، وقتها رسول الله صلّى الله عليه و آله لا- ينبغى لحاجّ و لا- لمعتمر أن يحرم قبلها و لا بعدها»(٥)، و غيرهما(٦).

و اورد على الاستدلال بالنصوص فى المقام بمنع العموم فيها بحيث يتناول غير المكلف أيضا.

و أجاب عنه فى المستند بأنه إن اريد بالعموم الممنوع عموم عدم التجاوز عن الميقات فلا بأس بمنعه، و لكن لا حاجة إليه، بل عدم توقيف غير الميقات كاف فى عدم صحّحه إحرام الصبى عن غيره؛ لكونه حكما وضعيا.

و إن اريد عموم توقيت المواقيت فهو فاسد قطعاً؛ لاشتمال نصوصها على أهل فلان و فلان، الصادق على البالغ و غيره، و عدم كونه تكليفا مخصوصا

ص: ٢٨٤

١- (١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٦٣٤-٦٣٥.

٢- (٢) موسوعه الامام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، «كتاب الحج»، ٢٧: ٢٨٧، كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى ٢: ٢٨٤.

٣- (٣) كشف اللثام ٥: ٢١٨.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٢٢٢، الباب ١ من أبواب المواقيت، ح ٢-٣.

٥- (٥) نفس المصدر، ح ٣.

٦- (٦) راجع، نفس المصدر: ٢٣٠، الباب ٧ من أبواب المواقيت، و ص ٢٤٠-٢٤١، الباب ١٥-١٦ من أبواب المواقيت.

ثمَّ إنَّه استدَلَّ في الحدائق (٢) للقول الثاني بصحيحه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدّموه إلى الجحفه أو إلى بطن مرّ (٣)، و يصنع بهم ما يصنع بالمحرم، يطاف بهم»، الحديث (٤)، بناء على أنّ بطن مرّ غير خارج عن الميقات، كما في الجواهر (٥).

و لكن في الرياض: «أنَّه على خلافه أظهر. و لعلّه لخروج (بطن مرّ) عن الميقات - ثمَّ قال -: و المسأله قويّه الإشكال، و حيث إنّ الاستفادة من جماعه عدم إشكال (٦) في جواز الإحرام بهم من الميقات، بل و أفضليّته، و أنّ التأخير إلى فحّ إنّما هو على سبيل الجواز، كان الإحرام بهم من الميقات أولى و أحوط» (٧). و قريب من ذلك في كشف اللثام (٨).

و بالجملة، أنّ مفاد هذه الصحيحه يشبه مضمون صحيحه أيّوب المتقدمه الدالّه (٩) على مجرد نزع الثياب و تجريدهم عنها، و ترتيب لوازم الإحرام

ص: ٢٨٧

١- (١) مستند الشيعة ١١: ٣٣٤.

٢- (٢) الحدائق الناضره ١٤: ٤٥٧.

٣- (٣) بطن مرّ - بفتح الميم و تشديد الراء -: موضع على نحو مرحله من مكّه. معجم البلدان ٥: ١٢٣.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٣.

٥- (٥) جواهر الكلام ١٨: ٥٢٤ (ط ج).

٦- (٦) لا ترديد في جواز إحرامهم من الميقات، كما أنّه لا ترديد في أفضليّته، بل الكلام في أنّه من فحّ هل يكون المراد أيضا جواز الإحرام من فحّ بحيث يكون ترخيصا لهم في تأخير الإحرام إلى فحّ، أو لا، بل يكون التجريد عن اللباس من فحّ؟ (م ج ف).

٧- (٧) رياض المسائل ٦: ١٧٣.

٨- (٨) كشف اللثام ٥: ٢١٩.

٩- (٩) لا دلالة في صحّه معاويه بن عمّار عن أبي أنّ مجرد نزع الثياب من بطن مرّ، بل هي ظاهره في أنّ إحرامهم إمّا من الجحفه و إمّا من بطن مرّ على سبيل التخيير. (م ج ف).

و إجراء أحكامه على الصبيان من هذه المواضع، لا الإحرام بهم منها، و ذلك لذكر (بطن مَرَّ)، فإنه غير الميقات جزماً، فيكون ذكره قرينه على أنه لا نظر في هذه الروايات إلى الإحرام بهم من هذه المواضع.

هل يكون الصبي ملزماً بإجراء أحكام الإحرام من الأول

و بتعبير أوضح: المستفاد من هذه الصحاح أنّ الصبي لم يكن ملزماً بإجراء أحكام الإحرام من الأول، و من مسجد الشجرة، بل يجوز له تأخير نزع الثياب إلى الجحفة أو إلى بطن مَرَّ أو إلى فحّ، و ذلك لا ينافي الإحرام به من الميقات كمسجد الشجرة، و لو لا هذه النصوص لكان إحرام الصبي كإحرام سائر الناس من البالغين، إلا أنّ هذه الروايات تدلّ على جواز لبس المخيط للصبي إلى الجحفة أو إلى فحّ بطن مَرَّ؛ رعايه لحاله و عدم تحمّله للبرد و نحوه من المشاقّ، فليست الروايات في مقام بيان ميقات خاصّ للصبيان.

نعم، خبر يونس بن يعقوب عن أبيه صريح في جواز إحرامهم من العرج (١) أو الجحفة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ معي صبيه صغاراً و أنا أخاف عليهم البرد، فمن أين يحرمون؟ قال: «أنت بهم العرج، فليحرموا منها، فإنّك إذا أتيت بهم العرج وقعت في تهامه»، ثم قال: «فإن خفت عليهم فأت بهم الجحفة» (٢).

و لكن لم يقل أحد بكون العرج ميقاتاً للصبيان، و ذلك قرينه على عدم جواز تأخير الإحرام إلى العرج، كما صرّح به بعض الأعلام (٣).

و ممّا ذكرنا ظهر أنّه لا تعارض بين النصوص المتقدّمة بوجه على كلا القولين، بل يستفاد منها التخيير، بمعنى أنّ أولياء الأطفال كانوا مخيرين في

ص: ٢٨٨

١- (١) العرج - بفتح العين و سكون الراء -: قرية من أعمال الفرع على أميال من المدينة. لاحظ لسان العرب ٢٩٤:٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٠٨:٨-٢٠٩، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٧.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧:٢٨٩.

تجريدهم من المخيط أو الإحرام بهم من المواضع المذكوره.

قال المحقق الأردبيلي - بعد ذكر روايه يونس بن يعقوب -: «و يمكن حمل ما دلّ على تجريدهم من فتحّ على شدّه البرد؛ للجمع بينهما. و يمكن الحمل على التخيير أيضا أو على أصل الإحرام و التجريد».

ثمّ قال: «الظاهر أنّ هذا لمن كان طريقه إليها، و أمّا من لم يكن كذلك فيحتمل كون إحرام الصبيان من موضع يكون بعده إلى مكّه بالمقدار المذكور؛ للأصل، و عدم ثبوت الإحرام لهم قبل هذه المسافه، و سهوله الأمر لهم، و يحتمل من الميقات» (١).

و قال بعض الأعلام المعاصرين - بعد نقل الخبر المذكور -: «و هو ظاهر في مراعات الميقات، و لو ميقات الاضطرار، و لعلّ التخيير بين الجحفة و بطن مرّ و غيرهما لاختلاف الأزمنه و اختلاف حال الصبيان، كما أنّه قد يطلق الإحرام بهم من غير الميقات على إرادته التجريد مجازا» (٢). و كذا في الجواهر (٣).

و في المهذب: «إنّ المنساق من هذه الأخبار مراعاة المصلحه في إحرام الصبيان بحسب الحالات و الأزمنه، و لا وجه لتوهم المعارضة بينها» (٤). و كذا في المستمسك (٥).

ثمّ إنّ جواز تأخير الإحرام لهم - على القول به - يختصّ بمن يمرّ على فتحّ، و أمّا من لا يمرّ به كما إذا سلكوا طريقا لا يصل إلى فتحّ فاللازم إحرامهم من

ص: ٢٨٩

١- (١) مجمع الفائده و البرهان ٦: ٢٣٤.

٢- (٢) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى ٢: ٢٨٣.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٨: ٥٢٤ (ط ج).

٤- (٤) مهذب الأحكام ١٣: ٢١.

٥- (٥) مستمسك العروه الوثقى ١١: ٢٧٣.

مِيقَاتِ الْبَالِغِينَ؛ لِإِخْتِصَاصِ الدَّلِيلِ بِذَلِكَ.

رَأْيُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي مِيقَاتِ الصَّبِيِّ

لَمْ نَعَثِرْ عَلَى نَصٍّ لَهُمْ فِي أَنَّ لِلصَّبِيَّانِ مِيقَاتًا خَاصًّا غَيْرَ مِيقَاتِ الْبَالِغِينَ، بَلِ الْمُسْتَفَادُ مِنْ إِطْلَاقِ كَلِمَاتِهِمْ أَنَّ مِيقَاتَهُمْ هُوَ مِيقَاتُ الْبَالِغِينَ.

قَالَ فِي الْمَهْدَبِ - بَعْدَ ذِكْرِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّتَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ -: «هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا وَكُلٌّ مِنْ أَتَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا مَمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ» (١). وَكَذَا فِي الْمَجْمُوعِ (٢) وَالْبَيَانِ (٣)، وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا فِي مَعْنَى الْمَحْتِاجِ (٤) وَالمَغْنَى وَالشَّرْحِ الْكَبِيرِ (٥) وَالدَّرِّ الْمُخْتَارِ (٦).

نَعَمْ، جَاءَ فِي الْفَقْهِ الْمَالِكِيِّ: «وَالصَّبِيَّانِ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفُونَ، مِنْهُمْ الْكَبِيرُ قَدْ نَاهَزَ، وَ مِنْهُمْ الصَّغِيرُ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ وَ ثَمَانِ سِنِينَ الَّذِي لَا يَجْتَنِبُ مَا يُؤْمَرُ، فَذَلِكَ يَقْرُبُ مِنَ الْحَرَمِ، ثُمَّ يَحْرَمُ، وَ الَّذِي قَدْ نَاهَزَ فَمِنَ الْمِيقَاتِ؛ لِأَنَّهُ يَدْعُ مَا يُؤْمَرُ بِتَرْكِهِ» (٧).

وَ فِي مَوَاهِبِ الْجَلِيلِ: «فِي إِحْرَامِ الصَّبِيِّ: وَ لَا- يَجَاوِزُ الْمِيقَاتَ إِلَّا مُحْرَمًا لَكِنْ يَجْرَدُ الطِّفْلُ الصَّغِيرُ جَدًّا مِنَ الْمِيقَاتِ؛ لِلْمَشَقَّةِ وَ خَوْفِ الْإِضْطِرَارِ بِهِ حَتَّى يَقَارِبَ الْحَرَمَ» (٨). وَ كَذَا فِي حَاشِيَةِ الْخُرَشِيِّ (٩).

ص: ٢٩٠

١- (١) الْمَهْدَبُ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيِّ ٣٧٢:١.

٢- (٢) الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ ١٧٣:٧.

٣- (٣) الْبَيَانُ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيِّ ١٠٩:٤.

٤- (٤) مَعْنَى الْمَحْتِاجِ ٤٧٢:١.

٥- (٥) الْمَغْنَى وَ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٢٠٦:٣ وَ مَا بَعْدَهَا.

٦- (٦) رَدُّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ٥٢٢:٢.

٧- (٧) الْمَدْوَنَةُ الْكَبِيرَى ٣٦٧:١.

٨- (٨) مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ٤٢٩:٣.

٩- (٩) حَاشِيَةُ الْخُرَشِيِّ ٩٦:٣.

إشاره

و فيه مطلبان:

الأول: منع الولى الصبى من ارتكاب المحظورات

إشاره

المشهور بين الأصحاب أنّ كلّ ما يحرم على المحرم البالغ حين الإحرام يجب على الصبى اجتنابه عنه، و حيث لا تكليف عليه، فيجب على الولى أن يجنبه عنه.

جاء فى المبسوط: «و أمّا محظورات الإحرام فكلّ ما يحرم على المحرم البالغ يحرم على الصبى»^(١). و كذا فى السرائر^(٢).

و فى المعتبر: «و كلّما يحرم على البالغ فعله يمنع منه الصبى، فلا يجوز أن يعقد له عقد نكاح، و لا أن يأكل لحم صيد، و لا غيره من المحرّمات على المحرم»^(٣).

ص: ٢٩١

١- (١) المبسوط ١: ٣٢٩.

٢- (٢) السرائر ١: ٦٣٦.

٣- (٣) المعتبر ٢: ٧٤٨.

وقال العلامة في التذكرة: «يحرم على الصبي كل ما يحرم على البالغ من محظورات الإحرام... بمعنى أنّ الولي يجنبه جميع ما يجنبه المحرم» (١). وكذا في التحرير (٢)، وهو الظاهر من الدروس (٣) والمسالك (٤) والمدارك (٥) وكشف اللثام (٦)، وصرّح به في مجمع الفائدة (٧) والحدائق (٨) والذخيرة (٩) والجواهر (١٠)، وبه قال بعض أعلام العصر (١١).

جاء في العروة: «و يجنبه عن كلّ ما يجب على المحرم الاجتناب عنه» (١٢).

وكذا في تحرير الوسيله (١٣) وتفصيل الشريعة (١٤).

واستدلّ للحكم المذكور:

أولاً: بأنّ إحرام الصبي شرعي فتترتب عليه أحكامه، وحيث إنّه لا- تكليف عليه، ولا- يترتب على فعله العقاب، فالولي يجنبه محرّمات الإحرام،

ص: ٢٩٢

- ١- (١) تذكرة الفقهاء ٣٢:٧.
- ٢- (٢) تحرير الأحكام الشرعية ٩٠:١.
- ٣- (٣) الدروس الشرعية ٣٠٦:١-٣٠٧.
- ٤- (٤) مسالك الأفهام ١٢٦:٢.
- ٥- (٥) مدارك الأحكام ٢٨٦:٧.
- ٦- (٦) كشف اللثام ٨٠:٥.
- ٧- (٧) مجمع الفائدة والبرهان ٦٧:٦.
- ٨- (٨) الحدائق الناضرة ٦٤:١٤.
- ٩- (٩) ذخيره المعاد (الطبعة الحجرية): ٥٥٨.
- ١٠- (١٠) جواهر الكلام ٥٠:١٨ (ط ج).
- ١١- (١١) مستمسك العروة الوثقى ٢٢:١٠.
- ١٢- (١٢) العروة الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣٤٧:٤.
- ١٣- (١٣) تحرير الوسيله ٣٤٠:١.
- ١٤- (١٤) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٤٧:١.

كما في التذكرة (١).

و ثانيا: بالصحيحه (٢) المتقدّمه عن أحدهما عليهما السّلام قال: «إذا حجّ الرجل بابنه و هو صغير... و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و الطيب» (٣)، الحديث.

و في صحيحه معاويه بن عمّار، قال عليه السّلام: «و يصنع بهم ما يصنع بالمحرم» (٤).

جواز الاستئلال للصبّي حين الإحرام

الظاهر أنّه لا خلاف بين الفقهاء في أنّه استثنى من محرّمات الإحرام للصبّي الاستئلال.

و في التذكرة: «و يجوز للمرأة التظليل على نفسها حاله السير... و كذا الصبّي يجوز له التظليل» (٥). و كذا في الجامع للشرائع (٦).

و في الحدائق: «الظاهر أنّه لا- خلاف و لا- إشكال في جواز تظليل النساء و الصبيان» (٧). و كذا في مفاتيح الشرائع (٨) و المسالك (٩).

ص: ٢٩٣

١- (١) تذكرة الفقهاء ٣٢:٧ مع تصرّف.

٢- (٢) لا- يبعد أن يقال: إنّ مورد الروايات هو إحجاج الوليّ ابنه، ففي هذه الصورة يجب على الولي الاتّقاء، و أمّا إذا حجّ الصبّي بنفسه فلا تشمل الروايات، و إلغاء الخصوصيّة مشكل، و رفع اليد عن عموم المحرمات أشكل. (م ج ف).

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٠٨:٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ٣.

٥- (٥) تذكرة الفقهاء ٣٤٣:٧.

٦- (٦) الجامع للشرائع: ١٨٧.

٧- (٧) الحدائق الناضره ٤٨٨:١٥.

٨- (٨) مفاتيح الشرائع ٣٣٥:١.

٩- (٩) مسالك الأفهام ٢٦٥:٢.

و في الروضه: يجوز للصبى اتفاقاً(١).

و في المستند: «الحكم المذكور [أى حرمه التظليل] مخصوص بالرجل، فيجوز الاستئطال بمعنييه للمرأة و الصبيان بلا خلاف، و عليه الإجماع فى كلام جماعه»(٢).

و فى الجواهر: «لا أجد فيه خلافا بينهم»(٣).

و فى تفصيل الشريعه: «فلا مجال للارتياح فى الاختصاص بالرجال و عدم شموله للنساء و الصبيان»(٤).

أدله جواز الاستئطال للصبى

و يمكن أن يستدلّ للحكم المذكور بامور:

الأول: الإجماع و عدم الخلاف فى المسأله، كما تقدّم، و ادعى بعض الأعلام أنّ الحكم متسالم عليه عند الأصحاب(٥).

الثانى: قال فى التذكرة فى وجه جواز التظليل للنساء: «لضعف مزاجها، و قبوله للانفعال بسرعه، فساغ لها التظليل؛ دفعا للحرّج(٦) الحاصل من تركه، فأشبهت العليل و النازل - إلى أن قال -: و كذا الصبى يجوز له التظليل؛ لما قلناه فى المرأة»(٧).

ص: ٢٩٤

١- (١) الروضه البهيه ٢: ٢٤٥.

٢- (٢) مستند الشيعة ١٢: ٣٣.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٨: ٤٠٦.

٤- (٤) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ٣: ٢٨٤.

٥- (٥) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح المناسك، ٢٨: ٥٠٠.

٦- (٦) هذا لا يتمّ إلاّ على القول بكون الملاك فى الحرّج فى قاعده «لا حرّج» هو الحرّج النوعى لا الشخصى، و المشهور خلافه و إن خالفناهم، فراجع رسالتنا فى تلك القاعده. (م ج ف).

٧- (٧) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٤٣.

و فى الجواهر: «و لعلّه لضعفهم عن مقارفة (١) الحرّ و البرد» (٢).

الثالث: إنّه قد وقع التصريح به فى بعض الروايات كصحيحه حريز عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «لا بأس بالقبة على النساء و الصبيان و هم محرمون» (٣).

الرابع: قال بعض الأعلام: «لو لم يكن نصّ فى المقام لكان الجواز لهم على القاعده. و الوجه فى ذلك: أنّ ما أمر به الصبيان نفس ما أمر به المكلفون، و لا فرق فى نفس الطبيعى المأمور بالنسبه إلى المكلفين و غيرهم شرطا و جزءا و مانعا إلاّ بالوجوب و الندب، فنفس المأمور به المشتمل على جميع الشرائط و الأجزاء واجبه على المكلفين و مندوبه للأطفال، أمّا غير ذلك من الأحكام التكليفيّة المستقلّة المحضه التى ليست شرطا و لا جزءا و لا مانعا، فمرفوعه عن الأطفال؛ لحدیث رفع القلم (٤). و تروك الإحرام غير الجماع غير دخيله فى صحّحه الحجّ شرطا أو جزءا أو مانعا، و لا يضرّ ارتكابها بالحجّ أصلا سوى ارتكاب المحرم محرّما شرعيّا، فإذا كان المحرم غير مكلف فلا حرمة عليه؛ لأنّ دليل رفع القلم كاف فى رفع هذه الأحكام عنه، و كما لا يجب عليه هذه الأحكام لا يجب على الوليّ ردعه و منعه من ذلك» (٥).

و فيه: أنّ عدم وجوب الردع (٦) و المنع على الوليّ مخالف للنصوص فقد جاء

ص: ٢٩٥

١- (١) المقارفة: المقاربه، يقال: قارفه بمعنى قاربه. انظر: القاموس المحيط ٣: ٢٤٨ (قر ف).

٢- (٢) جواهر الكلام ١٨: ٤٠٦.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٥: ٣١٢، ح ١٠٧١، و سائل الشيعة ٩: ١٤٨-١٤٩، الباب ٦٥ من أبواب تروك الإحرام، ح ١.

٤- (٤) و سائل الشيعة ١: ٣٢، الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات، ح ١١.

٥- (٥) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح المناسك ٢٨: ٥٠٠-٥٠١.

٦- (٦) وجوب الردع على الوليّ متوقّف على حرمة المحظورات على الصبيّ، و إذا قلنا بعدم حرمتها على القاعده، فكيف يجب على الوليّ؟ و بعبارة اخرى: وجوب الردع على الوليّ من دون الحرمة على الصبيّ ينقصه الدليل. (م ج ف).

فى صحيفه زراره المتقدّمه: «و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و الطيب»^(١)، الحديث.

المطلب الثانى: حكم الكفّاره بالنسبه إلى الصبى

اشاره

إذا ارتكب الصبى ما هو محرّم على المحرم البالغ، فهل يوجب الكفّاره؟ و على القول بوجوبها تجب فى مال الصبى، أو على الولى؟

اختلف الفقهاء فى ذلك على أقوال.

ثم إنّ محظورات الإحرام مختلفه، بعضها توجب الكفّاره إذا ارتكبها المحرم عمدا، لا سهوا و خطأ، و بعض آخر توجب الكفّاره مطلقا كالصيد، فيقع الكلام فى مقامين:

الأول: كفّاره غير الصيد

اشاره

لا شكّ فى أنّ ما يوجب الكفّاره عمدا لا سهوا - ككفّاره التطيب و لبس المخيط - لو فعله الصبى سهوا أو جهلا لا كفّاره عليه قطعا؛ لأنّ البالغ لا كفّاره عليه فى مثل هذه الحاله، فالصبى أولى^(٢).

أمّا لو فعله عمدا، كما إذا لبس المخيط اختيارا أو تطيب و نحو ذلك، فهل يوجب الكفّاره؟ فيه قولان:

الأول: أنّه لا يوجب الكفّاره لا على الصبى و لا على وليه، و هو اختيار الشيخ فى بعض كتبه.

ص: ٢٩٦

١- (١) وسائل الشيعه ج ٨: ٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

٢- (٢) جامع المقاصد ٣: ١٢٠، مسالك الأفهام ٢: ١٢٧.

قال في المبسوط: «و أمّا محظورات الإحرام فكلّ ما يحرم على المحرم البالغ يحرم على الصبيّ... و أمّا الوطء فيما دون الفرج، و اللباس، و الطيب، و اللمس بشهوه، و حلق الشعر، و ترجيل الشعر، و تقليص الأظفار، فالظاهر أنّه يتعلّق به الكفّاره على وليه، و إن قلنا: لا يتعلّق به شيء... كان قويّاً»(١).

و في السرائر: «فالظاهر أنّه لا يتعلّق به شيء»(٢). و في المعتمر: و هو الأولى(٣).

و في المختلف: «و الأقرب أنّه لا كفّاره عليه في غير الصيد»(٤). و كذا في التحرير(٥)، و احتمله في المسالك(٦)، و اختاره في المدارك(٧) و مجمع الفائده(٨)، و به قال بعض أعلام العصر(٩).

الأدلة على عدم وجوب الكفّاره في غير الصيد

يمكن أن يستدلّ لعدم وجوب الكفّاره في مفروض الكلام بوجوه:

الأول: دعوى انصراف أدلّه الكفّارات عن الصبيّ، و ذلك لأنّ الكفّارات

ص: ٢٩٧

١- (١) المبسوط ١: ٣٢٩.

٢- (٢) السرائر ١: ٦٣٦.

٣- (٣) المعتمر ٢: ٧٤٨.

٤- (٤) مختلف الشيعة ٤: ٣٤٦.

٥- (٥) تحرير الأحكام الشرعيّه ١: ٥٤٣.

٦- (٦) مسالك الأفهام ٢: ١٢٧.

٧- (٧) مدارك الأحكام ٧: ٢٨٦.

٨- (٨) مجمع الفائده و البرهان ٦: ٦٤.

٩- (٩) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٣٠، كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى

١: ٤٣.

ثبت لأجل المجازات على الذنب، ولا ذنب على الصبي؛ لعدم ثبوت التكليف عليه(١).

وفيه: منع الانصراف بعد فرض كون الصبي محرماً حقيقه و ممنوعاً عن ارتكاب ما يحرم على المحرم، بإطلاق أدلّه الكفّارات شامل له؛ لأنّ موضوعها هو المحرم، سواء كان بالغاً أم لا.

مضافاً إلى أنّ ثبوت الكفّاره في غير موارد صدور الذنب(٢) في الأخبار مع التعبير عنه بالكفّاره كثير، مثل التعبير بأن يكفر في المرضعه و المقرب، و المريض الذي لا يقدر على الصوم، أو الشيخ و الشيخه، و غير ذلك في الصوم و غيره.

الوجه الثاني: ما قد يترأى في بادئ النظر من كون إجماع الصبي صورياً لا حقيقياً حتّى تجب الكفّاره عليه بارتكاب شيء من محظورات الإجماع، و لذلك يحكم بعدم ثبوت الكفّاره عليه إذا ارتكب أحد محظورات الإجماع.

و لكنّه خلاف ظاهر الروايات؛ إذ المستفاد منها كونه محرماً حقيقه، فيترتب عليه جميع آثار الإجماع(٣).

الوجه الثالث: خبر عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام... [قال]:

و سألته عن الصبيان، هل عليهم إجماع؟ و هل يتقون ما يتقى الرجال؟ قال:

«يحرمون و ينهون عن الشيء يصنعونه ممّا لا يصلح للمحرم أن يصنعه، و ليس

ص: ٢٩٨

١- (١) مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ١١: ٢٦٤.

٢- (٢) لا شكّ في أنّ الكفّاره عقوبه على المحرم و لا تتوقّف على صدور الذنب، و من الواضح أنّ العقوبه غير شامله للصبي. نعم، بالنسبه إلى إجماع الولي الصبي لا بأس بثبوت الكفّاره على الولي، كما أنّ عليه الاتّقاء كما مرّ. (م ج ف).

٣- (٣) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودي ١: ٤٣.

و هذا الخبر يحتمل أن يكون واردا في حجّ الصبى بنفسه، و يحتمل أن يكون واردا في الإحجاج؛ و ذلك لأنّه إذا قرئ «يحرمون» بالبناء للفاعل فهو وارد في حجّ الصبى، فيدلّ على صحّ إحرامه و لزوم اتّقائه من محظورات الإحرام، و لكنّه إذا أتى ببعض المحرّمات لا تلزم الكفّاره، و أمّا إذا قرئ «يحرمون» بالبناء للمفعول - كما هو الظاهر بقريته قوله «ينهون» - فيكون مورده الإحجاج، فيحكم بعدم ترتّب الكفّاره على فعل الصبى المحرم الذى يحجّ به.

و بالجملة، المدعى هو عدم لزوم الكفّاره مطلقا من دون فرق بين الحجّ و الإحجاج، و هذا الخبر ظاهر في خصوص الإحجاج، فهو مثبت لبعض الدعوى لا- تمامها، فيكون أخصّ من المدعى، و لا أقلّ يحتمل فيه وجهان، فيصير مجملا، فلا يصلح لإثبات المدعى على إطلاقه، كما هو ظاهر (٢).

الوجه الرابع: ما ورد من أنّ «عمد الصبى و خطأه واحد» (٣)، فإنّ مقتضاه أنّ الفعل العمدى الصادر من الصبى يترتّب عليه حكم الفعل الصادر خطأ، فإذا فرض أنّ هذه الكفّارات لا تثبت إلّا في صورته العمد، فمقتضى ما ذكر عدم ترتّب الكفّاره على فعل الصبى و إتيانه شيئا من محرّمات الإحرام كالتظليل العمدى و لبس المخيط، كما قوّاه الشيخ في المبسوط (٤)، و استقر به العلامة في المختلف (٥) و قرّره في تفصيل الشريعة (٦).

ص: ٢٩٩

- ١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢٤٤، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ٢.
- ٢- (٢) انظر: كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى ١: ٤٣.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ١٩: ٣٠٧، الباب ١١ من أبواب العاقله، ح ٢.
- ٤- (٤) المبسوط ١: ٣٢٩.
- ٥- (٥) مختلف الشيعه ٤: ٣٤٦.
- ٦- (٦) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٥٥.

و لكن نقض السيد الخوئي الاستدلال به بأن هذه الجملة أجنبيّة عن أمثال المقام، و إنّما تختصّ بباب الديات و الجنائيات.

توضيح ذلك: أنّ هذه الجملة وردت في روايتين:

الاولى: صحيحه محمّد بن مسلم: «عمد الصبيّ و خطأه واحد»^(١).

الثانية: معتبره إسحاق بن عمّار: «عمد الصبيان خطأ تحمله (يحمل على) العاقله»^٢.

و الرواية الثانية قرينه على أنّ الرواية الاولى ناظرة إلى باب الديات و الجنائيات.

«عمد الصبيّ خطأ» يشمل على مورد الذي له سنخان من الحكم

و بالجملة، قوله عليه السّلام: «عمد الصبيّ خطأ» يشمل المورد الذي له سنخان من الحكم: حكم ثابت لصوره العمد، و حكم ثابت لصوره الخطأ، و هذا النحو من الأحكام إنّما هو في باب الجنائيات و الديات، فإذا جنى الصبيّ عمدا يترتب على فعله أحكام الخطأ، و إذا ارتكب القتل عمدا يعامل معاملة القاتل خطأ، و أمّا المورد الذي ليس له إلاّ حكم واحد مترتب على صورته العمد خاصّه - كأكثر الأحكام - فغير مشمول لهذه الجملة^(٢).

و الحاصل: أنّ الأخذ بإطلاق الرواية مخالف لضروره المذهب، و موجب لتأسيس فقه جديد؛ بداهه أنّ لازم إطلاقها هو أن لا يبطل صوم الصبيّ مع عدم الاجتناب عن مبطلات الصوم، و المفروض أنّ عمد الصبيّ خطأ، فإنّ ارتكاب مبطلات الصوم خطأ لا ينقض الصوم، و أيضا لزم من ذلك القول بصحّه صلاه الصبيّ إذا ترك عمدا أجزاءها التي لا يضرّ تركها خطأ

ص: ٣٠٠

١- (٢١) وسائل الشيعه ٣٠٧:١٩، الباب ١١ من أبواب العاقله، ح ٢-٣.

٢- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦:٣٠.

فالإنصاف أنّ القرينه الخارجيه قائمه على اختصاص الروايه بباب الديات، و هي ملاحظه ترتب الآثار على الأفعال العمديه الصادره من الصبي و على قصده و نيته، فالإفطار العمدي منه فى الصوم يوجب البطلان، و كذا الإتيان عمدا بما يوجب قطع الصلاه و بطلانها من القواطع التى تقتضى البطلان فى خصوص حال العمد، و نيته ثمانيه فراسخ من الصبي يترتب عليها القصر، و لا مجال لدعوى كون نيته كلاتيه، و كذلك قصد الإقامة و الموارد الاخرى، فهذه الامور بمنزله القرينه الخارجيه التى توجب التصرف فى ظاهر الجمله، و تخصيصها بخصوص باب الديات و الجنایات، كما فى تفصيل الشريعه(٢).

الوجه الخامس: روايه ريان بن شبيب عن أبى جعفر الجواد عليه السلام - فى حديث - فى جواب القاضى يحيى بن أكثم حيث سأله: يا أبا جعفر، أصلحك الله، ما تقول فى محرم قتل صيدا؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: «قتله فى حلّ أو حرم؟ عالما أو جاهلا؟ عبدا أو حرًا؟ صغيرا أو كبيرا؟» و بعد هذه التشقيقات قال عليه السلام عند بيان حكم كل قسم قسم: «و كل ما أتى به العبد فكفّارته على صاحبه مثل ما يلزم صاحبه، و كل ما أتى به الصغير الذى ليس ببالغ فلا شىء عليه»(٣)، الحديث.

بتقريب أن يقال: إنّها تدلّ على عدم وجوب الكفّاره على الصبيّ فى الصيد

ص: ٣٠١

١- (١) انظر: مصباح الفقاهه ٣: ٢٥٥، مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٨.

٢- (٢) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ، ١: ٥٧.

٣- (٣) تحف العقول: ٤٥٢ و ٤٥٣. و رواه أيضا فى وسائل الشيعة ٩: ١٨٧ و ١٨٨، الباب ٣ من أبواب كفّارات الصيد، ح ١-٢ عن الاحتجاج ٢: ٢٤٢ و تحف العقول ٤٥٢-٤٥٣ باختلاف يسير فى اللفظ، و رواه أيضا القمى فى تفسيره ١: ١٨٣.

الذى يوجبها على البالغ مطلقا - أى و لو ارتكبه بغير عمد - فيستفاد منها عدم وجوب الكفاره عليه فى غير الصيد بالأولويه.

إلا أن يقال: إن الروايه تختصّ بباب الصيد الذى إذا ارتكبه الصبى فكفّارته على الولي، كما صرح به فى النصوص الصحيحه - و سيأتى قريبا - فلا يمكن تسريه الحكم منه إلى غير كفّاره الصيد كما فى المقام.

الوجه السادس: أن كلّ حكم إلزامى مترتب على فعل الصبى مرفوع بحديث رفع القلم (١) و عدم جريه عليه، و مقتضاه أنه لا يلزم بشيء، و هذه الامور المترتبّه على أعمال الحجّ من قبيل التكليف و الحكم التكليفى مرفوعه عن الصبى؛ لحديث رفع القلم (٢).

و أورد عليه فى تفصيل الشريعه بأنه: «مضافا إلى أن مقتضى هذا الأمر عدم ثبوت الكفّاره على الصبى، لا عدم ثبوتها مطلقا و لو على الولي: أن ثبوت الكفّاره و إن كان بنحو الحكم التكليفى، و لا مجال لتوهم كونه بمعنى الضمان كما فى أصل ثبوت الهدى فى الحجّ؛ فإنّه مجرد تكليف، إلاّ - أن الكلام ليس فى ذلك، بل الكلام فى سببّه الإتيان بمحرّم الإحرام لهذا الحكم التكليفى، فإنّ المستفاد من الأدله ثبوت هذه السببّه شرعا، و هى بلحاظ كونها من الأحكام الوضعيه لا تختصّ بالبالغين، بل تعمّ الصبيان كسببّه الجنابه لوجوب الاغتسال بعد البلوغ، فإنّ كون المسبّب حكما تكليفيا لا ينافى كون السببّه شرعيه غير مختصّه بالبالغ» (٣).

ص: ٣٠٢

١- (١) تقدّم تخريجه مرارا.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٣٠.

٣- (٣) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٥٨.

القول الثاني ما ذهب إليه جمع آخر من الأصحاب، وهو وجوب الكفارة على الولي، وهو القول الثاني للشيخ، كما صرح به في المبسوط (١)، وهو الأحوط.

ويظهر منه في التهذيب حيث قال: «إذا فعل ما يلزمه فيه الكفارة فعلى وليه أن يقضى عنه» (٢).

وفي النهاية: «وإذا فعلوا ما يجب فيه الكفارة كان على أوليائهم أن يكفروا عنهم» (٣).

وفي الشرائع: «ولو فعل الصبي ما يجب به الكفارة لزم ذلك الولي في ماله» (٤).

وبه قال أبو الصلاح الحلبي (٥) والعلامة في بعض كتبه (٦) والشهيدان (٧)، وهو القول الثاني للمحقق الأردبيلي (٨).

وفي المدارك: «والمسألة محلّ تردّد» (٩).

ص: ٣٠٣

- ١- (١) المبسوط ١: ٣٢٩.
- ٢- (٢) تهذيب الأحكام ٥: ٤٠٩، ذيل الحديث رقم ١٤٢٣.
- ٣- (٣) النهاية ٢١٦.
- ٤- (٤) شرائع الإسلام ١: ٢٤٧.
- ٥- (٥) الكافي في الفقه: ٢٠٥.
- ٦- (٦) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢، تذكره الفقهاء ٧: ٢٤.
- ٧- (٧) الدروس الشرعية ١: ٣٠٦، مسالك الأفهام ٢: ٢٤١.
- ٨- (٨) مجمع الفائدة والبرهان ج ٦: ٢٣٥.
- ٩- (٩) مدارك الأحكام ٧: ٢٨.

و فى الحدائق: «و الاحتياط واضح»(١).

و جعله فى كشف اللثام أحد الوجوه فى المسأله(٢). و به قال فى الجواهر(٣).

و فى العروه: «الأحوط تكفل الولي، بل لا يترك هذا الاحتياط، بل هو الأقوى»(٤).

و فى تحرير الوسيله: «الهدى على الولي... و كذا سائر الكفارات على الأحوط»(٥). و كذا فى تفصيل الشريعه(٦)، و به قال الساده الفقهاء: الحكيم(٧) و السبزواري(٨) و الكلبيكاني(٩).

أدله وجوب الكفاره على الولي

مقتضى إطلاق أدله الكفارات ثبوتها على المحرم، و المفروض أن المحرم الحقيقى فى المقام هو الطفل، و الإتيان بما يحرم على المحرم صدر منه، فاللزام ترتب الكفاره عليه، إلا أنه قد تقدم فى بيان القول الأول عدم تعلقها بمال الصبي بمقتضى الأدله التى ذكرناها، فتكون على الولي.

و ما يمكن أن يستدل به لإثبات المدعى امور:

ص: ٣٠٤

١- (١) الحدائق الناضره ٧١:١٤.

٢- (٢) كشف اللثام ٨١:٥.

٣- (٣) جواهر الكلام ٢٥٦:١٨.

٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣٥٠:٤.

٥- (٥) تحرير الوسيله ٣٤١:١، مسأله ٥.

٦- (٦) تفصيل الشريعه، كتاب الحج ٦١:١.

٧- (٧) مستمسك العروه الوثقى ٢٧:١٠.

٨- (٨) مهذب الأحكام ج ٣٢:١٢.

٩- (٩) كتاب الحج للسيد الكلبيكاني ٣٣٣:١.

الأول: قال فى الجواهر: «و بظهور كون الصيد على الأب و الذبح عليه، و الصوم عليه و غير ذلك(١) ممّا عساه يظهر منه ترتّب هذه الأحكام للإحرام عليه دون الصبى، خصوصا غير المميّز»(٢).

توضيحه: أنّ النصوص التى تدلّ على وجوب كفّاره الصيد على الوليّ - و ستأتى قريبا - تدلّ على وجوب كفّاره غير الصيد عليه أيضا بتنقيح المناط و إلغاء الخصوصيه، حيث إنّ ما ورد فى الصيد يكون من باب المثال، و أنّه أحد المصاديق من المحرّمات، فتشمل جميع الكفّارات.

و يؤيّد ما ورد أنّ الصوم و الذبح على الوليّ، و لكن قال بعض الأعلام:

«و هذا الأمر و إن كان غير بعيد إلّا أنّ إلغاء الخصوصيه ليس بمثابه توجب الطمأنينه للنفس و الوثوق بها»(٣).

و فى المستمسك: «و المقايسه بالصيد كما ترى؛ للفرق بينه و بين المقام بثبوت الفديه فيه مع عدم العمد، بخلاف المقام»(٤).

الثانى: أنّ الوليّ هو المسبّب لإحجاج الصبى فعليه كفّارته.

توضيحه: أنّ الوليّ كان مكلفا بعد الإحرام بأن يجنب الصبى عن محرّمات الإحرام، و إذن صدورها عنه يكون دليلا على عدم تحقّق مراقبه اللازمه و المحافظه الواجبه.

ص: ٣٠٥

١- (١) لا ينقضى تعجّبي ممّا ذكره صاحب الجواهر؛ إذ كيف قاس المقام بمثل الذبح و الصوم على الوليّ، مع أنّهما لا يرتبطان بالكفّاره أصلا؟! نعم، لا كلام بالنسبه إلى كفّاره الصيد التى هى ثابتة على الوليّ بمقتضى النصوص، لكنّ إلغاء الخصوصيه عن الصيد مشكل جدّا. (م ج ف).

٢- (٢) جواهر الكلام ١٨: ٢٥٦.

٣- (٣) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٦٠.

٤- (٤) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٨.

نعم، يمكن صدور محرّم الإحرام من الطفل أحيانا مع كمال مراقبه الولي و شدّه محافظته، إلا أنّه من الندره بمكان، كما في تفصيل الشريعة (١).

و قال السيد الكلبيكاني: «إنّ ما يجب على الصبي من الكفّارات إنّما يدفع من مال الولي؛ لأنّه (٢) السبب في ذلك» (٣).

و في كشف اللثام: «لأنّه غرم أدخله الولي عليه بإذنه أو بالإحرام به كالفقه الزائده» (٤).

و في المهذب: «و يمكن أن يجعل ذلك موافقا لقاعده «تقديم السبب على المباشر» لقوّه السبب عرفا و شرعا» (٥).

الثالث: و يمكن استفاده ذلك من بعض النصوص كصحيحه زواره المتقدمه، قال عليه السّلام: «يذبح عن الصغار، و يصوم الكبار، و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و الطيب» (٦).

و استفاد منها أنّ لازم عدم الاتّقاء - و هو الكفّاره - متوجّه إلى الولي، كما أنّ خطاب الاتّقاء متوجّه إليه.

ص: ٣٠٦

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٦٠ مع تصرّف.

٢- (٢) في كون الولي سببا في المقام إشكال، بل منع. نعم، هو سبب للإحرام و لكن هذا غير كونه سببا للوقوع في المحرّم، فالسبب نفس الصبي دون الولي، كما أنّ إذن الولي في إحرام الصبي غير كونه سببا لإتيان المحرّمات، فلا مجال لجريان قاعده تقديم السبب على المباشر، مضافا إلى أنّ مورد هذه القاعده هي الجنایات، ففيها يقدّم السبب؛ فمثلا في الحجّ البدلي هل يصحّ أن يقال: إنّ الكفّاره في المحرّمات على البازل؟ كلا، فتدبّر. (م ج ف).

٣- (٣) كتاب الحجّ للسيد الكلبيكاني ١: ٣٣٣.

٤- (٤) كشف اللثام ٥: ٨٠.

٥- (٥) مهذب الأحكام: ١٢: ٣٢.

٦- (٦) وسائل الشيعه ٨: ٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

و مثلها صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: و سألته عن الصبيان هل عليهم إجماع؟ و هل يتقون ما يتقى الرجال؟ قال: «يحرمون و ينهون عن الشيء يصنعونه ممّا لا يصلح للمحرم أن يصنعه» (١).

و الحاصل: أنّ المسأله لا تخلو من إشكال؛ لعدم النصّ في المقام، إلا أنّ مقتضى الاحتياط هو ثبوت الكفّاره على الولي، فنحكم به لزوما، و الله هو العالم بحكمه.

الكفّاره على الصبي

القول الثالث: ما يظهر من كلام السيّد الخوانساري حيث استشكل على القول بعدم لزوم الكفّاره على الصبي و أضاف: أنّ «مقتضى القاعده لزوم الكفّاره في مال الصبي، و لا يجب الصبر إلى أوان بلوغه» (٢).

و جعله في كشف اللثام أحد الوجوه (٣).

و يمكن أن يوجه بأنّ من ارتكب محرّمات الإجماع عامدا و جبت عليه الكفّاره، و الصبيّ فعل ذلك، فيجب عليه الكفّاره في ماله، و لا دليل على نفيها عنه إلا ما روى عنهم عليهم السلام: «أنّ عمد الصبيّ و خطأه واحد» (٤)، و هذا لا يشمل المقام كما صرح به السيّد قدس سرّه بقوله: «للفرق بين محكوميه الخطأ بحكم خاصّ كالقتل الخطائي، و بين عدم الحكم في صورته الخطأ» (٥).

ص: ٣٠٧

١- (١) نفس المصدر: ٢٤٤، الباب ١٨ من أبواب المواقيت، ح ٢.

٢- (٢) جامع المدارك ٢: ٢٥٩.

٣- (٣) كشف اللثام ٥: ٨١.

٤- (٤) تقدّم تخريجه.

٥- (٥) جامع المدارك ٢: ٢٥٩.

و بعبارة واضحة: هذا مختصّ بباب الديات.

و فيه ما تقدّم من أنّ أدلّه وجوب الكفّاره لا تشمل الصبّي؛ لحديث الرفع، و أمّا تعلّقها بالوليّ فبمقتضى الأدلّه التي قامت على إثبات القول الثانی.

المقام الثانی: كفّاره الصيد

إنّ الصيد من المحرّمات التي تتعلّق بفعله الكفّاره على المكلف مطلقا - أي سواء كان عامدا أو ناسيا - و إذا فعله الصبّي هل تجب عليه الكفّاره؟ و على فرض وجوبها عليه، ففي مال نفسه أو مال وليّه؟ اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال:

الأوّل: أنّه على وليّه:

المشهور بين الفقهاء أنّ كفّاره صيد الصبّي على وليّه، و هو الأقوى قال الشيخ في الخلاف: «ضمان ما يتلفه الصبّي المحرم من الصيد على الولي» (١). و كذا في النهاية (٢) و المبسوط (٣).

و في الكافي: «و كفّاره الصغير... على وليّه» (٤).

و في المعتمد: «و كلّما يلزم من كفّاره يلزم الولي إذا كان ممّا يلزم عمدا و سهوا كالصيد» (٥).

و قال الشهيد في الدروس: و كفّارات المحظورات اللازمة عمدا و سهوا

ص: ٣٠٨

١- (١) الخلاف ٢: ٣٦٣.

٢- (٢) النهاية: ٢١٦.

٣- (٣) المبسوط ١: ٣٢٩.

٤- (٤) الكافي في الفقه: ٢٠٥.

٥- (٥) المعتمد ٢: ٧٤٨.

كالصيد تجب على الولي (١). وكذا في المسالك (٢)، وبه قال العلامة في بعض كتبه (٣)، واختاره كثير من المتأخرين و تابعيهم (٤) و فقهاء العصر (٥).

جاء في تحرير الوسيله: «الهدى على الولي، وكذا كفاره الصيد» (٦). وكذا في تفصيل الشريعة (٧).

و يدلّ عليه ذيل صحيحه زراره المتقدمه عن أحدهما عليهما السلام قال: «و إن قتل صيدا فعلى أبيه» (٨).

فإنّ الاستفادة منه كون الكفاره على الولي، أبا كان أم غيره؛ إذ لا خصوصية للأب، بل الأب إنّما وجب عليه لكونه من مصاديق الولي.

و استدللّ له العلامة في المختلف بقوله: «إنّ الكفاره تجب بالصيد مطلقا، ولا تجب عليه؛ لانتفاء التكليف فتبث على الولي» (٩).

و لكن يمكن أن يرد عليه بأنّ وجوب الأداء يكون بعد التكليف.

القول الثاني: ما ذهب إليه في السرائر من عدم الكفاره في الصيد مطلقا - أي لا- على الطفل و لا- على وليه - حيث قال: «و الصحيح أنّه لا يتعلّق بذلك

ص: ٣٠٩

١- (١) الدروس الشرعية ١: ٣٠٦.

٢- (٢) مسالك الأفهام ٢: ١٢٧.

٣- (٣) منتهى المطلب ١٠: ٥٧، تحرير الأحكام الشرعية ١: ٥٤٢.

٤- (٤) مدارك الأحكام ٧: ٢٧، مجمع الفائدة و البرهان ٦: ٢٣٣، الحدائق الناضرة ١٤: ٧١، جامع المقاصد ٣: ١٢٠، جواهر الكلام ١٨: ٤٨ (ط ج) رياض المسائل ٦: ٢٥٢.

٥- (٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٩، مهذب الأحكام ١٢: ٣٠ و ٣١، موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٨، مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٦.

٦- (٦) تحرير الوسيله ١: ٢٤١.

٧- (٧) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٥٤.

٨- (٨) وسائل الشيعه، ٨: ٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

٩- (٩) مختلف الشيعه ٤: ٣٤٦.

كفّاره... لأنّ الخطاب متوجّه في الأحكام الشرعيّات و العقليّات إلى العقلاء البالغين المكلفين، و الصبّي غير مخاطب بشيء من الشرعيّات»(١).

و الظاهر أنّه لا وجه لهذا القول بعد ما دلّت الصحيحه على أنّها على أبيه، إلاّ أنّه قدّس سرّه لا يعمل بخبر الواحد، و هذا و إن كان صحيحا على مبناه و لكن المشهور على خلافه.

القول الثالث: أنّها في مال الصبّي كما صرّح به في التذكرة، و استدلّ له بقوله:

«لأنّه مال وجب بجنايته، فوجب أن يجب في ماله، كما لو استهلك مال غيره»(٢).

توضيحه: أنّ الكفّاره مترتبه على فعل الصبّي، كما أنّ الضمان مترتب على إتلاف مال الغير، و لا فرق في ذلك بين العمد و الخطأ و البالغ و الصغير؛ لأنّه من أحكام الوضع.

و فيه: أنّ ثبوت الكفّاره ليس من باب الضمان، بل هو حكم تكليفي ثابت في مورده، و لا موجب لثبوت ذلك على الطفل(٣)، مضافا الى أنّه ورد في ذيل صحيحه زراره المتقدمه عن أحدهما عليهما السّلام أنّه «إن قتل صيدا فعلى أبيه»(٤).

و على هذا، فالقول بأنّ الكفّاره في مال الطفل و تشبيهه بإتلاف مال الغير كأنّه اجتهاد في مقابل النصّ المعتمد، كما في الجواهر(٥).

ص: ٣١٠

١- (١) السرائر ١: ٦٣٧.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٢ و ٣٣.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٩.

٤- (٤) وسائل الشيعه، ٨: ٢٠٨ الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

٥- (٥) جواهر الكلام، ١٨: ٤٨ (ط ج).

إنّ محظورات الإحرام تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما إذا كان يلزم البالغ كفّارته مع الخطأ و النسيان، فقال الجمهور: إنّ الكفّاره في هذا القسم في مال الصبيّ. و استدّلوا له بأنّها وجبت بجنايته، و قال مالك: إنّها على الوليّ؛ لأنّه حصل بعقده أو إذنه.

جاء في المهذّب: و في نفقه الحجّ و ما يلزمه من الكفّاره قولان: أحدهما وجوبه في مال الوليّ، و الثاني: وجوبه في مال الصبيّ (١).

و في المجموع: «و لو حلق أو قلم ظفرا أو قتل صيدا عمدا، و قلنا: عمد هذه الأفعال و سهوها سواء، و هو المذهب، و جبت الفديه، و إلاّ فهي كالطيب و اللباس. و متى وجبت الفديه فهل هي في مال الصبيّ أم في مال الوليّ؟ فيه قولان مشهوران... و دليلهما ما سبق في النفقه، و اتّفقوا على أنّ الأصحّ أنّها في مال الوليّ... و هذان القولان إنّما هما فيما إذا أحرّم بإذن الوليّ، فإنّ أحرّم بغير إذنه و صحّحناه فالفديه في مال الصبيّ بلا خلاف» (٢).

و قريب من هذا في معنى المحتاج (٣).

و في المعنى: أنّ محظورات الإحرام تنقسم إلى قسمين: قسم منها ما يختلف عمده و سهوه - كاللباس و الطيب - و قسم آخر: ما لا يختلف - كالصيد و حلق الشعر و تقليم الأظفار - فالأوّل لا فديه على الصبيّ فيه؛ لأنّ عمده خطأ، و الثاني عليه فيه الفديه.

ص: ٣١١

١- (١) المهذّب في فقه الإمام الشافعي ١: ٣٥٩.

٢- (٢) المجموع شرح المهذّب، ٧: ٢٥.

٣- (٣) معنى المحتاج، ١: ٤٦١.

وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أنّ جنایات الصبيان لازمه لهم في أموالهم، و ذكر أصحابنا في الفديه التي تجب بفعل الصبيّ وجهين، أحدهما: هي في ماله؛ لأنها وجبت بجنایه أشبهت الجنایه على الآدمي، والثاني: على الولي، و هو قول مالك؛ لأنه حصل بعقده أو إذنه، فكان عليه كنفقه حجّه» (١).

و كذا في الكافي و أضاف بأنّه قد وردت فيه روايتان (٢)، و به قال في كشاف القناع (٣).

و جاء في مواهب الجليل في فقه المالكي: أنّ كلّ شيء وجب على الصبيّ من الدم في الحجّ فذلك على والده؛ لأنه أحجّه - إلى أن قال - ثم ذكر عن مالك في الموازيه أنه يفصّل في ذلك كالنفقه... لأنّ ما يتخوّف أن يطرأ عليه في إحجاجه إياه من الجزاء و الفديه أمر غير متيقّن، و إحجاجه طاعه و أجر لمن أحجّه...

[و] لا يترك لأمر قد يكون و قد لا يكون، و هذا أصلنا... ثم ذكر قولاً آخر، و هو أنّ ذلك في مال الصبيّ مطلقاً (٤).

القسم الثاني: ما يختلف عمدته و سهوه، أي ما يوجب الكفّاره عمداً، لا سهواً و لا جهلاً - كاللباس و الطيب - فقد صرح بعضهم بأنّه لا كفّاره فيه إذا فعله الصبيّ؛ لأنّ عمدته خطأً (٥).

وقال في المجموع: «فلو تطيّب أو لبس ناسياً فلا فديه قطعاً، و إن تعيّد قال أصحابنا: يبني ذلك على القولين المشهورين في كتاب الجنایات: أنّ عمد

ص: ٣١٢

١- (١) المغني ٣: ٢٠٥.

٢- (٢) الكافي في فقه الإمام أحمد ١: ٤٦٨.

٣- (٣) كشاف القناع ٢: ٤٤٣.

٤- (٤) مواهب الجليل ٣: ٤٤٠-٤٤١.

٥- (٥) المغني ٣: ٢٠٥، الشرح الكبير ٣: ١٦٥.

الصبيّ عمد، أم خطأ؟ الأصحّ أنّه عمد. فإن قلنا: خطأ فلا فديته، وإلا وجبت.

قال إمام الحرمين: و بهذا قطع المحققون؛ لأنّ عمده في العبادات كعمد البالغ»(١).

و في الإنصاف في الفقه الحنبليّ: «فأمّا ما لا- يلزم البالغ فيه كفّاره مع الجهل و النسيان - كاللبس و الطيب في الأشهر، و قتل الصيد في روايه، و الوطاء و التقليم على تخريج، فلا كفّاره فيه إذا فعله الصبيّ؛ لأنّ عمده خطأ»(٢).

و لم نجد للحنفيّ نَصًا في المسألة، إلاّ أنّه جاء في أحكام الصغار: «فإن فعل [أى الصبيّ] شيئًا من محظورات الإحرام، فلا شيء عليه و لا على وليه لأجله؛ لأنّ الصبيّ غير مخاطب، و لو أفسده فلا قضاء عليه»(٣).

تتميم محلّ الخلاف في وجوب الكفّاره و عدمه فيما إذا فعله الصبيّ المميّز

محلّ الخلاف في وجوب الكفّاره و عدمه فيما إذا فعله الصبيّ المميّز، و أمّا إذا فعله الصبيّ غير المميّز فلا فديته، لا عليه و لا على وليه(٤).

فروع

و يتّصل بما ذكرناه من محظورات الإحرام للصبيّ عدّه فروع ينبغي التطرّق إليها في المقام:

الفرع الأول فعل الوليّ في الصبيّ ما يحرم على المحرم مباشرة

إذا كان الصبيّ محرما و فعل الوليّ فيه ما يحرم على المحرم مباشرة، كما

ص: ٣١٣

١- (١) المجموع شرح المهذب ٧: ٢٥.

٢- (٢) الإنصاف ٣: ٣٥٥.

٣- (٣) أحكام الصغار: ٣٥.

٤- (٤) مغنى المحتاج ١: ٤٦١.

لو طَّيَّبه أو ألبسه مخيطاً أو حلَّق رأسه، قال في التذكرة: «فإن فعل ذلك لحاجه الصبِّي، كما لو طَّيَّبه تداوياً، فالأقرب أنه كمباشره الصبِّي؛ لأنه ولَّيه، وقد فعل شيئاً لمصلحته، فيكون ما ترتَّب عليه لازماً للصبِّي» (١).

و أما إن لم يكن لحاجه فالظاهر أنَّ الكفَّاره تكون على الوليِّ؛ لأنه هو السبب لذلك، و المفروض أنه لم يكن في فعله مصلحه. و يحتمل أن لا يكون فيه الكفَّاره، لا على الوليِّ و لا على الصبِّي؛ لأنَّ الصبِّي ليس أهلاً للتكليف، و لا دليل على وجوب الكفَّاره على الوليِّ في مفروض الكلام، و لكنَّ الأحوط أن يؤدَّى الوليُّ الكفَّاره، كما تقدَّم فيما إذا ارتكب الصبِّي نفسه ما يحرم على المحرم.

الفرع الثاني لو زوّج المحرم البالغ غيره أو تزوّج لنفسه فعل محرّماً و كان النكاح باطلاً

لو زوّج المحرم البالغ غيره أو تزوّج لنفسه فعل محرّماً و كان النكاح باطلاً.

و قال بعضهم: إذا كان عالماً بتحريمه يصير حراماً مؤبداً، و بعض آخر: يكون ذلك مع المجامعه.

و المستفاد من كلماتهم سراهه هذا الحكم بالنسبه إلى الصبِّي تكليفاً و وضعاً، أي يحرم على الوليِّ أن يزوّج الصبِّي تكليفاً، و إن زوّجه كان النكاح باطلاً.

قال الصدوق رحمه الله: «و ليس للمحرم أن يتزوّج و لا يزوّج محلاً، فإن زوّج أو تزوّج فتزويجه باطل» (٢).

و في الخلاف: «إذا كان الوليُّ أو وكيله، أو الزوج أو وكيله في القبول، أو المرأه محرمين، أو واحد منهم محرماً، فالنكاح باطل» (٣).

ص: ٣١٤

١- (١) تذكرة الفقهاء ٣٦:٧.

٢- (٢) المقنع: ٢٤١ و ٣٢٧.

٣- (٣) الخلاف ٣١٥:٢، مسأله ١١١.

و به قال العلامة في بعض كتبه (١)، و اختاره المتأخرون (٢) و فقهاء العصر (٣).

جاء في العروة: «و لا يصح تزويج الولي في حال إحرامه أو المولى عليه، سواء كان بمباشرة أو بالتوكيل» (٤).

و قد تقدّم في البحث عن شرائط الأولياء في النكاح قول الفقهاء في ذلك و أدلّه الحكم، و هكذا آراء أهل السنّة في المسألة، فراجع (٥).

و إطلاق بعض النصوص الصحيحة التي تدلّ على الحكم يشمل الصبي قطعاً:

منها: صحيحه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس للمحرم أن يتزوَّج و لا يزوّج، و إن تزوّج أو زوّج محلاً فتزويجه باطل» (٦).

و منها: صحيحه اخرى له عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «ليس ينبغي للمحرم أن يتزوَّج و لا يزوّج محلاً» (٧).

و منها: موثقه معاوية بن عمّار، قال: «المحرم لا يتزوَّج و لا يزوّج، فإن فعل فنكاحه باطل» (٨)، و غيرها ٩.

ص: ٣١٥

١- (١) منتهى المطلب ١٢: ١٩٨ و قواعد الأحكام ٣: ١٣.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٧: ٣١٠، الحدائق الناضرة ١٥: ٣٣٩، مستند الشيعة ١١: ٣٦٥، جواهر الكلام ١٨: ٢٩٨.

٣- (٣) مستمسك العروة الوثقى ١٤: ٤٨٤، موسوعه الإمام الخوئي، المباني في شرح العروة الوثقى ٣٣: ٢٥٥، مهذب الأحكام ٢٤: ٢٨٢، تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٣: ٤٣٨ و ما بعده.

٤- (٤) العروة الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٥: ٦٣٣.

٥- (٥) موسوعه أحكام الأطفال و أدلتها ١: ٦٦١.

٦- (٦) وسائل الشيعة ٩: ٨٩-٩٠، الباب ١٤ من أبواب تروك الإحرام، ح ١ و ٦.

٧- (٧) نفس المصدر و الباب، ح ٦.

٨- (٨) نفس المصدر و الباب، ح ٩ و ٤ و ١٠.

و بالجمله، حيث إن ما يترتب على نكاح المحرم - أى البطلان - حكم وضعي، فلا فرق فيه بين البالغ و الصبي، فتدللّ الصحاح المتقدّمه على أنّ تزويج الوليّ الصبيّ - إذا كان محرماً - باطل، سواء كان الوليّ محرماً أو محلاً، كما أنه يستفاد منها بطلان النكاح إذا كان الوليّ محرماً، سواء كان الصبيّ محلاً أو محرماً كما هو ظاهر.

و الظاهر عدم الخلاف في بطلان النكاح الواقع حال الإحرام، سواء وقع لنفس العاقد أو للمولى عليه أو للموكل، و لكن عبّر بعض الأعلام بأنّ عقد الوليّ للمولى عليه كالا عقد في عدم تأثيره.

قال قدّس سرّه: «وقع النزاع و الخلاف فيما إذا عقد الوليّ لصبيّه حال إحرام الصبيّ، فهل يحرم عليه إلى الأبد أو يبطل النكاح فقط، أو لا- يؤثر عقد الوليّ شيئاً؟ فقد مال بعض إلى البطلان و الحرمة الأبدية، لكنّ الحقّ أنّ ولاية الأب على الابن فيما هو مشروع له و جائز، و لا ولاية له عليه فيما لا يجوز له شرعاً، فعقده كالا عقد في عدم التأثير»^(١).

و لا ثمره عمليه بين القولين إلّا في امور شاذّه لا ينبغي ذكرها.

و هل تكون الحرمة هي الحرمة الأبدية، أم يختصّ ذلك بما إذا تزوّج المحرم نفسه، لا ما إذا عقد لغيره كما في المقام؟

قال في تفصيل الشريعة: «و القدر المتيقّن من موردها ما إذا تزوّج المحرم لنفسه و كان عالماً بالحرمة التكليفيّة الإحراميه و إن لم يدخل بها»^(٢).

ص: ٣١٤

١- (١) كتاب الحجّ للسيد الكلبيكاني ١: ٣٣٤.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٣: ٤٥٤-٤٥٥.

و على هذا، فالظاهر أنه لا تكون الحرمة أبدية بالنسبة إلى الصبي، و للتحقيق في المسألة مجال واسع، حيث وردت فيها طوائف مختلفة من النصوص يلزم الجمع بينها، و تقييد بعضها ببعض، و من أراد التفصيل فليراجع المطوّلات.

الفرع الثالث: عدم جواز تغسيل الصبي المحرم بالكافور.

لو مات المحرم البالغ قبل التحليل (١) حرم تغسيله و تحنيطه بالكافور، قال في الجواهر: «يحرم تغسيل المحرم لو مات و تحنيطه بالكافور، بلا خلاف أجده فيه» (٢).

و في العروة: «إذا كان الميت محرماً لا يجعل الكافور في ماء غسله» (٣)، و ادّعى عليه الإجماع أيضاً في المستمسك (٤).

و في التنقيح: «المسألة متسالم عليها بينهم و لم ينقل فيها خلاف من أحد» (٥).

و هذا الحكم يشمل غير البالغ و لا فرق بينهما؛ لأنه على القول بكون عبادات الصبي شرعية - و هو الحق - يكون إحرام الصبي شرعياً، فترتب على إحرامه أحكام الإحرام، و منها: عدم جواز تغسيله و تحنيطه بالكافور لو مات حال كونه محرماً، و يمكن استفادة هذا الحكم من النصوص أيضاً.

منها: موثقه سماعه، قال: سألته عن المحرم يموت، فقال: «يغسل و يكفن»

ص: ٣١٧

١- (١) يتحقق التحليل من إحرام العمره بالتقصير و من إحرام الحجّ بالحلّق.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٨: ٤٢١.

٣- (٣) العروة الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٥١: ٢.

٤- (٤) مستمسك العروة الوثقى ٤: ١٣٣.

٥- (٥) موسوعه الإمام الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، كتاب الطهارة ٩: ٤٨.

بالثياب كلّها، و يَغْطِي وجهه، و يصنع به كما يصنع بالمحلّ، غير أنّه لا يمسّ الطيب»(١).

و منها: صحّحه محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام قال سألته عن المحرم إذا مات كيف يصنع به؟ قال: «يغطّي وجهه، و يصنع به كما يصنع بالحلال، غير أنّه لا يقربه طيباً»(٢)، و غيرهما(٣). فإطلاقها يشمل الصبيّ؛ لأنّه محرم حقيقة.

ص: ٣١٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٢: ٦٩٦، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، ح ٢.
 - ٢- (٢) نفس المصدر ٩: ١٧٠، الباب ٨٣ من أبواب تروك الإحرام، ح ١.
 - ٣- (٣) نفس المصدر ٢: ٦٩٦-٦٩٧، الباب ١٣ من أبواب غسل الميت، ح ١ و ٥.

إنّ الصبيّ إمّا أن يكون مميّزا بحيث يقدر أن يفعل المناسك، كأن يحرم و يطوف و يصلّي صلاه الطواف و يسعى و غير ذلك - و لو بأن يأمره الوليّ حين العمل - فعليه أن يباشر بنفسه ما يعمله البالغون من المناسك، أو غير مميّز، و هذا أيضا إمّا أن يكون بحيث يمكن الوليّ تعليمه - و لو بتلقينه ذلك - فيلزم أن يفعل ما يقدر عليه، و ينوب عنه وليّه في غيره، و إمّا أن يكون بحيث لا يقدر على شيء من المناسك، فيحرمه الوليّ و يحضره في الموقفين، و ينوب عنه في جميع الأفعال.

قال الشيخ في المبسوط: «و كلّما أمكن الصبيّ أن يفعله من أفعال الحجّ فعليه، و ما لم يمكنه فعلى وليّه أن ينوب عنه.

أمّا الإحرام، فإن كان مميّزا أحرم بنفسه، و الوقوف بالموقفين يحضر على كلّ حال، مميّزا كان أو غير مميّز.

و رمى الجمار إن ميّز رماها بنفسه، و إن لم يميّز رمى عنه وليّه... و ركعتا الطواف إن كان مميّزا صلاهما، و إن لم يكن مميّزا صلّى عنه وليّه»(١).

ص: ٣١٩

و فى النهايه: «و يفعل بهم [أى بالصبيان] ما يجب على المحرم فعله»(١). و كذا فى المعتبر(٢).

و قال العلامة فى التحرير: «إذا عقد الصبى الإحرام تولى بنفسه ما يتمكن منه، و ما يعجز عنه ينوبه الولى... و الرمى إذا لم يقدر عليه رمى عنه الولى، و يستحب وضع الحصى فى يده ثم أخذها و الرمى عنه.

و الطواف إذا لم يتمكن من المشى حمله أو غيره و طاف به، و ينوى الطواف عن الصبى»(٣). و كذا فى القواعد(٤) و التذكرة(٥). و به قال الشهيدان(٦) و جماعه من المتأخرين(٧) و تابعيهم(٨) و أعلام العصر(٩).

جاء فى العروه: «و المراد بالإحرام به جعله محرماً، لا أن يحرم عنه، فيلبسه ثوبى الإحرام و يقول: «اللهم إني أحرمت هذا الصبى»، إلخ، و يأمره بالتلبيه، بمعنى أن يلقنه إياها، و إن لم يكن قابلاً يلبى عنه، و يجنبه عن كل ما يجب على المحرم الاجتناب عنه، و يأمره بكل من أفعال الحج يتمكن منه، و ينوب عنه فى

ص: ٣٢٠

-
- ١- (١) النهايه: ٢١٦.
 - ٢- (٢) المعتبر ٢: ٨٠٤.
 - ٣- (٣) تحرير الأحكام الشرعيه ١: ٥٤٢.
 - ٤- (٤) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢.
 - ٥- (٥) تذكرة الفقهاء ٧: ٢٩-٣١.
 - ٦- (٦) الدروس الشرعيه ١: ٣٠٧، مسالك الأفهام ٢: ١٢٦.
 - ٧- (٧) ذخيره المعاد (الطبعه الحجرية): ٥٥٨، مدارك الأحكام ٧: ٢٤، كشف اللثام ٥: ٧٣-٧٤، الحدائق الناضره ١٤: ٦٣-٦٤، مجمع الفائده و البرهان ٦: ٢٣٣.
 - ٨- (٨) جواهر الكلام ١٨: ٤٥ و ١٨: ٢٥٥، مستند الشيعة ١١: ١٧.
 - ٩- (٩) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢١، موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحج ٢٦: ٢٣، مهذب الأحكام ١٢: ٢٨.

كُلِّ ما لا يتمكّن، و يطوف به... و يأمره بالرمى، و إن لم يقدر يرمى عنه»(١).

و قريب من هذا فى تحرير الوسيله(٢) و شرحها(٣).

و يمكن أن نلخص كيفيه إحرام الصبى و ما على الولي من الوظائف ضمن امور، و هى:

١ - أن ينوى الولي الإحرام بالطفل.

٢ - يقول - عند الإحرام -: اللهم إني قد أحرمت بهذا، إلى آخر التيه.

و الظاهر أن الوجه فيه استحباب التلفظ بالتية فى خصوص الحج، إلا أن مورد النص فيما إذا أراد الحج نفسه، لا أن يحج بالغير كما فى المقام، و إلغاء الخصوصيه مشكل.

٣ - أن يأمره بالتليه، بمعنى أن يلقنه إياه، و إن لم يكن قابلا يلبي عنه.

٤ - و نظيرها الطواف و السعى و الرمي و الذبح، فإن أحسن فهو، و إلا يأتي عنه الولي.

٥ - و يقف به فى عرفات و المشعر.

٦ - و يجنبه عن كل ما يجب على المحرم الاجتناب عنه.

و يدل على هذه الامور نصوص صحيحه:

منها: صحيحه معاويه بن عمّار المتقدمه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدّموه إلى الجحفه أو إلى بطن مرّ، و يصنع بهم ما يصنع بالمحرم، يطاف بهم و يرمى عنهم»(٤)، الحديث.

ص: ٣٢١

١- (١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٧.

٢- (٢) تحرير الوسيله ١: ٣٤٠.

٣- (٣) تفصيل الشريعه، كتاب الحج ١: ٤٦.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحج، ح ٣.

و منها: صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال: قلت له: إنَّ معنا صبيًّا مولودًا، فكيف نصنع به؟ فقال: «مرأته تلقى حميده فتسألها كيف تصنع بصبيانها؟» فأنتها فسألتها كيف تصنع؟ فقالت: إذا كان يوم الترويه فأحرموا عنه، و جرّدوه و غسّـلوه كما يجرّد المحرم، و قفوا به المواقف، فإذا كان يوم النحر فارموا عنه، و احلقوا رأسه، ثم زوروا به البيت (١).

و منها: صحيحه زراره عن أحدهما عليهما السلام قال: «إذا حجّ الرجل بابنه و هو صغير فإنّه يأمره أن يلبّي، و يفرض الحجّ، فإن لم يحسن أن يلبّي لبوا عنه، و يطاف به، و يصلّى عنه» (٢)، و غيرها (٣).

فإنّ المتفاهم من هذه النصوص عرفا إحداث هذه الأعمال و إيجادها في الصبيّ إذا كان ممّن يتمكّن أداءها، فإنّه يأمره أن يلبّي و يلقّنه التلبية، فإن لم يحسن أن يلبّي لبيّ عنه، و كذلك الطواف، يطاف به، و إن لم يكن متمكّنًا من الطواف لعدم تمييزه يطاف عنه، و هكذا، فكلّ فعل من أفعال الحجّ إذا تمكّن من إتيانه يأمره بذلك، و ينوب عنه في كلّ ما لا يتمكّن، هذا إجمال ما يدلّ على الامور المذكوره، و يأتي تفصيل ذلك في مباحث قريبا.

فرع

قال في العروه: «لا يلزم كون الوليّ محرما في الإحرام بالصبيّ، بل يجوز له ذلك و إن كان محلاً» (٤).

ص: ٣٢٢

١- (١) نفس المصدر: ح ١.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ٥.

٣- (٣) نفس المصدر: ح ٧.

٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٨.

و علّله في المهدّب بقوله: «للأصل، و الإطلاق، و الاتفاق»^(١). و كذا في المستمسك^(٢).

رأى أهل السنّه في كيفيه أفعال حجّ الصبّي

جاء في المجموع: «متى صار الصبّي محرماً بإحرامه أو إحرام وليّه عنه فعل بنفسه ما قدر عليه، و فعل عنه وليّه ما لا يقدر عليه الصبّي... يغسله الوليّ عند إرادته الإحرام، و يجردّه عن المخيط، و يلبسه الإزار و الرداء و النعلين إن تأتّى منه المشى، و يطيبه و ينظّفه، و يفعل ما يفعل الرجل، ثمّ يحرم أو يحرم عنه... فإن قدر الصبّي على الطواف بنفسه علّمه فطاف، و إلاّ طاف به... و السعى كالطواف، فإن كان غير ممّيّز صلى الوليّ عنه ركعتي الطواف بلا خلاف...

و إن كان ممّيّزاً أمره بهما فصلاًها الصبّي بنفسه، هذا هو المذهب...

و يشترط إحضار الصبّي عرفات بلا خلاف، سواء المميّز و غيره، و لا يكفي حضور عنه، و كذا يحضر مزدلفه، و المشعر الحرام، و منى، و سائر المواقع؛ لأنّ كلّ ذلك يمكن فعله من الصبّي»^(٣).

و قريب من هذا في معنى المحتاج^(٤) و المبسوط^(٥) و المدوّنه الكبرى^(٦) و عقد الجواهر الثمينه^(٧).

ص: ٣٢٣

١- (١) مهّدّب الأحكام ٢٩:١٢.

٢- (٢) مستمسك العروه الوثقى ٢٣:١٠.

٣- (٣) المجموع شرح المهّدّب ٢٣:٧.

٤- (٤) معنى المحتاج ١:٤٦١.

٥- (٥) المبسوط للسرخسى ١٣٠:٤.

٦- (٦) المدوّنه الكبرى ١:٣٦٧-٣٦٨.

٧- (٧) عقد الجواهر الثمينه ١:٣٧٩.

و فى ردّ المحتار: «و كلّ ما قدر الصبى عليه بنفسه لا تجوز فيه النيابة... يقضى المناسك و يرمى الجمار»^(١).

و كذا فى المغنى و الشرح الكبير^(٢)، و علّله بروايه جابر، قال: حججنا مع رسول الله صلّى الله عليه و آله و معنا النساء و الصبيان، فلبينا عن الصبيان و رمينا عنهم^(٣).

ص: ٣٢٤

١- (١) ردّ المحتار على الدرّ المختار ٢: ٤٦٦.

٢- (٢) المغنى و الشرح الكبير ٣: ١٦٤.

٣- (٣) سنن ابن ماجه ٣: ٤٨٥، باب ٦٨ من كتاب المناسك، ح ٣٠٣٨.

لا- خلاف بين الفقهاء فى أنّ كثيرا من الشرائط و الأجزاء التى تعتبر فى صحه الطواف يشترك فيها البالغ و الصبيّ، سواء كان بنفسه قادرا على الطواف - كالمميّز - أم لم يكن كذلك، و طاف به الولي كغير المميّز، فيلزم فى طوافه رعايه ما عدّ جزء لحقيقه الطواف، كالتيه(١)، و الابتداء بالحجر، و الختم به، و الطواف حال كون البيت على يساره، و إدخال حجر إسماعيل عليه السلام فى الطواف، و خروجه عن حائط البيت، و أن يكون طوافه سبعة أشواط، و غير ذلك ممّا هو معتبر فى الطواف جزءا أو شرطا(٢).

و الظاهر أنّ عدم تعرّضهم لكثير من الشرائط و الأجزاء بالنسبة إلى الصبيّ خاصّه دليل على اشتراطها فى طوافه كالبالغ، و اتّفاقهم فى ذلك؛ حيث لم نجد مخالفا، و الذى يليق بالذّكر فى المقام بعض الشرائط التى اختلفوا فيها بالنسبة إلى الصبيّ، و هو شرطان:

الأوّل: الطهاره من الحدث و الخبث اللذين لا خلاف فى اعتبارهما للبالغين

ص: ٣٢٥

١- (١) إلا أنّ غير المميّز ينوى عنه، و يتبدأ به من الحجر، و هكذا.

٢- (٢) كستر العوره و إزاله النجاسه عن الثوب و البدن.

فى طواف الفريضة.

قال الشيخ فى المبسوط: «و من شرط صحّهُ الطواف الطهاره، فإن طاف به جنبا أو على غير وضوء لم يجزه، و عليه إعادة الطواف إن كان طواف فريضة»^(١).

و فى المنتهى: «الطهاره شرط فى الطواف الواجب، ذهب إليه علمائنا أجمع، فلا يصحّ الطواف إلاّ مع الطهور من الحدث»^(٢).

و فى الجواهر: «بلا خلاف أجده، بل الإجماع بقسميه عليه»^(٣).

الشرط الثانى: الختان الذى هو شرط فى الرجل، جاء فى النهايه:

«و لا يجوز للرجل أن يطوف بالبيت و هو غير مختون»^(٤).

و فى الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه، بل عن الحلبي: أنّ إجماع آل محمّد (صلوات الله عليهم) عليه»^(٥).

و للبحث فيها عقدنا هذا المبحث، و فيه مطلبان:

الأول – حكم طهاره الصبى فى الطواف

اشاره

و فيه مقامان:

الأول: الصبى المميّز

الظاهر أنّ الصبى المميّز الذى يقدر على فعل الطهاره و الطواف بنفسه

ص: ٣٢٦

١- (١) المبسوط ١: ٣٥٧.

٢- (٢) منتهى المطلب ١٠: ٣١٣.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٩: ٢٦٩.

٤- (٤) النهايه: ٢٤٠.

٥- (٥) جواهر الكلام ١٩: ٢٧٤.

و لو بتعليم الوليِّ إيَّاه - بناء على القول بمشروعِيه عبادته، كما هو الحقّ - كالبالغ في اشتراط صحّحه طوافه بالطهاره من الحدث و الخبث؛ إذ لا فرق بينهما إلّا أنّه منسوب للصبيِّ و واجب على البالغ، و لكن في اشتراط صحّته بالطهاره يشتركان، مضافا إلى أنّ النصوص تشمل الصبيِّ أيضا:

منها: صحيحه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

«لا بأس أن يقضى المناسك كلّها على غير وضوء، إلّا الطواف بالبيت، و الوضوء أفضل» (١). (٢).

و منها صحيحه عليّ بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل طاف بالبيت و هو جنب، فذكر و هو في الطواف، قال: «يقطع الطواف و لا يعتدّ بشيء ممّا طاف» (٣)، الحديث.

و منها: صحيحه محمّد بن مسلم، قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهور، قال: «يتوضّأ و يعيد طوافه» (٤).

و منها: معتبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يطوف على غير وضوء، أ يعتدّ بذلك الطواف؟ قال: «لا» (٥).

و مثلها: ما رواه أبي حمزه عن أبي جعفر عليه السلام أنّه سئل: أ ينسك المناسك و هو

ص: ٣٢٧

١- (١) و الظاهر أنّ أفضلِيه الوضوء في مقابل كسب الطهاره بالتيمّم، لا مطلقا حتّى يستفاد منها صحّحه الطواف من غير وضوء، (م ج ف).

٢- (٢) وسائل الشيعه ٩: ٤٤٣-٤٤٥، الباب ٣٨ من أبواب الطواف، ح ١.

٣- (٣) نفس المصدر: ح ٤.

٤- (٤) نفس المصدر: ح ٣.

٥- (٥) نفس المصدر: ح ٥.

على غير وضوء؟ فقال: «نعم إلا الطواف بالبيت فإن فيه (١) صلاه» (٢).

ولفظ الرجل في سؤال الراوى لا يوجب خصوصيته، بل لأجل أنه فرد شائع، كما أنها تشمل المرأه أيضا.

و بالجمله، إطلاق أدله الحكم يشمل الصبى المميّز كما يشمل المكلفين.

وحديث الرفع لا- يرفع هذه الأحكام بالنسبه إلى الصبى، فإن الظاهر من الحديث - كما تقدّم غير مرّه - أن يكون في مقام الامتنان، و لا امتنان في رفع المستحبات؛ لأن وضعها موجب للأجر و الثواب في فعلها، حيث إنه لا عقاب و لا تهديد في تركها.

نعم، حديث الرفع يرفع وجوبها عن الصبى، و لكن مع ذلك لا إشكال في مشروعيته له بالأدله الخاصه المتقدمه (٣) ، فيشترط عليه ما يشترط على البالغ، و منها الطهاره في الطواف.

المقام الثانى: الصبى غير المميّز

إشاره

لاستيفاء البحث و التحقيق لا بد أن نقسم الصبى غير المميّز إلى قسمين:

الأول: من تمكّن من الطهاره و الطواف و لو بتعليم الولى إياه، و الظاهر أنه

ص: ٣٢٨

١- (١) هذا التعبير إشاره إلى ما هو المعروف الشائع؛ من أن «الطواف بالبيت صلاه»، و قد اختلفوا في أن التشبيه إنما هو لمجرد شرطيه الطهاره، بمعنى أنه كما تجب الطهاره في الصلاه، فتجب في الطواف الواجب أيضا أم لا، بل تكون قاعده كليّه و اريد بها العموم إلا ما خرج بالدليل؟ و قد أثبتنا العموم في رسالتنا حول الطواف في الطابق الأول في المسجد الحرام الذى هو أعلى من الكعبه في زماننا هذا بمقدار ٢٧ سانتيمتر، و قلنا بأنه كما يجوز الصلاه في الطابق الأول و الثانى و الثالث، كذلك الطواف، و هذا مع قطع النظر عن اعتبار كون الطواف يلزم أن يكون بين البيت و المقام، فراجع. (م ج ف).

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ٦.

٣- (٣) راجع المبحث الثانى من هذا الفصل.

لا خلاف بين الفقهاء في أنه يعتبر في صحه طوافه طهارته عن الحدث و الخبث كالبالغ. و يستفاد هذا من إطلاق كلام بعضهم و صريح آخرين.

قال في المبسوط: «و كل ما أمكن الصبي أن يفعله من أفعال الحج فعليه»(١).

و في التحرير: «إذا عقد الصبي الإحرام تولى بنفسه ما يتمكن منه»(٢).

و في كشف اللثام: «و كل ما يتمكن الصبي من فعله من التلبيه و الطواف و سائر الأفعال فعليه»(٣).

و في العروه: «و لا بد من أن يكون طاهرا و متوضئا و لو بصورة الوضوء»(٤).

و كذا في المعتمد(٥).

و في تحرير الوسيله: «و يأمره بالوضوء و صلاه الطواف، و إن لم يقدر يصلّى عنه»(٦). و كذا في تفصيل الشريعه(٧) و غيرها(٨).

و تدلّ عليه النصوص المتقدمه في ذيل البحث عن كيفيه أفعال الحج بالتقريب المتقدم(٩)، فلا نعيدها.

و جاء في صحيحه زراره عن أحدهما عليهما السلام قال: «... فإن لم يحسن أن يلبي

ص: ٣٢٩

١- (١) المبسوط ١: ٣٢٩.

٢- (٢) تحرير الأحكام ١: ٥٤٢.

٣- (٣) كشف اللثام ٥: ٧٨.

٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٧.

٥- (٥) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحج ٢٦: ٢٤.

٦- (٦) تحرير الوسيله ١: ٣٤٠.

٧- (٧) تفصيل الشريعه، كتاب الحج ١: ٤٨.

٨- (٨) كتاب الحج للقمي ١: ٤٨، مهذب الأحكام ١٢: ٢٨.

٩- (٩) راجع المبحث التاسع من هذا الفصل.

لَبُوا عَنْهُ، وَ يَطَافُ بِهِ، وَ يَصَلِّي عَنْهُ»(١).

فإنَّ قوله عليه السَّلام: «يطاف به» صريح بأنَّ الصبِّي هو الطائف حقيقه، و لكن بمعونه الوليِّ، و لا يصحَّ الطواف إلا بالطهاره.

قال في تفصيل الشريعة: «المستفاد من الأدلّه بعنوان الضابطه: أنَّ كلَّ ما يتمكّن الصبِّي من الإتيان به فاللزام أن يأتي به بنفسه و لو بتعليم الوليِّ إيّاه، من دون فرق بين الأفعال و بين المقدمات»(٢).

و في المستمسك: «إنَّ المستفاد من النصوص أنَّ ما يمكن إيقاعه في الطفل يتعيّن فيه ذلك، و لا يجتزأ بفعل الوليِّ عنه»(٣).

القسم الثّاني: غير المميّز الذي لم يتمكّن من الطهاره و الطواف بنفسه - كالطفل الرضيع أو من يقرب منه - و يحتاج إلى إعانه الوليِّ بأن يوضّئه أو يتوضّأ هو عنه، و يحمله على كتفه في الطواف أو يأخذ يده و غير ذلك، فهل يشترط في صحّحه طوافه طهاره نفسه، أو طهاره وليّه، أو طهارتهما معا، أو لم تشترط الطهاره لا في وليّه و لا في الصبِّي؟ فيه وجوه، بل أقوال، و هي:

هل يشترط في صحّحه طواف الصبِّي طهاره نفسه، أو طهاره وليّه، أو طهارتهما معا، أو لم تشترط الطهاره لا في وليّه و لا في الصبِّي

القول الأول: لزوم طهارتهما

قال العلّامه في التذكرة: «و عليه [أى الوليِّ] أن يتوضّأ للطواف و يوضّئه(٤)، فإن كانا غير متوضّئين لم يجزئه الطواف، و إن كان الصبِّي متطهّرا و الوليِّ محدثا لم يجزئه أيضا». و اختاره في نهايه المرام(٥).

ص: ٣٣٠

١- (١) وسائل الشيعه ٢٠٨:٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١:٤٨.

٣- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١٠:٢٢-٢٣.

٤- (٤) تذكرة الفقهاء ٧:٣٠.

٥- (٥) غايه المرام ١:٣٨٣.

و في الجواهر: «و ليكونا في الطواف متطهرين و إن كانت الطهاره من الطفل صوريه... [و] الأحوط طهارتهما معا؛ لأنه المتيقن من هذا الحكم المخالف للأصل»^(١).

و به قال في الحدائق^(٢)، و جعله في تحرير الوسيله أحوط، حيث قال: «و إن لم يقدر يصلّي عنه و إن كان الأحوط إتيان الطفل صوره الوضوء و الصلاه أيضا، و أحوط منه توضؤه لو لم يتمكن من إتيان صورته»^(٣). و كذا في تفصيل الشريعه^(٤).

و استدللّ عليه في التذكرة قائلا: «لأنّ الطواف بمعونه الوليّ يصحّ، و الطواف لا يصحّ إلا بطهاره»^(٥).

و يلاحظ عليه بأنّ مجرّد توقّف صحّه طواف الصبّي على معونه الوليّ لا يقتضى اعتبار طهاره الوليّ بوجه بعد^(٦) عدم كونه متّصفاً بأنّه طائف.

و بتعبير أوضح: أنّ الوليّ بمنزله الحامل لا- أنّه طائف، و الطهاره شرط الطائف لا- الحامل، فلا- يجب على الوليّ الطهاره، و المفروض أنّ وضوء الوليّ ليس بالنيابه عن الصبّي، فلا- وجه لاعتبار وضوئه؛ لأنّه حامل لمن يقوم به الطواف و ليس بطائف حقيقه، فهو من هذه الجبهه كالدابّه التي تحمل المطوف في حال طوافه.

ص: ٣٣١

١- (١) جواهر الكلام ١٨: ٤٣ (ط ج).

٢- (٢) الحدائق الناضره ١٤: ٦٤.

٣- (٣) تحرير الوسيله ١: ٣٤٠.

٤- (٤) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٤٨.

٥- (٥) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٠.

٦- (٦) و أيضا بعد عدم اشتراط كون الوليّ محرما بنفسه. نعم، بالنسبه إلى إتيان الصلاه عنه لا ترديد في الطهاره، و لكنّ الكلام في الطهاره حين الطواف، و لا ملازمه بينهما كما هو واضح. (م ج ف).

قال بعض الأعلام فى المقام: «وَأَمَّا طَهَارَةُ الْوَلِيِّ نَفْسَهُ فَلَا وَجْهَ لاعتبارها؛ لأنَّ الطَّوَّافَ لَيْسَ لَهُ حَتَّى اعْتَبِرَ فِي صِحَّتِهِ وَضَوْئِهِ» (١).

وَأَمَّا طَهَارَةُ الصَّبِيِّ وَحَدِّهَا فَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهَا قَرِيبًا.

القول الثانى: الاكتفاء بطهاره الولي فقط

قال فى الدروس: «وَيَحْتَمِلُ الاجْتِزَاءَ بِطَهَارَةِ الْوَلِيِّ» (٢). وَقَوَاهُ فِي الْمَدَارِكِ (٣).

وَيُظْهِرُ مِنْ كَشْفِ اللَّثَامِ أَنَّ طَهَارَةَ الْوَلِيِّ كَأَنَّهَا لَا إِشْكَالَ فِيهَا، وَإِنَّمَا الْإِشْكَالُ فِي اعْتِبَارِ طَهَارَةِ الصَّبِيِّ، حَيْثُ قَالَ: وَعَلَى مَنْ طَافَ بِهِ الطَّهَارَةَ، كَمَا قَطَعَ بِهِ فِي التَّذَكُّرِ (٤) وَالدَّرُوسِ (٥). (٦)

وَفِي الْجَوَاهِرِ: «وَإِنْ كَانَ يَقْوَى فِي النَّظْرِ الْاِكْتِفَاءَ بِطَهَارَةِ الْوَلِيِّ كَمَا يُؤْمَى إِلَيْهِ مَا فِي خَبَرِ زُرَّارَةَ مِنَ الْاجْتِزَاءِ بِالصَّلَاةِ عَنْهُ» (٧).

فَإِنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَطَافُ بِهِ، وَيَصَلِّي عَنْهُ» (٨). فَكَمَا أَنَّهُ يَكْتَفَى بِصَلَاةِ الْوَلِيِّ عَنِ الصَّبِيِّ يَكْتَفَى بِطَهَارَةِ الْوَلِيِّ فِي الطَّوَّافِ عَنْهُ (٩).

ص: ٣٣٢

١- (١) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٥٥.

٢- (٢) الدروس الشرعية ١: ٣٠٧.

٣- (٣) مدارك الأحكام ٧: ٢٥.

٤- (٤) تذكرة الفقهاء ٧: ٣١.

٥- (٥) الدروس الشرعية ١: ٣٠٧.

٦- (٦) كشف اللثام ٥: ٧٩.

٧- (٧) جواهر الكلام ١٨: ٤٣ (ط ج).

٨- (٨) وسائل الشيعه ٨: ٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحج، ح ٥.

٩- (٩) التعبير و التعديه بلفظ «ب» فى الإطافه، و التعبير بلفظ «عن» فى الصلاه موجب لبطلان القياس فى المقام، فإنَّ الصلاه عنه إنما هى بمتزله النيابة، بخلاف الإطافه فإنَّها ليست بعنوان النيابة، بل هو مجرد العون -

وفيه: أن مسألة الصلاة لا تقاس بالطواف بعد كون التعبير في الرواية المذكورة: «يطاف به و يصلّى عنه». و الوجه في الفرق هو إمكان الطواف بالصبي غير المميّز مطلقاً، سواء كان بالحمل أو بالتعليم، و أمّا الصلاة فلا يجرى فيها ذلك؛ لأنه لا يمكن حمل الصبي في السنه الاولى من ولادته - مثلاً - على الصلاة، فاعتبار الطهاره فيها باعتبار كون الولي هو المصلّي، و أمّا الطواف فالطائف هو الطفل و إن كان بمعونه الولي، كما في تفصيل الشريعه(١).

و قال المحقق العراقي: «إنّ الوضوء بعد ما كان مقدّمه لطهاره الصبي في طوافه لا يبقى مجال لوضوء الولي عن قبل الغير إلا بإيجاد أغساله في بدن الصبي، غايه الأمر يتولّى التيه عنه، و إلا فوضوؤه لا يوجب طهاره بدن الصبي مقدّمه لإطافته»(٢).

و الحاصل: أنه لا نعرف موردا جعل الشارع فيه طهاره شخص عوضا عن طهاره الغير.

القول الثالث: كفايه طهاره الطفل و لو صوره

قال في الدروس: «و يكفي في الصبي صورته الوضوء»(٣).

و في المسالك: «المجنون و غير المميّز فيحرم عنهما الولي... بأن يجعلهما

ص: ٣٣٣

١- (١) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٤٧.

٢- (٢) شرح تبصره المتعلمين ٣: ٣١٤.

٣- (٣) الدروس الشرعيّه ١: ٣٠٧.

محرمين... فإذا أراد الطواف فعل به صورته الوضوء ثم طاف به»(١).

و احتمله في كشف اللثام حيث قال: هل يجب إيقاع صورتها؟ وجهان، من أنها ليست طهاره مع الأصل، و من أنه طوافه لا طواف الحامل، فطهارته أولى بالوجوب(٢). و كذا في المستمسك(٣).

و في العروه: «لا بد أن يكون [أى الصبي] طاهرا و متوضئا و لو بصوره الوضوء»(٤).

و في تحرير الوسيله: «الأحوط إتيان الطفل صورته الوضوء... و أحوط منه توضؤه»(٥).

و ما يمكن أن يوجه به هذا القول أن يقال: المستفاد من الأدله أنه كل ما يقدر عليه الطفل من أفعال الحج يفعله بنفسه، و ما لا يقدر عليه و يمكن إيقاعه فيه أوقعه فيه الولي و لو صورته كالوضوء، و إن لم يمكن فيه ذلك ينوب عنه فيه كالصلاه.

و يلاحظ عليه: بأن المستفاد من الأدله هو إيجاب الطفل بالنسبه إلى أفعال الحج فقط، لا المقدمات مثل الوضوء، و حيث إن صورته الوضوء ليست بوضوء، لا دليل على مشروعيتها، فكيف بوجوبها؟! و سيأتي في ذلك زياده توضيح.

ص: ٣٣٤

١- (١) مسالك الأفهام ٢: ١٢٦.

٢- (٢) كشف اللثام ٥: ٧٩.

٣- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٢.

٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٧.

٥- (٥) تحرير الوسيله ١: ٣٤٠.

أفتى السيد الخوئي بأنه إذا لم يتمكن الصبي من فعل الطهاره بنفسه لا يشترط في صحه طوافه طهاره نفسه و لا طهاره وليه، و قال في توجيهه ما هذا لفظه: «ما ورد من إحجاج الصبي إنما هو بالنسبه إلى أفعال الحج - كالطواف و السعي و الرمي و نحو ذلك - و أميا الامور الخارجيه التي اعتبرت في الطواف، فلا دليل على إتيانها صوره، فإن الأدله منصرفه عن ذلك، و إنما تختص بأفعال الحج، كما أنه لا دليل على أن الولي يتوضأ عنه - فيما إذا لم يكن الطفل قابلا للوضوء - فإن الوضوء من شرائط الطائف لا المطوف، و المفروض أن الولي غير طائف و إنما يطوف بالصبي، فدعوى أنه ينوب عنه في الوضوء لا وجه لها؛ لأن النيابة ثابتة في أفعال الحج لا في شرائطها، فالصحيح عدم اعتبار الوضوء حينئذ، لا على نفس الطفل، و لا على الولي» (١). و به قال السيد الخونساري (٢).

و نقول: الظاهر أنه لا مجال لدعوى الانصراف (٣)، بل المستفاد من الأدله بعنوان الضابطه: أن كل ما يتمكن الصبي من الإتيان به فاللازم أن يأتي به بنفسه و لو بتعليم الولي إياه، و ما لا يمكن فيه ذلك و أمكن أن يوقع الولي في الطفل يعتبر فيه ذلك.

و بتعبير أوضح: مع اعتبار الطهاره في صحه الطواف ينبغي (٤) القطع باعتبار

ص: ٣٣٥

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحج ٢٦: ٢٤-٢٥.

٢- (٢) جامع المدارك ٢: ٢٥٨.

٣- (٣) لا شك في أن الأدله قاصره عن شمول الإتيان صوره و منصرفه عن ذلك. (م ج ف).

٤- (٤) هذا غير تام جدًا، و القطع غير ثابت أيضا، بل الأمر بالعكس؛ بمعنى أن الظاهر من الأدله القطع باعتبار الطهاره الواقعيه في الطواف، و لا تنفع الطهاره الصوريه فيه، و الإطافه ليست صوريه. (م ج ف).

توضيه الولي الصبي، ولا يضره كون طهارته صوريه؛ لأن طوافه أيضا كوضوئه صوري، أي يأتي به الولي في الطفل و يكون الطفل محلّه، فلو أجزأ طوافه كذلك لكان وضوؤه - أي توضيه الولي إياه - أيضا مجزيا.

و يؤيده ما صرح به الشيخ التبريزي، حيث قال: «لا يعتبر ذلك - أي مراعاة الطهاره الحداثيه و الخبثيه في طواف الصبي - و لكن يتوضأ به بصوره الوضوء»^(١).

فالأظهر هو القول الثالث - أي كفايه طهاره الطفل حين الطواف و لو صوره - و لكن الأحوط طهاره الولي الذي يحمله و الطفل معا، كما أفتى به في العروه^(٢) و تحرير الوسيله^(٣) و تفصيل الشريعه^(٤) و المهذب^(٥) و غيرها^(٦).

آراء أهل السنه في اعتبار الطهاره في طواف الصبي

لم نجد لهم نصيا في الصبي المميز، و لكن يمكن أن يستظهر من إطلاق كلمات الشافعيه و المالكيه و الحنابله أنه يشترط في طوافه ما يشترط للبالغ، كطهارته من الحدث و الخبث و ستر العوره و غير ذلك من الشرائط.

قال ابن قدامه: «إن الطهاره من الحدث و النجاسه و الستاره شرائط لصحة الطواف في المشهور عن أحمد، و هو قول مالك و الشافعي»^(٧).

ص: ٣٣٦

١- (١) صراط النجاه ٤: ٨.

٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٧٤.

٣- (٣) تحرير الوسيله ١: ٣٥٠.

٤- (٤) تفصيل الشريعه، كتاب الحج ١: ٤٨.

٥- (٥) مهذب الأحكام ١٢: ٢٨.

٦- (٦) مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ١١: ٢٥٦.

٧- (٧) المغنى لابن قدامه ٣: ٣٩٠.

و أما الصبى غير المميّز فالحنبلة و المالكيه قالوا بعدم اعتبار الطهاره من الحدث فى طوافه، و عند الشافعيه فيه وجهان، و إليك نصّ كلماتهم:

أ - الحنبلة

قال فى الإقناع: «و يشترط لصحّهِ الطواف ثلاثه عشر شيئاً: الإسلام، و العقل، و التيه، و ستر العوره، و طهاره الحدث - لا لطفل دون التمييز - و طهاره الخبث...» (١).

و وجهه فى الكشّاف بقوله: و لا تشترط طهاره الحدث لطفل دون التمييز؛ لعدم إمكانها منه، و أمّا طهاره الخبث فيشترط لصحّهِ الطواف، و ظاهره: حتّى للطفل (٢).

ب - المالكيه

جاء فى مواهب الجليل: «أنّ الصغير الذى لا يميّز الطهاره و لا يمثل ما يؤمر به يشترط فى صحّهِ طوافه ستر العوره و طهارته من الخبث، و لا يبطل طوافه بطرؤ الحدث الأصغر، و ليس به سلس... و الظاهر أنّه يشترط فى طوافه بقيه شروط الطواف من طهاره الحدث، و كون البيت عن يساره، و الخروج عن الشاذروان؛ لأنّهم لمّا ذكروا هذه الشروط لم يخصّوها بأحد» (٣).

ج - الشافعيه

جاء فى الحاوى الكبير: «و عليه - أى الولي - أن يتوضّأ للطواف به

ص: ٣٣٧

١- (١) الإقناع فى فقه الإمام أحمد بن حنبل ١: ٣٨٣.

٢- (٢) كشّاف القناع ٢: ٥٦٤.

٣- (٣) مواهب الجليل ٣: ٤٣٧.

و يوضّئه، فإن كانا غير متوضّئين لم يجزه الطواف، و إن كان الصبى متوضّئا و الوليّ محدثا لم يجزه أيضا؛ لأنّ الطواف بمعونه الوليّ يصحّ، و الطواف لا يصحّ إلّا بطهاره، و إن كان الوليّ متوضّئا و الصبى محدثا فعلى وجهين:

أحدهما: لا يجزئ؛ لأنّ الطواف بالصبى أخصّ منه بالوليّ، فلمّا لم يجز أن يكون الوليّ محدثا فأولى أن لا يكون الصبى محدثا.

و الوجه الثانى: أنّه يجزئ؛ لأنّ الصبى إذا لم يكن ممّيزا بفعل الطهاره لا يصحّ منه، فجاز أن تكون طهاره الوليّ نائبه عنه، كما أنّه لمّا لم يصحّ منه الإحرام صحّ إحرام الوليّ عنه^(١). و قريب من ذلك فى معنى المحتاج^(٢).

و أمّا الحنفية فليست الطهاره عندهم شرطا فى طواف البالغ، فمن طاف بغير طهاره صحّ طوافه.

جاء فى البدائع: «فأمّا الطهاره عن الحدث و الجنابه و الحيض و النفاس فليست بشرط؛ لجواز الطواف، و ليست بفرض عندنا، بل واجبه حتّى يجوز الطواف بدونها... فأمّا الطهاره عن النجس فليست من شرائط الجواز بالإجماع، فلا يفترض تحصيلها و لا تجب أيضا، لكنّه سنّه، حتّى لو طاف و على ثوبه نجاسه أكثر من قدر الدرهم جاز»^(٣).

و لذا لم يتعرّضوا للبحث عن طهاره الصبى فى الطواف.

المطلب الثانى: شرطيه الختان بالنسبه إلى الصبى

أشاره

هل الختان شرط فى صحّ طواف الصبى كالرجل؟ فيه قولان:

ص: ٣٣٨

١- (١) الحاوى الكبير ٥: ٢٨٣.

٢- (٢) مغنى المحتاج ١: ٤٦١.

٣- (٣) بدائع الصنائع ٢: ٣٠٩-٣١٠.

يستظهر من كلام بعض الفقهاء أنّ الختان ليس شرطاً في طواف الصبى، بل يصحّ منه وإن كان غير مختون، حيث اشترطوه في الرجل فقط، بل صرح بعضهم بذلك بالنسبه للصبى.

قال فى السرائر: «و لا يجوز للرجل أن يطوف بالبيت و هو غير مختون...»

و لا بأس بذلك للنساء»(١).

و فى القواعد: «الختان و هو شرط فى الرجل المتمكّن خاصّه»(٢). و كذا فى الدروس(٣).

و فى المسالك مشيراً إلى ما فى الدروس: «فيخرج منه الصبى و الختنى، كما خرجت المرأة»(٤).

و فى الرياض: «و احترز بقوله: «فى الرجل» عن المرأة... و عن الصبى»(٥).

و فى كشف اللثام: «فإن أحرم و طاف أغلف لم يحرم عليه النساء بعد البلوغ مع احتمال»(٦).

و صرح به المحقق النراقى قائلاً: «لا إشكال فى انتفاء الاشتراط فى الصبى»(٧).

ص: ٣٣٩

١- (١) السرائر ١: ٥٧٤.

٢- (٢) قواعد الأحكام ١: ٤٢٥.

٣- (٣) الدروس الشرعيّه ١: ٣٩٣.

٤- (٤) مسالك الأفهام ٢: ٣٢٩.

٥- (٥) رياض المسائل ٧: ٨.

٦- (٦) كشف اللثام ٥: ٤١٢.

٧- (٧) مستند الشيعة ١٢: ٥٦.

ما استدلّ به للقول بعدم اشتراط الختان في طواف الصبي وجهان:

الأوّل: الأصل، كما في الرياض (١) و كشف اللثام (٢)، بمعنى أنه مع عدم وجود دليل على اعتبار الختان في الصبي شكّ فيه، و الأصل عدمه.

و يحتمل أن يكون المقصود من الأصل أنّ ما ذكر في بعض الأخبار من شرطيه الختان في الطواف قيّد بالرجل، و الأصل في العناوين هو الخصوصيّة.

و فيه: أنه مع وجود الدليل - كما سنذكره قريبا - لا يجرى الأصل، و قرينه المقابله (٣) تقتضى أن يكون المراد من ذكر الرجل في النصوص الواردة هو جنس المذكّر، و هو أعمّ من البالغ.

الوجه الثاني: أنّ الأدلّة التي تدلّ على شرطيه الختان لا تشمل الصبي؛ لأنها بين خاصّ بالرجل و بين مثبت للتكليف غير المتوجّه إلى الصبي، كما في المستند (٤).

و في الرياض: أنّ إطلاق بعض النصوص منصرف إلى غيره؛ لغلبته، فتأمل.

مضافا إلى عدم توجّه النهي إليه (٥).

و فيه: أنّ الظاهر كون النهي في النصّ (٦) - كما سيأتى قريبا - إرشادا إلى

ص: ٣٤٠

١- (١) رياض المسائل ٧: ٨.

٢- (٢) كشف اللثام ٥: ٤١٢.

٣- (٣) المقابله و قرينتها ممنوعه جدّا، فلا- مقابله في الروايات حتّى يقال: إنّ المراد من الرجل هو جنس المذكّر الأعمّ من الصغير و البالغ. (م ج ف).

٤- (٤) مستند الشيعة ١٢: ٥٦.

٥- (٥) رياض المسائل ٧: ٨ مع تصرّف.

٦- (٦) كقوله عليه السّلام: «الأغلف لا يطوف بالبيت، و لا بأس أن تطوف المرأة»؛ وسائل الشيعة ٩: ٣٦٩، الباب ٣٣ من أبواب مقدّمات الطواف، ح ١.

فساد الطواف، و من الواضح أنه لا فرق في الأحكام الوضعيه بين البالغ و غيره كسببئه إتلاف الصبى للضمان و اشتراط صلاته بالطهور و أشباههما، كما في تفصيل الشريعة(١).

و بتعبير آخر: النواهي الوارده ظاهره في الإرشاد إلى الشرطيه و المانعيه، و ليست ظاهره في الزجر و التكليف حتى يقال: إن النهى لا يتوجه إلى الصبى.

و قال في الجواهر: «إن النهى و إن لم يتوجه إليه إلا أن الحكم الوضعى المستفاد منه - أى من النص - ثابت عليه»(٢).

و نقول: الظاهر أن دلالة مثل هذا النهى على الحكم الوضعى لا تكون تابعه للدلاله على الحكم التكليفى، بل النهى الدال على الحكم الوضعى قسيم للنهى الدال على الحكم التكليفى، و لا يكون فى البين أصاله و تبعيه، كما صرح به بعض الأعلام(٣).
و أما الغلبه فلا توجب الانصراف، كما بين فى محله، و لعله لذلك أمر قدس سره بالتأمل.

القول الثانى: اعتبار الختان مطلقا

إشاره

ظاهر جماعه من الفقهاء اشتراط الختان فى صحه طواف الصبى، بل هو صريح آخرين، و هو الأقوى.

قال فى الشرائع: «و أن يكون مختونا، و لا يعتبر فى المرأه»(٤).

ص: ٣٤١

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحج ٤: ٣٣٨.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٩: ٢٧٤.

٣- (٣) تفصيل الشريعة، كتاب الحج ٤: ٣٣٨.

٤- (٤) شرائع الإسلام ١: ٢٦٦.

و في المسالك في شرح كلام المحقق: «و مقتضى إخراج المرأة - بعد اعتباره في مطلق الطائف - استواء الرجل و الصبي و الخشي في ذلك. و فائدته في الصبي مع عدم التكليف في حقه بالختان كونه شرطاً في صحته، كالطهاره بالنسبه إلى الصلاه في حقه» (١).

و كذا اختاره في جامع المقاصد (٢) و المدارك (٣) و الجواهر (٤) و غيرها (٥)، و به قال جماعه من أعلام العصر (٦).

جاء في تحرير الوسيله: «و الأحوط مراعاته - أي الختان - في الأطفال، فلو أحرم الطفل الأغلف بأمر وليه أو أحرمه وليه صحّ إحرامه و لم يصحّ طوافه على الأحوط، فلو أحرم بإحرام الحجّ حرم عليه النساء على الأحوط» (٧). و اختاره في تفصيل الشريعة (٨).

أدلة اعتبار الختان في الصبي

الأول: صحيحه حريز - التي رواها المشايخ الثلاثة - عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا بأس أن تطوف المرأة غير المخفوضه، فأما الرجل فلا يطوف إلا و هو مختن» (٩).

ص: ٣٤٢

- ١- (١) مسالك الأنهام ٢: ٣٢٩.
- ٢- (٢) جامع المقاصد ٣: ١٨٩.
- ٣- (٣) مدارك الأحكام ٨: ١١٨.
- ٤- (٤) جواهر الكلام ١٩: ٢٧٤.
- ٥- (٥) الحدائق الناضره ١٦: ٨٩.
- ٦- (٦) مهذب الأحكام ١٤: ٥٠، كتاب الحجّ للمحقق الداماد ٣: ٤٢١.
- ٧- (٧) تحرير الوسيله ١: ٣٩٥.
- ٨- (٨) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٤: ٣٣٨.
- ٩- (٩) وسائل الشيعه ٩: ٣٦٩، الباب ٣٣ من أبواب مقدّمات الطواف، ح ٣.

و الظاهر منها أنّ اعتبار الختان حكم وضعي، فيستوى فيه البالغ و غير البالغ، من دون دخل لعنوان الرجل المأخوذ فيها، و يستفاد من قوله عليه السلام:

«فلا يطوف إلا و هو مختن» عدم صحّحه الطواف إلا مع الاختتان، فيبطل طواف الأغلف و لو كان صبيًا.

و مثلها روايه إبراهيم بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام: في الرجل يسلم فيريد أن يحجّ و قد حضر الحجّ، أ يحجّ أم يختن؟ قال: «لا يحجّ حتّى يختن» (١). و كذا روايه حنان بن سدير (٢).

قال في المهذب: «المنساق من الأخبار بقربنه استثناء المرأة» (٣) اعتبار الختان في كلّ من يتصوّر فيه موضوع الاختتان، رجلا كان أو صبيًا أو خنثى» (٤).

الثاني - و هو العمده -: صحيحه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الأغلف لا يطوف بالبيت، و لا بأس أن تطوف المرأة» (٥).

فإنّها وارده في الأغلف الذي يستوى فيه البالغ و غيره.

الثالث: أنّ الحكم بصحّحه الحجّ من غير البالغ يقتضى الإتيان به صحيحا (٦)، و الحجّ الصحيح هو ما كان واجدا لجميع الأجزاء و الشرائط، و هما يستويان

ص: ٣٤٣

١- (١) نفس المصدر و الباب، ح ٢.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب: ٣٧٠، ح ٤.

٣- (٣) إذا قلنا بأنّ استثناء المرأة من جهه أنّ الغالب في إتيان الحجّ هو إتيان البالغين، و عليه فلا يدلّ على شرطيه الختان في الصبيّ و لا في الخنثى المشكل أيضا. (م ج ف).

٤- (٤) مهذب الأحكام ٥٠: ١٤.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٩: ٣٦٩، الباب ٣٣، من أبواب مقدّمات الطواف، ح ١.

٦- (٦) هذا الدليل أوّل الدعوى: فإنّ الكلام في شرطيه الختان في الصبيّ، و مع عدم إحراز شرطيته لا مجال لهذا الكلام. (م ج ف).

فى البالغ و غير البالغ، و معنى صحّه حجّ الصبىّ إثباته به بما له من الأجزاء و الشرائط.

القول الثالث: التفصيل بين المميّز و غيره

اشاره

فصل السيد الخوئى بين الصبىّ المميّز الذى يطوف بنفسه و بين غير المميّز الذى يطاف به، فاعتبر الختان فى الأوّل دون الثانى، و وجهه قدّس سرّه: بأنّ «الظاهر من المقابله بين الرجل و المرأه المذكوره فى الروايات و إن كان ثبوت الحكم لمطلق الذكر، لا خصوص البالغين... و لكن مع ذلك لا- يمكن الحكم بالتعميم و الالتزام باعتباره فى الصبىّ غير المميّز؛ لأنّ موضوع النهى فى الروايات (١) هو الشخص الذى يطوف بنفسه و يكون مأمورا بالطواف بنفسه، و أمّا الذى يطاف به و لا يطوف بنفسه فلا أمر له بالطواف؛ إذ المفروض أنّ التكليف بالطواف متوجّه إلى الوليّ الذى يطاف به، فمقتضى الأصل عدم الاعتبار بالنسبه إلى الصبىّ غير المميّز» (٢).

و فيه: أنّه إن كان الفرق فى مجرّد الطواف بنفسه و الطواف به فلازمه تعميم الحكم بعدم اعتبار الختان فى كلّ من لا يطوف بنفسه بل يطاف به و إن كان بالغا، كما إذا كان مريضا (٣) لا يقدر على أن يطوف بنفسه، و من الواضح عدم

ص: ٣٤٤

١- (١) تقدّم ذكرها آنفا.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح المناسك ٣٦: ٢٩.

٣- (٣) و فيه هناك: فرق بين المريض و الصبىّ غير المميّز، فإنّ المريض مكلف بالطهاره و الختان، و لكن لوجود المانع لا يقدر على الطواف، فتصل النوبه إلى الطواف به، بخلاف الصبىّ، فإنّه غير قادر على الطواف بنفسه من حيث الاقتضاء، فجوز الشارع بأنّ الوليّ يطوف به، فهو بحسب الحكم الأوّلى غير مكلف بالطواف، بل المكلف هو الوليّ، بخلاف المريض فهو أوّلا و بالذات مكلف بالطواف، فيلزم عليه رعايه الشرائط. (م ج ف).

إمكان الالتزام به بوجه.

و إن كان الفرق من جهة كون التكليف متوجّها إلى الوليّ في الصبيّ غير المميّز و إلى الطائف الذي يطوف بنفسه في غيره، فيرد عليه: أنّه لا دلالة للصحيحه على هذا الفرق بوجه، فإنّ مفادها اعتبار الختان في الطواف بما هو طواف من دون فرق بين من توجه إليه التكليف، كما في تفصيل الشريعة(١).

إيضاحان

الأوّل: قال الفاضل اللكراني قدّس سرّه: «إنّ الظاهر من النصوص و الفتاوى أنّ الختان المعتر إتما هو الختان بمعناه الاسم المصدرى، و هو كونه مختونا، لا بمعناه المصدرى، و هو صدور الختان منه و لو بالتسيب، و عليه فلو تولّد الطفل مختونا - كما قد يتفق في الخارج - لا يحتاج صحّه طوافه من هذه الجهة إلى شيء آخر، بل يصحّ طوافه كذلك»(٢).

الإيضاح الثاني: ليس الختان شرطاً في طواف الصبيّ عند المذاهب الأربعة من أهل السنّه، و لم نعث على نصّ لهم في ذلك بالنسبه إلى الرجل أو الصبيّ.

فروع

الأوّل: هل يجوز للولّي الاستنابه في طواف الصبيّ؟

قد سبق أنّه إن تمكّن الصبيّ من الطواف فعله، و إن لم يتمكّن ينوب عنه الولّي، بأن يحمله بنفسه و يطوف به ناوياً لذلك، كما نطق به ما مرّ من

ص: ٣٤٥

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٤: ٣٣٩.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٤: ٣٤٠.

الأخبار (١) و أفتى به الفقهاء (٢) ، و الظاهر أنّه لا خلاف فيه .

و الكلام أنّه هل يجوز للولّي الاستنابه في طواف الصبّي؟

قال في الذخير: «و الظاهر أنّه لا يعتبر أن يطوف به الولّي بنفسه، بل يجوز الاستنابه فيه» (٣).

و في المنتهى: «أو يحمله غيره من الناس» (٤).

و في المدارك: «و ينبغي القطع بجواز الاستنابه في ذلك» (٥).

و في الجواهر: «بل لا يبعد جواز الاستنابه في غيره أيضا، كما عساه يلوح من النصّ و الفتوى» (٦).

و استدلّ له (٧) بإطلاق الأمر بالطواف به (٨) ، و بصحيحه عبد الرحمن بن الحجّاج عن أبي عبد الله عليه السّلام - في حديث - قال: قلت له: إنّ معنا صبّيّا مولودا، فكيف نصنع به؟ فقال: «مر أمّه فلتلق حميده...، فأنتها فسألتها كيف تصنع؟

ص: ٣٤٦

-
- ١- (١) جاء في صحيحه زراره، وسائل الشيعه ٢٠٨:٨، ح ٥. و في صحيحه معاويه بن عمّار، وسائل الشيعه ٢٠٧:٨، ح ٣. و صحيحه عبد الرحمن بن الحجّاج: «ثمّ زوروا به البيت و مرى الجاربه أن تطوف به»، وسائل الشيعه ٢٠٧:٨، ح ١.
 - ٢- (٢) تذكره الفقهاء ٣٠:٧، كشف اللثام، ٧٨:٥، مستمسك العروه الوثقى، ٢٢:١٠، تحرير الوسيله ١:٣٥٠.
 - ٣- (٣) ذخيره المعاد (الطبعه الحجريّه): ٥٥٨.
 - ٤- (٤) منتهى المطلب ١٠:٥٦.
 - ٥- (٥) مدارك الأحكام ٧:٢٥.
 - ٦- (٦) جواهر الكلام، ١٨:٤٤ (ط ج).
 - ٧- (٧) الظاهر أنّه لا مجال للاستدلال بما دلّ على الطواف به، فإنّ الاستنابه هي الطواف عنه. نعم، لا يعتبر في الطواف به مباشره الولّي، و لكن هذا غير مسأله الاستنابه، فالاستدلال بإطلاق الأمر بالطواف به غير تامّ جدّا. (م ج ف).
 - ٨- (٨) مدارك الأحكام ٧:٢٥.

فقلت:... ثم زوروا به البيت، و مرى الجار به أن تطوف به البيت»(١)، الحديث.

و لكن قال في كشف اللثام: «و هل يجوز لغير الولي أن ينوبه فيه [أى فى الطواف] مع إحرام الولي به و يمكنه من فعله؟ وجهان»(٢).

و لعل وجه عدم الجواز ظهور النص فى أنه إن أحرم الولي بالصبي فعليه أن يطوف به بنفسه، كما لو أحرم البالغ، حيث وجب عليه الطواف بنفسه و إن لم يقدر فاستناب، و المفروض أن الولي يتمكن منه.

و الحاصل: أنه إن قلنا بجواز نيابه غير الولي نوى هو الطواف به، و إلا ينوى الولي و يكون الحامل كالدابة.

الفرع الثانى: هل يجوز الاتكال للطفل على عدد وليه فى الطواف

المشهور بين الفقهاء أنه يعول الرجل على غيره فى تعداد الطواف؛ لأنه - أى إخبار الغير - كالأماره، كما فى الشرائع(٣) و المدارك(٤) و المسالك(٥) و كشف اللثام(٦) و غيرها(٧).

و يجرى هذا الحكم فى طواف الصبي أيضا، كما يدل عليه ما رواه فى الفقيه عن الهذيل عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يتكل على عدد صاحبه فى الطواف، أ يجزيه عنها و عن الصبي؟ فقال: «نعم، ألا ترى أنك تأتم بالإمام إذا صليت

ص: ٣٤٧

- ١- (١) تهذيب الأحكام ٥: ٤١٠، ح ١٤٢٥، وسائل الشيعة ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحج، ح ١.
- ٢- (٢) كشف اللثام ٥: ٧٨.
- ٣- (٣) شرائع الاسلام ١: ٢٤٦.
- ٤- (٤) مدارك الأحكام ٨: ١٩٤.
- ٥- (٥) مسالك الأفهام ٢: ٣٥٤.
- ٦- (٦) كشف اللثام ٥: ٤٤٣.
- ٧- (٧) قواعد الأحكام ١: ٤٢٧، جواهر الكلام ١٩: ٤٠٣.

خلفه فهو مثله»(١).

الفرع الثالث: لو أركب الصبي الولي دابته ليطوف به

قال في التذكرة: «و لو أركبه الولي دابته ليطوف به، وجب أن يكون الولي معه سائقا أو قائدا؛ لأن الصبي غير مميز ولا قاصد، و الدابته لا تصح منها عباده»(٢). و كذا في الدروس(٣)، و كشف اللثام(٤).

و في الجواهر: «و هو حسن»(٥). و به قال بعض فقهاء أهل السنه(٦).

و نقول: إن تمكّن المحرم في زماننا هذا أن يطوف بمساعده المصنوعات الكهربائيه - كما قد يحتمل ذلك - فيلزم على الولي رعايه ما قاله الفقهاء بالنسبه إلى الصبي، بأن ينوي عنه حيث لا يتمكن الصبي منها.

الفرع الرابع: من طاف به و نوى الطواف به عن نفسه اجزا عنهما

قال الشيخ في المبسوط: «و من طاف به و نوى الطواف به عن نفسه اجزا عنهما»(٧).

و في التذكرة: «لو كان على الولي طواف حمل الصبي و طاف به، و نوى بطوافه ما يختص به، و ينوي بطواف الصبي طوافه»(٨).

ص: ٣٤٨

- ١- (١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤١٠، ح ٢٨٣٧، وسائل الشيعة ٩: ٤٧٦، الباب ٦٦ من أبواب الطواف، ح ٣.
- ٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٧: ٣١.
- ٣- (٣) الدروس الشرعيه ١: ٣٠٧.
- ٤- (٤) كشف اللثام ٥: ٧٩.
- ٥- (٥) جواهر الكلام ١٨: ٤٤ (ط ج).
- ٦- (٦) مغني المحتاج ١: ٤٦١.
- ٧- (٧) المبسوط ١: ٣٢٩.
- ٨- (٨) تذكرة الفقهاء ٧: ٣١، مسأله ١٨.

المدارك (١) و كشف اللثام (٢).

و فى الجواهر: «لو حمله حامل فطاف به أمكن أن يحتسب لكلّ منهما طوافه عن نفسه، فينوى الحامل بحركته الذاتيه الطواف لنفسه، و المحمول بحركته العرضيه كذلك» (٣).

و فى غايه الآمال: «أنّ المحمول إذا كان مغمى عليه أو صبياً جاز للحامل نيه طوافه مع طواف نفسه» (٤).

و يمكن أن يستدلّ له بامور:

الأوّل: جاء فى المدارك: «إنّما يحتسب لهما؛ لحصول الطواف من كلّ منهما، أمّا الحامل فظاهر، و أمّا المحمول فلأنّ فرضه الحصول طائفا حول البيت، و قد امتثل» (٥).

الثانى: صحيحه حفص بن البخترى عن أبى عبد الله عليه السّلام: فى المرأه تطوّف الصبىّ و تسعى به، هل يجزى ذلك عنها و عن الصبىّ؟ فقال: «نعم» (٦).

الثالث: صحيحه الهيثم بن عروه التميمى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: قلت له:

إنى حملت امرأتى ثمّ طفت بها و كانت مريضه، و قلت له: إنى طفت بها بالبيت فى طواف الفريضه و بالصفاء و المروه، و احتسبت بذلك لنفسى، فهل يجزىنى؟ فقال: «نعم» (٧). و مثلها روايه اخرى عنه ٨. و الدلاله واضحه.

ص: ٣٤٩

١- (١) مدارك الأحكام ٧: ١٣٠.

٢- (٢) كشف اللثام ٥: ٧٩.

٣- (٣) جواهر الكلام، ١٨: ٢٨٨ (ط ج).

٤- (٤) غايه الآمال فى شرح كتاب المكاسب ج ١: ١٤٤.

٥- (٥) مدارك الأحكام ٧: ١٣٠.

٦- (٦) وسائل الشيعه ٩: ٤٦٠، الباب ٥٠ من أبواب الطواف، ح ٣.

٧- (٧) نفس المصدر و الباب، ح ٢ و ٤.

قال الماورديّ في الحاوي: «فإن كان على الوليّ طواف طاف عن نفسه أولاً ثمّ طاف عن الصبيّ، فإن طاف بالصبيّ قبل أن يطوف عن نفسه لم يخل حاله من أحد أربعه أقسام.

أحدها: أن يكون الطواف عن نفسه دون الصبيّ، فهذا الطواف يكون عن نفسه و عليه أن يطوف بالصبيّ...؛ لأنّه قد صادف نيّته ما أمر به.

و القسم الثّاني: أن ينوي الطواف عن الصبيّ دون نفسه، فقيه قولان:

أحدهما: أن يكون عن الوليّ الحامل دون الصبيّ المحمول...، لأنّ من وجب عليه ركن من أركان الحجّ، فتطوّع به عن نفسه أو عن غيره انصرف إلى واجبه، كالحجّ نفسه.

و القول الثّاني: أن يكون عن الصبيّ المحمول دون الحامل...؛ لأنّ الحامل كالأله للمحمول، فكان ذلك واقعا عن المحمول دون الحامل.

و القسم الثالث: أن ينوي الطواف عن نفسه و عن الصبيّ المحمول، فيجزئه عن طوافه، و هل يجرى عن الصبيّ أم لا-؟ على وجهين؛ تخريجا من القولين.

القسم الرابع: أن لا تكون له نيّة، فينصرف ذلك إلى طواف نفسه لا- يختلف؛ لوجوده على الصّفه الواجبه عليه و عدم القصد المخالف له»^(١).

و في الشرح الكبير في الفقه الحنبلي: «و متى طاف بالصبيّ اعتبرت النيّة من الطائف، فإن لم ينو الطواف عن الصبيّ لم يجرئه؛ لأنّه لمّا لم يعتبر النيّة من الصبيّ اعتبرت من غيره، كما في الإحرام، فإن نوى الطواف عنه و عن الصبيّ احتمل

ص: ٣٥٠

وقوعه عن نفسه كالحجّ إذا نوى عنه و عن غيره، و احتمال أن يقع عن الصبيّ، كما لو طاف بكبير و نوى كلّ واحد عن نفسه؛
لكون المحمول أولى، و احتمال أن يلغو؛ لعدم التعيين لكون الطواف لا يقع عن غير معيّن»(١). و كذا في الإنصاف(٢).

ص: ٣٥١

١- (١) المغنى و الشرح الكبير ٣: ١٦٤.

٢- (٢) الإنصاف ٣: ٣٥٤.

الظاهر أنه لا خلاف بين الفقهاء فى أنه إذا تمكّن الصبى من إتيان ركعتى الطواف صلاهما، و أمّا إذا لم يقدر على ذلك لكونه غير ممّيز يجب على الولى إتيانها نيابه عنه.

قال الشيخ فى المبسوط: «و ركعتا الطواف إن كان ممّيزا صلاهما، و إن لم يكن ممّيزا صلّى عنه وليه»^(١).

و فى غايه المرام: «و يصلّى الولى عن غير المميّز ركعتى الطواف؛ لأنّ صلاه غير المميّز غير مشروع»^(٢). و كذا فى الجواهر^(٣).

و به قال كثير من أعلام العصر^(٤)، فقد جاء فى العروه «يأمره بصلاه الطواف، و إن لم يقدر يصلّى عنه»^(٥).

ص: ٣٥٢

١- (١) المبسوط ١: ٣٢٩.

٢- (٢) غايه المرام ١: ٣٨٣.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٨: ٤٤ (ط ج).

٤- (٤) تحرير الوسيله ١: ٣٤٠، مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٢، موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٤: ٢٤، تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ: ١: ٤٨.

٥- (٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء، ٤: ٣٤٧.

و يدلّ عليه صحيحه زراره المتقدّمه، قال عليه السّلام: «... فإن لم يحسن أن يلبيّ لبيّوا عنه، و يطاف به، و يصلّي عنه» (١)، الحديث.

ثمّ إنّه قال الشهيد قدّس سرّه في الدروس: «و لو قيل: يأتي - أي الصبيّ - بصوره الصلاه كما يأتي بصوره الطواف أمكن» (٢). و اختاره في المسالك (٣).

و استشكل عليه في المدارك بأنّ ظاهر صحيحه زراره المتقدّمه الفرق بين الطواف و الصلاه (٤)، و في الجواهر بأنّ هذا القول اجتهاد (٥) في مقابل النصّ (٦).

و كلامهما حسن.

مذهب أهل السنّه في المسأله

الظاهر أنّه لا- خلاف بين أهل السنّه في أنّ الصبيّ المميّز يؤمر بالصلاه للطواف، و أمّا غير المميّز فيصلّي الوليّ عنه، قال في المجموع: «فإن كان غير مميّز صلّي الوليّ عنه ركعتي الطواف بلا خلاف... و إن كان مميّزا أمره بهما فصلاها الصبيّ بنفسه» (٧).

ص: ٣٥٣

١- (١) وسائل الشيعه، ٢٠٨:٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

٢- (٢) الدروس الشرعيّه ٣٠٧:١.

٣- (٣) مسالك الأفهام ١٢٦:٢.

٤- (٤) مدارك الأحكام ٢٦:٧.

٥- (٥) اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّ مراد الشهيد قدّس سرّه حمل الصحيحه على عدم التمكن حتّى بصوره الصلاه، و إلّا لو تمكّن من الإتيان بصورتها فاللّازم عليه إتيانها كذلك. و الفرق بين الطواف و صلاته مع أنّهما واحد مشكل. و كيف كان، فالظاهر لزوم العمل على طبق الروايه، و هي دالّه على الصلاه عنه في صوره عدم التمكن، فتدبّر. (م ج ف).

٦- (٦) جواهر الكلام، ٤٤:١٨ (ط ج).

٧- (٧) المجموع شرح المهذب ٢٣:٧.

و كذا فى معنى المحتاج (١) و البيان (٢) ، و هو الظاهر من الحاوى الكبير (٣) و المغنى و الشرح الكبير (٤) و الإنصاف (٥) و كشاف القناع (٦) ، حيث صرحوا بأنّ كلّ ما يمكن للصغير إتيانه بنفسه أتى به، و ما عجز عنه يأتي به الولي نيابه عنه.

ص: ٣٥٤

-
- ١- (١) معنى المحتاج ١:٤٦١.
 - ٢- (٢) البيان فى فقه الشافعى ٤:٢١.
 - ٣- (٣) الحاوى الكبير ٥:٢٨٢.
 - ٤- (٤) المغنى و الشرح الكبير ٣:١٦٣.
 - ٥- (٥) الإنصاف ٣:٣٥٣.
 - ٦- (٦) كشاف القناع ٢:٤٤٢.

أما السعي فهو كالطواف، إن تمكن منه الصبيّ يفعله، وإلاّ ينوب عنه الوليّ.

ويحضره الوليّ في الموقفين - عرفات و المشعر - و إن تمكّن من القصد نوى بنفسه الوقوف، وإلاّ ينوى عنه الوليّ، و حكم الحلق كالطواف، و أمّا الرمي و الهدى فسوف نذكرهما قريبا.

قال الشيخ في المبسوط: «و كلّما أمكن الصبيّ أن يفعله من أفعال الحجّ فعليه، و ما لم يمكنه فعلى وليّه أن ينوب عنه»^(١).

و في التذكرة: «و على وليّه أن يحضره الوقوف بالموقفين و منى... و أمّا الطواف و السعي فعلى وليّه أن يحمله و يطوف به و يسعى... و يصلّي الوليّ عنه»^(٢). و كذا في الدروس^(٣)، و اختاره جماعه من المتأخرين^(٤) و تابعيهم^(٥).

ص: ٣٥٥

١- (١) المبسوط ١: ٣٢٩.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٠-٣١.

٣- (٣) الدروس الشرعيّه ١: ٣٠٧.

٤- (٤) مسالك الأفهام ٢: ١٢٦، مدارك الأحكام ٧: ٢٤.

٥- (٥) كشف اللثام ٥: ٧٣، الحدائق الناضرة ١٤: ٦٤، جواهر الكلام ١٨: ٤٤ (ط ج)، مستند الشيعة ١١: ١٦.

قال فى تحرير الوسيله: «و يأمره بكلّ من أفعاله، و إن لم يتمكن شيئاً منها ينوب عنه، و يطوف به، و يسعى به، و يقف به فى عرفات و مشعر و منى» (٢).

و تدلّ عليه جملة من الأخبار.

منها صحيحه عبد الرحمن بن الحجّاج المتقدّمه عن أبى عبد الله عليه السّلام - فى حديث - قال: «... إذا كان يوم الترويه فأحرموا عنه و جرّوه و غسلوه كما يجزّد المحرم، وقفوا به الموافق، فإذا كان يوم النحر فارموا عنه و احلقوا رأسه...

و مرى الجاربه أن تطوف به بالبيت و بين الصّفا و المروه» (٣).

و منها صحيحه معاويه بن عمّار المتقدّمه عن أبى عبد الله عليه السّلام - التى رواها المشايخ الثلاثة - قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان - إلى أن قال - يطاف بهم و يرمى عنهم، و من لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه» (٤).

و فى نقل الشيخ - بعد قوله: «يطاف بهم و يسعى بهم» (٥). و مثلها صحيحه زاربه (٦). و الدلاله واضحه.

ص: ٣٥٦

١- (١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣٤٧:٤، مستمسك العروه الوثقى ٢٢:١٠ تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١:٤٣ و ما بعدها، مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١:٢٥٠.

٢- (٢) تحرير الوسيله ١:٣٤٠.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨:٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ١.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٢:٤٣٤، ح ٢٨٩٦، الكافى ٤:٣٠٤، ح ٤، وسائل الشيعه ٨:٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٣.

٥- (٥) تهذيب الأحكام، ٥:٤٠٩، ح ١٤٢٣.

٦- (٦) وسائل الشيعه ٨:٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

جواز خروج الصبيان من المزدلفه قبل الفجر

الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في جواز إفاضة الصبيان من المزدلفه قبل الفجر، بل ادعى الإجماع عليه؛ إما لأنهم من ذوى الأعدار، أو لجوازها عليهم مطلقاً.

قال ابن سعيد: «و للخائف و المرأه الإفاضه من المشعر ليلال فقد رخص رسول الله صلى الله عليه و آله للنساء و الصبيان فى ذلك» (١). و هو الظاهر من النهايه (٢) و المبسوط (٣).

و فى المنتهى: «و يجوز للخائف و للنساء و لغيرهم من أصحاب الأعدار و من له ضروره الإفاضه قبل طلوع الفجر من مزدلفه، و هو قول كل من يحفظ عنه العلم» (٤). و به صرح فى التذكره (٥) و الدروس (٦) و جامع المقاصد (٧) و مجمع الفائده (٨) و غيرها (٩).

و فى المسالك شارحاً كلام المحقق: «الضابط: الجواز لكل مضطر إليه، كالرأعى و الخائف و المريض و المرأه و الصبى مطلقاً» (١٠).

ص: ٣٥٧

- ١- (١) الجامع للشرائع: ٢٠٩.
- ٢- (٢) النهايه: ٢٥٣.
- ٣- (٣) المبسوط ١: ٣٦٨.
- ٤- (٤) منتهى المطلب ١١: ٩٢.
- ٥- (٥) تذكره الفقهاء ٨: ٢٠٥.
- ٦- (٦) الدروس الشرعيه ١: ٤٢٣.
- ٧- (٧) جامع المقاصد ٣: ٢٢٧.
- ٨- (٨) مجمع الفائده و البرهان ٧: ٢١٩.
- ٩- (٩) الحدائق الناضره ١٦: ٤٤٦، جواهر الكلام ١٩: ٧٨.
- ١٠- (١٠) مسالك الأفهام ٢: ٢٨٥.

و فى تحرير الوسيله: «يجوز الإفاضه من المشعر ليله العيد بعد وقوف مقدار منها للضعفاء - كالنساء و الأطفال و الشيوخ - و من له عذر»(١). و كذا فى المعتمد(٢).

و يدلّ على الحكم المذكور امور:

الأول: الإجماع كما فى المنتهى(٣)، و فى المدارك: «هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب»(٤)، إلا أنّه لا يكون دليلا مستقلا.

الثانى: إطلاق بعض النصوص، مثل صحيحه معاويه بن عمّار الطويله الوارده فى صفه حجّ النبىّ صلّى الله عليه و آله قال: «... ثمّ أفاض و أمر الناس بالدّعه حتّى إذا انتهى إلى المزدلفه، و هى المشعر الحرام، فصلّى المغرب و العشاء الآخره بأذان واحد و إقامتين، ثمّ أقام حتّى صلّى فيها الفجر، و عجل ضعفاء بنى هاشم بالليل، و أمرهم أن لا يرموا الجمره - جمره العقبه - حتّى تطلع الشمس»(٥)، الحديث، و غيرها(٦).

الثالث: خصوص ما رواه فى الكافى و التهذيب عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «رخص رسول الله صلّى الله عليه و آله للنساء و الصّبيان أن يفيضوا بليل [بالليل] و يرموا [أن يرموا] الجمار بليل [بالليل]»(٧)، الحديث. و الدلاله واضحه.

ص: ٣٥٨

-
- ١- (١) تحرير الوسيله ١: ٤٠٥، مسأله ١.
 - ٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح المناسك، ٢٩: ٢١٠.
 - ٣- (٣) منتهى المطلب ١١: ٩٢.
 - ٤- (٤) جامع المدارك، ٧: ٤٢٧.
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ٨: ١٥٣، الباب ٢ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٤.
 - ٦- (٦) نفس المصدر: ١٠، ٥٠-٥١، الباب ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر، ح ٢ و ٤ و ٦-٧.
 - ٧- (٧) الكافى ٤: ٤٧٤، ح ٥، تهذيب الأحكام ٥: ١٩٤ ح ٦٤٦، و وسائل الشيعه ١٠: ٥٠، الباب ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر، ح ٣.

لا- خلافاً بين الفقهاء في أنه لو لم يقدر الصبي على الرمي ينوب عنه الولي، قال الشيخ في المبسوط: «و رمى الجمار إن ميز رماها بنفسه، وإن لم يميز رمى عنه وليه»^(١).

و في الشرائع: «كل ما يعجز عنه الصبي يتولاه الولي، من تلبيه و طواف و سعى و غير ذلك»^(٢).

و في التذكرة: «و أمّا الرمي، فإن أمكن من وضع الحصى في كفّه و رميها في الجمره من يده فعل، و إن عجز الصبي عن ذلك أحضره الجمار و رمى الولي عنه، و يستحب للولي أن يضع الحصى في كفّ الصبي و أخذها من يده»^(٣).

و كذا في القواعد^(٤).

و قال في المنتهى: «و إن وضعها في يد الصغير و رمى بها - فجعل يده كالآله - كان حسناً»^(٥). و كذا في كشف اللثام، إلا أنه قال: «و لم أظفر له بسند»^(٦).

و في تحرير الوسيله: «و يأمره بالرمي، و لو لم يتمكن يرمى عنه»^(٧). و كذا في تفصيل الشريعة^(٨) و غيرها^(٩).

ص: ٣٥٩

١- (١) المبسوط ١: ٣٢٩.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ٢٤٧.

٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٠.

٤- (٤) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢.

٥- (٥) منتهى المطلب ١٠: ٥٦.

٦- (٦) كشف اللثام ٥: ٨٠.

٧- (٧) تحرير الوسيله ١: ٣٤٠.

٨- (٨) تفصيل الشريعة، كتاب الحج ١: ٤٨.

٩- (٩) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٧، موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحج ٢٤: ٢٤.

و تدلّ عليه النصوص المستفيضة:

منها: ما رواه في الفقيه بسند صحيح عن معاوية بن عمّار و عبد الرحمن بن الحجاج جميعا عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «الكسير و المبطون يرمى عنهما»، قال:

«و الصبيان يرمى عنهم»^(١). و مثله ما رواه في الكافي بسند صحيح عنهما أيضا^(٢).

و منها: ما رواه في قرب الإسناد عن جعفر بن محمد عن أبيه: «أنّ عليّ عليه السّلام قال: المريض يرمى عنه، و الصبيّ يعطى الحصى فيرمى»^(٣)^(٤).

و تدلّ عليه أيضا العمومات و الإطلاقات التي تدلّ على جواز النيابة عمّن لا يستطيع الرمي بنفسه.

منها: ما رواه في الكافي عن إسحاق بن عمّار عن أبي الحسن عليه السّلام في رجل طاف طواف الفريضة، ثمّ اعتلّ علّه لا يقدر معها على إتمام الطواف، فقال:

«إن كان طاف أربعة أشواط أمر من يطوف عنه ثلاثه أشواط فقد تمّ طوافه...، و إن طالت علته أمر من يطوف عنه اسبوعا، و يصلّي هو ركعتين، و يسعى عنه، و قد خرج من إحرامه، و كذلك يفعل في السعي و في رمي الجمار»^(٥).

و منها: ما رواه في المقنعه، قال: قال عليه السّلام: «العليل الّذى لا يستطيع الطواف بنفسه يطاف به، و إذا لم يستطع الرمي رمى عنه، و الفرق بينهما أنّ الطواف

ص: ٣٦٠

١- (١) وسائل الشيعة ١٠: ٨٣، الباب ١٧ من أبواب رمي جمرة العقبة، ح ١.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ٣.

٣- (٣) الظاهر أنّ المراد أن يرمى الصبيّ بنفسه، و ليس ظاهرا في وضع الحصى في كفّه و رميها من يده، فالرواية ليست ظاهره و دالّه على المدعى. (م ج ف).

٤- (٤) وسائل الشيعة ١٠: ٨٤-٨٥، الباب ١٧ من أبواب رمي جمرة العقبة، ح ١٢.

٥- (٥) نفس المصدر ٩: ٤٥٣، الباب ٤٥ من أبواب الطواف، ح ٢.

فريضه و الرمي سنه»(١).

و منه: ما رواه في التهذيب و الاستبصار عن معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام أنّه قال: «المبطون و الكسير [و الكبير] يطاف عنهما و يرمى عنهما»(٢). و رواه في الكافي، إلّا أنّه قال: «و يرمى عنهما الجمار»(٣).

و منها: ما رواه أيضا في الفقيه عن إسحاق بن عمّار: أنّه سأل أبا الحسن موسى عليه السّلام عن المريض يرمى عنه الجمار؟ قال: «نعم يحمل إلى الجمره و يرمى عنه»، قلت: لا يطيق ذلك، قال: «يترك في منزله و يرمى عنه»(٤). و غيرها، و هي كثيره(٥).

آراء أهل السنه في المقام

إنّ جمهور الشافعيه و المالكيه و الحنابله يوافق الإماميه في ما تقدّم في هذا المبحث، و أمّا الحنفيّه فحيث قالوا بعدم تحقّق الإحرام الصحيح من الصبيّ فلم يتعرّضوا لهذه المسائل، و إليك نصّ كلماتهم:

جاء في المجموع: «و يشترط إحضار الصبيّ عرفات بلا خلاف، سواء المميّز و غيره، و لا يكفي حضور عنه. و كذا يحضر مزدلفه و المشعر الحرام و منى و سائر المواقف؛ لأنّ كلّ ذلك يمكن فعله من الصبيّ... و أمّا الطفل فإن قدر على الرمي

ص: ٣٤١

١- (١) نفس المصدر و الباب: ٤٥٧، ح ١٢، المقنعه: ٤٤٧.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٥: ١٢٤، ح ٤٠٤، الاستبصار ج ٢: ٢٢٦، ح ٧٨٠.

٣- (٣) الكافي ٤: ٤٢٢، ح ٢، وسائل الشيعه ٩: ٤٥٨، الباب ٤٩ من أبواب الطواف، ح ٣.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٧٦-٤٧٧، ح ٣٠٠٦، وسائل الشيعه ١٠: ٨٣، الباب ١٧ من أبواب رمي جمره العقبه، ح ٢.

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ٢: ٢٧٦، ح ٣٠٠٤-٣٠٠٥، وسائل الشيعه ٩: ٤٥٨ و ٤٥٩، الباب ٤٩ من أبواب الطواف، ح ٤ و ٦-٧-٨.

أمره به الوليّ، وإلاّ رمى عنه من ليس عليه فرض الرمي... ويستحبّ أن يضع الحصاه في يد الطفل، ثم يأخذه بيده و يرمى بالحصاه... وإلاّ يأخذها من يده، ثم يرميها الوليّ، ولو لم يضعها في يده بل رماها الوليّ ابتداءً جازاً»(١).

و في موضع آخر: «قال الشافعي والأصحاب: السنّه تقديم الضعفاء من النساء وغيرهنّ من مزدلفه قبل طلوع الفجر بعد نصف الليل إلى منى؛ ليرموا جمرة العقبه قبل زحمه الناس»(٢).

و استدللّ بروايه ابن عباس عن رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: أنا ممّن قدّم النبيّ صلّى الله عليه وآله ليلة المزدلفه في ضعفه أهله»(٣).

و ما رواه البخارى و مسلم عن ابن عمر: أنه كان يقدم ضعفه أهله، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفه ليل، فيذكرون الله... و كان ابن عمر يقول:

أرخص في أولئك رسول الله صلّى الله عليه وآله»(٤).

و في معنى المحتاج: «و يحضر الوليّ من ذكر - أى الصبيّ و المجنون - المواقف وجوبا في الواجبه و ندبا في المندوبه، فإن قدر من ذكر على الرمي وجوبا، فإن عجز عن تناول الأحجار ناولها وليّه»(٥).

و قال الماوردى: «و أمّا الوقوف بعرفه في المبيت و المزدلفه و منى فعلى وليّه أن يحضره؛ ليشهدها بنفسه، و أمّا الرمي فإن أمكن وضع الحصاه في كفّه و رميها في الجمرة من يده فعل، و إن عجز الصبيّ عن ذلك أحضر الجمار و رمى

ص: ٣٤٢

١- (١) المجموع شرح المهذب ٧: ٢٣.

٢- (٢) المجموع شرح المهذب ٨: ١٢٥.

٣- (٣) صحيح البخارى (٢-١): ٢١٦، باب من قدّم ضعفه أهله، ح ١٦٧٨، سنن أبى داود ٢: ٣٢٨، ح ١٩٣٩.

٤- (٤) صحيح البخارى (٢-١): نفس الباب، ح ١٦٧٦، صحيح مسلم ٦: ٣٥٠٦، ح ١٢٩٥.

٥- (٥) معنى المحتاج ١: ٤٦١.

الولّي عنه»(١). و كذا في مختصر المزني(٢).

و في المغنى و الشرح الكبير: «إنّ كلّ ما أمكنه فعله بنفسه لزمه فعله و لا- ينوب غيره عنه فيه، كالوقوف و المبيت بمزدلفه و نحوهما، و ما عجز عنه عمله الولّي عنه... قال: ابن المنذر: كلّ من حفظت عنه من أهل العلم يرى الرمي عن الصبيّ الذي لا يقدر على الرمي»(٣). و كذا في الإنصاف(٤) و الردّ المحتار(٥)، و قريب من هذا في مواهب الجليل(٦) و تبين المسالك(٧) و حاشيه الخرشى(٨).

ص: ٣٦٣

١- (١) الحاوى الكبير ٥: ٢٨٢.

٢- (٢) مختصر المزني: ١٠١.

٣- (٣) المغنى ٣: ١٦٤، و الشرح الكبير ٣: ٢٠٤.

٤- (٤) الإنصاف ٣: ٣٥٤.

٥- (٥) ردّ المحتار على الدرّ المختار ٢: ٥١٢.

٦- (٦) مواهب الجليل ٣: ٤٣٦.

٧- (٧) تبين المسالك ٢: ٢٥٦.

٨- (٨) حاشيه الخرشى ٣: ٩٨.

المبحث الثالث عشر: الهدى فى حجّ الصبى

إشاره

هل الهدى فى حجّ الصبى على الولى أم فى مال الصبى؟ و هل الحكم فى الصبى المميّز و غير المميّز واحد، أم يختلف الحكم بالنسبه إليهما؟ فيهما أقوال و يقع الكلام فيها فى مقامين:

المقام الأول: الهدى فى حجّ الصبى غير المميّز

إشاره

لا خلاف بين الفقهاء فى أنّ هدى حجّ الصبى غير المميّز على الولى، و هو الأقوى، قال الشيخ: «و إنّ حجّ بهم متمتعين و جب أن يذبح عنهم إذا كانوا صغاراً»^(١).

و فى الشرائع: «و يجب على الولى الهدى من ماله أيضاً»^(٢). و كذا فى المعتبر^(٣)

ص: ٣٦٤

١- (١) النهاية: ٢١٦، النهاية و نكتها ١: ٤٧٢.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ٢٤٧.

٣- (٣) المعتبر ٢: ٧٤٨.

و السرائر (١) ، و به قال العلامة (٢) و المحقق (٣) و الشهيد (٤) الثانيان.

و فى كشف اللثام: «و يجب مع قدره أن يذبح عن الصبى المتمتع الصغير الغير المميّز، أو العاجز عن الصوم» (٥). و كذا فى غيرها (٦).

و فى الجواهر: «فكأنه لا خلاف بينهم فى وجوبه على الولي» (٧). و اختاره أعلام العصر (٨).

أدله وجوب الهدى على الولي فى حج الصبي غير المميّز

إشاره

و يمكن أن يستدل له بوجوه:

الأول: قال المحقق الثاني: «أما الهدى فلاّنه نسك، فهو أحد أفعال الحج الواجبات، و قد وجب بسبب الولي، فيتعلق الوجوب به» (٩).

الثاني: قال فى الرياض: «لأنه غرم أدخله على الصبي، كالتفقه الزائده، فتكون فى ماله» (١٠).

و فى كشف اللثام: «و لزومه على الولي من ماله أيضا ظاهر، كالتفقه

ص: ٣٦٥

-
- ١- (١) السرائر ١: ٥٣٧.
 - ٢- (٢) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢، تحرير الأحكام ١: ٥٤٣.
 - ٣- (٣) جامع المقاصد ٣: ١٢٠.
 - ٤- (٤) مسالك الأفهام ٢: ٢٤١.
 - ٥- (٥) كشف اللثام ٥: ٨٢.
 - ٦- (٦) رياض المسائل ٦: ٢٥٣، مدارك الأحكام ٧: ٢٨٥، الحدائق الناضره ١٤: ٦٩.
 - ٧- (٧) جواهر الكلام ١٨: ٤٨ (ط ج).
 - ٨- (٨) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٩، تحرير الوسيله ١: ٣٤١، مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٦، تفصيل الشريعة، كتاب الحج ١: ٥٢، مهذب الأحكام ١٢: ٣٠.
 - ٩- (٩) جامع المقاصد ٣: ١٢٠.
 - ١٠- (١٠) رياض المسائل ٦: ٢٥٣.

و التعبير بكون الهدى غرم فيه ما لا يخفى.

الثالث: أصاله عدم ولايه الولي على إخراج الهدى من مال الطفل.

و يدلّ عليه: أنّ معنى الإحجاج به القيام بما هو من لوازم الحجّ شرعا - من الهدى و نحوه - و لا يقال في العرف: أحجّ زيد بعمرو، إلا إذا قام بجميع الجهات المتعلقة بحجّه، و يقوى ذلك في غير المميّز و الولي؛ لأنّ غير المميّز كالآله المحضه، و السبب الوحيد هو الولي(٢).

الرابع: أنّ المستفاد من الروايات هو استحباب الإحجاج بالصبي، و أمّا صرف ماله فيحتاج إلى دليل آخر، و المفروض أنّ صرف ماله في الهدى ليس من مصالح الصبي؛ لأنّه يمكن أن يأخذه معه و لا- يحجّ به، كما أشار إليه السيّد الخوئي(٣). و كذا في تفصيل الشريعه(٤).

و قرره بعض الأعظم بقوله: «يشترط في تصرّفات الولي في ماله - أي مال الصبي - كونها غبطه دنيويّه للصبي، و لا غبطه دنيويّه في الإحرام الموجب للهدى - و إن فرضنا كون أصل سفره و إخراجه من محلّه غبطه و مصلحه له - لإمكان إخراجها من محلّه و إدخاله إلى مكّه بدون الإحجاج و لا أمره بالحجّ؛ لئلا يلزم عليه هدى الصبي، فإذا أحجّه أو أذن له في الحجّ فيجب عليه هديه لا محاله»(٥).

ص: ٣٦٦

١- (١) كشف اللثام ٥: ٨٠.

٢- (٢) مهذب الأحكام ١٢: ٣٠.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٧.

٤- (٤) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٥٢.

٥- (٥) كتاب الحجّ للسيّد محمود الشاهرودي ١: ٤٢.

منها: صحيحه زراره عن أحدهما عليهما السَّلام قال:.... قلت: ليس لهم ما يذبحون؟ قال: «يذبح عن الصغار، و يصوم الكبار»(١)،(٢)، الحديث.

فتدلّ الروايه على أنّ الذبح على من حجّ بالصبيّ وليّا كان أم غيره، فإنّ المستفاد منها: أنّ الجماعه الّذين حجّوا بالصبيّ و لم يكن لهم ما يذبحون عن المجموع، فلا ينافى تمكّنهم من الذبح عن الصّغار، فامروا بالصوم و بالذبح عن الصغار، كما صرّح به بعض الأعلام(٣).

و قال في المستمسك في مقام الإشكال على الاستدلال بالروايه: «و أمّا صحيح زراره فالأمر فيه بالذبح عنهم إنّما كان بعد قول السائل: (ليس لهم ما يذبحون)، فلا يدلّ على الحكم في صورته تمكّن الطفل منه، بل لعلّه ظاهر في الذبح من مال الصبيّ مع التمكن منه، بل لا يبعد ظهوره في ذلك من جهه التقرير»(٤).

و في المهذب: «قوله عليه السَّلام في صحيح زراره: «يذبح عن الصغار، و يصوم الكبار» أعمّ من أن يكون الذبح من مال الصغير أو من مال الوليّ، فلا يصحّ الاستدلال لواحد منهما»(٥).

ص: ٣٦٧

١- (١) و هذه الروايه دالّه على ترجيح ما ليس له بدل على ما له بدل في فرض التضاحم. و توضيح ذلك: أنّ المكلف الحاجّ إذا لم يقدر على الذبح فتصل التوبه إلى بدله و هو الصوم، و الظاهر أنّ البدليه إنّما هي في المكلف، و أمّا الصبيّ، غير المميّز فالمتعيّن عليه هو الذبح، و مع عدم التمكّن منه يجب الصوم على الوليّ و لا يجب على الصبيّ، فتأمل. (م ج ف).

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٥.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٧.

٤- (٤) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٥.

٥- (٥) مهذب الأحكام ١٢: ٣١.

و أجاب في تفصيل الشريعة عمّا في المستمسك: بأنّ «الظاهر ابتناء كلامه على كون مرجع الضمير في قول السائل: (هم) الحجّاج، صغارهم و كبارهم على ما عرفت من كون المفروض في الروايه التعدّد بالإضافه إلى كليهما، فإنّه حينئذ يستظهر (١) منه أنّه مع تمكّن الصبيّ لا- بدّ و أن يتحقّق الذبح من ماله، مع أنّ الظاهر أنّ مرجع الضمير خصوص الكبار بقريته قوله عليه السّلام قبله: «و إن لم يحسن أن يلبيّ لئوا عنه»، و عليه فمراد السائل عدم تمكّن الحجّاج الكبار من الذبح للجميع، الكبار و الصغار، فالحكم بلزوم الذبح عن الصغار ظاهر حينئذ في الثبوت على الوليّ، كما هو واضح» (٢). و بهذا يجب عمّا في المهذب أيضا.

دخول الغلمان بعمره بغير احرام

و منها: معتبره إسحاق بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن غلمان لنا دخلوا معنا مكّه بعمره و خرجوا معنا إلى عرفات بغير إحرام، قال: «قل لهم:

يغتسلون، ثمّ يحرمون، و اذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم» (٣).

فإنّ إطلاقها يقتضى الذبح من مال الوليّ، بل هو مقتضى إطلاق الخطاب بإحجابه، فإنّ الظاهر من إحجابه السعى في وقوع الحجّ منه - و منه الذّبح - فيتعيّن على الوليّ بذله، كما يظهر ذلك بملاحظه نظيره من الأمر بإحجاج المؤمن، أو نذر إحجابه، فإنّ الظاهر من ذلك السعى في حصول الحجّ منه حتّى ببذل الهدى و نحوه، كما في المستمسك (٤).

ص: ٣٤٨

١- (١) الاستظهار في هذه الصورة أيضا ممنوع، بل في هذا الفرض أعمّ من أن يكون الذبح من مال الصبيّ أو من مال الوليّ، كما أنّه على فرض رجوع الضمير إلى خصوص الكبار فهو أيضا غير ظاهر في كون الذبح من مال الوليّ، فالحقّ ما ذهب إليه في المهذب؛ من أنّ الروايه أعمّ من كون الذبح من مال الصغير أو من مال الوليّ فلا يصحّ الاستدلال بها. (م ج ف).

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٥٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٢.

٤- (٤) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٥ و ٢٦.

و أشكل على ذلك فى تفصيل الشريعة بأن ظاهر الأكثر تماميه الاستدلال بهذه الروايه للمقام، مع أن الظاهر عدم ارتباطها بما نحن فيه بوجه؛ لأنّ كلامنا إنّما هو فى الصبى غير المميّز الذى يريد الوليّ الإحجاج به... و مورد هذه الروايه الصبيان المميّزون الذين يتصدّون للحجّ بأنفسهم، و الدليل عليه قوله:

«يغتسلون ثمّ يحرمون»، و لا- مجال لقراءتهما مبتيّتين للمفعول بعد قوله: «قل لهم» كما هو ظاهر، و عليه فالمتصدّى للاغتسال و الإحرام إنّما هو نفس الصبى، و لا محاله يكون مميّزا.

و بالجمله، يكون المراد من ذيل الروايه أنّ الذبح حيث يكون أمرا خاصّا لا يتحقّق من الكبير نوعا بالباشرة، و لذا تجرى فيه النيابة فى حال الاختيار، و ينوب الكبار عن الصغار كما ينوب الكبار بعضهم عن بعض، و لا دلالة للذيل (١) على وجوب أن يشتري الوليّ من ماله دون مال الطفل كما هو ظاهر، فهذه الروايه أجنبيّه عن المقام (٢).

مضافا إلى أنّه يحتمل أن يكون المراد من الغلمان عبيدهم، فلا ربط بما نحن فيه، و الشاهد عليه ما رواه فى الكافى عن سماعة: أنّه سأل عن رجل أمر غلمانه أن يتمّتعوا، قال: «عليه أن يضخّى عنهم»، قلت: فإنّه أعطاهم دراهم، فبعضهم ضخّى و بعضهم أمسك الدراهم و صام، قال: «قد أجزأ عنهم، و هو بالخيار إن شاء تركها» (٣).

ص: ٣٦٩

١- (١) و الإنصاف أنّ الذيل ظاهر فى كون الذبح من مال الوليّ؛ و ذلك بملاحظه التشبيه بقوله عليه السّلام: «كما تذبحون عن أنفسكم» و مع قطع النظر عنه فإنّ إطلاق قوله عليه السّلام: «و اذبحوا عنهم» يقتضى ذلك. (م ج ف).

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٥٣ و ٥٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٠: ٩٠، الباب ٢ من أبواب الذبح، ح ٨.

و الحاصل: أنّ عدم وجدان الخلاف فى كون الهدى على الولي مع اشتراط صحّه تصرفات الولي فى مال الطفل على وجود الغبطه الدينويّه و عدم كون صرفه فى الهدى كذلك كاف فى إثبات كونه على الولي و لو لم ندّع دلالة الخبرين على المدعى، مضافا إلى أنّ الاحتياط يقتضى ذلك أيضا.

بدل الهدى على الولي

المشهور بين الفقهاء أنّه مع عجز الصبي غير المميّز عن الهدى فعلى الولي أن يأتي ببدله، و هو الصّوم، بل لا خلاف فيه بينهم، و هو الأقوى.

قال الشيخ فى النهايه: «و إذا لم يوجد لهم هدى و لا يقدرّون على الصوم كان على وليهم أن يصوم عنهم»^(١).

و فى الشرائع: «و لو لم يقدر - أى الصبي - على الصيام صام الولي عنه مع العجز عن الهدى»^(٢).

و فى السرائر: «و إذا لم يوجد لهم هدى كان على الولي الذى أدخلهم فى الحجّ أن يصوم عنه»^(٣).

و فى القواعد: «إن لم يوجد هدى و لا قدر الصبي على الصوم و جب على الولي الصوم عنه»^(٤). و صرح به أيضا كثير من المتأخرين^(٥) و بعض أعلام العصر^(٦).

ص: ٣٧٠

١- (١) النهايه: ٢١٦.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ٢٤٧.

٣- (٣) السرائر ١: ٥٣٧.

٤- (٤) قواعد الأحكام ١: ٤٠٣.

٥- (٥) مجمع الفوائد و البرهان ٦: ٢٣٥، مدارك الأحكام ٧: ٢٨٧، كشف اللثام ٥: ٨٣، جواهر الكلام ١٨: ٢٦٠.

٦- (٦) جامع المدارك ٢: ٣٩٣، موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٨.

و يدلّ على الحكم المذكور امور:

الأول: أنّ الهدى يكون على الوليّ؛ لأنّه هو السبب لإحجاج الصبيّ، و هكذا بدله (١)؛ لأنّ كليهما من المناسك.

الثاني: الأخبار الكثيرة:

منها: صحيحه معاويه بن عمّار المتقدّمه عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «انظروا من كان معكم من الصّبيان فقدّموه إلى الجحفه... يطاف بهم و يرمى عنهم، و من لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه» (٢)، فإنّها صريحه بأنّ الوليّ إذا لم يكن له مال فليصم عن الطفل.

و منها: معتبره إسحاق بن عمّار المتقدّمه، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن غلمان لنا دخلوا معنا مكّه... «قال: قل لهم: يغتسلون، ثمّ يحرمون، و اذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم» (٣)، فإنّها ظاهره في أنّ الكبار الذين تكفّلوا أمر الصّبيان يجب عليهم الذبح عنهم، و حيث إنّ المفروض عجزهم عن ذلك، فيجب عليهم أن يأتوا ببدله و هو الصوم، و لكنّ استظهار ذلك الحكم من الروايه مشكل جدّا.

و منها: ما رواه في التهذيب (٤) عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «يصوم عن الصبيّ وليه إذا لم يجد له هديا و كان متمّعا» (٥).

ص: ٣٧١

١- (١) هذا الدليل عليل جدّا. (م ج ف).

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٣.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ٢.

٤- (٤) و عبّر عنه في المدارك بالصحيح، و لكن وقع في سنده فضل بن غانم، و هو مجهول.

٥- (٥) تهذيب الأحكام ٥: ٤١٠ ح ١٤٢٦، وسائل الشيعة ١٠: ٩١، الباب ٣ من أبواب الذبح، ح ٢.

و منها: ما رواه أيضا في التهذيب عن عبد الرحمن بن أعين، قال: حججنا سنه و معنا صبيان، فعزّت الأضحى، فأصينا شاه بعد شاه، فذبحنا لأنفسنا، و تركنا صبياننا، فأتى بكير أبا عبد الله عليه السّلام فسأله، فقال: «إنّما كان ينبغي أن تذبحوا عن الصبيان، و تصوموا أنتم عن أنفسكم، فإذا لم تفعلوا فليصم عن كلّ صبّي منكم وليه» (١).

و منها: ما رواه في الفقيه عن عبد الرحمن بن أعين عن أبي جعفر عليه السّلام قال:

«الصبّي يصوم عنه وليه إذا لم يجد هديا» (٢).

و مثله ما رواه عنه في التهذيب، قال: تمّعتنا فأحرمتنا و معنا صبيان، فأحرموا و لبوا كما لبينا، و لم يقدروا على الغنم، قال: «فليصم عن كلّ صبّي وليه» (٣).

المقام الثّاني: الهدى في حجّ الصبّي المميّز

إشاره

هل الهدى في حجّ الصبّي المميّز يكون في ماله، أم على وليه - كغير المميّز - و لكن يجوز له أمره بالصيام بدلا عن الهدى، أم لا يجوز له ذلك؟ فيه أقوال:

الأوّل: أنّ الهدى على الوليّ و لكن يجوز أمر الصبّي بالصيام، كما صرّح به في النهايه، حيث قال: «وجب أن يذبح عنهم إذا كانوا صغارا، و إذا كانوا كبارا جاز أن يؤمروا بالصّيام» (٤)، بناء على أنّ مقصوده قدّس سرّه من «الكبار» المميّزون، كما صرّح به بعضهم (٥).

ص: ٣٧٢

١- (١) وسائل الشيعه ١٠: ٩١، الباب ٣ من أبواب الذبح، ح ٣.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ٩١-٩٢، ح ٥.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب: ٩١، ح ٤.

٤- (٤) النهايه: ٢١٦.

٥- (٥) رياض المسائل ٦: ٢٥٤.

و يظهر من الشرائع التريديد فيه حيث نسبة إلى الروايه، قال: «و روى: إذا كان الصبى مميّزا جاز أمره بالصيام عن الهدى» (١). و اختاره فى القواعد (٢) و جامع المقاصد (٣)، و قيّده فى الدروس بصوره فقد الهدى، حيث قال: «و لو كان مميّزا و فقد الهدى جاز للولّى الصوم عنه و أمره به» (٤). و كذا فى المسالك (٥).

و فى كشف اللثام: «يجوز أمر الكبير المطيق له بالصيام لا إجباره عليه، بل بمعنى أنّه إذا صام أجزاء عن الهدى» (٦).

و فى الرياض: «يصرف ظاهر الأمر بصوم الولّى عنه إلى التخيير» (٧). و كذا فى جامع المدارك (٨).

أدله جواز أمر الولّى الصبى بالصيام

ما يمكن أن يستند به لجواز أمر الولّى الصبى المميّز بالصيام بدلا عن الهدى وجوه:

الأوّل: قال المحقق الكركى: «لأنّ الصبى بالنسبة إلى الهدى فقير؛ إذ لا يجوز صرفه من ماله، و لا يتحتّم من مال الولّى؛ لأنّ له بدلا يتمّ به، و الانتقال

ص: ٣٧٣

١- (١) شرائع الإسلام ١: ٢٤٧.

٢- (٢) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢.

٣- (٣) جامع المقاصد ٣: ١٢٢.

٤- (٤) الدروس الشرعيّة ١: ٣٠٦-٣٠٧.

٥- (٥) مسالك الأفهام ٢: ٢٤١.

٦- (٦) كشف اللثام ٥: ٨٣.

٧- (٧) رياض المسائل ٦: ٢٥٤.

٨- (٨) جامع المدارك ٢: ٣٩٣.

إلى البدل منوط بالفقر من المناسك؛ لقوله تعالى: فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ (١). (٢).

و فيه: أنّ الولي هو السبب في حجه (٣)، فيلزم أن يتحتم من ماله، مضافا إلى أن إطلاق النصوص - كما سيأتي قريبا - على خلاف ذلك.

الثاني: بعض الأخبار.

منها: صحيحه زراره، حيث جاء فيها: قلت: ليس لهم ما يذبحون؟ قال:

«يذبح عن الصغار، و يصوم الكبار» (٤).

قال في جامع المدارك في شرح عبارته الشرائع المتقدمه: «يمكن أن تكون الرواية التي أشار إليها المصنف صحيحه زراره...؛ إذ الظاهر (٥) أنّ المراد من (الكبار) المميزون» (٦).

و لكنّ الظاهر عدم دلالتها، بل الظاهر منها جواز صوم المميز - بناء على أن يكون المراد من الكبار المميزين - إذا قصد الولي الهدى لا مطلقا.

و منها: موثقه سماعه أنّه سأل عن رجل أمر غلماناه أن يتمتعوا، قال:

«عليه أن يضحي عنهم»، قلت: فإنه أعطاهم دراهم، فبعضهم ضحى، و بعضهم أمسك الدراهم و صام،... قال: «و لو أنّه أمرهم فصاموا كان قد

ص: ٣٧٤

١- (١) سورة البقره ٢: ١٩٦.

٢- (٢) جامع المقاصد ٣: ١٢٢.

٣- (٣) قد مرّ تسليم السبب في الإحجاج، و أمّا في حجه فلا نسلم و إن كان منوطا بإذنه. (م ج ف).

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحج، ح ٥.

٥- (٥) الظاهر أنّ المراد من الكبار خصوص البالغين، و لا يشمل الصبيان المميزين. (م ج ف).

٦- (٦) مدارك الأحكام ٧: ٢٨٧.

أجزاء عنهم»(١).

فإنّ الظاهر منها جواز الصوم.

وفيه: أنّ الظاهر إرادته المماليك من الغلمان فيه، كما فى الجواهر(٢).

الهدى على الصبى

القول الثانى: أنه إن حجّ الصبى المميّز فالهدى فى ماله، كما هو الظاهر من كلام السيّد الخوانسارى، حيث قال: «بعد ثبوت المشروعيته من قبل الشارع و صحّه الحجّ و لو لم يأذن الوليّ لا بدّ للوليّ من صرف المال له؛ لتتميم العمل، كما لو أتلّف الصبى مال الغير»(٣).

و صرح به أيضا فى مصباح الهدى(٤)، و كذا فى تفصيل الشريعة، حيث قال:

«لا وجه للثبوت على الوليّ فى الصبى المميّز، خصوصا إذا قلنا: بعدم اشتراط حجّه بإذن الوليّ»(٥).

والذى يمكن أن يكون دليلا لهذا القول وجهان:

الأول: أنّ الأدلّه التى دلّت على لزوم الهدى على الوليّ تنصرف عن المميّز.

وفيه: أنّ الانصراف ممنوع، و الشاهد على ذلك صحيحه معاويه بن عمّار عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدّموه إلى الجحفة...، يطاف بهم، و يرمى عنهم، و من لا يجد الهدى منهم فليصم عنه

ص: ٣٧٥

١- (١) وسائل الشيعة ١٠: ٩٠، الباب ٢ من أبواب الذبح، ح ٨.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٨: ٢٥٩.

٣- (٣) جامع المدارك ٢: ٢٥٨.

٤- (٤) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٦١.

٥- (٥) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٥٤.

وليه»(١)، فإنها تشمل المميّز أيضا(٢).

الثاني: أصالة براءة ذمّة الولي، كما في كشف اللثام(٣).

وفيه: أنّ الأصل مرجع فيما لم يكن فيه دليل، و سند ذكر قريبا أنّ في المقام دليلا يدلّ على أنّ الهدى على الولي.

الهدى أو بدله على الولي

القول الثالث: ما ذهب إليه جملة من الفقهاء من أنّ الهدى في حجّ الصبي المميّز كغير المميّز على الولي، وإن لم يوجد فعلية بدله، وهو الصيام، كما صرح به بعضهم، ويستفاد ذلك من إطلاق كلامهم، حيث لم يفرّقوا بين المميّز وغير المميّز، وهو الأقوى.

قال في المعتمد: «و أمّا الهدى فلزم الولي»(٤).

وفي المسالك: «يجب على الولي الهدى مع قدرته عليه. نعم، لو عجز عنه جاز له الصوم عنه»(٥).

ويظهر ذلك من مجمع الفائده(٦) و مدارك الأحكام(٧).

ص: ٣٧٦

١- (١) وسائل الشيعه ٢٠٧:٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٣.
٢- (٢) التعابير الواردة في هذه الرواية ظاهره في غير المميّز. هذا، مضافا إلى أنّ كون الصوم على الولي لا يدلّ على أنّ ثمن الهدى عليه أيضا؛ لأنّه يمكن أن يقال: إنّ الهدى على المميّز؛ فلو لم يقدر عليه يجب الصوم على الولي تخيرا بينه وبين المميّز. (م ج ف).

٣- (٣) كشف اللثام ٨٣:٥.

٤- (٤) المعتمد ٧٤٨:٢.

٥- (٥) مسالك الأفهام ٢٤١:٢.

٦- (٦) مجمع الفائده و البرهان ٢٣٥:٦.

٧- (٧) مدارك الأحكام ٢٨٧:٧.

و قال فى الجواهر: «الأولى و الأحوط ذبح الولي، فإن لم يجد صام، من غير فرق بين المميّز و غيره»(١). و به قال كثير من أعلام العصر(٢).

و قال السيد الشاهرودى: «و الظاهر أنه لا فرق فى كون الهدى عليه - أى على الولي - بين إحجائه و إذنه فى الحج»(٣).
فإطلاق كلامهم يشمل الصبي المميّز و غير المميّز، و ما إذا أطاق الصبي الصوم أو لم يطقه، حيث إن إذن الولي للحج لا يتصور فى الصبي غير المميّز.

الأدلة على وجوب الهدى أو بدله على الولي

الأدلة المتقدمة التي تدل على وجوب الهدى على الولي فى حج الصبي غير المميّز، تدل على وجوبه عليه فى حج الصبي المميّز أيضا، فإن إطلاق قوله عليه السلام:

«يذبح عن الصغار، و يصوم الكبار»(٤) فى صحيحه زراره المتقدمة - بناء على أن يكون المقصود من الكبار المكلفين(٥) - يشمل الصبي المميّز و غير المميّز(٦).

ص: ٣٧٧

- ١- (١) جواهر الكلام ١٨: ٢٦٠.
- ٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٤٩، مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٢٥، مهذب الأحكام ١٢: ٣٠، كتاب الحج للسيد الكلبيگانى ١: ٣٣١، موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحج ٢٦: ٢٧-٢٨.
- ٣- (٣) كتاب الحج للسيد محمود الشاهرودى ١: ٤٢.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٨، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحج، ح ٥.
- ٥- (٥) قد تقدّم أنّ كثيرا من الفقهاء قالوا: بأنّ المقصود من الكبار المميّزون، و هذه الروايه موجبه لذهاب بعض الفقهاء إلى الفرق بين الصبي غير المميّز و المميّز فى هذا الحكم.
- ٦- (٦) تقدّم أنّ الروايه أعمّ من أن يكون الذبح من مال الصبي أو من مال الولي. نعم، ما جاء فى ذيل معتبره إسحاق بن عمّار و أيضا الروايات الظاهره فى أنّ بدل الهدى على الولي، دالّه على المدعى؛ من كون ثمن الهدى على الولي، و إطلاقها شامل للمميّز و غيره. نعم، التعبير الوارد فى بعض الروايات، - و هو: لم -

و هكذا إطلاق قوله عليه السّلام: «و اذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم»^(١) في معتبره إسحاق بن عمّار يشمل الصبيّ المميّز.

و تدلّ عليه أيضا النصوص التي تدلّ على أنّ بدل الهدى على الوليّ، فإنّ إطلاق قوله عليه السّلام: «و من لا يجد منهم هديا فليصم عنه وليه»^(٢) في صحيحه معاويه بن عمّار - و سيأتي فيها كلام بخصوصها - و قوله عليه السّلام: «يصوم عن الصبيّ وليه إذا لم يجد له هديا»^(٣) في روايه عبد الرّحمن بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السّلام: «إنّما كان ينبغي أن تذبحوا عن الصبيّان و تصوموا أنتم عن أنفسكم، فإذا لم تفعلوا فليصم عن كلّ صبيّ منكم وليه»^(٤) في صحيحه عبد الرحمن بن أعين و غيرها^(٥)، يشمل الصبيّ المميّز.

و قال السيّد الخوئي في بيان الاستدلال بالروايات المتقدّمة على أنّ الهدى أو بدله على الوليّ: «و أمّا ما في صحيح معاويه بن عمّار من قوله عليه السّلام: «و من لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه» فيدلّ على أنّ الوليّ إذا لم يكن له مال فليصم عن الطفل - إلى أن قال - : بل يمكن أن يقال: إنّ ثبوت الصوم - الذي

ص: ٣٧٨

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٢.

٢- (٢) نفس المصدر ١٠: ٩١، الباب ٣، من أبواب الذبح، ح ١.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ٢.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ٣.

٥- (٥) نفس المصدر و الباب، ح ٤-٥.

هو بدل الذبح - على الولي يؤكد كون الذبح عليه»(١).

و الحاصل: أنه لا إشكال في أنّ الهدى في الحجّ على الولي، وإن لم يوجد فعليه بدله، ولا فرق في هذا بين المميّز وغيره، فإذا حجّ الولي بالصبي المميّز أو أذن له فيه فعليه الهدى أو بدله، وأمّا إذا حجّ بنفسه و بدون إذن الولي و قلنا بعدم اشتراط صحّته حجّه بإذن الولي - كما هو الحقّ - فلا دليل على كون الهدى على الولي، ولا تشمله الأدلّه المتقدّمه من النصوص و غيرها، كما صرّح به بعض الأعلام(٢).

إيضاح

قال في الجواهر: «و أمّا ما عساه يظهر من صحيح معاوية(٣) من اعتبار عدم وجدان الصبي الهدى في صوم الولي فلم نجد به قائلًا، بل ظاهر الأصحاب على خلافه، فيجب حمله على إرادته معنى «عنهم» من قوله: «منهم» فيه، و الله العالم»(٤).

ثمن هدى الصبي عند أهل السنّه

صرّح بعض المالكيه أنّ ثمن الهدى في حجّ الصبي على الولي، جاء في بلغه السالك: «كلّ ما ترتّب على الصبي بالإحرام من هدى و فديه و جزاء صيد فعلى وليه مطلقًا، خشى عليه الضيعه أم لا؛ إذ لا ضروره في إدخاله في

ص: ٣٧٩

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٨.

٢- (٢) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودي ١: ٤٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٠: ٩١، الباب ٣ من أبواب الذبح، ح ١.

٤- (٤) جواهر الكلام ١٨: ٢٦٠.

و فى المدوّنه الكبرى: كلّ شىء وجب على الصبى من الدّم فى الحجّ فذلك على والده؛ لأنّ والده هو الذى أحجّه(٢).

و كذا فى مواهب الجليل(٣) و أسهل المدارك(٤)، و لم نجد للمذاهب الاخرى فى الكتب التى بأيدينا نصّاً فى مسأله الهدى، و لعلمهم قالوا باندرجه فى نفقه حجّ الصبى، و قد تقدّم الكلام فيها، فراجع(٥).

ص: ٣٨٠

١- (١) بلغه السالك ٢:٥.

٢- (٢) المدوّنه الكبرى ١:٤٢٤-٤٢٥.

٣- (٣) مواهب الجليل ٣:٤٤٠.

٤- (٤) أسهل المدارك ١:٣١٦.

٥- (٥) راجع ذيل المبحث السادس من هذا الفصل.

إشاره

إنّ لطواف النساء حكمين: أحدهما: تكليفيّ، بمعنى كونه من المناسك و لا- فراغ منها قبله، و الآخر: كونه موقوفا عليه حتّىٰ النساء وضعا، فيقع الكلام فيه في مقامين:

المقام الأوّل: لزوم تحقّق طواف النساء من الصبيّ

إشاره

لا- خلاف بين الفقهاء في أنّه على القول بمشروعيّة عبادات الصبيّ المميّز و صحّحه إحتجاج الصبيّ غير المميّز - كما هو الحقّ - يلزم أن يتحقّق منه طواف النساء مباشرة - لو كان مميّزا - أو يطوف به الوليّ إن كان غير مميّز، و لا فرق بينه و بين البالغ في هذا الحكم.

قال الشيخ في المبسوط: «و طواف النساء فريضه على الرّجال و النساء و الصّبيان و البالغين و الشيوخ و الخصيان، لا يجوز لهم تركه على حال»^(١).

و في الشرائع: «طواف النساء واجب في الحجّ و العمره المفرده دون المتمتّع

ص: ٣٨١

بها، و هو لازم للرجال و النساء و الصبيان و الخناثي»(١). و كذا في المختصر النافع(٢) و القواعد(٣) و المنتهى(٤) و التذكرة(٥) ، و اختاره بعض المتأخرين(٦) و تابعيهم(٧).

قال في المدارك: «و إنما خصّه بالذكر مع أنّ غيره من الأفعال كذلك لدفع توهم اختصاصه بمن يباشر النساء»(٨).

و في الرياض: «كلّ محرم يلزمه طواف النساء، رجلاً- كان أو امرأة أو صبيّاً أو خصياً، في حجّ كان بجميع أنواعه أو عمره بأنواعها، إلاّ في العمره المتمتّع بها»(٩). و به قال أعلام العصر(١٠).

جاء في تحرير الوسيله: «لا يختصّ طواف النساء بالرجال بل يعمّ النساء و الخنثى و الخصي و الطفل المميّز... بل لو أحرم الطفل غير المميّز وليّه يجب - على الأحوط (١١)- أن يطوّفه به طواف النساء حتّى يحلّ له النساء»(١٢).

ص: ٣٨٢

-
- ١- (١) شرائع الإسلام ١: ٢٧١.
 - ٢- (٢) المختصر النافع: ١٦٧.
 - ٣- (٣) قواعد الأحكام ١: ٤٢٩.
 - ٤- (٤) منتهى المطلب ١١: ٣٦٤.
 - ٥- (٥) تذكرة الفقهاء ٨: ٣٥٣.
 - ٦- (٦) مسالك الأفهام ٢: ٣٥٥.
 - ٧- (٧) مفاتيح الشرائع ١: ٣٦٤، مستند الشيعة ١٣: ٢٠.
 - ٨- (٨) مدارك الأحكام ٨: ١٩٩-٢٠٠.
 - ٩- (٩) رياض المسائل ٧: ١٠٧.
 - ١٠- (١٠) كتاب الحجّ للمحقّق الداماد ٣: ٥٨٩، صراط النجاه للتبريزي ٤: ١٠، تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٥: ٣٧٨، مهذب الأحكام ١٤: ٢٨.
 - ١١- (١١) بل الأقوى بمقتضى إطلاق الروايات الواردة في ذلك، بل ظهور بعضها في الطواف بالصبيّ غير المميّز الشامل لطواف النساء أيضاً. (م ج ف).
 - ١٢- (١٢) تحرير الوسيله ١: ٤١٦، مسأله ٧.

الأدلة على لزوم تحقق طواف النساء من الصبي

يمكن أن يستدل للحكم بلزوم تحقق طواف النساء من الصبي بوجوه:

الأول: الإجماع، كما عن التذكرة (١) و المنتهى (٢)، و حكاة في كشف اللثام (٣).

و في جواهر - بعد نقل الإجماع - «فإن تمّ كان هو الحجّه» (٤).

الثاني: أنه بعد ورود الدليل على استحباب إحرامهم مع تفاصيله التي تقدّم البحث فيها، لا بدّ من إحلالهم بما يكون محلًا للبالغين.

قال في تفصيل الشريعة: و أما الثبوت على الطفل المميّز الذي أحرم بنفسه بإذن الولي، فإنه و إن كانت التكاليف الإلزامية مرفوعة عنه حتى يبلغ - كما هو المسلّم بينهم، و مقتضى قوله عليه السلام: «رفع القلم عن الصبيّ حتى يحتلم» (٥) - إلا أنّ الظاهر لا بدّيه الإتيان بطواف النساء لأجل لزومه، بل لأجل كون عباداته شرعيّه... و الحجّ المشروع لا يكون خاليا عن طواف النساء، فكما أنّ الصبيّ المميّز لا يجوز له الاقتصار في الصلاة على ركعه واحده أو بعض أجزائها أو كلّها بدون الطّهارة... كذلك الشرعيّه لا تقتضى الاقتصار في المقام على الإتيان بالحجّ بدون طواف النساء و إن كان أمرا مستقلاّ خارجا جزء أو شرطا.

و أما الطفل غير المميّز الذي أحرمه الولي فيمكن أن يكون الوجه فيه هو

ص: ٣٨٣

١- (١) تذكرة الفقهاء ٨: ٣٥٣.

٢- (٢) منتهى المطلب ١١: ٣٦٤.

٣- (٣) كشف اللثام ٥: ٤٨٤.

٤- (٤) جواهر الكلام ١٩: ٢٤١.

٥- (٥) وسائل الشيعه ١: ٣٢، الباب ٤ من أبواب مقدّمه العبادات، ح ١١.

أن أدلّه مشروعته إجماع الوليّ به واستحبابه عليه تقتضى أن يفعل به جميع أفعال الحجّ، و ما يعملها الحاجّ من الأعمال و المناسك و طواف النساء(١).

الثالث: أنّ المنساق من الأدلّه وجوبه نفسا و إن كانت الحكمة فى تشريعه التمتع الجنسى، و لذا يجب على المرأه الكبيره و الخصيان، و يجب قضاؤه عن الميت على ما ارسل إرسال المسلمات(٢).

و بالجملة، كون طواف النساء من المناسك فى حجّ البالغ و الصبىّ مسلّم، و لا فرق بينهما فى إتمام الحجّ به، فىجب على الوليّ أن يأمر به أو يطوف به بنفسه.

الرابع - و هو العمده -: عموم أو إطلاق بعض الأخبار.

منها: صحيحه معاويه بن عمّار المتقدمه عن أبى عبد الله عليه السّلام: قال: «انظروا من كان معكم من الصّبيان فقدّموه إلى الجحفة أو إلى بطن مرّ، و يصنع بهم ما يصنع بالمحرم، و يطاف بهم، و يرمى عنهم»(٣)، الحديث.

و المستفاد منها هو التسويه بين الصبىّ و غيره فى الإجماع و ما يتلوه من الأحكام، و منها طواف النساء، إلا أنّ الصبىّ كالمريض و غيره من ذوى الأعذار، فىطاف بالصبىّ غير المميّز، و يرمى عنه؛ لكونه صغيرا، بخلاف المميّز القادر؛ لأنّه يباشر الطواف بنفسه.

و منها: صحيحه زراره المتقدمه عن أحدهما عليهما السّلام قال: «إذا حجّ الرّجل بابنه و هو صغير فإنّه يأمره أن يلبىّ و يفرض الحجّ، فإن لم يحسن أن يلبىّ لبوا عنه،

ص: ٣٨٤

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٥: ٣٧٨ و ٣٧٩ مع تصرّف و تلخيص.

٢- (٢) مهذب الأحكام ١٤: ٣٤٨.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢٠٧، الباب ١٧ من أبواب أقسام الحجّ، ح ٣.

و يطاف به، و يصلّى عنه... و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و الطّيب»(١)، الحديث.

و المراد من فرض الحجّ هو قصده، فلا بدّ و أن يكون الصبىّ المأمور بذلك مميّزا يتمشّى الجّد و القصد منه، و أمّا إذا لم يقدر على التلبيه يلبّي عنه، و كذا يصلّى عنه، و يطاف به.

فظاهر هذه الصحيحه لزوم الإتيان بجميع المناسك حتّى يتمّ له صحيحا، كما يلزم رعايه الأجزاء و الشرائط فى الصلاه المستحبّه وضعاً، و حيث إنّ الإحرام الصحيح يستتبع تروكا، و ليس الصبىّ قابلا لذلك التكليف، سواء كان مميّزا أم لا، حكم عليه السّلام بلزوم الاتّقاء عليهم ما يتقى على المحرم البالغ، فعلى الولّى أن يقيه من المحرّمات، و الظاهر أنّ الاختصار بالثياب و الطيب يكون من باب التمثيل لا تعيينا(٢).

فالمحصّل منها هو اعتبار جميع ما يعتبر فى الإحرام و الحجّ للصبىّ، و منه طواف النّساء، فقد قال الصادق عليه السّلام فى صحيحه معاويه بن عمّار: «إذا ذبح الرّجل و حلق فقد أحلّ من كلّ شيء أحرم منه إلّا النّساء و الطيب، فإذا زار البيت و طاف و سعى بين الصّيفا و المروه فقد أحلّ كلّ شيء أحرم منه إلّا النّساء، و إذا طاف طواف النّساء فقد أحلّ من كلّ شيء أحرم منه إلّا الصّيد»(٣).

فاللازم للبالغ أن يتقى النّساء إذا أحرم بإحرام الحجّ، و لا يحلّ له إلّا بطواف النّساء بمقتضى هذه الصّحيحه، و الصبىّ يشترك معه فى هذا الحكم بمقتضى

ص: ٣٨٥

١- (١) نفس المصدر و الباب: ٢٠٨، ح ٥.

٢- (٢) كتاب الحجّ، للمحقّ الداماد ٣: ٣٨٦.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٠: ١٩٢-١٩٣، الباب ١٣ من أبواب الحلق و التقصير، ح ١.

صحيحه زراره، حيث قال عليه السّلام: «و يتقى ما يتقى على المحرم»، و المفروض أنّ إحرام الصبى المميّز و حجّه صحيح شرعى، كما أنّ إحجاج الصبى غير المميّز مندوب.

و منها: صحيحه علىّ بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الخصيان و المرأة الكبيره، أ عليهم طواف النساء؟ قال: «نعم عليهم الطواف كلّهم» (١).

قال المحقّق النراقى: «لا يختصّ وجوب ذلك الطواف بالرجال، و لا بمن من شأنه الوطء، بل يجب على كلّ أحد، رجلا كان أو امرأة، أو صبيا أو همّا (٢) لا- يقدر على الوطء أو خصيا بالإجماعين [أى الإجماع المحقّق و الإجماع المحكى]؛ للإطلاقات، و خصوص صحيحه علىّ بن يقطين» (٣).

و يمكن استيناس الحكم من نصوص اخرى أيضا، مثل: ما عن عبد الرحمن بن أعين، قال: حججنا سنه و معنا صبيان، فعزّت الأضحى، فأصبنا شاه بعد شاه، فذبحنا لأنفسنا و تركنا صبياننا، فأتى بكير أبا عبد الله عليه السّلام فسأله، فقال:

«إنّما كان ينبغي أن تذبحوا عن الصّبيان، و تصوموا أنتم عن أنفسكم، فإذا لم تفعلوا فليصم عن كلّ صبى منكم وليه» (٤).

و فى روايه اخرى له قال: تمتّعنا فأحرمنا و معنا صبيان، فأحرموا و لبوا كما لبينا، و لم يقدروا على الغنم، قال: «فليصم عن كلّ صبى وليه» (٥).

ص: ٣٨٦

١- (١) نفس المصدر ٩: ٣٨٩، الباب ٢ من أبواب الطواف، ح ١.

٢- (٢) الهمّ بالكسر: الشيخ الكبير البالى، لسان العرب ٦: ٣٥٧-٣٥٨.

٣- (٣) مستند الشيعة ١٣: ٢٠.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١٠: ٩١، الباب ٣ من أبواب الذبح، ح ٣.

٥- (٥) نفس المصدر و الباب، ح ٤.

و روايته الثالثه عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الصبي يصوم عنه ولينه إذا لم يجد هديا»(١).

فإن الظاهر من هذه الروايات الثلاث هو التسوية بين الولي و المولى عليه في المناسك و ما يترتب على إحرام الحج، فترتب أحكام الحج على الصبي كما تترتب على الولي.

المقام الثاني – حرمه الاستمتاع بالنساء للصبي

إشاره

إذا ترك الصبي طواف النساء، هل تحرم عليه النساء؟ أو فقل: هل تتوقف حلّيه النساء له وضعا على تحقّق طواف النساء منه؟ فيه أقوال:

الأول: التحريم مطلقا للمميّز و غيره.

ذهب بعض الفقهاء إلى أنّه لو لم يتحقّق من الصبي طواف النساء لم يحلن له، سواء كان الصبي مميّزا أو غير مميّز، و سواء في ذلك قبل البلوغ أو بعده.

قال الشهيد في الدروس: «و لا تحلّ النساء بدونه حتّى العقد على الأقرب...»

و حكم الخصى و الخنثى و الصبي كذلك»(٢).

و في موضع آخر: «و يلزم به الصبي المميّز، و يطوف الولي بغير المميّز، فلو تركاه و جب قضاؤه كما يجب على غيرهما، و يحرم عليهما النساء بعد البلوغ، و يمنعان من الاستمتاع بالحلائل قبل البلوغ»(٣).

و هو الظاهر من التذكرة حيث قال: «طواف النساء واجب – عند علمائنا

ص: ٣٨٧

١- (١) نفس المصدر و الباب: ٩١-٩٢، ح ٥.

٢- (٢) الدروس الشرعيّه ١: ٤٠٤.

٣- (٣) نفس المصدر: ٤٥٨.

أجمع - على الرّجل و النساء و الخصيان، من البالغين و غيرهم و ترتّب عليه قوله: «و لو ترك الحاجّ أو المعتمر مفردا طواف النساء لم يحللن له»^(١).

و فى المسالك: «و لو كان الصبى غير ممّيز طاف الولّى به... و يلزمه حكم الترك لو ترك إلى أن يقضى»^(٢). و احتمله فى كشف اللثام قويا^(٣).

و جاء فى تحرير الوسيله: «لو أحرم الطفل غير المميّز وليه يجب على الأحوط أن يطوف به طواف النساء حتّى يحلّ له النساء»^(٤). و اختاره فى تفصيل الشريعة^(٥).

و فى تقارير بعض الأعلام: «إنّ الإحرام الصحيح يستتبع تروكا، و ليس الصبى قابلا لذلك التكليف، سواء كان ممّيزا أم لا... فحينئذ يتّجه ما أفاده الشهيد (ره) من المنع عن الاستمتاع قبل البلوغ»^(٦).

أدله حرمة النساء على الصبى

يمكن أن يستدلّ للحكم بحرمة النساء على الصبى لو ترك طواف النساء، بوجهين:

الأول: النصوص المتقدّمة فى المقام الأوّل من هذا المبحث، بالتقريب المتقدّم، قال بعض الأعلام بعد ذكر النصوص و تقريب الاستدلال بها:

ص: ٣٨٨

١- (١) تذكّره الفقهاء ٨: ٣٥٣-٣٥٤.

٢- (٢) مسالك الأفهام ٢: ٣٥٥.

٣- (٣) كشف اللثام ٦: ٢٢٩.

٤- (٤) تحرير الوسيله ١: ٤١٦.

٥- (٥) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٥: ٣٧٩.

٦- (٦) كتاب الحجّ للمحقّق الداماد ٣: ٣٨٦.

«فتحصل من الجميع أن إحرام الصبى و حجه صحيح مطلقا، سواء كان مميزا أم لا، و أن الولي ينوب عنه فيما لا يقدر عليه، و أن عليه وقايته عن المحرمات حتى لا يرتكب شيئا منها... فحينئذ يتجه أن يقال بالتسوية في التحليل بين الصبى و غيره، كما يستويان في التحريم، فلا تحل له النساء ما لم يطف طواف النساء، بل تحل بعده، كما يحل له الطيب بعد الزيارة، و يحل له ما عدا ذلك بعد الحلق أو التقصير»(١).

و فى تفصيل الشريعة: «و يمكن أن يكون الوجه فيه هى الاستفادة من أدله مشروعته إحرام الولي به. و استحبابه عليه هو أن يفعل به جميع أفعال الحج و ما يعمله الحاج من الأعمال و المناسك و طواف النساء، مضافا إلى ما أشرنا إليه من دلاله النصوص على توقف حلته النساء المحرمه بالإحرام... على طواف النساء»(٢).

الثانى: أن الإحرام سبب لحرمة النساء، و الأحكام الوضعيه لا تختص بالمكلف، كما فى كشف اللثام(٣).

و فى جامع المقاصد: «لأنه من باب الأسباب، و لهذا يجب على الولي منعه منهن حال الإحرام، و تجب عليه الكفاره لو فعل موجبا»(٤).

نقول: شمول الوجهين بالنسبه إلى الصبى غير المميز، و هكذا قبل بلوغ الصبى المميز مشكل، كما سنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى.

ص: ٣٨٩

١- (١) نفس المصدر: ٣٨٨.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحج ٥: ٣٧٩.

٣- (٣) كشف اللثام ٦: ٢٢٨.

٤- (٤) جامع المقاصد ٣: ٢٥٩.

القول الثاني: ما ذهب إليه السيد الخوئي، من أنه لا يترتب على ترك الصبي طواف النساء حرمتها عليه، وعلله بأن حرمة النساء كالتقبيل والملاصقة بشهوه وغيرهما أحكام تكليفية محضه، وهي غير ثابتة على الصبي من أول الأمر حتى يقال بارتفاعها بالطواف أو عدمه؛ لأن التكليف يعتبر فيه البلوغ، فإذا كان المحرم غير مكلف لا تحرم عليه هذه المحرمات ويجوز له ارتكابها(١).

ونقول: حرمة النساء على المحرم لو ترك طواف النساء وإن كانت حكما تكليفيا إلا أنها تتسبب من الإحرام، والسبب كالجزئية والشرطية كانت من الأحكام الوضعية، وهي لا تختص بالبالغين، وتشمل الصبي أيضا، سواء قلنا بأن الأحكام الوضعية تنتزع من الأحكام التكليفية، أو قلنا بأن لها جعلًا مستقلاً.

و بتعبير آخر: أن الإحرام سبب لحرمة النساء، والسبب حكم وضعي(٢)، وهي لا تختص بالمكلف، بل تجرى في الصبي أيضا، كإتلافه مال الغير الذي يكون سببا لضمانه ولو كان غير مميز، مضافا إلى أنه مع دلالة النصوص المتقدمة على وجوب طواف النساء على الصبي فالقول بعدم وجوبه عليه كأنه اجتهاد في مقابل النص.

ص: ٣٩٠

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح المناسك ٢٩: ٣٦١-٣٦٢.

٢- (٢) نعم، السبب حكم وضعي، ولكنها لا توجب الحكم التكليفي في الصبي، وقياس المقام بالضممان غير تام، فإن الإتلاف سبب للضممان، وهو اشتغال الذمه بشيء، ولا فرق فيه بين البالغ وغيره. وأما سبب الإحرام لحرمة النساء فهي ممنوعة عند السيد الخوئي، ولا ينافي ذلك وجوب طواف النساء عليه كما هو واضح. هذا، ويمكن أن يقال: إن إطلاقات الروايات في لزوم الإتيان للصبي كما يتقوى البالغ، يدل على حرمة الاستمتاع له من دون طواف النساء، ولا فرق بين المميز وغيره، والله العالم. (م ج ف).

القول الثالث: ما ذهب إليه بعض آخر من الفقهاء من عدم حرمة النساء على الصبي غير المميّز لو لم يتحقّق منه طواف النساء، كما هو الظاهر من القواعد، حيث قال: «و يحرم على المميّز النساء بعد بلوغه لو تركه - أي طواف النساء - على إشكال»^(١).

و في الجواهر: «و أمّا غير المميّز فلا إشكال في عدم شرعيّته إجماعه و لو تمرينا مع فرض وقوعه منه، فلا تحرم النساء عليه إذا لم يطف به الولي»^(٢).

و يمكن أن يوجّه بأنّ الصبي غير المميّز كالبهائم لا - قصد له، و لا - مشروعته لعباداته، فلا تترتب عليها الآثار حتّى يقال بحرمة النساء عليه.

قال في كشف اللثام: «لا إشكال في أنّ إجماع غير المميّز ليس شرعيّاً و لا تمرينياً»^(٣).

و لكن تقدّم أنّه يصحّ للولي أن يحرم الصبي غير المميّز، و عليه أن يمنع مّا يتقى منه المحرم، و إذا كان إجماعه صحيحاً تترتب عليه الآثار، و منها حرمة النساء، إلّا أنّه لا تكليف عليه قبل البلوغ، فلا حرمة عليه في هذا الوقت.

قال المحقّق الثّاني في ذيل كلام العلامة في القواعد: «و انعقاد إجماعه و وجوب مجانبته على الولي ما يجتنبه المحرم يقتضى عدم الفرق»^(٤).

و لعلّه لذلك قال في الجواهر - بعد التصريح بتمرينه عبادة الصبي

ص: ٣٩١

١- (١) قواعد الأحكام ١: ٤٤٥.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٩: ٢٦١.

٣- (٣) كشف اللثام ٦: ٢٢٩.

٤- (٤) جامع المقاصد ٣: ٢٦٠.

غير المميّز - : «اللّهم إلّا أن يدعى خروج الحجّ منها، كما هو الظاهر»^(١).

حرمه النساء على الصبي بعد البلوغ

القول الزّاجع: ما ذهب إليه جماعه من الفقهاء، وهو أنّه لو ترك الصبي طواف النساء حرمت عليه النساء بعد البلوغ كما تقدّم نقله عن القواعد^(٢)، و اختاره في جامع المقاصد^(٣) و المسالك^(٤).

و في كشف اللّثام: «و يجب - أي طواف النساء - في المفردة اتّفاقا على كلّ معتمر و إن كان صبيّاً، فيحرم عليه النساء قبله بعد البلوغ»^(٥).

و في المدارك: «فلو أدخلوا به حرمت عليهم النساء بعد البلوغ»^(٦).

و في المهذب: «تحرم النساء على الصبيان بعد البلوغ إن لم يأتوا بطواف النساء في الحجّ قبله»^(٧).

و الدليل على لزوم تحقّق طواف النساء على الصبيّ ما تقدّم في الاستدلال على القول الأوّل، و حيث إنّ لا يخاطب بالتكليف الواجب قبل بلوغه يجب عليه أن يأتى به بعد البلوغ، قال الشهيد الثّاني قدّس سرّه: «إنّ الصبيان لا يخاطبون به - أي بطواف النساء - على وجه الوجوب؛ لعدم التكليف في حقّهم، بل

ص: ٣٩٢

١- (١) جواهر الكلام ١٩: ٢٦١.

٢- (٢) قواعد الأحكام ١: ٤٤٥.

٣- (٣) جامع المقاصد ٣: ٢٦٠.

٤- (٤) مسالك الأفهام ٢: ٣٥٥.

٥- (٥) كشف اللّثام ٦: ٢٩٥-٢٩٦.

٦- (٦) مدارك الأحكام ٨: ٢٠٠.

٧- (٧) مهذب الأحكام ١٤: ٢٨.

يلزمون به تمرينا، فلو أخلوا به حرمت عليهم النساء بعد البلوغ»^(١). و كذا فى المهذب^(٢).

و بتعبير أوضح: إحرام الصبى فى الحجّ و العمره المفرده، يكون مقتضيا لوجوب طواف النساء، و لكنّ عدم بلوغه مانع، فإذا ارتفع المانع يؤثّر المقتضى أثره.

قال فى الجواهر: «إن لم يفعلوه - أى لم يفعل الصبيان طواف النساء - حرمن عليهم إذا بلغوا حتّى يفعلوه أو يستنبوا فيه؛ استصحابا»^(٣).

و لم نجد فى هذا المبحث نصّا لأهل السنّه، حيث إنهم لا يعتقدون بوجوب طواف النساء فى الحجّ.

ص: ٣٩٣

١- (١) مسالك الأفهام ٢: ٣٥٥.

٢- (٢) مهذب الأحكام ١٤: ٢٨.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٩: ٢٦١.

المشهور بين الفقهاء أنّه إذا جامع المحرم البالغ قبل المشعر اختياراً حال كونه عالماً بالتحريم فسد حجّه، و عليه إتمامه و بدنه، و يجب عليه القضاء في السنّه الآتية، دائمه كانت زوجته أو منقطعه أو أجنبيّه، قبلاً كان أو دبراً(١).

و هكذا تفسد عمره إذا جامع فيها قبل السعي، مفردة كانت أو متمّعا بها، على اختلاف(٢) فيهما.

قال العلامة في القواعد: «من جامع زوجته عامداً عالماً بالتحريم قبل الوقوف بالمشعر فسد حجّه، و وجب إتمامه و الحجّ من قابل و بدنه، سواء القبل و الدبر، و سواء كان الحجّ فرضاً أو نفلاً... و لو جامع في إحرام العمره أو المتمتع بها - على إشكال - قبل السعي عامداً عالماً بالتحريم

ص: ٣٩٤

-
- ١- (١) تذكره الفقهاء ج ٨: ٣٦، غايه المراد ١: ٤١٢، مجمع الفائده و البرهان ٧: ٣، مسالك الأفهام ٢: ٤٧٥، الحدائق الناضره ١٥: ٣٥٥، الروضه البهيّه ٢: ٣٥٩، كشف اللثام ٦: ٤٣٥، مستند الشيعه ١٣: ٢٢٩.
- ٢- (٢) قال في الحدائق الناضره ١٥: ٣٩١، «و لم نقف في شيء من الأخبار على مثل ذلك في العمره المفرده، فما ذكروه من العموم لا أعرف له دليلاً». و في الجواهر (٢٠: ٣٨٠): «لم أعر على نصّ في المتمتع بها كما اعترف به غير واحد».

بطلت عمرته و وجب إكمالها و قضاؤها و بدنه، و يستحب أن يكون القضاء في الشهر الداخل»(١).

و في الشرائع: «و لو كانت امرأته محرمة مطاوعه لزمها مثل ذلك، و عليهما أن يفترقا إذا بلغا ذلك المكان، حتى يقضيا المناسك إذا حججا على تلك الطريق»(٢).

و في المسالك: «و لو طاوَعته و كانت هي خاصه جاهله فلا شيء عليها، و وجبت عليه الكفاره»(٣).

و بالجمله، هذا الحكم مجمع عليه بين العلماء في الجمله(٤).

و هل تجرى هذه الأحكام بالنسبه إلى الصبي؟ فيفسد حجّه إذا جامع و يجب عليه القضاء - حيث إنّ الجماع يتحقّق بغيوبه الحشفه و لو بدون الإنزال، و هذا يتحقّق من الصبي - أم يختصّ ذلك الحكم بالبالغين؟ فيه قولان:

الأوّل: لا يفسد حجّه و لا يجب عليه القضاء، كما قال في المبسوط:

«و أمّا الوطء في الفرج، فإن كان ناسيا لا- شيء عليه، و لا يفسد حجّه، مثل البالغ سواء، و إن كان عامدا فعلى ما قلناه من أنّ عمدته و خطأه سواء لا يتعلّق به أيضا فساد الحجّ، و إن قلنا: إنّ عمدته عمد؛ لعموم الأخبار، فيمن وطئ عامدا في الفرج من أنّه يفسد حجّه فقد فسد حجّه، و يلزمه القضاء، و الأقوى الأوّل»(٥). و كذا في السرائر(٦) و المختلف(٧).

ص: ٣٩٥

١- (١) قواعد الأحكام ١: ٤٦٨-٤٦٩.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ٢٩٤.

٣- (٣) مسالك الأفهام ٢: ٤٧٨.

٤- (٤) مدارك الأحكام ٨: ٤٠٧.

٥- (٥) المبسوط ١: ٣٢٩.

٦- (٦) السرائر ١: ٦٣٧.

٧- (٧) مختلف الشيعه ٤: ٣٤٥.

و التذكرة (١) و غاية المرام (٢).

أدله عدم فساد حجّ الصبيّ و عدم القضاء عليه

يمكن أن يستدلّ له بوجوه:

الأوّل: ما ورد من: «عمد الصبيّ و خطأه واحد» كما في صحيحه محمّد بن مسلم (٣) و معتبره إسحاق بن عمّار (٤)، فإنّ مقتضاهما أن الفعل العمدي الصادر من الصبيّ يترتب عليه حكم الفعل الصادر خطأ عن المكلف، فإذا فرض أنّ المجامعة لا تبطل الحجّ إلّا في صورة العمد، فمقتضى النصوص الواردة عدم فساد حجّ الصبيّ و عدم ترتّب الكفّاره عليه إذا جامع زوجته، فلا يجب عليه القضاء.

و فيه: ما تقدّم في البحث عن حكم الكفّاره بالنسبة إلى الصبيّ، بأنّ القرينه الخارجيه قائمه على اختصاص النصوص بباب الديات، و أنّها أجنبيّه عن أمثال المقام، فراجع (٥).

الثاني: أنّ الصبيّ غير مكلف، فلا حرمه عليه كالجاهل و الناسي، فلا يترتب على فعله ما يترتب على فعل المكلفين من فساد الحجّ و لزوم القضاء.

و فيه: أنّه يلزم من ذلك فقه جديد و ما هو مخالف لضروره المذهب؛ بداهه

ص: ٣٩٦

١- (١) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٥.

٢- (٢) غاية المرام ١: ٣٨٤.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١٩: ٣٠٧، الباب ١١ من أبواب العاقله، ح ٢.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ٣.

٥- (٥) راجع المطلب الثاني من المبحث الثامن من هذا الفصل.

أن لازم هذا القول أن لا يبطل صوم الصبي مع عدم الاجتناب عن مبطلات الصوم، و أن لا تبطل صلاته إذا ارتكب عمدا ما يوجب بطلان صلاه البالغين.

و بالجمله، قبول هذا الاستدلال بإطلاقه مما يقطع بخلافه، و لا أظن أن يلتزم به فقيه، مضافا إلى أنه لا منافاه بين عدم الحرمة و البطلان؛ لأن البطلان من أحكام الوضع الذي لا يختص بالبالغين.

الثالث: إن القضاء عقوبه^(١)، و لا عقوبه على الصبي؛ لأنه غير مكلف، ففي صحيحه زراره: «قال: سألته عن محرم غشى امرأته و هي محرمه، قال:

«جاهلين أو عالمين؟» قلت: أجبني في الوجهين جميعا... قلت: فأى الحجّتين لهما؟ قال: «الاولى التي أحدثا فيها ما أحدثا، و الاخرى عليهما عقوبه»^(٢).

نقول: هذا الدليل ينفي القضاء عن الصبي حيث إن الصحيحه صريحه بكون القضاء عقوبه، و العقوبه منفيه^(٣) عنه بحديث الرفع، و أمّا فساد حجّه فلا.

فساد حجّ الصبي و وجوب القضاء عليه

القول الثاني: ما ذهب إليه بعض الفقهاء من أنه يفسد حجّ الصبي بالجماع، و يجب عليه القضاء، كما احتمله الشيخ في المبسوط، حيث يقول: «و إن قلنا: إنّ

ص: ٣٩٧

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٨: ٣٦٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٩: ٢٥٧، الباب ٣ من أبواب كفّارات الاستمتاع، ح ٩.

٣- (٣) يمكن أن يقال: إنّ العقوبه الاخرويه منفيه بحديث الرفع، و أمّا العقوبه الدنيويه - كتكرار العمل مثلا - فهي غير مرفوعه بهذا الحديث و غير مشروطه بالبلوغ، فكما أنّ الكفّاره ثابتة على الولي، فيمكن أن يقال: إنّ الحجّ في القابل واجب عليه بعنوان العقوبه لا بالعنوان الأوّلي الذي هو مشروط بالبلوغ، و إطلاق الروايات شاهد على ذلك أيضا، و لا يجرى التفكيك في الروايات بين الفساد من جانب بمعنى القول بالفساد، و بين عدم البدأ من جانب آخر، فإنّه خلاف الظاهر جدّا. (م ج ف).

عمده عمد؛ لعموم الأخبار فيمن وطئ عامدا في الفرج من أنه يفسد حجّه، فقد فسد حجّه، و يلزمه القضاء»(١).

و في القواعد: «لو جامع [أى الصبي] في الفرج قبل الوقوف فإنّ الوجوب عليه دون الولي»(٢). و به قال في جامع المقاصد(٣).

و جاء في الجواهر: «لا يخفى عليك أنّ المتّجه - بناء على ما عرفت - فساد حجّه بتعمّده، و حينئذ يترتب عليه القضاء بعد البلوغ كالغسل بالجنابه الصادره منه»(٤).

أدله فساد حجّ الصبي بالجماع

و استدلل لإثبات هذا الحكم بعموم الأخبار:

منها: معتبره معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «إذا وقع الرّجل بامرأته دون مزدلفه أو قبل أن يأتي مزدلفه فعليه الحجّ من قابل»(٥).

و منها: صحيحه اخرى له عنه عليه السّلام قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل محرم وقع على أهله، فقال: «إن كان جاهلا فليس عليه شيء، و إن لم يكن جاهلا فإنّ عليه أن يسوق بدنه،... و عليه الحجّ من قابل»(٦).

و مثلهما صحيحه جميل بن درّاج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن محرم وقع

ص: ٣٩٨

١- (١) المبسوط ١: ٣٢٩.

٢- (٢) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢.

٣- (٣) جامع المقاصد ٣: ١٢١.

٤- (٤) جواهر الكلام، ١٨: ٥٠ (ط ج).

٥- (٥) وسائل الشيعه ٩: ٢٥٥، الباب ٣ من أبواب كفّارات الاستمتاع، ح ١.

٦- (٦) نفس المصدر و الباب: ح ٢.

على أهله، قال «عليه بدنه» (١)، و غيرها (٢).

فإن إطلاقتها يشمل الصبي، فيفسد حجّه، فيجب عليه القضاء.

قال في جامع المقاصد: إن «الإفساد سبب في القضاء، و كونه سببا ثابت شرعا، فهو كالحدث للطهاره و الجنابه للغسل، فيجب أن يكون مسببه معتبرا في نظر الشارع ليسقط مقتضاه» (٣)، و قريب من ذلك في الجواهر (٤).

نقول: أما شمول العموم و الإطلاقات للصبي المميّز العائد مع علمه بتحريم الجماع فالظاهر أنه لا مفرّ منه، و أما كون الإفساد سببا للقضاء فغير متّجه؛ لما تقدّم من دلالة النصّ المعتبر على أن الحجّ الثّاني عقوبه، و لا عقوبه و لا تحريم على الصبيّ.

و بتعبير آخر: وجوب القضاء يخصّ العالم العائد المكلّف، و أما الصبيّ فليس عليه تكليف.

فساد حجّ الصبيّ و عدم وجوب القضاء عليه

القول الثالث: ما ذهب إليه جماعه من الفقهاء من أنه يفسد حجّ الصبيّ بالجماع، و تتعلّق به الكفّاره، و لكن لا يجب عليه القضاء، كما اختاره الشيخ في الخلاف، حيث قال: «الصبيّ إذا وطئ في الفرج عامدا فقد روى أصحابنا:

أنّ عمد الصبيّ و خطأه سواء، فعلى هذا لا يفسد حجّه... و إن قلنا: إنّ ذلك عمد يجب أن يفسد الحجّ و تتعلّق به الكفّاره؛ لعموم الأخبار فيمن وطئ

ص: ٣٩٩

١- (١) نفس المصدر و الباب، ح ٣.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب: ٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨، ح ٥-٦-٧ و ٩-١٠ و ١٢ و ١٤.

٣- (٣) جامع المقاصد ٣: ١٢١.

٤- (٤) جواهر الكلام ١٨: ٥٠ (ط ج).

عامدا أنه يفسد حجّه كان قويا، إلا أنه لا يلزمه القضاء؛ لأنه ليس بمكلف»(١).

و به قال ابن بزّاج(٢)، و هو الأقوى.

و الدليل على فساد حجّه و لزوم الكفّاره عموم الأخبار، فإنّ الظاهر منها أنّ الجماع مع علم المرتكب بالتحريم و عمدته يوجب فساد الحجّ و الكفّاره؛ لأنّ الصّحّه و الفساد(٣) من أحكام الوضع الذي يتعلّق بالصبيّ، و إذا فسد الحجّ تترتّب عليه الكفّاره.

و أمّا دليل عدم القضاء عليه فلائنّ القضاء تكليف و عقوبه، فقد جاء في صحيحه زواره المتقدّمه: «قلت فأى الحجّتين لهما؟ قال: «الاولى التي أحدثا فيها ما أحدثا، و الاخرى عليهما عقوبه»(٤).

و الحاصل: أنّ النصوص التي تدلّ على صحّه حجّ الصبيّ و مشروعيته، و العمومات التي تدلّ على أن من جامع في الحجّ قبل المشعر يفسد حجّه - و المفروض أنّها تشمل الصبيّ المميّز - تقتضيان أن نحكم بفساد حجّ الصبيّ.

و هكذا يستفاد من عموم الأخبار أنّ الكفّاره في مال الصبيّ كإتلافه مال

ص: ٤٠٠

١- (١) الخلاف ٢: ٣٦١-٣٦٢.

٢- (٢) جواهر الفقه: ٤٥.

٣- (٣) و اعلم أنّ المقصود من الفساد في باب الحجّ هو إرادته النقص في الجملة فيما أمر به، أو نقص الثواب المعدّ لها، و يؤيّده الأمر بالإتمام و بقاء الإحرام الأوّل، و لم يكن المقصود كونه باطلا في نظر الشارع و عدم قبوله عنه، فإنّ الباطل بذلك المعنى لم يؤمر بإتمامه، بل يقع جميع ما فعل لغوا محضاً، و يكون كأن لم يكن، ثم يجب الاستيناف مع بقاء الوقت و القضاء بعده بأمر جديد على الأصحّ، كالصلاه الباطله و غيرها، كما في مجمع الفائده (٧: ٧-٨). و في الحدائق الناضره (١٥: ٣٥٩): «حمل الفساد على المجاز الذي هو عبارته عن حصول النقص فيها، لا البطلان بالكليته، و مثل هذا المجاز شائع في الاستعمال». و في المعتمد في شرح المناسك (٢٨: ٣٦٧): «فالتعبير بفساد الحجّ... لا بدّ من حمله على الفساد التنزيلي و رفع اليد عن ظهوره في الفساد الحقيقي، و إنّما عبّر بالفساد لوجوب حجّ آخر عليه في السنّه القادمه».

٤- (٤) وسائل الشيعه ٩: ٢٥٧، الباب ٣ من أبواب كفّارات الاستمتاع، ح ٩.

الغير، مضافا إلى أنّ الأصل - أى البراءة - يقتضى عدم تعلق الكفّاره بالولّى، و بمقتضى الجمع بين ما دلّ على أنّ القضاء عقوبه و حديث الرفع نحكم بعدم القضاء على الصبى، و الله هو العالم بحكمه.

مؤونه قضاء حجّ الصبى

هل مؤونه قضاء حجّ الصبى - على القول به - فى مال الصبى أو على الولّى (١)؟ فيه قولان:

الأول: ما ذهب إليه فى الدروس من أنّه على الولّى، حيث قال: «و فى وجوب مؤونه القضاء على الولّى نظر، أقربه الوجوب» (٢).

و الظاهر أنّ ما يمكن أن يستند إليه هو سببته الولّى لحجّ الصبى؛ و لأنّ السبب أقوى من المباشر.

و فيه: أنّ القضاء مترتب على فعل الصبى ما يوجب الفساد، كالجنابه للغسل، و الولّى هو السبب فى حجّ الصبى، لا فى إفساده الحجّ؛ مضافا إلى أنّ وجوب القضاء - كما سيأتى - عند البلوغ و هو عندئذ كامل، فالمؤونه عليه كما فى حجّ الإسلام، و بعد البلوغ المباشر أقوى من السبب.

القول الثانى: أنّه على الصبى كما قال به فى القواعد (٣).

ص: ٤٠١

١- (١) الظاهر أنّ هذا متفرّع على أصل حجّ الصبى، فإن قلنا بأنّ أصل حجّه من ماله فيكون القضاء أيضا من ماله، و إن قلنا بأنّه من مال الولّى فيكون القضاء أيضا من ماله. و كيف كان، التفكيك بينهما فى غايه الإشكال. (م ج ف).

٢- (٢) الدروس الشرعيّه ١: ٣٠٧.

٣- (٣) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢.

و في الجواهر: «لعله لا خلاف في عدم وجوبه على الولي؛ للأصل و غيره، و أمّا الوجوب عليه فلعله لعموم دليله»(١).

وقت قضاء الحجّ

على القول بوجوب القضاء على الصبيّ يجب عليه القضاء(٢) بعد البلوغ، قال العلامة في التذكرة: «فإن أوجبنا القضاء فإنه لا يجزئه حاله الصبا، بل يجب عليه بعد بلوغه»(٣). و كذا في التحرير(٤)، و القواعد(٥)، و المدارك(٦).

و أمّا الدليل عليه فقال في جامع المقاصد: إنّ «الإفساد سبب في القضاء، و كونه سببا ثابت شرعا... فيجب أن يكون مسببه معتبرا في نظر الشارع ليسقط مقتضاه، و لا يكون شرعيّا إلاّ بعد بلوغه، و ليس حجّه الأوّل في الصّبا هو السبب، فإذا بلغ تعلق به مقتضى السبب، و هو القضاء، فوجب عليه فعله»(٧).

و فيه: أنّ حجّ الصبيّ - كما تقدّم - (٨) صحيح شرعا و يترتب عليه بعض

ص: ٤٠٢

- ١- (١) جواهر الكلام ١٨: ٢٥٧.
- ٢- (٢) إذا قلنا بأنّ الحجّ الثاني ليس قضاء بحسب الاصطلاح، بل هو عقوبه، و قلنا بأنّ هذه العقوبه ليست مشروطه بالبلوغ كما ذكرنا، فيجوز أن يأتي به في الصّبا، و بذلك يظهر النقاش في ما ذكره صاحب الجواهر رحمه الله عليه. (م ج ف).
- ٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٥.
- ٤- (٤) تحرير الأحكام ١: ٥٤٣.
- ٥- (٥) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢.
- ٦- (٦) مدارك الأحكام ٧: ٢٨.
- ٧- (٧) جامع المقاصد ٣: ١٢١.
- ٨- (٨) راجع المبحث الأوّل من هذا الفصل.

الآثار، إلا أنه مندوب في حقه.

و الصواب ما قال في الجواهر، من أنّ الخطاب - أي خطاب القضاء - يتوجه إلى المكلف، و بأن ذلك من باب الأسباب، فيخاطب به بعد بلوغه(١).

عدم كفايه القضاء عن حجه الإسلام

على تقدير وجوب القضاء على الصبي و أنه بعد البلوغ، فالظاهر أنه لا- يخرج عن حجه الإسلام إذا كان مستطيعا، قال في الخلاف: «فهل تجزيه عن حجه الإسلام أم لا-؟ نظرت في التي أفسدها، فإن كانت لو سلمت من الفساد أجزاء عن حجه الإسلام، و هو أن يبلغ قبل فوات وقت الوقوف بعرفات، فكذلك القضاء، و إن كانت لو سلمت من الفساد لا تجزيه عن حجه الإسلام، بأن لم يبلغ في وقت الوقوف، فكذلك القضاء»(٢). و كذا في المبسوط(٣) و التحرير(٤).

و في القواعد: «و لا- يصح في الصبا(٥)، بل بعد بلوغه و أداء حجه الإسلام مع وجوبها»(٦). و به قال في التذكرة(٧) و الدروس(٨) و غايه المرام(٩).

ص: ٤٠٣

- ١- (١) جواهر الكلام ١٨: ٢٥٧.
- ٢- (٢) الخلاف ٢: ٣٦٢.
- ٣- (٣) المبسوط ١: ٣٢٨.
- ٤- (٤) تحرير الأحكام الشرعيه ١: ٥٤٣.
- ٥- (٥) الظاهر أنه لا دليل على عدم الصحه في الصبا، و كيف أصل الحج الأول إذا لم يأت بالمفسد فيه يكون صحيحا، و لكن القضاء في الصبا غير صحيح؟ (م ج ف).
- ٦- (٦) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢.
- ٧- (٧) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٥.
- ٨- (٨) الدروس الشرعيه ١: ٣٠٧.
- ٩- (٩) غايه المرام ١: ٣٨٤.

و الدليل عليه ما تقدم أن المستفاد من النصوص (١) هو أن الحج الثاني - المقضى به - عقوبه، فلا يكون منطبقاً على ما وجب بأصل الشرع.

و بتعبير آخر: وجوب القضاء - على تقدير ثبوته - و هكذا وجوب حجه الإسلام عنوانان مستقلان، فلا يتداخلان؛ لأن الأصل في العناوين عدم التداخل. و لعله أشار إلى ذلك الشيخ في الخلاف، حيث قال بعد التصريح بعدم كفايه القضاء عن حجه الإسلام: «دليلنا: عموم الأخبار التي وردت» (٢).

تقدم حجه الإسلام على القضاء

إشارة

على تقدير وجوب القضاء على الصبي بعد بلوغه، إذا استطاع قبل إتيانه بالقضاء يجب عليه تقديم حجه الإسلام، قال الشيخ في الخلاف: «إذا بلغ و عليه قضاء حجه، فإنه لا يقضى قبل حجه الإسلام، فإن أتى بحجه الإسلام كان القضاء باقياً، و إن أحرم بالقضاء انعقد لحجه الإسلام، و كان القضاء باقياً في ذمته» (٣). و كذا في المبسوط (٤).

و في التذكرة: «و عليه أن يبدأ بحجه الإسلام ثم يقضى» (٥). و كذا في القواعد (٦).

و في الجواهر: «و لو وجب القضاء و حج الإسلام أخر القضاء و إن تقدم، بل قيل: لو نواه بطل و انصرف إلى حجه الإسلام، بل لو جؤزنا القضاء له في

ص: ٤٠٤

١- (١) وسائل الشيعه ٩: ٢٥٧، الباب ٣ من أبواب كفارات الاستمتاع، ح ٩.

٢- (٢) الخلاف ٢: ٣٦٢.

٣- (٣) نفس المصدر: ٣٨٢.

٤- (٤) المبسوط ١: ٣٢٧.

٥- (٥) تذكره الفقهاء، ٧: ٣٥.

٦- (٦) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢.

الصغر فشرع فيه و بلغ قبل الوقوف، انصرف إلى حجّه الإسلام». ثم إنه قدّس سرّه أمر بالتأمل (١).

و استدللّ على هذا الحكم فى جامع المقاصد بقوله: «و يجب تقديم حجّه الإسلام عليه - أى على القضاء - لأنّ سببه أسبق؛ إذ هو واجب بأصل الشرع، و هى الأوامر الشرعيّة المتقدّمة على هذه الأسباب، ففى أوّل بلوغه يتعلّق به قبل تعلّق غيرها» (٢).

و بتعبير آخر: وجوب حجّه الإسلام فورى فيقدّم على القضاء و إن تقدّم سببه، نظير ما بيّنه الفقهاء: أنّه لو نذر المكلف فى أيّام الحجّ أن يكون زائراً للحسين عليه السّلام ثم استطاع يقدم الحجّ؛ لأنّه مانع من العمل بالنذر، فيكون غير مقدور له.

و لكن قال فى المختلف بعد بيان قول الشيخ بوجوب تقديم حجّه الإسلام:

«و فيه نظر، أمّا أولاً: ففى تعيين تقديم حجّه الإسلام، فإنّ القضاء أيضا يجب على الفور» (٣).

و ممّا تقدّم يظهر ما فيه؛ لأنّ القضاء كأداء النذر فى أيّام الحجّ، حيث إنّ وجوب الحجّ مانع عن العمل بالنذر.

فرع

إذا أحرّم الوليّ بالصبيّ للحجّ أو أحرّم بنفسه كأن يكون مميّزاً و لم يتمّ الأعمال، سواء كان بالتسامح أو بالتمانع، فهل يبقى على إحرامه؟ قال الشيخ

ص: ٤٠٥

١- (١) جواهر الكلام ١٨: ٢٥٨.

٢- (٢) جامع المقاصد ٣: ١٢١.

٣- (٣) مختلف الشيعة ٤: ٣٤٧.

التبريزى: «لا شىء على الولي ولا على الصبي، ولا يبقى له إجماع إلا فى الإجماع بالعمرة المفردة»(١).

نقول: لم نجد فرقا(٢) بين إجماع الحج وإجماع العمرة المفردة، والحق أن الحكم فىهما واحد، والذى يستفاد من النصوص و كلمات الفقهاء أنه لا فرق بين إجماع الصبي وحجه وبين إجماع البالغ وحجه، قال فى المستند: «إجماع الصبي وحجه كغيره، إلا فى أمور ثلاثة:

أحدها: فى ميقاته فى غير حج التمتع، وأما فيه فكغيره من مكة.

و ثانيها: فى المباشرة.

و ثالثها: فى الكفارة والهدى(٣).

والحاصل: أن إجماع الصبي لا- يوجب عليه التكليف الوجوبى ولا- يترتب عليه وجوب الإتمام؛ لحديث الرفع، ولكن حيث إن المفروض صحه حجه يترتب عليه أحكام الوضع، ولذا لا يصح إجماعه ثانيا قبل خروجه من الإجماع الأول كما هو ظاهر.

فساد حج الصبي عند أهل السنة

إذا أفسد الصبي حجه بالجماع، فهل يجب عليه القضاء والكفارة - أى الفديه - وكذا المضى فى أفعال الحج حتى يتم؟ فيقع البحث فى ثلاث مسائل:

الاولى: لو جامع الصبي أو جمعت الصبيته فى إجماعها، فإن كان عن عمد

ص: ٤٠٦

١- (١) صراط النجاه ٩:٤.

٢- (٢) الظاهر وجود فرق، وهو أن الحاج بمجرد الخروج عن ذى الحجه يخرج عن الإجماع على قول بعض من الفقهاء، بخلاف إجماع العمرة المفردة، فتدبر. (م ج ف).

٣- (٣) مستند الشيعة ١١: ٣٣٢.

فسد حجّهما، و وجبت الكفّاره عند الشافعيّ، و على من تجب؟ فيه قولان:

أحدهما: تجب في مال الصبيّ؛ لأنّ الوجوب بسبب ما ارتكبه، و ثانيهما:

على وليّيه (١).

و جاء في المجموع: قال أصحابنا: و حيث فسد حجّ الصبيّ و قلنا: يجب القضاء و جبت الكفّاره، و هي بدنه، و إن لم نوجب القضاء ففي بدنه و جهان، أصحّهما الوجوب (٢).

و في حاشيه الخرشي في الفقه المالكي: «أنّ الوطء إذا وقع قبل التحلّل فإنّه يفسد مطلقا، أى سواء وقع من بالغ أم لا» (٣).

و قال ابن شاس: «و إذا فسد حجّه فعليه القضاء و الهدى» (٤).

و في مواهب الجليل: «لم يذكر المصنّف حكم الهدى؛ و ذلك لأنّ موجب الهدى لا يكون غالبا إلا بتفريط من الوليّ فإذا فرّط، فذلك عليه، و يؤخذ ذلك من قوله في المدوّنه: و كلّ شيء وجب على الصبيّ من الدّم في الحجّ فذلك على والده. و قال أيضا: قال المصنّف في مناسكه: و إذا فسد حجّه فعليه القضاء و الهدى» (٥).

و في الكافي في فقه أحمد: «و إن وطئ الصبيّ أفسد حجّه و وجبت بدنه» (٦).

ص: ٤٠٧

-
- ١- (١) كتاب الإيضاح في مناسك الحجّ و عمره للنووي: ٥٠٨، البيان في فقه الشافعي ٢٢٤:٤ و ٢٢٥، الحاوي الكبير ٢٨٥:٥، روضه الطالبين ٣٩٧:٢، العزيز شرح الوجيز ٤٥٣:٣ و ٤٥٤.
 - ٢- (٢) المجموع شرح المهذب ٢٧:٧-٢٨.
 - ٣- (٣) حاشيه الخرشي ٢٤٦:٣.
 - ٤- (٤) عقد الجواهر الثمينه ١:٤١٨.
 - ٥- (٥) مواهب الجليل ٣:٤٤٢.
 - ٦- (٦) الكافي في فقه أحمد ١:٤٦٨.

و جاء فى الشرح الكبير: «و إن وطئ أفسد حجّه و يمضى فى فاسده، و فى وجوب القضاء عليه وجهان:

أحدهما: لا يجب؛ لئلا تجب عباده بدنيّه على غير مكلف.

و الثّانى: يجب؛ لأنّه إفساد موجب للبدنه، فأوجب القضاء كوطء البالغ (١).

المسأله الثّانيه: إذا وطئ الصبىّ فى إحرامه عامدا و قلنا: إنّ عمدّه عمد فقد أفسد حجّه و لزم إتمامه؛ لأنّ سائر العبادات لا حرمه لها بعد الفساد، و يصير الشخص خارجا منها، لكنّ الحجّ و العمره و إن فسدوا يجب المضىّ فيها، و ذلك بإتمام ما كان يفعله لو لا عروض الفساد، كما صرح به الحنابله (٢).

قال ابن قدامه: و إن وطئ الصبىّ أفسد حجّه و وجبت البدنه و يمضى فى فاسده (٣)؛ لقوله تعالى: وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ (٤).

وجه الاستدلال: أنّه لم يفرّق بين الصحيح و الفاسد (٥).

المسأله الثّالثه: إذا أفسد الصبىّ حجّه بالجماع، هل يجب عليه القضاء؟ قال:

الشافعيّه: فيه قولان منصوصان: أصحّهما أنّه يجب القضاء؛ لأنّه إحرام صحيح فيوجب القضاء، كحجّ التطوّع فى حقّ البالغ؛ و لأنّ من لزمته الكفّاره بوطنه لزمه القضاء بوطنه كالبالغ.

و ثانيهما: أنّه لا يجب القضاء عليه؛ لأنّ القضاء تكليف و الصبىّ غير مكلف، و أنّه ليس أهلا لأداء فرض الحجّ، و أنّه عباده بدنيّه فلم تجب على الصبىّ

ص: ٤٠٨

١- (١) الشرح الكبير ٣: ١٦٥.

٢- (٢) الفروع ٣: ١٦٤.

٣- (٣) الشرح الكبير ٣: ١٦٥، كشاف القناع ٢: ٤٤٤، منتهى الإرادات ٢: ٦١، الإنصاف ٣: ٣٩٤.

٤- (٤) سورة البقره ٢: ١٩٦.

٥- (٥) مغنى المحتاج ١: ٥٢٣.

و جاء فى الشرح الكبير: إن وطئ الصبى فى إجماره أفسد حجّه و يمضى فى فاسده، و فى وجوب القضاء عليه و جهان:

أحدهما: لا يجب؛ لئلا تجب عباده بدئيه على غير مكلف.

و الثانى: يجب؛ لأنه إفساد موجب للبدنه فأوجب القضاء(٢).

و قال المرداوى: «وطئ الصبى كوطئ البالغ ناسيا يمضى فى فاسده، و يلزمه القضاء على الصحيح من المذهب، و قيل لا يلزمه قضاؤه»(٣).

و كذا فى الفروع(٤) و كشاف القناع(٥) و الكافى(٦) و منتهى الإرادات(٧) و مواهب الجليل(٨) و عقد الجواهر الثمينه(٩).

ثم إنه لو قلنا: يجب عليه القضاء فيقع الكلام فى أنه هل يصح منه فى حال صباه، أو لا يصح إلا بعد البلوغ؟ فيه خلاف.

الأصح عند الشافعيه: أنه يصح و هو المنصوص؛ لأنه لما جاز أن يتعلّق بدمته فرض القضاء قبل بلوغه و لم يكن الصغر مانعا من وجوبه جاز أن يصح

ص: ٤٠٩

-
- ١- (١) العزيز شرح الوجيز ٣: ٤٥٣، البيان فى مذهب الشافعي ٤: ٢٢٥، الحاوى الكبير ٥: ٢٨٥، المجموع شرح المهذب ٧: ٢٦، روضه الطالبيين ٢: ٣٩٧.
 - ٢- (٢) الشرح الكبير ٣: ١٦٥.
 - ٣- (٣) الإنصاف ٣: ٣٩٤.
 - ٤- (٤) الفروع: ١٦٤.
 - ٥- (٥) كشاف القناع ٢: ٤٤٤.
 - ٦- (٦) الكافى فى فقه أحمد ١: ٤٦٨.
 - ٧- (٧) منتهى الإرادات ٢: ٦١.
 - ٨- (٨) مواهب الجليل ٣: ٤٤٢.
 - ٩- (٩) عقد الجواهر الثمينه ١: ٤١٨.

منه فعل القضاء قبل بلوغه، و لا يكون الصغر مانعا من جوازه.

و الثاني: أنه لا يصح أن يقضيه حتى يبلغ؛ لأنّ القضاء فرض، و غير البالغ لا يصحّ منه أداء الفرض (١).

و قال الراجعي: «هل يجزئه القضاء في الصبي؟ فيه قولان: و يقال، و جهان:

أصحهما: نعم؛ اعتبارا بالأداء، و الثاني لا و به قال مالك و أحمد؛ لأنه فرض و هو ليس أهلا لأداء فرض الحجّ بدليل حجّه الإسلام» (٢).

إجزاء القضاء عن حجّه الإسلام

إذا قلنا: إنه يجب القضاء على الصبي و لم يقض حتى بلغ، فهل يجزئ ذلك القضاء عن حجّه الإسلام؟

قال بعض الشافعيّين: إذا بلغ ينظر في الحجّه التي أفسدها، فإن كانت بحيث لو سلمت من الإفساد أجزاءه عن حجّه الإسلام، بأن بلغ قبل فوات الوقوف تأدّت حجّه الإسلام بالقضاء، و إن كانت بحيث لا تجزئ عن حجّه الإسلام و إن سلمت عن الفساد، بأن بلغ بعد الوقوف، لم يقع القضاء عن حجّه الإسلام، بل عليه أن يبدأ بحجّه الإسلام، ثم يقضى، فإن نوى القضاء أولا انصرف إلى حجّه الإسلام و عليه القضاء، و إذا جوّزنا القضاء في حال الصبا فشرع فيه و بلغ قبل الوقوف انصرف إلى حجّه الإسلام

ص: ٤١٠

١- (١) المهذب في فقه الشافعي ١: ٢١٥، المجموع شرح المهذب ٧: ٢٦، البيان في فقه الشافعي ٤: ٢٢٥، العزيز شرح الوجيز

٣: ٤٥٣، روضه الطالبين ٢: ٣٩٧، الحاوي الكبير ٥: ٢٨٥.

٢- (٢) العزيز شرح الوجيز ٣: ٤٥٣.

و عليه القضاء (١).

و ذهب الحنابلة إلى أنه لا يصح القضاء، إلا بعد البلوغ، و نصّ عليه أحمد؛ للجمع بين الدليلين. و قيل: يصحّ قبل بلوغه كالبالغ.

قال ابن قدامه: «و عليه القضاء إذا بلغ» (٢). و كذا في منتهى الإرادات (٣) و الفروع (٤) و الإقناع (٥) و الإنصاف (٦).

و قال في كشّاف القناع: لكن إذا أراد الصبيّ القضاء بعد البلوغ لزمه أن يقدّم حجّجه الإسلام على المقضيّه، و لو خالف بأن قدّم المقضيّه على حجّجه الإسلام ينصرف فعله إلى حجّجه الإسلام، ثمّ يقضى بعد ذلك (٧). و كذا في منتهى الإرادات (٨) و الشرح الكبير (٩).

و قال الحنفيّه: إن أفسد الصبيّ حجّجه بالجماع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفه فلا كفّاره و لا قضاء عليه.

قال ابن عابدين: قوله: لكن لا دم و لا قضاء عليه، أى على الصبيّ... و كذا لا مضىّ عليه في إحرامه؛ لعدم تكليفه (١٠).

ص: ٤١١

١- (١) روضه الطالبيين ٢: ٣٩٨، المجموع شرح المهذب ٧: ٢٧، العزيز شرح الوجيز ٣: ٤٥٣.

٢- (٢) الكافي في فقه أحمد ١: ٤٦٨.

٣- (٣) منتهى الإرادات ٢: ٦١.

٤- (٤) الفروع ٣: ١٦٥.

٥- (٥) الإقناع ١: ٣٣٦.

٦- (٦) الإنصاف ٣: ٣٩٤.

٧- (٧) كشّاف القناع ٣: ٤٤٤.

٨- (٨) منتهى الإرادات ٢: ٦١.

٩- (٩) الشرح الكبير ٣: ١٦٥.

١٠- (١٠) الردّ المحتار على الدرّ المختار ٢: ٥٥٨.

و فى أحكام الصغار: «المراهق إذا أحرَم للحجّ أو للعمرة لا يؤمر بالمضى، و كذا لو أفسدهما؛ لأنّ بالمضىّ عليهما يلحقه مئونه من جهة المال، و لو تناول محظور إحرامه لا يلزمه شيء، و لو أفسد الصوم و الحجّ لا يقضى؛ لأنّه يلحقه فى ذلك مشقّه (١).

ص: ٤١٢

١- (١) أحكام الصغار: ٣٣.

إشاره

أجمع العلماء (١) على أنه لو حجَّ الصبي في حال صغره لم يجزئه عن حجِّه الإسلام، بل يجب عليه بعد البلوغ والاستطاعه (٢). (٣).

و أما إذا بلغ الصبي في أثناء الحجِّ، فهل يجزيه عن حجِّه الإسلام؟

اختلف الفقهاء في ذلك، و يقع الكلام ضمن مسائل:

الاولى: بلوغ الصبي قبل المشعر

إشاره

إذا بلغ الصبي قبل الوقوف في المشعر ففي أجزاء حجِّه عن حجِّه الإسلام قولان:

ص: ٤١٣

١- (١) تذكره الفقهاء ٣٦:٧، مستند الشيعة ٢٠:١١، جواهر الكلام ٣١:١٨ (ط ج).

٢- (٢) النهايه: ٢٠٢، شرائع الإسلام ٢٢٤:١، المعتمد ٧٤٩:٢، الجامع للشرائع: ١٧٣، الوسيله: ١٩٥، الدروس الشرعيه ٣٠٧:١، مدارك الأحكام ٢٠:٧.

٣- (٣) جاء في روايه مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لو أن غلاماً حجَّ عشر حجج، ثم احتلم كانت عليه فريضه الإسلام». وسائل الشيعة ٣٠:٨-٣١، الباب ١٣ من أبواب وجوب الحجِّ، ح ٢، وفي صحيحه إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحجُّ، قال: «عليه حجِّه الإسلام إذا احتلم، و كذلك الجاربه عليها الحجِّ إذا طمشت». وسائل الشيعة ٣٠:٨، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجِّ، ح ١.

الأول: ما ذهب إليه المشهور من أنه يجزيه، وهو الأقوى.

قال الشيخ في الخلاف: «وإن كمالاً - أي الصبي والعبد - قبل الوقوف تعين إحرام كل واحد منهما بالفرض، وأجزأه عن حجّه الإسلام» (١). وكذا في المبسوط (٢).

وفي التذكرة: «وإن بلغ الصبي أو اعتق العبد قبل الوقوف بالمشعر، فوقف به أو بعرفه معتقاً وفعل باقي الأركان، أجزأه عن حجّه الإسلام. وكذا لو بلغ أو اعتق وهو واقف» (٣). وكذا في الوسيله (٤) والقواعد (٥) والدروس (٦) وإصباح الشيعه (٧)، وبه قال جماعه من المتأخرين (٨) وبعض أعلام العصر (٩).

جاء في تحرير الوسيله: «لو حجّ الصبي المميّز وأدرك المشعر بالغاً، والمجنون وعقل قبل المشعر، يجزيهما عن حجّه الإسلام على الأقوى» (١٠). واختاره في تفصيل الشريعة (١١).

ص: ٤١٤

-
- ١- (١) الخلاف ٢: ٣٧٨-٣٧٩.
 - ٢- (٢) المبسوط ١: ٣٢٨.
 - ٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٨.
 - ٤- (٤) الوسيله: ١٩٥.
 - ٥- (٥) قواعد الأحكام ١: ٤٠٢.
 - ٦- (٦) الدروس الشرعية ١: ٣٠٨.
 - ٧- (٧) إصباح الشيعه: ١٨١.
 - ٨- (٨) مسالك الأفهام ٢: ١٢٣، كشف الغطاء ٤: ٤٧٤، مجمع الفائده والبرهان ٦: ٦٣، الحدائق الناضره ١٤: ٦٠، رياض المسائل ٦: ٢٢.
 - ٩- (٩) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٣١، مهذب الأحكام ١٢: ٣٥، جامع المدارك ٢: ٢٥٧.
 - ١٠- (١٠) تحرير الوسيله ١: ٣٤١، مسأله ٦.
 - ١١- (١١) تفصيل الشريعة، كتاب الحج ١: ٦٦.

و استدللّ لقول المشهور بوجوده:

الأوّل: الإجماع الذى ادّعاه فى الخلاف (١)، و فى التذكرة: «عند علمائنا أجمع» (٢).

و فى المسالك: «و المعتمد الإجزاء تعويلا على الإجماع المنقول، و عدم العلم بالمخالف على وجه يقدر فيه» (٣). و كذا فى الرياض (٤).

و فى الجواهر: «و لا وجه لمنع الإجماع الذى نقله الثقة العدل و شهد له التسبع» (٥).

و اورد عليه بأنّه لا يتمّ حيث إنّ فى المسألة قولين.

على أنّه لو سلّمنا تحقّق الإجماع فإنّه ليس من الإجماع المصطلح الكاشف عن رأى المعصوم عليه السلام؛ لإمكان استنادهم فى الحكم المذكور إلى الروايات الواردة فى العبد و تعدّوا من مواردّها إلى الصبى، فيكون إجماعا اجتهاديا لا تعبديا (٦).

الثانى: الروايات الواردة فى العبد إذا اعتق و أدرك المشعر بعده، الدالّة على إجزاء حجّه عن حجّه الإسلام:

ص: ٤١٥

١- (١) الخلاف ٢: ٣٨٠.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٨.

٣- (٣) مسالك الأفهام ٢: ١٢٤.

٤- (٤) رياض المسائل ٦: ٢٢.

٥- (٥) جواهر الكلام ١٨: ٣٤ (ط ج).

٦- (٦) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٣١-٣٢، تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٦٢.

منها: روايه شهاب عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعتق عشيته عرفه عبدا له، قال: «يجزى عن العبد حجّه الإسلام»^(١).

و منها: روايه معاويه بن عمّار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مملوك اعتق يوم عرفه، قال: «إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحجّ»^(٢)، و غيرها^(٣).

بتقريب: أنّ المستفاد منها بإلغاء الخصوصيّة حكم عام بالإضافة إلى كلّ من كان ناقصا - و لأجله لا يكون عليه حجّه الإسلام - إذا كمل و أدرك المشعر يكون حجّه مجزيا عن حجّه الإسلام، و لا فرق بين العبد و الصبيّ و المجنون من هذه الجهة.

و اورد عليه بأنّه مع عدم تعرّض شيء من الروايات الواردة في العبد لعلّه الإجزاء^(٤) حتى يتعدّى عن موردها إلى سائر موارد وجود العله لا بدّ من القطع بالملاك و المناط، و من الواضح أنّه لا مجال لتحقّق هذا القطع، خصوصا بعد ملاحظه عدم الإجزاء في بعض الموارد المشابهه، كما في تفصيل الشريعة^(٥).

و في العروه: «أنّه قياس، مع أنّ لازمه الالتزام به فيمن حجّ متسكعا، ثمّ

ص: ٤١٦

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٥، الباب ١٧ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ١.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب: ح ٢.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب: ح ٣-٤.

٤- (٤) لا يبعد أن يقال إنّ إدراك أحد الموقفين مع وجود الشرائط كاف في إدراك مجموع الحجّ، و هو العله للإجزاء، و على هذا فيجزي هذا الملاك في الصبيّ أيضا، و أمّا ما ذكره السيّد اليزدي في العروه من أنّه قياس، مضافا إلى عدم الالتزام به فيمن حجّ متسكعا ثمّ حصلت له الاستطاعه قبل المشعر، فمخدوش لأجل أنّه ليس بقياس من جهه ذكر العله، و هي إدراك أحد الموقفين و عدم ورود النقض عليه من جهه الدليل الخاص على اعتبار الاستطاعه من أوّل الحجّ إلى آخره حتّى اعتبار الرجوع إلى الكفايه. (م ج ف).

٥- (٥) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٦٢.

حصل له الاستطاعة قبل المشعر، و لا يقولون به»(١).

و لكن فى الجواهر: «أنّ الحمل - أى حمل الصبى - على العبد ليس قياسا بعد ما عرفت من الإجماع، و ظهور نصوص العبد فى عدم الخصوصيته له»(٢).

الثالث: ما ورد من الأخبار، من أنّ من لم يحرم من مكّه أحرم من حيث أمكنه و لو قبل المشعر، مثل روايه علىّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام قال: سألته عن رجل نسي الإحرام بالحجّ فذكر و هو بعرفات، ما حاله؟ قال: «يقول: اللّهم على كتابك و سنّه نبىك [صلّى الله عليه و آله] فقد تمّ إحرامه، فإن جهل أن يحرم يوم التّرويه بالحجّ حتّى رجع إلى بلده إن كان قضى مناسكه كلّها فقد تمّ حجّه»(٣)، و غيرها(٤).

قال فى الجواهر: «فالوقت صالح لإنشاء الإحرام، فكذا لانقلابه أو قلبه، مع أنّهما قد أحرما من مكّه و أتيا بما على الحاجّ من الأفعال، فلا يكونان أسوأ حالا ممّن أحرم من عرفات - مثلا - و لم يدرك إلاّ المشعر»(٥).

و أجاب عنها فى العروه: «أنّ موردها من لم يحرم، فلا يشمل من أحرم سابقا لغير حجّه الإسلام»(٦).

و أورد فى المستند على ما فى العروه قائلا: «إنّ مورد الروايات ليس من لم يحرم، بل موردها من ترك الوقوف بعرفه من غير عمد، و إنّما تركه لمانع، كما

ص: ٤١٧

١- (١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥١.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٨: ٣٤ (ط ج).

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٢٣٩، الباب ١٤ من أبواب المواقيت، ح ٨.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ٥ و غيرها.

٥- (٥) جواهر الكلام ١٨: ٣٢ (ط ج).

٦- (٦) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥١.

إذا حبس أو منعه مانع، و نحو ذلك ممّا يوجب ترك الوقوف بعرفه و أدرك المشعر، ففي هذه المورد دلت الروايات على أنّ من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ، سواء كان قبل ذلك محرماً أم لم يكن محرماً»(١).

الصبيّ الذي لا يجب عليه الحجّ و لا يكون مكلفاً به و نسي الاحرام هل يكفى حجه

و بالجمله، مقتضى ظهور هذه النصوص اختصاص الحكم بمن كان الحجّ واجبا عليه و لم يتحقّق منه الإحرام في مكّه لنسيان أو جهل أو عصيان أو مانع أو غيرها، فإنّه يجب عليه أن يحرم من حيث أمكن، و أمّا الصبيّ الذي لا يجب عليه الحجّ و لا يكون مكلفاً به، فلا يستفاد حكمه منها(٢).

الرابع: الأخبار الدالّة على أنّ من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ، مثل ما رواه في العلل عن جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «من أدرك المشعر يوم النحر قبل زوال الشّمس فقد أدرك الحجّ، و من أدرك يوم عرفه قبل زوال الشّمس فقد أدرك المتعه»(٣).

و ما رواه في الكافي عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «من أدرك المشعر الحرام و عليه خمسه من النّاس فقد أدرك الحجّ»(٤).

و رواه الصدوق بإسناده عن ابن أبي عمير مثله، إلّا أنّه قال: «و عليه خمسه من النّاس»(٥)، و غير ذلك من الروايات(٦).

بتقريب: أنّ المستفاد منها أنّ كلّ من أدرك المشعر جامعا للشرائط فقد

ص: ٤١٨

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٣٣.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٦٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٠: ٥٩، الباب ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر، ح ٨.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ١٠.

٥- (٥) الكافي ٤: ٤٧٦، الباب من فاتح الحجّ، ح ٥.

٦- (٦) وسائل الشيعه ١٠: ٥٩، الباب ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر.

أدرك الحجّ، فإذا بلغ الصبيّ قبل الوقوف في المشعر فقد أدرك الحجّ بالغاً، فيجزى حجّه عن حجّه الإسلام.

و أورد عليه في تفصيل الشريعة بعدم انطباق الدليل على المدعى، فإن مقتضى الروايات صحّه الحجّ و تماميته بسبب إدراك المشعر، و عدم كون فوت عرفه قادحاً في ذلك، و المدعى يرجع إلى أجزاء الحجّ بعد البلوغ و إدراك المشعر عن حجّه الإسلام، و من المعلوم أنّ الأجزاء و عدمه أمر، و الصحّه و عدمها أمر آخر، و بعبارة أخرى: لا شبهه في صحّه حجّ الصبيّ و لو بلغ قبل الوقوف بالمشعر، إنّما الإشكال في الأجزاء (1)، و الروايات بعيدة عن إثباته، و أجنبيّة عن إفادته (2).

الخامس: ما استدللّ به بعض، من كون الأجزاء على طبق القاعده، و قرّره بعض الأعلام بهذا التقريب: إنّ الحجّ طبيعه واحده مشتركة بين الصبيّ و البالغ، و إنّما الاختلاف في الحكم، بمعنى أنّه مستحبّ لطائفه، و واجب على طائفه اخرى كالبالغين، و لا اختلاف في الموضوع نظير الصلاه، فإنّه إذا بلغ الطفل أثناء الصلاه أو بعدها في أثناء الوقت لا يجب عليه إعادة الصلاه؛ لأنّها طبيعه واحده و قد أتى بها، و لا موجب للإعادة، فالسقوط على طبق القاعده.

نعم، وردت النصوص أن حجّ الصبيّ إذا وقع بتمامه حال الصغر لا يجزى، و بهذا المقدار نخرج عن مقتضى القاعده، و لو لا النصّ لقلنا بالأجزاء حتّى إذا بلغ بعد إتمام الحجّ (3).

ص: ٤١٩

١- (١) و الإنصاف أنّ التفكيك بين الصحّه و الأجزاء بعيد عن أذهان العرف و غريب عن مورد الروايات. (م ج ف).

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٦٤.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٣٣.

و بيان آخر: لا فرق بين حجّ الصبىّ و البالغ، إلاّ فى ارتفاع الإلزام عن غير البالغ بالأدله الامتنائيه، و هذا لا يوجب تفاوتاً فى نفس الطبيعه المطلوبه من البالغ و الصبىّ.

و عليه فإذا شرع فى العمل قبل البلوغ و بلغ فى الأثناء يجب عليه الإتمام، و حينئذ لا يبقى موضوع للأمر بها ثانياً، فيجزى لا محاله.

و فيه: أنّ تماميّه القاعده من أصلها ممنوعه؛ لعدم العلم بوحده الطبيعه المطلوبه من البالغ و الصبىّ من حيث الملاك؛ لعدم الإحاطه بالملاكات لغير علام الغيوب، فيحتمل أنّ للبلوغ دخلاً فى أصل الملاك و المصلحه، بحيث لو لم يرد دليل خاصّ على مطلوبيّه العمل من الصبىّ أيضاً لاحتملنا (١) عدم كون العمل قبل البلوغ ذا ملاك أصلاً فضلاً عن وحده الملاك (٢).

السادس: قال فى تفصيل الشريعه مشيراً إلى الروايات الداله على عدم أجزاء حجّ الصبىّ عن حجّه الإسلام - مثل صحيحه إسحاق بن عمّار، قال:

سألت أبا الحسن عليه السّلام عن ابن عشر سنين يحجّ؟ قال: «عليه حجّه الإسلام إذا احتلم، و كذلك الجاربه عليها الحجّ إذا طمّث» (٣) - ما هذا نصّه: «إنّ مقتضى هذه الروايه أنّ الجاربه إذا طمّث يجب عليها الحجّ، فالطمّث موجب لثبوتها و لزومها، و إذا انضمت هذه الروايه إلى الروايات المتقدّمه الداله (٤) على أنّ من

ص: ٤٢٠

١- (١) مع وجود الدليل الخاصّ على صحّ حجّ الصبىّ، و أيضاً مع الدليل على أصل مشروعيه عباداته، لا مجال لهذا الاحتمال أصلاً. (م ج ف).

٢- (٢) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى ١: ٤٧-٤٨ مع تصرّف.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٠، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ، ح ١.

٤- (٤) إن لم نقل بأنّ موردها هو الذى يكون الحجّ واجبا عليه، و لم يدرك الوقوف فى عرفات؛ لنسيان أو جهل أو عصيان. و العجب أنّ والدنا الراحل قدّس سرّه صرّح بأنّ الصبىّ الذى لا يجب عليه الحجّ لا يستفاد حكمه منها، فكيف يقول بذلك فى هذه العبارة؟ فتدبّر. (م ج ف).

أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ، يستفاد أنّ ما تأتي به الجاربه بعد الطمث تكون حجّه الإسلام إذا كان الطمث قبل الوقوف بالمشعر.

و بعبارة اخرى: المستفاد من تلك الروايات... هو صحّه الحجّ و تماميته بإدراك المشعر، و مفاد هذه الروايه وجوب الحجّ الصحيح عليها بعد الطمث، فملا-حظه مجموعهما تصير دليلا- للمشهور القائل بالاجزاء و إن كان كلّ واحد منهما غير صالح للاستدلال»(١). و هذا المعنى أيضا يظهر من كلام السيّد الخونسارى أيضا(٢).

السابع: أنّ عمومات التشريع الأوليه تقتضى الصحه، و ليس ما يستوجب الخروج عنها إلا ما تقدّم من النصوص الداله على اعتبار البلوغ فى مشروعته حجّه الإسلام، لكنّها مختصّه بصوره ما إذا وقع تمام الحجّ قبل البلوغ، و لا تشمل صورته ما إذا بلغ فى الأثناء، فتبقى صورته المذكوره داخله فى الإطلاق المقتضى للصحّه.

نعم، لازم ذلك المشروعيه أيضا لو بلغ بعد الوقوف قبل إتمام أعمال الحجّ، و قد ادعى - فى التذكره و غيرها - الإجماع على خلافه.

لكن يمكن دفعه: بأنّ الإجماع المذكور هو الموجب للخروج عن مقتضى الأدلّه(٣). و قريب من هذا فى مصباح الهدى(٤).

نقول: إنّ العمومات الداله على اعتبار البلوغ فى مشروعته حجّه الإسلام

ص: ٤٢١

١- (١) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٦٥-٦٦.

٢- (٢) جامع المدارك ٢: ٢٥٦.

٣- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٣١.

٤- (٤) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٧١.

تشمل ما إذا بلغ في الأثناء، و لا- دليل للخروج عنها، و الحكم بإجزاء الصورة المذكوره إلا أن نتمسك بصحيحه إسحاق بن عمار المتقدمه و غيرها(١).

فالأقوى(٢) ما ذهب إليه المشهور من أنه إن أدرك الصبي المميز أحد الموقفين بالغاً يجزيه عن حجّه الإسلام، و إن كان الأحوط الإعادة بعد ذلك إن كان مستطعاً.

قال في الرياض - بعد نقل الإجماع و أنه لا- بأس به - ما هذا لفظه: «سيما مع اعتضاد النقل بالشهره الظاهره و المحكيه حدّ الاستفاضه، و بسائر ما ذكره من الأدله، و إن كان في بلوغها حدّ الحجّيه مناقشه. هذا، و لا- ريب أنّ الأحوط الإعادة بعد الاستطاعه»(٣).

عدم الإجزاء عن حجّه الإسلام

إشاره

القول الثاني: ما ذهب إليه جماعه من الأصحاب من عدم إجزاء حجّ الصبي عن حجّه الإسلام إذا بلغ قبل الوقوف بالمشعر، قال في الجامع للشرائع: «فإن اعتق الرقيق و بلغ الصبي بعد إتمامهما و قبل الوقوف بأحد الموقفين أجزاءهما، و الأولى أن لا يجزى عن الصبي»(٤).

و في الحدائق: «فالظاهر هو عدم الإجزاء»(٥)، و به قال في مفاتيح

ص: ٤٢٢

- ١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٣٠، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ، ح ٢.
- ٢- (٢) استنادا إلى إلغاء الخصوصيه عن روايات العبد كما قوّيناه، و أيضا ما ذكره السيد الخوئي رحمه الله عليه من أنّ الإجزاء في المقام هو المطابق للقاعده و لا نحتاج معه إلى الروايات. (م ج ف).
- ٣- (٣) رياض المسائل ٦: ٢٣.
- ٤- (٤) الجامع للشرائع: ١٧٣.
- ٥- (٥) الحدائق الناضره ١٤: ٦١.

الشرائع (١) و المستند (٢)، و اختاره بعض أعلام العصر (٣).

قال في العروة: «فالقول بالأجزاء مشكل، و الأحوط الإعادة بعد ذلك إن كان مستطيعا، بل لا يخلو عن قوّه» (٤)، و اختاره في المعتمد (٥).

أدله هذا القول

و ما يمكن أن يستدلّ به لإثبات هذا القول وجوه:

الأوّل: الأصل و منع الإجماع، كما في الجواهر (٦).

و فيه: أنّ الأصل دليل حيث لا دليل، و قد تقدّم أنّ الدليل موجود.

الثاني: ما ذكره في المستند من أنّ في شمول الإطلاقات التي دلّت على أنّ من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ للصبيّ نظر، سيّما في حجّ التمتع، حيث إنّ العمره الواجبه وقعت في زمان عدم التكليف، و لم يثبت (٧) إدراك العمره بذلك (٨).

و بتعبير آخر: إطلاقات من أدرك إنّما دلّت على إدراك الحجّ بإدراك المشعر، و لكنّ إنّما يدرك الحجّ الذي نواه و أحرم به، و صلاحية الوقت للإحرام

ص: ٤٢٣

١- (١) مفاتيح الشرائع ١: ٢٩٦.

٢- (٢) مستند الشيعة ١١: ٢١.

٣- (٣) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى ١: ٤٩-٥٠.

٤- (٤) العروة الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥١-٣٥٢.

٥- (٥) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروة الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٣٥.

٦- (٦) جواهر الكلام ١٨: ٣٣ (ط ج).

٧- (٧) كيف يصحّ هذا مع دخول العمره في حجّ التمتع و كونهما بمنزله الفعل الواحد، و عليه فإدراك الحجّ إدراك للعمره أيضا. (م ج ف).

٨- (٨) مستند الشيعة ١١: ٢١-٢٢.

لا يفيد (١) إلا إذا لم يكن محرماً، أمّا المحرم فليس له الإحرام ثانياً إلا بعد الإحلال، أو العدول إلى ما دلّ عليه الدليل، ولا دليل هنا (٢).

و الجواب: أنّ الإطلاقات وإن كانت لا تشمل المورد ولكن الأدلّة الأخرى موجودة لإثبات القول المشهور كما تقدّم.

الثانى: قال فى المعتمد: فإنّ إطلاق الروايات الدالّة على عدم أجزاء حجّ الصبى يشمل ما إذا بلغ أثناء العمل، كصحيحه إسحاق بن عمّار (٣)، (٤) بالتقريب المتقدّم.

و فى تفصيل الشريعة: «أنّ مقتضى القاعدة بعد شرطيه البلوغ - مثلاً - فى حجّه الإسلام هو عدم الإجزاء؛ لأنّ مقتضاها اعتبار اشتمال جميع أجزاء الواجب على الشرط، فكما أنّ مقتضى اعتبار شرطيه الطهاره فى الصلاه لزوم تحقّقها فى جميع أجزاء الصلاه من أولها إلى آخرها، فكذلك لازم اعتبار البلوغ فى حجّه الإسلام عدم تحقّقها بدونها و لو فى شىء من أجزائها، و عليه فاللازم على القائل بالإجزاء إقامة الدليل عليه» (٥).

و الجواب يظهر ممّا تقدّم فلا نعيده.

و تردّد فى الشرائع حيث قال: «و لو دخل الصبى المميّز و المجنون فى الحجّ ندباً، ثمّ كمل كلّ واحد منهما و أدرك المشعر أجزاً عن حجّه الإسلام على

ص: ٤٢٤

١- (١) و قد نقل فيما تقدّم عن صاحب الجواهر أنّ الوقت كما أنّه صالح لإنشاء الإحرام كذلك لانقلابه أو قلبه. و بالجمله، فالظاهر تماميه التمسك بالإطلاقات. (م ج ف).

٢- (٢) جواهر الكلام ١٧: ٣٣ (ط ج).

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٣٠، الباب ١٢ من أبواب وجوب الحجّ، ح ١.

٤- (٤) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٣٤.

٥- (٥) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٦١.

تردّد»(١). و كذا فى المنتهى(٢) و التحرير(٣).

و وحيه فى المعبر الإجزاء بقوله: «لأنه زمان يصح إنشاء الحجّ فيه فكان مجزيا، بأن يجدد تيه الوجوب»(٤). و كذا فى المدارك(٥).

و ذهب فى الحدائق إلى عدم الإجزاء، حيث قال: «بأن جواز إنشاء الحجّ فى ذلك الزمان على بعض الوجوه بنصّ خاصّ، لا يقتضى إلحاق غيره به، خصوصا مع مصادمته بمقتضى الأصل، من عدم إجزاء المندوب عن الواجب»(٦). و كذا فى الذخير(٧).

الامور المترتبة على القول بالإجزاء

أ - تجديد التيه

بناء على القول بالإجزاء هل يجب على الصبيّ بعد بلوغه تجديد تيه الوجوب لحجّه الإسلام؟ فيه قولان:

الأول: عدم وجوب تجديد التيه.

قال فى الجواهر: «و لعله الأقوى»(٨)، و اختاره فى مهذب الأحكام(٩).

ص: ٤٢٥

١- (١) شرائع الإسلام ١: ٢٢٥.

٢- (٢) منتهى المطلب ١٠: ٥٩.

٣- (٣) تحرير الأحكام الشرعيّه ١: ٥٤٣.

٤- (٤) المعبر ٢: ٧٤٩.

٥- (٥) مدارك الأحكام ٧: ٢٢.

٦- (٦) الحدائق الناضره ١٤: ٦١.

٧- (٧) ذخير المعاد ٣: ٥٥٨.

٨- (٨) جواهر الكلام ١٨: ٣٥ (ط ج).

٩- (٩) مهذب الأحكام ١٢: ٣٦.

و استدلال في الجواهر بإطلاق النصوص الواردة في العبد، وإطلاق الفتاوى فيه، و بأن عدم الوجوب هو مقتضى الأصل، و انعقاد الإحرام و انصراف الفعل إلى ما في الذمه إذا نوى عينه و إن غفل عن خصوصيته و لم يتعرض لها في التيه و لا للوجوب في تيه الوقوف (١).

و نقول: قد تقدم أنه لا يمكن الاستناد على النصوص الواردة في العبد لإثبات الإجزاء في مفروض الكلام، فكيف يستند إلى إطلاقها لإثبات عدم وجوب تجديد التيه؟! و الأصل أيضا لا يكون دليلا، و سيأتي قريبا زياده توضيح.

وجوب تجديد التيه

القول الثاني: أنه يجب تجديد التيه كما هو ظاهر الخلاف (٢)، و صريح المعبر، حيث يقول: «لأنه زمان يصح إنشاء الحج فيه، فكان مجزيا بأن يجدد تيه الوجوب» (٣). و كذا في المنتهى (٤) و الدروس (٥) و الذخير (٦).

و يمكن أن يريدوا به تجديد تيه الإحرام على وجه الوجوب؛ لأنه مستمر إلى أن يأتي بالمحلل، فتكون التيه في أثناءه واجبه لما بقي منه، كما لو كان في أثناء الوقوف، أو أن يريدوا به تيه باقي النسك جمله من حج أو عمره - بناء

ص: ٤٢٦

١- (١) جواهر الكلام ١٨: ٣٤-٣٥ (ط ج).

٢- (٢) الخلاف ٢: ٣٧٩، مسأله ٢٢٦.

٣- (٣) المعبر ٢: ٧٤٩.

٤- (٤) منتهى المطلب ١٠: ٥٩.

٥- (٥) الدروس الشرعيه ١: ٣٠٦.

٦- (٦) ذخيره المعاد ٣: ٥٥٨.

على وجوب نيته الجملة - و هي النيّة التي تذكر عند الخروج، فإذا فات بعضها جدد الباقي (١).

و في كشف اللثام: أنّ المقصود تجديد نيته الإحرام، بمعنى أن ينوى أنّه من الآن محرم بحجّه الإسلام (٢)، و لكن صرح في المسالك بكفايه نيته الوجوب بباقي الأفعال حيث يقول: «لا ريب على تقدير الإجزاء في وجوب نيته الوجوب بباقي الأفعال بعد الكمال» (٣). و كذا في المدارك (٤).

أدله وجوب تجديد النيّة

و استدللّ لوجوب تجديد النيّة بأنّ الأعمال بالنيّات، و لا عبره بنيه غير المكلف، مع أنّه لم ينو حجّه الإسلام، و خصوصا إذا اعتبر في النيّات التعرّض للوجوب أو الندب، فلا ينقلب إلى الفرض إلّا بنيه، كما في كشف اللثام (٥).

نقول: إن كان المستند في الإجزاء بالنسبة إلى الصبيّ هو إلغاء الخصوصيّة من الروايات الواردة في انعقاد العبد قبل الوقوف بالمشعر، الدالّة على إجزاء حجّه عن حجّه الإسلام فلا مانع من التمسك بإطلاق تلك الروايات بالإضافة إلى المقام أيضا، و الحكم بعدم لزوم تجديد النيّة و إن أمكنت المناقشه على هذا التقدير أيضا.

كما أنّه لو كان المستند في الحكم بالإجزاء في الصبيّ البالغ هو أنّ

ص: ٤٢٧

١- (١) مسالك الأفهام ٢: ١٢٤.

٢- (٢) كشف اللثام ٥: ٧٤.

٣- (٣) مسالك الأفهام ٢: ١٢٤.

٤- (٤) مدارك الأحكام ٧: ٢٢.

٥- (٥) كشف اللثام ٥: ٧٤.

الحجّ لا يكون حقائق متعدّده و طبائع متكثّره، بل هو حقيقه واحده و طبيعه فارده، قد يعرض لها الاستحباب، و قد يعرض لها الوجوب، و لا يوجب ذلك الاختلاف بوجه، فاللازم أيضا أن يقال بعدم لزوم تجديد التّيه أصلا.

و أمّا لو منعنا إلغاء الخصوصيّة في روايات العبد و منعنا وحده الطبيعه و اتّحاد الحقيقه، بل قلنا بالتعدّد و التّكثّر - كما هو الحقّ - و استندنا في الحكم بالإجزاء إلى ما ذكرنا من ضمّ روايات(١): «من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ»، و إلى الإطلاق في روايه الجاربه الدالّه على أنّ عليها الحجّ إذا طمّثت، فاللازم الحكم بلزوم تجديد تّيه الإحرام؛ لأنّ مقتضى ذلك الدليل وجوب الحجّ بالبلوغ، لفرض التّمكّن منه بسبب إدراك المشعر، و هذا لا- ينافى لزوم تجديد التّيه بعد كون مقتضى القاعده ذلك لفرض اختلاف الحقيقه و تعدّد الطبيعه.

و بعباره اخرى: بعد كون اللازم بحسب القاعده تجديد التّيه ليس هناك ما يدلّ على عدم اللزوم و الاكتفاء بالتّيه الاولى، كما في تفصيل الشريعه(٢).

و أمّا الثمره بين القولين، فستأتى قريبا في بيان فروع المسأله.

ب: اشتراط الاستطاعه أو عدمها

هل يشترط في الإجزاء كونه مستطاعا حين الدخول في الإحرام، أو يكفي استطاعته من حين البلوغ أو لا يشترط ذلك أصلا؟ أقوال:

ص: ٤٢٨

١- (١) ظاهر هذه الروايات أيضا أنّ إدراك الحجّ قهري و لا يحتاج إلى التّيه و تجديدها. (م ج ف).

٢- (٢) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٦٦ و ٦٧ مع تصرّف.

الأول: عدم اعتبار الاستطاعه، كما هو الظاهر من التذكرة حيث يقول:

«لو بلغ الصَّبِيُّ أو اعتق العبد قبل الوقوف أو في وقته و أمكنهما الإتيان بالحجِّ وجب عليهما ذلك؛ لأن الحجَّ واجب على الفور، فلا يجوز لهما تأخيره مع إمكانه كالبالغ الحرّ... و متى لم يفعلا الحجَّ مع إمكانه فقد استقرَّ الوجوب عليهما، سواء كانا موسرين أو معسرين؛ لأنَّ ذلك وجب عليهما بإمكانه في موضعه، فلم يسقط بفوات قدره بعده»^(١).

و هذا كالصريح في عدم اعتبار الاستطاعه في أجزاء حجِّ الصَّبِيِّ.

و نسبه في المدارك إلى الأكثر^(٢)، و قواه في الذخير^(٣).

و في الحدائق: و هو ظاهر المشهور حيث لم يتعرَّضوا لاشتراط ذلك، و هو الأظهر^(٤).

و في الجواهر: «أنَّ الأقوى عدم اعتبار الاستطاعه بعد الكمال من البلد أو الميقات في الأجزاء عن حجِّه الإسلام»^(٥)، و اختاره في العروه في مسأله انعتاق العبد قبل المشعر^(٦).

و استدلُّوا له بإطلاق النصوص، و التفاتا إلى النصوص الصحيحة المتضمَّنه للأجزاء في العبد إذا أدرك المشعر معتقا مع امتناع الاستطاعه السابقه في حقِّه

ص: ٤٢٩

١- (١) تذكرة الفقهاء ٧: ٤٠.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٧: ٢٣.

٣- (٣) ذخيره المعاد (الطبعه الحجريّه): ٥٥٨.

٤- (٤) الحدائق الناضره ١٤: ٦٢.

٥- (٥) جواهر الكلام ١٨: ٣٥ (ط ج).

٦- (٦) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥٤.

عند من قال بإحاله ملكه، كما فى المدارك(١).

و فى الجواهر: «و لا استبعاد فى استثناء ذلك - أى الاستطاعه - ممّا دلّ على اعتبارها فيها - إلى أن قال -: بعد الإيراد على ما فى الدروس و الرّوضه و غيرهما من اعتبار سبق الاستطاعه و بقائها -: إذ لو سلّم أنّ التعارض بين ما هنا و بين ما دلّ على اعتبار الاستطاعه من وجه، أمكن الترجيح لما هنا من وجوه، خصوصا بملاحظه نصوص العبد»(٢).

و ادّعى فى العروه انصراف ما دلّ على اعتبار الاستطاعه عن المقام(٣).

و أجاب فى المستند بأنّ «الإطلاق لا عموم فيه، فينصرف إلى الغالب من حصول الاستطاعه البدئيه المعبره فى المورد، فلا يشمل ما لو لم تكن هناك استطاعه. و لو سلّم الإطلاق فيعارض ما دلّ على اشتراط الاستطاعه من الكتاب و السنه بالعموم من وجه، و الأخير أرجح؛ لموافقه الكتاب»(٤). و كذا فى الرياض(٥).

و بالجملة، أنّ الروايات الوارده فى انعقاد العبد غير ناظره إلى هذه الجهه، و إنّما هى ناظره إلى الحرّيه و العبوديه، و أنّ الحرّيه تكفى بهذا المقدار، فهى تخصيص فى اعتبار الحرّيه و إلغاء لشرطيّه الحرّيه فى تمام الأعمال، و أما بالنسبه إلى اعتبار بقيه الشرائط بعد الانعقاد فالنصوص غير ناظره إليه و لا إطلاق لها من هذه الجهه، و لذا لو جنّ العبد بعد الانعقاد لا يمكن القول بالصحّه لأجل

ص: ٤٣٠

١- (١) مدارك الأحكام ٢٣:٧.

٢- (٢) جواهر الكلام ١٨:٣٥-٣٦ (ط ج).

٣- (٣) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣٥٤:٤.

٤- (٤) مستند الشيعة ١١:٢٣.

٥- (٥) رياض المسائل ٦:٤١.

إطلاق النصوص، وهذا شاهد قوي على أن الروايات ناظرة إلى خصوص الحرّية و العبوديّة و غير ناظرة إلى سائر الشرائط، كما في المعتمد (١) و تفصيل الشريعة (٢) و غيرهما (٣).

و الحاصل: أنّ النصوص المشار إليها إنّما وردت في مقام بيان أنّ الحرّية و إن كانت من شرائط حجّة الإسلام لكن يكفي تحقّقها من حين الوقوف بالمشعر، و ليست في مقام البيان من حيث تحقّق سائر الشروط و عدمه حتى يقال بمقتضى إطلاقها بالإجزاء مطلقاً، فلا تعارض بين روايات العبد و بين ما دلّ على اعتبار الاستطاعة، لا بنحو العموم و الخصوص مطلقاً الذي عبّر عنه في الجواهر بالاستثناء، و لا بنحو العموم و الخصوص من وجه، كما بيّنه في ذيل كلامه.

و أمّا ما ادّعه في العروه من الانصراف فغير ظاهر؛ إذ ليس حال الصبّي العذّي بلغ أثناء الحجّ إلّا حال غير المستطيع الذي تكلف الحجّ، فإنّه إذا شرع فيه لا يتوجّه عليه الأمر بحجّ الإسلام مطلقاً و إن لم يكن مستطيعاً، كما في المستمسك (٤).

اشتراط تقدّم الاستطاعة

القول الثّاني: ما ذهب إليه جماعه من الأصحاب من أنّه يشترط في الإجزاء الاستطاعة من البلد و بقاؤها.

ص: ٤٣١

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٤١.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٦٨.

٣- (٣) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودي ١: ٧١.

٤- (٤) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٥١.

قال الشهيد قدس سرّه فى الدروس: «و لو اعتق قبل الوقوف أجزأ عن حجّه الإسلام بشرط تقدّم الاستطاعه و بقائها... و كذا الصّبى لو كمل و المجنون» (١)، و اختاره فى المسالك (٢).

و فى الروضه: «و يشترط استطاعتهم - الصّبى و المجنون و العبد - له سابقا و لاحقا، لأن الكمال الحاصل أحد الشرائط» (٣). و يستفاد ذلك من إطلاق الرياض (٤) و جامع المدارك (٥).

و المستند عندهم إطلاق الآيه (٦)، و النصوص (٧) الدالّه على اعتبار الاستطاعه فى حجّه الإسلام الشامل لمن كان صبيا فبلغ قبل المشعر.

و لكنّ الاستطاعه إنّما تكون شرطا حال الوجوب لا- قبله، و لا دليل على اعتبارها قبله، و الشاهد على ذلك أنه لو ذهب الفقير المعسر إلى الميقات متسكّعا و عند بلوغه إلى الميقات صار مستطيعا كموت مورّثه و انتقال أمواله إليه، أو ببذل باذل له، فأحرم من الميقات لا ينبغى الإشكال فى كون حجّه الإسلام، كما فى مصباح الهدى (٨).

ص: ٤٣٢

-
- ١- (١) الدروس الشرعيّه ٣٠٨:١.
 - ٢- (٢) مسالك الأفهام ١٢٥:٢.
 - ٣- (٣) الروضه البهيّه ١٦٥:٢.
 - ٤- (٤) رياض المسائل ٢٢:٦ و ما بعدها.
 - ٥- (٥) جامع المدارك ٢٥٧:٢.
 - ٦- (٦) قال الله تعالى: وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا. سورة آل عمران ٩٧:٣.
 - ٧- (٧) راجع: وسائل الشيعة ٢١:٨، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ، ح ٤-٥ و ٧ و ١٢.
 - ٨- (٨) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ٢٧٥:١١.

اشتراط الاستطاعه من الميقات

القول الثالث: ما ذهب إليه جمع من أعلام المعاصرين من اعتبار الاستطاعه من الميقات.

جاء في مصباح الهدى: «و أمّا الاستطاعه السّابقه فالظاهر اعتبارها أيضا لكن من الميقات، و ذلك لاعتبارها في وجوب حجّه الإسلام و أنّ الإجزاء عنهما متوقّف على وجوبها»(١). و كذا في مهذب الأحكام(٢).

و قال السيّد الشاهرودى: «إنّ طيّ الطريق إلى الميقات ليس داخلا في الحجّ، لا شرطا و لا شطرا، و إنّما هو مقدّمه وجوديّة لا أثر لاقترانها بالاستطاعه و عدم اقترانها بها، فيكفى تحقّقها من أوّل الأعمال كما لا يخفى»(٣).

اشتراط الاستطاعه من حين البلوغ

القول الرابع: أنّه يشترط في الإجزاء الاستطاعه من حين البلوغ، و هو الأظهر. قال في المسالك: «و لعلّ مراد المطلق ذلك بمعنى أنّ حصول ذلك الشرط في الأثناء كاف بالنسبه إليه»(٤).

و في المدارك: «ثمّ إن قلنا باعتبار الاستطاعه فيكفى حصولها من الميقات، بل لا يبعد الاكتفاء بحصولها من حين التكليف»(٥).

ص: ٤٣٣

١- (١) مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ١١: ٢٧٥.

٢- (٢) مهذب الأحكام ١٢: ٣٦.

٣- (٣) كتاب الحجّ للسيّد محمود الشاهرودى ١: ٧١.

٤- (٤) مسالك الأفهام ٢: ١٢٥.

٥- (٥) مدارك الأحكام ٧: ٢٣.

و في مجمع الفائده: «مع وجود باقى الشرائط مثل حصول الاستطاعه من مكانه... لا من بلده كما قيل»(١). و اختاره في كشف اللثام(٢) و الحدائق(٣)، و به قال كثير من اعلامنا المعاصرين في تعليقاتهم على العروه(٤)، و كذا في المستمسك(٥).

و استدلّ في المستند بإطلاق الآيه و النصوص حيث يقول: ثمّ على القول بالإجزاء ففى اشتراط استطاعته من البلد أو الميقات أو حين التكليف أقوال، أظهرها الأخير كما يظهر ممّا سنذكره فى المملوك.

و قال فى بيان شرط الحرّيّه: و هل تشترط فى إجزائه عنها استطاعته حين العتق أم لا؟ الظاهر: نعم إن اريد الاستطاعه البدنيّه بل المائيه بقدر ما يحتاج إليه من الزاد و الراحله من الموقف إلى تمام الحجّ؛ لإطلاق الآيه(٦) و النصوص، فلو لم يكن كذلك و أتمّ الحجّ بجهد لم يجز عن حجّه الإسلام(٧).

و فى المعتمد: فالأقوى هو القول الوسط، و هو اعتبار الاستطاعه من حين البلوغ و العتق؛ لما عرفت من أنّ الروايات غير ناظره إلى إلغاء جميع الشرائط،

ص: ٤٣٤

١- (١) مجمع الفائده و البرهان ٦: ٦٣.

٢- (٢) كشف اللثام ٥: ٧٥.

٣- (٣) الحدائق الناضره ١٤: ٦٢.

٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥٤.

٥- (٥) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٥١.

٦- (٦) الظاهر أنّ إطلاق الآيه غير دالّ على كفايه الاستطاعه من الموقف، كيف؟ بل يمكن أن يدعى أنّ الآيه الشريفه ظاهره فى اعتبار الاستطاعه من أول الحجّ إلى آخره، و التعبير بحجّ البيت شاهد على ذلك، فالحقّ ما ذكره الوالد المحقّق الراحل قدّس سرّه من أنّ الاستطاعه معتبره حين الوجوب، فهى قيد للوجوب و ليست شرطاً للواجب، ففى زمان الوجوب تشترط الاستطاعه. (م ج ف).

٧- (٧) مستند الشيعه ١١: ٢٣.

فلا بدّ من الرجوع إلى الأدلّة الأوّليه المقتضيه لاعتبار الاستطاعه (١).

و في تفصيل الشريعه: «لا يعتبر في هذه الاستطاعه إلاّ الاستطاعه و لو في ساعه قبل إدراك المشعر، و لا مجال هنا لدعوى لزوم كون الاستطاعه متحقّقه من أوّل أعمال الحجّ بحيث لو كان يأتي بالحجّ بتمام أفعاله و أجزاءه كان مع الاستطاعه، فالاستطاعه المعبره هي الاستطاعه عند وجوب الحجّ» (٢).

و الحاصل: أنّ مقتضى إطلاق النصوص الوارده في المقام أنّ حجّ الصبيّ إلى زمان البلوغ محكوم بالصحّه، و أمّا بعد البلوغ فيرجع إلى الأدلّة الأوّليه المقتضيه لاعتبار الاستطاعه، فالغاء شرطيه الاستطاعه من الأصل لا دليل عليه، كما أنّ الالتزام باعتبار الاستطاعه من أوّل الأمر لا شاهد عليه؛ لأنّ النصوص دلّت على أنّ الأعمال السابقه و إن صدرت من غير البالغ غير قادحه في صحّه الحجّ.

ج: عدم اختصاص الإجزاء بحجّ القران و الأفراد

و بناء على تقدير الإجزاء، هل يختصّ الحكم بحجّ الأفراد و القران - حيث إنّ عمره هذين الحجاجين متأخّره فيأتي الصبيّ بها بعد بلوغه - و أمّا حجّ المتمتع فيلاحظ تقدّم عمرته على حجّه و وقوعها مندوبه، فلا يجري حكم الإجزاء فيه - بمعنى أنّه على الصبيّ أن يأتي بعد الحجّ بالعمره المفرده أو المتمتع بها في عامه هذا أو السنه القادمه - أو يعمّ؟ فيه أيضا قولان:

ص: ٤٣٥

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه، كتاب الحجّ ٢٦: ٤١ مع تصرّف.

٢- (٢) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٦٩.

الأول: يستفاد من إطلاق كلمات الأصحاب و صريح بعضهم التعميم، و هو الأقوى.

قال الشيخ فى الخلاف: «كلّ موضع قلنا إنّّه يجزيهما عن حجّه الإسلام، فإن كانا متمتّعين يلزمهما الدم للتمتّع، و إن لم يكونا متمتّعين لم يلزمهما دم» (١). و كذا فى التذكرة (٢).

و فى الدروس: «و لو اعتق قبل الوقوف أجزاء عن حجّه الإسلام... و يجب عليه الدم لو كان متمتّعا، و كذا الصبى لو كمل... و يعتدّ بالعمره المتقدّمه لو كان الحجّ تمّتعا فى ظاهر الفتوى» (٣). و اختاره فى الجواهر (٤)، و به قال كثير من أعلام العصر (٥).

و وجهه فى المسالك بأنّ «الفتوى مطلقه، و كذلك الإجماع المنقول، فىنبغى استصحابهما - أى الفتوى و الإجماع - فى الجميع» (٦).

و فى مصباح الهدى: «لإطلاق معقد الإجماع على الأجزاء الشامل لما إذا كان فريضه التمتع، و كان البلوغ بعد تمام العمره» (٧).

و الظاهر أنّ الاجماع غير ثابت مع ذهاب بعضهم إلى خلافه و عدم تعرّض بعضهم للمسأله.

ص: ٤٣٦

- ١- (١) الخلاف ٢: ٣٨٠.
- ٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٩.
- ٣- (٣) الدروس الشرعيّه ١: ٣٠٨.
- ٤- (٤) جواهر الكلام ١٨: ٣٧ (ط ج).
- ٥- (٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥٥، مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٥٣، موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٤٠، مهذب الأحكام ١٢: ٤٢.
- ٦- (٦) مسالك الأفهام ٢: ١٢٥.
- ٧- (٧) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٧٦.

و لكن يدلّ عليه إطلاق النصوص، فإنّها شامله لجميع أقسام الحجّ، و لا مقتضى للتقييد بحجّ الأفراد و القران، كما فى العروه (١) و تفصيل الشريعة (٢) و غيرهما (٣).

القول الثانى: اختصاص الحكم بالقران و الأفراد، حكاه فى المسالك (٤) عن إيضاح ترددات الشرائع (٥).

و فى المدارك: «لا بأس به؛ قصرا (٦) لما خالف الأصل على موضع الوفاق إن تمّ، و إلا أتجه عدم الإجزاء مطلقا» (٧). و استحسنة فى الذخير (٨).

و فى الحدائق: و على القول بالإجزاء فالحكم مشكل؛ لعدم النصّ فيه (٩).

و فى كشف اللثام ردّا على القول بالتعميم: «و لا يساعده الدليل و لم يكن عليه إجماع، فإن أدرك أحد الاختيارين بعد صحّ الحجّ و العمره فعل آخر مفصول منه وقعت بتمامها فى الصغر أو الجنون، كعمره أوقعها فى عام آخر، فلا جهه للاكتفاء بها، و لذا قيل بالعدم، فيكون كمن عدل اضطرارا إلى الأفراد، فإذا تمّ المناسك أتى بعمره مفردة فى عامه ذلك أو بعده، و من القريب ما قيل:

ص: ٤٣٧

١- (١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥٥.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٧٠.

٣- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٥٣.

٤- (٤) مسالك الأفهام ٢: ١٢٥.

٥- (٥) إيضاح ترددات الشرائع ١: ١٣٦.

٦- (٦) الاكتفاء بمورد الخلاف على موضع الوفاق تامّ فى الأدلّه اللبنيه، و أمّا الأدلّه اللفظيه فمع وجود الإطلاق فيها فلا مجال لهذا البيان، بل اللازم التمسك بالإطلاق. (م ج ف).

٧- (٧) مدارك الأحكام ٧: ٢٣.

٨- (٨) ذخيره المعاد ٣: ٥٥٨.

٩- (٩) الحدائق الناضره ١٤: ٦٣.

إنه يأتي إذا أتمها بعمره اخرى للتمتع في ذلك العام إن كانت أشهر الحج باقيه، و يسقط الترتيب بين عمره التمتع و حجه للضروره، و إن لم يبق أشهر الحج أتى بالعمره في القابل... و أميا إن كان فرضه الإفراد أو التمتع و كان العدى أتى به الإفراد، فالأمر واضح و يأتي بعد الإتمام بعمره مفرده»(١).

و أجاب عنه في العروه بقوله: «لأنهما - أي الحج و العمره - عمل واحد»(٢).

و كذا في المستمسك(٣).

و الظاهر أن هذا إشاره إلى ما رواه في التهذيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله: ثم شبك أصابعه بعضها إلى بعض و قال: دخلت العمره في الحج إلى يوم القيامة»(٤).

و في حديث آخر عنه عليه السلام قال: «دخلت العمره في الحج إلى يوم القيامة؛ لأن الله تعالى يقول: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ (٥)، الآية»(٦).

و لعله لذلك لا يجوز للحاج الخروج من مكه بين العمره و الحج.

و قال في تفصيل الشريعة: «لا ينبغي التردد في أن المستفاد من أدله الإجزاء بحسب ما هو المتفاهم منها هو كفايه العمره الواقعه في حال الصغر أو العبودية. و الوجه فيه كون حج التمتع و عمرته فعلا واحدا... فبعد الالتزام بشمول أدله الإجزاء لحج التمتع لا يكون مفادها إلا ذلك»(٧).

ص: ٤٣٨

١- (١) كشف اللثام ٥: ٧٦.

٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥٤.

٣- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٥٣.

٤- (٤) تهذيب الأحكام، ٥: ٤٥٥، ١٥٨٨، وسائل الشيعة ٨: ١٥١، الباب ٢ من أبواب أقسام الحج، ح ٤.

٥- (٥) سورة البقره ٢: ١٩٦.

٦- (٦) الاستبصار ٢: ١٥٠، ٤٩٣، وسائل الشيعة ٨: ١٧٢، الباب ٣ من أبواب أقسام الحج، ح ٢.

٧- (٧) تفصيل الشريعة، كتاب الحج ١: ٧١.

و الحاصل: أنه على فرض تسليم شمول الإطلاقات الواردة لحجج التمتع، فالقول باختصاص الحكم بحجج القرآن و الأفراد بلحاظ تأخر عمرتهما اجتهاد في مقابل النص.

اشترط الإجزاء بإدراك خصوص المشعر

قال في الجواهر: «و في نصوص (١) العبد و معقد إجماع التذكرة (٢) و جملة من العبارات الاكتفاء في إدراك الحجج بإدراك أحد الموقفين لا- خصوص المشعر كما في المتن [أى الشرائع] و بعض العبارات؛ و لعله لأن إدراك المشعر متأخر عن موقف عرفه، فالإجزاء بأحدهما يقتضى أنه الاقصى في الإدراك، و لو فرض تمكنه من موقف عرفه دون المشعر، فلا يبعد عدم الإجزاء؛ ضروره ظهور النص و الفتوى في أن كل واحد منهما مجز مع الإتيان بما بعده لا هو نفسه» (٣).

و في العروة: «الأحوط اعتبار إدراك الاختيارى من المشعر... بل الأحوط اعتبار إدراك كلا الموقفين» (٤). و به قال جماعه من أعلام العصر ٥.

و وجهه في المستمسك بقوله: «لا احتمال انصراف الدليل إلى هذه الصورة بخصوصها؛ لأنها الفرد الاختيارى الأولى» (٥).

و جاء في تفصيل الشريعة: «أن الحكم من هذه الجهة لا يكون حكما جديدا، بل حال الصبي من هذه الجهة حال غيره، سواء كان المستند هو إلغاء

ص: ٤٣٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣٥:٨، الباب ١٧ من أبواب وجوب الحجج و شرائطه.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٣٨:٧.

٣- (٣) جواهر الكلام ٣٩:١٨ (ط ج).

٤- (٤) العروة الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣٥٤:٤.

٥- (٥) مستمسك العروة الوثقى ٥٢:١٠-٥٣.

الخصوصية من الروايات الواردة في العبد، أو كان المستند هي الروايات الدالة على من أدرك المشعر فقد أدرك الحج على ما عرفت، أمّا على الثاني فواضح؛ لعدم ورودها في خصوص الصبيّ و مثله، بل الحكم عام، فاللازم ملاحظه أنّ الموجب لإدراك الحج هو إدراك خصوص المشعر أو أنّ المناط هو إدراك أحد الموقفين،... و أمّا على الأوّل فلأنّ الظاهر عدم كون الروايات الواردة في العبد ناظره إلى خصوصية للعبد من هذه الجهة، بل مفادها عدم اعتبار الحرّيه في تمام الأعمال و كفايه تحقّقها في المقدار الذي يوجب إدراك الحج (١). و كذا في المعتمد (٢)، و قريب من هذا في مصباح الهدى (٣).

عدم الإجزاء إن أدرك الاضطرابي من المشعر

ظاهر كلام الأصحاب من إطلاق الوقوف هو اختياري الوقوف بالمشعر، بل صرح بعضهم بأنّه إن بلغ بعد طلوع الفجر من يوم النحر كان الحج تطوعاً، و لا يجزيه عن حجّه الإسلام.

قال الشيخ في الخلاف: «إن كمالاً - أي الصبيّ و العبد - بعد فوات وقت الوقوف، مثل أن يكتملاً بعد طلوع الفجر من يوم النحر مضياً على الإحرام، و كان الحج تطوعاً و لا يجزئ عن حجّه الإسلام» (٤).

و في الجواهر: «و كيف كان، فالمنساق من المتن [أي الشرائع] و غيره اعتبار إدراك اختياري المشعر، فلا يجزيه اضطرابيه و إن وجب عليهما ما أمكنهما من

ص: ٤٤٠

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحج ١: ٧٠.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحج ٢٦: ٤١-٤٢.

٣- (٣) مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ١١: ٢٨٣-٢٨٤.

٤- (٤) الخلاف ٢: ٣٧٨.

اضطرارى عرفه»(١). و كذا فى كشف اللثام(٢).

و فى العروه: «أنّ الأحوط اعتبار إدراك الاختيارى من المشعر فلا- يكفى إدراك الاضطرارى منه»(٣). و لعله للاقتصار على القدر المتيقن فيما خالف الأصل، كما فى الجواهر(٤) و مهذب الأحكام(٥).

و أمّا احتمال انصراف النصوص عن الاضطرارى إلى الاختيارى المجعول الأوّلى، فإنّه بدوى، كما فى المستمسك(٦).

و لكن قال فى التحرير: «و لو بلغ بعد الوقوف بالمشعر قبل مضى وقته، فإن عاد أجزاء عنه، و إن لم يعد لم يجزئ عن حجّه الإسلام»(٧).

و فى المسالك: «و لو كان الكمال بعد مفارقه لكن أمكنه الرجوع إليه و أدرك اضطراريّه بتّيه الوجوب أمكن الإجزاء أيضا مع فعله»(٨).

و لعله للجمود على الإطلاق حيث يقتضى الاكتفاء بالاضطرارى أيضا؛ لأنّ إدراك اضطرارى المشعر إدراك لأحد الموقفين، و لذلك جعله فى العروه أحوط(٩)، و نعم ما قال.

ص: ٤٤١

١- (١) جواهر الكلام ١٨: ٣٦-٣٧ (ط ج).

٢- (٢) كشف اللثام ٥: ٧٤.

٣- (٣) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥٤.

٤- (٤) جواهر الكلام ١٨: ٣٧ (ط ج).

٥- (٥) مهذب الأحكام ١٢: ٤٢.

٦- (٦) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٥٢.

٧- (٧) تحرير الأحكام الشرعيّه ١: ٥٤٣.

٨- (٨) مسالك الأفهام ٢: ١٢٤.

٩- (٩) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥٤.

المسألة الثانية: بلوغ الصبي بعد الوقوف في عرفه

قال الشيخ في الخلاف: «وإن كان البلوغ و العتق بعد الوقوف [أى الوقوف في عرفه] و قبل فوات وقته - أى المشعر، مثل أن كملا قبل طلوع الفجر - رجعا إلى عرفات و المشعر إن أمكنهما، و إن لم يمكنهما رجعا إلى المشعر و وقفا و قد أجزأهما، فإن لم يعودا إليهما أو إلى أحدهما، فلا يجزيهما عن حجّ الإسلام - إلى أن قال - دليلنا: إجمال الفرقه»(١). و كذا في التذكرة(٢).

و الدليل عليه ما تقدّم في صورته الاولى فلا نعيده؛ إذ المفروض أنّه أدرك المشعر، فيدخل في الأدله التي تدلّ على أنّ من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ.

المسألة الثالثة: بلوغ الصبي بعد المشعر

لا خلاف بين الفقهاء في أنّه لو بلغ الصبي بعد الوقوف بالمشعر الحرام فلا يجزيه عن حجّ الإسلام، و كان الحجّ تطوعا.

قال الشيخ في الخلاف: «فإن كملا بعد فوات وقت الوقوف، مثل أن يكملا بعد طلوع الفجر من يوم النحر مضيا على الإحرام، و كان الحجّ تطوعا، و لا يجزى عن حجّ الإسلام بلا خلاف»(٣).

و في التذكرة: «لو حجّ الصبي أو العبد... فإن كان زوال العذر بعد الوقوف بالمشعر الحرام لم يجزئهما عن حجّ الإسلام، و هو قول العلماء»(٤). و كذا في

ص: ٤٤٢

١- (١) الخلاف ٢: ٣٧٩-٣٨٠.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٨.

٣- (٣) الخلاف ٢: ٣٧٨.

٤- (٤) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٧.

التحرير (١) و المدارك (٢).

و الدليل عليه: أولاً: الإجماع كما تقدّم.

و ثانياً: الأصل بمعنى أن الأصل عدم أجزاء المندوب عن الواجب.

و ثالثاً: أنه لا دليل على الأجزاء في مفروض الكلام.

و رابعاً: بأنّ معظم العبادات وقع في النقصان، كما في التذكرة (٣).

و لكن هذا يكون دليلاً إن لم يكن الحجّ حقيقه واحده، و أنّ ما يصدر من الصبيّ المميّز غير ما هو صادر عن البالغ، فلا يجزى أحدهما عن الآخر، و إلاّ فغير متّجه.

و خامساً: ما رواه في التهذيب و الاستبصار عن معاوية بن عمّار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام مملوك اعتق يوم عرفه؟ قال: «إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحجّ» (٤)، فإنّه دلّ بمفهومه على عدم إدراكه للحجّ إذا لم يدركهما معتقاً.

و مثله ما رواه في الكافي عن شهاب (٥).

و فيه: قد تقدّم أنّ النصوص الواردة في العبد دلّت على الصّحّه لا الأجزاء.

المسألة الرابعة: بلوغ الصبيّ قبل أن يحرم من الميقات

لا- خلافاً بين الفقهاء أيضاً في أنّه إذا مشى الصبيّ إلى الحجّ، فبلغ قبل أن يحرم من الميقات و كان مستطيعاً فحجّه حجّه الإسلام، كما في العروة (٦).

ص: ٤٤٣

١- (١) تحرير الأحكام الشرعيّه ١: ٥٤٣.

٢- (٢) مدارك الأحكام ٧: ٢٢.

٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٧: ٣٧.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٣٥، الباب ١٧ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ٢.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٨: ٣٥، الباب ١٧ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ٤.

٦- (٦) العروة الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥٢.

و المستمسك (١) و المعتمد (٢).

و فى تحرير الوسيله: «و كان مستطيعا و لو من ذلك الموضوع» (٣). و كذا فى تفصيل الشريعه (٤)، و غيرها (٥).

و تدلّ عليه عمومات و جوب الحجّ.

و مجرد إتيان المقدمات حال الصغر غير ضائر فى احتساب الحجّ عن حجّه الإسلام؛ لفرض وقوع الحجّ بتمامه فى حال الكمال مع الاستطاعه، و طىّ الطريق حال الصغر مقدّمه لا دخل له فى أصل الحجّ كما هو ظاهر.

المسأله الخامسه: بلوغ الصبى بعد الإحرام و قبل الأعمال

ذكر السيّد الخوئى قدّس سرّه أنّه لو بلغ الصبى بعد الإحرام و قبل الشروع فى الأعمال، فهل يتمّ ذلك ندبا، أو حين البلوغ ينقلب إلى حجّه الإسلام فيعدل إليها، أو يستأنف و يحرم ثانيا من الميقات؟

إلى أن قال: «و كيف كان، فالإكتفاء بالإحرام الأوّل بدعوى انقلاب حجّه إلى حجّه الإسلام لا دليل عليه، و أمّا إتمامه ندبا فلا وجه له إلّا ما قيل: من أنّ المحرم ليس له أن يحرم ثانيا، و هذا واضح الدفع، فإنّ الإحرام الأوّل ينكشف فساده بالبلوغ المتأخّر و الاستطاعه الطارئه، و لذا لو علم حال الإحرام بأنّه يبلغ بعد يومين - مثلا - أو يستطيع بعدهما، ليس له أن يحرم و هو صبى، فلا بدّ

ص: ٤٤٤

١- (١) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ٣٢.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٣٦.

٣- (٣) تحرير الوسيله ١: ٣٤١.

٤- (٤) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١: ٧١.

٥- (٥) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٧٦.

من إعادته الإحرام، و يرجع إلى الميقات و يحرم إحرام حجّه الإسلام»(١).

و أورد عليه في تفصيل الشريعة بما محصّيه: ليس هذا الفرع فرعاً جديداً لما وقع التعرّض له فيما تقدّم، و هو إذا بلغ الصبى و أدرك المشعر - إلى أن قال :-

فان الاستفادة من إطلاق النصوص عدم الفرق بين حصول الحرّيه قبل الشروع في أعمال الحجّ و حصولها في أثناء العمره، و بين حصول الحرّيه بعد العمره و قبل الموقف بمدّه يسيره - مثلاً - فإنّ الميزان في الاجتزاء كونه حرّاً في أحد الموقفين، سواء حصلت الحرّيه في أثناء العمره أم بعدها قبل أحد الموقفين، فيكون حال الصبى أيضاً كذلك؛ لأنّه لا فرق بينهما. و إن كان مستند الحكم بالإجزاء في الصبى هي الروايات الدالّه على أنّ من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ، فإنّ مقتضاها أنّ إدراك المشعر و إن كان مقروناً بفوات عرفات يوجب إدراك الحجّ، فالميزان هو إدراك المشعر، و من المعلوم تحقّقه في المقام(٢).

المسأله السادسه لو كان الصبى مستطيعاً في البلد و لكنّه غير بالغ و يعلم بأنّه سيصير بالغاً قبل الإحرام و في المدينه لتماميه سنّه المعترف في البلوغ في ذلك الوقت، فهل يلزمه - و لو من ناحيه العقل - أن يسلك الطريق إلى الميقات للإحرام و يأتي بحجّه الإسلام

لو كان الصبى مستطيعاً في البلد و لكنّه غير بالغ و يعلم بأنّه سيصير بالغاً قبل الإحرام و في المدينه - مثلاً - لتماميه سنّه المعترف في البلوغ في ذلك الوقت، فهل يلزمه - و لو من ناحيه العقل - أن يسلك الطريق إلى الميقات للإحرام و يأتي بحجّه الإسلام، أو أنّه لا يجب عليه الحجّ في هذا العام، بل في العام القابل؟

ربّما يتخيّل الثاني؛ لأنّه لا سبيل إلى إلزام الصبى بشيء، و لكنّ الظاهر

ص: ٤٤٥

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٣٦.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٧٣.

بطلان هذا التخيل، فإنّ الإلزامات الشرعيّة و إن كانت مرفوعة عن الصبيّ بحديث رفع القلم و نحوه، إلا أنّ الإلزامات العقليّة لا مجال لدعوى عدم ثبوتها في حق الصبيّ المميّز، و طى الطريق يكون مشمولاً لذلك، و عليه فإذا كانت الاستطاعة البلديّة موجوده على الفرض، و الصبيّ يعلم بارتفاع النقص قبل الشروع في العمل، فما المانع من توجّه وجوب الحجّ إليه؟ لا فعلاً، بل عند البلوغ، و ما الموسوّغ لترك الواجب في حقّه؟ و عدم فعليّته وجوب الحجّ فعلاً- لا- يمنع عن تحقّق الإلزام العقليّ بعد فرض اجتماع شرائط الوجوب قبل الإتيان بالواجب، نظير المقدّمه التي يعلم المكلف بعدم التمكن منها في ظرف فعليّته التكليف و تحقّق شرائطه و لكنّه متمكّن منها فعلاً فالظاهر أنّه محكوم من ناحيه العقل بطى الطريق للإتيان بالواجب في وقته، كما في تفصيل الشريعة(١).

و يلاحظ عليه: أنّه إن قلنا: إنّ الإلزامات العقليّة توجب التكليف على الصبيّ، بمعنى أنّه إن لم يفعل يترتب عليه العقاب، فيكون مخالفاً لما ثبت من أنّ الصبيّ مرفوع عنه القلم، و أمّا إن لم يوجب التكليف فلا- إلزام على الصبيّ من ناحيه العقل أيضاً، مضافاً إلى أنّ حكم العقل بإتيان المقدّمه يختصّ(٢) بما إذا تنجز التكليف، و أنّ الغرض اللازم للإتيان به، و أمّا في ما نحن فيه فحيث إنّ ذا

ص: ٤٤٦

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٧١-٧٢، مع تصرّف و تلخيص.

٢- (٢) و بعبارة اخرى: لا- ربط للمقام بمسأله المقدّمات المفوّته التي يحكم العقل فيها بالإتيان قبل وصول وقت الواجب، و ذلك لأنّه في مورد المقدّمات المفوّته يكون أصل ثبوت التكليف ثابتاً مسلماً، و لكنّه لم يأت وقت إتيانه، و المكلف يعلم بأنّه مع فوت بعض المقدّمات لم يقدر على امتثال التكليف على النحو المطلوب، بخلاف المقام فإنّ أصل تكليف الصبيّ غير ثابت. نعم، لا يبعد أن يقال بأنّ المقام أيضاً ملحق ببحث المقدّمات المفوّته، و العقل يحكم بذلك بحيث أنّه لو لم يفعل و صار مكلفاً يستحقّ الذمّ و العقاب، لا من حيث ترك الواجب، بل من حيث تفويت الواجب و تضييع حقّ المولى، فتدبر. (م ج ف).

المقدّمه لم يتنجز على الصبي، فلا يلزم عليه إتيان المقدّمه و طيّ الطريق إلى الميقات في مفروض الكلام.

فروع

الفرع الأول إذا حجّ باعتقاد أنه غير بالغ ندبا فبان بعد الحجّ أنه كان بالغاً، فهل يجزى عن حجّه الإسلام أو لا؟

إذا حجّ باعتقاد أنه غير بالغ ندبا فبان بعد الحجّ أنه كان بالغاً، فهل يجزى (1) عن حجّه الإسلام أو لا؟ قولان:

وقبل بيان القولين نذكر مقدّمه، و هي: أنّ الإشكال في الصحّه في هذه المسأله من وجهين:

الأول: أنّ حجّه الإسلام تخالف غيرها من أنواع الحجّ بالخصوصيات الداخليه، نظير الاختلاف بين صلاه الصبح و نافله الصبح، فالحجّ مع فقد بعض الشرائط ليس حجّ الإسلام و ليس بواجب، و الحجّ مع الشرائط حجّ الإسلام، و هو واجب، فإذا حجّ بعد ما حجّ حجّه الإسلام - كان حجّه غير حجّه الإسلام، فالاختلاف بينهما بالخصوصيات الداخليه.

الثاني: أنّه يعتبر قصد الوجوب و الندب في العباده، فلا تصحّ مع عدم قصدهما و لا قصد أحدهما في مقام الآخر.

ص: ٤٤٧

١- (١) الظاهر هو الإجزاء؛ و ذلك لأجل أنّه اعتقد بعدم البلوغ مع أنّه في الواقع بالغ بحيث لو التفت إلى الواقع لما يقصد الندب. و بالجملة، لا فرق في المقام بين القول باختلاف أنواع الحجّ و عدمه، فالحجّ من جهه الواقع واجد بشرائط حجّه الإسلام، و قصد الندب من حيث الاشتباه بالنسبه إلى الواقع، و هذا غير الاشتباه في التطبيق، فتدبّر. (م ج ف).

و بعد هذا نقول: من قال باختلاف حقيقته الحجّ - كما هو الحقّ - أو قال باعتبار قصد الوجوب و النذب في العباده قال بعدم الإجزاء في مفروض الكلام، كما أفتى به السيّدان البروجردى و الكلبيكاني في تعليقاتهما على العروه (١)، و اختاره السيّد الخوئى حيث يقول: «إنّ حجّه الإسلام مغايره في حقيقته مع غيرها، فلا بدّ من سقوط أمرها من قصد عنوانها في مقام الامتثال، فما لم يقصد عنوانها لا يصدق على ما أتى به في الخارج أنّه حجّه الإسلام، و مع عدم الصدق لا موجب لسقوط أمرها.

و على الجملة، يعتبر في العناوين القصدية التي لا تمتاز إلا بالقصد قصد عنوان المأمور به، كالقصد إلى خصوص صلاه الظهر أو العصر أو القضاء أو الأداء... فإن كان المقصود أحدهما و كان الواقع شيئا آخر لا يقع المأتي به عن شيء منهما؛ لأنّ الواقع لم يقصد، و ما هو مقصود لا واقع له، فإنّ المأتي به غير مميّز ليقع مصداقا لأحدهما، فالبطلان لأجل عدم القصد و عدم المميّز، لا لأجل اعتبار قصد الوجه من الوجوب و النذب» (٢).

و في تحرير الوسيله: «لا يجرى عن حجّه الإسلام على الأقوى إلا إذا أمكن الاشتباه في التطبيق» (٣).

و أوضحه في تفصيل الشريعة قائلا: «على تقدير... تعدّد الحقيقه و تكثير الطبيعه لا محيص عن الإشكال و الحكم بالبطلان؛ لما ذكر من مغايره ما قصده لما عليه من جهه الحقيقه، و لا مجال معها للإجزاء...

ص: ٤٤٨

١- (١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥٢.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٣٦-٣٧.

٣- (٣) تحرير الوسيله ١: ٣٤١.

نعم، يستثنى فرض يمكن أن يتحقق، و هو ما إذا أخطأ في التطبيق، و نظيره في مثال الصلاة أن تكون نيته امتثال الأمر المتعلق بما هو الواجب أولاً بعد زوال الشمس، غايه الأمر أنه يتخيل أنه معنون بعنوان صلاة العصر، فالمنى و إن كان هذا العنوان، إلا أن النية كانت متعلقه بالأصل بما هو الواجب أولاً، فيكون الخطأ و الاشتباه في التطبيق، بحيث لو كان يعلم بأن الواجب أولاً هي صلاة الظهر لكان يقصدها.

و في المقام أن تكون نيته امتثال الأمر المتعلق بالحج المتوجه إليه بعنوان أنه يأتي به أول مره مثلاً، غايه الأمر أنه يتخيل لأجل اعتقاد عدم البلوغ أو عدم الاستطاعه أنه أمر ندبى... فالمنى أولاً و بالأصل هو الحج الذي تكون وظيفته في هذه السنه الإتيان به، و لأجل الاشتباه في التطبيق تخيل أنه الحج الندبى، فنواه و قصده لأجل ذلك - إلى أن قال :-

الأقوى هو تعدد حقيقه الحج و اختلاف أنواعه، و عليه فالحكم في الفرضين المذكورين... هو عدم الإجزاء، إلا في صوره الخطأ و الاشتباه في التطبيق»(١).

و أما من قال بعدم اختلاف حقيقه الحج و عدم اعتبار قصد الوجوب و الندب في العباده قال بالإجزاء في مفروض الكلام، كما في العروه(٢)، و اختاره السيد الشاهرودى قدس سره حيث يقول: «ليس عنوان الوجوب و الاستحباب و عنوان حج الإسلام من العناوين المنوعه حتى يقال: إنه إذا قصد الحج الندبى و كان عليه حج الإسلام لا يجزى عنها؛ لكونه قاصدا لنوع مغاير للنوع الذي في ذمته.

ص: ٤٤٩

١- (١) تفصيل الشريعة ١: ٧٥-٧٦.

٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٣٥٢.

نعم، إذا كان قصده للحجج النديبي على نحو التقييد بأن يقول - مثلا - : إن كان هذا الحجج نديبًا فأنا أحج، وإلا فلا، فحينئذ لا يجزى ذلك عن حججه الإسلام.

و الحاصل: أنّ ما أتى به من الحجج لا ينقص عن حجه الإسلام بشعره، فالانطباق قهري و الإجزاء عقلي»(١).

و في مهذب الأحكام: أنّ «تباين حقيقه حجه الإسلام مع الحجج النديبي و هو خلاف مرتكزات المتشرّعه، و إطلاق الأدلّه بعد عدم دليل على التباين، و مجرّد الاختلاف في بعض الآثار أعمّ من اختلاف الحقيقه و تباينها، خصوصا في الشرعيّات المبيّنه على تفريق المتّحد و جمع المتفرّق»(٢). و قريب من هذا في مصباح الهدى(٣).

و ظهر ممّا ذكرنا ضعف القول الثاني، و ملخصه: أنّ الاختلاف في الآثار يرجع إلى الاختلاف في الحقيقه، و ظهر أيضا أنّ الاحتمالات أو فقل: الأقوال في المسأله ثلاثه:

الأول: الإجزاء مطلقا؛ لأن ظاهر حال المسلم أنّه يقصد في كلّ الأحوال ما هو وظيفته شرعا.

الثاني: عدم الإجزاء؛ لأنّه نوى الأمر النديبي و لم ينو الأمر الوجوبي، فلا يتحقّق الامتثال.

الثالث: التفصيل بين أن يكون القصد بنحو التقييد و وحده المطلوب بحيث

ص: ٤٥٠

١- (١) كتاب الحجج للسيد محمود الشاهرودى ١: ٥٠.

٢- (٢) مهذب الأحكام ١٢: ٣٦-٣٧.

٣- (٣) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١١: ٢٧٧.

رجع إلى عدم قصد حجّه الإسلام، و بين أن يكون بنحو تعدّد المطلوب و الخطأ في التطبيق.

الفرع الثاني لو اعتقد كونه بالغا أو حرّا فحجّ مع تحقّق سائر الشرائط، ثمّ تبين أنّه كان صغيرا أو عبدا، فهل يجزى عن حجّه الإسلام أم لا؟

إشارة

لو اعتقد كونه بالغا أو حرّا فحجّ مع تحقّق سائر الشرائط، ثمّ تبين أنّه كان صغيرا أو عبدا، فهل يجزى عن حجّه الإسلام أم لا؟
الظاهر أنّه لا خلاف في عدم الإجزاء.

قال في العروه: «الظاهر بل المقطوع عدم إجزائه عن حجّه الإسلام»^(١).

و كذا في التعليقات عليها ٢، و ذهب إليه في المستمسك^(٢) و المستند^(٣) و تحرير الوسيله^(٤) و تفصيل الشريعة^(٥) و غيرها^(٦).
و يمكن أن يستدلّ للحكم بعدم الإجزاء بامور:

الأوّل: استدلّ في المستند بعدم الأمر بحجّ الاسلام، و اعتقاده خطأ لا يحدث و لا يوجد تكليفا، فما أتى به من الحجّ حجّ ندبي غير حجّه الإسلام، و إجزاء حجّ الصبيّ أو العبد عن حجّ الإسلام للبالغ و الحرّ يحتاج إلى دليل خاصّ، و هو مفقود في البين^(٧).

ص: ٤٥١

١- (٢١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٤١٨، مسأله ٦٥.

٢- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ١٧٤.

٣- (٤) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ١٧٣.

٤- (٥) تحرير الوسيله ١: ٣٥٩.

٥- (٦) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٢٥٨.

٦- (٧) تعاليق مبسوطه على العروه ٨: ١٥٣، مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ١٢: ٥، مهذب الأحكام ١٢: ١١٣.

٧- (٨) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ١٧٤.

و فى تفصیل الشریعه: «إنَّ ما أتى به لم یکن واجدا لشرائطها؛ لعدم وقوعه فى حال البلوغ، فلا محاله یقع ندبا،... و الحجّ الندیبى لا یجزئ عن حجّه الإسلام الّتی هی حجّ واجب بأصل الشرع»(۱).

و الحاصل: أنّه إذا بان الخلاف یکشف عن عدم التکلیف؛ لأنّ التکلیف یدور مدار الواقع، و مجرد الاعتقاد الخاطی بأنّه بالغ و حرّ لا یضّرّ و لا یغیّر الواقع، و من المعلوم أنّ هذا الظنّ الخاطی لا قیمه له.

الثانى: أنّ المستفاد من النصوص الوارده فى اشتراط(۲) البلوغ و الحرّیه فى وجوب الحجّ هو اشتراطهما شرطا واقعیّا بلا دخل علم الفاعل و جهله فى ذلك.

قال فى المستمسک: و كذلك هو - أى عدم الإجزاء - مقتضى إطلاق أدلّه الوجوب عند اجتماع الشرائط(۳)، أى بعد ما صار بالغا و تحقّق سائر الشرائط یكون مقتضى إطلاق الكتاب و السنّه وجوب الحجّ علیه، و لا یكون فى مقابله ما یدلّ على العدم، فاللازم حیثئذ الحكم بعدم الإجزاء.

الثالث: إطلاق غیر واحد من الأخبار المصرّحه بعدم الإجزاء الشامل لما إذا أتى بالحجّ فى حال الصبا باعتقاد البلوغ، منها: ما رواه مسمع بن عبد الملك عن أبى عبد الله علیه السّلام فى حدیث قال: «لو أنّ غلاما حجّ عشر حجج ثمّ احتلم كانت علیه فريضه الإسلام»(۴).

ص: ۴۵۲

۱- (۱) تفصیل الشریعه، کتاب الحجّ ۱: ۲۵۸.

۲- (۲) وسائل الشیعه ۸: ۲۹-۳۰، الباب ۱۲ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه؛ ۱: ۳، الباب ۴ من أبواب مقدّمه العبادات.

۳- (۳) مستمسک العروه الوثقی ۱۰: ۱۷۴.

۴- (۴) وسائل الشیعه ۸: ۳۰، الباب ۱۳ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ۲.

فى مفروض الكلام حيث إنه لم يكن الحج واجبا، فهل يمكن أن يقع استحبابا أم لا؟

يمكن أن يقال: إن الحج الندبى و الحج الوجوبى مختلفان ذاتا و عنوانا، و على هذا فإذا حج بتيه حجه الإسلام و لم ينو الاستحباب لم يقع شيء منهما؛ لأن كل عباده إذا كان لها اسم خاص مميز لها شرعا فعلى المكلف أن يقصد ذلك الاسم حين الإتيان بها، و فى المقام بما أن الحج الندبى الذى شرع للصبي لم ينوه؛ لأنه اعتقد بكونه بالغاً و أتى بتيه حجه الإسلام و لم يأت به بقصد الاسم الخاص المقوم له شرعا، مضافا إلى أنه جاهل بالحال، فلا دليل على استحباب الحج عليه فى هذه الحالة، و أما الحج الوجوبى فلائنه لا موضوع له باعتبار أنه واجب على البالغ دون الصبي.

هذا، و لكن الظاهر أن الحج الندبى هو الذى يقع من غير البالغ و هو مميز بنفسه، سواء قصد الصبي هذا العنوان أم لم يقصده، بل و إن قصد الحج الوجوبى فإنه لا يخرج عن حقيقته إذا كان جاهلا.

و يكفى فى قصد القربه كون الداعى للعبد المطيع نفس أمر المولى دون خصوصيته كون أمره وجوبيا أو ندييا، فغير البالغ و إن لم يقصد الحج الندبى إلا أن داعيه إلى الإتيان هو ذات الأمر.

و قد حقق فى محله أن المعيار فى صحه العبادات هو تعلق إرادته الفاعل بعين ما تعلق به إرادته الأمر، و هذا الأمر محقق فى المقام، حيث إن الفاعل يقصد ما إرادته الأمر، و يكون قصده له لأجل أن الأمر إرادته، غاية الأمر تخيل كون

أمره وجوبيًا، فانكشف أنّه كان نديبًا، و لم يكن قصد الوجوب وصفًا للأمر و لا للمأمور به على وجه التقييد.

مضافًا إلى أنّه يمكن أن يدعى أنّ غير البالغ يأتي بالحجّ بعنوان أنّه وظيفته في الإسلام، و لكن ظنّ أنّه واجب باعتبار اعتقاده بأنّه بالغ، إذن فلا يبعد أن يقع الحجّ منه ندبًا؛ لأنّه نوى الحجّ الذي أمر به الشارع.

الفرع الثالث أنّه إذا استطاع للحجّ و اعتقد أنّه غير بالغ فترك الحجّ، ثمّ تبين كونه بالغًا، هل يستقرّ عليه الحجّ مع بقاء سائر الشرائط أم لا؟

إشارة

أنّه إذا استطاع للحجّ و اعتقد أنّه غير بالغ فترك الحجّ، ثمّ تبين كونه بالغًا، هل يستقرّ عليه الحجّ مع بقاء سائر الشرائط أم لا؟ فيه قولان:

الأول: أنّه يستقرّ عليه الحجّ و لو زالت الاستطاعة بعد ذلك

، و معنى الاستقرار أنّه إذا استكملت الشرائط و أهمل حتى زالت أو زال بعضها صار دينًا عليه، و وجب الإتيان بأيّ وجه تمكّن، و إن مات فيجب أن يقضى عنه.

قال في العروه: «فالظاهر استقرار وجوب الحجّ عليه، فإن فقد بعض الشرائط بعد ذلك - كما إذا تلف ماله - وجب عليه الحجّ و لو متسكّعًا»، و به قال جماعة ممّن علّقوا عليها^(١).

و في المستمسك: «أصل الحكم في الجملة ممّا لا ينبغي الإشكال فيه»^(٢).

و جاء في تحرير الوسيلة: و لو اعتقد كونه غير بالغ فتركه مع بقاء الشرائط إلى تمام الأعمال استقرّ عليه، و يحتمل اشتراط بقائها إلى زمان إمكان العود إلى محلّه على إشكال^(٣).

ص: ٤٥٤

١- (١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٤١٨-٤١٩.

٢- (٢) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ١٧٤.

٣- (٣) تحرير الوسيلة ١: ٣٤٨-٣٤٩، مسأله ٤٤.

و قال فى شرحه: «يكون الاستقرار على وفق القاعده، فالحكم فى المقام ما فى المتن من الاستقرار»(١).

أدله هذا القول

و استدلل للحكم المذكور بأمرين:

أحدهما: اتفاق الفقهاء كما ادّعا فى مهذب الأحكام(٢)، و لعلّ المقصود من الاتفاق ما جاء فى الجواهر حيث يقول: لا خلاف نصّاً و فتوى فى أنّه يستقرّ الحجّ فى الذمّه إذا استكملت الشرائط فأهمل حتّى فات، فيحجّ فى زمن حياته و إن ذهب الشرائط التى لا يتنفى معها أصل القدره، و يقضى عنه بعد وفاته(٣).

و استشهد بذلك فى المستمسك(٤).

و فيه ما لا- يخفى؛ لأنّ المقام خارج عمّا جاء فى عباره الجواهر، فإنّ الإهمال فى عبارته راجع إلى التسوية، و أمّا المقام فليس فيه تسوية؛ إذ الاعتقاد المخالف، غير الإهمال فيه، حيث اعتقد أنّه غير بالغ، ثمّ تبين كونه بالغاً فى ذاك الوقت، و زالت الاستطاعه قبل العام القابل، فلا- دلالة له على حكم المقام، و الدليل على ما ادّعيناه أنّ المتقدمين و المتأخّرين من الفقهاء لم يتعرّضوا لهذا الفرع(٥)، فكيف يمكن أن يكون متفقاً عليه؟

ص: ٤٥٥

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٢٦٥.

٢- (٢) مهذب الاحكام ١٢: ١٣.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٨: ١٤٥ (ط ج).

٤- (٤) مستمسك العروه الوثقى ١٠: ١٧٤.

٥- (٥) لا- يخفى أنّ الإجماع على الكبرى كاف فى المقام، فإنّ الإهمال أعمّ من أن يكون راجعاً إلى التسوية عمداً أو جهلاً، فلو كان المكلف مستطيعاً واقعاً و اعتقد عدم استطاعته و زالت الاستطاعه لكان الحجّ مستقراً عليه. و على هذا فالظاهر فى المقام الاستقرار. (م ج ف).

ثانيهما: إطلاقات الاستطاعه، فإنَّ المفروض أنه كان مستطيعا و استكملت فيه الشرائط فتشمله الإطلاقات، و هي كثيره، و أهمها ما يلي:

منها: صحيحه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال الله تعالى:

وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (١)، قال: «هذه لمن كان عنده مال و صحه، و إن كان سوفه للتجاره فلا يسعه» (٢)، الحديث.

و منها: ما رواه محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام قوله تعالى: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا؟ قال: «يكون له ما يحجّ به» (٣)، الحديث. و مثله صحيح الحلبي ٤.

و منها: صحيحه الخنعمي، قال: سألت حفص الكناسي أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن قول الله عزّ و جلّ: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ما يعني بذلك؟ قال: «من كان صحيحا في بدنه، مخلى في سربه، له زاد و راحله، فهو ممن يستطيع الحجّ»، أو قال: «ممن كان له مال»، فقال له حفص الكناسي:

فإذا كان صحيحا في بدنه، مخلى في سربه، له زاد و راحله فلم يحجّ، فهو ممن يستطيع الحجّ؟ قال: «نعم» (٤)، و كذا ما رواه الصدوق في العيون ٦ و التوحيد ٧.

فإنّ الموضوع في هذه الروايات هو الناس، و يعمّ العالم و الجاهل و المعتقد بالخلاف، فكما يكون الجاهل مشمولا للخطاب كذلك يكون المعتقد بالخلاف أيضا مكلفا واقعا و التكليف ثابت عليه، غايه الأمر أنه غير منجز له فعلا، و يكون معذورا في المخالفه غير مستحق للعقوبه؛ لأنّ المراد من قوله تعالى

ص: ٤٥٦

١- (١) سورة آل عمران ٣: ٩٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ١٦، الباب ٦ من أبواب وجوب الحجّ، ح ١.

٣- (٤٣ و ٤) نفس المصدر: ٢٢، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ١ و ٣.

٤- (٧ و ٥) نفس المصدر و الباب: ٢٢-٢٣، ح ٤ و ٦ و ٧.

مَنْ اسْتِطَاعَ هو الاستطاعه الواقعيه، لا كونه مستطاعا في اعتقاده؛ لأنّ الألفاظ إنّما وضعت للمعاني الواقعيه (١) لا-المعلومه، و لا اعتبار للعلم و الجهل و الغفله في معاني الألفاظ، فالمدار على تحقّق الاستطاعه واقعا، فإذن لا يختصّ التكليف بالعالم، بل يعمّ الجاهل و المعتقد بالخلاف.

القول الثاني: عدم استقرار الحجّ عليه

القول الثاني: أنّه إذا زالت الاستطاعه لا يستقرّ الحجّ عليه، قال السيّد الخوئي: إن زالت الاستطاعه فالظاهر عدم استقرار الحجّ عليه (٢)، و اختاره السيّد الفيروزآبادي (٣) و الشيخ محمّد إسحاق الفيّاض (٤) و الشيخ محمّد تقي الآملي في مصباحه (٥).

و استدلّ له السيّد الخوئي بوجوه ثلاثه:

أحدها: أنّ موضوع وجوب الحجّ هو المستطيع، و متى تحقّق عنوان الاستطاعه صار الحكم بوجوب الحجّ فعليا؛ لفعليته الحكم بفعليته موضوعه، و إذا زالت الاستطاعه (٦) و ارتفع الموضوع يرتفع وجوب الحجّ؛ لارتفاع

ص: ٤٥٧

١- (١) انظر: مستند الشيعة ١٠١:٦، جواهر الكلام ٤٨٧:١٣ (ط ج)، منيه الطالب ١:٢٧٨، مصباح الفقاهه ٤:٤٦، تهذيب الاصول ١:٣٥-٣٦.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦:١٧٤.

٣- (٣) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤:٤١٩.

٤- (٤) تعاليق مبسوطه على العروه الوثقى ٨:١٥٤.

٥- (٥) مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ١٢:٥.

٦- (٦) نعم، هذا على حسب القاعده تامّ، و لكن أدلّه الاستقرار كالإجماع و غيره من الروايات الدالّه على الاستقرار حاكمه على ذلك و دالّه على أنّه مع زوال الاستطاعه و عدم الإتيان، وجب و لو متسكّعا. (م ج ف).

الحكم حتى بالإتلاف و العصيان، نظير القصر و التمام بالنسبه إلى السفر و الحضر(١).

و يرد على هذا الاستدلال: أنّ أمره يدور بين مدخلية الاستطاعه لوجوب الحجّ حدوثا فقط أو حدوثا و بقاء.

و بعبارة اخرى: هل يكفي في وجوب الحجّ كونه مستطاعا أيام الحجّ فقط، أو يشترط بقاؤها إلى السنه القادمه، مثل عنوانى المسافر و الحاضر، يعنى أنّ عنوان الاستطاعه من العناوين الّتى لها دخل فى ترتّب الحكم حدوثا و بقاء.

و الظاهر أنّ مقتضى الأخبار الوارده أنّ مدخلية الاستطاعه فى وجوب الحجّ هى حدوثا فقط؛ لأنّها تدلّ على وجوب الحجّ إذا استطاع، فمتى تحقّق عنوان المستطاع استقرّ عليه وجوب الحجّ، أمّا العلم و الجهل و اعتقاد الخلاف فلا- اعتبار لها فى ترتّب الحكم على الموضوع كما ذكرناه آنفا، و إذا استقرّ عليه التكليف فلا موجب لسقوطه، و الاعتقاد بالخلاف يكون عذرا فى تركه و عدم كونه مستحقا للعقاب و عدم تنجز التكليف عليه.

قال فى تفصيل الشريعة: إنّ مقتضى الأدلّه الأولى هو استقرار الحجّ؛ لأنّ موضوع وجوب الحجّ و إن كان هو عنوان المستطاع إلاّ أنّه لا دليل على كونه مثل عنوانى المسافر و الحاضر من العناوين الّتى لها دخل فى ترتّب الحكم حدوثا و بقاء، بل الظاهر كونه من العناوين الّتى لها دخل فى ترتّب الحكم حدوثا فقط... غايه الأمر أنّه ليس المراد بالحدوث مجرّده، بل ما به يتحقّق الاستقرار(٢).

ص: ٤٥٨

١- (١) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ١٧٤.

٢- (٢) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٢٦٤ مع تصرّف.

ثانيها: أنّ الأحكام وإن كانت تشمل الجاهل ولكن لا تشمل المعتقد بالخلاف (١)؛ لأنه غير قابل لتوجه الخطاب إليه، فهو غير مأمور بالحكم واقعا، فلا يكون وجوب في البين حتى يستقرّ عليه، ففي زمان الاعتقاد بالخلاف و أنه صغير... لا يحكم عليه بالوجوب؛ لعدم قابليته للتكليف بالحجّ، و في زمان انكشاف الخلاف و العلم بالبلوغ لا يكون مستطعا على الفرض حتى يجب عليه الحجّ (٢).

و فيه: أنّ الحكم في مثل قوله تعالى: وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ (٣) ثابت للعاقل البالغ المستطيع، و هذا الحكم يترتب على واقع المستطيع، لا على من يعلم كونه عاقلا و بالغا و مستطعا؛ إذ لا أثر لعلمه في ذلك؛ إذ الشرط في القضيّه الحقيقيه هو وجود الموضوع عينا.

و على هذا فكما يكون الجاهل مشمولاً للخطابات كذلك المعتقد بالخلاف يكون مكلفاً واقعا و التكليف ثابت عليه، غاية الأمر يكون معذورا في المخالفه غير مستحق للعقوبه.

و قال المحقق النائيني: «يكون المخاطب النوع، و لمكان انطباق النوع على الآحاد يكون كلّ فرد من أفراد المكلفين مخاطبا بذلك الخطاب الواحد» (٤).

ثالثها: أنه إنّما يستقرّ الحجّ إذا لم يكن الترك عن عذر (٥)؛ و أمّا إذا كان الترك

ص: ٤٥٩

١- (١) الاعتقاد بالخلاف مانع عن تنجز الحكم الواقعي و ليس مانعا عن فعليته و شموله، كما أنّ الجهل البسيط أيضا كذلك. و بالجملة، لا فرق بين الجهل البسيط و المركّب في المقام. (م ج ف).

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ١٧٥:٢٦.

٣- (٣) سوره آل عمران ٩٧:٣.

٤- (٤) فوائد الاصول ٣:٤٣٧.

٥- (٥) هذا مجرد دعوى و لم يقم عليه دليل. (م ج ف).

مستندا إلى العذر فلا موجب للاستقرار، والاعتقاد بالخلاف من أحسن الأعدار، فإن بقيت الاستطاعة إلى السِّنة القادمة يجب الحجّ، وإلا فلا(١).

و بعبارة أخرى: أنّ استقرار وجوب الحجّ على المكلف إنّما يكون لترك الحجّ عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعي؛ للتساهل و التسامح فيه، و أمّا إذا كان من جهه اعتقاده بعدم البلوغ فلا يوجب ذلك؛ لأنّه في حال الاعتقاد الجزمي بعدم البلوغ لا يمكن أن يكون مكلفا بالحجّ؛ لأنّ توجّه الخطاب إليه في هذه الحاله لغو و جزاف، و أنّ الغرض من جعل الخطاب هو إمكان دعوئته للمكلف و محرّكته له، و مع الاعتقاد بالخلاف لا يمكن أن يكون داعيا و محرّكا، فإذن لا وجوب عليه في الواقع حتّى يستقرّ.

و يلاحظ عليه بأنّ فعليّه الحكم بفعليّه موضوعه و تحقّقه في الخارج، و المعتقد بالخلاف قد وصل إليه خطاب الحجّ و يعلم أنّه يجب على المستطيع أن يحجّ، و هو مستطيع في الواقع، و لكنّه من أجل اعتقاده بالخلاف يترك الحجّ، فيكون معذورا في مخالفته و لا يستحقّ العقاب؛ لأنّه لا يتنجز وجوب الحجّ عليه؛ لاعتقاده بعدم البلوغ، و التنجز حكم عقلي غير مربوط بالحكم المجعول، و لا يؤثر في تغيير الحكم و لا في الإراده.

قال المحقّق النائيني: «وجود الموضوع مساوق لفعليّه حكمه و إن كان يشترط في تنجزه على المكلف و استحقاق العقاب على مخالفته أن يكون واصلا إليه، و في ظرف عدم الوصول وجدانا أو تعديدا لا يمكن أن يكون منجزا و إن كان فعليّا بوجود موضوعه - إلى أن قال -: يستحيل أن يكون موضوع

ص: ٤٦٠

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ١٧٥، تعاليق مبسوطه على العروه الوثقى ٨: ١٥٤.

الحكم موجودا، و مع ذلك لا يكون الحكم فعليًا بعد فرض كونه حكما لهذا الموضوع أو تكون فعليته متوقفه على وجود شيء آخر لم يؤخذ في الموضوع»^(١).

ما تحقق به استقرار الحجّ على المكلف

و حيث انتهى الكلام إلى هنا فلا بأس أن نشير إلى ما يتحقق به استقرار الحجّ على المكلف، و هذا و إن كان لا يختص بالصبيّ لكنّه مرتبط بالفرع المتقدّم، فنقول: اختلف كلام الأصحاب فيما يتحقق به الاستقرار على أقوال:

القول الأول: ما ذهب إليه المشهور من أنّ الاستقرار يتحقق بمضى زمان يمكن فيه الإتيان بجميع أفعال الحجّ حتّى مثل طواف النساء و المبيت في منى مستجمعا للشرائط - و هو إلى اليوم الثانى عشر من ذى الحجّه - و اختاره فى التذكرة^(٢) و القواعد^(٣) و المسالك^(٤) و الروضه^(٥) و الذخيره^(٦) و الحدائق^(٧) و المستند^(٨) و الجواهر^(٩).

و قال فى تفصيل الشريعة: لو كانت الشرائط المعتبره فى وجوب الحجّ

ص: ٤٦١

- ١- (١) أجود التقريرات فى الاصول ١: ٢١٦-٢١٧.
- ٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٧: ١٠٢.
- ٣- (٣) قواعد الأحكام ١: ٤٠٨.
- ٤- (٤) مسالك الأفهام ٢: ١٤٣.
- ٥- (٥) الروضه البهيّه ٢: ١٧٢.
- ٦- (٦) ذخيره المعاد: ٥٦٣.
- ٧- (٧) الحدائق الناضره ١٤: ١٥٢.
- ٨- (٨) مستند الشيعة ١١: ٨٣.
- ٩- (٩) جواهر الكلام ١٨: ١٤٦ (ط ج).

متحقّقه بأجمعها و المكلف عالم بها و بوجوب الحجّ عليه، و مع ذلك تركه عامدا اختيارا، و فهذا هو القدر المسلّم من مورد استقرار الحجّ عليه و لزوم الإتيان به فى القابل و لو متسكّعا مع بقاء الشرائط إلى تمام الأعمال التى يمكن تحقّقها فى اليوم الثانى عشر من ذى الحجّه (١).

و نوقش فيه بأنّه لا عبره باعتبار الاستطاعة بالنسبه إلى غير أعمال الحجّ، كطواف النساء و المبيت فى منى، فإنّهما ليسا من أعمال الحجّ و أجزاءه، و إنّما هما واجبان مستقلّان، و من تركهما حتّى عمدا لا يفسد حجّه (٢).

القول الثانى: أنّ الاستقرار يتحقّق ببقاء الاستطاعة إلى زمان يمكن فيه الإحرام و دخول الحرم، فلو زالت الاستطاعة بعد هذا الزمان يستقرّ عليه الحجّ، كما احتمله فى التذكرة (٣) و القواعد (٤).

و نوقش فيه أيضا بأنّه لا نعرف لذلك وجهها، فإنّ العبره بأعمال الحجّ و أفعاله لا بالإحرام و دخول الحرم، و من أجل ذلك لو علم بالموت بعد ذلك لا يجب عليه الخروج، بل لا يصحّ منه الإحرام، فإنّه لو علم بالموت قبل الطواف و السعى و قبل الاشتغال بالأعمال أو قبل أن ينتهى من عمله لا يصحّ منه الإحرام، فإنّ الإحرام حينئذ لا ينعقد للعمل الناقص.

نعم، لو مات اتّفاقا (٥) بعد الإحرام و دخول الحرم يجزى عن الحجّ

ص: ٤٦٢

- ١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١: ٢٦٨.
- ٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٣٥.
- ٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٧: ١٠٢.
- ٤- (٤) قواعد الأحكام ١: ٤٠٨.
- ٥- (٥) الظاهر إطلاق النصوص فى ذلك و لا قرينه على كون الموت اتّفاقيا. (م ج ف).

للنص (١)، وهذا حكم تعبدى ثبت فى مورده بديل خاص (٢).

القول الثالث: أنه يستقرّ عليه الحجّ بعد مضيّ زمان يمكن فيه الإتيان بالأركان جامعا للشرائط، وهو المحكى عن التذكرة (٣)، و لكنّه غير موجود فيما عندنا من نسخها، وإن كان محتملا (٤) فيكفى بقاء الاستطاعه إلى مضيّ جزء من يوم النحر يمكن فيه الطواف و سعيه.

و فيه: أنّ الشرائط معتبره فى جميع أعمال الحجّ و أفعاله و لا- تختصّ بالأركان، بل هى معتبره حتّى بعد الانتهاء من الأعمال كتخليه السرب، فإنّها معتبره ذهابا و إيابا، و لو علم بعدم تخليه السرب إيابا لا يجب عليه الحجّ من الأوّل (٥).

القول الرابع: أنّ الحجّ يستقرّ عليه إذا كانت الاستطاعه باقيه إلى حين خروج الرفقه، فلو أهمل و لم يخرج معهم استقرّ عليه الحجّ و إن زالت الاستطاعه بعد ذلك؛ لأنّه كان مأمورا بالخروج.

و فيه: أنّ هذا الحكم ظاهرى لا- واقعى، و إنّما تخيّل ثبوت الوجوب عليه، و أمّا فى الواقع فالوجوب غير ثابت، فلا- موجب للاستقرار (٦).

القول الخامس: أنّ العبره بقاء الاستطاعه إلى زمان يمكن فيه العود إلى وطنه بالنسبه إلى الاستطاعه المائيه و البدنيه و السرييه و لو كان عالما بحدوث المرض عند العود و قبل الوصول إلى وطنه، و لو بعد انتهاء جميع

ص: ٤٦٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤٧، الباب ٢٦ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه.
- ٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٣٤.
- ٣- (٣) حكاه عنه فى الذخيره: ٥٦٣.
- ٤- (٤) كشف اللثام ٥: ١٣٠، مستمسك العروه الوثقى ١٠: ١٧٥.
- ٥- (٥) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٣٣.
- ٦- (٦) نفس المصدر: ٢٣٤.

الأعمال لا- يجب عليه الحجّ من الأوّل، و لا يستقرّ عليه إذا زالت الاستطاعه قبل إمكان الرجوع إلى مقرّه، فإنّ فقد بعض هذه الشروط يكشف عن عدم الوجوب واقعا من أوّل الأمر، و أنّ وجوب الحجّ مع الرفقه كان حكما ظاهريا، اختاره السيّد اليزدي في العروه (١)، و كذا جماعه من الأعلام الذين علّقوا عليها ٢ و السيّد الخوئي (٢).

و التحقيق في أدلّه الأقوال يطلب مجالا واسعا، و لأجل عدم اختصاص المسأله بالصبي تركناها؛ خوفا من التطويل، و من أرادها فليراجع المطوّلات.

بلوغ الصبي في أثناء النسك عند أهل السنّه

إن بلغ الصبي قبل الوقوف بعرفه فأحرم و وقف بعرفه و أتى المناسك، فهل يجزيه عن حجّه الإسلام؟ اختلفوا في ذلك.

فقال الحنفيّه و المالكيّه: إنّه لو بلغ الصبيّ الحلم بعد ما أحرم فمضى في نسكه على إحرامه الأوّل صحّ حجّه تطوّعا، و لم يجزه حجّه عن فرض الإسلام.

جاء في فقه الحنفيّه: لو أحرم الصبيّ العاقل ثمّ بلغ قبل الوقوف بعرفه أو في حال الوقوف، فإنّ مضى على إحرامه يكون حجّه تطوّعا و لم يجزه عن حجّه الإسلام؛ لأنّ إحرامه انعقد أولا نفلا، فلا ينعقد لأداء الفرض (٣).

و في فقه المالكيّه: لو أحرم الصبيّ قبل البلوغ ثمّ بلغ في أثناء الحجّ فلا ينقلب

ص: ٤٤٤

١- (٢ او ١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٤٥٤.

٢- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٦: ٢٣٥.

٣- (٤) مجمع الأنهر ١: ٣٨٨، البحر الرائق ٢: ٥٥٤، أحكام الصغار: ٣٣، ردّ المختار على الدرّ المختار ٢: ٤٦٦، اللباب ١: ١٧٩، تحفه الفقهاء ١: ٣٨٣، بدائع الصنائع ٢: ٢٩٥.

ذلك الإحرام فرضاً، ولا يرفض إحرامه السابق، ولا يجوز له أن يجدد إحراماً بعد البلوغ، ولو رفضه و نوى الإحرام لحجّ الفرضى لم يرتفع، وهو باق على إحرامه السابق، وكان الإحرام الثانى بمنزله العدم، و فى حكم الصبى الصبيّه (١).

و لكن قال بعض الحنفيّه: لو جدّد الصبىّ الإحرام قبل الوقوف بعرفه و نوى حجّه الإسلام بأن يرجع إلى ميقات من المواقيت، و جدّد التلبيه لحجّ الفرض و أتمّ أعمال الحجّ من وقوف و زياره و سعى و غيرها يجرى عن حجّه الإسلام (٢).

و أمّا الشافعيّه و الحنابله فقالوا: إن بلغ الصبىّ فى أثناء الحجّ ينظر إلى حاله من الوقوف فينقسم إلى قسمين:

الأول: إن بلغ بعد خروج وقت الوقوف أو قبل خروجه و بعد مفارقه عرفات لكن لم يعد إليها بعد البلوغ، فهذا لا يجزيه حجّه عن حجّه الإسلام؛ لأنّه لم يدرك وقت العباده فأشبهه من أدرك الإمام بعد فوات الركوع.

الثانى: أن يبلغ فى حال الوقوف أو يبلغ بعد وقوفه بعرفه، فيعود و يقف بها فى وقت الوقوف، أى قبل طلوع فجر يوم النحر، فهذا يجزيه حجّه عن حجّه الإسلام؛ لأنّه وقف بعرفات كاملاً فأجزأه عن حجّه الإسلام، و لكن يجب عليه إعادته السعى إن كان سعى عقيب طواف القدوم (٣).

ص: ٤٤٥

١- (١) المدوّنه الكبرى ١: ٣٨٠، حاشيه الدسوقي ٢: ٥، شرح الصغير مع بلغه السالك ٢: ٧، مواهب الجليل ٣: ٤٤٣.

٢- (٢) بدائع الصنائع ٢: ٢٩٥، تحفه الفقهاء ١: ٣٨٣، اللباب ١: ١٧٩، مجمع الأنهر ١: ٣٨٨، البحر الرائق ٢: ٥٥٤، ردّ المحتار على الدرّ المختار ٢: ٤٦٦.

٣- (٣) مغنى المحتاج ١: ٤٦٢، البيان فى مذهب الشافعى ٤: ٢٤، المهذب للشيرازى ١: ١٩٦، المجموع شرح المهذب ٧: ٣٦، الإقناع ١: ٣٣٥، منتهى الإرادات ٢: ٥٨، المغنى ٣: ٢٠٠، الشرح الكبير ٣: ١٦٢، الوسيط فى المذهب ٢: ٦٧٧، كشّاف القناع ٢: ٤٤١، الإنصاف ٣: ٣٥٢.

الصبى إمّا ممّيز و إمّا غير ممّيز، و النياه عن الغير تاره تكون فى الحجّ الواجب، و اخرى فى الحجّ المندوب، و ثالثه فى بعض أفعال الحجّ كالطواف، و قد عقدنا هذا المبحث للتحقيق فى هذه المسائل فى مقامات ثلاث.

الأول: نيابه الصبى غير المميّز

لا خلاف فى عدم صحّه نيابه الصبى غير المميّز عن غيره، بل ثبت الإجماع القطعى على ذلك، قال فى المعتبر: «و لا يصحّ نيابه المجنون؛ لأنّه ليس من أهل الخطاب... و كذا الصبى غير المميّز، و ليس للولى أن يحرم به نائبا عن غيره؛ لأنّه لا حكم لتيه الولي إلا فى حقّ الصبى؛ عملا بالنصّ فلا يؤثّر فى غيره»^(١).

و فى التذكرة: «يشترط فى النائب كمال العقل... فلا تصحّ نيابه المجنون

ص: ٤٦٦

و لا- الصبى غير المميز لارتفاع تحقق القصد منهما»(١). و كذا فى القواعد(٢) و الدروس(٣) و مدارك الأحكام(٤) و مجمع الفائدة(٥) و الحدائق(٦) و الجواهر(٧) و مفاتيح الشرائع(٨).

و ادعى فى كشف اللثام الاتفاق عليه(٩). و فى الرياض: «بلا خلاف و لا إشكال»(١٠).

و فى المستند «بالإجماع المحقق و المحكى»(١١)، و صرح به أيضا جماعه من أعلام العصر(١٢).

و يدلّ عليه:

أولا: الإجماع كما تقدّم.

و ثانيا: عدم تمشى القصد المعبر فى العبادات منه، فلا يكون الصادر منه فعلا عباديا.

ص: ٤٦٧

-
- ١- (١) تذكره الفقهاء ٧: ١١٠، مسأله ٧٩.
 - ٢- (٢) قواعد الأحكام ١: ٤١٠.
 - ٣- (٣) الدروس الشرعيّه ١: ٣٢٠.
 - ٤- (٤) مدارك الأحكام ٧: ١١٢.
 - ٥- (٥) مجمع الفائدة و البرهان ٦: ١٢٨.
 - ٦- (٦) الحدائق الناضره ١٤: ٢٣٨.
 - ٧- (٧) جواهر الكلام ١٨: ٢٤٧ (ط ج).
 - ٨- (٨) مفاتيح الشرائع ١: ٣٠٢.
 - ٩- (٩) كشف اللثام ٥: ١٤٩.
 - ١٠- (١٠) رياض المسائل ٦: ٦٩.
 - ١١- (١١) مستند الشيعة ١١: ١٠٨.
 - ١٢- (١٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧: ٤، تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٢: ١٥، مصباح الهدى ١٢: ١٩٧.

و ثالثاً: أنّ كمال العقل معتبر في النائب بلا خلاف بين الأصحاب، و الصبيّ غير المميّز لم يكن كذلك، مضافاً إلى أنّ النيابة على خلاف الأصل فلا تثبت لغير المميّز، و المفروض أنّه لا دليل على جوازها في حقّه، بل الدليل على خلافه.

المقام الثاني: نيابه الصبيّ المميّز

إشاره

و البحث عنه أيضاً في جهتين:

الأولى: نيابته على فرض عدم مشروعيه عباداته

على تقدير عدم مشروعيه عبادات الصبيّ و أنّها تربيته فلا ريب في عدم صحّح نيابته، و لكن قال في جامع المدارك: «يمكن القول بصحّح نيابه إن كان لدليلها إطلاق و لو قيل بكون عباداته تربيته»^(١)، و قريب من هذا في المستند^(٢).

و جاء في المستمسك: «ثم إنّه لو بنى على كون عباداته تربيته... لا مانع من صحّح نيابته عن غيره في الحجّ و غيره من العبادات المشروعه في حقّ المنوب عنه؛ لأنّ النائب يتعبّد بأمر المنوب عنه لا بأمره، و لذا تصحّح نيابه غير المستطيع عن المستطيع في حجّ الإسلام، و نيابه من أدّى فريضه الظهر عن غيره في فريضته، و إن لم يكن حجّ الإسلام أو فريضه الظهر مشروعه في حقّه»^(٣).

ص: ٤٤٨

١- (١) جامع المدارك ٢: ٣٠٥.

٢- (٢) مستند الشيعة ١١: ١١٠.

٣- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١١: ٥.

نقول: المراد من كونها ترمييه تاره بمعنى أنها ليست موضوعا لأمر شرعى، بناء على أن الأمر بالأمر ليس أمرا، و اخرى أنها مأمور بها بالأمر الشرعى؛ لأن الأمر بالأمر أمر، لكن الغرض من الأمر هو التمرين لا المصلحه الموجبه للأمر المتوجه إلى البالغين.

كما يظهر ذلك من الجواهر حيث يقول: «المختار عندنا صحه عمله، لكن على وجه التمرين لا على كيفيه أمر المكلف بالنافله مثلا؛ لاختصاص ما عدا ذلك بالمكلفين؛ لأن الحكم الشرعى خطاب الله المتعلق بأفعالهم، من غير فرق بين خطاب الوجوب و الحرمة، و الندب و الكراهه، بل لا يبعد إلحاق خطاب الإباحه بها، و أن عدم مؤاخذه الصبى لارتفاع القلم عنه كالمجنون لا لأنه مخاطب بالخطاب الإباحى - إلى أن قال -: و أوضح من ذلك لو قيل بأن التمرين فيه نحو تمرين الحيوانات على بعض الأعمال، فإنه لا مشروعيه لفعله من حيث نفسه أصلا»(1).

و بالجمله، على فرض ترمييه عبادات الصبى لا يمكن تصحيح نيابته و إن قلنا بثبوت الإطلاق فى أدله النيبه؛ لأن معنى الترمييه هو أن عباداته ليست عبادته فى الحقيقه لتقع عن الغير، بل على صورته العباده و شكلها، و ليست فيها ما يعتبر فى العباده، فينصرف إطلاق النصوص(2) عن شموله لذلك العمل قطعا، و لا أقل من الشك فى ذلك، و أما قصد أمر المنوب عنه فلا يفيد؛ حيث إن فعل

ص: ٤٦٩

١- (١) جواهر الكلام ١٨: ٢٤٧-٢٤٨ (ط ج).

٢- (٢) و بالجمله، بما أن النيبه على خلاف الأصل و القاعده، و نيابه الصبى المميز - بناء على الترمييه - مشكوكه من حيث الصحه، فاللزم الاكتفاء بالقدر المتيقن، و هو ما صدر عنه بناء على مشروعيه عباداته. و على ذلك نقول: لا إطلاق لأدله النيبه حتى يقال بانصرافه عن ذلك، فالظاهر عدم صحه نيابته، و الله العالم.(م ج ف).

الصبيّ صورته عباده لا- حقيقتها، وليست صحيحه في نفسها، فكيف تقع عن الغير بقصد أمر ذلك الغير؟! بخلاف ما فعله غير المستطيع الذي يقصد أمر المستطيع؛ لأنّ فعله صحيح في نفسه فيمكن أن يقع عن الغير.

وقال في كشف اللثام: فلا- يصحّ نيابه المميّز... لخروج عباداته عن الشرعيّه وإتّما هي تمرّيته، فلا يجزى عمّن يجب عليه أو يندب إليها؛ لأنّ التمرّيته وإن استحقّ الثواب عليها ليست بواجبه ولا مندوبه؛ لاختصاصها بالمكلّف (١).

الوجه الثاني: نيابه الصبيّ على تقدير مشروعّيه عباداته

إشاره

على تقدير مشروعّيه عبادات الصبيّ المميّز - كما هو الحقّ - هل يصحّ نيابته في الحجّ عن غيره؟ اختلف الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال:

القول الأول: إنّ لا يصحّ مطلقاً:

المشهور بين الفقهاء عدم صحّ نيابه الصبيّ المميّز عن غيره في الحجّ مطلقاً، أي سواء كان الحجّ واجباً أو مندوباً، وسواء كان عن الميت أو عن الحيّ، بالإجاره أو بالتبرّع، بإذن الوليّ أو عدمه.

قال الشيخ في المبسوط: «فأمّا الصبيّ فلا يصحّ أن يحجّ عن غيره؛ لأنّه ليس بمكلّف تصحّ منه العباده» (٢).

و في المعبر: «و في الصبيّ المميّز تردّد؛ لأنّه لا يصحّ منه الاستقلال بالحجّ، والأشبه أنّه لا يصحّ نيابه (٣)» (٤). و كذا في التذكرة والمختلف (٥).

ص: ٤٧٠

١- (١) كشف اللثام ٥: ١٤٩.

٢- (٢) المبسوط ١: ٣٠٢.

٣- (*) كذا في المصدر، و لكن الصحيح: لا يصحّ نيابته.

٤- (٣) المعبر ٢: ٧٦٦.

٥- (٤) تذكرة الفقهاء ٧: ١١٠، مختلف الشيعة ٤: ٣٤٠.

و في القواعد(١): لا يصحّ على رأى، و كذا في جامع المقاصد(٢)، و اختاره في المسالك(٣) و الحدائق(٤) و التنقيح الرائع(٥).

و في المدارك: المعروف من مذهب الأصحاب القول بالمنع(٦)، و اختاره في الرياض(٧) و كشف اللثام(٨) و الجواهر(٩) و المستند(١٠)، و به قال جماعه من أعلام العصر(١١)، و جعله في العروه(١٢) و كذا في تحرير الوسيله، مقتضى الاحتياط اللزومى حيث قال: و يشترط في النائب البلوغ على الأحوط، من غير فرق بين الإجارى و التبرعى، بإذن الولي أو لا. و في صحتها في المندوب تأمل(١٣).

الأدلة على عدم صحه نيابه الصبي

و استدلل للحكم المذكور بامور:

الأول: عدم صحه عباداته و عدم مشروعيتها.

ص: ٤٧١

- ١- (١) قواعد الأحكام ١: ٤١٠.
- ٢- (٢) جامع المقاصد ٣: ١٤١.
- ٣- (٣) مسالك الأفهام ٢: ١٦٤.
- ٤- (٤) الحدائق الناضره ١٤: ٢٣٩.
- ٥- (٥) التنقيح الرائع ١: ٤٢٦.
- ٦- (٦) مدارك الأحكام ٧: ١١٢.
- ٧- (٧) رياض المسائل ٦: ٦٩.
- ٨- (٨) كشف اللثام ٥: ١٤٩.
- ٩- (٩) جواهر الكلام ١٨: ٢٤٧ (ط ج).
- ١٠- (١٠) مستند الشيعة ١١: ١٠٨.
- ١١- (١١) تفصيل الشريعة كتاب الحج ٢: ١٩، مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١٢: ١٩٧، كتاب الحج، للمحقق الداماد ١٢٦: ١ و ما بعدها.
- ١٢- (١٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٥٣٣.
- ١٣- (١٣) تحرير الوسيله ١: ٣٥٨، مسأله ١.

و فيه: ما ذكرناه غير مرّه من أنّ عبادات الصبيّ مشروع، و لا فرق بينها و بين عبادته البالغين إلا بالوجوب و عدمه.

الثانى: دعوى عدم الوثوق بعمله، إمّا من جهه عدم الرادع له؛ حيث إنّ لا تكليف له، و علمه بعدم المؤاخذة بأفعاله، و إمّا لجهله بعد بالمسائل و الأحكام، فلا يوثق بإتيانه بالحجّ على الوجه الصحيح.

و جوابه: ما أفاده فى العروه (١) و غيرها (٢) من أنّه أخصّ من المدعى العدى هو عدم قابليته الصبيّ فى نفسه للنيابة، و لا ربط له بالوثوق و عدمه؛ ضروره أنّ الوثوق طريق لإحراز صحّحه العمل بعد فرض تشريع النيابة فيه، سواء كان النائب بالغاً أم لا.

قال فى تفصيل الشريعة: «على هذا التقدير يكون الدليل أخصّ من المدعى؛ لأنّه قد يتحقّق الوثوق بالصدور لا- من جهه التكليف، بل من بعض الجهات الرّوحيّه و الأخلاقيّه» (٣).

مضافاً إلى أنّ عدم المؤاخذة عنه إنّما هو فى حال الصغر، و لكنّه يعلم بكونه مؤاخذاً بعد البلوغ بغرامه ما يتلفه فى حال الصّيغر و ذلك منه، كما فى المستند (٤).

الثالث: أنّ النيابة على خلاف الأصل، فنشكّ فى تناول إطلاقات النيابة للصبيّ، و الأصل عدم جوازها له كما فى الرياض (٥).

و بتعبير آخر: إطلاق الصيغه فى كلّ واجب يقتضى صدور الفعل من

ص: ٤٧٢

١- (١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٥٣٣.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧: ٤.

٣- (٣) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٢: ١٦.

٤- (٤) مستند الشيعة كتاب الحجّ ١١: ١١٠.

٥- (٥) رياض المسائل ٦: ٦٩.

المأمور مباشرة، فإجزاء فعل الغير عنه - سواء أتى به بعنوانه نيابه أو بعنوان آخر - يكون على خلاف الأصل، و نخرج عن هذا الأصل فى نيابه البالغ العارف بالأحكام بالدليل و بقى غير البالغ تحت الأصل؛ إمّا لانصراف الأدلّه عن الصبى، و إمّا لدعوى عدم كون الأخبار فى مقام بيان الشرائط حتّى يستفاد من إطلاقها عدم اشتراط البلوغ فى صحّه النّيايه، فيبقى حينئذ الشكّ بحاله، فيتعيّن الرجوع إلى مقتضى الأصل، و هو بطلان الاستنابه، فإنّ الأخبار الوارده فى الاستنابه فى الحجّ عن الميت أو عن الحيّ فى بعض الموارد الخاصّه - كما سيأتى قريباً - إمّا هى فى مقام تشريع أصل الاستنابه التى هى على خلاف الأصل الأولى، لا فى مقام بيان شرائطها، كما يدفع الشكّ بها.

قال بعض الأعلام: إنّ المستفاد من غير واحد ممّا ورد فى النّيايه هو أصل مشروعيتها لا خصوصيتها سعه و ضيقاً(١).

و يمكن أن يلاحظ عليه بأنّه و إن كانت طائفه من الأخبار فى مقام بيان أصل التشريع و هى خاليه عن ذلك البلوغ، فتنمىك بإطلاقها لدفع الشكّ، إلّا أنّ إثبات هذا المدعى مشكل جدّاً.

الرابع: جاء فى تفصيل الشريعة: «أنّ مرجع صحّه الاستنابه إلى إجزاء العمل الصادر من النائب عن المنوب عنه، و مدخليته فى براهه ذمّته بعد ثبوت الاشتغال لها، و هذا يحتاج إلى نهوض دليل عليه، و بدونه - كما هو المفروض - يكون مقتضى الأصل بقاء الاشتغال، و عدم حصول الفراغ للمنوب عنه بسبب فعل النائب... فإنّ شمول أدلّه المستحبات للصبى بناء على القول

ص: ٤٧٣

بشرعيته عبادات الصبي، و منها: أدله استحباب النيايه، لا يقتضى جواز استنابته أيضا» (١). و كذا فى المعتمد (٢).

نقول: لا بد من النظر إلى الأدله و الروايات الواردة فى باب النيايه، و هى كثيره نذكر بعضها:

منها: ما ورد فى صححه حجّ الرجل عن المرأه و بالعكس، كصححه معاويه بن عمّار، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يحجّ عن المرأه و المرأه تحج عن الرجل؟ قال: «لا بأس» (٣).

و مثلها حديث حكم بن حكيم، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «يحجّ الرجل عن المرأه، و المرأه عن الرجل، و المرأه عن المرأه» (٤).

و حديث بشير التّبال، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: إنّ والدتى توفيت و لم تحجّ، قال: «يحجّ عنها رجل أو امرأه»، قال: قلت: أيهما أحبّ إليك؟ قال:

«رجل أحبّ إلى» (٤).

و منها: بعض الأخبار الواردة فى تشريع الاستنابه فى الحجّ المشتمله على لفظ الرجل، كمرسله أبى بصير عمّن سأله، قال: قلت له: رجل أوصى بعشرين دينارا فى حجّه، فقال: «يحجّ له رجل من حيث يبلغه» (٥).

و مثل ما رواه فى التهذيب عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«إنّ علىّ بن أبى طالب عليه السلام أمر شيخا كبيرا لم يحجّ قط و لم يطق الحجّ لكبره أن

ص: ٤٧٤

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٢: ١٦.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧: ٤-٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ١٢٤-١٢٥، الباب ٨ من أبواب النيايه، ح ٢ و ٦.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ١٢٥، الباب ٨ من أبواب النيايه، ح ٨.

٥- (٥) نفس المصدر: ١١٨، الباب ٢ من أبواب النيايه، ح ٨.

يجهز رجلا يحجّ عنه» (١). و كذا ما رواه عن معاوية بن عمّار (٢).

و فى صحيحه معاوية بن عمّار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يموت و لم يحجّ حجّه الإسلام و يترك مالا، قال: «عليه أن يحجّ من ماله رجلا ضروره لا مال له» (٣).

و لفظ الرّجل فيها ظاهر فى البالغ أو منصرف عن غير البالغ، فلا بدّ أن يكون النائب بالغا.

و لكن ذكر بعض الأعلام: أنّ دعوى انصراف الرّجل عن غير المكلف مع كونه - مثلا - بلغ أربعة عشر سنه مع صدقه على المكلف و إن كان عمره أقل من ذلك - كما إذا كان بلوغه إلى حدّ التكليف بغير السنّ - غير مسموعه لعدم الانصراف أوّلا، و بدويته على فرض ثبوته ثانيا، فلا عبره به (٤).

و أجاب عنه فى تفصيل الشريعة: «أنّ الظاهر مدخلية هذا العنوان، و هو كما لا يصدق على المرأه كذلك لا يصدق على الصبيّ. و دعوى: أنّه لا- فرق عند العرف بين من بلغ و بين من بقى إلى بلوغه خمس دقائق - مثلا - فى صدق عنوان الرّجل عليه؛ مدفوعه بوجود الفرق عندهم، و أنّ التعبير بالرجل إنّما هو فى موارد تحقّق البلوغ، فلا وجه لما يقال: من أنّه كيف يمكن الفرق بين من بلغ بالاحتلام - مثلا - قبل السنّ و بين من هو أزيد سنّا منه، و لكنّه لم يتحقّق البلوغ له، و لأجل كون بلوغه بالسنّ؟ و الظاهر عدم صدق الرّجل المذكور فى الدليل للصبيّ، و على تقدير الشكّ، لا مجال للاستدلال به أيضا، بل اللازم

ص: ٤٧٥

١- (١) التهذيب الأحكام ٥: ٤٦٠، ح ٢٤٧، الكافي ٤: ٢٧٣، ح ٢.

٢- (٢) التهذيب الأحكام ٥: ١٤، ح ٣٨.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٤٩، الباب ٢٨ من أبواب وجوب الحجّ، ح ١.

٤- (٤) كتاب الحجّ، للسيد محمود الشاهرودى ٢: ١١.

وقال السيد الخوئي بعد ذكر النصوص المتقدمه التي تدلّ على جواز النياحه عن الأموات: «فيعلم من هذه الروايه - من جهه استقصاء موارد النياحه فيها - أن النياحه تنحصر في هذه الموارد، فكأنّ المغروس في ذهن السائل شبهه، و هي احتمال اتحاد الجنس بين النائب و المنوب عنه، و لذا حكم عليه السّلام بجواز النياحه في هذه الموارد المشتبهه المحتمله عند السائل، و حيث إنّ عليه السّلام في مقام البيان تنحصر موارد جواز النياحه في الموارد المذكوره، و لم يذكر الصبيّ في الروايه - إلى أن قال :-

و الحاصل: أنّ النياحه على خلاف القاعده، و الاكتفاء بفعل النائب على خلاف الأصل، فلا بدّ من الاقتصار على مقدار ما دلّ الدليل عليه، و في غيره فالمرجع هو الأصل و لم يقدّم أيّ دليل على جواز نياحه الصبيّ و الاكتفاء بفعله في الواجبات الثابته على ذمّه الغير»(٢).

ثم إنّ ذكره في المستند: أنه يمكن الاستدلال على عدم الجواز بروايه عمّار الوارده في استتجار الصلاه و الصوم عن الصّادق عليه السّلام في الرجل يكون عليه صلاه أو صوم، هل يجوز له أن يقضيه غير عارف؟ قال: «لا يقضيه إلاّ مسلم عارف»(٣)؛ إمّا من جهه الإجماع المركّب، أو من جهه اشتغال أفعال الحجّ على الصلاه أيضاً، المؤيّد بقوله عليه السّلام: «الطّواف بالبيت(٤) صلاه»(٥).

ص: ٤٧٤

١- (١) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١٦:٢-١٧.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧:٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٦٦:٥، الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات، ح ٥.

٤- (٤) سنن الدارمي ٣٢:٢، ح ١٨٤٨.

٥- (٥) مستند الشيعه ١١:١١١.

و لكنّ الظاهر(١) أنّ قوله عليه السّلام: «لا- يقضيه إلّا- مسلم عارف» يشمل الصبّي المميّز العدى يكون عارفا بالأحكام، إلّا أنّ الروايه فى مقام بيان اعتبار معرفه فى النائب، و ليست بصدد بيان اعتبار البلوغ حتّى يستند بها للقول بعدم جواز النيابه للصبّي فى المقام، فالأحوط أنّه لا يجوز نيابه الصبّي عن الحيّ فى الحجّ الواجب، و أمّا النيابه عن الميتّ و كذا فى الحجّ المنسوب فيأتى الكلام فيهما قريبا.

جواز نيابه الصبّي

القول الثانى: أنّه تجوز نيابه الصبّي فى الحجّ مطلقا، كما ذهب إليه فى المدارك حيث قال - فى الجواب عن استدلال المانعين بأنّ حجّ الصبّي إنّما هو تمرين :-

«و هو غير جيّد لما بيّناه فى ما سبق من أنّ الأظهر أنّ عبادات الصبّي شرعيّه يستحقّ عليها الثواب»(٢).

و فى مجمع الفائده: «الظاهر أنّ عبادته شرعيّه صحيحه، و أنّه قد يوثق به أكثر من غيره، و أيضا الكلام فى أنّه إذا فعل فهو صحيح و يبرأ ذمّه المنوب أم لا؟ و الظاهر أنّه كذلك، و الاحتياط واضح»(٣). و هو الظاهر من الذخير(٤).

و فى مفاتيح الشرائع: «فى نيابه الطفل المميّز قولان: أصحّهما الجواز مع

ص: ٤٧٧

١- (١) الظاهر أنّ المراد من العارف هو المؤمن الشيعى الا-ثنى عشرى، و هو المقصود من المسلم العارف، و ليس المراد منه العارف بأحكام الله. و كيف كان، لا تدلّ الروايه على اعتبار البلوغ و ليست بصدد هذا الشرط. (م ج ف).

٢- (٢) مدارك الأحكام ٧: ١١٢.

٣- (٣) مجمع الفائده و البرهان ٦: ١٢٨-١٢٩.

٤- (٤) ذخير العباد ٣: ٥٦٦.

الوثوق بأخباره ولا سيما في المندوب»^(١). و اختاره في المستمسك^(٢) و مهذب الأحكام^(٣).

و استدلل للحكم المذكور بامور:

الأول: أنه يصح منه الإتيان بالحج، فيصح أن يكون نائبا كالبالغ، كما في المختلف^(٤).

وفيه: أنه لا ملازمه بين شرعيه عباداته و صحه نيابته، مع أن النيابة على خلاف القاعده، و المفروض أنه لا دليل على سقوط الواجب عن ذمه المنوب عنه بفعل الصبي، بل مقتضى القاعده اشتغال ذمه المنوب عنه بالواجب و إن صححت العباده من الصبي.

الثاني: أن أدله النيابة مطلقة و ذكر الرجل فيها من باب الغالب و المثال، و إلا فلا ريب في صحه استنابه المرأه عن الرجل. و انصراف الأدله عن غير البالغ ممّا لا وجه له؛ لكونه ناشئا من انس الدهن بالفتاوى، و على فرض ثبوته مع قطع النظر عن الفتاوى فهو بدوى؛ لعدم كونه كالقرينه الحافه بالكلام الذى هو الضابط فى الانصراف الصالح للتقييد، كما أشار إليه بعض الأعلام^(٥).

وفيه: أن الأصل فى العناوين هو الموضوعيه، و الرجل كما لا يصدق على المرأه كذلك لا يصدق على الصبي، و جواز نيابه المرأه عن الرجل للنص

ص: ٤٧٨

١- (١) مفاتيح الشرائع ٣٠٢:١.

٢- (٢) مستمسك العروه الوثقى ٦:١١.

٣- (٣) مهذب الأحكام ٢٣٣:١٢.

٤- (٤) مختلف الشيعة ٣٤٠:٤.

٥- (٥) مهذب الأحكام ٢٣٣:١٢، كتاب الحج للسيد محمود الشاهرودى ٩:٢-١٠.

الخاصّ فيه، فلا وجه لرفع اليد(١) عن ظهور الرّجل في اشتراط النّيابه بالبلوغ.

و بالجمله، فالظاهر عدم صدق الرّجل المذكور في الدليل على الصبيّ، و لا أقل من الشك فيه، فلا مجال للاستدلال به، بل اللازم الرّجوع إلى مقتضى الأصل كما تقدّم.

الثالث: إطلاق بعض النصوص الخاصّه، قال في المستند: «و أكثر أخبار المقام و إن تضمّن لفظ «الرّجل» أو «الصروره الّذى لا مال له» المراد منه البالغ؛ إذ غيره لا يحتاج إلى القيد... و لكن من الأخبار ما يشمل غير المميّز بالإطلاق، كروايه عامر بن عميره الصحيح عمّن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عنه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: بلغنى عنك أنّك قلت: لو أنّ رجلا مات و لم يحجّ حجّه الإسلام، فحجّ عنه بعض أهله أجزاء ذلك عنه، فقال: «نعم»(٢)، الحديث.

و صحيحه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «حجّ الصروره يجزى عنه و عمّن حجّ عنه»(٣).

و روايه محمّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام قال: «لا بأس أن يحجّ الصروره عن الصروره»(٤)»(٥).

ص: ٤٧٩

-
- ١- (١) كما أنّه لا يرفع اليد عن ظهور لفظ الرجل في روايات القضاء في اعتبار كون القاضى رجلا بالغاً غير امرأه. (م ج ف).
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٥٤، الباب ٣١ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ٢.
 - ٣- (٣) نفس المصدر: ٣٨، الباب ٢١ من أبواب وجوب الحجّ و شرائطه، ح ٢.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ١٢٢، الباب ٦ من أبواب النّيابه في الحجّ، ح ١.
 - ٥- (٥) انظر: مستند الشيعه ١١: ١٠٩-١١٠.

فإنَّ الإِطْلَاقَ فِيهَا يَشْمَلُ الصَّبِيَّ؛ بِدَعْوَى كَوْنِهَا فِي مَقَامِ بَيَانِ دَائِرَةِ التَّشْرِيعِ سَعَهُ وَضَيْقًا(١).

و لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ وَارَدَهُ فِي مَقَامِ بَيَانِ أَصْلِ شَرْعِيَّةِ النَّيَابَةِ الَّتِي هِيَ عَلَى خِلَافِ القَاعَدَةِ كَمَا عَرَفْتِ، فَلَا يُمْكِنُ التَّمَسُّكُ بِإِطْلَاقِهَا وَادِّعَاءِ شَمُولِهَا لِلصَّبِيِّ؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الإِطْلَاقِ لَهَا، وَعَدَمِ تَمَامِيَّةِ مَقَدِّمَاتِ الحُكْمِ فِيهَا.

جواز نيابة الصبي عن الميت

القول الثالث: تجوز نيابة الصبي المميّز في الحجّ عن الميت لا عن الحيّ، كما ذهب إليه السيّد الخوئي، قال قدّس سرّه: «قد ورد في خصوص نيابة الحجّ عن الميت ما يشمل بإطلاقه الصبيّ، كما في معتبره معاويه بن عمّار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يلحق الرّجل بعد موته؟ فقال: «... و الولد الطيب يدعو لوالديه بعد موتهما، و يحجّ و يتصدّق و يعتق عنهما، و يصلّي و يصوم عنهما»(٢)، الحديث؛ فإنّ الولد يشمل غير البالغ أيضا»(٣).

و يمكن أن يلاحظ عليه بأنّ عطف التّصدّق و العتق على الحجّ يمنع عن الإِطْلَاقِ، كما في تفصيل الشريعة(٤)؛ لأنّه لا إشكال في عدم صحّ عتق الصبيّ، فتحمل الرواية على ما بعد البلوغ، و كذا الحجّ.

و لكن يمكن أن يقال: لا منافاه في خروج بعض أفرادها بالتقيّد؛ لأنّ

ص: ٤٨٠

١- (١) كتاب الحجّ للسيّد محمود الشاهرودى ١١:٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٦٥٦:٢، الباب ٢٨ من أبواب الاحتضار، ح ٦.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧:٦.

٤- (٤) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ١٧:٢.

الظاهر منها هو جواز عتق الولد و إن كان غير بالغ، فيقيّد بالنسبه إلى العتق لدليل خاص، و لم يثبت تقييد بالنسبه إلى الحجّ، مضافا إلى أنّه يمكن أن يكون العتق و الصدقه بإذن الوليّ.

و أورد عليه أيضا في تفصيل الشريعة: بأنّ الروايه في مقام بيان أصل شرعيّه النيابه التي هي على خلاف القاعده، و عليه لا يمكن التمسك بإطلاقها(١).

و لكنّ الظاهر أنّ الروايه في مقام بيان الحكم لجميع جهاته، إلّا- أن تقوم القرينه على خلاف ذلك، و في المقام يكون الإمام عليه السلام في مقام بيان ما يلحق بالميت، و منه حجّ الصبيّ و دعاؤه، و حيث إنّ دعاء الصبيّ و صدقته يلحق بوالديه، فكذا حجّه لوحده السياق؛ لأنّ الموضوع في الكلّ واحد، و هو الولد الذي هو مطلق و يشمل غير البالغ، هذا بالنسبه إلى نيابه الصبيّ عن الميت، و أمّا جواز نيابته عن الحيّ فلا- دليل عليه، إلّا- أنّه ورد في خصوص الحجّ روايه يحيى الأزرق عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من حجّ عن إنسان اشتركا حتّى إذا قضى طواف الفريضة انقطعت الشركه»(٢)، الحديث.

فإنّ إطلاق قوله: «من حجّ» يشمل الصبيّ، و الظاهر من قوله «عن إنسان» هو الحيّ، و المستفاد من الروايه أنّ كلّ من ناب عن إنسان حيّ - سواء كان النائب بالغا أو غيره - اشترك في الثواب و الأجر.

و أورد عليه في تفصيل الشريعة بأنّ الروايه بصدد بيان أصل مشروعيه النيابه، و أنّها توجب اشتراك النائب و المنوب عنه في الأجر و الثواب، و إن كانت النيابه على خلاف القاعده فلا إطلاق لها، و ألاّ يشمل نيابه المسلم

ص: ٤٨١

١- (١) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٢: ١٧-١٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ١٣٦، الباب ٢١ من أبواب النيابه في الحجّ، ح ٢.

عن الكافر، و المخالف عن المؤمن و مثلهما(١).

و لكنّ الظاهر أنّ الإطلاق تامّ(٢)؛ لأنّ الأصل هو أنّ الإمام عليه السّلام يكون في مقام بيان الحكم بجميع جهاته و خرجت نيابه المسلم عن الكافر و المخالف عن المؤمن و بالعكس بالدليل الخاصّ، و إنّما الكلام في سند هذه الروايه، فإنّ يحيى الأزرق مرّد بين يحيى بن عبد الرحمن الثّقه الّذى هو من مشاهير الرّواه و له كتاب، و بين يحيى بن حسيان الكوفي الأزرق الّذى لم يوثّق.

و قد يقال: إنّ يحيى بن الأزرق المذكور في أسانيد الفقيه منصرف إلى يحيى بن عبد الرحمن؛ لشهرته.

و يبعده أنّ الشيخ ذكر يحيى الأزرق مستقلاً في قبال يحيى بن عبد الرحمن و يحيى بن حسان(٣)، فيعلم من ذلك أنّه شخص ثالث لم يوثّق، و لا قرينه على انصرافه إلى يحيى بن عبد الرحمن الثّقه، فالرّوايه ضعيفه، كما في المعتمد(٤).

جواز نيابه الصّبيّ في المندوب

القول الرّابع: التفصيل في المسأله، و هو أنّه تجوز نيابه الصّبيّ في المندوب و لا تجوز في غيره.

قال في المدارك: «و كيف كان، فينبغي القطع بجواز استنابته في الحجّ

ص: ٤٨٢

١- (١) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ١٩:٢ مع تصرّف يسير.

٢- (٢) بل هو غير تامّ؛ فإنّ قوله اشتركا قرينه واضح على كونه في مقام بيان أصل مشروعته النيايه، كما أنّه لا ترديد في عدم شمول لفظ الإنسان للكافر، كما أشار إليه والدنا المحقّق الراحل رضوان الله عليه. (م ج ف).

٣- (٣) انظر: رجال الطوسي ٤٨١٣:٣٢٢.

٤- (٤) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٧:٢٧.

المندوب كما فى الفاسق»(١).

و فى مفاتيح الشرائع: «و لا سِيما فى المندوب»(٢).

و فى العروه: «و إن كان لا يبعد دعوى صحّحه نيابته فى الحجّ المندوب»، و اختاره جماعه من الأعلام الذين علّقوا عليها(٣)، و به قال فى المهذب(٤) و المعتمد(٥) و غيرها(٦).

و استدللّ عليه فى المهذب بأنّه يصحّ عن نفسه، فلا بدّ و أن يصحّ عن غيره أيضا(٧)؛ بمعنى أنّ عمل المندوب من الصبّيّ صحيح و مشروع، فلا بدّ أن يصحّ منه عن الغير.

و الظاهر أنّه لا فرق بين النّيابه عن الواجب و المندوب من جهه صحّحه عمل المندوب لنفس الصبّيّ؛ لأنّ عمله صحيح مطلقا إلاّ أنّه لا تكليف عليه، و لكن بما أنّ النّيابه على خلاف الأصل لا بدّ من إقامه الدليل على جوازها و لو فى الحجّ المندوب.

و الشاهد على ذلك أنّ العاجز عن بعض الأفعال و المعذور يصحّ عملهما لنفسهما، و لا يجوز أن يكونا نائبين عن الغير، فالصحّحه لا تقتضى الإجزاء

ص: ٤٨٣

١- (١) مدارك الأحكام ٧: ١١٣.

٢- (٢) مفاتيح الشرائع ١: ٣٠٢.

٣- (٣) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٥٣٣.

٤- (٤) مهذب الأحكام ١٢: ٢٣٣.

٥- (٥) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧: ٧.

٦- (٦) كتاب الحجّ للقمى ١: ٤٣٢.

٧- (٧) مهذب الأحكام ١٢: ٢٣٣.

و جواز النِّيابه.

و قال فى المستمسك: «و كأنّ الوجه فى الفرق بينه و بين الواجب، صحّح الحجّ المندوب عن نفسه - بناء على شرعيّه عباداته - و عدم صحّح الحجّ الواجب، و هذا الفرق - كما ترى - غير فارق»(١).

و ما يمكن أن يكون دليلاً فى المقام هو إطلاق أدلّه استحباب النِّيابه، و هى كثيره نذكر بعضها.

١ - روايه على بن أبى حمزه، قال: قلت لأبى إبراهيم عليه السّلام: أحجّ و أصلّى و أتصدق عن الأحياء و الأموات من قرابتي و أصحابي؟ قال: «نعم، تصدّق عنه، و صلّ عنه، و لك أجر بصلتك إياه»(٢).

٢ - روايه مسمع عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: قلت له: إنّ أمى هلكت و لم أتصدق بصدقه منذ هلكت إلاّ عنها، فيلحق ذلك بها؟ قال: «نعم»، قلت:

و الصّلاه؟ قال: «نعم»، قلت: و الحجّ؟ قال: «نعم»، الحديث(٣).

٣ - روى حمّاد بن عثمان فى كتابه، قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام: «إنّ الصّلاه و الصّوم و الصدقه و الحجّ و العمره و كلّ عمل صالح ينفع الميت، حتى أنّ الميت ليكون فى ضيق فيوسّع عليه و يقال: هذا بعمل ابنك فلان، و بعمل أخيك فلان، أخوك فى الدّين»(٤)، و غيره ٥.

قال السيّد الخوئى: «و يكفينا فى صحّح نيابه الصّبيّ عن الحيّ فى المستحبات

ص: ٤٨٤

١- (١) مستمسك العروه الوثقى ١١: ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٣٦٧، الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات، ح ٩.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ١٧.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب: ٣٦٧-٣٦٨، ح ١٥ و ١٢ و ١٠ و ٨ و ٧.

و بالجمله أنّ الإطلاق في قوله عليه السّلام: «تصدّق عنه»، وقوله: «ابنك» يشمل الصّبّي المميّز؛ بدعوى كون هذه النصوص في مقام بيان دائره التشريع سعه و ضيقا.

و لكن يستفاد من إطلاق كلمات بعض الفقهاء - كما تقدّم (٣) - أنّه لا يجوز نيابه الصّبّي في الحجّ و لو كان مندوبا، و صرح به آخرون.

قال السيّد الشاهرودى: «إنّ التحقيق: هو عدم صحّ نيابته مطلقا، سواء كان المنوب فيه حجّا نديّيا أو واجبيّا» (٤)، و قد تأمل في صحّتها في تحرير الوسيله (٥)، و كذا في تفصيل الشريعة (٦).

و الظاهر أنّه على تقدير إطلاق أدله استحباب النيابة - كما هو الحقّ - لا وجه لعدم جواز نيابه الصّبّي في الحجّ المندوب.

مضافا إلى أنّ المستفاد من الأخبار المتقدّمه و غيرها أنّ الثّائب و المنوب عنه يشتركان في المثوبه على فعل المندوب الذي كان الصّبّي نائبا عن غيره - كما في مفروض الكلام - و لا دليل لحرمان الصّبّي عن هذه المثوبه.

ص: ٤٨٥

١- (١) الإطلاق بعيد جدّا و لا يعتمد عليه العرف، كيف؟ و الاعتماد عليه يقتضى القول بجواز نيابه الصّبّي عن الميّت حتّى في الواجب أيضا، فإنّ التعبير ب «كلّ عمل صالح ينفع الميّت» لا يختصّ بالامور الاستجابيّة، بل لا يبعد أن يقال بأنّ التعبير بأنّه «يكون في ضيق فيوسّع عليه» مشعر بترك الواجب. و بالجمله إنّ قوله: «ابنك» يكون المراد عمل الابن الواجد للشرائط، و منها البلوغ. (م ج ف).

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧:٧.

٣- (٣) راجع القول الأوّل في المسأله.

٤- (٤) كتاب الحجّ للسيّد محمود الشاهرودى ٢:١٣.

٥- (٥) تحرير الوسيله ١:٣٦٩.

٦- (٦) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٢:١٩-٢٠.

الفرع الأول على تقدير صحه نيابه الصبي في الحج لو كانت بالإجاره

على تقدير صحه نيابه الصبي في الحج لو كانت بالإجاره، فحينئذ تتوقف على إذن الولي من باب توقّف معاملاته على إذنه و عدم استقلاله فيها.

و بتعبير آخر: كما أنّ الصبي محجور عليه بالنسبه إلى ماله فهو محجور عليه بالنسبه إلى ذمته، فلا تصح منه الإجاره إلا بإذن وليه (١).

و أمّا ما يظهر من العروه و وافقه في ذلك بعض من علّق عليها من أنه على القول بصحّه نيابه الصبي تتوقف على إذن الولي مطلقا، سواء كان عن إجاره أو تبرّع، فليس الأمر كذلك (٢)؛ لأنّ المتوقف على إذن الولي إنّما هو معاملاته من العقود و الإيقاعات، لا عباداته و سائر أفعاله غير العقود و الإيقاعات، كما أشار إلى بعض ذلك في المعتمد (٣).

الفرع الثاني إذا حجّ الصبي جاز إهداء ثواب حجّه إلى الغير

لا خلاف بين الفقهاء في أنه إذا حجّ الصبي جاز إهداء ثواب حجّه إلى الغير، كما يستفاد ذلك من إطلاق كلام بعضهم.

قال في العروه في البحث عن الحجّ المندوب: «يجوز إهداء ثواب الحجّ إلى الغير بعد الفراغ عنه، كما يجوز أن يكون ذلك من نيته قبل الشروع فيه» (٤).

ص: ٤٨٦

١- (١) مهذب الأحكام ٢١: ١٢٠.

٢- (٢) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٥٣٣.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المعتمد في شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧: ٤.

٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٥٩٧.

و كذا فى تحرير الوسيله (١)، و تفصيل الشريعه (٢) و المستمسك (٣) و غيرها (٤).

و قال السيد الخوئى: «و يجوز إهداء ثواب العمل إلى الأحياء و الأموات فى الواجبات و المستحبات، كما ورد فى بعض الروايات، و حكى فعله عن بعض أجلاء أصحاب الأئمه عليه السلام» (٥).

و صرح به فى الجواهر حيث يقول: يجوز للصبي إهداء ثواب حجه إلى الغير بأذن الولي أو مطلقا كما هو الأقوى (٦).

و لا بأس أن نشير أولا إلى جهات تمتاز بها النيابة عن إهداء الثواب، ثم نذكر دليل هذا الحكم. و هذه الجهات هى:

١ - إن العمل فى النيابة إنما هو للمنوب عنه ابتداء، و ليس للنائب شىء من الثواب المترتب على ذات العمل. نعم، لو قصد القربه فى النيابة يثاب، بخلافه فى الثانى؛ لأنه للعامل و يترتب على عمله الثواب و لكن يهديه هو إلى غيره (٧).

٢ - لا - يسقط شىء فى الإهداء عن ذمه من أهدى إليه، بخلافه فى النيابة، فإنه يسقط ما فى ذمه المنوب عنه بإتيان النائب صحيحا.

٣ - يشترط فى صحه النيابة قصد النيابة و تعيين المنوب عنه فى التيه و لو بالإجمال؛ لأنّ النيابة عنوان قصدى لا - يتحقق إلا بالقصد.

ص: ٤٨٧

١- (١) تحرير الوسيله ١: ٣٤٨، مسأله ٦.

٢- (٢) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ٢: ٢١١.

٣- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١١: ١٣١.

٤- (٤) مهذب الأحكام ١٢: ٣٠٥، مصباح الهدى فى شرح عروه الوثقى ١٢: ٣٠٢.

٥- (٥) منهاج الصالحين للسيد الخوئى ١: ٢١٥.

٦- (٦) جواهر الكلام ١٨: ٢٤٨ (ط ج).

٧- (٧) كتاب الحجّ للمحقق الداماد ١: ١٩٠.

و بتعبير آخر: وقوع الفعل عن الغير يفتقر إلى قصده و إيقاعه نيابه عنه(١).

و أمّا إهداء الثواب فلا- يحتاج فيه إلى تعيين المثاب به حين العمل، بل يصحّ إهداؤه إلى كلّ من يريد، سواء كان ذلك قبل العمل، أم حينه أم بعده(٢).

٤ - إنّ الإهداء من الطفل لا- يحتاج إلى إذن الوليّ؛ لأنّ الطفل محجور في التصرفات الماليه و العقود و الإيقاعات، و ليس الإهداء منها، بخلاف النّيابه، فإنّه يحتاج إلى الإذن في بعض الصور.

و يدلّ على صحّحه إهداء الصّبّي ثواب حجّه للغير - مضافا إلى أنّ الثواب حقّه(٣)، فيجوز له إهداؤه إلى كلّ من يريد قبل العمل، أم حينه أم بعده، و أنّه موافق لقاعده تسلّط النّاس على أموالهم و منافعهم و حقوقهم، و لم يكن الإهداء من الامور التي تشملها أدلّه حجر الصّبّي - إطلاق النصوص الكثيره، نذكر بعضها فيما يلي:

منها: صحيحه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: قلت له: أشرك أبوى فى حجّتى؟ قال: «نعم»، قلت: أشرك إخوتى فى حجّتى؟ قال: «نعم إنّ الله عزّ و جلّ جاعل لك حجّا، و لهم حجّا، و لك أجر لصلتك إياهم»(٤)، الحديث.

و منها: ما رواه فى الفقيه أيضا عن معاويه بن عمّار، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: إنّ أبى قد حجّ و والدتى قد حجّت، و إنّ أخوى قد حجّا، و قد

ص: ٤٨٨

١- (١) تفصيل الشريعه، كتاب الحجّ ٢: ٤٣، موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧: ٢٢.

٢- (٢) مهذب الأحكام ١٢: ٢٦٩ و ٣٠٥.

٣- (٣) فى كون الثواب من مصاديق الحقّ تأمل و إشكال، بل هو من باب التفضّل و الكرامه، فالإهداء محتاج إلى دليل خاصّ. (م ج ف).

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ١٤٢، الباب ٢٨ من أبواب النّيابه فى الحجّ، ح ٢.

أردت أن أدخلهم في حجّتي، كأنّي قد أحببت أن يكونوا معي، فقال:

«اجعلهم معك، فإنّ الله جاعل لهم حجّاً، و لك حجّاً، و لك أجراً بصلتكم إيّاهم»^(١).

و منها: ما رواه أيضا في الفقيه عن عليّ بن يقطين، أنّه سأل أبا الحسن عليه السّلام عن رجل دفع إلى خمسه نفر حجّته واحده، فقال: «يحجّ بها بعضهم، و كلّهم شركاء في الأجر...»^(٢).

فإنّها تدلّ على جواز إهداء الحجّ حين الإتيان للغير و إشراكه فيه، و إطلاقها يشمل الصّبيّ المميّز المذوّب الحجّ، و المفروض أنّ حجّته صحيح مشروع، و ظاهرها و إن دلّ على جواز إهداء نفس العمل، و لكن لا فرق بين العمل و ثوابه، و الشاهد على ذلك ما ورد في جواز إهداء ثواب الحجّ إلى الغير بعد الفراغ، و قد عقد في الوسائل بابا لذلك، و ذكر فيه روايتين، و هما:

١ - صحيحه الحارث بن المغيرة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام و أنا بالمدينة بعد ما رجعت من مكّة: إنّي أردت أن أحجّ عن ابنتي، قال: «فاجعل ذلك لها الآن»^(٣).

٢ - مرسله الصدوق، قال: قال رجل للصادق عليه السّلام: جعلت فداك، إنّي كنت نويت أن أدخل في حجّتي العام أبي (أمّي) أو بعض أهلي فنسيت، فقال: «الآن فاشركها»^(٤).

ص: ٤٨٩

١- (١) نفس المصدر و الباب: ١٤٣، ح ٦.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب: ١٤٣، ح ٧.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨: ١٤٤، الباب ٢٩ من أبواب التّيا به في الحجّ، ح ١.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ٢.

و ظاهرهما و إن كان صحَّه جعل نفس الحجِّ للغير بعد الفراغ منه، و لكنَّه مخالف للإجماع، فلا بدَّ أن يحمل على إهداء الثواب؛ ضروره أن قصد الثَّيابه إنَّما ينفع في حال الشروع في العمل، و أمَّا ما بعد الفراغ منه فلا تأثير للثَّيابه في ضروره العمل للغير، و هذا بخلاف إهداء الثواب فإنَّ محلَّه بعد الفراغ من العمل، حيث إنَّ استحقاق الثواب إنَّما يكون بعد الفراغ منه.

و استشكل في مصباح الهدى بأنَّ ظهورهما في ذلك - أى في إهداء ثواب الحجِّ بعد الفراغ منه - ممنوع؛ لاستحاله جعل ما عمله لنفسه بعد فراغه منه لغيره، و ضرورته له إذا قام الدليل عليه، و نظيره من نسي صلاة الظهر فنوى العصر، و لم يتذكر إلا بعد الفراغ، حيث إنَّ الدليل دلَّ على أنَّه ينويها ظهرا، ثمَّ يصلَّى العصر....

إلى أن قال: «و الإنصاف عدم ظهور الأخبار المتقدِّمه في خصوص الثَّيابه، بل تعمَّها و إهداء الثواب»^(١).

و بالجمله، فكما أنَّه يستفاد من الخبرين الأخيرين جواز إهداء الثواب إلى الغير يستفاد ذلك من الأخبار المتقدِّمه أيضا؛ إذ لا فرق بين إهداء نفس العمل، أو ثوابه، إلاَّ- أنَّ الإجماع قائم على أنَّه لا يصحَّ إهداء العمل بعد إتيانه إلى الغير، بخلاف إهداء ثوابه^(٢)، فيستفاد من النصوص المذكوره و غيرها، جواز إهداء العمل إلى الغير حين العمل، و جواز إهداء ثوابه إلى الغير حين العمل أو بعده، و إطلاقها يشمل الصَّبِيَّ المميَّز قطعا.

ص: ٤٩٠

١- (١) مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى ١٢: ٢٦٠.

٢- (٢) مهذَّب الأحكام ١٢: ٣٠٥.

لا- ينبغي الإشكال في عدم صحّحه النِّيابة عن الصَّبِيِّ غير المميّز؛ لعدم تعلّق الخطاب به و لو على وجه التّمرين، و قد تقدّم في المباحث السابقه أنّ حقيقه النِّيابة إنّما هي إتيان النائب للعمل الّذى هو عمل للمنوب عنه، فيكون فعله فعل المنوب عنه تنزيلاً، و من الواضح أنّ صحّحه ذلك إنّما هي فيما إذا كان للمنوب عنه عمل مندوب إليه، إمّا وجوباً و إمّا ندباً، حتّى يحصل الامتثال بفعل النائب، و المفروض أنّ الصَّبِيِّ غير المميّز لا- يكون له عمل وجوبى و لا ندبى، فانتفاء النِّيابة عنه باعتبار سلب الموضوع، و من أجل ذلك صرّح الفقهاء بأنّ الصّحه تختصّ بالصَّبِيِّ المميّز.

قال في العروه: «تجوز النِّيابة عن الصَّبِيِّ المميّز»^(١)، و وافقه جماعه من أعلام العصر، حيث لم يستشكلوا في تعليقاتهم على ما في المتن ٢، و اختاره في المستمسك^(٢) و المعتمد^(٣)، و مهذب الأحكام^(٤) و مصباح الهدى^(٥) و غيرها^(٦).

و ليعلم أنّ صحّحه النِّيابة عن الصَّبِيِّ المميّز تبنتى على القول بشرعيّه عباداته، فإن لم نقل بذلك فلا وجه لصحّحه النِّيابة عنه؛ لأنّ النائب يمثّل أمر المنوب عنه، فإذا فرض انتفاؤه تعذّرت النِّيابة^(٧).

ص: ٤٩١

١- (٢ و ١) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٤: ٥٣٧.

٢- (٣) مستمسك العروه الوثقى ١١: ١٣.

٣- (٤) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧: ١٥.

٤- (٥) مهذب الأحكام ١٢: ٢٣٦.

٥- (٦) مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى ١٢: ٢٠٦.

٦- (٧) كتاب الحجّ للسيد محمود الشاهرودى ٢: ٢٦، كتاب الحجّ للقمى ١: ٤٤٤.

٧- (٨) مستمسك العروه الوثقى ١١: ١٣.

و الظاهر أنّ من قال بشرعيّه عبادات الصّبيّ يقول بصحّه النّياحه عنه و إنّ لم يتعرّضوا للمسأله، و لعلّه من حيث كونها مفروغا عنها عندهم، و الشاهد على ذلك أنّهم لم يعتبروا فى المنوب عنه البلوغ.

الأدله على صحّه النّياحه عن الصّبيّ

و يمكن أن يستدلّ لصحّه النّياحه عن الصّبيّ فى الحجّ المندوب بامور:

الأوّل: أنّ النّياحه عن الغير فى الحجّ عمل مشروع بالإضافة إلى الحجّ الاستحبابى مطلقا، سواء كان المنوب عنه حيّا أو ميّتا، صغيرا أو كبيرا.

فتجوز النّياحه عن الصّبيّ، قال فى الحدائق: «و أمّا فى الحجّ المندوب فيجوز التبرّع عن الحيّ و الميّت إجماعا، نصّا و فتوى»^(١).

الثانى: إطلاق أدلّه النّياحه المتقدّمه و غيرها، و هى كثيره مستفيضه، و نذكر فى المقام روايتين تيمّنا:

١ - روى فى الكافى عن إسحاق بن عمّار عن أبى إبراهيم عليه السّلام قال: سألته عن الرّجل يحجّ فيجعل حجّته و عمرته أو بعض طوافه لبعض أهله و هو عنه غائب ببلد آخر، قال: فقلت: فينقص ذلك من أجره؟ قال: «لا، هى له و لصاحبه، و له سوى ذلك بما وصل»، قلت: و هو ميّت، هل يدخل ذلك عليه؟ قال: «نعم، حتّى يكون مسخوطا عليه فيغفر له، أو يكون مضيقا عليه فيوسّع عليه»، فقلت: فيعلم هو فى مكانه أنّ عمل ذلك لحقه؟ قال: «نعم»، قلت:

و إنّ كان ناصبا ينفعه ذلك؟ قال: «نعم، يخفّف عنه»^(٢).

ص: ٤٩٢

١- (١) الحدائق الناضره ١٤: ٢٨٩.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ١٣٩، الباب ٢٥ من أبواب النّياحه فى الحجّ، ح ٥.

٢ - روى أيضا فى الكافى عن أبى الحسن عليه السّلام قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام:

«لو أشركت ألفا فى حجّتك لكان لكلّ واحد حجّجه من غير أن تنقص حجّتك شيئا»(١).

فإطلاق جواز إشراك جماعه فى الحجّ المستحبّ يعمّ ما إذا كان بين هؤلاء الجماعه صبىّ مميّز، و كذا فى غيرها.

وقال السيّد الخوئى: «أمّا جواز النّيابه عن الصّبىّ المميّز فلعدم قصور فى أدلّه النّيابه بالنسبه إليه، و عدم شمول التكليف له لا يمنع من شمول إطلاق أدلّه النّيابه له»(٢). و كذا فى تقريرات السيّد الشاهرودى(٣).

و بالجمله، فكما أنّ الحجّ فى غير حجّ الإسلام مندوب للمكلفين فهو مندوب للصّبىّ المميّز، فالنّيابه عنه لا إشكال فيها، و لا دليل لحرمانه منها.

و لكن استشكل فى تفصيل الشريعة، حيث يقول: «إنّ الوجه فى صحّحه النّيابه...

يحتاج إلى دعوى ثبوت الإطلاق فى أدلّه النّيابه بالإضافة إلى المنوب عنه، و عدم الانصراف إلى البالغ، مع أنّك عرفت فى بحث اعتبار البلوغ فى النائب:

أنّ أدلّه النّيابه كلّها وارده فى مقام بيان أصل مشروعيتها النّيابه الّتى هى على خلاف القاعده، فكما أنّه لا إطلاق لها بالإضافة إلى النائب، من جهه اعتبار عدم البلوغ، كذلك لا إطلاق لها بالنسبه إلى المنوب عنه من هذه الجهه»(٤).

وقد ظهر ممّا تقدّم أنّ الإطلاق فى أدلّه النّيابه تامّ و لا إشكال فى شموله للصّبىّ المميّز، و لا وجه لانصرافها إلى البالغ، إلاّ أنّه فرد شائع، و هذا

ص: ٤٩٣

١- (١) نفس المصدر: ١٤٣، الباب ٢٨ من أبواب النّيابه فى الحجّ، ح ٤.

٢- (٢) موسوعه الإمام الخوئى، المعتمد فى شرح العروه الوثقى، كتاب الحجّ ٢٧: ١٥.

٣- (٣) كتاب الحجّ للسيّد محمود الشاهرودى ٢: ٢٦.

٤- (٤) تفصيل الشريعة، كتاب الحجّ ٢: ٣٧.

لا يوجب الانصراف كما بين في محله.

الثالث: إطلاق النصوص التي تدلّ على انتفاع الميت بكلّ عمل صالح يعمله غيره له من حجّ و عمره و غيرهما، مثل: ما رواه حمّاد بن عثمان في كتابه، قال:

قال أبو عبد الله عليه السّلام: «إنّ الصّلاه و الصوم و الصدقه و الحجّ و العمره و كلّ عمل صالح ينفع الميت، حتّى أنّ الميت ليكون في ضيق فيوسّع عليه»^(١)، الحديث.

و غيرها^(٢)، و إطلاقها يشمل الصّبيّ، إلّا أنّها تختصّ بالنّياحه عن الميت.

الرابع: إطلاق النصوص التي ترغّب المؤمنين على أعمال الخير للأموات، مثل: ما رواه عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «يقضى عن الميت الحجّ و الصوم و العتق و فعاله الحسن»^(٣). و غيرها^(٤).

نياه الصّبيّ في الحجّ عند أهل السنه

اشترط الشافعيّيه و الحنابله لإجزاء الحجّ الفرضي (أى حجّه الإسلام) عن الأصيل أن يكون النائب عاقلا بالغاً، و قد حجّ حجّه الإسلام عن نفسه أولاً، و إلّا كانت الحجّه عن نفسه و لم تجزئ عن الأصيل^(٤).

و لكن اكتفى الحنفيّيه بأهليّته المأمور لصحّه الحجّ، بأن يكون مسلماً عاقلاً، فأجازوا أن يكون النائب لم يحجّ عن نفسه، و أجازوا أيضاً حجّ العبد و المراهق عن غيرهما^(٥).

ص: ٤٩٤

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٣٦٨، الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات، ح ١٥.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ١٦-١٧.

٣- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ١٩-٢٠.

٤- (٤) البيان في مذهب الشافعي ٤: ٥٧، المجموع شرح المهذب ٧: ٨١، العزيز شرح الوجيز ٣: ٣٠١، كشاف القناع ٢: ٤٦١.

و قال المالكيه: لا تصح نيابه الصبي في الحج إلا أن يوصى إلى هذا الصبي أن يحج عنه(١).

و هذه الشرائط كلها في حج الفرض، و أما حج النفل فقد ذهب الجمهور إلى مشروعته حج النفل عن الغير مطلقا، فلا يشترط فيه إلا الإسلام و العقل و التميز، و هو مذهب الحنفي و أحمد، و أجازه المالكيه أيضا على كراهه(٢).

و أما الشافعيه ففصلوا و قالوا: لا تجوز الاستنابه في حج النفل عن حي ليس بمعضوب(٣)، و لا عن ميت لم يوص به بلا خلاف.

و أما إذا أراد المعضوب أن يستأجر من يحج عنه تطوعا أو أوصى الميت أن يحج عنه تطوعا ففيه قولان:

أحدهما: المنع؛ لأنه خارج عن القياس، و قد ورد الحديث في حجه الإسلام، و لأنه إنما جازت الاستنابه في الفرض للضرورة، و لا ضروره في النفل، فلم تجر الاستنابه فيه.

الثاني: الجواز؛ لأن كل عباده دخلت النيابة في فرضها دخلت النيابة في نفلها كالزكاه، و عكسه كالصلاه و الصوم.

و إذا جازت النيابة جاز أن يكون الأجير عبدا و صبيا؛ لأنهما من أهل التبرع، بخلاف حجه الإسلام، فإنه لا يجوز استئجار الصبي و العبد فيها؛ لأنهما ليسا من أهلها(٤).

و جاء في الشرح الكبير: الاستنابه في حج التطوع تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

ص: ٤٩٥

١- (١) المدونه الكبرى ١: ٤٩٧.

٢- (٢) حاشيه رد المحتار ٢: ٦٠١، المدونه الكبرى ١: ٤٩٧، العزيز شرح الوجيز ٣: ٣٠١، المجموع شرح المهذب ٧: ٨١، حاشيه الدسوقي ٢: ١٨، المغنى ٣: ١٨٠.

٣- (٣) المعضوب: الزمن الذي لا حراك به. النهايه لابن الأثير ٣: ٢٥١ (غضب).

٤- (٤) المجموع شرح المهذب ٧: ٨١، العزيز شرح الوجيز ٣: ٣٠١.

أحدها: أن يكون مَمَّن لم يُؤدَّ حَجَّه الإسلام، فلا يجوز أن يستنيب في حَجِّ التطَوُّع؛ لأنه لا يصحَّ أن يفعلَه بنفسه فبنائِه أولى.

الثاني: أن يكون مَمَّن قد أدَّى حَجَّه الإسلام، و هو عاجز عن الحَجِّ بنفسه، فيصحَّ أن يستنيب في التطَوُّع، فإنَّ ما جازت الاستنابه في فرضه جاز في نفلِه كالصدقه.

الثالث: أن يكون قادرا على الحَجِّ و قد أسقط فرضه، ففيه روايتان:

إحدهما: الجواز، و هو قول أبي حنيفة.

و الثانيه: عدم الجواز، و هو مذهب الشافعي (١).

و حيث اشترط جمهور الفقهاء من أهل السنَّه في النائب البلوغ أو التميِّز كما تقدَّم، فيتفرَّع على ذلك أنه لا يصحَّ نيابه الصَّبِي غير المميِّز بالاتِّفاق (٢).

النيابه عن الصَّبِي في الحَجِّ عند أهل السنَّه

اشترط فقهاؤهم للحجِّ عن الغير شروطا،

منها: أن يكون الأصيل مَمَّن توفَّرت فيه شروط الحجِّ، فلو أحجَّ من لم يجب عليه غيره في الفرض - حجَّه الإسلام - لم يجز و إن وجب بعد ذلك.

و عليه فلا تصحَّ النيابه عن الصَّبِي في الحَجِّ؛ لأنه لا يجب عليه الحجِّ.

و أمَّا في الحجِّ النفل فلا يشترط شيء إلا الإسلام و العقل و التميِّز؛ لانتساع باب النفل، فإنَّه يتسامح في النفل و لا يتسامح في الفرض (٣).

ص: ٤٩٤

١- (١) المغنى و الشرح الكبير ٣: ١٨٠.

٢- (٢) حاشيه ردِّ المحتار ٢: ٦٠١، البيان ٤: ٥٧، المجموع شرح المهذب ٧: ٨١، العزيز شرح الوجيز ٣: ٣٠١، كشاف القناع ٢: ٤٦١.

٣- (٣) حاشيه ردِّ المحتار ٢: ٦٠١.

الفصل السادس: جهاد الصبي و فيه مباحث

اشاره

ص: ٤٩٧

الجهاد: مصدر جاهد و هو في اللغة: إمّا من الجهد - بالفتح - بمعنى التعب و المشقّه، أو من الجهد - بالضم - و هو الوسع و الطاقه (١).

و في الاصطلاح: بذل الوسع بالنفس و المال، في محاربه المشركين أو الباغين على وجه مخصوص (٢).

و في المسالك: «الجهاد: بذل النفس و المال في إعلاء كلمه الإسلام و إقامة شعائر الإيمان» (٣).

و هو فريضه من فرائض الإسلام و ركن من أركانها و ذروه سنام الإسلام (٤)، و رابع أركان الإيمان (٥)، و أفضل الأشياء بعد الفرائض (٦).

ص: ٤٩٩

١- (١) النهاية لابن الأثير ١: ٣٢٠، المصباح المنير: ١١٢، القاموس المحيط ١: ٣٩٦، تاج العروس ٤: ٤٠٧.

٢- (٢) جامع المقاصد ٣: ٣٦٥، جواهر الكلام ٢١: ٣.

٣- (٣) مسالك الأنفهام ٣: ٧، و استشكل في الجواهر ٢١: ٣، في هذا التعريف و أنه غير مانع؛ لأن إعزاز الدّين أعمّ من كونه بالجهاد المخصوص، إلا أنّ الأمر في أمثال هذه التعاريف التي لا يراد منها إلا التمييز في الجملة سهل.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١: ٨، الباب ١ من أبواب مقدّمات العبادات، ح ٣.

٥- (٥) وسائل الشيعه ١١: ١٤٤، الباب ٤ من أبواب جهاد النفس، ح ١١.

٦- (٦) الكافي ٥: ٤، ح ٥، وسائل الشيعه ١١: ٧، الباب ١ من أبواب جهاد العدو، ح ٩.

وقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «الخير كله في السيف و تحت ظل السيف، و لا يقيم الناس إلا السيف، و السيف مقاليد الجنة» (١).

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «للجنة باب يقال له: باب المجاهدين» (٢).

وقال أيضا: «ما من قطره أحب إلى الله عزّ و جلّ من قطره دم في سبيل الله» (٣)، و عنه أيضا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «فوق كلّ ذى برّ حتى يقتل في سبيل الله، فإذا قتل في سبيل الله فليس فوقه برّ» (٤).

و هو فرض على الكفايه (٢)، و ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون ابتداء من المسلمين للدعاء إلى الإسلام، و هو فرض كفايه على كلّ من استكمل شروطا كالبلوغ، و العقل، و الحرّيّه، و الذكوره، و أن لا يكون مقعدا، و لا مريضا يعجز عنه، و إذن الإمام أو من نصبه و غيرها.

الثاني: أن يهاجم المسلمين عدوّ من الكفار أو المشركين يريد الاستيلاء على بلادهم أو أسرهم أو أخذ أموالهم أو الاعتداء على عرضهم و ذريّتهم، و هذا القسم من الجهاد واجب على الحرّ و العبد و الذكر و الانثى إن احتيج إليها، و لا يتوقف على إذن الإمام عليه السلام و لا حضوره.

ص: ٥٠٠

- ١- (١ و ٢ و ٣ و ٤) وسائل الشيعة ٥: ١١ و ٨ و ١٠، الباب ١ من أبواب جهاد العدو و ما يناسبه، ح ١-٢ و ١١ و ٢١.
- ٢- (٥) بمعنى أن الخطاب الشرعي فيه يتناول ابتداء جميع المكلفين الذين يصلحون لأن يوجه هذا الخطاب الشرعي إليهم؛ لتحقق شروطه فيهم، فالواجب الكفائي من هذه الناحية كالواجب العيني، ثم يختلفان في أنّ الواجب الكفائي إذا قام به بعض المكلفين المخاطبين به سقط عن الباقي؛ لحصول المقصود، و المطلوب في الواجب الكفائي حصوله من دون نظر إلى شخص فاعله، إلا أنه إن لم يحصل أثم كلّ من يتناوله التكليف، كما أنّ الظاهر امتثال الجميع لو أتوا به دفعه و استحقاقهم للمثوبه، و أمّا الواجب العيني فالمطلوب فيه حصوله في المجتمع و أن يفعله كلّ مكلف، كما في النهايه: ٢٨٩، و المبسوط ٢: ٢، و الشرائع ٣٠٧: ١، و السرائر ٣: ٢، و كذا في كفايه الأصول ١٤٣: ١ (نشر مؤسسه آل البيت)، و فوائد الاصول للنائيني ٢٣٥: ١.

لا خلاف بين الفقهاء في أنه يشترط في وجوب الجهاد البلوغ، فلا يجب على الصبي.

قال الشيخ في النهاية: «و يسقط الجهاد عن النساء و الصبيان و الشيوخ الكبار»^(١). و كذا في السرائر^(٢) و غيرهما^(٣).

و يدلّ عليه:

أولاً: الإجماع كما في المنتهى^(٤)، و في الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه... بل الإجماع بقسميه عليه»^(٥).

و ثانياً: حديث رفع القلم^(٦)؛ و لما روى عن نافع، قال: حدّثني ابن عمر: أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله عرضني يوم احد و أنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزني^(٧)، ثمّ عرضني يوم الخندق و أنا ابن خمس عشرة، فأجازني. قال نافع: فقدمت على عمر بن عبد العزيز و هو خليفه، فحدّثته هذا الحديث، فقال: إنّ هذا الحدّ بين الصغير و الكبير، و كتب إلى عمّاله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة^(٨).

و مثله ما رواه في كنز العمّال عن عروه عنه صلّى الله عليه و آله: أنّه ردّ يوم احد نفرا من أصحابه استصغروهم، فلم يشهدوا القتال^(٩)، الحديث.

ص: ٥٠١

١- (١) النهاية: ٢٨٩.

٢- (٢) السرائر ٣:٢.

٣- (٣) جامع المقاصد ٣:٣٦٥.

٤- (٤) منتهى المطلب ١٤:٢١ (ط ج).

٥- (٥) جواهر الكلام ٥:٢١.

٦- (٦) وسائل الشيعه ١:٣٢، الباب ٤ من أبواب مقدّمات العبادات، ح ١١.

٧- (٧) أى لم يمضه و لم يأذن له في الجهاد؛ لعدم أهليّته للقتال.

٨- (٨) صحيح البخارى ٣:٢١٢، ح ٢٦٦٤ و ٥٣:٥، ح ٤٠٩٧، سنن الترمذى ٤:٢١١، ح ١٧١٥.

٩- (٩) كنز العمّال ١٠:٤٣٨-٤٣٩.

لم نجد من الفقهاء من تعرّض لهذا الحكم بخصوصه، و لكن - مضافا إلى ما تقدّم من الأدلّه الدالّه على مشروعيه عبادات الصبي على نحو عام - (١) يمكن أن يستند لمشروعيه جهاد الصبي المميّز بخصوصه بوجهه، و لا ندعى أنّ كلاً منها يكون دليلاً خاصاً لإثبات المدعى، و لكن بالنظر إلى مجموعها يطمئنّ الفقيه لإثبات الحكم في الجملة، و هي كما يلي:

الوجه الأوّل: للإمام أن يأذن للصيغار بالخروج إلى القتال و الاستعانه بهم، كما في التحرير، حيث يقول: «لو أخرج الإمام العبيد بإذن ساداتهم و النساء و الصبيان جاز الانتفاع بهم، و لا يخرج المجنون؛ لعدم الانتفاع به» (٢).

و هكذا جاء في كلماتهم أنّه إذا عظم أمر الكافرين و توقّف دفع العدو على الاستعانه بالأطفال جاز.

قال العلامة في القواعد: «و يجوز له - أي الإمام - الاستعانه بأهل الذمه،

ص: ٥٠٢

١- (١) راجع موسوعه أحكام الأطفال و أدلتها ٤: الفصل الثاني، المبحث الأوّل.

٢- (٢) تحرير الأحكام الشرعيه ٢: ١٣١.

والمشرك الذي يؤمن غائلته، و العبد المأذون له فيه، و المراهق»(١). و كذا في جامع المقاصد(٢).

و في الجواهر: «في كل من لم يكن مخاطبا بالجهاد مجال للشك في تناول الأدلة، اللهم إلا- أن يكون المسلمون مخاطبين بمحاربه العدو بأطفالهم و نساءهم و مجانينهم، كما إذا عظم أمر الكافرين»(٣).

فإن الإذن للصيغار بالخروج إلى القتال و الاستعانة بهم في الحرب دليل على مشروعيتهم جهادهم، و لكن لم نجد نصيا بهذا المضمون.

و لعل مستندهم النصوص التي وردت من طريق أهل السنه كما سيأتي - و إن كان بعيدا - أو أن مستندهم حكم العقل بوجوب المقدمه، و المفروض أن دفع العدو يتوقف على الاستعانة بالأطفال في الحرب، إلا أن هذا الدليل يثبت المشروعيتة إجمالا و في بعض الأحيان و عند الضروره.

الوجه الثاني: الأخبار التي وردت من طريق أهل السنه و تدل على جواز خروج الأطفال مع الجيش المقاتل، و هي كثيره نخرجها في طوائف.

الاولى: ما تدل على عظم منزله الطفل المقتول في المعركه.

جاء في صحيح البخارى عن أنس بن مالك، قال: اصيب حارثه يوم بدر و هو غلام(٤)، فجاءت امه إلى النبي صلى الله عليه و آله فقالت: يا رسول الله، قد عرفت منزله حارثه منى، فإن يكن في الجنة أصبر و أحسب، و إن تك الاخرى ترى ما

ص: ٥٠٣

١- (١) قواعد الأحكام ١: ٤٨٧.

٢- (٢) جامع المقاصد ٣: ٣٨٩.

٣- (٣) جواهر الكلام ٤: ١٥٣ (ط ج).

٤- (٤) الغلام: الابن الصغير، و جمع القله: غلمه، و جمع الكثره: غلمان. المصباح المنير: ٤٥٢.

أصنع؟ فقال: «ويحك (١) أو هبلت؟! (٢) أو جنّه واحده هي؟ إنّها جنان كثيره، و إنّّه في جنّه الفردوس» (٣).

و في روايه اخرى له أيضا: «و إنّ ابنك أصاب الفردوس الأعلى» (٤).

الطائفه الثانيه: ما تدلّ بظاهاها على جواز القتال للأطفال:

منها: ما في مصنّف ابن أبي شيبه عن الشعبي: أنّ امرأه دفعت إلى ابنها يوم احد السيف فلم يطق حمله، فشدّته على ساعده بنسعه (٥)، ثمّ أتت به النبيّ صلّى الله عليه و آله فقالت: يا رسول الله، هذا ابني يقاتل عنك، فقال النبيّ صلّى الله عليه و آله: «أى بنى، احملها هنا»، فأصابته جراحه، فصرع (٦)، فأتى به النبيّ صلّى الله عليه و آله فقال: «أى بنى لعلك جزعت؟» قال: لا يا رسول الله (٧).

و منها: ما في كنز العمّال، عن سعد، قال: ردّ رسول الله صلّى الله عليه و آله عمير بن أبي وقاص عن مخرجه إلى بدر و استصغره، فبكى عمير فأجازه (٨).

و في الإصابه في ترجمه عمير بن أبي وقاص: أنّه عرض جيش بدر على رسول الله صلّى الله عليه و آله فاستصغره، فبكى فأجازه، و قال أخوه سعد: كنت أعقد حمائل

ص: ٥٠٤

- ١- (١) كلمه ترخّم و توجّع، و قد يقال بمعنى المدح و التعجّب. النهايه لابن الأثير ٥: ٢٣٥.
- ٢- (٢) و قد استعاره هنا لفقد الميز و العقل ممّا أصابها من الثكل بولدها، كأنه قال: أفقدت عقلك بفقد ابنك حتّى جعلت الجنان جنّه واحده. النهايه لابن الأثير ٥: ٢٤٠.
- ٣- (٣) صحيح البخارى ٥: ١٢، ح ٣٩٨٢.
- ٤- (٤) نفس المصدر ٣: ٢٧٢، ح ٢٨٠٩.
- ٥- (*) النّسعه - بالكسر -: سير مضافور، يجعل زماما للبعير و غيره. و قد تنسج عريضه. النهايه لابن الأثير ٥: ٤٨ (نسع).
- ٦- (٥) الصرع: الطّرح بالأرض، و خصّه في التهذيب بالإنسان. لسان العرب ٤: ٣٩، (صرع).
- ٧- (٦) المصنّف لابن أبي شيبه ٨: ٤٩١، كنز العمال ١٠: ٤٣٨، ح ٣٠٠٦٢.
- ٨- (٧) كنز العمّال ١٠: ٤١١، ح ٢٩٩٩٠.

و منها: ما رواه البخارى و مسلم عن عبد الرحمن بن عوف، قال: بينا أنا واقف فى الصفِّ يوم بدر، فنظرت عن يمينى و شمالى فإذا أنا بين غلامين من الأنصار حديثه أسنانهما، تمنيت أن أكون بين أضلع منهما، فغمزنى (٢) أحدهما، فقال: يا عمّ، هل تعرف أبا جهل؟ قلت: نعم، ما حاجتك إليه يا ابن أخى؟ قال: اخبرت أنه يسبّ رسول الله صلى الله عليه و آله، و الذى نفسى بيده، لئن رأيته لا- يفارق سوادى سواده حتى يموت الأعجل منّا (٣)، فتعجبت لذلك، فغمزنى الآخر فقال لى مثلها، فلم أنشب (٤) أن نظرت إلى أبى جهل يجول فى الناس، فقلت: ألا إنّ هذا صاحبكما المذى سألتمانى، فابتدراه بسيفيهما فضرباه حتى قتلاه. ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه و آله فأخبراه. فقال: (أيكما قتله؟) قال كل واحد منهما: أنا قتلته. فقال: «هل مسحتما سيفيكما؟» قال: لا- فنظر فى السيفين، فقال: «كلا كما قتله»، سلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح، و كانا معاذ بن عفراء و معاذ بن عمرو بن الجموح (٥).

و الغلام: الابن الصغير (٦)، أو الطائر الشارب، أو هو من حين يولد إلى أن يشب (٧).

و جاء فى النهاية: «و فى حديث ابن عباس: بعثنا رسول الله صلى الله عليه و آله اغيلمه بنى عبد المطلب من جمع بليل. و اغيلمه: جمع غلام... و يريد بالاغيلمه

ص: ٥٠٥

١- (١) الإصابه ٧٢٦:٤، ترجمه عمير بن أبى وقاص مع التلخيص.

٢- (٢) و فى روايه: «قال لى أحدهما سراً من صاحبه».

٣- (٣) و فى روايه: «أن أقتله أو أموت دونه».

٤- (٤) أى: فلم ألبث.

٥- (٥) صحيح البخارى ٤:٦٨، ح ٣١٤١ و ١٤:٥، ح ٣٩٨٨، صحيح مسلم ٣:١١٠٢، ح ١٧٥٢.

٦- (٦) المصباح المنير: ٤٥٢، مجمع البحرين ٢:١٣٣٢.

٧- (٧) تاج العروس ١٧:٥٢٠، لسان العرب ٥:٥٦.

ما تدلّ على جواز خروج الأطفال مع الجيش للخدمة:

الطائفة الثالثة: ما تدلّ على جواز خروج الأطفال مع الجيش للخدمة:

روى أنس بن مالك: أن النبي صلى الله عليه وآله قال لأبي طلحة: «التمس لي غلاما من غلمانكم يخدمني حتى أخرج إلى خير»، فخرج بي أبو طلحة مردفي(٢) و أنا غلام راهقت(٣) اللحم، فكنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وآله إذا نزل، فكنت أسمعه كثيرا يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الهَمّ والحزن، والعجز والكسل، والبخل والجبن، و ضلع الدين(٤) ، و غلبه الرجال(٥).

الوجه الثالث: استحقاق الصبيّ السلب، كما سيأتي.

الوجه الرابع: أنه يسهم للصبيّ إذا حضر الحرب(٦) ، كما سيأتي أيضا.

الوجه الخامس: إطلاق الشهيد على الصبيّ، و ممّا يؤيّد - بل يدلّ على مشروعيتّه الجهاد للصبيّ المميّز في الجملة - ما تقدّم في مسائل غسل الصبيّ الميت، من استثناء وجوب غسله إذا قتل في المعركة، و أنه يطلق عليه الشهيد.

و حاصله: أنه قد صرح كثير من المتقدمين و المتأخرين و غيرهم - بل حكى الإجماع عن بعضهم - بأنّ الصبيّ الذي قتل في المعركة لا يغسل و لا يكفن، بل يدفن بثيابه، و أنّ الشهيد و المقتول في سبيل الله بين الصّفين يشمل

ص: ٥٠٦

١- (١) النهاية لابن الأثير ٣: ٣٨٢.

٢- (٢) الرّدف - بالكسر -: الراكب خلف الراكب. القاموس المحيط ٣: ١٩٢ (ردف).

٣- (٣) راهقت: اقتربت، يقال: غلام مراهق، أي مقارب للحلم. النهاية لابن الأثير ٢: ٢٨٣ (رهق).

٤- (٤) ضلع الدين: ثقله.

٥- (٥) صحيح البخارى ٣: ٢٩٥، ح ٢٨٩٣.

٦- (٦) لا- يخفى أنّ مجرد الإسهام للصبيّ لا يدلّ على مشروعيتّه جهاده، فإنّه ربما يقال: إنّ السهم لكلّ من حضر في الحرب حتّى من ولد حين الجهاد في أرض الحرب، مع أنّه لا ريب في عدم إمكان جهاده فضلا عن المشروعيتّه، فتدبّر. (م ج ف).

الأطفال أيضا.

قال الشيخ في الخلاف: «حكم الصغير والكبير والذكر والانثى إذا استشهدوا في المعركة سواء» (١). وكذا في المبسوط (٢).

و في الشرائع «حكم الصَّبِيِّ و المجنون إذا قتلا شهيدين حكم البالغ العاقل» (٣). وكذا في القواعد (٤) و التحرير (٥).

و في التذكرة: «و الصَّبِيِّ كالبالغ و إن كان رضيعا» (٦).

و في الذكرى: «لا فرق بين الصغير والكبير و الرجل و المرأة» (٧).

و به قال جملة من المتأخرين (٨) و متأخريهم (٩) و فقهاء العصر (١٠).

و يدل عليه: أولا: اتفاق الأصحاب، كما هو الظاهر من المعتبر (١١)، و في كشف اللثام: الإجماع عليه (١٢).

و ثانيا: إطلاق النصوص، قال الشيخ في الخلاف: «دليلنا: أن كلَّ خبر روى

ص: ٥٠٧

١- (١) الخلاف ٧١١:١، المسألة ٥١٥.

٢- (٢) المبسوط ١:١٨١.

٣- (٣) شرائع الإسلام ١:٤٤.

٤- (٤) قواعد الأحكام ١:٢٣٤.

٥- (٥) تحرير الأحكام الشرعية ١:١١٧.

٦- (٦) تذكرة الفقهاء ١:٣٧٣.

٧- (٧) ذكرى الشيعة ١:٣٢٢.

٨- (٨) روض الجنان ١:٣٠٠، جامع المقاصد ١:٤٥٧، كشف الالتباس ١:٢٧٣.

٩- (٩) مدارك الأحكام ٢:١٥٧، كشف اللثام ٢:٤٢٣، الحدائق الناضرة ٣:٤١٨.

١٠- (١٠) العروة الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٢:٣٩، مستمسك العروة الوثقى ٤:٩٩، مصباح الفقيه ٥: ١٢٠.

١١- (١١) المعتبر ١:٣١٢.

١٢- (١٢) كشف اللثام ٢:٢٢٦.

أنَّ الشَّهيدَ يَدْفَنُ بِدَمِهِ وَ لَا يَغْسَلُ، يَتَنَاوَلُ هَؤُلَاءِ بِعَمُومِهِ»(١).

و فِي الذِّكْرَى: «عَمَلًا بِإِطْلَاقِ اللَّفْظِ»(٢).

و قَالَ الْفَقِيهَ الْهَمْدَانِي: أَنَّ مَجْرَدَ الْقَتْلِ فِي الْمَعْرَكَةِ مُوجِبٌ لِسُقُوطِ التَّغْسِيلِ، وَ إِنْ كَانَ الْقَتِيلُ غَيْرَ بَالِغٍ؛ لَصَدَقَ الْعَنْوَانُ وَ أَنَّهُ مَقْتُولٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ(٣).

وَ ثَالِثًا: قَالَ الْمُحَقِّقُ فِي الْمَعْتَبَرِ: «إِنَّ اسْمَ الشَّهِيدِ يَقَعُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ قَتِلَ فِي الْمَعْرَكَةِ، وَ لِأَنَّهُ كَانَ فِي قَتْلَى بَدْرٍ وَ أَحَدِ أَطْفَالِ كَحَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانَ وَ عَمِيرَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَ لَمْ يَنْقَلْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ غَسَّ لَهُمْ»(٤). وَ كَذَا فِي التَّذَكْرَةِ(٥) وَ الذِّكْرَى(٦).

وَ فِي الْجَوَاهِرِ: «وَ هُمَا صَغِيرَانِ وَ لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِتَغْسِيلِ أَحَدٍ(٧) مِنْهُمْ»(٨).

وَ هَكَذَا وَرَدَ أَنَّ فِي الطُّفْلِ أَطْفَالَ- مَعَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَتَلُوا بَيْنَ يَدَيْهِ، كَقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ وَ الطُّفْلِ الرُّضَيْعِ وَ غَيْرِهِمْ، وَ لَمْ يَنْقَلْ أَنَّهُمْ غَسَّلُوا، بَلْ دَفَنُوا كَسَائِرِ الشَّهَدَاءِ، بَلْ جَاءَ فِي التَّارِيخِ أَنَّهُ لَمَّا قَتَلَ الطُّفْلُ الرُّضَيْعَ نَزَلَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ فَرَسِهِ وَ حَفَرَ لَهُ بِجَفْنِ سَيْفِهِ وَ زَمَلَهُ بِدَمِهِ وَ صَلَّى عَلَيْهِ(٩).

ص: ٥٠٨

١- (١) الخِلاَف ١: ٧١١، الْمَسْأَلَةُ ٥١٥.

٢- (٢) ذِكْرَى الشِّيْعَةِ ١: ٣٢٢.

٣- (٣) مُصْبِحُ الْفَقِيهِ ٥: ١٢١، مَعَ تَصَرُّفٍ فِي الْعِبَارَةِ.

٤- (٤) الْمَعْتَبَرُ ١: ٣١٢.

٥- (٥) تَذَكْرَةُ الْفُقَهَاءِ ١: ٣٧٣.

٦- (٦) ذِكْرَى الشِّيْعَةِ ١: ٣٢٢.

٧- (٧) جَوَاهِرُ الْكَلَامِ ٤: ١٥٣ (ط ج).

٨- (٨) وَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِشَهَادَةِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانَ وَ عَمِيرَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ إِشْكَالًا، رَاجِعِ الْمَبْحَثَ الثَّانِي مِنَ الْفَصْلِ الثَّلَاثِ فِي الْبَابِ السَّادِسِ مِنَ الْمَوْسُوعَةِ ج ٣: ١٧٧.

٩- (٩) مَقْتَلُ الْحُسَيْنِ لِلْخَوَارِزْمِيِّ ٢: ٢٧ وَ ٢٨ وَ ٣٢، الْإِرْشَادُ لِلْمُفِيدِ ٢: ١٠٨ وَ ١١٠.

و الحاصل: أنه بمقتضى ظاهر النصوص الواردة من طريق أهل السنّه و الخاصّه و الإجماع المحكّي و صريح كلمات الأصحاب يكون جهاد الصّبّي المميّز في موارد خاصّه - تقدّمت الإشارة إليها - مشروعاً و راجحاً في حقّه.

و أمّا ما استشكله الشيخ الأعظم تبعاً للجواهر من أنّ الصّبّي لم يكن مخاطباً بالجهاد، و لا يكون الجهاد في حقّه راجحاً (١)، و تبعهما السيّد الحكيم، حيث قال بعد ذكر هذا الإشكال: «هو في محلّه» (٢).

فقد تقدّم الجواب عنه، و حاصله: أنّه يمكن أن يكون المسلمون مخاطبين بمحاربه العدوّ بأطفالهم و نساءهم و مجانينهم، كما إذا عظم أمر الكافرين، و توقّف دفع العدوّ على الاستعانه بالأطفال و غيرهم، فيصدق حينئذ على الصّبّي أنّه قتيل في سبيل الله.

قال السيّد الخوئي: «هذه المناقشه و إن كانت موجّهه؛ لأنّ المكلفين من الرّجال مأمورون بالجهاد و الدفاع، فالمقتول منهم قد قتل في سبيل الله، كما أنّ الأطفال أو النساء إذا استعين بهم في القتال كذلك، حيث إنّ المقتول قد قتل في الجهاد المأمور به؛ لقتلهم في الإعانه له (٣). و أمّا إذا فرضنا أنّ الطفل أو المرأه أو المجنون خرج إلى المعركه من عنده من غير توقّف الدفاع أو الجهاد على الاستعانه به، فلا يصدق أنّه مقتول في سبيل الله؛ إذ لا أمر بدفاعه أو جهاده، و إنّما قتل من غير أمر» (٤).

ص: ٥٠٩

١- (١) جواهر الكلام ٤: ١٥٣ (ط ج)، تراث الشيخ الأعظم، كتاب الطهاره ٤: ٤٠٣.

٢- (٢) مستمسك العروه الوثقى ٤: ٩٩.

٣- (٣) و لا بدّ أن يضاف إلى كلامه قدّس سرّه: أو أخرجه الإمام إلى القتال.

٤- (٤) موسوعه الإمام الخوئي، التنقيح في شرح العروه الوثقى، كتاب الطهاره ٨: ٣٧٨.

إشاره

فقد اتّفقوا على أنّه لا يجب الجهاد على الصبيّ غير البالغ، و استدلّوا على ذلك بحديث رفع القلم عن الصبيّ؛ ولأنّه صلّى الله عليه و آله ردّ يوم بدر نفرا من أصحابه استصغروهم(١)، و لأنّ القتال تكليف و الصبيّ غير مكلف.

ولأنّه ذرّيّه يقاتل عنه و لا يقاتل، و لأنّه يضعف عن معرفه القتال و مقاومه الرجال(٢).

و جاء في المغنى لابن قدامه - بعد ذكره: أنّ البلوغ من شرائط و جوب الجهاد -: «الصبيّ ضعيف البنيه، و قد روى عن ابن عمر، قال: عرضت على رسول الله صلّى الله عليه و آله يوم احد و أنا ابن أربع عشره فلم يجزنى في المقاتله»(٣).

و لكن مع ذلك كلّه يستفاد من كلماتهم جواز الجهاد للصبيّ عند الضروره و في بعض الحالات، فجاز للإمام أن يخرجّه للقتال إذا رأى مصلحه في ذلك، و كذلك للأب أن يأذن له في الجهاد، و إليك نصّ كلماتهم:

أ - الحنفيه

جاء في حاشيه ابن عابدين: «في الذخيره: للأب أن يأذن للمراهق بالقتال و إن خاف عليه القتل»(٤).

و قال أيضا: «إن هجم العدو، أى دخل بلده بغته، و هذه الحاله تسمّى النفير العام. قال في الاختبار: و النفير العام أن يحتاج إلى جميع المسلمين، فيخرج

ص: ٥١٠

١- (١) العزيز شرح الوجيز ١١: ٣٥٥.

٢- (٢) الحاوى الكبير ١٨: ١٢٦.

٣- (٣) المغنى و الشرح الكبير ١٠: ٣٦٦.

٤- (٤) حاشيه ردّ المحتار ٤: ١٢٤.

الكل... من المرأه، و العبد، و المديون، و غيرهم، قال السرخسى: و كذلك الغلمان الذين لم يبلغوا إذا أطاقوا القتال، فلا بأس أن يخرجوا و يقاتلوا فى النفي العام و إن كره ذلك الآباء و الامهات»(١).

و فى شرح السير الكبير: «بلغنا أنّ عليّ بن أبى طالب عليه السّلام أسلم مع رسول الله صلّى الله عليه و آله و هو ابن تسع سنين، فلو حضر قتالا لقاتل، فهذا لا بأس به»(٢).

و فى المبسوط للسرخسى: «يرضخ للصبيّ إذا قاتل، فقد كان فى الصبيان من يقاتل على عهد رسول الله صلّى الله عليه و آله، كما روى أنّه عرض عليه صبيّ، فردّه فقليل:

إنّه رام، فأجازه، و عرض عليه صبيّان فردّ أحدهما و أجاز الآخر... و المراد الإجازة فى المقاتلين»(٣).

ب - المالكيه

قال ابن شاس: «قد يتعيّن الجهاد فى بعض الأحيان، و لتعيّنه سببان:

أحدهما: أمر الإمام بالخروج إلى الغزو.

الثانى: أن يفجأ العدو قوما لهم قوه على مدافعته، فتعيّن عليهم دفعه و مقاتلته»(٤).

و فى موضع آخر: «و قال سحنون: فى الصبيّ إن أجازة الإمام فى المقاتله صحّ أمانه، و إن لم يجزه لم يصحّ»(٥).

ص: ٥١١

١- (١) حاشيه ردّ المختار ٤: ١٢٧.

٢- (٢) السير الكبير و شرحه ١: ١٤٠-١٤١.

٣- (٣) المبسوط للسرخسى ١٠: ١٧.

٤- (٤) عقد الجواهر الثمينه ١: ٤٦٤.

٥- (٥) عقد الجواهر الثمينه ١: ٤٨٠.

و فى حاشيه الدسوقى: «و تعين الجهاد بفتح العدو على قوم و إن توجه الدفع على امرأه و رقيق، و كذا صبى له قدره على القتال، و يسهم إذ ذاك للمرأة و العبد و الصبى؛ لأن الجهاد صار واجبا عليهم... و المراد بتعينه على الصبى بفتح العدو، و بتعيين الإمام إلجاؤه و جبره عليه... لا بمعنى عقابه على تركه... فلا يقال: إن توجه الوجوب للصبى خرق للإجماع»(١).

ج - الشافعيه

جاء فى الحاوى الكبير(٢): «و يجوز للإمام أن يأذن... فى خروج من اشتد من الصبيان؛ لأنهم أعوان». و قريب من هذا ما فى روضه الطالبين(٣).

و فى الامم: «قال الشافعي: و شهد مع رسول الله صلى الله عليه و آله القتال عبيد و نساء و غير بالغين، فرضخ لهم و لم يسهم»(٤).

و فى المجموع: «و العمل على الحديث عند أكثر أهل العلم: أن العبيد و الصبيان و النسوان إذا حضروا القتال يرضخ لهم و لا يسهم لهم، و الرضخ يكون من أربعه أخماس الغنيمه»(٥).

و جاء فى معنى المحتاج: «للکفار حالان: أحدهما يكونون ببلادهم مستقرين بها غير قاصدين شيئا من بلاد المسلمين، ففرض كفايه [أى الجهاد]، و إذا فعله من فيهم كفايه سقط الحرج عن الباقيين... و يشمل

ص: ٥١٢

١- (١) حاشيه الدسوقى ١٧٤:٢-١٧٥.

٢- (٢) الحاوى الكبير ١٨:١٢٧.

٣- (٣) روضه الطالبين ٩:٣١.

٤- (٤) الامم ٤:١٧١.

٥- (٥) المجموع شرح المهذب ٢١:١٥٦.

من لم يكن من أهل فرض الجهاد، و هو كذلك، فلو قام به مراهقون سقط الحرج عن أهل الفروض... و سقط فرض الكفايه مع الصغر و الجنون و الانوثه»(١).

و فيه أيضا: «و للإمام الاستعانه بأشخاص مراهقين أقوياء فى قتال و غيره»(٢).

د - الحنابلة

يجوز عندهم خروج الصبيان إلى القتال و إن لم يكن واجبا عليهم، حيث إنهم قرروا أن الصبيان إذا خرجوا إلى القتال يستحقون الرضخ، أى شيئا قليلا من الغنيمه لا يصل إلى مقدار سهم الرجال.

جاء فى المغنى لابن قدامه: «و الصبى يرضخ و لا يسهم له، و به قال الثورى و الليث...»(٣).

و فى الكافى: «و يرضخ لهم دون السهم»(٤).

و فى كشاف القناع: «و يرضخ لمن لا سهم له؛ لأنه استحق بحضور الوقعه...

و هم العبيد... و الصبيان المميزون؛ لما روى سعيد بن المسيب، قال: كان الصبيان يحدون(٥) من الغنيمه إذا حضروا الغزو»(٦). و كذا فى الإنصاف ٦.

ص: ٥١٣

١- (١) معنى المحتاج ٢٠٩:٤ و ٢٢١.

٢- (٢) معنى المحتاج ٢٠٩:٤ و ٢٢١.

٣- (٣) المغنى و الشرح الكبير ١٠:٤٥٤.

٤- (٤) الكافى فى فقه أحمد ٤:١٤٥.

٥- (*) أى يقطعون منها. انظر: النهايه لابن الأثير ١:٣٥٧ «حدو».

٦- (٥) كشاف القناع ٣:٩٨.

ولأنهم قالوا: إنَّ الصبيَّ يستحقُّ للسلب إذا قتل أحداً من الكفَّار.

جاء في المغنى و الشرح الكبير: «إنَّ السَّلب لكلِّ قاتل يستحقُّ السهم أو الرضخ، كالعبد و المرأه و الصبيِّ و المشرك»^(١) ، و قريب من هذا ما فى الكافى^(٢) و المبدع^(٣) و الإنصاف^(٤).

ص: ٥١٤

١- (٧) المغنى و الشرح الكبير ١٠: ٤١٩.

٢- (٨) الكافى فى فقه أحمد ٤: ١٤٠.

٣- (٩) المبدع ٣: ٣١٣.

٤- (١٠) الإنصاف ٤: ١٤٠.

المبحث الثالث: فروع تناسب باب الجهاد

الفرع الأول: إنه يسهم للصبي إذا حضر الحرب،

إشاره

قال الشيخ في النهاية: «من ولد في أرض الجهاد كان له من السهم مثل ما للمقاتل على السواء»^(١).

و في المبسوط: «فأما الصبيان فلهم سهم مثل الرجال»^(٢).

و قال المحقق: «ثم تقسم أربعة أخماس بين المقاتله... و من حضر القتال و لو لم يقاتل، حتى الطفل و لو ولد بعد الحيازه و قبل القسمة»^(٣). و به قال جمع من القدماء^(٤) و المتأخرين^(٥) و المعاصرين^(٦).

ص: ٥١٥

١- (١) النهاية: ٢٩٥.

٢- (٢) المبسوط ٧٠: ٢.

٣- (٣) شرائع الإسلام ٣٢٤: ١.

٤- (٤) الوسيله: ٢٠٤، إصباح الشيعه: ١٩٠، المهذب ١: ١٨٦، تحرير الأحكام الشرعيه ٢: ١٨٩، المختصر النافع: ١٨٩، إرشاد الأذهان ١: ٣٤٥، تذكره الفقهاء ٩: ٢٢٩، الدروس الشرعيه ٢: ٣٥.

٥- (٥) جامع المقاصد ٣: ٤١٤، غايه المراد ١: ٤٨٥، رياض المسائل ٨: ٨٥.

٦- (٦) منهاج الصالحين للسيد الخوئي ١: ٣٨٥.

و يمكن أن يستدلّ على الإسهام للصبي من الغنيمه بوجه:

الأول: الإجماع الذى ادّعه ابن زهره (١) و العلامه (٢).

و فى الجواهر: «بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك» (٣).

الثانى: أنه حرّ حضر القتال و له حكم المسلمين، فيسهم له كالرجل.

الثالث: أن فى إسهامه بعثا - بعد البلوغ - على الجهاد، فيكون لطفًا له، فيجب.

الرابع: أنه حال القتال معرّض للتلف، فصار كالمحارب، و قد استدلّ بهذه الوجوه العلامه فى التذكرة (٤) و المنتهى (٥).

الخامس - و هو العمده -: النصوص:

و منها: معتبره مسعده بن صدقه، عن جعفر، عن أبيه، عن آباءه عليهم السلام: أن عليًا عليه السلام قال: «إذا ولد المولود فى أرض الحرب قسّم له ممّا أفاء الله عليهم» (٦).

و مثله ما رواه فى قرب الإسناد عن عليّ عليه السلام قال: «إذا ولد المولود فى أرض الحرب اسهم له» (٧).

و منها: ما رواه الجمهور عن النبيّ صلّى الله عليه و آله: أنه أسهم للصبيان بخير، و أسهم أئمه

ص: ٥١٦

١- (١) غنيه النزوع: ٢٠٤.

٢- (٢) منتهى المطلب ٢: ٩٤٧، تذكرة الفقهاء ٩: ٢٢٩.

٣- (٣) جواهر الكلام ٢١: ١٩٨.

٤- (٤) تذكرة الفقهاء ٩: ٢٣٠.

٥- (٥) منتهى المطلب ١٤: ٣٣٠ و ٣٣٢.

٦- (٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٤٨، ح ٥، وسائل الشيعة ١١: ٨٧، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو، ح ٨.

٧- (٧) وسائل الشيعة ١١: ٨٧، الباب ٤١ من أبواب جهاد العدو، ح ٩.

المسلمين بكلّ مولود ولد في أرض الحرب (١).

ثمّ إنّه قال الشهيد الثّاني رحمه الله في المسالك: «و إطلاق الفتاوى يقتضى عدم الفرق بين كونه من أولاد المقاتله و غيرهم، و بين حضور أبويه أو أحدهما و عدمه» (٢).

و لكن قال في الروضه: «حتّى الطفل الذّكر من أولاد المقاتلين، دون غيرهم ممّن حضر لصنعه أو حرفه، كالبيطار و البقال و السائس و الحافظ إذا لم يقاتلوا» (٣). و به قال في الرياض (٤)، و لعلّ ما في المسالك هو معقد الإجماع.

آراء أهل السنّه في المسأله

ذهب جمهور الفقهاء من الشافعيّ و الحنابله و الحنفيّ إلى أنّه لا- يسهم لامرأه و لا- الصبيّ و لا المملوك؛ لأنّهم من غير أهل القتال (٥).

جاء في المغنى لابن قدامه: «و الصبيّ يرضخ (٦) و لا يسهم له، و به قال...

أبو حنيفة و الشافعي و غيرهم، و بمثله قال الطحاوي (٧).

ص: ٥١٧

١- (١) سنن الترمذى ٤: ١٢٦، ح ١٥٦٠.

٢- (٢) مسالك الأفهام ٣: ٦١.

٣- (٣) الروضه البيهية ٢: ٤٠٥.

٤- (٤) رياض المسائل ٨: ٨٥.

٥- (٥) الامّ ٤: ١٦٢، المجموع شرح المهذب ٢١: ١٥٦، مختصر المزنى: ٣٥٤، المهذب في مذهب الشافعي ٢: ٢٤٥، الكافي في فقه أحمد ٤: ١٤٥، كشاف القناع ٣: ٩٨، البحر الرائق ٥: ١٥١، بدائع الصنائع ٦: ١٠٤، حاشيه ردّ المحتار ٤: ١٤٧.

٦- (٦) الرضخ في اللغه: إعطاء القليل، و المقصود منه هنا إعطاء القليل من سهم الغنيمه.

٧- (٧) مختصر اختلاف العلماء ٣: ٤٣٢.

و لكن قال الأوزاعي(١): «يسهم له، وقال: أسهم رسول الله صلى الله عليه وآله للصبيان بخير و أسهم أئمه المسلمين لكلّ مولود ولد في أرض الحرب»(٢). و كذا في الحاوي الكبير(٣).

و أما المالكيه، فلهم ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يسهم للصبي مطلقاً، و هو ظاهر المدونه الكبرى(٤). و كذا ما في حاشيه الخرشي(٥)، و نسبه عبد السلام إلى المشهور(٦).

الثاني: أنه يسهم له إذا حضر القتال(٧).

الثالث: التفرقة بين أن يقاتل فيسهم له، أو لا يقاتل فلا يسهم له(٨).

جاء في المغني: «قال مالك: يسهم له إذا قاتل و أطاق ذلك و مثله قد بلغ القتال؛ لأنه حرّ ذكر مقاتل فيسهم له كالرجل(٩). و كذا في مختصر اختلاف العلماء(١٠).

ص: ٥١٨

١- (١) و هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمّد أبو عمر الأوزاعي، عالم أهل الشام... حدّث عن عطاء بن أبي الرياح و أبي جعفر الباقر عليه السّلام و عمر بن شعيب... و غيرهم. سير أعلام النبلاء ٧: ٨٦. و قال الذهبي: «و هو ثقّه»، ميزان الاعتدال ٢: ٥٨٠.

٢- (٢) المغني ١٠: ٤٥٤.

٣- (٣) الحاوي الكبير ١٨: ١٨٥.

٤- (٤) المدونه الكبرى ٢: ٣٣.

٥- (٥) حاشيه الخرشي ٤: ٥٣.

٦- (٦) حاشيه الدسوقي ٢: ١٩٢.

٧- (٧) نفس المصدر: ١٩.

٨- (٨) عقد الجواهر الثمينه ١: ٥٠٤، الذخيره ٣: ٤٢٥، مواهب الجليل ٤: ٥٧٤.

٩- (٩) المغني ١٠: ٤٥٤.

١٠- (١٠) مختصر اختلاف العلماء ٣: ٤٣٢.

السلب بفتح اللّام: المال المتّصل بالمقتول، كالثياب و السلاح و الدابّه (١).

و قال الشهيد فى المسالك: «السلب - بفتح اللّام - المال المتّصل بالمقتول؛ كالثياب، و العمامه، و القلنسوه، و الدرع... و الجوشن، و السلاح، و الدابّه المركوبه، و الجنب الذى يستعين به، و نحوها» (٢).

و اشتهر بين أصحابنا أنّ الصبى يستحقّ السلّب.

قال الشيخ: «و أمّا صفه القاتل الذى يستحقّ السلب فإنه لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أن يكون ذا سهم من الغنيمه، أو غير ذى سهم، فإن كان ذا سهم كان السلب له... و أمّا الصبى فله سهم، فيستحقّ السلّب» (٣).

و فى التحرير: «الثامن: يشترط كون القاتل ذا نصيب من الغنيمه، إمّا سهم أو رضخ، و لو لم يكن له نصيب - لارتباب به بأن يكون مخذلاً، أو معينا على المسلمين، أو مرجفا (٤) - لم يستحقّ السلب، و إن كان لنقص فيه - كالمرأه و المجنون - فالوجه استحقاق السلّب، و الصبى يستحقّ السلّب، و كذا العبد و المرأه و الكافر» (٥). و كذا فى التذكره (٦) و المنتهى (٧) و القواعد (٨)، و اختاره فى

ص: ٥١٩

-
- ١- (١) النهايه لابن الأثير ٢: ٣٨٧.
 - ٢- (٢) مسالك الأفهام ٣: ٦٠.
 - ٣- (٣) المبسوط ٢: ٦٦-٦٧.
 - ٤- (٤) أرجف القوم فى الشىء و به إرجافا: أكثروا من الأخبار السيئه و اختلاق الأقوال الكاذبه حتّى يضطرب الناس منها. و منه قوله تعالى: وَ الْمُرْجُفُونَ فِي الْمَدِينَةِ. المصباح المنير: ٢٢٠ (رجف).
 - ٥- (٥) تحرير الأحكام الشرعيه ٢: ١٨٣.
 - ٦- (٦) تذكره الفقهاء ٩: ٢٢٠.
 - ٧- (٧) منتهى المطلب ١٤: ٣١٢.
 - ٨- (٨) قواعد الأحكام ١: ٤٩٩.

أدله هذا الحكم

و استدلل للحكم المذكور:

أولاً: بالإجماع، كما هو الظاهر من التذكرة و المنتهى، حيث قال: «و الصبى عندنا يسهم له، فيستحق السلب» (٢).

و فيه: أنه لم يتحقق مع عدم تعرض كثير من الفقهاء للمسألة.

و ثانياً: أن فيه مصلحة عظيمة تنشأ من التحريض على القتال، و هذه المصلحة موجودة فى الصبى أيضا كما فى التذكرة (٣).

إلا أنه استحسان عقلي، و لا يمكن إثبات الحكم الشرعى به.

و ثالثاً: إطلاق ما روى عن النبى صلى الله عليه و آله: «من قتل قتيلًا... فله سلبه».

و فى خبر آخر: «من قتل كافرا فله سلبه»، «من قتل قتيلًا له عليه بينه».

و كذا ما ورد أن رسول الله صلى الله عليه و آله جعل السلب للقاتل، و أنه قضى بالسلب للقاتل و لم يخمس، و أنه صلى الله عليه و آله لم يفرق بين أصناف القتالين (٤).

و لكنّها ضعيفه سندا، و لا يصح الاعتماد عليها لإثبات الحكم.

ص: ٥٢٠

١- (١) جامع المقاصد ٣: ٤٢٤.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٩: ٢٢٠، منتهى المطلب ٢: ٩٤٤.

٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٩: ٢٢٠.

٤- (٤) صحيح البخارى ٤: ٦٩، ح ٣١٤٢، المصنف ٨: ٥٥٥، كتاب المغازى؛ غزوه حنين ما جاء فيها: ح ١٧، سنن أبى داود ٣: ١١٠، ح ٢٧١٧ و ٢٧١٩ و ٢٧٢١، الموطأ: ٢٨٢، ح ٩٩٠ و ٩٩١، شرح معانى الآثار ٣: ٢٢٥ - ٢٣١.

إنهم اختلفوا فيمن يستحقّ السلب:

فجاء في البيان في مذهب الشافعيه: «و إن كان لا يسهم له لنقص فيه - كالصبي و العبد و المرأه - ففيه وجهان:

أحدهما: لا يستحقّ السلب؛ لأنه لا يستحقّ السهم الراتب، فلم يستحقّ السلب كالمخدّل و المرجف.

و الثاني: يستحقّ السلب؛ لقوله صلى الله عليه و آله: «من قتل قتيلا و له به بينه... فله سلبه، و لم يفرّق»(١).

و قال الماوردي: «لم يخل حال القاتل من ثلاثه أقسام... و القسم الثالث: أن يكون ممن يرضخ له و لا يسهم كالصبي و العبد و المرأه و الكافر و المأذون له، ففي استحقاقه للسلب وجهان، بناء على اختلاف أصحابنا في إعطاء رسول الله صلى الله عليه و آله السلب للقاتل، هل هو ابتداء عطيه منه، أو بيان لقول الله تعالى:

وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ (٢) ، الآية؟

فأحد الوجهين: أنه ابتداء عطيه، فعلى هذا يستحقّ القاتل و إن لم يستحقّهما.

و الوجه الثاني: أنه بيان لمجمل الآية، فعلى هذا لا يستحقّ إذا لم يستحقّ في الغنيمه سهمًا(٣). و كذا في العزيز(٤) و المجموع(٥).

ص: ٥٢١

١- (١) البيان في مذهب الشافعي ١٢: ١٦٢.

٢- (٢) سوره الأنفال ٨: ٤١.

٣- (٣) الحاوي الكبير ١٨: ١٧٦.

٤- (٤) العزيز شرح الوجيز ٧: ٣٥٩.

٥- (٥) المجموع شرح المهذب ٢١: ٨٩.

و أما رأى الحنابلة فقد جاء فى المغنى لابن قدامة: «أنَّ السِّلْبَ لكلِّ قاتلٍ يستحقُّ السِّهْمَ أو الرضخ كالعبد و المرأه و الصبى و المشرك... و لنا: عموم الخبر [أى «من قتل كافرا فله سلبه»(١)]؛ لأنَّه قاتل من أهل الغنيمه فاستحقَّ السِّلْبَ كذى السهم، و لأنَّ الأمير لو جعل جعلاً(٢) لمن صنع شيئاً فيه نفع للمسلمين لاستحقَّه فاعله من هؤلاء، فالذى جعله النبى صلى الله عليه و آله أولى»(٣). و كذا فى الشرح الكبير ٤.

و فى الكافى: «لا يستحقُّ القاتل السلب إلا بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون القاتل ذا حقِّ فى المغنم، حرّاً كان أو عبداً، رجلاً كان أو صبياً، أو امرأه؛ لعموم الخبر»(٤). و هو مقتضى عموم كلامه فى المقنع(٥) و العمده(٦)، و كذا فى المبدع(٧) و الإقناع(٨) و شرحه «كشاف القناع»(٩).

و قال الشيبانى من فقهاء الحنفية: «و كذلك عمّ القاتلين ممّن يكون لهم سهم فى الغنيمه أو رضخ، كالنساء و الصبيان و العبيد»(١٠).

و فى الهنديّة: «و النساء و الصبيان و العبيد و أهل الذمّه لهم حظّ فى الغنيمه،

ص: ٥٢٢

- ١- (١) المصنّف لابن أبى شيبة ٨: ٥٥٥، سنن أبى داود ٣: ١١٠، ح ٢٧١٧.
- ٢- (٢) الجعل: ما يعطى للمجاهد ليستعين به على جهاده. القاموس الفقهي: ٦٣.
- ٣- (٣ و ٤) المغنى ١٠: ٤١٩ و ٧٢٠، و المغنى و الشرح الكبير ١٠: ٤٤٨.
- ٤- (٥) الكافى فى فقه أحمد ٤: ١٤٠.
- ٥- (٦) المقنع: ٨٨-٩٠.
- ٦- (٧) عمده الفقه: ١٤٧.
- ٧- (٨) المبدع فى شرح المقنع ٣: ٣٤٥.
- ٨- (٩) الإقناع ٢: ١٩.
- ٩- (١٠) كشاف القناع ٣: ٨٠.
- ١٠- (١١) السير الكبير ٢: ٢٣٤.

فيستحقّون النفل، كذا في المحيط»(١).

و أمّا المالكيه فقالوا: إنّ المرأه و الذمى و الصبى و كلّ من لا يسهم له لا يستحقّ السلب، و أمره موكول إلى اجتهاد الحاكم، فيعطيه من كان مستحقًا له من المقاتلين حسب اجتهاده(٢).

و جاء في المدوّنه: «قلت: أ رأيت الصبيان و العبيد و النساء، هل يضرب لهم بسهم فى الغنيمه إذا قاتلوا فى قول مالك؟ قال: لا، قلت: أ فريضخ لهم فى قول مالك؟ قال: سألتنا مالكا عن النساء، هل يرضخ لهنّ من الغنيمه؟ قال: ما سمعت أنّ أحدا أرضخ للنساء، فالصبيان عندى بمنزله النساء، و قد قال مالك ليس لهم شيء»(٣).

و لكن مع ذلك كلّه قال المالكيه: إذا تعيّن الجهاد على الصبى بدخول الكفّار إلى بلاد المسلمين و بفتح العدو عليهم، أو قاتل الصبى قتال البالغين، و أجازره الإمام(٤)، فحينئذ يستحقّ السلب.

الفرع الثالث: أمان الصبى

إشاره

الأمان فى اللغه: عدم توقّع مكروه فى الزمن الآتى، قال الراغب: «أصل الأمان: طمأنينه النفس و زوال الخوف. و الأمان و الأمانه و الأمان فى الأصل:

مصادر فعل (أمن). و يجعل الأمان تاره اسما للحاله التى يكون عليها الإنسان فى الأمان، و تاره: اسما لما يؤمن عليه»(٥) - أى لعقد الأمان - و أيضا الأمان

ص: ٥٢٣

١- (١) الفتاوى الهنديّه ٢: ٢٩٠.

٢- (٢) الاستذكار ٥: ٦٠.

٣- (٣) المدوّنه الكبرى ٢: ٢٩ و ٣٣.

٤- (٤) بلغه السالك ٢: ١٩٢، مواهب الجليل ٤: ٥٣٩، سراج السالك ٢: ٢٧.

٥- (٥) مفردات ألفاظ القرآن: ٢٥.

سكون القلب، و الأمان: عدم الخوف(١).

و أما فى اصطلاح الفقهاء فقد عرّفه العلامة بأنّ عقد الأمان: عبارته عن ترك القتال؛ إجابته لسؤال الكفّار بالإمهال(٢). و كذا فى جامع المقاصد(٣).

و فى الروضه: «و هو الكلام و ما فى حكمه - من الكتابه و الإشاره - الدالّ على سلامه الكافر نفسا و مالا؛ إجابته لسؤاله ذلك»(٤).

و قال فى الجواهر: «و الظاهر عدم اعتبار السؤال فيه»(٥).

فالأولى أن يقال: إنّ الأمان هو الكلام و ما فى حكمه الدالّ على سلامه الكافر نفسا و مالا و عرضا و متعلّقا، سواء كان ذلك بعد سؤاله أو بدون سؤاله، و الظاهر أنّه لا خلاف فى مشروعته الأمان فى الجملة و بالنسبه إلى البالغ.

قال فى المنتهى: «لا خلاف بين المسلمين فى ذلك»(٦).

و أمّا الصبىّ فلا يصحّ أمانه لرفع القلم عنه، جاء فى التذكرة: «يصحّ أمان المرأه إجماعا... و أمّا المجنون فلا ينعقد أمانه؛ لرفع القلم عنه، و كذا الصبىّ لا ينعقد أمانه و إن كان مميّزا مراهقا»(٧). و كذا فى القواعد(٨) و الشرائع(٩) و جامع

ص: ٥٢٤

- ١- (١) المصباح المنير: ٢٤، النهايه لابن الأثير ١: ٦٩، مجمع البحرين ١: ٨٢.
- ٢- (٢) تذكره الفقهاء ٩: ٨٥، منتهى المطلب ١٤: ١٢١، تحرير الأحكام الشرعيّه ٢: ١٤٦.
- ٣- (٣) جامع المقاصد ٣: ٤٢٨.
- ٤- (٤) الروضه البهيّه ٢: ٣٩٦.
- ٥- (٥) جواهر الكلام ٢١: ٩٢.
- ٦- (٦) منتهى المطلب ١٤: ١٢٢.
- ٧- (٧) تذكره الفقهاء ٩: ٨٨.
- ٨- (٨) قواعد الأحكام ١: ١٠٩.
- ٩- (٩) شرائع الإسلام ١: ٣١٣.

المقاصد (١) و المسالك (٢) و الروضه (٣).

قال فى الجواهر: «أما العاقد فلا بد أن يكون بالغاً عاقلاً؛ لسلب (٤) عبارته الصبى و المجنون... و لو أذم (٥) المراهق أو المجنون... لم ينعقد أمانه، و لو اغترّ المشترك فزعم الصّحّه و جاء معه يعاد إلى مأمنه» (٦).

أمان الصبى عند أهل السنّه

يشترط فى الأمان عند جمهور أهل السنّه أن يكون المؤمن بالغاً، فلا يصحّ أمان الصبى عندهم.

قال الكاسانى: «و منها البلوغ و سلامه العقل عن الآفه عند عامّه العلماء» (٧).

و فى الحاوى الكبير: «لارتفاع القلم عنهما» (٨). و كذا فى المجموع (٩).

ص: ٥٢٥

١- (١) جامع المقاصد ٣: ٤٢٨.

٢- (٢) مسالك الأفهام ٣: ٢٨.

٣- (٣) الروضه البهيه ٢: ٣٩٦.

٤- (٤) لا يبعد أن يقال: إذا قلنا بمشروعيه جهاد الصبى فاللّازم أن نلتزم بمشروعيه أمانه و صحّته، فإنّ مشروعيه الجهاد ليست فى دائره المقاتله و الشهاده. و بالجملة، كيف يمكن الالتزام بصحّه قتاله و شهادته و لا يمكن الالتزام بصحّه أمانه؟! و أمّا مسأله سلب العبارة فقد مرّ مرارا أنّه ليس مسلوب الكلام فى جميع كلماته و عقوده. (م ج ف).

٥- (٥) أذم من الذمه بمعنى العهد و الأمان و الضمان، و منه قولهم: «يسعى بذمتهم أدناهم» و فسّر بالأمان. انظر: المصباح المنير: ٢١٠ (ذمم).

٦- (٦) جواهر الكلام ٢١: ٩٤ و ٩٦.

٧- (٧) بدائع الصنائع ٦: ٧١.

٨- (٨) المجموع شرح المهذب ٢١: ٧٠.

٩- (٩) الحاوى الكبير ١٨: ٢٢٦.

و لكن قال ابن شاس: «و الصبى إن عقل الأمان... أو أجازته الإمام في المقاتله صحّ أمانه، و إن لم يجزه لم يصحّ» (١).

و جاء فى المغنى: و على الروايه الثانيه يصحّ أمان الصبى، و هو قول مالک، و احتجّ بعموم الحديث (٢)؛ و لأنّه مسلم مميّز فصّحّ أمانه كالبالغ، و فارق المجنون، فإنّه لا قول له أصلاً. و حمل روايه المنع على غير المكلف (٣).

و فى المدوّنه: «قال سمعت مالكا يقول: أمان المرأه جائز، و ما سمعته يقول فى العبد و الصبى شيئا أقوم لك على حفظه، و أنا أرى أنّ أمانهما جائز» (٤).

الفرع الرابع: عدم جواز قتل صبيان الكفار

إشاره

لا يجوز قتل صبيان الكفار و نساءهم و لا المجانين و إن عاونوا، إلاّ فى الضروره كما سيأتى.

قال المحقق: «و لا يجوز قتل المجانين و لا الصبيان و لا النساء منهم و لو عاونهم، إلاّ مع الاضطرار» (٥).

و فى التحرير: «لا- يجوز قتل صبيان المشركين و لا نساءهم و لا المجانين و إن قاتلت المرأه أو اسرت، إلاّ مع الضروره» (٦). و هكذا فى القواعد (٧) و التذكره (٨).

ص: ٥٢٤

-
- ١- (١) عقد الجواهر الثمينه ١: ٤٧٩ و ٤٨٠.
 - ٢- (٢) و هو ما روى عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم: «ذمّه المسلمين واحده، فمن أخفر مسلما فعليه مثل ذلك» صحيح البخارى ٤: ٨٠ ح ٣١٧٢.
 - ٣- (٣) المغنى ١٠: ٤٣٣، و الشرح الكبير ١٠: ٥٥٦ مع تصرّف.
 - ٤- (٤) المدوّنه الكبرى ٢: ٤١.
 - ٥- (٥) شرائع الإسلام ١: ٣١٢.
 - ٦- (٦) تحرير الأحكام الشرعيّه ٢: ١٤٤.
 - ٧- (٧) قواعد الأحكام ١: ٤٨٦.
 - ٨- (٨) تذكره الفقهاء ٩: ١٥٤.

و اللّمعه (١) و الدروس (٢) و الروضه (٣) و المسالك (٤).

و فى المختلف: «قال ابن الجنيد: و لا يقتل منهم شيخ فان و لا صبى و لا امرأه و لا راهب فى صومعه... إلا أن يكون أحد منهم قد قتل أحدا من المسلمين» (٥).

و به قال فى الرياض (٦) و الجواهر (٧) ، و صرح به بعض أعلام العصر (٨).

الأدلة على عدم جواز قتل صبيان الكفار

و يدلّ على الحكم المذكور قبل النصوص الإجماع.

قال العلامة فى المنتهى: «لا يجوز قتل صبيان المشركين إجماعاً» (٩). و فى الرياض: «و هو الحجّه» (١٠).

و أمّا النصوص فهى كثيرة:

منها: صحيحه أبى حمزه الثمالى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «كان رسول الله صلّى الله عليه و آله إذا أراد أن يبعث سرّيه دعاهم فأجلسهم بين يديه، ثمّ يقول: سيروا بسم الله

ص: ٥٢٧

١- (١) اللّمعه الدمشقيّه: ٤٤.

٢- (٢) الدروس الشرعيّه ٣١:٢.

٣- (٣) الروضه البهيّه ٣٩٣:٢.

٤- (٤) مسالك الأفهام ٢٦:٣.

٥- (٥) مختلف الشيعه ٤٠٤:٤.

٦- (٦) رياض المسائل ٧٥:٨.

٧- (٧) جواهر الكلام ٧٣:٢١ (ط ج).

٨- (٨) منهاج الصالحين للسيد الخوئى ٣٧١:١، مهذب الأحكام ١٢٤:١٥.

٩- (٩) منتهى المطلب ٩٨:١٤.

١٠- (١٠) رياض المسائل ٧٥:٨.

و بالله، و في سبيل الله، و على ملة رسول الله، لا تغلوا (١)، و لا تمثلوا (٢)، و لا تغدروا (٣)، و لا تقتلوا شيئا فانيا و لا صبيا و لا امرأه، و لا تقطعوا شجرا، إلا أن تضطروا إليها (٤).

و منها: صحيحه جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا بعث سريره دعا بأمرها فأجلسه إلى جنبه و أجلس أصحابه بين يديه، ثم قال: سيروا بسم الله و بالله، و في سبيل الله، و على ملة رسول الله صلى الله عليه و آله... و لا تقتلوا شيئا فانيا و لا صبيا و لا امرأه»، الحديث (٥).

و منها: معتبره السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام: «أن النبي صلى الله عليه و آله قال: اقتلوا المشركين، و استحوا شيوخهم و صبيانهم» (٦). و مثلها ما جاء في روايه مسعده بن صدقه (٧).

و منها: معتبره حفص بن غياث التي رواها المشايخ الثلاثة في حديث أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن النساء، كيف سقطت الجزية عنهنّ و رفعت عنهنّ؟ قال: فقال: «لأنّ رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن قتل النساء و الولدان في دار الحرب، إلا أن يقاتلن، فإن قاتلن (قاتلت) أيضا أمسك عنها ما أمكنت و لم تخف خلا، فلما نهى عن قتلهنّ في دار الحرب كان (ذلك) في دار الإسلام

ص: ٥٢٨

١- (١) الغلول: الخيانة، و أكثر ما يستعمل في الخيانة في الغنيمه.

٢- (٢) التمثيل: قطع الإذن و الأنف و ما أشبه ذلك.

٣- (٣) الغدر: ضدّ الوفاء.

٤- (٤) الكافي ٥: ٢٧، ح ١، تهذيب الأحكام ٦: ١٣٨، الباب ٦٠، ح ١، وسائل الشيعة ١١: ٤٣، الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو و ما يناسبه، ح ٢.

٥- (٥) الكافي ٥: ٣٠، ح ٩.

٦- (٦) وسائل الشيعة ١١: ٤٨، الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو، ح ٢.

٧- (٧) نفس المصدر: ٤٣، الباب ١٥ من أبواب جهاد العدو و ما يناسبه، ح ٣.

أولى»، الحديث (١).

و منها: ما رواه الجمهور عن عليّ بن أبي طالب عليه السّلام قال: «كان النبيّ صلّى الله عليه وآله إذا بعث جيشاً من المسلمين إلى المشركين قال: انطلقوا باسم الله...»، فذكر الحديث، وفيه: «و لا تقتلوا وليداً طفلاً و لا امرأة و لا شيخاً كبيراً» (٢). و كذا رواه أنس بن مالك و ابن أبي اويس (٣).

و في روايه سمره بن جندب، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «اقتلوا شيوخ المشركين، و استبقوا شرحهم» (٤) (٥).

و في حديث الليث عن نافع عن عبد الله بن عمر: أنّ امرأه وجدت في بعض مغازي رسول الله صلّى الله عليه وآله مقتوله، فأنكر رسول الله صلّى الله عليه وآله قتل النساء و الصبيان (٦).

رأى أهل السنّة في المسألة

اتفق فقهاء أهل السنّة من المذاهب الأربعة على أنّه لا يجوز في الجهاد قتل النساء و الصبيان و المجانين؛ لروايه عبد الله بن عمر المتقدّمه و غيرها (٧).

ص: ٥٢٩

١- (١) نفس المصدر: ٤٧-٤٨، الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو و ما يناسبه، ح ١.

٢- (٢) السنن الكبرى ١٣: ٣٨٦، الرقم ١٨٦٦٥.

٣- (٣) نفس المصدر: ٣٨٥، الرقم ١٨٦٦٣-١٨٦٦٤.

٤- (٤) الشرح هنا جمع شارح: و هو حديث السنن، يريد بهم الصبيان. و شرح الشباب: أوّله. انظر: المصباح المنير ١-٢: ٣٠٩ (شرح).

٥- (٥) سنن أبي داود ٣: ٨٦، الرقم ٢٦٧٠.

٦- (٦) سنن أبي داود ٣: ٨٥، الرقم ٢٦٦٨.

٧- (٧) راجع: المهذب للشيرازي ٢: ٢٣٣، حاشية الدسوقي ٢: ١٧٦، بدائع الصنائع ٦٣٦٦، المغني ١٠: ٥٣٩، الشرح الكبير ١٠: ٣٩٩، فتح الباري ٦: ٣٦٢٥، صحيح مسلم ٣: ١٠٩٧.

(١)

يستثنى من عدم جواز قتل الصبي في الجهاد ما إذا كان هناك ضرورة، مثل ما إذا تترس الكفار بذراريهم و نساءهم، فإن كان ذلك حال التحام القتال و لم يمكن الفتح إلا بقتلهم، جاز قتلهم؛ لاقتضاء الضرورة ذلك، بأن كان في الكف عن قتالهم انهزام للمسلمين، و يقصد بالرمي الكفار.

و تشخيص تلك الضرورة بنظر الإمام أو من نصبه لذلك، و أما إذا لم يكن كذلك، لكون الحرب غير قائمه، أو لإمكان قدره عليهم بدونه، فحينئذ و جب توقى الترس ما أمكن.

و التترس إما بأطفال الكفار و نساءهم، و إما بأطفال المسلمين و اسراهم.

فيقع الكلام في مقامين:

الأول: التترس بأطفال الكفار و نساءهم

قال الشيخ في المبسوط: «و إذا تترس المشركون بأطفالهم، فإن كان ذلك حال التحام القتال جاز رميهم و لا يقصد الطفل، بل يقصد من خلفه، فإن أصابه و قتله لم يكن عليه شيء؛ لأننا لو لم نفعل ذلك لأدى إلى بطلان الجهاد» (٢). و كذا في السرائر (٣) و الشرائع (٤).

ص: ٥٣٠

١- (١) التترس: التستر، تترس بالترس: توقى. لسان العرب ١: ٣٠٠. و الترس: صفحة من الفولاذ تحمل للوقاية من السيف و نحوه.

المنجد: ٦٠. و في مجمع البحرين ١: ٢٢٣: «تترس بالشيء: جعله كالترس و تستر به».

٢- (٢) المبسوط ٢: ١١-١٢.

٣- (٣) السرائر ٢: ٦.

٤- (٤) شرائع الإسلام ١-٢: ٣١٢.

و فى كشف الرموز: «و لو تترسوا بالصبيان و المجانين أو النساء و لم يمكن الفتح إلا بقتلهم جاز»(١)، و به قال العلامة فى جملة من كتبه(٢) و الشهيدان(٣) و المحقق الأردبيلي(٤). و كذا فى الرياض(٥) و منهاج الصالحين(٦) و مهذب الأحكام(٧).

و يدل على الحكم المذكور - مضافا إلى أن الضرورة تقتضى ذلك حيث إن المفروض أنه لا يمكن الفتح إلا بذلك - معتبره حفص بن غياث، قال: كتب إلى بعض إخوانى أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مدائن الحرب، هل يجوز أن يرسل عليهم الماء أو يحرقون بالنيران أو يرمون بالمنجنق حتى يقتلوا، و فيهم النساء و الصبيان و الشيخ الكبير و الاسارى من المسلمين و التجار؟ فقال: «يفعل ذلك بهم و لا يمسك عنهم لهؤلاء، و لا ديه عليهم للمسلمين و لا كفاره»(٨).

و يؤيده: ما رواه ابن عباس عن صعب بن جثامه، قال: سئل النبى صلى الله عليه و آله عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب النساء و الصبيان؟ قال:

«هم منهم»(٩).

و قال فى الجواهر: «فى حال التحام الحرب جاز و إن استلزم قتل الترس،

ص: ٥٣١

١- (١) كشف الرموز ١: ٤٢٤.

٢- (٢) تحرير الأحكام الشرعية ٢: ١٤٢، قواعد الأحكام ١: ٤٨٦، تذكره الفقهاء ٩: ٧٣، إرشاد الأذهان ١: ٣٤٤.

٣- (٣) الدروس الشرعية ٢: ٣١؛ الروضة البهية ٢: ٣٩٣؛ مسالك الأفهام ٣: ٢٥.

٤- (٤) مجمع الفائده و البرهان ٧: ٤٥٣.

٥- (٥) رياض المسائل ٨: ٧٢.

٦- (٦) منهاج الصالحين للسيد الخوئى ١: ٣٧١.

٧- (٧) مهذب الأحكام ١٥: ١٢٥.

٨- (٨) تهذيب الأحكام ٦: ١٤٢، ح ٢٤٢.

٩- (٩) سنن ابن ماجه ٣: ٣٨٤، ح ٢٨٣٩.

خصوصاً إذا خيف من الكفّ عنهم الغلبه؛ ترجيحاً لما دلّ على الأمر بقتلهم على ما دلّ على حرمة قتل الترس بخبر حفص بن غياث، و الشهرة أو عدم الخلاف و غير ذلك - إلى أن قال -: إنّ قتل الكافر الحربى واجب، فمتى أمكن الوصول إليه من دون مقدّمه محرّمه فعل، و إلاّ تعارض خطاب الوجوب و الحرمة، فمع عدم الترجيح يتّجه التخيير، و لعلّه المراد من الجواز فى عبارته الأصحاب... بل ربما يؤيّدّه معلومته ترجيح الإسلام على مثل ذلك، و لذا رمى النبىّ صلّى الله عليه و آله الطائف بالمنجنيق و فيهم النساء و الصبيان، و أمّا احتمال ترجيح خطاب الحرمة... فلم أجده لأحد»(١).

و استدلّ العلامة فى التذكرة بقوله: «إنّ ترك الترس يؤدى إلى تعطيل الجهاد؛ و لئلا يتخذوا ذلك ذريعه إليه»(٢).

المقام الثانى: الترس بأطفال المسلمين و نساءهم

الظاهر أنّه لا خلاف بين الفقهاء فى جواز رمى الكفار إذا تترسوا بأطفال المسلمين و اسارهم، و لو لم يوصل إلى قتالهم إلاّ بقتل النساء و الأطفال جاز إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بأن كان فى الكفّ عن قتالهم انهزام المسلمين.

و هل تجب الديه و الكفّاره و القود؟ اختلف الفقهاء فى ذلك:

أمّا الديه فالظاهر عدم الوجوب، كما صرح به فى الشرائع حيث يقول:

«و لا يلزم القاتل ديه»(٣).

و فى القواعد: «و لو أمكن التحرّز عن الترس المسلم، فقصدته الغازى وجب

ص: ٥٣٢

١- (١) جواهر الكلام ٢١: ٦٨-٦٩-٧٠.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٩: ٧٤.

٣- (٣) شرائع الإسلام ١: ٣١٢.

القود و الكفاره، و لو لم يمكن التحرز فلا قود و لا ديه»(١).

و كذا فى التذكرة(٢)، و اللمعه دمشقيه(٣)، و الروضه(٤)، و المسالك(٥)، و جامع المقاصد(٦)، و غيرها(٧).

و يمكن أن يستدل للحكم المذكور بوجوه:

الأول: قوله تعالى: فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبِهِ مُؤْمِنَةٌ (٨)، الآية.

يعنى إن كان هذا القتل الذى قتله المؤمن من قوم هم أعداء لكم مشركون، و هو مؤمن، فعلى قاتله تحرير رقبه مؤمنه(٩).

و حيث لم تذكر فى الآية الكريمه الديه فهو دليل ظاهر على عدم وجوبها، كما أشار إليه جماعه من الأصحاب(١٠).

و فى الاستدلال بالآيه الكريمه نظر، كما سيأتى.

الثانى: الظاهر أنه لا خلاف فيه، و ظاهر المنتهى إجماعنا عليه(١١).

ص: ٥٣٣

-
- ١- (١) قواعد الأحكام ١: ٤٨٦.
 - ٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٩: ٧٣.
 - ٣- (٣) اللمعه دمشقيه: ٤٥.
 - ٤- (٤) الروضه البهيه ٢: ٣٩٣.
 - ٥- (٥) مسالك الأفهام ٣: ٢٥.
 - ٦- (٦) جامع المقاصد ٣: ٣٨٦.
 - ٧- (٧) المختصر النافع: ١٨٩، السرائر ٢: ٨، مجمع الفائده و البرهان ٧: ٤٥٣، رياض المسائل ٨: ٧٣، منهاج الصالحين للسيد الخوئى ١: ٣٧١.
 - ٨- (٨) سوره النساء ٤: ٩٢.
 - ٩- (٩) تفسير التبيان ٣: ٢٩١، تفسير مجمع البيان ٣: ١٥٢.
 - ١٠- (١٠) المبسوط ٢: ١٢، السرائر ٢: ٨، جامع المقاصد ٣: ٣٨٦، جواهر الكلام ٢١: ٧١.
 - ١١- (١١) منتهى المطلب ١٤: ٩٤ و ما بعدها.

الثالث: معتبره السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من اقتص منه فهو قتل القرآن»^(١).

و ذلك لأن المتفاهم العرفي من الروايه بمناسبه الحكم و الموضوع أن القتل كلما كان بأمر إلهي فلا شيء فيه من الاقتصاص و الديه، و القتل بالقصاص من صغريات تلك الكبرى^(٢)، و كذا ما نحن فيه.

الرابع: معتبره حفص بن غياث المتقدمه، قال عليه السلام: «يفعل ذلك بهم، و لا يمسك عنهم لهؤلاء، و لا ديه عليهم للمسلمين و لا كفاره»^(٣).

وجوب الكفاره في قتل صبيان المسلمين

اشاره

لو تترس الكفار بأطفال المسلمين و قلنا: إنه يجوز قتلهم - كما هو مفروض الكلام - فهل على قاتلهم الكفاره؟ قولان:

الأول: ما هو المشهور بين الأصحاب من أنه تجب الكفاره

قال الشيخ في المبسوط: «إذا رمى فأصاب مسلماً فقتله فلا قود عليه، و عليه الكفاره»^(٤).

و في الشرائع: «و لا يلزم القاتل ديه و يلزمه الكفاره، و في الأخبار: و لا الكفاره»^(٥). و كذا في السرائر^(٦)، و القواعد^(٧).

ص: ٥٣٤

١- (١) وسائل الشيعه ١٩: ٤٦، الباب ٢٤ من أبواب قصاص النفس، ح ٢.

٢- (٢) منهاج الصالحين للسيد الخوئي ١: ٣٧١.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١١: ٤٦، الباب ١٦ من أبواب جهاد العدو، ح ٢.

٤- (٤) المبسوط ٢: ١٢.

٥- (٥) شرائع الإسلام ١: ٣١٢.

٦- (٦) السرائر ٢: ٨.

٧- (٧) قواعد الأحكام ١: ٤٨٦.

و فى الدروس: «و على القاتل الكفار فى المسلم، و لا يغرم ماله لو أتلّفه بخطأ أو بحاجه»(١). و به قال كثر من الأصحاب(٢).

و استدلل له الشىخ فى المبسوط بقوله تعالى: فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَ هِيَؤُا مُؤْمِنِينَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ٣ (٣). و كذا فى التذكرة(٤) و كشف الرموز(٥).

و قال فى المهذب البارع: «وجوب الكفار على القاتل هو المشهور بين الأصحاب؛ لقوله تعالى»، ثم ذكر الآية(٦). و كذا فى غيرها(٧).

و فى الاستدلال بالآية الكريمة نظر؛ لأنها وردت فى من قتل المسلم خطأ، و القتل فى المقام فى بعض الحالات هو قتل عمد؛ ضروره أنه يكون الرامى فى بعض فروض المسأله عامداً.

و قال فى التبيان فى تفسير الآية الكريمة: «يعنى إن كان هذا القاتل الذى قتله المؤمن خطأ من قوم هم أعداء لكم مشركون و هو مؤمن، فعلى قاتله تحرير رقبه مؤمنه»(٨).

و فى مجمع البيان: معناه: فإن كان القاتل من جملة قوم هم أعداء لكم

ص: ٥٣٥

١- (١) الدروس الشرعيّة ٢: ٣١-٣٢.

٢- (٢) الوسيله: ٢٠١، الجامع للشرائع: ٢٣٦، تذكرة الفقهاء ٩: ٧٥، إرشاد الأذهان ١: ٣٤٤، اللمعة الدمشقيّة: ٤٥، الروضه البهيّة ٢: ٣٩٣، جامع المقاصد ٣: ٣٨٦، مسالك الأفهام ٣: ٢٦، مجمع الفائده و البرهان ٧: ٤٥٣.

٣- (٤) المبسوط ٢: ١٢.

٤- (٥) تذكرة الفقهاء ٩: ٧٦.

٥- (٦) كشف الرموز ١: ٤٢٥.

٦- (٧) المهذب البارع ٢: ٣١٣.

٧- (٨) جامع المقاصد ٣: ٣٨٦، رياض المسائل ٨: ٧٣، جواهر الكلام ٢١: ٧٢.

٨- (٩) تفسير التبيان ٣: ٢٩١.

يُنَاصِبُونَكُمْ الْحَرْبَ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ مُؤْمِنٌ وَ لَمْ يَعْلَمْ قَاتِلَهُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَتَلَهُ وَ هُوَ يَظُنُّهُ مُشْرِكًا... فَلَا دِيَةَ لَهُ، وَ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ (١). وَ كَذَا فِي فِقْهِ الْقُرْآنِ (٢)، وَ زَبَدِهِ الْبَيَانِ (٣) وَ كَنْزِ الْعُرْفَانِ (٤).

وَ صَرَّحَ بِهِ أَيْضًا الزَّمَخْشَرِيُّ حَيْثُ قَالَ: عَيْدُوكُمْ، أَيُّ مِنْ قَوْمِ كُفَّارِ أَهْلِ حَرْبٍ، وَ ذَلِكَ نَحْوَ رَجُلٍ أَسْلَمَ فِي قَوْمِهِ الْكُفَّارِ وَ هُوَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ لَمْ يَفَارِقْهُمْ، فَعَلَى قَاتِلِهِ الْكُفَّارَةَ إِذَا قَتَلَهُ خَطَأً (٥).

وَ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ: «فَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَتِيلُ الَّذِي قَتَلَهُ الْمُؤْمِنُ خَطَأً مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ... وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» (٦). وَ كَذَا فِي التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ (٧) وَ الْقُرْطُبِيِّ (٨).

وَ الْحَاصِلُ: أَنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنْ كَلِمَاتِ الْمَفْسِّرِينَ أَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي الْقَتْلِ الْخَطِئِيِّ، وَ قَدْ يَكُونُ الْمَقْتُولُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَ قَدْ يَكُونُ مِنْ قَوْمٍ هُمْ أَعْدَاءُ لَنَا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَ لَا صِلَةَ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَةِ وَ بَيْنَ قَتْلِ الصَّبِيِّ الْمُسْلِمِ الَّذِي تَتَرَسُّ بِهِ الْكُفَّارُ أَوْ الْكَبِيرُ الَّذِي كَانَ كَذَلِكَ.

نَعَمْ، ذَكَرَ فِي التَّفَاسِيرِ أَنَّ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ رَأْيَيْنِ:

ص: ٥٣٦

١- (١) تفسیر مجمع البیان ٣: ١٥٧.

٢- (٢) فقه القرآن ٢: ٤٠٩.

٣- (٣) زبده البیان ٢: ٨٥٠.

٤- (٤) كنز العرفان ٢: ٣٦٨.

٥- (٥) تفسیر الكشاف ١: ٥٥٠.

٦- (٦) تفسیر الطبری ٥: ١٣١.

٧- (٧) التفسیر الكبير ٤: ١٨٠.

٨- (٨) الجامع لأحكام القرآن ٥: ٣٢٤.

الأول: أنّ معنى الآية أن يكون المقتول من قوم أعداء لكم و هو مؤمن، أى بين أظهرهم لم يهاجر، فقتله مؤمن خطأ، فلا دية له، و عليه الكفّاره.

الرأى الثانى: أنّ المراد به الرجل من أهل الحرب يقدم دار الإسلام فيسلم، ثم يرجع إلى دار الحرب، فإذا مرّ بهم الجيش من أهل الإسلام هرب قومه و أقام ذلك المسلم فيها، فقتله المسلمون و هم يحسبونه كافراً(١).

و على كلا- التأويلين لا تكون الآية وارده فى قتل الترس المسلم، و لكن يمكن أن يقال: إذا قلنا: إنّ فى قتل المؤمن خطأ كفّاره ففى قتل العمد بطريق أولى، كما أشار إليه فى الجواهر(٢).

و فيه: أنه لا أولويّه، فإنّ القتل فى مورد الآية قتل خطئى و لا يكون مأموراً به، و القتل فى باب التترس يكون مأموراً به، فلا يقاس بذلك، فلا وجه للاستناد بهذه الآية لوجوب الكفّاره.

القول الثانى: أنه لا تجب الكفّاره

قال المحقق فى النافع: «و كذا لو تترسوا بالاسارى من المسلمين فلا دية، و فى الكفّاره قولان»(٣).

و جاء فى كشف الرموز فى شرحه: القولان للشيخ، قال فى النهايه: و متى هلك المسلمون فيما بينهم، أو هلك لهم من أموالهم شىء لم يلزم المسلمين و لا غيرهم غرامتهم من الدية(٤) و الأرش، و سكت عن الكفّاره و الظاهر عدم

ص: ٥٣٧

١- (١) راجع التفاسير المتقدمه.

٢- (٢) جواهر الكلام ٧٢:٢١.

٣- (٣) المختصر النافع: ١٨٨-١٨٩.

٤- (٤) النهايه: ٢٩٣.

الوجوب (١). و كذا في التنقيح الرائع (٢).

و فيه نظر؛ لأنّ مجرد عدم ذكر الكفّاره لا يدلّ على عدم الوجوب، كما في الرياض (٣) و الجواهر (٤).

و لذا قال ابن فهد: «نقل المصنّف قولاً بعدم الكفّاره، و لم نظفر بقائله» (٥).

نعم، قال ابن البرّاج: «إذا انترس (٦) المشركون بأسارى المسلمين و كانت الحرب ملتحمه لم يقصد الأسير بالرمى، فإن اصيب لم يكن على من رماه شيء» (٧).

و قال السيّد الخوئي رحمه الله: «الصحيح هو عدم وجوب الكفّاره في المقام، المؤيّد بروايه حفص المتقدّمه» (٨)، و اختاره تلميذه الشيخ جواد التبريزي (٩).

أدله القول الثاني

و يمكن أن يستدلّ للقول بعدم وجوب الكفّاره في المقام بوجوه:

الأوّل: أنّه قال السيوري: «قال بعض الفضلاء:... لأنّ الكفّاره على تقدير الذنب، و لا ذنب على القاتل مع إباحه قتلهم. و عندي فيه نظر؛ لأننا نمنع أنّ

ص: ٥٣٨

١- (١) كشف الرموز ١: ٤٢٥.

٢- (٢) التنقيح الرائع ١: ٥٨١.

٣- (٣) رياض المسائل ٨: ٧٣.

٤- (٤) جواهر الكلام ٢١: ٧٢.

٥- (٥) المهذب البارع ٢: ٣١٤.

٦- (*) و في نسخه منه: «أترس»

٧- (٦) المهذب ١: ٣٠٢.

٨- (٧) منهاج الصالحين للسيّد الخوئي ١: ٣٧٢.

٩- (٨) منهاج الصالحين للشيخ جواد التبريزي ١: ٣٨٢.

الكفّاره على تقدير الذنب، وإلا- لما وجب على القاتل خطأ كفّاره، والنصّ والإجماع بخلافه، مع أنّه لا ذنب فيه؛ لقوله صلّى الله عليه وآله: «رفع عن امتي... الخطأ والنسيان (١)» (٢).

الثاني: الأصل عدم وجوب الكفّاره.

الثالث: قوله عليه السلام في روايه حفص المتقدمه: «ولا ديه عليهم للمسلمين ولا كفّاره»، الحديث (٣).

وهي نصّ في ذلك، وإنّما الكلام في سندها، ونسبها في الرياض إلى الضعف (٤)، وفي الجواهر: خبر حفص... غير جامع لشرائط الحجّيه، وقد أعرض عنه الأكثر (٥).

نقول: إنّ روايه حفص هذه التي رواها الكليني والشيخ بتمامها، وفي صدرها: «لا- ديه عليهم للمسلمين ولا- كفّاره»، ولكنّ طريقيهما ضعيفان، وروى الصدوق ذيلها فقط، وهذه الروايه هي مكاتبه حفص بن غياث، ومن المحتمل أنّ الصدوق قطعها وورد ذيلها في باب و صدرها في باب آخر، ولم نعثر عليه، كما صنعه الشيخ؛ لأنّه قطعها و ذكر صدرها في باب و ذيلها في باب آخر (٦)، و طريق الصدوق إلى حفص بن غياث معتبر.

مضافا إلى أنّ ضعف السند بواسطه قاسم بن محمّد الذي قال الغضائري في

ص: ٥٣٩

١- (١) الخصال ٢: ٤١٧، باب التسعه، ح ٩.

٢- (٢) التنقيح الرائع ١: ٥٨٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١١: ٤٦، الباب ١٦ من أبواب جهاد العدو، ح ٢.

٤- (٤) رياض المسائل ٨: ٧٤.

٥- (٥) جواهر الكلام ٢١: ٧٢.

٦- (٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٤٢، ح ٢٤٢ و ١٥٦، ح ٢٧٧.

حقّه: حديثه يعرف تاره و ينكر اخرى، و يجوز أن يخرج شاهدا(١).

و أيضا قال فى مشرق الشمسيين - بعد تقسيم الحديث إلى الأقسام الأربعة المشهوره -: و هذا الاصطلاح لم يكن معروفا بين قدمائنا، كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم، بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على ما اعتضد بما يقتضى اعتمادهم عليه....

و منها: اندراجه فى أحد الكتب التى عرضت على الأئمة صلوات الله عليهم.

و منها: كونه مأخوذاً من الكتب التى شاع بين سلفهم الوثوق بها، و الاعتماد عليها، سواء كان مؤلفوها من الفرقة الناجية المحقّه، ككتاب الصلاه لحرير بن عبد الله، و كتب بنى سعيد، و على بن مهزيار، أو من غير الإماميه ككتاب حفص بن غياث القاضى... (٢).

و الحاصل: أنّ القول الثانى مع كونه مخالفاً للمشهور - بل لم نعر على قائله فى المتقدمين و المتأخرين من أصحابنا - هو الأقرب بحسب الأدله، إلا أنّ مخالفه المشهور أمر مشكل، و قبول قولهم من غير دليل أشكل، فيجب أن لا يترك الاحتياط، و الله العالم.

عدم القود فى قتل الترس المسلم

لا خلاف بين الفقهاء فى أنه لا قود فى قتل الترس المسلم فى مفروض الكلام، أى إذا توقّف القتال على ذلك.

قال الشيخ: «فإذا رمى فأصاب مسلماً فقتله فلا قود عليه» (٣).

ص: ٥٤٠

١- (١) خلاصه الأقوال للعلامه: ٣٨٩.

٢- (٢) مشرق الشمسيين: ٢٦-٢٩، خاتمه المستدرک ٣: ٤٨٢.

٣- (٣) المبسوط ٢: ١٢.

و جاء فى السرائر: «فإنّ الديه لا تجب و لا القود»(١).

و فى التذكرة: «لو علمه مسلما و رمى قاصدا للمشركين و لم يمكنه التوقى فأصابه و قتله فلا- قود عليه إجماعا»(٢). و كذا فى المنتهى(٣)، و به قال الشهيدان(٤) و المحقق الثانى(٥) و الأردبيلى(٦) و غيرهم(٧)؛ للإذن فى قتلهم حينئذ شرعا، و لأنّ القصاص مع تجويز الرمى متنايان، و للإجماع كما تقدّم.

و قال فى الجواهر: لا يلزم القاتل قود فى الحال المزبور إجماعا بقسميه، و لخبر حفص السابق المعتمد بالأصل(٨).

أحكام التترس عند فقهاء أهل السنّه

إشاره

و التترس إمّا بأطفال الكفار و نساءهم و إمّا بأطفال المسلمين و اسراهم، فيقع الكلام فى مقامين:

الأول: التترس بأطفال الكفار و نساءهم

ذهب الحنفية و الحنابلة إلى أنّه إن تترس الكفار بذراريهم و نساءهم فيجوز رميهم مطلقا، و يقصد بالرمى المقاتلين؛ لأنّ النبىّ صلى الله عليه و آله رماهم بالمنجنيق، و معهم

ص: ٥٤١

١- (١) السرائر ٨:٢.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٧٦:٩.

٣- (٣) منتهى المطلب ٩٦:١٤.

٤- (٤) اللمعة الدمشقيّة: ٤٥، الروضة البهيّة ٣٩٣:٢.

٥- (٥) جامع المقاصد ٣٨٦:٣.

٦- (٦) مجمع الفوائد و البرهان ٤٥٣:٧.

٧- (٧) المهذب ٣٠٢:١.

٨- (٨) جواهر الكلام ٧١:٢١.

النساء و الصبيان (١) ، و لا- فرق فى الجواز بين ما إذا كانت الحرب ملتحمه، و ما إذا كانت غير ملتحمه؛ لأنّ النبىّ صلّى الله عليه و آله لم يكن يتحّين بالرّمى حال التحام الحرب، و لأنّ كفّ المسلمين عنهم يفضى إلى تعطيل الجهاد؛ لأنّهم متى علموا ذلك تتّرسوا بهم فينقطع الجهاد (٢).

جاء فى الأحكام السلطانيّه: إذا تتّرسوا فى الحرب بنسائهم و أطفالهم و لم يوصل إلى قتالهم إلا بقتل النساء و الأطفال (٣) ، جاز قتلهم، و لا يقصدون النساء و الصبيان.

و أمّا المالكيه و الشافعيّه فقالوا بعدم جواز قتلهم إلا إذا دعت الضروره، و يتركون عند عدم الضروره.

قال الرافعى: «لو تتّرسوا بالنساء و الصبيان نظر إن دعت الضروره إلى الرّمى و الضرب بأن كان ذلك فى حال التحام القتال، و لو تركوا لغلّبوا المسلمين فيجوز الرّمى و الضرب؛ لئلاّ يتّخذوا ذلك ذريعه إلى تعطيل الجهاد، و لدفع ضررهم بالمسلمين، و نكايتهم فيهم (٤) ، و به صرّح غيره (٥).

و قال بان شاس: «و لو تتّرسوا بالنساء و الذريّه تركناهم، إلا أن يخاف من

ص: ٥٤٢

-
- ١- (١) الطبقات الكبرى ٢: ١٥٨، سنن الترمذى ٥: ٩٤، السنن الكبرى ١٣: ٣٧٢، ح ١٨٦٢٩، تلخيص الحبير ٤: ٢٨٢.
 - ٢- (٢) المغنى ١٠: ٥٠٤، الشرح الكبير ١٠: ٤٠٢، فتح القدير ٥: ١٩٨، المبسوط للسرخسى ١٠: ٦٥، مجمع الأنهر ٢: ٤١٢، الكافى فى فقه أحمد ٤: ١٢٦، الإقناع ٢: ٩، كشاف القناع ٣: ٥٣.
 - ٣- (٣) الأحكام السلطانيّه: ٤٣.
 - ٤- (٤) العزيز شرح الوجيز ١١: ٣٩٧.
 - ٥- (٥) المهذّب فى فقه الشافعى ٢: ٢٣٤، الامّ ٤: ٣٠٦، المجموع شرح المهذّب ٢١: ٦٢، مغنى المحتاج ٤: ٢٢٤، نهايه المحتاج ٨: ٥٦، التهذيب ٧: ٤٧٣، البيان فى فقه الشافعى ١٢: ١٣٣.

تركهم على المسلمين فنقاتلهم و إن اتقوا بهم»(١).

و روى ابن ماجه و أبو داود عن الصعب بن جثامه أنه سأل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله عن الدار من المشركين يبيتون، فيصاب من ذراريهم و نساءهم، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله:

«هم منهم»(٢)، أى هم من آبائهم.

المقام الثانى: الترس بأطفال المسلمين و أسراهم

فقد اتفقوا على أنه يجوز رمى الكفار إذا تترسوا بالمسلمين و أطفالهم إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بأن كان فى الكف عن قتالهم انهزام المسلمين، و يصد بالرمى الكفار(٣).

جاء فى الامم: «و إذا تترسوا بالصبيان المسلمين أو غير المسلمين، و المسلمون ملتحمون فلا بأس أن يعمدوا المقاتله دون المسلمين و الصبيان»(٤).

و فى بدائع الصنائع: «و كذا إذا تترسوا بأطفال المسلمين فلا بأس بالرمى إليهم؛ لضروره إقامه الفرض، لكنهم يقصدون الكفار دون الأطفال»(٥).

و هل على الرامى الكفار و الديه؟ قال أبو حنيفه: «لا ديه و لا كفاره فيه؛

ص: ٥٤٣

١- (١) عقد الجواهر الثمينه ١: ٤٦٩.

٢- (٢) سنن أبى داود ٣: ٨٧، الباب ١٢١، ح ٢٦٧٢، سنن ابن ماجه ٣: ٣٨٤، الباب ٣٠، ح ٢٨٣٩، صحيح البخارى ٤: ٢٦، الباب ١٤٦، ح ٣٠١٢، صحيح مسلم ٣: ١٠٩٧، ح ١٧٤٥.

٣- (٣) فتح القدير ٥: ١٩٨، حاشيه رد المحتار ٤: ١٢٩، المغنى ١٠: ٥٠٥، الشرح الكبير ١٠: ٤٠٣، نهايه المحتاج ٨: ٦٥، البيان فى فقه الشافعى ١٢: ١٣٤، مواهب الجليل ٤: ٥٤٥، حاشيه الخرشى ٤: ١٧.

٤- (٤) الامم ٤: ٣٠٦.

٥- (٥) بدائع الصنائع ٦: ٦٣.

لأنه رمى ابيح مع العلم بحقيقه الحال، فلم يوجب شيئاً كرمى من ابيح دمه»(١).

وقال الحنابلة: «تجب عليه الكفاره، و أمّا الديه على العاقله ففيه روايتان، إحداهما: تجب عليه الكفاره؛ لأنه قتل مؤمناً خطأ، فيدخل في عموم قوله تعالى: وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ (٢).

و الثانيه: لا-ديه له؛ لأنه قتل في دار الحرب برمي مباح، فيدخل في عموم قوله تعالى: فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ٣ ، و لم يذكر الديه(٣).

و ذهب الشافعيه إلى أنّ فيه الكفاره، و أمّا الديه فقال في مغني المحتاج: «فإن علمه الرامي مسلماً و كان يمكن توقيه و الرمي إلى غيره لزمته الديه»(٤). و كذا في نهايه المحتاج(٥).

و جاء في المجموع: «و أصح الطريق و هو ظاهر النصّ.... أنه لو علم أنّ المرمي مسلم و جبت الديه، و إلا فلا»(٦).

و في الأحكام السلطانيه: و أمّا إذا لم يعرفه ضمن الكفاره وحدها(٧).

ص: ٥٤٤

١- (١) المبسوط للسرخسي ١٠: ٦٥، حاشيه رد المحتار ٤: ١٢٩.

٢- (٢) (٣ و ٢) سورة النساء ٤: ٩٢.

٣- (٣) (٤) المغني ١٠: ٥٠٥، الشرح الكبير ١٠: ٤٠٣.

٤- (٤) (٥) مغني المحتاج ٤: ٢٢٤.

٥- (٥) (٦) نهايه المحتاج ٨: ٦٥.

٦- (٦) (٧) المجموع شرح المهذب ٢١: ٦٤.

٧- (٧) (٨) الأحكام السلطانيه: ٤٢.

الجزية: و هي ما يؤخذ من أهل الذمة، و تسميتها بذلك للاجتزاء بها في حقن دمهم، كأنها جرت عن قتلهم، كما أنه تجب الجزية عوضاً لسكنى دار الإسلام، و الإقامه بها(١)، قال الله تعالى: حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (٢).

و اتفق الفقهاء على أن الجزية تقبل من أهل الكتاب، و هم اليهود و النصارى، بل لعله من ضروريات المذهب أو الدين.

قال الشيخ: «و الكفار على ضربين: ضرب يجوز أن تؤخذ منهم الجزية، و الآخر لا يجوز ذلك، فالأول هم الثلاثة الأصناف: اليهود، و النصارى، و المجوس»(٣).

في التذكرة: «و يعقد الجزية لكل كتابي عاقل بالغ ذكر، و نعى بالكتابي من له كتاب حقيقه، و هم اليهود و النصارى، و من له شبهه كتاب و هم المجوس، فتؤخذ الجزية من هؤلاء الأصناف الثلاثة بإجماع علماء الإسلام قديماً و حديثاً»(٤). و كذا في القواعد(٥) و الشرائع(٦) و المسالك(٧).

و قال السيد الخوئي رحمه الله: «تؤخذ الجزية من أهل الكتاب، و بذلك يرتفع عنهم

ص: ٥٤٥

١- (١) مجمع البحرين ١: ٢٩٣، النهاية لابن الأثير ١: ٢٧١، لسان العرب ١: ٤٢٣.

٢- (٢) سورة التوبة ٩: ٢٩.

٣- (٣) المبسوط ٢: ٣٦.

٤- (٤) تذكره الفقهاء ٩: ٢٧٦.

٥- (٥) قواعد الأحكام ١: ٥٠٧.

٦- (٦) شرائع الإسلام ١: ٣٢٧.

٧- (٧) مسالك الأفهام ٣: ٦٧.

القتال و الاستعباد، و يقرون على دينهم، و يسمح لهم بالسكنى فى دار الإسلام، آمنين على أنفسهم و أموالهم، و هم اليهود و النصارى و المجوس»(١).

هذا بالنسبه إلى البالغين، و أمّا الأطفال فاتفق الفقهاء على أنه لا جزية عليهم.

قال الشيخ فى النهايه: «و تسقط الجزية عن الصبيان و المجانين و البله و النساء منهم»(٢). و كذا فى السرائر(٣)، و قد صرح به غير واحد من أصحابنا المتقدمين و المتأخرين(٤).

الدليل على عدم الجزية على الأطفال

و قد استدلل للحكم المذكور بوجوه:

الوجه الأول: الإجماع، كما ادّعاه فى الغنيه(٥).

و فى التذكرة: «و تسقط الجزية عن الصبى إجماعاً»(٦).

و فى المنتهى: «و هو قول عامّه أهل العلم، لا نعرف فيه خلافاً»(٧).

و فى الجواهر: «لا أجد فيه خلافاً»(٨).

الوجه الثانى: الأصل بعد عدم شمول الآيه - أى قوله تعالى: حَتَّى يُعْطُوا

ص: ٥٤٦

١- (١) منهاج الصالحين للسيد الخوئى ١: ٣٩١.

٢- (٢) النهايه: ١٩٣.

٣- (٣) السرائر ١: ٤٧٣.

٤- (٤) الوسيله: ٢٠٤، المراسم: ١٤٢، إصباح الشيعه: ١٨٩، الجامع للسرائع: ٢٣٥، سرائع الإسلام ١: ٣٢٧، تحرير الأحكام الشرعيه

٢٠٢: ٢، المهذب البارع ٢: ٣٠٢.

٥- (٥) غنيه النزوع: ٢٠٢.

٦- (٦) تذكره الفقهاء ٩: ٢٩٢.

٧- (٧) منتهى المطلب ٢: ٩٦٣.

٨- (٨) جواهر الكلام ٢١: ٢٣٦.

الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ - للصَّبِيِّ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا مِنْ يِقَاتِلُ، وَالصَّبِيُّ مَمَّنْ لَمْ يِقَاتِلْ.

الوجه الثالث: الروايات المستفيضة:

منها: معتبره حفص بن غياث، قال: كتب إلي بعض إخواني أن أسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير، فسألته وكتبت بها إليه، فكان فيما سألته:

أخبرني عن النساء كيف سقطت الجزية عنهنّ و رفعت عنهنّ؟ فقال: «لأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله نهى عن قتل النساء و الولدان في دار الحرب، إلّا- أن يقاتلن، و إن قاتلت (قاتلن خ ل) أيضا فامسك عنها ما أمكنك، و لم تخف خلا، فلما نهى عن قتلهنّ في دار الحرب كان ذلك في دار الإسلام أولى، و لو امتنعت أن تؤدّي الجزية لم يمكنك قتلها، فلمّا لم يمكن قتلها، رفعت الجزية عنها - إلى أن قال -: و كذلك المقعد من أهل الذمّة و الشيخ الفاني و المرأه و الولدان في أرض الحرب، فمن أجل ذلك رفعت عنهم الجزية»(١).

فإنّها تدلّ على كبرى كليته، و هي أنّ أيّ فرد لم يكن قتله في الجهاد جائزا لم توضع عليه الجزية.

و عبّر في الجواهر عنها بالخبر، و لكن قال قدّس سرّه: ينجر ضعفه بفتوى غير واحد من الأصحاب، بل للإجماع(٢).

و في الرياض: «ضعف السند مجبور بفتوى عامّة العلماء كما في المنتهى(٣)».

و قيل: وجوده في كتب الاصول، و العمل به كاف في الاعتماد عليه.

ص: ٥٤٧

١- (١) تهذيب الأحكام ٦: ١٥٦، ح ٢٧٧، الكافي ٥: ٢٨-٢٩، ح ٦، من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٢، ح ١٦٧٥، وسائل الشيعه ١١: ٤٧-

٤٨، الباب ١٨ من أبواب جهاد العدو، ح ١.

٢- (٢) جواهر الكلام ٢١: ٢٣٦.

٣- (٣) رياض المسائل ٨: ٣٩.

نقول: إنّ روايه حفص و إن كانت ضعيفه فى بعض طرقها إلاّ أنّها معتبره فى طريق آخر، و هو طريق الشيخ الصدوق (١) إليه، و عليه فلا مانع من الاعتماد عليها فى الحكم المزبور، كما تقدّم.

و منها: حديث رفع القلم عن الصبى (٢).

و منها: ما روى الجمهور عن معاذ: أنّ النبىّ صلّى الله عليه و آله لَمّا وُجّهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كلّ حالم ديناراً (٣). أراد بالحالم كلّ من بلغ الحلم، حلم أو لم يحلم، و الحالم فى الأصل المحتلم، ثمّ عمّ فقيل لمن بلغ مبالغ الرجال: حالم، و هو المراد فى الحديث، كما فى الجواهر (٤).

حكم الجزية على الأطفال عند أهل السنّه

اتفقت المذاهب الأربعة على أنّ الجزية لا تضرب على صبيان أهل الذمّه (٥).

جاء فى المغنى: «قال ابن المنذر: أجمع كلّ من نحفظ عنه من أهل العلم على أنّه لا جزية على العبد... و لأنّه محقون الدم، فأشبهه النساء و الصبيان أو لا مال له» (٦).

ص: ٥٤٨

-
- ١- (١) جاء فى المشيخه: و ما كان فيه عن حفص بن غياث فقد رويته عن أبى قُدّس سرّه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن أبى عبد الله، عن أبيه، عن حفص بن غياث. وسائل الشيعه ١٩: ٣٤٩.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٢، الباب ٣ من أبواب مقدّمه العبادات، ح ١١.
 - ٣- (٣) سنن أبى داود ٣: ٢٨٢، ح ٣٠٣٨، سنن الترمذى ٣: ٣٠، ح ٦٢٣، و سنن البيهقى ١٤: ٢٤، و مسند أحمد ٨: ٢٣٤، ح ٢٢٠٧٤ و ٢٤٠، ح ٢٢٠٩٨.
 - ٤- (٤) جواهر الكلام ٢٦: ٢١.
 - ٥- (٥) تبين الحقائق ٣: ٢٧٨، الهدايه ٢: ١٦٠، الفتاوى الهنديه ٢: ٣١٦، حاشيه الخرشى ٤: ٧٧، المجموع شرح المهذب ٢١: ٢٠٨، بدايه المجتهد لابن رشد ١: ٤٢١، كشاف القناع ٣: ١٣٦.
 - ٦- (٦) المغنى ١٠: ٥٨٧، الشرح الكبير ١٠: ٥٩٧.

و فى روضه الطالبين: «الشرط الثانى: البلوغ، فلا جزيه على صبى»(١).

و استدّلوا لهذا بقوله تعالى: قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ... (٢)، فالمقاتله مفاعله من القتال تستدعى أهليه القتال من المجانين، فلا تجب على من ليس أهلا للقتال، و الصبيان ليسوا من أهل القتال فلا تجب الجزيه عليهم.

و بحديث معاذ المتقدم (٣)، حيث أمره النبى صلى الله عليه و آله أن يأخذ من كلّ حالم ديناراً، و الحالم من بلغ الحلم بالاحتلام، فمفهوم الحديث أنّ الجزيه لا تجب على الصبيان.

الفرع السادس: سبى النساء و الصبيان و أحكامه

إشاره

السبى لغه: الأسر، يقال سبى العدو غيره سبياً و سبأ، إذا أسره، فهو سبى، على وزن فعيل للذكر و الانثى(٤).

و أما اصطلاحاً فالفقهاء فى الغالب يخصّون السبى بالنساء و الأطفال، و الأسر بالرجال.

فإذا سببت النساء و الصبيان فلا يجوز قتلهم؛ لأنّه - كما تقدّم - لا يجوز قتلهم فى أثناء القتال، فلا يجوز قتلهم بعد السبى بالأولويه القطعيه، و لكن الحكم بعدم قتل النساء و الصبيان مقيد بما إذا لم يشتركوا فى القتال، فإن كانوا قد اشتركوا و حملوا السلاح و قاتلوا جاز قتلهم بعد السبى، ثمّ إنّ يترتب على سبى الصبيان آثار:

ص: ٥٤٩

١- (١) روضه الطالبين ٩: ١١٢.

٢- (٢) سوره التوبه ٩: ٢٩.

٣- (٣) تقدّم تخريجه.

٤- (٤) لسان العرب ٣: ٢٤٢، المصباح المنير ١- ٢: ٢٦٥.

الأثر الأول: إن النساء والصبيان من الكفار الأصليين الحرّيين غير معتصمين، يصيرون رقيقاً بمجرد سبهم

جاء في الشرائع: «الاسارى وهم ذكور و إناث، فالإناث يملكن بالسبِّ، و لو كانت الحرب قائمه، و كذا الذرارى(١)، و لو اشتبهه الطفل بالبالغ اعتبر بالإناث، فمن لم يثبت و جهل سنّه الحق بالذرارى(٢).

و فى القواعد: «الاسارى إن كانوا إناثا أو أطفالا ملكوا بالسبِّ، و إن كانت الحرب قائمه(٣). و كذا فى النافع(٤).

و فى التذكرة: «فالنساء و الأطفال يملكون بالسبِّ، و لا يجوز قتلهم إجماعاً؛ لأنّ النبىّ صلّى الله عليه و آله نهى عن قتل النساء و الولدان(٥)، و يكون حكمهم مع السبِّ حكم سائر أموال الغنيمه... و لو أشكل أمر الصبىّ فى البلوغ و عدمه اعتبر بالإناث، فإن أنبت الشعر الخشن على عاتقه حكم ببلوغه، و إن لم يثبت ذلك جعل من جملة الذرّيه؛ لأنّ سعد بن معاذ(٦) حكم فى بنى قريظه بهذا، و أجازة النبىّ صلّى الله عليه و آله.

و من طريق الخاصّه: روايه الباقر عليه السّلام قال: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله عرضهم يومئذ على العانات، فمن وجدّه أنبت قتله، و من لم يجده أنبت الحقّه

ص: ٥٥٠

١- (١) الذرارى: جمع الذرّيه، و هم ولد الرجل، و المراد هنا غير البالغين منهم.

٢- (٢) شرائع الإسلام ١: ٣١٧.

٣- (٣) قواعد الأحكام ١: ٤٨٨.

٤- (٤) المختصر النافع: ١٨٩.

٥- (٥) صحيح مسلم بشرح النووي ٨: ٤٨٠، ح ٤٤٦٧، المصنّف لعبد الرزّاق ٥: ٢٠٢، السنن الكبرى ١٣: ٣٥٧، ح ١٨٥٩٦.

٦- (٦) السنن الكبرى للبيهقى ١٣: ٣٢٧، ح ١٨٥٢٧ و ١٨٥٢٨، المغنى ٤: ٥١٤، و الشرح الكبير ٤: ٥١٣.

و كذا فى المنتهى (٣) و التحرير (٤)، و به قال الشهيدان (٥) و المحقق الأردبيلى (٦)، و صرح بذلك أيضا فى الرياض (٧) و الجواهر (٨) و منهاج الصالحين (٩).

الأدلة على استرقاق الصبى

و يستدل للحكم المذكور بوجوده:

الأول: الإجماع، كما فى الغنيه (١٠) و التذكرة (١١).

الثانى: السيره القطعيه الجاربه فى تقسيم غنائم الحرب بين المقاتلين المسلمين (١٢).

الثالث: الأخبار المستفيضه:

منها: صحيحه إسماعيل بن الفضل، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سبى الأكراد إذا حاربوا و من حارب من المشركين، هل يحل نكاحهم و شراؤهم؟

ص: ٥٥١

١- (١) وسائل الشيعه ١١: ١١٢، الباب ٦٥ من أبواب جهاد العدو، ح ٢.

٢- (٢) تذكره الفقهاء ٩: ١٥٤.

٣- (٣) منتهى المطلب ١٤: ٢٠٢.

٤- (٤) تحرير الأحكام الشرعيه ٢: ١٦٢.

٥- (٥) الدروس الشرعيه ٢: ٣٦، مسالك الأفهام ٣: ٣٩، الروضه البهيّه ٢: ٤٠٠.

٦- (٦) مجمع الفائده و البرهان ٧: ٤٦٣.

٧- (٧) رياض المسائل ٨: ٩٩.

٨- (٨) جواهر الكلام ٢١: ١٢٠ و ١٢١.

٩- (٩) منهاج الصالحين للسيد الخوئى ١: ٣٧٤.

١٠- (١٠) غنيه النزوع: ٢٠٣.

١١- (١١) تذكره الفقهاء ٩: ١٥٤.

١٢- (١٢) منهاج الصالحين للسيد الخوئى ١: ٣٧٤.

قال: «نعم»^(١).

و منها: صحيحه العيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم مجوس خرجوا على ناس من المسلمين فى أرض الإسلام، هل يحلّ قتالهم؟ قال: «نعم و سبيهم»^٢.

و منها: معتبره محمّد بن عبد الله، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن قوم خرجوا و قتلوا اناسا من المسلمين، و هدموا المساجد و أنّ المتولّى (المستوفى المتوفى) هارون بعث إليهم، فآخذوا و قتلوا و سبى النساء و الصبيان، هل يستقيم شراء شىء منهنّ و يطأهنّ أم لا؟ قال: «لا بأس بشراء متاعهنّ و سبيهنّ»^(٢).

و الدلالة ظاهره، فإنّ الإطلاق فيها يشمل الصبى.

و يؤيّداه ما رواه أهل السنّة ممّا حكم به سعد بن معاذ فى بنى قريظة؛ لأنّه رحمه الله حكم بقتل البالغين المقاتلين، و سبى ذراريهم، و قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: «لقد حكمت فيهم بحكم الملك»، و ربما قال «حكمت بحكم الله»^(٣).

آراء أهل السنّة فى استرقاق الصبى

ذهب الشافعيّ و الحنابلة إلى أنّه إذا سبى النساء و الصبيان صاروا رقيقا بنفس السبى^(٤).

ص: ٥٥٢

١- (٢١) وسائل الشيعة ٩٩:١١، الباب ٥٠ من أبواب جهاد العدو، ح ١ و ٣.

٢- (٣) نفس المصدر و الباب، ح ٤.

٣- (٤) صحيح البخارى ٣٥:٤، الباب ١٦٨، ح ٣٠٤٣، السنن الكبرى ٣٢٦:١٣، ح ١٨٥٢٥، المبسوط للسرخسى ٢٧:١٠، بدائع الصنائع ٧٥:٦.

٤- (٥) البيان فى مذهب الشافعى ١٢:١٤٧، العزيز شرح الوجيز ١١:٤٠٩، المهذب فى مذهب الشافعى ٢:٢٣٨، مغنى المحتاج ٢٢٧:٤، نهايه المحتاج ٦٨:٨.

قال الماوردي: «أمّا السبى فهم النساء و الأطفال، فلا يجوز أن يقتلوا... لنهى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله عن قتل النساء و الولدان، و يكونوا سبياً مسترقاً يقسمون مع الغنائم»(١).

و جاء فى المغنى: «لا يجوز قتل النساء و الصبيان، و أنهم يصيرون رقيقاً بنفس الأسر؛ لأنّ النبى صَلَّى الله عليه و آله نهى عن قتل النساء و الولدان، متفق عليه.

و كان عليه السلام يسترقهم إذا سباهم»(٢).

و قال المالكيه و الحنفية: إنّ الإمام فى السبى بالخيار بين المفاداه أو الاسترقاق، و يعرف ذلك بالقول أو التصرف فيهم - كما يتصرّف فى الرقيق - أو بدلاله الحال(٣).

جاء فى الفتاوى الهنديه: «و أمّا النساء و الذرارى فالإمام فيها بالخيار، إن شاء قسمها بين الغانمين... و إن شاء منّ عليهم بالنساء و الذرارى»(٤). و كذا فى حاشيه الدسوقي(٥).

الأثر الثانى: عدم جواز التفريق بين الأمّ و وليدها

هل يجوز التفريق بين الأمّ و وليدها المسيبين بالبيع، أو فى قسمه الغنيمه؟ فيه قولان:

الأول: عدم جواز التفريق.

ص: ٥٥٣

١- (١) الأحكام السلطانيه: ١٣٤.

٢- (٢) المغنى ١٠: ٤٠٠، الشرح الكبير ١٠: ٤٠٥، حاشيه ردّ المحتار ٤: ١٣٩، بدائع الصنائع ٦: ٩٣، بلغه السالك ٢: ١٩٠، حاشيه الخرشى ٤: ٣٢.

٣- (٣) مواهب الجليل ٤: ٥٥٧.

٤- (٤) الفتاوى الهنديه ٢: ٢٦٩.

٥- (٥) حاشيه الدسوقي ٢: ١٨٤.

قال الشيخ في المبسوط: «إذا وقعت المرأة وولدها في السبي فلا يجوز للإمام أن يفرّق بينهما، فيعطى الأم لواحد و الولد لآخر، لكن ينظر، فإن كان في الغانمين من يبلغ سهمه الأم و الولد أعطاهما إيّاه، و إن لم يكن أعطاهما إيّاه و أخذ فضل قيمه، أو يجعلهما في الخمس، فإن لم يفعل باعهما و ردّ ثمنهما في المغنم»^(١).

و في الخلاف: «ما لم يبلغ الصبي سبع سنين، فإذا بلغ ذلك كان جائزاً»^(٢).

و كذا في المهذب^(٣).

و استدلل لذلك بالإجماع^(٤)، و الأخبار:

منها: صحيحه هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السّلام أنّه اشترت له جارية من الكوفة، قال: فذهبت لتقوم في بعض الحاجة، فقالت: يا أمّاه، فقال لها أبو عبد الله عليه السّلام: «أ لك أمّ؟» قالت: نعم، فأمر بها فردّت، و قال: «ما آمنت لو حبستها أن أرى في ولدي ما أكره»^(٥).

و منها: صحيحه معاوية بن عمّار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: «أتى رسول الله صلّى الله عليه و آله بسبي من اليمن، فلمّا بلغوا الجحفة نفدت نفقاتهم فباعوا جاريه من السبي كانت أمّها معهم، فلمّا قدموا على النبي صلّى الله عليه و آله سمع بكاءها، فقال: ما هذه البكاء؟ فقالوا: يا رسول الله، احتجنا إلى نفقه فبعنا ابنتها، فبعث بثمنها، فأتى بها، و قال: ييعوهما جميعاً أو أمسكوهما جميعاً»^٦.

و منها: ما رواه سماعه، قال: و سألته عن أخوين مملوكين هل يفرّق بينهما،

ص: ٥٥٤

١- (١) المبسوط ٢: ٢١.

٢- (٢) الخلاف ٥: ٥٣١.

٣- (٣) المهذب ١: ٣١٨.

٤- (٤) الخلاف ٥: ٥٣١.

٥- (٥) الكافي ٥: ٢١٩ و ٢١٨، ح ٣ و ١، تهذيب الأحكام ٧: ٧٣، ح ٣١٣-٣١٤.

و عن المرأة و ولدها؟ فقال: «لا، هو حرام إلا أن يريدوا ذلك»^(١).

القول الثاني: أنه يكره التفريق بينهما.

قال العلامة في التذكرة: «إذا سببت المرأة و ولدها الصغير كره التفريق بينهما، بل ينبغي للإمام أن يدفعهما إلى واحد، فإن لم يبلغ سهمه قيمتهما دفعهما إليه و استعاد الفاضل، أو يجعلهما في الخمس، فإن لم يفعل باعهما و ردّ قيمتهما في المغنم»^(٢). و كذا في القواعد^(٣) و التحرير^(٤) و المختلف^(٥)، و اختاره ابن إدريس^(٦).

و استدللّ بأنّه ماله فجاز بيعه كيف شاء المالك، كغيره؛ لقوله صلّى الله عليه و آله: «الناس مسلّطون على أموالهم»^(٧).

و حملوا الأخبار المتقدّمة على الكراهة.

رأى أهل السنّة في المسألة

اتفقت المذاهب الأربعة على أنّه لا يجوز التفريق بين الأمّ و وليدها المسيّين في البيع، أو في قسمه الغنيمه^(٨)، و الأصل فيه ما روى عن رسول الله صلّى الله عليه و آله أنّه

ص: ٥٥٥

١- (١) تهذيب الأحكام ٧٣:٣، ح ٣١٢، من لا يحضره الفقيه ٣:٢١٩، ح ٣٨١١، وسائل الشيعة ١٣:٤٢، الباب ١٣ من أبواب بيع الحيوان، ح ٤.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٩:١٧٢، مسأله ١٠٣.

٣- (٣) قواعد الأحكام ١:٤٩٠.

٤- (٤) تحرير الأحكام الشرعيّه ٢:١٦٥.

٥- (٥) مختلف الشيعة ٤:٤٣٢.

٦- (٦) السرائر ٢:١٣.

٧- (٧) عوالي اللآلي ٢:١٣٨، بحار الأنوار ٢:٢٧٢.

٨- (٨) القوانين الفقهيّه لابن جزى: ١٧٠، مختصر المنزني: ٣٥٩، الوجيز ٢:١٩٢، الوسيط في المذهب ٧:٣٠، العزيز في شرح الوجيز ٤:١٣٢، روضه الطالبين ٩:٧١، المبسوط للسرخسي ١٣:١٣٩، الكافي في فقه أحمد ٤:١٣٢، المهذب للشيرازي ٢:٢٣٩، مختصر اختلاف العلماء ٣:١٦٢.

قال: «لا تولّه (١) والده عن ولدها» (٢)، و التفریق بینہما تولیہ، فكان منہیّا عنہ، و روى أبو أيّوب، قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه و آله يقول: «من فرّق بين الوالده و ولدها فرّق بينه و بين أحبّته يوم القيامة» (٣).

و جاء فى المغنى: لا يجوز التفریق بين الامّ و الولد الصغير إلى أن يبلغ، و به قال أحمد، و أصحاب الرأى، لقول النبى صلّى الله عليه و آله: لا- يفرّق بين الوالده و ولدها، ف قيل: إلى متى؟ قال: «حتّى يبلغ الغلام و تحيض الجارية» (٤)؛ و لأنّ ما دون البلوغ مولّى عليه، فأشبهه الطفل (٥).

تتمّه:

قال الشيخ فى الخلاف: إذا فرّق بين الصغير و بين امّه لم يبطل البيع. و به قال أبو حنيفة (٦)، و قال الشافعى: يبطل (٧).

دليلنا: قوله تعالى: وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ (٨)، و أيضا الأصل جوازه و صحّته، و إبطاله يحتاج إلى دليل.

و لو قلنا: إنّه يبطل البيع كان قويا، فإنّ أخبارنا تدلّ على ذلك (٩)؛ و لأنّه إذا

ص: ٥٥٦

- ١- (١) «تولّه والده عن ولدها»، أى لا يفرّق بينهما فى البيع. النهايه لابن أثير ٥: ٢٢٧.
- ٢- (٢) السنن الكبرى ١١: ٥٠٤، م ١٦١٩٥.
- ٣- (٣) سنن الترمذى ٤: ١٣٤، ح ١٥٧٠.
- ٤- (٤) المستدرک على الصحيحين ٢: ٦٤، ح ٢٣٣٥، سنن الدارقطنى ٣: ٥٧، ح ٣٠٢٩.
- ٥- (٥) المغنى ١٠: ٤٦٨، الشرح الكبير ١٠: ٤١٦.
- ٦- (٦) المبسوط للسرخسى ١٣: ١٤٠، تحفه الفقهاء ٢: ١١٥، الاختيار لتعليل المختار ٢: ٢٨٠.
- ٧- (٧) حليه العلماء ٤: ١٢٣، المغنى ١٠: ٤٦٩، الشرح الكبير ١٠: ٤١٧.
- ٨- (٨) سوره البقره ٢: ٢٧٥.
- ٩- (٩) انظر الكافى ٥: ٢١٠، ح ٦، تهذيب الأحكام ٧: ٧٦، ح ٣٢٦ و ٣٢٧، الاستبصار ٣: ٨٣، ح ٢٨٠ و ٢٨٢.

ثبت أنه منهي عنه، والنهي يدل على فساد المنهي عنه.

و أيضا: روى عن علي عليه السلام أنه فرّق بين جاريه و ولدها، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك، فردّد (1) البيع (2).

نقول: النهي في المعاملات لا يقتضى الفساد، وأنّ النهي في هذا العقد لا لمعنى في المعقود عليه، فأشبهه البيع وقت النداء، كما في التذكرة (3)، و لا ملازمه بين حرمة البيع و فساده (4)، و أنّ حرمة الإيجاد لا يلزم مبعوضيه الموجد و عدم تحقّقه (5).

التفرقة بين الصبي و غير الأم

قال الشيخ في المبسوط: و كذلك لا يفرّق بين الصبي و الجدّه - أمّ الأم - لأنّها بمنزلة الأمّ في الحضانه، و أمّا التفرقة بينه و بين الوالد فإنّها جائز؛ لأنّ الأصل جوازه (6)، و به قال بعض الشافعيّه (7)؛ لأنّه ليس من أهل الحضانه بنفسه، و لم يرد فيه نصّ بالمنع، و لا معنى النصّ، كما في التذكرة (8).

الأثر الثالث: تبعيّة الصبي لأبويه أو للسبابي في الإسلام، و قد تقدّم البحث فيه في باب الطهاره فلا نعيده.

ص: ٥٥٧

-
- ١- (١) سنن أبي داود ٣: ١٠٠، ح ٢٦٩٦، و السنن الكبرى ١٣: ٤٥٦.
 - ٢- (٢) الخلاف ٥: ٥٣٢، مسأله ١٩.
 - ٣- (٣) تذكرة الفقهاء ٩: ١٧٤.
 - ٤- (٤) كفايه الاصول ١: ٢٢٥.
 - ٥- (٥) فوائد الاصول ١: ٤٧١.
 - ٦- (٦) المبسوط ٢: ٢١.
 - ٧- (٧) الوجيز ٢: ١٩٢، الوسيط في المذهب ٧: ٣٠، حليه العلماء ٧: ٦٦٥.
 - ٨- (٨) تذكرة الفقهاء ٩: ١٧٣، راجع المبحث الثامن من الفصل الثاني في باب الطهاره.

الفصل السابع: الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر

اشاره

ص: ٥٥٩

لا- خلاف فى وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر كتابا و سنّه و إجماعا، قال الله تعالى: وَ لَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١).

و قال: الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ وَ أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ (٢).

و قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ لِيُبْغِضَ الْمُؤْمِنَ الضَّعِيفَ الَّذِي لَا دِينَ لَهُ»، فقيل: و ما المؤمن الضعيف الذى لا دين له؟ قال: «الذى لا ينهى عن المنكر» (٣).

و خطب أمير المؤمنين عليه السّلام فحمد الله و أثنى عليه، ثم قال: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَيْثَمَا عَمِلُوا مِنَ الْمَعَاصِي وَ لَمْ يَنْهَهُمُ الرَّبَّائِيُونَ وَ الْأَحْبَارُ عَنْ ذَلِكَ، وَ إِنَّهُمْ لَمَّا تَمَادَوْا فِي الْمَعَاصِي وَ لَمْ يَنْهَهُمُ الرَّبَّائِيُونَ وَ الْأَحْبَارُ عَنْ ذَلِكَ نَزَلَتْ بِهِمُ الْعُقُوبَاتُ، فَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَ نَهَوْا «أَنْهَوْا» عَنِ الْمُنْكَرِ، وَ اعْلَمُوا أَنَّ

ص: ٥٤١

١- (١) سورة آل عمران ٣: ١٠٤.

٢- (٢) سورة الحجّ ٢٢: ٤١.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١١: ٣٩٧، الباب ١ من أبواب الأمر و النهى، ح ١٣.

الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر لن يقربا أجلا و لن يقطعا رزقا»، الحديث(١).

و عن الرضا عليه السلام قال: «كان رسول الله صَلَّى الله عليه و آله يقول: إذا امتى تواكلت (تواكلوا) الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فليأذنوا بوقاع من الله»(٢).

و البحث فيهما يقع فى مقامين:

المقام الأول: هل هما واجبان كفايه أو عينا؟

فيه قولان:

الأول: أنَّهما واجبان على الكفايه، إن قام بهما واحد سقطا عن غيره، كما اختاره السيد(٣) و الحلبي(٤) و ابن البراج(٥) و العلامة(٦) و الشهيدان(٧) و الأردبيلي(٨) و الخراساني(٩) و غيرهم(١٠).

جاء فى تفصيل الشريعة: «إنَّ من المعلوم كون الغرض منهما حصول ذلك فى الخارج، لا أنَّهما مرادان من كلِّ شخص بعينه، بل يمكن دعوى عدم تعقل إرادته الحمل على المعروف باليد - مثلا - من الجميع، كغسل الميت و دفنه

ص: ٥٦٢

- ١- (١) نفس المصدر و الباب: ٣٩٥، ح ٧.
- ٢- (٢) نفس المصدر و الباب: ٣٩٤، ح ٥.
- ٣- (٣) حكاه عنه ابن إدريس فى السرائر ٢: ٢٢، و العلامة فى المختلف ٤: ٤٧٢.
- ٤- (٤) الكافي فى الفقه: ٢٦٧.
- ٥- (٥) المهذب ١: ٣٤٠.
- ٦- (٦) قواعد الأحكام ١: ٥٢٤، تحرير الأحكام الشرعيه ٢: ٢٤٠، تذكرة الفقهاء ٩: ٤٤٢.
- ٧- (٧) الدروس الشرعيه ٢: ٤٧، اللمعه الدمشقيه: ٤٦؛ مسالك الأفهام ٣: ١٠٠؛ الروضه البهيّه ٢: ٤١٣.
- ٨- (٨) مجمع الفائده و البرهان ٧: ٥٣٢.
- ٩- (٩) كفايه الأحكام ١: ٤٠٤.
- ١٠- (١٠) التنقيح الرائع ١: ٥٩١، إيضاح الفوائد ١: ٣٩٧، الجامع للشرائع: ٢٤٢، تحرير الوسيله ١: ٤٣٩.

و نحوهما، و العمده قوله تعالى: وَ لَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ... (١)، الآيه، فإنَّ كلمه (من) ظاهره فى التبعض - إلى أن قال -: و قد انقذح ممَّا ذكرنا أنَّ الأقوى هو الوجوب الكفائى» (٢).

القول الثانى: أنَّ وجوبهما عينى، كما ذهب إليه الشيخ (٣) و ابن حمزه (٤)، و الشهيد فى غايه المراد (٥)، و قال المحقق: «و هو الأشبه» (٦).

و فى جامع المقاصد: «الأصحَّ أنَّ الوجوب عينى لظاهر وَ أُمُرٌ بِالْعُرْفِ (٧) و غير ذلك، و لا محذور؛ لأنَّ الواجب على الجميع المبادره إلى الأمر و النهى، و لا يكفى بعض عن بعض، فلو تخلف بعض كان آثما و إن حصل المطلوب بالبعض الآخر، و لا كذلك الوجوب الكفائى، و ليس المراد أنه بعد التأثير يبقى وجوب الأمر و النهى على الباقيين» (٨).

المقام الثانى: هل هما واجبان عقلا أو شرعا؟

أنه هل الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر واجبان عقلا أو شرعا؟

فيه أيضا قولان:

ص: ٥٦٣

١- (١) سورة آل عمران ٣: ١٠٤.

٢- (٢) تفصيل الشريعة: كتاب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

٣- (٣) الاقتصاد للطوسى: ١٤٧، النهايه: ٢٩٩.

٤- (٤) الوسيله: ٢٠٧.

٥- (٥) غايه المراد ١: ٥٠٧.

٦- (٦) المختصر النافع: ١٩٢، شرائع الإسلام ١: ٣٤١.

٧- (٧) سورة الأعراف ٧: ١٩٩.

٨- (٨) جامع المقاصد ٣: ٤٨٥.

الأول: أنهما واجبان عقلا؛ نظرا إلى كونه لطفاً(١)، ولأنّ العقل يستقلّ بذلك من غير حاجة إلى ورود الشرع. نعم، هو مؤكّد، كما ذهب إليه الشيخ(٢) والعلامة(٣).

جاء في التذكرة: «أنّه عقليّ، فإنّا كما نعلم وجوب ردّ الوديعه و قبح الظلم نعلم وجوب الأمر بالمعروف الواجب و وجوب النهي عن المنكر»(٤)، و به قال الشهيدان(٥) و الفاضل المقداد(٦).

و أورد عليه في الجواهر بقوله: «و دعوى أنّ إيجابهما من اللطف الذى يصل العقل إلى وجوبه عليه - جلّ شأنه - واضحة المنع كوضوح الاكتفاء من الله تعالى بالترغيب و الترهيب و نحوهما ممّا يقرب معه العبد إلى الطاعة و يبعد عن المعصية، دون الإلجاء فى فعل الواجب و ترك المحرّم»(٧).

القول الثانى: أنّهما واجبان شرعا كما قال به السيّد(٨) و الحلّى(٩) و الحلبي(١٠) و الكركى(١١) و فخر المحقّقين(١٢) و والده فى بعض كتبه(١٣)، بل فى

ص: ٥٦٤

١- (١) نفس المصدر.

٢- (٢) الاقتصاد للطوسى: ١٤٧.

٣- (٣) قواعد الأحكام ١: ٥٢٤، مختلف الشيعة ٤: ٤٧١، تبصره المتعلّمين: ٩٠.

٤- (٤) تذكرة الفقهاء ٩: ٤٤١.

٥- (٥) اللمعة الدمشقيّة: ٤٦، الدروس الشرعيّة ٢: ٤٧، غايه المراد ١: ٥٠٧، الروضة البيّه ٢: ٤٠٩.

٦- (٦) التنقيح الرائع ١: ٥٩١.

٧- (٧) جواهر الكلام ٢١: ٣٥٨.

٨- (٨) حكاة عنه فى المختلف ٤: ٤٧١.

٩- (٩) السرائر ٢: ٢٢.

١٠- (١٠) الكافى فى الفقه: ٢٦٤.

١١- (١١) جامع المقاصد ٣: ٤٨٥.

١٢- (١٢) إيضاح الفوائد ١: ٣٩٨.

١٣- (١٣) تحرير الأحكام الشرعيّة ٢: ٢٤٠.

المختلف (١) نسبه إلى الأكثر، بل في السرائر نسبه إلى جمهور المتكلمين و المحصلين من الفقهاء (٢).

و في تفصيل الشريعة: «لا خلاف و لا إشكال في وجوبهما الشرعي (٣)» (٤).

و التحقيق في المقامين في محلّهما.

سقوطهما عن البالغين بفعل الصبيّ

اتفق الفقهاء على أنه لا- يجب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر على الصبيّ و لو كان مميّزا مراهقا؛ لأنّه من شرائط وجوبهما التكليف، و المقصود بالبحث في المقام هو أنه إذا قام بهما الصبيّ و حصل الغرض منهما، هل يسقط الوجوب عن البالغين؛ بمعنى عدم كونهم آثمين و لم يكونوا معاقبين، أم لا؟

نقول: لعلّ ذلك يبتنى على أنّ الواجبات الكفائيّة هل تسقط بفعل الصبيّ، كتجهيز الموتى، و ردّ السلام، و القتال لدفع العدو، و غيرها؟ فعلى تقدير أن يكونا واجبين على الكفاية - كما هو الحقّ - و قلنا بأنّ معنى الوجوب الكفائي أنّ الغرض و المطلوب في نظر الشرع تحصيل المعروف و ارتفاع المنكر و تحقّقهما

ص: ٥٦٥

١- (١) مختلف الشيعة ٤: ٤٧١.

٢- (٢) السرائر ٢: ٢١.

٣- (٣) و يؤيّد ذلك اعتبار الشرائط المتعدّده المذكوره في محلّه كاحتمال التأثير و غيره، و الظاهر أنّ الشرائط مصطاده من الشرع. هذا، مضافا إلى أنّه قد مرّ أن ذكرنا مرارا، أنّه لا منافاه بين أن يكون فعل من الأفعال متعلّقا لحكم العقل و مع ذلك يوجد في نفس ذلك الفعل حكم مولوى شرعي يترتب على موافقته الثواب و على مخالفته العقاب، فلو قلنا بأنّ العقل يدرك الترغيب و الإلزام على إتيان الواجب و الزجر عن الحرام لما كان مانعا عن الحكم الشرعي المولوى في ذلك. (م ج ف).

٤- (٤) تفصيل الشريعة، كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، شرح مسأله ١.

فى الخارج؁ و لم يتعلّق غرضه بالإيقاع من مباشر بعينه؁ فإذا حصل الغرض بفعل الصبىّ المميّز يسقط الوجوب عن البالغين؛ لفقد شرط الوجوب الذى هو تركّ المعروف والإصرار على المعاصى؁ كما هو ظاهر.

و على القول بكونهما واجبين عقلا- يحتمل أن يقال: إنهما واجبان على المميّز؛ لأنّ العقل كما يحكم بالوجوب كذلك يعيّن موضوع حكمه؁ و لا- يفرق فى حكم العقل بحسن ذلك الفعل بين أن يكون الفاعل بالغاً أو غير بالغ؛ لأنّ الصبىّ المميّز فى نظر العقل يستطيع أن يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر؁ فإذن يمكن أن يحكم العقل بأنّ على الصبىّ المميّز القيام بالأمر بالمعروف و النهى عن المنكر؁ و إذا قام بذلك حصل الغرض بفعله؁ و سقط التكليف عن غيره.

و بالجمله؁ بناء على القول بمشروعيّته عبادات الصبىّ - كما هو الحقّ و قد تقدّم الكلام فيه (1)- يستحبّ للصبىّ أن يقوم بالأمر بالمعروف و النهى عن المنكر؁ و الله هو العالم.

رأى أهل السنّه فى المسأله

لا- خلاف بين المذاهب الأربعة فى أنّه لا- يجب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر على الصبىّ و لو كان مميّزاً؁ حيث إنهم صرّحوا بأنّ الوجوب فيهما يتعلّق بالمكلّف القادر من رجل أو امرأه؁ حرّ أو عبد.

جاء فى شرح النووى على صحيح مسلم: «... و قد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر الكتاب و السنّه و إجماع الامّه - إلى أن قال -: و هو فرض كفايه؁ إذا قام به بعض الناس سقط الحرج عن الباقيين؁

ص: ٥٦٦

١- (١) راجع الفصل الأوّل من الباب السادس.

و إذا تركه الجميع أثم كل من تمكن منه بلا عذر و لا خوف»(١).

و فى الذخيره: «قال العلماء: الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر واجب إجماعاً...، فمن أمكنه أن يأمر بالمعروف و جب عليه الجمع»(٢). و كذا فى كشف القناع(٣).

و فى معنى المحتاج: «يجب على كل مكلف قادر من رجل أو امرأه، حرّ أو عبد، و للصبيّ ذلك و يثاب عليه، إلا أنه لا يجب عليه»(٤).

ص: ٥٦٧

١- (١) شرح النووى على صحيح مسلم ١: ٦٢٧ إلى ٦٢٩ باب بيان كون النهى عن المنكر من الإيمان.

٢- (٢) الذخيره ١٣: ٣٠٥.

٣- (٣) كشف القناع ٣: ٣٧.

٤- (٤) معنى المحتاج ٤: ٢١١.

الفصل الثامن استحباب التسليم على الصبي و فيه مباحث:

اشاره

ص: ٥٦٩

السّلام - بفتح السين - اسم مصدر سلم و سلّم، و من معانى السلام: السلامه و الأمن و التحيّه، و لذلك قيل للجنّه: دار السلام؛ لأنّها دار السلامه من الآفات كالهرم و الأسقام و الموت، قال الله تعالى: لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ (١).

و السلام: اسم من أسماء الله تعالى. و معنى السلام العذى هو مصدر سلّمت: أنّه دعاء للإنسان بأن يسلم من الآفات فى دينه و نفسه (٢).

و يطلق عند الفقهاء على التحيّه التى أمر الله سبحانه و تعالى بها فى كتابه حيث يقول: وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّهِ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا (٣).

و قوله تعالى: فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّهً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً (٤)، و ذلك أنّ للعرب و غيرهم تحيات خاصّه بهم، فلما جاء الإسلام دعا المؤمنين

ص: ٥٧١

١- (١) سورة الأنعام ١٢٧:٦.

٢- (٢) انظر: لسان العرب ٣:٣٢٦، النهايه لابن الأثير ٢:٣٩٦، الجامع لأحكام القرآن ٥:٢٩٧.

٣- (٣) سورة النساء ٤:٨٦.

٤- (٤) سورة النور ٢٤:٦١.

إلى التحية الخاصه، و هي قول: «السلام عليكم» و اقتصر عليه و أمرهم بإفشائه.

و روى فى مستدرک الوسائل عن على بن إبراهيم فى تفسيره، قال: كان أصحاب النبى صلى الله عليه و آله إذا أتوه يقولون له: أنعم صباحا، و أنعم مساء، و هي تحية أهل الجاهليه، فأنزل الله: وَ إِذَا جَاؤُكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ (١)، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه و آله: «قد أبدلنا الله بخير من ذلك، تحية أهل الجنة: السلام عليكم» (٢).

صيغه السلام و صيغه الردّ

صيغه السلام: و صفته الكامله أن يقول المتسلم: «السلام عليكم»، سواء كان المسلم عليه واحدا أو جماعه؛ لأنّ مع الواحد الحفظه (٣) كالجمع من الآدميين، و هذه الصيغه هي الوارده عنهم عليهم التّسلام كما فى خبر حسن بن المنذر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من قال: السلام عليكم فهي عشر حسنات، و من قال: سلام عليكم و رحمه الله فهي عشرون حسنه، و من قال: سلام عليكم و رحمه الله و بركاته فهي ثلاثون حسنه» (٤).

و روى القطب الراوندى فى لبّ اللباب: عن النبى صلى الله عليه و آله: أنّ رجلا جاء إليه فقال: السلام عليكم، فقال: «و عليكم السلام». ثم قال: «عشر»، ثم جاء آخر،

ص: ٥٧٢

١- (١) سورة المجادله ٥٨:٨.

٢- (٢) مستدرک الوسائل ٣٦٦-٣٦٧، الباب ٣٧ من أبواب أحكام العشره، ح ٣؛ تفسير القمى ٣٥٥:٢.

٣- (٣) المقصود منه الملائكه الحفظه للإنسان، و اشير إليهم فى قوله تعالى: وَ إِنَّ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ سورة الانفطار ٨٢:١٠-١٢.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤٤٤:٨، الباب ٣٩ من أبواب أحكام العشره، ح ١، تفسير القمى ٣٥٥:٢.

فقال: «السلام عليكم ورحمة الله»، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «و عليكم السلام ورحمة الله»، ثم قال: «عشرون حسنه»، ثم جاء آخر وقال: السلام عليكم ورحمة الله و بركاته، ثم قال: «ثلاثون حسنه»، الخبر (١). و كذا فى مشكاه الأنوار (٢).

و صيغه ردّ السلام: أن يقول المسلم عليه: «و عليكم السلام» بتقديم الخبر و بالواو، و الأولى أن يقول: «و عليكم السلام ورحمة الله و بركاته»، كما فى الخبرين المتقدمين.

و ذهب الفقهاء إلى أن السلام سنّه مستحبّه و ليس بواجب، و هو سنّه على الكفايه، بمعنى أنّه إن كان المسلمون جماعه يكفى سلام واحد منهم، و لو سلّموا كلّهم يكون أفضل.

و أمّا ردّ السلام فإن كان المسلم عليه واحدا تعين عليه الردّ، و إن كانوا جماعه كان ردّ السلام فرض كفايه عليهم، فإن ردّ واحد سقط عن الباقي، و إن تركوه أثموا كلّهم، و السلام على هذا النحو ثابت بالكتاب و النصوص، و قد أجمع المسلمون على أن ابتداء السلام سنّه مرغّب فيها، و أنّ ردّه فرض كفايه (٣).

فمن الكتاب قوله تعالى: فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً (٤).

و قوله تعالى: وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها (٥).

و أمّا النصوص فهى كثيره مستفيضه:

ص: ٥٧٣

١- (١) مستدرک الوسائل ٨: ٣٦٦، الباب ٣٧ من أبواب أحكام العشره، ح ٤.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب، ح ١.

٣- (٣) الحدائق الناضره ٩: ٧٥.

٤- (٤) سوره النور ٢٤: ٦١.

٥- (٥) سوره النساء ٤: ٨٦.

منها: صحیحہ عبد اللہ بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ردّ جواب الكتاب واجب، كوجوب ردّ السلام، و البادى بالسلام أولى بالله و برسوله»(١).

و منها: معتبره السكونى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: السلام تطوّع، و الردّ فريضه»(٢).

و منها: صحیحہ عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا سلّم الرجل من الجماعة أجزاء عنهم»(٣).

و منها: موثقه غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا سلّم من القوم واحد أجزاء عنهم، و إذا ردّ واحد أجزاء عنهم»(٤).

و كذا مرسله ابن بكير(٥) و غيرها(٦).

و مقتضى هذه الأخبار أنّ الردّ الصادر من أحدهم يجزئ عن الآخرين و إن كان فيهم المصلّى، كما أنّ السلام الصادر من أحدهم يجزئ عن الباقيين، و سيأتى قريباً حكم ردّ السلام فى الصلاة.

ص: ٥٧٤

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤٣٧، الباب ٣٣ من أحكام العشره، ح ١.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب: ٤٣٨، ح ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٤٥٠، الباب ٤٦ من أبواب أحكام العشره، ح ١.

٤- (٤) نفس المصدر و الباب، ح ٢.

٥- (٥) نفس المصدر و الباب، ح ٣.

٦- (٦) نفس المصدر: ٤٤٩، الباب ٤٥ من أبواب أحكام العشره.

و فيه مطالب:

المطلب الأول: استحباب السلام للصبي

يستحب للصبي أن يسلم على الكبير، كما قال به الشيخ الحرّ العاملي (١) و تبعه المحدث النوري (٢).

و يدلّ عليه - مضافاً إلى العمومات و الإطلاقات (٣) - خصوص خبر جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يسلم الصغير على الكبير، و المارّ على القاعد، و القليل على الكثير» (٤).

و يؤيّده ما رواه في صحيح البخاري عن أبي هريره، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «يسلم الصغير على الكبير، و المارّ على القاعد، و القليل على الكثير» (٤).

ص: ٥٧٥

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٤٤٩، الباب ٤٥ من أبواب أحكام العشره.

٢- (٢) مستدرک الوسائل ٨: ٣٧١، الباب ٤٠ من أبواب أحكام العشره.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٤٤٩، الباب ٤٥ من أبواب أحكام العشره، ح ١.

٤- (٤) صحيح البخاري ٧: ١٦٥-١٦٦، ح ٦٢٣٤.

و كذا فى السنن (١).

المطلب الثانى: وجوب ردّ سلام الصبى

لا خلاف فى وجوب ردّ السلام فيما إذا كان المسلم و المسلم عليه مكلفين حتّى فى حال الصلاة، و ادعى فى التذكرة الإجماع عليه حيث يقول: «إذا سلّم عليه و هو فى الصلاة و جب عليه الردّ لفظاً عند علمائنا» (٢). و كذا فى المنتهى (٣).

و فى مفتاح الكرامة (٤): الإجماع منقول على أنّه يجب على المصلّى ردّ السلام فى الانتصار (٥) و جامع المقاصد... (٦) و نفى الخلاف عنه فى الذخيره (٧) و الحدائق (٨).

و يدلّ على وجوب ردّ السلام فى الصلاة قبل الإجماع أخبار كثيرة مستفيضة:

منها: صحيحه محمّد بن مسلم، قال: دخلت على أبى جعفر عليه السّلام و هو فى الصلاة، فقلت: السلام عليك، فقال: «السلام عليك»، فقلت: كيف أصبحت؟ فسكت، فلمّا انصرف قلت: أيردّ السلام و هو فى الصلاة؟ قال: «نعم مثل ما قيل له» (٩).

ص: ٥٧٦

١- (١) سنن الترمذى ٥: ٦٢، ح ٢٧٠٩، سنن أبى داود ٥: ٢٣٩، ح ٥١٩٨.

٢- (٢) تذكرة الفقهاء ٣: ٢٨١.

٣- (٣) منتهى المطلب ٥: ٣١٤.

٤- (٤) مفتاح الكرامة ٨: ١٣١.

٥- (٥) الانتصار: ١٥٣.

٦- (٦) جامع المقاصد ٢: ٣٥٥.

٧- (٧) ذخيره المعاد (الطبعة الحجريّه) ٣٦٦: ٣٦٦، س ٧.

٨- (٨) الحدائق الناضرة ٩: ٧٩.

٩- (٩) وسائل الشيعه ٤: ١٢٦٥، الباب ١٦ من أبواب قواطع الصلاة، ح ١.

و منها: موثقه سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: سألته عن الرجل يسلم عليه و هو فى الصلاه؟ قال: «يردّ سلام عليكم و لا يقل: و عليكم السلام، فإنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله كان قائما يصلّى فمرّ به عمّار بن ياسر فسلم عليه عمّار، فردّ عليه النبى صلّى الله عليه و آله» (١).

و كذا موثقه عمّار الساباطى (٢).

و منها: ما رواه فى الفقيه عن محمّد بن مسلم: أنّه سأل أبا جعفر عليه السّلام عن الرجل يسلم على القوم فى الصلاه، فقال: «إذا سلّم عليك مسلّم و أنت فى الصلاه، فسلم عليه، تقول: السلام عليك و أشر يا صبيحك» (٣).

و منها: رواه على بن جعفر عن أخيه، قال: سألته عن الرجل يكون فى الصلاه فيسلم عليه الرجل، هل يصلح له أن يردّ؟ قال: «نعم، يقول: السلام عليك، فيشير إليه بإصبعه» (٤)، و غيرها (٥).

فإنّ ظاهر أكثرها وجوب ردّ السلام، و مقتضى بعضها الجواز، و لكنّ المراد به هو الجواز بالمعنى الأعمّ المنطبق على الوجوب. هذا بالنسبه إلى البالغ، و أمّا لو كان المسلّم صبيا فالظاهر وجوب ردّ سلامه أيضا حتّى فى حال الصلاه، كما يستفاد ذلك من إطلاق كلام

ص: ٥٧٧

١- (١) نفس المصدر و الباب، ح ٢.

٢- (٢) نفس المصدر و الباب: ١٢٦٦، ح ٤.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٦٧-٣٦٨، ح ١٠٦٣، و سائل الشيعة ٤: ١٢٦٦، الباب ١٦ من أبواب قواطع الصلاه، ح ٥.

٤- (٤) قرب الإسناد ٢٠٩، ح ٨١٥ و سائل الشيعة ٤: ١٢٦٦، الباب ١٦ من أبواب قواطع الصلاه، ح ٧.

٥- (٥) ذكرى الشيعة ٤: ٢٤، و سائل الشيعة ٤: ١٢٦٥، الباب ١٦ من أبواب قواطع الصلاه، ح ٣.

بعضهم كالشيخ في المبسوط (١) و الخلاف (٢) و النهايه (٣) ، و المحقق في الشرائع (٤) ، و العلامه في جمله من كتبه (٥).

و صرح به آخرون كما في المدارك، حيث يقول: «و لو كان المسلم صبيا مميّزا، ففي وجوب الردّ عليه وجهان، أظهرهما ذلك؛ تمسكا بظاهر الأمر» (٦).

و كذا في الذخير (٧).

و في الروض: «أقربه الوجوب» (٨).

و في المسالك: «و لا فرق في المسلم بين الكبير و الصغير إذا كان مميّزا» (٩).

و كذا في مفتاح الكرامه (١٠).

و قال المحقق الأردبيلي: «عدم الفرق بين المسلم و المسلم عليه في كونهما مميّزين أو بالغين، رجلين أو امرأتين، أو مختلفين» (١١).

و في جامع المقاصد: «لعلّ الوجوب قريب» (١٢).

ص: ٥٧٨

-
- ١- (١) المبسوط ١: ١١٩.
 - ٢- (٢) الخلاف ١: ٣٨٨، المسأله ١٤١.
 - ٣- (٣) النهايه: ٩٥.
 - ٤- (٤) شرائع الإسلام ١: ٩٢.
 - ٥- (٥) مختلف الشيعه ٢: ٢٢٠، تذكره الفقهاء ٣: ٢٨١، إرشاد الأذهان ١: ٢٦٨، قواعد الأحكام ١: ٢٨١، تحرير الأحكام الشرعيه ١: ٢٦٩، تبصره المتعلمين: ٤٦.
 - ٦- (٦) مدارك الأحكام ٣: ٤٧٥.
 - ٧- (٧) ذخيره المعاد (الطبعه الحجريه): ٣٦٥.
 - ٨- (٨) روض الجنان ٢: ٩٠٥.
 - ٩- (٩) مسالك الأفهام ١: ٢٣٢.
 - ١٠- (١٠) مفتاح الكرامه ٨: ١٣٩.
 - ١١- (١١) مجمع الفائده و البرهان ٣: ١٢٠.
 - ١٢- (١٢) جامع المقاصد ٢: ٣٥٧.

و في الغنائم: «الأظهر الوجوب»^(١).

و قال المحقق النراقي: «يجب ردّ سلام الصبيّ المميّز في الصلاة و غيرها وفاقا لجملة من الأصحاب»^(٢)، و به قال جماعه من أعلام العصر^(٣).

و عبّر في العروه بالجواز، حيث يقول: «لو كان المسلم صبيّاً مميّزا أو نحوه...

فلا يبعد - بل الأقوى - جواز الردّ»^(٤).

و الظاهر أنّ الجواز هنا بمعنى عدم بطلان الصلاة به، و إلّا فهو واجب، و لذا عبّر كثير ممّن علّق عليها بالوجوب^(٥).

و قال في نهايه التقرير: «و التعبير بالجواز إنّما في قبال العامّه القائلين بالتحريم»^(٦).

و في مهذب الأحكام: «و الظاهر أنّ من عبّر بالجواز أراد به الجواز بالمعنى الأعمّ الشامل للوجوب، لا الجواز بالمعنى الأخصّ الذي يكون في مقابله»^(٧).

و يدلّ عليه: أولاً: عموم الآيه، أى قوله تعالى: **وَ إِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّهِ فَاَحْسِنُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا**^(٨).

و لكن قال المحقق النراقي: «لا لعموم الآيه كما قيل^(٩)؛ لالتحاد المرجع في

ص: ٥٧٩

١- (١) غنائم الأيام ٣: ٢٣٦.

٢- (٢) مستند الشيعة ٧: ٧١.

٣- (٣) موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الصلاة ١٥: ٤٦٤، تحرير الوسيله ١: ١٧٧، مستمسك العروه الوثقى ٦: ٥٥٩.

٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ١٩.

٥- (٥) و هم الساده الفقهاء: الحكيم و الكلبيگانى و الإمام الخميني و كاشف الغطاء. العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ١٩.

٦- (٦) نهايه التقرير ٢: ٣٨٠.

٧- (٧) مهذب الأحكام ٧: ١٨٧.

٨- (٨) سوره النساء ٤: ٨٦.

٩- (٩) كما في الحدائق الناضره ٩: ٧٥.

(حَيِّتُمْ) و (حَيُّوا)، و الثاني مخصوص بالمكلفين فكذا الأول (١).

و فيه: أن اتحاد المرجع لا مدخلية له في عدم الإطلاق إلا أن في شمول إطلاق الآيه للصبي نظر.

و ثانيا: إطلاقات الأخبار (٢).

و بالجملة، يصدق على سلام الصبي المميّز التحية، فيشملها إطلاق الأخبار، و لا دليل على التقييد بالبلوغ، من غير فرق بين القول بشرعيه عبادات الصبي أو كونها تمرّيته؛ إذ لا يختصّ وجوب الردّ بالتحية العبادية، ضروره عدم كون السلام من الامور العبادية، و إنما هو تحية عرفيه و لا- مساس لها بالشرعيه أو التمرّيته، و حيث إنّ الموضوع لوجوب الردّ هو عنوان التحية التي لا- ينبغي الشكّ في صدقها على سلام المميّز كغيره.

و دعوى الانصراف إلى خصوص ما كان مشروعا غير ظاهره، أشار إلى ذلك الساده الفقهاء: الخوئي (٣) ، و الحكيم (٤) ، و السبزواري (٥).

المطلب الثالث: حكم ردّ الصبي السلام

هل يكتفى برده أم لا؟

إشارة

لو ردّ الصبي المميّز الداخل في المسلّم عليهم السلام، فهل يكتفى برده أم لا؟

فيه أقوال:

ص: ٥٨٠

١- (١) مستند الشيعة ٧: ٧١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٤٣٧-٤٣٨، الباب ٣٣ من أبواب أحكام العشرة، ح ١ و ٣، و ج ٤: ١٢٦٦، الباب ١٦ من أبواب قواطع الصلاة ح ٤ و ١-٢ و الباب ١٧: ح ١.

٣- (٣) موسوع الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الصلاة ١٥: ٤٦٤.

٤- (٤) مستمسك العروه الوثقى ٦: ٥٥٩.

٥- (٥) مهذب الأحكام ٧: ١٨٨.

الأول: عدم الاكتفاء برده

قال في المدارك: «في الاكتفاء بردّ الصبى المميّز وجهان، أظهرهما العدم وإن قلنا: إنّ عبادته شرعيته؛ لعدم امتثال الأمر المقتضى (١) للوجوب» (٢).

و في الجواهر: «هل يسقط وجوب الردّ بردّ الصبى المميّز؟ الظاهر العدم» (٣).

و به قال المحقق النراقي (٤).

و استشكل في العروه حيث قال: «لورده صبى مميّز ففى كفايته إشكال»، و وافقه عدّه من الفقهاء العظام فى تعاليقهم على العروه كالثائنى و الحائرى و السيّد أبو الحسن الأصفهانى و العراقى و آل ياسين (٥).

و قال السيّد الخوئى فى منهاجه: «و إن كان الرادّ صبياً مميّزاً فالأحوط الردّ و الإعادة» (٦)، و به قال بعض تلامذته (٧).

الأدلة على عدم الاكتفاء بردّ الصبى

و يمكن أن يستدلّ على عدم الاكتفاء بردّ الصبى للسلام بامور:

الأول: ما ذكره فى المدارك: «لعدم امتثال الأمر المقتضى للوجوب» (٨).

ص: ٥٨١

١- (١) لا يبعد أن يقال بكفايه فعل الصبى فى الواجبات الكفائية و تحقّق الغرض فيها بفعله. و بعبارة اخرى: الموجب للامتثال هو تحقّق الغرض، و الواجبات الكفائية غير التعبدية يتحقّق فيها الغرض بفعل الصبى فيتحقّق الامتثال. و كون التحية فى الآيه الشريفه متوجّهه إلى البالغين لا يدفع ذلك. (م ج ف).

٢- (٢) مدارك الأحكام ٣: ٤٧٥.

٣- (٣) جواهر الكلام ١١: ١٨٢ (ط ج).

٤- (٤) مستند الشيعة ٧: ٧١.

٥- (٥) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ١٩-٢٠، مسأله ٢١.

٦- (٦) منهاج الصالحين للسيّد الخوئى ١: ١٩١.

٧- (٧) منهاج الصالحين للشيخ جواد التبريزى ١: ١٩٤.

٨- (٨) مدارك الأحكام ٣: ٤٧٥.

و حاصله: أنّ الخطاب لا يتوجّه إلى الصبيّ فلا أمر له حتّى يقتضى وجوب الردّ على الصبيّ، فردّ الصبيّ لا يعدّ امتثالا للأمر.

و قال الفاضل النراقي: «لأنّ الأمر بالتحية بالمثل فى الآيه، و الردّ فى الأخبار مخصوص بالمكلفين»^(١).

و فى الجواهر: «ظاهر الأمر بالردّ فى الآيه و الروايه... لا يشمل الصبيّ، و شرعيّه عباداته على القول بها لا يقتضى اندراجه فى هذه الأوامر»^(٢).

و فيه: أنّ ظاهر الآيه الكريمه و إن كان مختصّا بالبالغين، و لكنّ إطلاق الأخبار يشمل الصبيّ المميّز، كما سيأتى.

الثانى: قاعده عدم الاجتزاء بالمستحبّ عن الواجب^(٣).

و ذكر السيّد الخوئى ما يقرب من ذلك، حيث قال: «سقوط الواجب بغير الواجب خلاف الأصل، لا يصار إليه من غير دليل، و لا دليل عليه فى البين عدا ما يتوهّم من إطلاق الردّ فى النصوص المزبوره بدعوى شموله للصادر من البالغ و غيره.

و لكّنه كما ترى، فإنّ وصف الواحد بكونه منهم أو من القوم أو من الجماعه ظاهر^(٤) فى كونه مشاركا لهم فى توجّه الخطاب، و من ثمّ كان مجزئا عنه

ص: ٥٨٢

١- (١) مستند الشيعة ٧: ٧١.

٢- (٢) جواهر الكلام ١١: ١٨٢ (ط ج).

٣- (٣) جواهر الكلام ١١: ١٨٢ (ط ج).

٤- (٤) هذا الاستظهار غير واضح جدّا. و بالجمله، يمكن أن يقال: إنّ قيام غير الواجب مقام الواجب لا يصحّ فيما إذا كان الواجب عينيّا متوجّها إلى شخص معيّن. و أمّا فى الواجب الكفائى فالعمل المباح أيضا ربما يوجب سقوط الواجب و حصول الغرض، و بناء على ذلك فالظاهر كفايه ردّ الصبيّ الداخلى فى جماعه -

و عنهم، و حيث إنّ الصبى لم يخاطب بالرد؛ إذ لم يتعلّق به التكليف فلا جرم كان النصّ منصرفاً عنه» (١).

و قال الشيخ الفيّاض: «إنّ قيام غير الواجب مقام الواجب و إجزائه عن المكلف بحاجه إلى دليل، و لا دليل عليه، فإذن مقتضى القاعده عدم كفايه ردّه» (٢).

و يرد على هذا الاستدلال: أنّ هذه القاعده لم يثبت اعتبارها بدليل معتبر، و على فرض ثبوته لا بدّ من رفع اليد عنها؛ لأنّ الدليل - و هو إطلاق الأخبار - على خلافها، فلا وجه لدعوى الانصراف و التمسك بهذه القاعده.

و أمّا ما استظهره السيّد الخوئى قدّس سرّه من أنّ وصف الواحد بكونه منهم، أو من الجماعه، أو من القوم ظاهر فى كونه مشاركا معهم فى توجيه الخطاب - فغير ظاهر؛ لأنّ المتبادر من تلك النصوص ليس إلّا إرادته واحد من تلك الجماعه التى سلّم عليهم، و أمّا كون توجه الخطاب إلى المميّز أو إلى البالغين، فلا مدخله له فيما يتبادر من تلك النصوص.

الثالث: الأصل، أى أصل عدم الاجتزاء برّد الصبى، و عدم سقوط الوجوب عن المكلفين به، و هذا الأصل سالم عن المعارض (٣).

وفيه: أنه لا أصل لهذا الأصل مع وجود الدليل.

ص: ٥٨٣

١- (١) موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الصلاه ١٥: ٤٦٧.

٢- (٢) تعاليق مبسوطه على العروه ٣: ٣٥٦.

٣- (٣) جواهر الكلام ١١: ١٠٧.

القول الثاني: أنه تبتنى المسأله على شرعيه عبادات الصبي و تمريريتها.

قال الشهيد فى الذكرى: «و فى الصبي المميز وجهان مبتيان على صحه قيامه بفرض الكفايه، و هو مبني على أن أفعاله شرعيه أو لا... نعم، لو كان غير مميز لم يعتد به»^(١).

و فى جامع المقاصد: «و فى ردّ المميز وجهان مبتيان على الاعتداد بفعله شرعا، و الظاهر العدم، أما غير المميز فلا إشكال فى العدم»^(٢).

و كذا فى الروض، إلا أنه رجح أن أفعاله تمريريه، فلا يجزئ ردّ سلامه^(٣).

نقول: إن فى ابتناء هذه المسأله على شرعيه أفعال الصبي و تمريريتها إشكال، بل منع، كما صرح به فى المدارك^(٤).

و فى مجمع البرهان: «و على تقدير الإجزاء فالظاهر أنه لا فرق بين البالغ و المميز، و إن لم نقل إن عبادته شرعيه، بل تمريريه»^(٥).

و فى الجواهر: «فما عساه يظهر من جماعه منهم الشهيد من بناء المسأله على الشرعيه و التمريريه فى غير محلّه»^(٦).

و قال الفقيه الهمداني: «و قد بنى جماعه من الأصحاب ذلك على شرعيه عباداته، و فيه نظر؛ إذ لا يعتبر فى ردّ السلام قصد القربه و وقوعه على وجه

ص: ٥٨٤

١- (١) ذكرى الشيعة ٢٦:٤-٢٧.

٢- (٢) جامع المقاصد ٢:٣٥٧.

٣- (٣) روض الجنان ٢:٩٠٥.

٤- (٤) مدارك الأحكام ٣:٤٧٥.

٥- (٥) مجمع الفائده و البرهان ٣:١١٨.

٦- (٦) جواهر الكلام ١١:١٨٢ (ط ج).

العبادة، فالعبرة بصدق ردّ السلام و شمول ما دلّ على سقوط الواجب بفعله و عدم كون الفعل واجبا - بل و لا مستحبا - غير مناف لكونه مسقطا للواجب، بل لو كان الدليل بإطلاقه شاملا لغير المقصودين بالسلام أيضا، لكننا نلتزم به كغيره من الواجبات الكفائية التي لم يتعلّق الغرض بخصوصيات الأشخاص، و لا خصوصيات المكلفين»^(١).

و الحاصل: أنّ بحث شرعيّه أفعال الصبيّ أو تمرّيتها لا يرتبط بهذه المسألة؛ ضروره أنّ السلام ليس من العبادات الشرعيّه، حتّى يبتنى على ذلك و إنّما هو تحيّه عرفيه^(٢).

و دعوى انصراف ردّ السلام إلى خصوص ما كان واجبا شرعا و متعلّقا للأمر غير ظاهره؛ لأنّه يصدق على ردّ الصبيّ أنّه تحيّه، فإنّ ذلك يشمل إطلاق الأخبار، و يجزى عن الباقيين، فلا مساس لهذا البحث بالشرعيّه و التمرّيته؛ لأنّ المدار في إتيان وجوب الردّ أن تكون تحيّه مثل تحيّه المسلم.

الاكتفاء بردّ الصبيّ

القول الثالث: أنّه يكتفى بردّ الصبيّ و يسقط وجوب ردّ السلام عن الآخرين، و هو الأقوى.

جاء في مجمع الفوائد: «و على تقدير الإجزاء فالظاهر أنّه لا فرق بين البالغ و المميّز... بل الظاهر كون دعائه أقرب إلى الإجابة؛ لعدم ذنبه، و يشعر به

ص: ٥٨٥

١- (١) مصباح الفقيه، كتاب الصلاة: ٤٢٤.

٢- (٢) كتاب الصلاة، تقارير أبحاث فقه النائيني للشيخ محمّد تقى الآملي ٢: ٢٩٠، موسوعه الإمام الخوئي، المستند في شرح العروه الوثقى، كتاب الصلاة ١٥: ٤٦٥.

و فى الحدائق: «و قد تقدّم لنا تحقيق فى المسأله يؤذن بجواز الاكتفاء برده و إن كان الأحوط ما ذكر»(٢).

و فى الغنائم: «و الأظهر إجزاء ردّ الصبى المميّز إذا كان من جملتهم، و الأحوط حينئذ الإتيان به بقصد الدّعاء أيضاً»(٣).

و قال الفقيه الهمدانى: «هل يسقط بردّ الصبى المميّز الداخلى فيهم؟ وجهان، بل قولان، أو جههما الأوّل»(٤).

و به قال جملة من أعلام العصر فى تعليقاتهم على العروه(٥)، و صرح بذلك أيضاً السيّد الحكيم فى منهاجه(٦)، و كذا الساده: السبزوارى(٧) و الميلانى(٨) و السيستانى(٩)، و الشيخ الفاضل اللنكرانى(١٠).

و تدلّ عليه موثقه غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «إذا سلّم من القوم واحد أجزأ عنهم، و إذا ردّ واحد أجزأ عنهم»(١١).

ص: ٥٨٤

- ١- (١) مجمع الفائده و البرهان ٣: ١١٨.
- ٢- (٢) الحدائق الناضره ٩: ٧٥.
- ٣- (٣) غنائم الأيام ٣: ٢٤١.
- ٤- (٤) مصباح الفقيه، كتاب الصلاه: ٤٢٣.
- ٥- (٥) و هم الساده الفقهاء: البروجردى، و الإمام الخمينى، و الخونسارى، و الكلپايگانى. العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء العظام ٣: ١٩ و ٢٠.
- ٦- (٦) منهاج الصالحين للسيّد الحكيم ١: ٢٦٢.
- ٧- (٧) مهذب الأحكام ٧: ١٩١.
- ٨- (٨) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ١: ٧١٢.
- ٩- (٩) منهاج الصالحين للسيّد السيستانى ١: ٢٣٤.
- ١٠- (١٠) العروه الوثقى مع تعليقات الشيخ الفاضل اللنكرانى ١: ٥٣٣.
- ١١- (١١) وسائل الشيعه ٨: ٤٥٠، الباب ٤٦ من أبواب أحكام العشره، ح ٢.

و كذا مرسله ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا مرّت الجماعة بقوم أجزاءهم أن يسلم واحد منهم، و إذا سلم على القوم و هم جماعة أجزاءهم أن يرّد واحد منهم»(١).

و يؤيده ما فى مشكاة الأنوار، نقلًا من المحاسن، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا سلم رجل من الجماعة أجزاء عنهم، و إذا سلم على القوم و هم جماعة أجزاءهم أن يرّد واحد منهم»(٢).

و لا يخفى أنّ إطلاق هذه النصوص يقتضى حصول الاكتفاء برّد الصبى؛ لأنّ قوله عليه السلام: «إذا ردّ واحد منهم» يشمل الصبى المميّز، إلّا أنّ ظاهر الآية(٣) خلافه، لتوجه الخطاب إلى المكلفين، و لكنّ الأخبار المتقدمه حاكمه على الآية؛ لأنّ ظاهر الآية الكريمة أنّ الردّ واجب عينيّ يتعلّق بالبالغين.

و مقتضى النصوص أنّ الوجوب كفائى يسقط برّد البالغ و المميّز.

قال الفقيه الهمداني: «إطلاق الخبرين الحاكم على ظهور الآية فى وجوبه عينا على كلّ من شمله التحية، اللهمّ إلّا أن يدعى انصرافه إلى البالغين، و فيه تأمّل، بل منع. و دعوى أنّ المتبادر من الخبرين إرادته واحد ممّن وجب عليه الردّ، و الصبى ليس منهم، مدفوعه بأنّ المتبادر منه ليس إلّا إرادته واحد»(٤).

و هكذا يمكن أن يكون الوجه للاكتفاء برّد الصبى المميّز و رفع ما استدلّ به لعدم الاجتراء، ما ذكره من معنى الواجب الكفائى على أحد تفاسيره، و هو:

أنّ غرض الشارع فيه لم يتعلّق بصدوره من شخص خاصّ، و إنّما الغرض هو

ص: ٥٨٧

١- (١) نفس المصدر و الباب، ح ٣.

٢- (٢) مستدرک الوسائل ٨: ٣٧٢، الباب ٤١ من أبواب أحكام العشرة، ح ١.

٣- (٣) أى قوله تعالى: وَ إِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّهِ فَاَحْسَنَ مِنْهَا؛ سورة النساء ٤: ٨٦.

٤- (٤) مصباح الفقيه، كتاب الصلاة ٢: ٤٢٣.

صدوره فى الخارج، أى من أى شخص كان.

قال الشيخ فى النهايه فى باب الجهاد: «و هو فرض على الكفايه، و معنى ذلك أنه إذا قام به من فى قيامه كفايه و غناء عن الباين، و لا يؤدى إلى الإخلال بشىء من أمر الدين، سقط عن الباين»^(١).

و قال المحقق الخراسانى: «كان هناك غرض واحد حصل بفعل واحد، صادر عن الكلّ أو البعض»^(٢). و كذا غيرهما^(٣).

فالمنظور إليه فى الواجب الكفائى حصوله فى المجتمع، من دون النظر إلى شخص فاعله، و هذا البحث سيّال مطّرد فى كلّ واجب كفائى اشتغل به الصبى المميّز.

ثمّ الظاهر أنه إنّما يسقط وجوب الردّ عن المصلّى بردّ الصبى المميّز الذى كان داخلا فى المسلّم عليهم، فلا يسقط برده إذا لم يكن داخلا فيهم.

و ينبغى التنبيه على امور:

ينبغى التنبيه على امور:

الأمر الأوّل لا يجب الردّ فى سلام غير المميّز

صرّح كثير من الفقهاء أنه لا يجب الردّ فى سلام غير المميّز؛ لعدم صدق عنوان التحية عليه بعد أن كان آتيا بمجرّد اللفظ، من دون كونه قاصدا للمعنى بمقتضى افتراض عدم التميّز^(٤).

ص: ٥٨٨

١- (١) النهايه: ٢٨٩.

٢- (٢) كفايه الاصول ١: ١٧٧.

٣- (٣) محاضرات فى اصول الفقه ٢: ٢٠٢.

٤- (٤) ذكرى الشيعه ٢٦: ٤ و ٢٧، جامع المقاصد ٢: ٣٥٧، روض الجنان ٢: ٩٠٥ و ٩٠٦، مدارك الأحكام ٣: ٤٧٥، مستند الشيعه ٧١: ٧، مسالك الأفهام ١: ٢٣٢، العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ١٩، موسوعه الإمام الخوئى، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الصلاه ١٥: ٤٦٥.

الأمر الثاني الأحوط وجوب الردّ و عدم الاكتفاء بردّ الصبّي

قال الفاضل الخراساني: «إنّ مقتضى الخبرين السابقين حصول الإجزاء به - أي بردّ الصبّي - إلّا أنّ ظاهر الآيه خلافه؛ لتوجّه الخطاب إلى المكلفين منهم، و لعلّ الترجيح في الوقوف على ظاهر الآيه، و هو الأحوط»^(١)، أي الأحوط وجوب الردّ و عدم الاكتفاء بردّ الصبّي.

و قال المحدّث البحراني - بعد ذكر كلام الشهيدين -: «و إن كان الأحوط ما ذكر»، أي الأحوط عدم الإجزاء و وجوب الردّ على المصلّي^(٢).

نقول: الظاهر أنّ هذا الاحتياط خلاف الاحتياط؛ لأنّه لو كان ردّ الصبّي مجزئاً لسقط الوجوب عن المصلّي، و عليه يكون ردّ السلام كلاماً للآدميين، و يحتمل أن يكون موجبا لبطلان الصلاه.

و أيضا قال السيّد في العروه: «نعم، لو ردّه صبّي مميّز ففي كفايته إشكال، و الأحوط ردّ المصلّي بقصد القرآن أو الدّعاء»^(٣).

و قد استشكل في هذا الاحتياط كلّ من الساده الفقهاء: البروجرديّ و الخوانساري و الكلبيكاني^(٤).

و في المستمسك: «و لكنّه ضعيف؛ لأنّه خلاف الإطلاق»^(٥).

و الظاهر أنّ هذا الاحتياط غير وجيه؛ لأنّ ضميمة قصد القرآن أو الدّعاء لا تنفع؛ إذ غاية أن يصبح الردّ مجمعا للعنوانين: التكلّم مع الغير و القرآن،

ص: ٥٨٩

١- (١) ذخيره المعاد ٢: ٣٦٥.

٢- (٢) الحدائق الناضره ٩: ٧٥.

٣- (٣) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ١٩-٢٠.

٤- (٤) العروه الوثقى مع تعليقات عدّه من الفقهاء ٣: ١٩ و ٢٠.

٥- (٥) مستمسك العروه الوثقى ٦: ٥٦٠.

و الثاني و إن لم يستوجب البطلان، لكن الأول يوجب، و لا يزاحم ما لا اقتضاء فيه ما فيه الاقتضاء، كما في المستند(١).

مضافا إلى أنّ قصد القرآنيّه ينافي ردّ السلام المتقوم بالمخاطبه مع المسلم.

و عليه فينبغي أن لا يترك الاحتياط بالتصدّي للردّ؛ رعايه لقاعده الاشتغال، بعد الشكّ في حصول المسقط، ثمّ إعادته الصلاه؛ لعدم إحراز كون الردّ من أفراد الخاصّ المستثنى من عموم قدح التكلم(٢).

و قال الشيخ الفيّاض: «و الأحوط هو الجمع بين الردّ و إعادته الصلاه»(٣).

الأمر الثالث يستحبّ تسليم البالغين على الصبيّ

و يستحبّ تسليم البالغين على الصبيّ، كما قال به الشيخ الحرّ العاملي(٤) و المحدث النوري.

و يدلّ عليه: ما رواه في العلل و عيون الأخبار بسند صحيح عن العيّاس بن هلال، عن عليّ بن موسى الرضا، عن آبائه عليهم السلام قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه و آله:

خمس لا- أدعهنّ حتّى الممات: الأكل على الحضيض مع العبيد، و ركوبى الحمار مؤكفا(٥)، و حلبى العنز ييىدى، و لبس الصوف، و التسليم على الصبيان؛

ص: ٥٩٠

١- (١) موسوعه الإمام الخوئي، المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الصلاه ١٥: ٤٦٧.

٢- (٢) نفس المصدر.

٣- (٣) تعاليق مبسوطه على العروه ٣: ٣٥٦.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٨: ٤٤١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام العشره، ح ١-٢؛ مستدرک الوسائل ٨: ٣٦٦، الباب ٣٧ من أبواب أحكام العشره، ح ١-٢.

٥- (٥) أكف الحمار: شدّ عليه الإكاف أو الوكاف، أى البرذعه و الكساء يلقى على الحمار، شبه الرّحال و الأقتاب. تاج العروس ١٢: ٨٧ «أكف»، لسان العرب ١: ٨٧ و ٨٨ «أكف».

ليكون [ذلك] سنّه من بعدى»(١).

و رواه فى الخصال عن السكونى عن جعفر بن محمّد عن أبيه محمّد بن على عليهم السّلام فى حديث مثله(٢).

و كذا ما رواه إسماعيل بن أبى زياد [السكونى] عن جعفر بن محمّد عن آبائه عليهم السّلام، عن النّبىّ صلّى الله عليه وآله قال: «خمس لست بتاركهنّ حتّى الممات: لباس الصوف، و ركوبى الحمار مؤكفا، و أكلى مع العبيد، و خصفى النعل بيدي، و تسليمى على الصبيان؛ لتكون سنّه من بعدى»(٣).

و يؤيّد ما رواه قطب الدّين الراوندى(٤) و الطبرى فى مكارم الأخلاق(٥).

و يؤيّد أيضا: ما رواه البخارى و مسلم و غيرهما عن أنس بن مالك:

أنّه صلّى الله عليه و آله مرّ على صبيان فسلم عليهم(٦).

و فيه استحباب السّلام على الصبيان المميّزين، و كان سلامه صلّى الله عليه و آله من خلقه العظيم، و أدبه الشريف، و فيه تدريب لهم على تعلّم السنن، و رياضه لهم على آداب الشريعة.

آراء أهل السنّه فى مسائل هذا الفصل

و الكلام فيه يقع ضمن مسائل:

ص: ٥٩١

١- (١) علل الشرائع ١: ١٣٠، عيون الأخبار ٢: ٨١، ح ١٤، أمالى الصدوق: ١٣٠.

٢- (٢) الخصال: ٢٧١-٢٧٢، ح ١٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨: ٤٤١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام العشرة، ح ٢.

٤- (٤) مستدرک الوسائل ٨: ٣٦٧، الباب ٣٧ من أبواب أحكام العشرة، ح ٤.

٥- (٥) مكارم الأخلاق ١: ٢٥١، ح ٧٤٨.

٦- (٦) صحيح البخارى ٧: ١٦٩، ح ٦٢٤٧، صحيح مسلم ٤: ١٣٦٣، سنن الترمذى ٥: ٥٧، ح ٢٧٠١، سنن أبى داود ٥: ٢٤٠، ح

الأولى: استحباب السلام على الصبي

جاء في فواكه الدواني: «و الابتداء به [بالسلام] سنّه، على الكفايه... و تلك السنّه لكلّ من لقيته، عرفته أو لم تعرفه... و لو كان امرأه أو صبياً» (١).

و في زاد المحتاج: «و يسنّ ابتداءه [أى السلام] على كلّ مسلم، حتّى الصبى، و هو سنّه عين إن كان المسلم واحداً، و سنّه كفايه إن كان جماعه» (٢).

و في الآداب الشرعيّة لابن مفلح: «و يجوز السلام على الصبيان تأديباً لهم» (٣).

و في غمز عيون البصائر: «قال بعضهم: السلام عليهم أفضل... لما روى أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان يسلم على الصبيان و يردون عليه و يتركون اللعب» (٤). و كذا في كشاف القناع، و ذكر أنّه إجماعى (٥).

و الحاصل: أنّه لا- خلاف عندهم فى أنّه يستحبّ إذا مرّ الكبير على الصبيان سلّم عليهم؛ لما ورد عن أنس أنّه مرّ على صبيان فسلم عليهم، و قال: كان النبيّ صلّى الله عليه و آله يفعله (٦).

الثانية: استحباب السلام للصبي

و يستحبّ للصبيّ أن يسلم على البالغين، جاء فى زاد المحتاج: «و يسنّ أن يسلم الراكب على الماشى، و الماشى على الواقف، و الصغير على الكبير، و الجمع

ص: ٥٩٢

١- (١) الفواكه الدواني ٢: ٥٢٣.

٢- (٢) زاد المحتاج ٤: ٢٩٣.

٣- (٣) الآداب الشرعيّة ١: ٣٥٧.

٤- (٤) غمز عيون البصائر ٣: ٣١٩.

٥- (٥) كشاف القناع ٢: ١٧٩.

٦- (٦) صحيح البخارى ٧: ١٦٩، صحيح مسلم ٤: ١٣٦٣، سنن الترمذى ٥: ٥٧، سنن أبى داود ٥: ٢٤٠.

القليل على الجمع الكثير في حال التلاقي في الطريق»^(١)، و به قال الشرييني و الأنصارى و ابن حجر من فقهاء الشافعيه^(٢)؛ لما روى عن أبي هريره، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «يسلم الصغير على الكبير، و الماز على القاعد، و القليل على الكثير»^(٣).

الثالثه: جواب سلام الصبي المميز

قال الجمهور: إنه يجب ردّ سلام الصبي المميز على البالغ^(٤)، جاء في كشاف القناع: «و إن سلم صبي على بالغ و جب الردّ على البالغ في وجهه، و هو الصحيح؛ لأنه مكلف»^(٥).

الرابعه: حكم ردّ السلام على الصبي

و أما ردّ السلام على الصبي فغير واجب؛ لعدم تكليفه، فلو سلم على صبي لم يجب عليه الردّ؛ لحديث رفع القلم عن ثلاث^(٦)، و لكن إن ردّ الصبي السلام يسقط عن الباقيين إن كان عاقلا و يعقل ردّ السلام عند الحنفية؛ لأنه من أهل الفرض في الجملة، بدليل حلّ ذبيحته، مع أنّ التسميه فيها فرض عندهم^(٧).

ص: ٥٩٣

١- (١) زاد المحتاج ٢٩٤:٤، الجامع لأحكام القرآن ٣٠٢:٥.

٢- (٢) مغنى المحتاج ٢١٥:٤، نهايه المحتاج ٥٢:٨، تحفه المحتاج ١٨٩:٤.

٣- (٣) صحيح البخارى ١٦٥:٧، سنن الترمذى ٦٢:٥، سنن أبى داود ٢٣٩:٥.

٤- (٤) الفواكه للدوانى ٥٢٣:٢، غمز العيون البصائر ٣١٩:٣، تحفه المحتاج ١٨٧:٤، زاد المحتاج ١٨٧:٤، و ٢٩٢:٤، مغنى

المحتاج ٢١٣:٤، نهايه المحتاج ٥٠:٨.

٥- (٥) كشاف القناع ١٧٩:٢.

٦- (٦) تقدّم تخريجه.

٧- (٧) أحكام الصغار: ٢٢، ردّ المحتار ١: ٥٧٧.

و الأصح عند الشافعيّ عدم سقوط فرض ردّ السلام عن الجماعة برّد الصبيّ.

وقد توقّف في الاكتفاء برّد الصبيّ عن الجماعة صاحب الفواكه من المالكيه، حيث قال: «و لنا فيه وقفه؛ لأنّ الردّ فرض على البالغين، و ردّ الصبيّ غير فرض عليه، فكيف يكفي عن الفرض الواجب على المكلفين؟ فلعلّ الأظهر عدم الاكتفاء برّدّه عن البالغين»^(١).

الخامسه: ردّ السلام في الصلاه

ذهب جمهور الفقهاء من المذاهب الأربعة إلى أنّه لا يجوز ردّ السلام في الصلاه بالكلام عند بعضهم^(٢)، و لكن يستحبّ أن يرّد عليه بالإشاره^(٣).

قال في المجموع: «إذا سلّم إنسان على المصلّي لم يستحقّ جوابا، لا في الحال و لا بعد الفراغ... لفظا، فإن ردّ عليه في الصلاه لفظا بطلت صلاته إن قال:

عليكم السلام، بلفظ الخطاب، فإن قال: و عليه السلام، بلفظ الغيبه لم يبطل»^(٤).

و استدلّوا بحديث جابر، حيث قال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله بعثنى لحاجه، ثم أدركته و هو يصلّي، فسلمت عليه فأشار إليّ، فلمّا فرغ دعاني فقال: «إنّك سلّمت آتفا و أنا أصليّ»، و هو موجّه حينئذ قبل المشرق^(٥).

ص: ٥٩٤

١- (١) الفواكه للدواني ٥٢٣:٢.

٢- (٢) اللباب في شرح الكتاب ١-٢، ٨٤، شرح فتح القدير ١:٣٥٨، الهدايه ١:٦٩.

٣- (٣) المهذب ١:٨٨، العزيز شرح الوجيز ١١:٣٧٦، البحر الرائق ٢:١٥، المغنى ١:٧١١، و الشرح الكبير ١:٦٨٣.

٤- (٤) المجموع شرح المهذب ٤:١١٤.

٥- (٥) السنن الكبرى للبيهقي ٣:١٤٣، ح ٣٤٨٦، معرفه السنن و الآثار للبيهقي ٢:١١١، كنز العمال ٩:٢١٥.

و حديث صهيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله قال: مررت على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يصلي، فسلمت عليه فردّ إليّ إشاره، قال ليث: حسبته قال بإصبعه (١).

و في روايه اخرى قال: «إني لم يمنعني أن أردّ عليك إلا أنّي كنت أصلي» (٢).

ص: ٥٩٥

١- (١) السنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٤٤، ح ٣٤٩٠، نيل الأوطار ٢: ٣٣١، صحيح ابن حبان ٦: ٣٤.

٢- (٢) مسند أبي حنيفة: ٣٣.

الفصل الثاني: صوم الصبى

المبحث الأول: مشروعته صوم الصبى ٩

تمهيد ٩

أدله مشروعته صوم الصبى ١٠

الطائفة الأولى: ما تدل على استحباب الصوم للصبى ١١

الطائفة الثانية: ما تدل على جواز أخذ الصبى بالصوم ١٣

الطائفة الثالثة: ما تدل على أمر الولى الصبى بالصوم ١٤

الطائفة الرابعة: ما تدل على مطلوبيته الصوم مطلقا ١٥

الطائفة الخامسة: ما ورد فى بيان عله الصوم ١٦

صوم الصبى للتمرين فقط ١٧

أحكام صوم الصبى ١٨

تبه صوم الصبى ٢٠

فرع ٢٢

ص: ٥٩٧

آراء أهل السنّه في مشروعِيه صوم الصبِيّ ٢٤

المبحث الثاني: تمرين الصبِيّ على الصيام و مؤاخذه عليه ٢٦

مبدأ التمرين و المؤاخذه ٢٨

التحقيق في المسأله ٣٢

اشترآك الصبِيّ و الصبِيّه في الحكم ٣٤

آراء أهل السنّه في تمرين الصبِيّ على الصيام و مؤاخذه عليه ٣٥

أ - الشافعيّه ٣٦

ب - الحنابله ٣٦

ج - الحنفِيّه ٣٧

المبحث الثالث: بلوغ الصبِيّ في شهر رمضان ٣٩

الصوره الاولى: بلوغ الصبِيّ قبل الفجر مع التمكّن من الطهاره ٣٩

الصوره الثانيه: الصوره نفسها مع عدم التمكّن من الطهاره ٤٠

الصوره الثالثه: بلوغ الصبِيّ بعد الزوال ٤٢

الصوره الرابعه: بلوغ الصبِيّ قبل الزوال ٤٣

الصوره الخامسه: ما إذا لم يتناول شيئاً و لم يكن ناويا للصوم أيضا ٤٨

تتميم ٤٩

حكم بلوغ الصبِيّ أثناء النهار عند أهل السنّه ٤٩

إيضاح ٥٤

فرعان ٥٤

إيضاح ٥٤

المبحث الرابع: اعتكاف الصبي ٥٥

القول الأول: عدم الصحه ٥٦

القول الثاني: صحته تمرينا ٥٧

ص: ٥٩٨

القول الثالث: صحّ اعتكاف الصبيّ و مشروعيته ٥٨

إتمام الاعتكاف في اليوم الثالث ٦٠

محرمات الاعتكاف بالنسبة إلى الصبيّ ٦١

آراء أهل السنّه في اعتكاف الصبيّ ٦٤

الفصل الثالث: زكاه أموال الصبيّ

تمهيد ٦٩

المبحث الأوّل: زكاه أموال الأطفال ٧١

المطلب الأوّل: زكاه أموال الأطفال الصامته ٧١

أدلّه عدم وجوب الزكاه في النقدين على الأطفال ٧٣

المطلب الثاني: زكاه أموال الأطفال غير الصامته ٧٧

أدلّه وجوب الزكاه في أموال الأطفال غير الصامته ٧٨

عدم وجوب الزكاه في أموال الأطفال غير الصامته ٨٣

أدلّه عدم وجوب الزكاه في غلّات الأطفال و مواشيهم ٨٤

المطلب الثالث: زكاه أموال الطفل لو بلغ في أثناء الحول ٨٩

أدلّه هذا الحكم ٩٠

المبحث الثاني: استحباب الزكاه في أموال الصغار ٩٦

المطلب الأوّل: استحباب الزكاه في أموالهم الصامته ٩٦

أدلّه استحباب زكاه أموال الصغار الصامته ٩٨

الجواب عمّا اختاره في السرائر و المدارك ١٠١

الأقسام المتصوّره في التجاره و المضاربه بأموال الصغار ١٠٢

اتّجار الوليّ للطفل ١٠٢

ص: ٥٩٩

لمن الربح و على من الخساره؟ ١٠٣

اتّجار الوليّ بمال الطفل لنفسه ١٠٦

ضمان الوليّ لمال اليتيم و اتّجاره لنفسه ١٠٨

حكم الزكاه فى هذا القسم ١١٢

اتّجار ولّى الطفل غير الملىّ بماله ١١٣

اتّجار غير الوليّ بمال الطفل للطفل ١١٤

ينبغى التنبيه على أمرين ١١٥

فرع ١١٦

المطلب الثانى: استحباب الزكاه فى غلّات الصغار و مواشيهم ١١٨

عدم استحباب الزكاه فى غلّات و مواشى الصغار ١٢٢

التفصيل بين الغلّات و المواشى ١٢٩

و ينبغى التنبيه على امور ١٣٠

الأمر الأوّل ١٣٠

الأمر الثانى ١٣١

الأمر الثالث ١٣٢

الأمر الرابع ١٣٤

الأمر الخامس ١٣٦

المبحث الثالث: آراء أهل السنّه فى زكاه أموال الصغار ١٣٨

إيضاح ١٤٣

المبحث الرابع: عدم وجوب زكاه الأبدان على الصبىّ ١٤٥

أدله عدم وجوب زكاة الفطره على الصبي ١٤٦

فرع ١٤٨

ص: ٦٠٠

مذهب أهل السنّة في وجوب الفطره على الصبيّ ١٤٨

الفصل الرابع: خمس أموال الأطفال

تمهيد ١٥٥

المبحث الأوّل: وجوب الخمس في أموال الأطفال ١٥٧

أدّله وجوب الخمس في المعادن و الكنوز و الغوص للأطفال ١٥٨

اشتراط وجوب الخمس بالبلوغ مطلقا ١٦٢

أدّله اشتراط وجوب الخمس بالبلوغ ١٦٣

أقوال الفقهاء في معنى حديث الرفع ١٦٧

مخالفه القول الثالث لمفاد بعض الروايات ١٧٢

تطبيق المعانى الخمسه في مسأله خمس أموال الصبيّ ١٧٩

عدم اشتراط ثبوت الخمس بالبلوغ مطلقا ١٨١

أدّله عدم اشتراط ثبوت الخمس بالبلوغ ١٨٣

ثبوت الخمس بعد التكليف ١٩١

المبحث الثاني: الخمس في أموال الصبيّ عند أهل السنّة ١٩٣

تمهيد ١٩٣

الأوّل: خمس الغنيمه للصبيّ ١٩٥

الثاني: خمس المعادن و الركاز و الغوص للصبيّ ١٩٧

الفصل الخامس: حجّ الصبيّ

المبحث الأوّل: حكم حجّ الصبيّ ٢٠٣

أدّله عدم وجوب الحجّ على الصبيّ ٢٠٥

رأى أهل السنّه فى حكم الحجّ على الصبىّ ٢٠٩

المبحث الثانى: نذر الصبىّ للحجّ ٢١١

نذر الصبىّ للحجّ عند أهل السنّه ٢١٤

إيضاح ٢١٥

التحقيق فى عدم وصف الحجّ النذرى و نحوه بالوجوب ٢١٥

المبحث الثالث: مشروعيه حجّ الصبىّ ٢١٩

استحباب حجّ الصبىّ المميّز ٢٢١

أدله صحّه حجّ الصبىّ المميّز ٢٢٢

استحباب إحجاج الصبىّ غير المميّز ٢٢٨

أدله استحباب إحجاج الصبىّ للولى ٢٣١

عدم اختصاص الحكم بالصبىّ ٢٣٣

استحباب عمره للصبىّ ٢٣٨

صحّه حجّ الصبىّ عند أهل السنّه ٢٤٠

المبحث الرابع: أولياء الأطفال فى الحجّ ٢٤٤

أدله هذا القول ٢٤٤

الولاية فى الحجّ تشمل الأمّ أيضا ٢٤٧

أدله شمول الولاية فى الحجّ للأمّ أيضا ٢٤٨

الولاية فى الحجّ تشمل لمن يتكفل أمر الطفل ٢٥٠

أدله ولاية من يتكفل أمر الطفل فى الحجّ ٢٥١

امور ينبغى ذكرها ٢٥٥

أولياء الأطفال في الحجّ عند أهل السنّه ٢٥٧

المبحث الخامس: اشتراط إذن الوليّ في صحّه حجّ الصبيّ ٢٥٩

ص: ٦٠٢

اعتبار إذن الولي ٢٥٩

أدله اشتراط صحه حج الصبي باذن الولي ٢٦٠

اعتبار إذن الأبوين ٢٦٥

عدم اشتراط إذن الولي في صحه حج الصبي ٢٦٧

أدله عدم اشتراط إذن الولي في حج الصبي ٢٦٨

اشتراط إذن الولي في صحه حج الصبي عند أهل السنه ٢٧٠

المبحث السادس: مثونه حج الصبي ٢٧٢

الدليل على أن نفقته الزائده على الولي ٢٧٣

مناقشه ما ذهب إليه المشهور ٢٧٥

فرع ٢٧٦

نفقه حج الصبي في فقه أهل السنه ٢٧٨

المبحث السابع: مواقيت إحرام الصبيان ٢٨٠

الأول: إحرامهم من فح ٢٨١

أدله القول بأن ميقات الصبيان هو فح ٢٨٣

ميقات الأطفال ميقات المكلفين ٢٨٤

رأى أهل السنه في ميقات الصبي ٢٩٠

المبحث الثامن: محظورات الإحرام و الكفارات للصبي ٢٩١

المطلب الأول: منع الولي الصبي من ارتكاب المحظورات ٢٩١

جواز الاستظلال للصبي حين الإحرام ٢٩٣

أدله جواز الاستظلال للصبي ٢٩٤

المطلب الثاني: حكم الكفّاره بالنسبه إلى الصبيّ ٢٩٦

المقام الأوّل: كفّاره غير الصيد ٢٩٦

ص: ٦٠٣

الأدلة على عدم وجوب الكفّاره فى غير الصيد ٢٩٧

الكفّاره على الولّى ٣٠٣

أدله ووجوب الكفّاره على الولّى ٣٠٤

الكفّاره على الصبى ٣٠٧

المقام الثانى: كفّاره الصيد ٣٠٨

محظورات الإحرام و الكفّارات فى حجّ الصبى عند أهل السنّه ٣١١

تتميم ٣١٣

فروع ٣١٣

الفرع الأوّل ٣١٣

الفرع الثانى ٣١٤

الفرع الثالث ٣١٧

المبحث التاسع: كيفيه أفعال الحجّ للصبى ٣١٩

فرع ٣٢٢

رأى أهل السنّه فى كيفيه أفعال حجّ الصبى ٣٢٣

المبحث العاشر: شرائط الطواف و أجزاءه بالنسبه إلى الصبى ٣٢٥

المطلب الأوّل - حكم طهاره الصبى فى الطواف ٣٢٦

المقام الأوّل: الصبى المميّز ٣٢٦

المقام الثانى: الصبى غير المميّز ٣٢٨

القول الأوّل: لزوم طهارتهما ٣٣٠

القول الثانى: الاكتفاء بطهاره الولّى فقط ٣٣٢

القول الثالث: كفايه طهاره الطفل و لو صوره ٣٣٣

القول الرابع: عدم اشتراط طهارتهما ٣٣٥

ص: ٦٠٤

آراء أهل السنّه في اعتبار الطهاره في طواف الصبّي ٣٣٦

أ - الحنابله ٣٣٧

ب - المالكيه ٣٣٧

ج - الشافعيه ٣٣٧

المطلب الثاني: شرطيه الختان بالنسبه إلى الصبّي ٣٣٨

القول الأول: عدم اعتبار الختان مطلقا ٣٣٩

الأدله على عدم اشتراط الختان في الصبّي ٣٤٠

القول الثاني: اعتبار الختان مطلقا ٣٤١

أدله اعتبار الختان في الصبّي ٣٤٢

القول الثالث: التفصيل بين المميّز و غيره ٣٤٤

إيضاحان ٣٤٥

فروع ٣٤٥

الفرع الأول ٣٤٥

الفرع الثاني ٣٤٧

الفرع الثالث ٣٤٨

الفرع الرابع ٣٤٨

آراء بعض فقهاء أهل السنّه في الفرع الرابع ٣٥٠

المبحث الحادي عشر: صلاه طواف الصبّي ٣٥٢

مذهب أهل السنّه في المسأله ٣٥٣

المبحث الثاني عشر: حكم بقيه مناسك حج الصبّي ٣٥٥

جواز خروج الصبيان من المزدلفه قبل الفجر ٣٥٧

النياه عن الصبي في الرمي ٣٥٩

ص: ٦٠٥

آراء أهل السنّه في المقام ٣٦١

المبحث الثالث عشر: الهدى في حجّ الصبىّ ٣٦٤

المقام الأوّل: الهدى في حجّ الصبىّ غير المميّز ٣٦٤

أدلّه وجوب الهدى على الوليّ في حجّ الصبىّ غير المميّز ٣٦٥

بدل الهدى على الوليّ ٣٧٠

أدلّه هذا الحكم ٣٧١

المقام الثّاني: الهدى في حجّ الصبىّ المميّز ٣٧٢

أدلّه جواز أمر الوليّ الصبىّ بالصيام ٣٧٣

الهدى على الصبىّ ٣٧٥

الهدى أو بدله على الوليّ ٣٧٦

الأدلّه على وجوب الهدى أو بدله على الوليّ ٣٧٧

إيضاح ٣٧٩

ثمن هدى الصبىّ عند أهل السنّه ٣٧٩

المبحث الرابع عشر: حكم طواف النّساء للصبىّ ٣٨١

المقام الأوّل: لزوم تحقّق طواف النّساء من الصبىّ ٣٨١

الأدلّه على لزوم تحقّق طواف النّساء من الصبىّ ٣٨٣

المقام الثّاني - حرمة الاستمتاع بالنّساء للصبىّ ٣٨٧

أدلّه حرمة النّساء على الصبىّ ٣٨٨

عدم الحرمة مطلقا ٣٩٠

عدم الحرمة بالنسبه إلى غير المميّز ٣٩١

حرمة النساء على الصبي بعد البلوغ ٣٩٢

المبحث الخامس عشر: فساد حج الصبي ٣٩٤

ص: ٦٠٦

أدله عدم فساد حجّ الصبيّ و عدم القضاء عليه ٣٩٦

فساد حجّ الصبيّ و وجوب القضاء عليه ٣٩٧

أدله فساد حجّ الصبيّ بالجماع ٣٩٨

فساد حجّ الصبيّ و عدم وجوب القضاء عليه ٣٩٩

مؤونه قضاء حجّ الصبيّ ٤٠١

وقت قضاء الحجّ ٤٠٢

عدم كفايه القضاء عن حجّه الإسلام ٤٠٣

تقدّم حجّه الإسلام على القضاء ٤٠٤

فرع ٤٠٥

فساد حجّ الصبيّ عند أهل السنّه ٤٠٦

إجزاء القضاء عن حجّه الإسلام ٤١٠

المبحث السادس عشر: بلوغ الصبيّ أثناء النسك ٤١٣

الاولى: بلوغ الصبيّ قبل المشعر ٤١٣

أدله إجزاء حجّ الصبيّ عن حجّه الإسلام إذا بلغ قبل المشعر ٤١٥

عدم الإجزاء عن حجّه الإسلام ٤٢٢

أدله هذا القول ٤٢٣

الامور المترتبه على القول بالإجزاء ٤٢٥

أ - تجديد التيه ٤٢٥

وجوب تجديد التيه ٤٢٦

أدله وجوب تجديد التيه ٤٢٧

ب: اشتراط الاستطاعة أو عدمها ٤٢٨

عدم اعتبار الاستطاعة من حين الإحرام ٤٢٩

ص: ٦٠٧

اشترط تقدّم الاستطاعه ٤٣١

اشترط الاستطاعه من الميقات ٤٣٣

اشترط الاستطاعه من حين البلوغ ٤٣٣

ج: عدم اختصاص الإجزاء بحجّ القران و الأفراد ٤٣٥

اشترط الإجزاء بإدراك خصوص المشعر ٤٣٩

عدم الإجزاء إن أدرك الاضطرارى من المشعر ٤٤٠

المسأله الثانيه: بلوغ الصبى بعد الوقوف فى عرفه ٤٤٢

المسأله الثالثه: بلوغ الصبى بعد المشعر ٤٤٢

المسأله الرابعه: بلوغ الصبى قبل أن يحرم من الميقات ٤٤٣

المسأله الخامسه: بلوغ الصبى بعد الإحرام و قبل الأعمال ٤٤٤

المسأله السادسه ٤٤٥

فروع ٤٤٧

الفرع الأول ٤٤٧

الفرع الثانى ٤٥١

وقوع الحجّ عن الصبى استحبابا ٤٥٣

الفرع الثالث ٤٥٤

أدله هذا القول ٤٥٥

عدم استقرار الحجّ عليه ٤٥٧

ما تحقّق به استقرار الحجّ على المكلف ٤٦١

بلوغ الصبى فى أثناء النسك عند أهل السنّه ٤٦٤

المبحث السابع عشر: نيابه الصبى فى الحج و النياه عنه ٤٦٦

المقام الأول: نيابه الصبى غير المميز ٤٦٦

ص: ٦٠٨

المقام الثاني: نيابه الصبى المميز ٤٦٨

الجهة الاولى: نيابته على فرض عدم مشروعيته عباداته ٤٦٨

الجهة الثانية: نيابه الصبى على تقدير مشروعيته عباداته ٤٧٠

الأدلة على عدم صحه نيابه الصبى ٤٧١

جواز نيابه الصبى ٤٧٧

جواز نيابه الصبى عن الميت ٤٨٠

جواز نيابه الصبى فى المندوب ٤٨٢

فرعان ينبغى ذكرهما ٤٨٦

الفرع الأول ٤٨٦

الفرع الثانى ٤٨٦

المقام الثالث: النياه عن الصبى ٤٩١

الأدلة على صحه النياه عن الصبى ٤٩٢

نيابه الصبى فى الحج عند أهل السنه ٤٩٤

النياه عن الصبى فى الحج عند أهل السنه ٤٩٦

الفصل السادس: جهاد الصبى

المبحث الأول: فى أهميته و أنه لا يجب على الصبى ٤٩٩

عدم وجوب الجهاد على الصبى ٥٠١

المبحث الثانى: مشروعيه جهاد الصبى ٥٠٢

آراء أهل السنه فى جهاد الصبى ٥١٠

أ - الحنفية ٥١٠

ب - المالكيه ٥١١

ص: ٦٠٩

ج - الشافعيه ٥١٢

د - الحنابله ٥١٣

المبحث الثالث: فروع تناسب باب الجهاد ٥١٥

الفرع الأول ٥١٥

أدله الإسهام للصبي ٥١٦

آراء أهل السنه في المسأله ٥١٧

الفرع الثاني: استحقاق الصبي للسلب ٥١٩

أدله هذا الحكم ٥٢٠

آراء أهل السنه في المسأله ٥٢١

الفرع الثالث: أمان الصبي ٥٢٣

أمان الصبي عند أهل السنه ٥٢٥

الفرع الرابع: عدم جواز قتل صبيان الكفار ٥٢٦

الأدله على عدم جواز قتل صبيان الكفار ٥٢٧

رأى أهل السنه في المسأله ٥٢٩

التترس بالأطفال ٥٣٠

المقام الأول: التترس بأطفال الكفار و نساءهم ٥٣٠

المقام الثاني: التترس بأطفال المسلمين و نساءهم ٥٣٢

وجوب الكفاره في قتل صبيان المسلمين ٥٣٤

أدله القول الثاني ٥٣٨

عدم القود في قتل الترس المسلم ٥٤٠

أحكام التّرس عند فقهاء أهل السنّه ٥٤١

المقام الأوّل: التّرس بأطفال الكفّار و نساءهم ٥٤١

ص: ٤١٠

المقام الثاني: التترس بأطفال المسلمين و أساراهم ٥٤٣

الفرع الخامس: لا جزية على الأطفال ٥٤٥

الدليل على عدم الجزية على الأطفال ٥٤٦

حكم الجزية على الأطفال عند أهل السنه ٥٤٨

الفرع السادس: سبي النساء و الصبيان و أحكامه ٥٤٩

الأثر الأول: إنّ النساء و الصبيان... يصيرون رقيقا ٥٥٠

الأدله على استرقاق الصبي ٥٥١

آراء أهل السنه فى استرقاق الصبي ٥٥٢

الأثر الثاني: عدم جواز التفريق بين الامّ و وليدها ٥٥٣

رأى أهل السنه فى المسأله ٥٥٥

تتمه: ٥٥٦

التفرقه بين الصبيّ و غير الامّ ٥٥٧

الفصل السابع: الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر

تمهيد ٥٦١

المقام الأول: هل هما واجبان كفايه أو عينا؟ ٥٦٢

المقام الثاني: هل هما واجبان عقلا أو شرعا؟ ٥٦٣

سقوطهما عن البالغين بفعل الصبيّ ٥٦٥

رأى أهل السنه فى المسأله ٥٦٦

الفصل الثامن: استحباب التسليم على الصبيّ

المبحث الأول: معنى السلام و صيغته و حكم ردّه ٥٧١

صيغته السلام و صيغته الردّ ٥٧٢

المبحث الثاني: استحباب السلام للصبيّ، و ما يترتب عليه ٥٧٥

المطلب الأوّل: استحباب السلام للصبيّ ٥٧٥

المطلب الثاني: وجوب ردّ سلام الصبيّ ٥٧٦

المطلب الثالث: حكم ردّ الصبيّ السّلام ٥٨٠

الأدله على عدم الاكتفاء برّد الصبيّ ٥٨١

البناء على شرعيّه أفعال الصبيّ ٥٨٤

الاكتفاء برّد الصبيّ ٥٨٥

الأمر الأوّل ٥٨٨

الأمر الثاني ٥٨٩

الأمر الثالث ٥٩٠

آراء أهل السنّه في مسائل هذا الفصل ٥٩١

الاولى: استحباب السلام على الصبيّ ٥٩٢

الثانيه: استحباب السلام للصبيّ ٥٩٢

الثالثه: جواب سلام الصبيّ المميّز ٥٩٣

الرابعه: حكم ردّ السلام على الصبيّ ٥٩٣

الخامسه: ردّ السلام في الصلاه ٥٩٤

ص: ٦١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

